

سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

سلسلة الذهب

في

الذُخُونِ والفُروعِ واللُّغَوِ

تأليف الشيخ العلامة الفقيه

محمد بن شامس البطاشي

الجزء التاسع

نالتحذ قنلعلت
قنلعلل قنلعلل قنلعلل



سلطنة	ان
وزارة الت	ومي
الرقم الت	الرقم الت
الرقم الت	الرقم الت

ف

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نمون منها نفسنا وآلا لا
ونطعم القريب والبعيدا
إذا قضى الرحمن أن نودعا
نبييه ميراثا على العيال
من أول الدنيا إلى الزوال
على الذي به لنا قد خولا
على النبي المصطفى والآل

حمدا لمن ملكنا الأموال
ونفّق الأزواج والعيّدا
وتجعلن فيها الوصايا أجمعا
وما بقى من بعد ذاك الحال
جرى بذاك حكم ذي الصلال
فنحمد الله العظيم ذا العلى
ثم الصلاة مع سلام على

باب الحيازة

وأنها تصح عن أئمة
أصل إذا تصرف قد وقع
فيه له تكون أو مناهضة
غذاك في الحكم الذي لنا ظهر
بيطله تقادم من الزمن
ثلاثة الأعوام حسب الشهرة
في خبر الهادي لهذا الأمة
أن التصرف الذي في الأصل
تصرف الأشياء تصرفاً زكناً
تصرفاً كان عن الملك نشأ
بلا تصرف هنا أتاه
في دون ما وقت لذاك عرغاً
لكن هنا معارض قد وقفنا
أمثال ذا المقام عند السلف
بأن يقول الناس لا من قد قهر
فيه ثلاثاً من سنين ولبت
وهذه الشهرة حسبما ذكر
أو غيره في لغة العربان
في ذلك الوقت الذي قد وصفا
بأن ذا منه تملك صدر
أو كان لم ينطق به ولا ادعى
شخص وبعد يعرف عند أحد

باب به أذكر للحيازة
ويمكن أن ترسم بادعاً
في ذاك مدة بلا معارضه
قال الإمام القطب إن ما ذكر
أما مع الله فإن الحق لن
قال وأما مدة الحيازة
والعشر في الحيازة الواردة
قال ولا يخفى على ذي عقل
مما يخص بادعاً الملك فمن
ليعلن فيها كمثلما يشأ
ويخرج ما إذا ادعاه
أو أنه في ذاك قد تصرفاً
أو بتصرف بوقت قد كفى
قبل التمام وكذا الشهرة في
يمكن أن ترسم بالذي ذكر
بأن ذا الأصل لزيد قد مكث
ولم نر معارضاً له ظهر
إظهاره للشيء باللسان
فمن بشيء كان قد تصرفاً
بدون ما معارض فقد ظهر
وكان ناطقاً بما قد وقع
فإن يكن قد عرف الأصل بيد

سواء أعواما ثلاثة تـ لا
ويحصدن يذكـرن ويبنى
ويستقن وينزعن للحطب
ورب ذاك الشئ في الأميال
وقيل أو في حوزة قد كانا
بحيثما يأتيه ذكر الخبر
وبعد أن مرت من الأعوام
فالخلف هل يشهد بالمشهور
بأن يقول الشهدا اللذين
ثلاثة الأعوام أو بأكثر
بأن ذا الأصل لزيد علنا
لأنه لغيره قد عرفا
يحكم للغير به حتى يصح
وذاك كالحيازة الواردة
بالعشر من سفينه وهو سوا
من كان معروفا له من قبل
أما إذا لم يعرفن لأحد
فأنه يشهد بالمشهور
قال الإمام القطب قد تقـدما
هل الحيازات هنا فيما عرف
وفي الذي لم يعرفن أو فيما
فقط أو فيما يكون قد عرف
وهو الذي الأخذ به تعينا
لا يثبتن شهادة لأحد
إلا لمن يعرف كيف صار له

فزائدا يحـرث ما قد حصلا
ويقطعن ويسكنن ويجنن
ويعطن ويمنعن من أحب
قد كان حاضرا مدى الليالى
لو خارج الأميال واستباننا
ولم يغير لا ولما ينكر
ثلاثة عارض بالكلام
للثان من هذين بالذكور
قد عرفوا الأصل لديه حينما
بأن عندنا غدا مشتهرا
أو أنهم لا يشهدون هاهنا
فذاك ملك لسواء قد صفا
خروج ملكه بأمر متضح
في خبر يروى لهادى الأمة
عارضه فيما له كان حوى
أو غيره عارض في ذا الأصل
فيمكن فيه ثلاثة تعد
له بلا خلف هنا مذكور
ذكر الخلاف بين من قد علما
لأحد فيما من الوقت سلف
لم يعرفن لأحد قديما
لأحد فقط في الذى سلف
وإن بعض العلماء الفطننا
بالشئ في قبضته وفي اليد
بالإرث أو من الشرا قد حصله

ثلاثة الأعوام في الأرض لبث
من بعده يشهد بالميراث
ولم يكن لغيره قد وصفا
له بمشهور أو الحوز قعد
بحجة قاطعة إن أدلى
يقبل في ذاك اتهام حصلا
أو الشهود أنه قد ظلمه
قالوا على التهمة أيضا غيه
ما قد ذكرناه لدى فصل القضا
إن بان أن المدعى المعارضا
مستمكا كان على التعدية
بين الشريكين ولو طال الزمن
وليس في المشاع عن يقين
وأربعون هم إذا ما عددوا
أن العموم هم ثمانون نفر
وضعف هذا بعضهم يرونا
أو أنه كان لها لم يعمرا
لكن بوجه غير ما قد ذكرا
تسمية وجاءنا لنقضى
ياخذ ما سمى له وأثبتنا
فليحافن بالقطع من قد عمرا
ما لك من حق بها فلتتحمل
بأنما الواضح فيمما ذكرا
لأنه قد قال لا تحقيق له
شرا جنان يعرغن لأحد

ومن يمت من بعد ما كان مكث
بلا معارض فللوراث
ومن به ثلاثة قد عرفنا
وبعد ذا عورض فيه غشده
فيه ولا يزال منه إلا
بأنه ملك لغيره ولا
بأن يكون القاضى فيه اتهمه
ولا يمين تدركن عليه
إن ادعى الخصم الذى قد عارضا
من تهمة ومن يمين غرضا
لقاعدة بشبهة بتهمته
وليس من حيازة فيما زكن
لو مائة تمت من السنين
وليس غيما للعموم يوجد
وجاء في قول لبعض من غبر
وقال بعض إنهم خمسونا
وعامر أرضا لها قد اشترى
أو دخلت في ملكه بلا شرا
وإن شخصا ادعى في الأرض
فإنه إن بالبيان قد أتى
وإن يكن بينة ما أحضرا
بأن هذى الأرض أرضى يا رجل
لا يحلفن بالعلم والقطب يرى
يحلف العلم لدى ذى المسألة
ومدع مع حاكم في البلد

قد غاب عن أُمياله والحورة
فجاء بخبر من أَمْنًا
أَقْعَدَه فِيهِ وَلَمَّا يَحْتَجَا
وَلَا لَنْ يَقِيمَ حِجَّةَ هُنَا
فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ ذَاكَ رَبَّهُ
لَمْ يَدْخُلْهُ مَدْعِيهِ إِلَّا
أَيَّ بَشَاهِدَةٍ تَجِي مِنْ أَمْنًا
مَنْ أَمْنَاهُ الْأَوَّلِينَ ظَهَرَا
فَإِنْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا أَحْضَرَا
لَكِنَّهُ لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ
بَأْنُهُ مَا بَاعَهُ لَهُ وَمَا
وَفِي جَمِيعِ ذَاكَ يَسْتَتْنِي الْحُكْمُ
وَالْقُطْبُ قَالَ فِي الَّذِي عِنْدِي حَسَنُ
يَقِيمُ حِجَّةَ عَلَى مَنْ غَابَا
وَكَانَ حَيْثُ إِنَّهُ قَدْ تَصَلَّلَ
فِي دُونِ مَا ثَلَاثَةَ الْأَيَّامِ
يُطَالِبُنِي ثُمَّ بِالْحَضَرِ
أَوْ يَرْسُلُنِي حِجَّةَ الْخَصْمِ إِلَى
أَيِّ ذَلِكَ الْغَائِبِ وَالْخَصْمِ
وَإِنْ أَبَى مِنَ الْجَوَابِ أَدْخَلَا
بِخَبَرٍ يَكُونُ أَوْ بَيِّنَانِ
وَإِنْ يَكُ الْغَائِبُ فِي غَيْبَتِهِ
وَأَنْكَرَ الْوَارِثُ حَاضِرًا غَدَا
فَهَلْ لَهُ مِنْ ذَاكَ مَا قَدْ ثَبَتَا
فَالْمَدْعَى فِيهِ الشَّرَا لَا يَدْخُلُ

بِمَوْضِعٍ مَعِينٍ وَبِقَعَّةٍ
حَالًا عَلَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُنَا
يَحْضَرُ مَنْ مِنْ مَلِكِهِ قَدْ خَرَجَا
عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِدْعَاءِ مَعْلَنًا
يَنْكُرُ مَا أَبْدَاهُ أَوْ نَائِبُهُ
إِنْ كَانَ بِالْبَيِّنَانِ فِيهِ أَدْلَى
وَلَيْسَ يَجْزِي خَبَرُ فِيهِ هُنَا
وَهَكَذَا غَيْرُهُمْ إِنْ أَضْهِرَا
فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُ صَاحِرَا
أَلِيَّةٌ فَلْيُحْلِفَنَّ بَرَبَهُ
أَخْرَجَهُ لَهُ بِوَجْهِهِ عِلْمًا
لِغَائِبِ حِجَّتِهِ إِذَا قَدَّمَ
بَأْنُهُمَا الْحَاكِمُ فِيمَا قَدْ زَكَنَ
إِنْ كَانَ ذَا لَمْ يَبْعُدِ الذَّهَابَا
لَنْحَوِهِ الْأَخْبَارُ حِينَ تَرْسَلُ
فَإِنْ يَكُنْ أَنْكَرَ لِلْكَلَامِ
لِيَسْمَعَ الدَّعْوَى مِنَ الْمَذْكُورِ
حَاكِمُ مَوْضِعٍ بِهِ قَدْ نَزَلَا
يُقَامُ ثُمَّ تَنْفُذُ الْأَحْكَامِ
فِي الْمَالِ مَنْ كَانَ ادْعَاءُهُ أَوَّلَا
وَمَا عَلَيْهِ فَوْقَ هَذَا الشَّانِ
مَاتَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى بَلَدَتِهِ
أَوْ غَائِبًا بَيْعًا هُنَاكَ عَقْدَا
لَمْ يَمُوتْ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذَا الْفَتَى
إِلَّا بِحِجَّةٍ لَدَيْهِ تَقْبَلُ

وهو الصحيح عند قطب الدهر
بغيبية من ربه فهو هنا
أو يقعدن فيه مدعيه
لقوة صارت بذلك الخبر
وإن يمت من يدعى الشراء
أو من ينوب عنه ثم أنكرا
لم يقعدن فيه له من قد ورث
هم الذين بهم القاضى حكم
بل إنما المال لربه غدا
والحيوان إن يكن قد عرغا
أو غيره من العروض ثما
فأنه يشهد بالمشهور
وهكذا لو ارثيه أيضا
وبالنتاج إن يكن تناسلا
واختلفوا في مدة الحياة
سبع سنين ويرى بعضهم
وهو الصحيح وبه قد نطقا
كذلك قال القطب قال والعمل
وذاك في عهد أبى سنة تم
من حاز أرضا ولها قد عمرا
ولا يغيرن وليس ينكسر
يعنى بذا حجة إن الأرض قد
أو أنه ورثها أو اشترى
قال وأما حجة بها أتى
بالغصب أو عارية أو نحو ذا

لأجل ضعف كان في ذا الأمر
للوارث الذى ادعاه معلنا
بالخبر الذى هنا يأتيه
بموت رب المال خلف قد أثر
وذلك الغائب بعد جاء
للبيع مع وارث مدعى الشراء
بخبر من أمناء قد حدث
قبل لموروثهم الذى اخترم
إن لم يكن معهم بيان أيذا
مع أحد ثلاث ليالات وفا
عورض فيه بعد ما قد نما
له على ذلكم المذكور
يشهد بالإرث إذا ما يقضى
وغلة بعد ثلاث بالولا
في الأصل قال البعض من أئمة
عشر سنين وبذاك يحكم
أهل الحجاز والعراق مطلقا
بذاك في جربة أيضا قد حصل
لقول خير العرب طرا والعجم
عشر سنين وخصيمه يرى
لا تقبلن حجتة بل تهدر
كانت لديه قبل من بها قعد
أو نحو ذا من كلما قد ذكرا
بأنها كانت لدى هذا الفتى
فإن يكن جاء بها لن تنبذا

حال قعود ذا الفتى أو تتفصل
ثم يغيب فيجى بعد أمد
فتلك عشر كملت في الحـ
في هذه الأصول خمس عشرة
في الكتب عن أهل المدينة الأول
محمد الحبر السرى المغربى
بربه وبعضهم قد ألزما
رشد كذا عنه رأينا مثبتا
من حاز بالغصب لديهم واتصف
يخلفن والصحيح الأول
عشر وعشر بعدها من سنة
خمساً وبعض بثلاثين بعد
وأربعون قد أتى منقولاً
والقول بالخمسين يائرونا
لنا الثمينى الثمين ابن جلا
مسلمنا الرضى حبر الأمة
أبو عبيدة وبعضهم بهذا
هو الصحيح بين ذى الأقوال
في الخبر الذى لنا تقديماً
وعند قومنا كذا عنهم أتى
عبيدة العلامة المذهب
بالجزم منه بل رأى ذاك حسن
سليلى زيد جابر الحبر الأبر
قد ذكروا لبعض ما تقدما
أن لا حيازة تكون أصلاً

والعشر عندهم سواء تتصل
كمثل أن يقعد أربعاً تعد
فيحضرن ستاً من الستين
وقال بعض مدة الحيازة
قال الإمام القطب وهو قد نقل
فيما روى أبو الربيع عن أبى
وما على عامرها أن يقسمها
والقطب قال وبه قال فتى
وقال بعض العلماء إن عرف
وباستطالة كذاك يفعلون
وقال بعض مدة الحيازة
وبعضهم يزيد فوق ذا العدد
وبثلاثين وخمس قيسلاً
وقيل خمس عند أربعين
والأخذ بالعشرين فيما نقلنا
قال وذا قول أبى عبيدة
والقطب قال إنما قد أخذنا
لحوظة لا كون ذا المقامان
لأنما الصحيح عشر مثلما
قال وذاك عندنا قد ثبتنا
قال ومن رواه أيضاً أبو
فالأخذ بالعشرين شئ لم يكن
قال وهم قد تبعوا فيما ذكر
قال وفى الديوان زاد وأبعد ما
قولاً لبعض العلماء يتلى

له الشكوك لا ولا الشبهات قط
عند الذى قال بذا ويتضح
حتى بدا من قوله ما قد يخط
يتصلن بالأرض مما علما
كذلك فى العيون والغيران
وما جرى كمثله ذى المجارى
فيما يكون أصله قد عرفنا
ما أصله لم يعرفن جزما
حيارة قط لحائزيه
فيه القعود ان يكن قد قعدا
ولم يعارض فهو فيه أقعد
ما أصله لأحد لم يعرف
إنما يشهد من له شهد
عشرين من أعوامه قد لبثا
لذلك المالك بالحياة
فى أرض غيره وفيها يعمل
أصحابها بدون إذن يقع
لأهلها الذى إليهم يقضى
غير أرباب لها من البشر
غدا بيوم البعث والنشور
ويحملن فى عنقه الوبالا
فى خبر ينقله أهل الوفا
طوقه فى عنقه الفرد الصمد
ثم به يرمى غدا فى سقر
فإنما كانت بحكم ما ظهر

لأنما الحق قديم لا تحط
قال كأنما الحديث لم يصح
أو أنه لم يبلغه ذاك قط
وإنما تكون فى الأرض وما
من شجر يكون أو بنيان
كذلك فى الأبيار والأنهار
وإنما تكون فيما وصفا
لأحد يوجه ملك أما
لأحد فلا تجوز فيه
وإنما تكون فيما وجدا
فيه ثلاثا من سنين أحد
لغيره أما إذا يمكث فى
عشرين عاما لم يعارضه أحد
بأنه فى هذه قد مكثا
لا يذكروا مع هذه الشهادة
وغير جائز لشخص يدخل
يعمرها ويمسكن ويمنع
فيذهب الميراث من ذى الأرض
ويثبتن فيها مواريث آخر
فيسألن بتلكم الأمور
ويتركنها بعده حالالا
وقد أتى عن الرسول المصطفى
من يسرقن شبرا من الأرض يعد
لسبع أرضين بيوم المحشر
وذى الحياة التى لها ذكر

بين السورى والملك لا يثبت قط
فيما يكون بينه وبينه
ومدح حيازة والناس قد
بأنه في هذه الأرض دخل
فإنهم لا يشهدوا لمن وجد
وإنما يشهد بالحيازة
بأن هذا الأصل فيه قد سرح
ذلك عندهم بتبيين ولا
ولا تجوز هذه الحيازة
والفرق فيما عندهم ما بينا
وبين ما كانت بعشر قد تحدد
إن البيان بعد تلك الأولى
وإنه من بعد هذى الثانية
وفي حديث للرسول من مضر
إلى فتى مسيب ذاك الأغبر
عشرا من السنين أو عشرينا
ويعنين بالشئ ثم الأصل
ثم العمارات إذا ما كانت
من ادعى عشر سنين وهو لم
غما له من بعد حق فيها
قال ابن عباد وأهل طيبة
فلا اختلاف بينهم قد علما
وقال وائل ومحبوب الرضى
ويرفع الحديث أيضا لأبى
إن الذى حيز من الدور ومن

لأحد ليس له ملك يخط
فليحذر السؤال في غد به
رابوه في الحيازة التى يحصد
بصورة ليست له مما يحصل
في ذاك بالحيازة التى تصد
أن يشترع عندهم بحالة
من حازه لكنه لما يصح
إقرار من كان له الأصل حلا
في كل شئ أصله الأمانة
حيازة الثلاث من سنينا
ونحوها مما ذكرنا من عدد
إذا أتوا به غدا مقبولا
لا يقبلان ولو أتى علانيه
يرفعه الخبر ابن عباد الأكبر
من حاز شيئا وله كان عمر
غصاعدا فهو له يقيننا
كما أثنانا في حديث يتلى
حيزت وكانت تعمرن في حضرة
يدع فيها ويخاصم من خصم
وأصبحت تلك لحائز بها
توافقوا طرا على ذى الصورة
في ذلك الحكم الذى قد رسما
عن الربيع بن حبيب المرتضى
عبيدة العلامة المذهب
تلك الرباعات وغير ما زكن

عشرين عاماً وهم بيننا وأهله هناك حاضرون
ثمت أدلوا بعد ذا بحجة وما لهم من حجة يرونا
عاماً وهم هناك حاضرون قال الربيع عن أبي عبيدة
لنجل زيد في كتاب جائي في رجل كانت له بالبصرة
فاشتغل المالك عن ذي الدار وبعد ذا عاد فألفى رجلاً
وقد بناها ولها قد عمرا مقدار خمس ثم عشرين سنة
أليس يقدرن على خصومته وقد أجابه أبو الشعثاء في
فهمت ما سألتني عنه ولا دار لها كان سواك يعمر
يحوزها ويبنين ويعمرن ويقبحن منك بأن تطلب ما
وتتبعني في الذي لم تكن وفي الذي يراه قطب الأمة
بأن يكون صاحب الأصل هنا وقادرا أن يتكلمنا
أولا فإن الأصل عنه لا يحز لكنه إن كان لم يقدر على
أشهد في السر بأنه على

فيه وطورا منه يهدمونا لا ينكرون أو يغربونا
فإنه لتلك لا يلتفت من بعد ما قد عمرت عشرينا
يعاينون ليس ينكرونا قال غتي من أهل هذى البصرة
ماذا تقول يا أبا الشعثاء دار وكانت خربت واندكت
قد كان في بعض من الأسفار من هؤلاء القوم غيها نزلا
وحازها منذ زمان غبرا أو فوق ذا بخمسة ميينه
ودفعه عن داره وبقيته ظهر كتابه بلا توقف
إخال أن تقدر يا هذا على منذ ثلاثين وأنت تنظرن
وأنت لا تتكر أو تغير لم تك مدركا له مصمما
بنائل قط له في موطن أن من المشروط في الحيازة
ذا قدرة أن ينطق فيما عنا في حقه وأن يخاصمنا
إن كان عن طلابه قبلا عجز أن يظهر الخصام فيما نزلا
حق له لم يترك أو يهمل

وأنه يوما إذا ما قـدرا
قلت وما به أبو الشـعـاء
مخالف لمقتضى سـؤـاله
فإنه قد قال إنه شـغل
وإنه مذ عاد ألفى رجـلا
وحازها منذ ثلاثين سنـه
وجابر أجاب أن الرجـلا
مقدار خمس ثم عشرين سنـه
ولم تغير فعله أو تتكر
قال الربيع عن أبي عبيدة
ما حـيز من دور ومن ربـاع
وحاضرون أهله لم ينكروا
فإن هم مع حاكم قد حضروا
فإنه ليس له أن يسـمـع
ويفتحن عليه هذا الباب
قال الربيع والصحاب أجمع
وقد روى عبد الإله نـجـك
إلى أبي عبيدة عن جابر
قال وما أدري أنا ماذا وما
ولا أرى في الحق أن يبطـله
لكنما أهل الحجاز قد رـوـا
من حاز شيئا وله قد عمرا
ولم يكن مغيرا أو منكرا
وهكذا أهل العراق قالوا
أثر عن سليك زيد ذكرا

على الخصام قاله وأظهرا
أجاب للطالب للإفتـاء
فانظروا لما أبداء في مقالـه
عن داره في سفر له حصل
سواء فيها قد بنى ونـزـلا
أى في زمان غيبة مـكـونه
يعمرها منذ زمان قد خلا
وأنت حاضر ترى ما كـوـنه
وبين ذا وذاك غرق فانظـر
عن جابر المرضى حبر الأمة
عشرين عاما ومن البقـاع
على الذى حاز ولم يغيروا
من بعد ذلك وخصاما أظهروا
دعواهم أو ينصتن للمدعى
فيجد العناء والتبـابا
من أهل بصرة على ذا اجتمعوا
عبد العزيز العالم الأجل
كما روى الربيع في الدفاتر
قد كان أيضاً وجهه فارسا
تقادم من زمن مضى لـه
عن النبي المصطفى وقد حكوا
عشر سنين ربه قد حضرا
فهو لمن قد حازه وعمرا
لكن أبو عبيدة المفضل
بأنه احتياط بعشر أضرى

عبدة الخبر التقى الأرب
فصالة أربعة على كمل
بوجه ما عن النبي يرسم
طيبة مع أهل العراق العالي
عن النبي ولله يثرونا
فإنه حق كما قد وصفا
إن وردت عن النبي المصطفى
فإنه لا ينبغي في الحق
قال أبو المؤرج الخبر الأغر
قال أبو عبيدة ورسم
عن جابر الخبر ما أعلاه
من هذه الدنيا وللأخرى انتقل
من بعد عشرين ولما يسما
به وصحبنا عليه عولوا
قد حكموا وأثروه أنرا
من أهل دينهم إلى الأناق
بذاك عن أبي عبيدة الأجل
ثلاثة ومدعيه في البلاد
جاء وفي ذاك ثلاثاً قد قعد
عارضه فسنه خلف في الأثر
له على تليفقه الذي هنا
عشرين عاماً بالولا كما علم
إماننا القطب وقد رجحه
وذا مع الغيبة حين أدبرا
لأنه قد غاب في ممل

فتلك عشرون وقد كان أبو
يحتاط أيضا في الرضاع فجعل
قال وربنا على أعلم
لكنما الجميع من أهالي
جاءوا بهذا الحديث يثرونا
وما يقوله النبي المصطفى
والسنة الغرا أحق تقتفى
قال وأما في القياس الصدق
إبطاله لطول وقت أو قصر
القول في ذا الشأن عندنا كما
وهو الذي كان لنا رواه
وهو به يفتى إلى أن قد رحل
بأنه لاحق للذي ادعى
قال وذا فهو الذي قد نعمل
والمسلمون بالذي قد ذكرا
وقد أجابوا كذوى الوفاق
وكل قطر في بلاد الله جل
وماكث في الأصل أعواما تعد
فغاب أربعاً وعشراً ثم قد
بعد قدومه وبعد ما ذكر
هل يشهدن بالحييزات بنا
أولا إلى أن يمكن في الأصل ثم
وذا هو القول الذي صححه
إذ الحديث للعمارة ذكرا
ليس بعامر لهذا الأصل

وقد أتى عن بعض أرباب النهى حتى تم المدة المقرره من وقت غيبة وكالغيبية في وهو الصحيح لاشتراط الحضرة وللتوالي لم يكن قد اشترط وثبنت عمارة ممن عمر وولد له يكون طفلا عمروا له بإذن من نفسه وليس من حيازة قط على ونحوهم لو وكلامهم حضروا ولا تصح عندهم حيازه لأنه إن يكن الابن عمر لنفسه يعمرها أو مهملا وإن لغيره نواها إذ عمر وولد على أب والأم لا وامرأة على الحليل وهو لن لأنه في عادة يعمرن وقال بعض العلماء يجوز أما الأجير لا يجوز أبدا والوارثون بينهم لا تقع وحائز مال امرئ ذى جنة حال جنون أو صبي أو غيبة فما له يبنى على ما سبقا وإن يمت صاحب تلك الأرض وخلف المالك وارثا عقل

تلفيق أيام الحضور كلها وليلغ ما بينهما ما حضره ذاك الجنون في مقال السلف فيما روينا عن نبي الأمة في ذا الحديث فهو شرط قد سقط بنفسه والعبد والذي أئتمر أو بالغاه وغادة أو غفلا أو دون إذن يعمرون عنه طفل ومجنون ومن ترحلا وعانوها ولها لم ينكروا لولد تحت أب ما حازه غلابيه حكمها ولا مفر فكما إذا ما لأبيه غفلا فهي لمن له نواها تمتبر يجوز والجواز قول نقلا يصح حوزة عليها إن يكن أصول زوجة له ويثمر على الفتاة وبه يفوز على الذي استأجره طول البدى والشركا حيازة فتمنع أو لصبي أو لمن في الغيبة وبعد صحو وبلوغ أوبية من حالة لهم وأن يلفقا ومدة الحائز لما تمضى وبالغا ليس بعقله خال

ويمكث الحائز في الأرض إلى
ولم يكن من مورث منع ولا
أما إذا ما كان في الوارث من
فإنها عليهم لم تثبت
وإن يكن صاحبها من قبضته
أو مثل إصداق إجارة بدت
بهذه الأرض فإن من عمر:

أن وقت هذه الحيازات خلا
من وارث فهي لمن قد دفلا
كمثل غائب ومثل من يجن
لو لم يمت إلا قريب المدة
أخرجها ببيعته أو هبته
أو ربها كان غتاة فاقتدت
ليس له يبنى على ما قد غبر

إحياء المواريث

من كان وارثا بمحضر بدا
إنى على ميراثى المقرر
ونحو ذاك من كلام يتلى
تأخذ ما ينوب من غلتها
إنى لما أترك لأخوتي
تعمل قد كانت مع العمال
أو جعلت وصية عليه
أجرة من قام إلى صلاحه
بسهما الذى لديه وجدا
أو لصلاح ما لهم من العطب
عليه أو منه ضرارا وقعا
منها بأن تصرف ضرا وثبا
بما يشير عند هذا الحال
وإنه باق إلى ذا الحال
تعطى الحقوق من غلال الأصل
ينوبه من كل ما قد لزم
من دين والد كما قد يرسم
لسهما وبعضهم ما أثبتا
يقعد بعد موتها خالهم
لها ولم تجى لذلك النشيب
في الوراثين لأخيها يقعدوا
نصيها الأخت إلى أن أودت

إحياء المواريث بأن يستشهدا
من حاكم أو كان دون محضر
وإننى لم أتركه أصلا
والأخت إن كانت لدى إخوتها
فذاك إحياء لها أو قالت
شيئا من الأموال أو فى المال
وتصلحن أو تفسدن فيه
أو أنها تدفع فى إصلاحه
كذلك إن كان أخوها اسشهدا
كذا إن لقسمة لها طلب
كذا إذا يطلبها أن تنزعا
كذا إذا غير أخيها طلبا
وقد أجابت صاحب السؤال
إن لها سهما بذاك المال
كذلك إن كانت فتاة العدل
كذلك إن تعطى على ذا الأصل ما
وإن تكن قد دفعت ما يلزم
أو من وصاياها فإحياء أتى
ووارثوا الأخت فإن لهم
إذا تزوجت وزوجها جلب
حتى توقيت كذاك نجس
لوارثيها إن تكن ما أحييت

بأن وارثي أخيها إذ قضى
نصيبها حتى إذا ترددت
إذا فناء عمرت منها
قد خرجت لم تحي حتى أودت
فإنها تقعد فيما يعمر
قام مقامها بلا معانده
وصنوها قد راح عنها يخطر
تقعد فيما عمرته أولا
أى أنه يحوز عنها ما جنى
لهم بمعنى عن هنا تقام
للأخ حيث الأخ صار أمكنا
تعمرها لا الغانيات الحور
بقاعد لو أنه طال الزمن
للأخ أو وارثه يقيننا
للأب أو شقيقه أن تأتي
قد ورثوا مثل الكلايينا
وجدة وعصابات إذ تعد
وغيرهم أيضا لهم لم يقعد
في حالة الحياة ما بينهم
بناتها حرز للأموال
من بعضهم بعضاً على الأموال
أو الأثقاء على ذا النشب
ثلاثة أو زائد عن ذا العدد
زوج لها كمثله ما قبل خلا
بعض الأصول بينهم قد قسموا

وجاء في قول لبعض من مضى
للأخت يقعدون إن ما أحيت
كذلك الأختان حكمها
أصلا لها تقعد للأخت التي
أو هلكت تلك التي قد تعمر
وهكذا وارث كل واحد
والأخت مهما بقيت وتعمر
ومات بعد ذلكم فالأخت لا
معنى قعود الأخ للأخت هنا
ويأخذونه دونها فاللام
وإنما لم تقعد الأخت هنا
والأصل في العمارة الذكور
والأخ أيضا لأخيه لم يكن
ووارثوه غير قاعدينا
وإنما القعود بين الأخت
أما سواهن من الذيننا
كالأم والزوج وزوجة وجد
لا يقعدون أبدا لأحد
وقال بعض إن تكن أمهم
فهي على بناتها وآل
ولا قعود عند هذا الحال
وإنما يقعد إخوة الأب
أو وارث لهم بأعوام تعد
بعد خروج الأخت عنهم إلى
إخوة والأخوات إن هم

شخص به أولى وعنه لا يصد
فيما بقى من مالهم لم يقسموا
في الأصل والذي به يتصل
أو صنوها استشهد بالكمية
لها إلى تجديد أحياء حدث
من سنة أو زائد عن ذا القدر
غير الذي به قبيلة مكا
تجديد إحياء غير ما كان خلا
فيهم ذكور وإناث تتبع
وعند أزواج إيهن خرجت
وهو سواء عمروا أو ما عمر
مرت ثلاث من سنين بالتما
فوصلت من بعد عماتهم
من عند ابنا إخوة لها
إن كن لم يحيين عند الإخوة
قبل الثلاث إخوة وفاتوا
بدون إحياء هنا لها
عهد أبيهن سواء رحلا
لم يخرجوا بهن من حيث علم
وقال بعض العلماء الأقيال
من حوزة بهن يعمدون
من كان وارثا لهن أخذ
هناك الإحياء لبعده هنا
آلاء وشاءوا أخذ ارتها
لم يدركوا إلا إذا ما كتبا

وقد بقى بعض فما يدري بيد
ويثبت القعود ما بينهم
ثم القعود إنما قد يحصل
والأخت إن نصيبها قد أحييت
فليس نحتاج ولا من قد ورث
ولو مضت عشرون غيما قد أثر
إلا إذا في الأصل كان لبثا
فإن يكن ذاك فيحتاج إلى
فمن يمت ولبنين يدع
ثم الإناث بعد ذا تزوجت
وقد بقى في الأصل منهم الذكر
ثم الذكور هلكوا من بعد ما
وخلفوا الأولاد من بعدهم
وأخذ إرثهن قد أردنا
فهن لا يدركن من ذى التركة
حال حياتهم ومهما ماتوا
من يوم جلب فسماهما
كذلك إن كن تزوجن على
بهن أزواج من الحوزة أم
أم أنهن كن في الأميين
إن يكن الأزواج يخرجونا
أدركن هن سهمهن وكذا
لو أنه لم يمكن لهن
وإن يمتن ثم قد تركنا
من أبهن عند خالهن

أحين ذاك حالة الحياة
وقيل لا يقدم للفتاة
أى مالها من النصيب يقدر
من بعد مات أبوها وعمر
وتلكم الفتاة فى الخروج
كمثلما لا يقدمون هم لها
فى عهد ذاك الوالد الجليل
أو حد ذى المدة كان ما نفذ
وإن تكن غابت بعهد الوالد
أو فى حياة لأبيها جنت
فما عليها ثم إحياء إذا
والثان قد كان له أولاد
وغير قاعد لها أولاد
وهكذا ميراث هذى يدرك
بدون إحياء ولا إحياء على
وأخرس ومن عراه صمم
بكإشارة ولا كتابة
والأخت مهما خرجت فى حالة
فى حالها فإن إخوة لها
قد كان أزواج لتين أو هما
ومن تكن غابت عن الأصـوـك
من بيت والد لها أو بيت
وتركت من بعدها بنينـا
مع خالهم ميراثها من الأب
وإن أصاب الموت فى أبيها

وذا على المختار عن ثقة
أخ ولا بنوه فى التركات
من والد ما حييت لو عمروا
أبوهم من قبلهم دهرًا غير
بعد أبيها الشهم بالتزويج
إذا بزوج وصلت ذى حبلها
وخرجت أيضاً مع الحليل
إذ ليس إحياء عليها حينئذ
عن زواجها أو عن أبيها الماجد
لديه أو مع زوجها أصيبت
مات أبوها وأخوها بعد ذا
فتأخذن ميراثها سعاد
إخوتها لو أنهم أرادوا
من كان وارثا لها إذا تملك
طفل ومجنون ومن ترحلا
لا يفهمن وعنه ليس يفهم
فلا يحاز مالهم بحالة
طفولة أو جنـة فماتت
لن يقبضوا عن وارثها أصلها
لم يك أزواج هنا عندهما
من بعد موت الوالد الجليل
حليلها وتهلكن بقوت
فإنهم ليسوا بمدركينـا
إن لم تكن أحيته قبل العطب
وقعدت فى الأصل مع أخيها

ومات ثم خلف البنين
لأنها ما خرجت لو عمره
كذلك إن كانت لديها والده
وغابت الفتاة أو زوجت
وأما وارثة أو فيه
أو جدة أم أبيها فنهنا
مادام من قلنا بهم في أصل
وتارك أخا شقيقا أو لأب
فمعد الأمي في الأصل وقد
لم يعمدن ذلك الكلالي
وهكذا أولاد ذا الكلالي
لن يعمدوا لهمم لو غابا
وإن يك الشقيق فيه قعدا
فذلك الشقيق ليس يعمد
كذلك أولاد الشقيق إن قعد
لا يعمدون بعده بحال
وحاصل المذكور في الدفاتر
لأنما الإخوة ليس يعمد
إن كلهم كانوا ذكورا واستووا
والأخ مهما يخرجن وتبقى
في الأصل تعمرن فمات وترك
لا تعمدن لهم العممة قط
أن يعمر الذكران في الأصول لا
وليست الأخت هنا مثل الأخ
وتخرجن عنه أخته فإذا

ليسوا لعممة بقاعدينا
ذاك وأولاد توافوا أثـره
وحية في الأصل كانت قاعده
وجلبت أو أنها قد جنت
جد لها من أبيها النبيه
لا يلزم الإحيا عليها علنا
وتلكم فيه بسهم تدلى
وواحدا من أمه قد انتسب
راح من الأصل الشقيق غافتقد
لن لدى شقيقه بحال
إذا أبوهـم ذاق للوبـال
عمهم وأبعد الذهابا
حتى الكلالي أصابه الردى
لولد مع الكلالي يوجب
هذا إلى أن مات والمعد نفد
لأخيه أى ذلك الكلالي
أن أخا لا يعمدن لآخر
بعض لبعض منهم إن فقـدوا
في رتبة الأخوة التي ارتقوا
من بعده الأخت بقاء حقا
من بعده أولاده حتى هلك
لأنما الأصل الذي قد انضبط
هذى الاناث لو علون منزلا
إن يعمدن في أصلها ويرسخ
يكون قاعدا لها مستحوذا

لأنه الأصل لذى الإناث
وذلك القعود للأخت ومن
غذاك فيما بين إخوة الأب
لا في الكلالى وأم جـدة
فإن من قلنا بهم في العدد
وهكذا لا يقعدون لهم
والأخت مهما خرجت عن إخوة
فيهم أشقا وكلاليون
وتهلكن عن ألهما ولم تكن
فكلهم في الأصل قاعدونا
وقال بعض يدخلن عندهم
وتارك ابنا وبنثا وهى قد
فباع صنوها لذك المال
فإنها تدرك مع من اشترى
وإن تمت لم تحى مالها يحق
فإن أولاداً لها لا يدركوا
شيئاً لدى أولاد من قد اشترى
إلا إذا أحيته في حياته
وتارك ابنا وبنثا فهلك
نسلا فشايع عمه الأولاد
ويدعون أنها قد قبضت
أو أنها لم تك اختاً أصلاً
فبينت هذى على دعواها
يرد قولهم كمثلهما يرد
لم يتركمن من بعده لـمال

يكون في العمران والأحداث
يكون وارثاً لها طول الزمن
كذلك من كان شقيق النسب
جد وزوج عصبات زوجة
لا يقعدون أبداً لأحد
من أحد لو دام في أصلهم
وهم لقد تفاوتوا في الرتبة
وفيهم من لأب يعزونا
أحييت نصيبها وقد غات الزمن
لنسبها إلا الكلالين
من يأخذ الميراث من أبيهم
تزوجت وخرجت مع من عقد
أو بعضه ولم يكن مبالى
ميراثها كمثلهما لها جرى
في المال مع شاربه قد انطلق
مع ذلك الشارى كما لا تدرك
إن يك مات المشتري وقبرا
فإنها تدرك مع مماته
ذا الابن في الأصل وبعده ترك
تأخذ إرثها بلا تمادى
لسهمها من قبل ذا وقد مضت
لأبهم أو تركته قبلاً
ثم ادعوا إن لم يكن أحيها
إن ادعوا أن أباهم إذ فقد
فبينت هذى على ذا المال

ثم ادعوا من بعد ذى الأشياء
وإن يك الوارث غى الحياة
وقد مضت ثلاثة الأعوام
من كان فى الحياة قاعداً له
أو كان فى الذمة كالوديعة
وعوض ومثله الديون
وليس يبرأ قط فى الأحكام
من الوصايا ومن الدين على
أى أنه لسهمه لم يحيى
ووارث إن كان يوماً قعدا
فما على القاعد تحليف بدا
وإنه لم يك للمقعود له
فالحكم واقع بأنه هنا
ولا نصيب فيه للمقعود له
وإن أراد ذلك المقعود له
إن يأخذوا ما قابل النصيب
أو من عروض ذلك الموروث فى
كيلا يظن من يراه أنه
جاز له وللذى يعامل
نصيبه إن كان عالما بحق
فيما يكون بين هذا الرجل
ولا يعامل قاعداً فيما قعد
لأنما ذلك لا يحصل له
وتارك ابنين وابنسة وقد
غمات بعد أحد الابنين

على الفتاة عدم الإحياء
لم يحى إرثه على الصفات
لا يقعدن له بلا كلام
فيما بأيدي الناس قد حصله
رهن أمانة وكالعمارية
من المعاملات ذى تكون
وبينه والواحد الملام
مورثه من سهمه قد عطا
فذاك فى ذمته قد بقيا
لآخر على تراث عهدا
بأن ذا الأصل لمن قد قعدا
فيه نصيب من وجوه حصله
لقاعد وهكذا تعيننا
ف هكذا فصل القضا فى المسألة
أو وارثوه بعد موت نزله
من ثمر الأصل الذى أصيبا
حال به الآخذ كان مخفى
يأخذ ما لم يك يملكه
لذاك فيما قد غدا يقابل
بأنه فى أخذه ذاك محق
وبين ربه العظيم المفضل
من يعلمنه قاعدا غيه فقد
مع ربه سبحانه أن يفعل
راحت لزوج بنته بها عقد
ولم يخلف غيرها فى الحين

لم يقعدن لها أخوها الحي ثم
سهم أخيها الميت الذي خلا
لم يبق من بعد مماته ولد
من بعده لو كان أنثى قعدا
تأخذ شيئاً منه فيما نقل
فتخرج الفتاة عن أصل ترك
عند أخيها مالها من تركه
أحيت نصيبها لدى ذاك الولد
فذاك جائز بدون من
أو أنها قد خرجت عن أصل
أخ لها فباع أصلاً قد ترك
ثم أقروا بعد هذا الفعل
فيما هم باعوا بلا إحياء
فترجعن سهمها من شاري
أو تأخذن من شراء القيمة
بقدر ما ينوبها في النكال
مع أن إقراراً هناك جارى
بحجة على الذي قد اشترى
منه غداً فيما له يبيع
في نفسها ضعيفة الوجود
أولاد إخوة لها قد عرفوا
وأن سهمها به تجلى
تملكوه بقعود عائلها
بترك مقتضى قعود منهم
أو بالذى الإحيا لديه لا يتم

وغير ذلك الأخ الذى علم
في إرثها فيما غداً مقابلاً
إذا أخوها ذلك الذى افتقد
وإن يك الميت أبقى ولداً
للأخت في النصف الأخير غي لا
وتارك ابناً وبناتاً إذ هلك
وتركت فيه ألبانها أحيت
غمات عن آل أخوها ثم قد
بشاهدين غير الأولين
وإن تكن قد خرجت ليعمل
بدون ما تزوج ثم هلك
أولاده أو بعض هذا الأصل
بإرث عمه هناك جائز
تدرك هذا الإرث بالإقرار
بقسمة أو فسخ بيع أبرما
لذاك أو من بائعى الأموال
وإنما تدرك بالإقرار
من بائع وذاك لن يعتبر
من حيثما إقراره رجوع
لأنما مسألة القعود
فإن ما قد باعه وأتلفها
بأنه ملك أبيها قبلاً
وإن أولاد أخيها إنما
وحيثما لها أقروا أى هم
أو كان بالإحيا أقروا من قدم

صار رجوع سهم هذى العمة
من قولهم إقرار بائع على
ولا يصح للفتاة قبلا
يحيى لها ميراثها في الأصل
أما الذى يراه قطبنا الأجل
يصح مهما شاء يفعلنه
في ذلك الفعل سواء إن يرد
إنى أنبت خالدا يحيى لى
فليمض خالدا إلى الإحيا وقد
وإن تكن قد خرجت من عند
من بعد موت بأبيها قد نزل
من كل ما في يديهم من أصل
لأندركن فيما استفادوا معهم
أو غير ذا من العروض ولقد
فتدعى بأنها تأخذ من
عندهم أو تدعى بأنمما
أو إنمما ذلك من غلاله
مقيل لا يقبل عنها إلا
فإن سهمها به قد استقر
أما العروض فإلى بينة
تبين أن ذا مما ترك
وهكذا من باع ماله يسم
بحده إن جاء يدعى لنا
من بعد ما باع يبين ما ذكر
وإن لموضع معين يحد

لنحوها أقوى لهذى الصفة
من اشترى يكون شيئا بطلا
تأمر أو توكل الوكيل
كذلك غيرها بحكم فصل
بأنما الإحياء حق للرجل
بنفسه وأن ينيب عنه
فيشهد الأمان من يجد
إرثى مع محمد النبيل
يثبت ما أحيا له ولا يرد
اخوتها لكزواج تبدى
وتطلبن سهمها مما حصل
ومن عروض غنى عند الكل
من حيوان وأصول تعلم
حق إن قد استفادوا ما وجد
ذاك بدعوى أنها لم تقسم
ذلك من مال أبيها علما
وقد شروا ذلك من أمواله
فيما أبوها حين مات خلى
كان أصولا أو عروضا ما ذكر
تحتاج إن هم أنكروا للدعوة
والدها عليهم حين ملك
من الأصول في بلاد قد علم
بأنه استفاد شيئا عينا
بأنه استفاده لو بالخبر
بأنه لم يدخلن فيما عقد

ما يدعى بأنه لم يدخلن
 دخوله في عقد بيع جارى
 ذا الابن في أصل أبيه المقتد
 فجدهم عندهم لن يدركا
 إلا بإحياء له يقدم
 إن لم يك الجد على الأصل قعد
 تمض لهم حتى أبوهم اخترم
 ليسوا بقاعدين للجد الأبى
 جـدهم إذا ثوى عنهم
 لا تدركن مالهـا من نشب
 وهو ابنها إلا لدى الإحياء
 سليلها ولو ألت تتادى
 لم تقعدن لن له قد ورثا
 أم فلا تدرك في ذا النشب
 بنت سليلها متى ما هـلكت
 أولاد بنت ابنه قبـدى
 مع آله ووارث إذ يهلك
 من قبل ذاك مالهـا من حصـة
 لآله ما عنده من نشب
 إن كان أعطى لهم وولى
 من بعد أن وزعها بينهم
 لهم وبعد قسمه ذاق العطب
 حتى يذوق أو يذوقوا للردى
 أولاد من مات لم قد وجد
 أخذهم تركـة والد سما

فإن قوله يرد إن يكن
 في البيع مما يدعيه الشارى
 وتارك أبـا وابناً فقمـد
 حتى توفى ولنسل تركا
 نصيبه من ابنه أبيهم
 عند أبيهم قبل ما أن يفقد
 وإن تكن ثلاثة الأعوام لم
 فإنما الأولاد في مال الأب
 وهكذا لا يدركن عندهم
 إلا بإحياء كذا أم الأب
 مما له أبقى أبو الأبناء
 مع ماكث في المال من أولاد
 غلو يموت ابن ابن مكثـا
 إن لم تكن أحيـت كذا أم أبى
 نصيبها مما له قد تركت
 إلا بإحياء يكون عنـدا
 وأم أم ميت لا تدرك
 إلا إذا ما عنده قد أحيـت
 وقد مضى بأن قسمة الأب
 في قول بعض لا تصح إلا
 أى أنه أعطى السهام لهم
 فقام لآله ولم يهب
 والكل فيما بيديه قعدا
 وكلهم يترك أولادا قعد
 فيما أبوهم تارك فإنما

من ذاك بالقعود أو بالجوز لا لعدم الهبات منه فهم ولا يارث حيث إنه قسم والعم أيضاً يقعدن لآل وأنه مادام كل الأخوة إذ أن كلا منهم لا يقعد إن لم يكن لهم أبوهم وهباً وتثبت الشراكة ما بينهم بينهم أعطى لكل واحد وأصبحت حصة كل واحد بالإرث لا بقسمة كلا ولا ولم يك الإخوة في ذا شركاً ورجل مات وكان خلفاً مفرقاً قد كان في منازل في منزل أرادته قد قعدا حتى إذا ما أحد منهم هلك لم يقعدن أولاد كل منهم أعنى به بعض البنين من هم وهكذا فيما يقال العم لن وتارك ابنين ثم يقعد ويخرج الثانى لنحو منزل وكان فيه وبه تزوجاً وأنه خلف آلا فهمهم سهم أبيهم إذا لم يك قد لأنما عمهم قد قعدا

بقسمة إذ قسم ذاك بطلا لم يملكوا بهبة ما يعلم ذاك لهم ولم يهبهم ما علم أخيه فيما عنده من مال أحيا فلا قعود في القضية للثان فيما بيديه يوجد ذا المال بعد قسمة قدرتها فلو أبوهم حين كان يقسم حصته صحت بلا معاند لوارثيه أقرب وباعد بما من القعود فيه حصلاً بل كل واحد لوجه سلكاً بنين بعده وأصلاً عرفاً والكل من أبنائه العباهل في أصله الذى به قد وجدا أعنى البنين والأولاد ترك فيما لديهم لعدم لهم في منزل في الأصل كانوا خيموا يكون قاعداً لهم فيما سكن في الأصل من ذينك أيضاً واحد لم يك ملكاً لأبيه الأمثل حتى توفي ها هنا ما خرجا لا يدركون عند عم لهم أحيا أبوهم سهمه قبل الأمد في الأصل والوالد عنه ابتعدا

في أصلهم وكان أبقي ولدا	كذلك إن مات الذي قد قعدا
لنزل ثان عن الأصل أنزعج	لا يدركن عمهم أي من خرج
في الأصل إلا إن يكن أحيا هنا	عنه بنى أخيه أي من قطنا
له فيأخذنه متمما	فإن يكن أحيا فلا يفوت ما

قيام الانسان بحقه

وقت متاعاً بخيار جملاً
مات قبيل الأجل الذي عقد
من اشترى وعقب الممات
أو وارث له إذا ما يقضى
أو وارثيه دون ما تمنع
لنفسه الشارى مع العقد الجلى
فيقبلنه كمثلاً لما يخط
وجه أو المال أو الحوالة
وهكذا وارث وارث حدث
إذ إنما يلزمه القيام ثم
مال ويأخذ ما حصله
للق من مال له كان زكن
موروثه ويبرأ في الحال
لا تخرجن عن الذى نكبه
يرثه بموت من عنه ضمن
وما يكون بينه وذى العلى
بالمال في العدوان كالمصوب
إلا بإحياء على من اعتدى
بدون إحياء لتلك التمديه
لو علم الشهود بالأحداث
وعرفوه دون ما تمويه
طالباً وارث الذى قد اعتدى

يقوم وارث امرئ باع إلى
مقام بائع إذا البائع قد
في الدفع والقبول في حياة
والمشتري له القيام أيضاً
بالرد كالقبول عند البائع
إن مات إن يشرط خيار الأجل
أو يكن البائع ذا له شرط
وكل ما يلزم من كفالة
على امرئ يلزم من له ورث
وهكذا إن يترك ما لا علم
بما عليه إن يكن منه له
فإن يشأ يأخذه ويقضين
وإن يشأ قضاه من أموال
وهكذا ضمانه الوجوه
ويبرأ ضمان الوجه ومن
وأنه لا يدركن في الحكم لا
شيئاً على الوارث للمطلوب
وسرقة ومثل غش وجسدا
فإن يمت من اعتدى علانيه
عليه لم تدرك على الوارث
وبأن ذاك المعتدى غيبه
كذلك أيضاً في الذى قد وجدا

إلا بإحيا طالب تبتدى
أهل وهو صاحب الحق الأبى
فوارثوه لهم أخذ النشب
وارثه ووارثا بعد ترك
إن لم يكن أحيا الذى قد هلكا
ولم يطالب وارثيه بالأدا
وارث وارث له كان خلا
إحياء وارث يكون منهم
إحياءه لنفسه يكفى فقد
أن يشهد الشهود بالأبناء
يطالب المقتدى علانيه
بأنه على حقوقه وقف
أقر فالحق عليه قد لزم
من ماله متى يلاق مأخذه
منابه إذا هم قد قسموا
تدرك إن لم يك أحيا من خلا
وارثه لا يدركها لو هرع
مطالباً من قبل موت وقعا
يدركها من بعد موت قد حدث
لا حاجة هنا إلى الإحياء
فيأخذنها إن يشا من يرث
فذاك لا يدركه من ورثا
من يكن الملك إليه انتقلا
قد أحدث الضرر من جانيه
أو غير ذا من الوجوه المذهبه

لا يدركن على الذى تعدى
وذلك الطالب من للطلب
وإن يك الطالب قد أحيا الطلب
متى أرادوه ولكن إن هلك
فوارث الوارث ليس مدركا
كذلك إن أحيا على من اعتدى
فإنه لا يدركن قط على
وسائر الوراث يجزيهم
وقال بعض العلماء أهل الرشده
ويجزي في صورة الإحياء
بأنه كان بتلك التعمديه
لا سيما أن يشهدن من وصف
وإن يك الوارث بالإشهاد ثم
صاحب الحق له أن يأخذه
ويأخذن من كل شخص منهم
وشفعة مع وارث الشارى فلا
وإن يكن مات الشفيع فالشفيع
إلا إذا ما كان أحيا الشفعا
فإن يكن أحيا فممن له ورث
قال أبو الربيع في الإفتاء
لأنما الشفعة حق يورث
والنزع للضر على من أحدثا
وهكذا لا يدرك النزع على
أعنى به الملك الذى عليه
كان ببيع نقل ذاك أو هبه

ونزعهما لا يدركن من ورث
كذلك من ينتقلن إليه
ووارث الشاري فلا يدرك أن
كذلك أخذ الإرث حين يهلك
والمشترى لا يدركن أن برد
إلا إذا تقدم الإحياء
قالوا ولا إحياء فيما لزما
إن يمت الأجير والمستأجر
بل يأخذ الحق بلا إحياء

من ذلك الضر عليه قد حدث
ملك وكان محدثا عليه
يرد شيئا فيه عيب قد زكن
شار على البائع ليس يدرك
ذاك على وارث بائع فقد
في ذاك كله فلا تواء
من الإجازات وقد تحتما
أو واحد منهم وقد تشاجروا
وقد تناهى الباب باستيفاء

في موت الغائب والغيبه

إن جاوز القصر إلى أن يرجع
قلناه دون حوزة غيبها ارتقى
لم يحكم عليه في نص الأثر
طالت وقد تطوحت غربته
عنهم بحكم رجل مفقود
بطول دهر ومضى حقبه
لثابت الأصول غيمن غابا
يقسم ما كان به تمولا
جميع ما إليه بالإرث حدث
كذلك طول الدهر يجعلنا
لا يرثن أو يورثن في موضع
وموته لذاك إرثه بطول
بموت أتراب له قد عدموا
في باب غقد في النكاح قد سبق
أي أربع من السفين قد تحد
عامان يعطى لا أجل منهما
لأجل ما عن أحمد روينا
رواه بعضهم إلى السبعينا
جميعها من مات من أهالي
وقال قطب العلماء الأكبر
إن لم يكن عارضه وصادما
وإن يكن عارضه في حقبه

غاب الذي من حوزة قد أزما
لنزل له ولوجاوز ما
أو جاوز الحوزة دون ما ذكر
بهمكم غائب ولو غيبته
بل حكموا عليه في الوجود
والموت في الغائب لا يحكم به
على الذي اختاروا له استصحابا
لأنما الأصل حياته فلا
ولا تزوج زوجته وهو يرث
قرنا إلى قرن ويحبسنا
قال فتى مسيب والنخعي
لأجل شك في حياته حصل
وجاز إن بموته قد حكموا
وقد مضى ما فيه من قول بحق
وقال بعض حكمه كمن غقد
وجاء في مقال بعض العلماء
واختار بعض العلماء السبعينا
أعماراً متى من الستين
ويرث الغائب في الأقوال
قبيلا مدة له تقرر
قيده ذاك مالك الحبر بما
معارض قد يقع الممات به

كمثل طاعون فيحملن على
قالوا وأيضا هكذا من فقدا
كذلك من يفقد في مجاعة
وقد أصاب الناس فيما قالوا
قيل فكان الشخص يسلمنا
ففقدت ناس غلما تأتي
وقد رأى مالك الحبر الأجل
ويجزين موت غائب خبر
كذلك المشهور يجزى حيث لا
بجر نفع أو بدفع لضرر
لذلك الغريم لا تقبل قط
أو أننا لا نقبلن قولك
فإن يكن هناك إنكار وقع
فواجب شهادة من أننا
لا يكتفى بخبر منهم ولا
وإن أتى ثلاثة فصاعدا
لرجل فجاءنا من بعد ما
بموته ثلاثة بأنمنا
فقد مضى الحكم وهذى الثانيه
وإن أتى يشهد بالحياة
بعد الثلاثة الأولى قد نطقوا
فإن قول الأمننا يعتبر
لو أنما الحاكم كان قد حكم
وإن يكن قد شهد الاثنان
ويحكمن بهما القاضي فلا

أن الفتى مات ولن يؤجلا
ما بين عسكرين في حرب بدا
لأنه مظنة التهلكة
على طريق مكة سعمال
شيئا قليلا ثم يهلكنا
أخبار موتهم ولا الحياة
أن يقسم المال بلا ضرب أجل
من الأمينين فصاعدا صدر
نكر ولا ربيعة في ذا حملا
كان يقول وارث لمن غبر
قولك إذ تجر نفعنا لك خط
يا زوجه لأنمنا النفع لك
أو ربيعة في الخبر الذي رفع
اثنين أو ما زاد عنهمنا هنا
شهادة من غيرهم أن تحصلا
من أهل جملة بموت قد بدا
كان جرى الحكم بهم وانبرما
ذا الشخص حتى لم يلاق العدما
لا تقبلن بل تدفعن ناحيه
اثنان مأمونان في الصفات
وشهدوا بموته وحققوا
وتلكم الأولى بحال تهدد
بقول أهل الجملة الذي رسم
من أمننا بأنه لفلساني
ينصت بعد ما لحكم فصلا

لشاهدين اثنين أو ثلاثة
 إن وصلوا وشهدوا أن الفتى
 وقد مضى الحكم بقول الأمانة
 وإن يقل ثلاثة من جملة
 لحاكم صح لديه موت من
 بأنه لولد مضاف
 ولا يكون ذاك أنثى أو ذكر
 وماله لا يقسم أو يستقر
 لكى يكون الحكم هاهنا انبرم
 إلا إذا ما الوارثون أجمعوا
 ويقسموا ما قد بقى فإن وجد
 فليدفعوا إليه سهمه وما
 قال الإمام القطب ليس يمنع
 إن علموه ذكراً أو أنثى
 قال كذا حكم كل مسألة
 يؤخر الحكم بها في الحال
 وإن توافقوا بأن يمضوا لما
 وإن يؤخروا لما لم يتضح
 إن كان مما للتجزى يقبل
 كأن يقول الشاهدان قد وذر
 لكنهم قالوا أقل من ما به
 إذا توافقوا على ما قد ذكر
 وإن أقام وارث بيساننا
 بأننى وارثه والثلاثانى
 فإنما بينة الأنساب

مؤتمنين أو لأهل جملة
 حتى فإن قولهم لن يثبتا
 فقول هؤلاء مردود هنا
 أو شاهدان من ذوى الأمانة
 غاب بأن عاينه متى دفن
 لكن باسم ذاك لم يعرفوا
 فنثبتن أنسابه كما ذكر
 من اسمه وذاك أنثى أو ذكر
 على معين واسمه علم
 بأن لسهم ذكرهم يرغبوا
 من بعد ذاك إنما أنثى الولد
 زاد على ذلك بعد قسمها
 من قسمة جهل باسم يقع
 فليضربوا له بسهم يحنى
 لم تتضح أمورها أى مشكله
 حتى يبين موجب الإشكال
 يكون من أمورها لم ييهما
 منها إلى حال وضوحه يصح
 ذاك إرث أو سواء يحصل
 ديناً ولا يدرون ما هذا القدر
 فيمزلون مائة مستوفيه
 ويقسمون بعد ذاك ما غبر
 بأنما الميث أقصر كانا
 بنسب أقام للبيان
 أولى من الإقرار في ذاك الباب

وإن تك البينتان طرا
قد جاءتا فالكل وارث بما
إذا البياناته هنا تعادلا
ولا يجوز عند بعض من خلا
وارث عامر ولا تعلم قط
أو يشهدوا بنسب الذي خلا
والخلف في ناس من الخصوص قد
مع نسوة ومع صغار خنموا
وقد رأوا قبرا جديدا بيننا
بأن هذا قبره وهاككا
وذاك للضرورة الحاصلة
كمثلما أجزى للضرورة
لو أنهم غير عدول وكمما
في كل شيء لم تكن تباشر
أو أن موت من ذكرنا لا يتم
حيث النساء بما ذكرنا تتفرد
قال الإمام القطب والذي معي
إن كان لم يمض زمان فيه
وإن يكن بعض من الصبيان
فإنما شهادة النساء
إن وافقت شهادة الصبيان
بل إنما شهادة المراهق
وقد قضى بعض الهداة الأول
قالوا سقيننا واحدا من ذين
فحكم العالم في ذاك الزمن

بنسب أو بالذي أقرا
من البيان عند ذاك قدما
أولا فيعطى من يكون أعدلا
أن يشهدوا بأن هذا الرجل
من وارث له سوى هذا سقط
مع وارث يحكونه متصلا
راحوا وقد أبقوا مريضا في البلد
وما رأوه بعد ما قد رجموا
وأخبرتهم النساء اللاتي هنا
فهل يصح موته بذلكا
في ذا وتصديقا لتلك النسوة
شهادة من بعض أهل الرقة
أجيزت النسوة عند العلما
له الرجال حينما تشاجروا
ولا يصح بالذي هنا رسم
فحكم غائب له يعطى فقد
أن يكشف عنه في ذا الموضع
تغير لوجهه يأتيه
هناك راحوا مع النسوان
تقوى بهم في هذه الأشياء
شهادة جاءت بها الفواني
يقبلها بعض بدون غارق
في غارة لأخوين قتلوا
قبل أخيه شربة المنون
بالموت للثنتين مما قد زكن

قد مات أيضا وبذاك جـزما
يؤخذ في ذا قول من قد قـتلا
بروية أو بشهود بينوا
كالحكم في الغرقى معاً والهدمى
فإن حكم غائب حكمهم
إن كان فرد لهم قد قـتلا
أقر مقتول به بلا غـدد
لا يقبلن من غتى قد انفرد
كان ثلاثة من الرجـال
مع حاكم وأمره قد ثبتا
وقد قضوا لدينه المثبت
زوجته من بعد ذا وابتـهجت
من بعده وقد تسرى الشارى
حياته أو عاد نحو البلدة
من الوصايا والديون قبل ذا
أو أن آجال الديون حلت
إذ لا سبيل للذى قد فعلوا
ذو الفقر ما أصاب في ذا الموضع
ما أخذوا من وارثيه يرجعوا
من أعد خلفهم وأطلقا
عتق على شيء ولما يملكن
من بعد ذاك حيثما قد طلبوا
بذلك العتق الذى لهم حصل
من ماله وبعد ذاك حـررا
عليهم الضمان في الأثمان

وكون هذا قبل هذا منهما
قال الإمام القطب قال البعض لا
فإن هم بموتهم قد أيقنوا
فالحكم فيهم يكون ثـما
وإن هم لم يعلموا موتهم
وهكذا الخلاف فيهم نقلا
لكن جميع من يقتل لأحد
وقسمة المال وترويج الخرد
إلا إذا أقر بالفعلـال
والموت للغائب إن كان أتى
فأنفذ الوارث للوصية
وقسموا أمواله وزوجت
وهكذا قد بيعت السراى
فإن تكن من بعد ذا قد صحت
فليرجع الوارث ما قد أنفذ
لو الوصايا والديون صحت
لأنما الإنقاذ أمر باطل
إلا بعيد موته فليرجع
وهكذا أهل الديون أجمع
ويضمن الوارث ما قد اعتقا
وليس يمضى عتقهم إذ ليس من
وإنما التضمن حيث ذهبوا
وعملوا لما أرادوا من عمل
وقد مضى عتاق عبد يشتري
لأنهم صاروا بهذا الشأن

ورد ما باعوا وما تصدقوا
ويأخذوا العنا كما قد يقع
من أرضه فغرسوا في مال
فليتصالحوا على قيمته
وإن يمت غلا ضمان يلزم
وما تسرى من إماء ثبتا
ويغرمون قيمة الأولاد له
نعتبرن من يوم هم قد ولدوا
وهو الصحيح في مقال العلماء
لكل مولود يكون ذكرا
إن لم يكن من غائب ذا محرما
فإن هذا يخرجن حرا
وعبد من غاب بلا جدال
وترجع الخود إلى الوثاق
لو بعد مس من أخير قد حصل
بين الذي كان بها تزوجا
وداخل في أصل غائب على
إلا إذا جاء بشاهدين
فيتركن إذا أتى كما رسم

وما استغلوه وما قد أصدقوا
وما من الغسيل كانوا تزعوا
لهم وما كمكس هذا الحال
أو يرجعوا كلا إلى بقمته
لأنهم بالشبرع ذاك أبرموا
أنسابه مع الذي منه أتى
واختلفوا في القيمة المحصلة
أو يوم ما كان الخصام يوجد
وقال بعض أربعون درهما
ذلك أو من الإنثا ذا يرى
وإن يكن محرمة تحتما
وأنه ابن لمن تسرى
في هذه الثلاثة الأقوال
بدون حاجة إلى الطلاق
وتثبت الأنساب دون ما جدل
وبين ما قد كان منها أنتجها
دعوى الشرا منه غذا لن يقبلا
على الذي أبداه مأمونين
وذا له حجته إذا قدم

مخاصة الغرماء

من وارث ما لهم قد يجب
أو الذي أوصى إليه المختوم
ببيعه من بعد أربع تمر
وارثه أن يفدين ما حصلا
لم يعط بيع ما له من بعد ذا
إحضاره للدين في ذا الموقف
يعطى من الآجال بالتمام
في شفعة لمن لها تقدا
مثمنا ذا الحق في عرض زكن
مع صاحبيه بيع لو يكونا
غريمه ذاك من القاضى الأرب
ما يفضلن عن رهنه لو قلا
أحاطت الديون من جانبـه
فالخلف هل له يكون ذلكا
شئ غياخذن منه رزقا
للغرماء يقوم بالتقسيم
أبقى له هالكه متمما
أثمائه بحصص توزع
بأنما ذلك من حق الرحم
أو نحو ما قلناه في ذى الصفة
خلفه في حقنا متمما
وقد أبى وارث من كان هلك

وغرماء ميت إن طلبوا
نادى على أمواله القاضى الأثم
في أربع من جمعيات وأمر
من بعد أن يقيم حجة على
أو أنه يعطى الديون فإذا
وما له من أجل يكون في
وقيل بلا ثلاثة الأيام
كمثلما قد قال بعض العلما
وقال بعض العلماء إن يكز
أو في أصول أو غدا مرهونا
بناقص من ثمن إذا طلب
ولم يكن للغرماء إلا
وإن يقل وارث ميت به
شأنكم وكل ما قد تركا
من حيث إنه له لن يبقى
ولم يك الوارث بالخـديم
أو أنه عليه أن يبيع ما
ثم إليهم بعد ذاك يدفع
قال الإمام القطب وجه ما رسم
أو من حقوق كن للزوجية
وإن هم قالوا له نأخذ ما
وقد تساوى ما لهم وما ترك

فذا له يأخذ للتركة
يأخذها بقيمة تقوم
إلا إذا ما الدين كان أكثر
والغرماء قد رضوا بالتركة
فإن ذاك لهم لو أنفأ
ووجه ذلك أن من قد مات
بأخذ أصحاب الديون ما حصل
في دينهم فهذه التركة قد
وهذه منفعة له ولا
فيلزم الوارث مع رب السما
إما مفلس بحق قد وجب
والغرماء طلبوا أن يقبضوا
ولو يقولوا إننا نأخذ ما
وبالذي يبقى عليك بعد لا
وإن يقع بالبيع ذلك الوفا
فلهم بما بقى أن يتبعوا
وإن هم قد أخذوا التركة في
أو أنهم قد أخذوا أموالا
وتحدثن أموال أخرى بعد
كانت خفية وهم لم يعلموا
على أخى الإرث ولا من أفلسا
بظاهر من مال هذا المفلس
لو ذلك الوارث كان يعلم
إلا إذا ما الغرماء صرحوا
إن لم يكن سواء مال فإذا

ويدفعن إليهم للقيمة
وما لهم أكثر من دينهم
من تركة خلفها من غبرا
كان دينهم بدون كلفة
وارثه فليقبضوا ما خلفا
يبرأ من ديونه بتأنا
من تركة الميت الذى كان رحل
صارت خلاصاً وقضا دين يحد
يجوز عندهم بأن تعطلا
تسليم ما خلفه للغرماء
فالقول قوله إذا البيع طلب
ذاك بلا بيع هناك يفرض
عندك لو كان قليلا علما
تطلب فالقول له إن نکلا
أو أخذوا بقيمة ما وصفا
فكلما استفاد شيئا نزعوا
أموالهم كانت وفت أو لم تف
مفلس في يدهم كمـالا
لمفلس أو ميت وتبـدو
بها فلا رجعة بعد لهم
حين هم رضوا وطابوا أنفسا
وظاهر من تركة المختلس
ومفلس بما خفى عليهم
نأخذ ذا في مالنا ونسرح
قالوا بذا وبان مال بعد ذا

فحقهم فيه ولو كان جهل
وما على الحاكم تضمين لزم
للغرماء وقد أحاط الدين
كذلك أيضا مال من قد هلكا
إن كان حكمه بذلك الأدا
أو بعد ما أن يطلبين الغرماء
وبعد إمهال يكون بقدر
ويحضرن من يدعى وما علم
دين ولا مفلس وإلا
أو أنه يرد للذي ظهر
وذلك الظاهر عند الأول
ما لم يكن في حالة الخصام
وهكذا غريم من أفلس لمن
إن كان آجال الديون لم تحل
لأنما أمواله بالذممة
وإن يكن في مال ميت غله
إلا إذا ما الوارثون قد رضوا
وبعضهم يقول مهما مات حل
ولا يحصل بمماته السلف
فبعضهم يقول فيه لا يحصل
وقيل بل يوقف منه بقدر
والوارثون بالخيار بين أن
كذلك من مات له دين فلا
إذ حقه للوارثين ينتقل
وطالب لحقه من قبل

مفلس ذاك ووارث الرجل
إن بأدا مال مفلس حكم
به وبعد غيرهم يبين
أحاط دينه بما قد تركا
من بعد ما حكم الفلاس قد بدا
أن يقسموا تركته من تضرما
ما يبلغن ويظهرن هذا الخبر
بأحد له على من اخترم
فضامن بالحكم ما أخلا
ممن له أعطى بحكم مستقر
لا يدركن من بعد ذا الحكم الجلى
قام بأمره لدى الحكام
يدرك في مال مفلس زكمن
وذلك المفلس حى لم يزل
تعلقت ليست بهذى السلعة
حق ولكن ذاك لمن يناله
بأخذه ذاك ولم يعترضوا
ما كان من دين عليه لأجل
والدين أيضا في حلوله اختلف
وما له لا يقسمن إلى الأجل
ديونه وهو الموافق النظر
يقضوه أو يؤخروا قسما زكن
يحل حتى يبلغن الأجل
فهو لهم إلى تمام ذا الأجل
حلوله عند الإمام العدل

وقال الخشي من غريمي يرحل
فان يكن تيقن الخروج له
وذاك إن كان خروجه إلى
وإن يكن خروجه إلى محل
أو كان ما صح له رحيل
وإن يشأ ذو الحق أن يحلفه
وكل من يلزمه الكفيل لا
يحجره أو يحضر الكفيل
فإن يكن لحجره قد كسرا
في حق من عليه قد تقدما
لو بينوا حقوقهم من بعد ما
ومن قضى حقا عليه قبل أن
فيأخذن منه ما قضاه
ودافع إلى الفتاة الآجلا
تجبر أن تأخذ فيما أتى
وصاحب البيان قد تعجبا
بأننى حفظت أن لا تجبرا
ونقل القطب عن الديوان
يقول جاء الخلف بين العلما
ولم يحل أجل الديون
وقال بعض إنها ليست تحل
فإن يكن حل من الديون
وتلكم الديون قد أحاطت
فبيدى شخص أمين يودع
حتى يحل وقته الذى زكن

فليوفنى أو يحضرن من يكفل
يلزمه يأتى بمن قد كفله
بعد يفوت الحق فيه مثلا
يمكنه الرجوع من قبل الأجل
فما عليه هاهنا كفيل
على الخروج لبعيد حلفه
يخرج دون رأى حاكم الملا
وما عليه الحبس فيما قيل
باع له أمواله إذ أدبرا
قبل الخروج لا لكل الفرما
ولى وصحت عند من قد حكما
يحضر وقته له أن يرجعن
إلا إذا بالخط قد أرضاه
من الصداق وانها وكاملا
عن ابن محبوب الإمام مثبتا
منها وقال فى الذى قد كتبنا
كما على الدفع لها لن يقهرا
وهاك ما قد قال للبيان
فيمن عليه الدين ثم اخترما
ف قيل حلت بعده فى الحين
أو تبلغن ما لها من الأجل
بعض وبعض قد بقى لحين
بكما لمت من تركمة
مناب من لم يحضرن ويرفع
فيدفعنه إليه المؤتمن

يتركه مع من عليه وجبا
لم يحضروا مع قسمه المبين
منابه كمثلما له استقر
خليفة بأمره قد كفلا
يستوثقن لنائب من تركه
أو يأمرن قابضاً لـه
للحاكم العدل وقد تيقنا
حيث يجوز قوله في الآن
بدين غائب ومن قد انصرف
قاموا فإن قوله تهـدما
إلا بحجة وعد لها ظهر
ويقسمونه بقسم معتبر
بوارث فيما الفقيه يملك
بحجة تكون من عدلين
أن يدفعن تركته إليهم
أثمانها إليهم مكـملا
برده بحصص بينهم
فإن يكن قد شرط القاضي الأبر
فإن شرطه له كما جرى
إلى الذي يظهر بعد ذا له
فإنهم قد برئوا بلا شجر
بقيمة وبعد ذاك نمت
غيرهم من بعد وقت قد غير
ما زاد فيها مثل صوف ولبن
كرء مال مطلقاً وولد

إلا إذا صاحبه قد طلبا
وإن يكن بعض ذوى الديون
فليدفع الحاكم للذى حضر
ويدفعن مناب غائب إلى
وإن يكن ما ثم من خليفة
أو يقدمن ذلك من ترحاله
وذاك إن بان بقول الأما
أو كان بالإقرار من مديان
أما إذا ما كان ذا لم يعترف
إلا بعيد ما عليه الفرما
لا يسمعون إقراره بما ذكر
فيأخذن ما له من قد حضر
ومن يمت والفرماء استمسكوا
مع حاكم وأثبتوا للدين
فالقاضي لا يجبر هذا لهم
أو أنه يبيعهما ويوصلا
حتى يضمن الجميع الحكم
إن غيرهم من بعد ذاك قد ظهر
ردا له أو للذى قد ظهرا
فإن هم ردوا له أو صله
لكن إذا ما أوصلوا مع من ظهر
وإن هم قد أخذوا لسلعة
وقد تناسلت لديهم فظهر
فليرجعوا أعيانها وليرجعن
وككرء حيوان أعبد

وليرجعوا كذلك المغلولوا
بقيمة قد أخذوها وإذا
وما يضع أو ينقصن في ذاته
فما عليهم من ضمان ومتى
ويدركون ما لهم من العنا
إذا بنوا أو عمروا ولهم
وذاك مثل غسلة وحجر
وكل ما قد أنفقوا من نفقه
لا يدركن وارثه قالوا على
وكل ما من خارج قد أدخله
وذاك مثل خشب وحجر
من الغريم ما له قد اشترى
من بعد أخذ حصة له هنا
ويرجع الزائد والغسل هنا
وكلما من خارج قد أدخل
وجاء لا تحررن أم ولد
بابنها لأنه لم يملكـن
وجاء عن بعض من الأكياس
لوارث امرئ أحاط الدين
إن لم يكن لذلك الوارث من
لا لامرئ له ديون لم تحل
إن كان مال عنده قد قابلا
وإن يكن لم يتركـن من هلك
من وارث غلياً أخذن الغرما
ويقتضونه بأموالهم

إن يك ما لديهم أصولا
ردوا أعادوا حصصاً من بعد ذا
أو قيمة بلا ضياع يأتيه
ما ضيعوه فالضمان ثبتا
على الذي قد كان حادثا هنا
ما أدخلوا من خارج عندهم
وخشب جاءوا به ومدر
في الحيوان أدركوه عن ثقه
غريمه عناء ما قد عملا
إن كان باقيا فإن ذاك له
وكفسيل ويرد المشتري
إذا غريم آخر قد ظهرا
لأنما القاضى لهم قد ضمنا
وغلة ويدركن للعنا
فإنه يدركه كما خلا
ميت وقد أحيط منه بالسبد
منها لشيء أمه يحـرن
ويشهد الشهود بالإفلاس
بكل شيء عنده يكون
مال سوى مال لوروث زكن
أو أنه عليه دين لأجل
ما كان من دين عليه حصلا
وقد أحيط بالذي له ترك
ما كان قد خلفه متمما
إن يكن المتروك مع مالهم

وإن يكن ذاك من الأصول
 حاكمنا له وكيلا أمثالا
 بينهم بحصص توزع من
 وليتصدق الوكيل كالحكم
 في فقراء من غدا موحدا
 يجوز إن كان بلا اشتباه
 تركته ثم قضاهما الغرما
 شار على الوارث بالذى صنع
 فيرجع الوارث ما منه يكن
 لمستحقه المبيع أجمع
 وارث ميت بما أعطاهم
 قد أخذوه من يديه قدما
 بأنه أئمان ذاك المستحق
 خليفة على الوصايا قد ترك
 بوارث الميت فيما يترك
 تعلقت وانتقلت بموته
 لأنما المال إليهم انبعث
 هذا إلى خليفة ونصا
 خليفة الدين ويأخذونا
 أو بيد الوارث من بعد الهلك
 كانت لديه تركة الذى دفن
 لأنه الوارث والذى قهر
 أو غيره من كل شخص أجنبي
 يستمكن فعنده مطلبها
 مع وارث أو غيره له حوى

من جنس ما بوزن والمكيل
 أو حيوان أو متاع وكلا
 يبيع تركة ويترفع الثمن
 أو يتولى ذلك القاضى الأثم
 بفاضل إن كان فضل وجدا
 وجعله بيت مال الله
 وإن يبيع وارث من تخرما
 ثم استحق ذا المبيع يرتجع
 أى بالذى أعطى له من الثمن
 للمشتري من ماله ويرجع
 والغرما لا يرجع من عليهم
 إلا إذا ما علموا بأن ما
 أى من يدى وارث من كان زهق
 وإن يك الوارث بعد أن هلك
 ووارثا فالغرما تستمسك
 لأنما الديون فى ذمتيه
 لتركة فيطلبون من ورث
 إلا إذا ما بالديون أوصى
 فإنهم هناك يطلبونا
 كان لديه ذلك الذى ترك
 ولهم أن يطلبوا الوارث إن
 لو أنه أوصى بها إلى عمر
 أما وصايا جمعت لأقرب
 بخليفة الوصايا ربها
 لو ذلك المتروك كله استوى

إلا إذا تعين الموصى به
أن يطلبوه من فتي كان وجد
أو غيره أو من خليفة حصل
لم تتعلق قط في ذمته
وقد تعلقت بعيده ما فقد
بدفعها الخليفة الذي ذكر
ومن يبيع على أخى الديون
من قبل أن تخصص الغرما
فلا يكون بالوفاء من ذكرها
والمشركون والموحدونا
وعن فتي محبوب يرغمونا
ديونهم من مال هذا الميت
شيء فهذا للمشركين قد غدا
ويتخصص الموحدونا
وإن له يترك بعض الغرما
تخصص الباقيون في الأموال
وإن يكن بعضهم قد تركا
فليزلا بما بقى عندهم
وإن يك الوارث أعطى أحدا
عليه أن يردده وإلا
وإن يكن قد بان في الديان
فإنه للغرما يؤدي
وإن يكن أراد رب الدين أن
وقال إنه بها قد غيبا
قال الإمام القطب إن فقها

ولهم قد قيل في طلبه
في يده إن وارثا للمفتقد
لأنما الوصية التي جعل
في ظاهر الأحوال في حياته
بذلك الخليفة الذى وجد
من مال ذاك الهالك الذى غبر
أو أنه يسلف للمديون
فيما له من المتاع علما
من غيره أحق لا وأجدرا
في ذاك قيل يتخصصونا
أن الموحدين يستوفونا
فبلا فإن كان بقى في التركة
إن يكن الميت شفعنا وحدا
في مال مشرك ومشركونا
ديونهم لما رأوه أعدها
ونزلوا بالدين عن كمال
بعضا من الدين له هنا لكنا
لا ينزلن بكيله لديهم
منهم فذاك لا يجوز أبدا
فذاك في ضمانه قد حلا
ضعف عن الأداء لما يمانى
بقدر وسعه وقدر الجهد
يفتشن داره وينظرن
متاعه ودائلا قد أذهبنا
ليطلة ومن بها من نهبنا

توافقوا بأن للديان
فما رأوا فيهما من المتاع
وما رأوا في داره فذاك له
بأنه وديعة قد وضعا
توقف حتى يعجزن المدعى
وقال بعض العلماء مالهم
ويدركن آل الفتى مالهم
على سواهم من الوارث
وإن يك الدين بتمديدات
ومثل ضرب غياحيا الدعوة
وفي الذي خلفه أبوه لن
إلا إذا ما قام أو كان الثمن
وإن بقى بعض من المنزوع
فإنه يدرك منه ما بقى
وفي الذي عن بعضهم قد روي
فما إليه من سبيل لو بقى
وفي مقال بعضهم لنا حكى
لو أنه بعينه كان بقا
ووارث الابن غليس يدرك
ما قد أقر الأب للسليل من
لو كان لم يصرفه من يديه
ومن بمباله الحيظ إن أقر
لم تعلمن لخالد فينزل
وإن تكن بعينها قامت فلا
لكن بها يختص وحده إذن

ذاك إذا شاعوا من المديان
يباع عند جملة المباع
إن لم يكن له بيان حصله
أو غيرها فإن لذلك ادعى
أن يظهر البيان في ذا الموضع
تفتيشه إذا أبى عليهم
من الديون كان مع أبيهم
بدون إحياء ولا اتبعات
كمثل إفساد لمال أتى
عليه قبل فجأة المنية
يدرك ما أبوه منه ينزع
في يده بعينه لم يأكلن
أو بعض أثمان من المبيع
فقط والتالف ذا لم يلحق
إن لم يكن بعينه قد بقيا
أثمانه لم توكلن وتتفق
بأنه منزوعة لن يدركا
فإنه من بعده لن يلحقا
مع والد إذا السليل يهلك
عدالة أو منه كان ينزع
وقد بقى منزوعه لديه
بأن عنده ودائع ادخر
مع غرمائه لديهم يجمع
ينزل في التركة مع من نزل
وهكذا يختص أيضا بالثمن

وذاك حيث إنه أفنأها
بحيث لا تمتاز من سواها
وصار من جملة دين قد لزم
وكلما الميت قد يقيه
من تعديات كان أو معاملته
وإن تكن لم تعرفن أمور
ولم يكن بعينه قد عرفا
فربه يحاصصن الغرما
والخلف في الإقرار بالوديعة
لأحد عليه لا يتمم
وقيل جائز مع اليمين
وقيل مهما صح أصل ما ذكر
إلا لتعيين له أو كم

وإنه بالخلط قد دهاها
صار بذاك ضامنا أداها
عليه من هنا التحاصص انبرم
معينا قد كان في يديه
فربه أولى به إن حصله
فيها تردى ذلك المذكور
في تركة الذى تردى واختفى
في تركة الميت الذى تخرما
كذلك بالقراض والأمانة
فقليل جائز كما قد يرسم
ممن لهم أقر بالتعيين
وما أفاد ما به كان أقر
فإن ذاك جائز في الحكم

التفليس

أحس كاهن من أثس نفيس
يعاملن إلا بفلس في المـ
تعد عند مالكي الأموال
بالدرهم المضروب والدينار
ذلك مأخوذ متى هذا المختار
يسقط من أعواده وينزلق
مال له دين عليه أثقلا
وغيره أخص عن بعض رسم
أن الأخص منهما على الصفة
بخلع كل المال للمدين
لعجزه عن دفع ما قد لزم
دين على من كان قد أثقله
كان عليه من حقوق الغرما
أن ماله تبرع في الحكم
ولا محاباة إذا بها رضى
بفعله بينهم علانية
منه الأعم حيثما قد يقع
ومطلق الشرا من الوقوع
فإنما الدين ولو قد يجب
يفعل في أمواله ما فعل
فعنده يمنع مما قد ذكر
هو الذى مع قومنا قد ثبتا

باب به أذكر للتفليس
تفليسهم تصييرهم للمرء لا
حيث الفلوس هى أدنى المال
من بعد ما عامل للتجار
وقال بعض من تفليس الشجر
تفليس الأشجار حيثما الورق
وشرعا المفلس من زاد على
وهو على ما قيل قسمان أعم
وقد روى القطب عن ابن عرفة
حكم أتى من حاكم أمين
لن غدا يطلبه من غرما
أما الأعم فقيام من له
وليس للمطلوب ما بقى بما
قال ومن خصوص ذا الأعم
ولا تعامل بغير عوض
إلا كما العادة كانت جارية
ثم الأخص يمنع من ما يمنع
ويمنع مطلق البيوع
قال الإمام القطب أما المذهب
معلق بذمة المرء فله
ما لم يكن فلسه القاضى الأبر
قال وتفليس من القاضى أتى

عنهم بتقليس الخصوص علما
غذا هو التقليس بالعموم لا
قال وفي المذهب قول رغما
وذكر الحبر لنا ابن بركة
أن يكتب الحاكم أن قد ثبتا
لخالد وحاتر وزاهر
وسألوني حجر ماله وقد
إلا لما لا بد منه من مؤن
فإن بدين بعلمه ذاك قد أقر
وكان ذاك لازما له هنا
بأنه كان عليه قبل أن
وإن بموضع من المال أقر
لم يقبلان منه إلا إن يصح
من قبل ما أن يحجر الأموال
وأن عليه الدين صح حجرا
ولا يزيله وقيل يحجر
ومن عليه حجر ماله يصح
وليس يبرا منه إن أبراه
عن القصاص حيثما القصاص له
وإن عفا عن القصاص المثبت
للأرش والديات مال لا يصح
والأب إن لنفسه قد أبراه
فغير جائز لأن الغرما
إلا إذا لنفسه قد أبراه
وكل من لم يملكن في الحال

أما إذا كان قيام الغرما
يمنع مما شاء أن يفعل
بأنه لذلك أيضا منعا
في حجر مال لمدين أدركه
عندي على فلان ذلك الفتى
كذا كذا ألفا من الدنانير
حجرتة عليه حجرا منعقد
فإن ذا في حجرنا لن يدخلن
لم يدخلن على الذين قد ذكر
إلا إذا ما صح أو تبيننا
يحجر ماله عليه من زمن
من بعد أن كان عليه قد حجر
بأنه عليه ذا ويتضح
حاكمتنا عليه لو قد قال
عليه ماله الذي تقررا
عليه قدر دينه لا أكثر
فماله إبراء من له جرح
لكن له العفو إذا أتاه
لا لغريمه ولو قد عضله
وعاد للأروش أو للدية
إبرأؤه منه بحكم متضح
مما عليه لابنه استقرا
أولى بما لديه لو تبرما
من قبل ما إن يوقعن الحجر
ما يصدقن عليه اسم مال

وعنده أدنى ثياب تعلم
أو كان فعل عنده قد احتقر
من كل ما لم يك منه بد
وجاء في الديوان قول نقله
شيء من المال كثيراً كانا
إلا إذا لم يك عنده خلا
كذا السلاح والعشاء والغدا
وفي السلاح اختطفوا والمسكن
يترك ما كان له من السكن
ولو لذلك السلاح والسكن
وقال بعض يرجعون في ذا إلى
وقال بعض إن يك الحق لزم
فإنه لا يترك قط له
وإن يك الحق من المعاملة
ثلث الذي قد كان في يديه
من ماله مقدار إنفاق سنه
وقيل لا يعطى سوى إزار
وقيل بل يعطى إزار وردا
عن صاحب المنهج قطبنا رفع
لعل ذا في غاصب ومن ظلم
وجاء في المنهج إن في الشتاء
وقيل ثوبان ويعطى أيضا
لو لعياله مع الكسوة له
وماله من مسكن كان يجد
لا يتوصلن إلى الإسكان

تقليسه يصح في قولهم
ونحو ما قلناه مما قد ذكر
له ولو كان حقيرا يبدو
يفلس الحاكم من قد كان له
أو أنه كان قليلا هانا
ما يستقرنه من لباس جملا
ومسكن قد كان فيه وجدا
فقال بعض من أهمل الفطن
ومن سلاح قبل ذاك الزمن
أرفع قيمة تكون وثمان
أدون مسكن وأدون السلا
عليه من وجه اعتداء اجترم
شيء ولو كان قليلا حصله
وغيرها فإنه يتترك له
وقال بعض يتسركن لديه
كاملة لأهله مبنه
لسترسوة وسدد عام
وغرق ذا فإنه لن يجدا
ذاك رقال السالمى المتبع
وأكل المال بوجه قد حرم
ما كان يدفيه لبرد إن أتى
مع ذاك قوت يومه مفروضا
كذا كساهم سنة مستكملة
وإن يكن لديه بستان وجد
قط سوى بذلك البستان

فكله يترك لكن يفرض
ولا تباع كسوة له ولا
ومصحف وكتب المعلوم لا
لو أنها تكون من شعر الأثر
والنحو واللغات أو ما وقعها
وسيفه يباع والحمار
إلا إذا عن مشيه كان تب
في قول بعض وتباع الماشيه
إلا الذي كان عليه زرعاً
وإن يكن ذا مرض يترك له
وآلة الصنعة في قول الحسن
ليست تباع ويرى بعضهم
وإخوة الرضاع لا تباع قط
ويفرضن عليه في مكسبته
وإن كثيراً ويرى بعضهم
وقيل ثلثيه وقيل ما فضل
وذا هو المختار عن بعض الأول
قال وذا يكون في جميع ما
ولا يفلسه أخو الحكم وفي
ولا يفلسه إذا ما كان له
قد حل وقت دينه أو لم يحل
مثل صدق المثل أو كمنعة
وإن يكن في يده ما قد حرم
يفلسن عليه في نص الأثر
كذلك شيء واجب عليه

عليه في ثماره ويقبض
نعماله في قول بعض النبلا
تباع إن كان له تأهلاً
أو من علوم المسلمين كالسير
موقعها من كل علم نفعاً
وخاتم وغرس كـرار
فيتركن له الحمارة إن طلب
جميعها وعبد الجارية
فإنه يترك حتى يقلمها
عبد لكي يخدمه ويكلفه
أبى على المهذب الفطن
بأنها تباع فيما يلزم
وفي المدبر الخلاف قد يخط
بقدر ما يعمل من صنعته
نصفاً وقيل ثلثاً يحتم
عن مؤنة له ومن كان كفل
فيما رواه قطبنا وما نقل
كان لهم عليه قد تحتما
يمينه شيء بأثمان يفي
دين على بعض الوري قد حملة
وكان معلوما لديهم أو جهل
إن يكن المفلس مثل امرأة
مثل نبيذ أو كخنزير يذم
إذ لم يكن هذا بمال معتبر
بأن يردده إلى أجليه

له بأن يأخذها ممن بذل
أهل الصناعات ومن قد عملا
صناعة قط ومال حصـله
من أمنـا أو بأمنـتين
لا يثبتن بمـا يقول الغرما
بصفة التفليس مع قاض أجل
بأن ذا مفلس لا يجـدد
إن كان عنا علمه تولى
بروه في مقالهم ولا يـرد
إن كان لم نعلم بذاك أصلا
أنفسهم وذاك ما أضروا
مفلس أو إنما القاضى الأبر
جاز وذا مفلساً يعتبر
أو ذا فقير أمره يـهون
لا يحـكم عليه بالإفلاس
بأنما القاضى الهمام الأمجد
شهادة منهم بذا تبرم
بأنه مفلس لا يجـدد
وعالم ما عنده جهرا وسر
بأنه مفلس بين الورى
بأى وجهه من وجوه للتلف
لابنـه والعبـد بين الناس
ومن يجـر نفعه ويتهم
خيما على الإنسان كان يلزم
وغير ذلكم من الحالات

مثل الربا ورشوة ليس يحل
وقيل لا تفليس واقـع على
وإنما ذاك لمن لم تك له
ويثبت التفليس بالاثنتين
عند أمين لا بغيرهم كما
فإن أرادا يشهدا على رجل
فيذكران أننا لنشـهد
وما له شـئ يكون إلا
فإن يقولوا ماله شـئ فقد
وإن هم قالوا هناك إلا
فإنهم بذا المقال بروا
وإن هم قد شهدوا أن عمر
فلسه فإن ما قد ذكروا
وإن يقولوا إن ذا مسـكين
أو ذاك معلوك فقاضى الناس
والشهداء إن هم قد شهدوا
فلسه بدينهم فلا تتم
وما لإنسان عليه يشهد
إلا إذا كان له قد اختبر
إما لكونه بأصله درى
أو كان يدرى أن ماله تلف
والمرء لا يشهد بالإفلاس
ولا شريكه بشركة تعم
وإنما يفلسن النـكم
من تعدييات ومعاملات

أما الذى يفلسنه الحكم
 موحدأ أو مشركا من ذكررا
 يفلس اليهود من قد حضرا
 وإنما يفلسن فى الدين
 وفلسوا فى مال مسجد وفى
 والنفقات لا يفلسنا
 يفلسن لجميع الناس
 على أب لابنه الهجان
 وإن يكن قد رجع اليهود عن
 من بعد ما الحكم بها كان فصل
 وإن هم قد رجعوا وأحجموا
 بذلك التفليس فالتفليس لا
 وإن هم شهادة قد كتموا
 ولم يكن فى ذلك الكتمان
 وإن هم بالزور كانوا شهدوا
 فإن ما من الديون قد تلف
 إلا إذا كان لهم قد غرما
 وهذه شهادة الإفلاس
 كغيرها من سائر الشهادة
 وإن يفلس حاكم لأحد
 وأعلم الناس به وأشهرها
 خشية أن يخذعهم ويحجرا
 وكاسر لحجره وقد علم
 وجاهل لا يضربن أو يحبس
 وإن أراد حاكم يشهر

فالحر والعامل والمحتالم
 وكان أنثى أو يكون ذكررا
 وهكذا من غاب حكمه جرى
 إن عاجلا أو آجلا لمن
 ما كان مثله من الموقف
 فيها وما كان كهذا المعنى
 وقيل لا يحكم بالإفلاس
 وضعفوا ذلك فى الديوان
 شهادة منهم بإفلاس زكن
 فبالرجوع منهم لا يشتمل
 من قبل ما أن يحكم الحكم
 يحكم به حاكمنا بل يهمل
 عليه بالإفلاس فيه أثموا
 عليهم شئ من الضمان
 بأنه مفلس لا يجدد
 بذاك فهو فى ضمانهم عرف
 ديونهم من بعد ذا وتتما
 واجبة على جميع الناس
 كنسب والموت والحياسة
 نادى عليه شاهرا فى البلد
 ذلك فى مجامع من الورى
 بأن يبيع أو أن يشترى
 يخرج منه الحق والأنف رغم
 لكن على ذا يضرب المفلس
 مفلساً فإنه ليأمر

بذلكم يعرف بين الناس
وفي بهيمة يركبنا
من ذا غبالجبر عليه أوجبا
بأن ذا في زمن الظهور
قال وإن الأصل فيما قد ذكر
بأنه لما ذكرناه فعمل
إشهار مفلس ومن قد أعدهما
وذاك قول البعض من أعيان
حكم الظهور ما عليه يقدرن
فلسه عليه من قد حكما
يخرجه حتى يكون حصلا
حاكنا والبعض لا يكفي
فليعلمن بأمره في الناس
لكي يعاملوه فيما أقبل
فيما عن القوم لنا يروونا
وهكذا الأكل الذي قد أكله
التاج إن كان قويا الرجل
حرارة كان عليها حصلا
إلا إذا أحبه وما نكل
فإنه يحبس حتى يعملا
عليه في مكسبه للغرما
لأجل يجمله بينهم
في فرضه الذي عليه ييسر
فليس من حبس عليه عرضا
لولد لا يحبس عليه

لبس أنواع من اللباس
ويخضبن يده بالحناء
ثم يطوفون به وإن أبى
قال الإمام القطب في المذكور
وهكذا المعدم في نص الأثر
فعل الإمام عمر فقد نقل
قال وقد أجاز بعض العلما
لو أنه في زمن الكتمان
بأنه يعمل في الكتمان من
وإن يكن قد استفاد بعض ما
فإنه من ذلك التفليس لا
جميع ما فلسه عليه
وخارج من حالة الإفلاس
بأنه عن حكمه تحولا
والغرما عليه يدركونا
يخدمهم بأجرة تحسب له
كذا روى القطب وقال قد نقل
وما له صفاة كلا ولا
فإنه لا يأخذن بالعميل
وإن تكن له ويأبى العملا
أو يعذرن ويفرضن من حكما
فريضة يدفعها إليهم
وما عليه من كفيل لهم
وعاجز عن دفع ما قد غرضا
كذلك فيما يفرضن عليه

فإن أم الولد الصغرى
 ما بين أن تقبل منه ما يجد
 وإن يك الموت له قد حضرا
 ولا يضيق عندهم عليه
 ليقضين بذاك ما قد لزمنا
 لأنما الحقوق أوساخ فما
 وأنه قد لا يكون أملا
 فصار في ذاك كمثله من قضى
 وما عليه لازم أن يقبلا
 وقيل باللزوم في ذا الباب
 وما عليه لازم أن يرجعا
 كذاك غير لازم عليه
 وبعضهم يزعم أنه لازم
 وقيل لا ولا قبول الهبة
 كذلك المعروف مهما وصله
 والغرماء لم يعاهدوه
 وما عليه لازم أن يقبلا
 لو أنه قد كان في ذى الشفعة
 وليس للمرأة باتفاق
 ومفلس لرجل قد جرحا
 على صدق حده وحققا
 بمهرها الذى لها قد حددا
 ويدخل الجريح عند الغرما
 وغير جائز له في الحكم لا
 أن يعطين شيئا لبعض الغرما

في أمرها تكون بالتخيير
 أو تدفعن إليه ذلك الولد
 فليوص بالدين الذى تقررا
 ترك الحقوق من فتى يعطيه
 عليه من ديونه للغرما
 يليق أخذها بحازم سما
 لقبضها لأجل نقص حلا
 دينا بدين من هنا لم يرتضى
 لهبة ممن لها قد أرسلنا
 إن تك ذى لغير ما ثواب
 في هبة لابنه قد دفعا
 أن ينزعن منه ما لبيده
 عليه أن يقبل أيضا للسلم
 ولو لغير ما ثواب أتت
 فما عليه لازم أن يقبله
 على كذا ولم يعاهدوه
 وصية أو شفعة من الملا
 ربح فلا لزوم في القضية
 تبرى الفتى من لازم المصدق
 أو أنه لامرأة قد نكحها
 فالخود عند الغرما لن تلتحقا
 لو أنه طلقها وأبعدا
 بجرحه الذى له قد ألما
 وبينه وبين ربي ذى العلى
 من دون باقيهم فذاك حرما

لو كان ما ينوبه فقط وإن يكن بعضهم قد حضرا منابه بحصصة ويرفع وإن يضع ضاع على من ذكرنا ولا على من كان منهم ما حضر فإنهم قالوا لمن تغييبنا كذا له إن شاء أن لا يتبعنا ومن يبيع له ولما يعلمنا غلياً خذن منه ما قد باع له إن كان قائماً بعينه وما وإن يكن بأمره قد علمنا وقال بعض العلماء فيه أحق وقيل لا يأخذه وليس له لأنه بنفسه قد ضيما وهو الذى أراه فى ذا الأمر وإن يك استفاد بعد هذا وكلما استفاد هذا مالا وبينه وربيه إن يأكله ويطعمه ويكسونه أهله ومدعى الإفلاس مهما طلبا إنفاقه وكسوة فقد لزم كذاك من يطلبه وهو الولي بأنما هذا الذى بالنفقة أولا فما له يمين أبدا وقد رأى القطب عليه تلزم

بحصص بينهم تخط من دون بعض يدفعن إذا يرى سهم الذى لم يحضرن فى الموضع ليس على من كان منهم حضرا إلا إذا غلبه القاضى الأبرر أن يتبعنه بما قد ذهبنا من كان حاضراً بما قد دفعنا بأنه مفلس للفقرما لأنه كمثـل لص ختـله فيه تحاصص لباقي الغرما فإنه كواحد من غرما بشيئه يأخذه وينطـلق يحاصصن الغرما فى المسألة لاله وقد درى ما وقعنا لا سيما إن باع بعد الحجر مالا يؤديه ولا مالا فإن فى الحكم له حلالا منه وأن يلبس منه الحلالا وصاحب الديون لا منع له من أحد مع حاكم تتصبا بين إفلاسه عند الحكم عليه يأتى ببيان أمثل اطلبه لهو ولي عن ثقه على الذى يطلبه إن جمدا فيحلفن والله لست أعلم

بأنه مفلس أو والمولى
والخلف في الحبس قبيل يتضح
ويطلب البيان منه بعد ذا
وقال بعض العلماء يحلف ما
جميعه كلا وبعضا منه
في ذا وقيل يسألن عنه
والحبس لا يبدأ به عساه
وقيل لا يحبس حتى يعرفها
ويلزم الطالب أن يبينها
وبعضهم قال البيان يلزم
وبعضهم يقول إن الحكم
فإن يكن ذلك من معاملته
فيلزم المديون أن يبينها
وإن يك الحق بغير ما بدل
فها هنا يلزم رب الحق
بأن هذا موثر فليسـجـن
وإن أراد من له الديون
وكل من إفلاسـه تبينا
كمثل مطل من غنى صدرا
يظله مولاه يوم الحشر
ويفرضن عليه يعسر
من كسبه وماله غدر متى
وقيل لا يحبس هذا إلا
أي ترك الصنعة فليحبس إلى
وإن يك القاضي بمال قد حكم

ما أعلمـه أنه لى بولى
إعدامه فقيل حبسه يصح
بأنه أعسر فيما أخـذا
لديه ما يؤدين ما لـزما
وقيل لا يمين تلزمـه
وحاله من كان يعرفـه
قد كان صادقا بما أبداه
بأنه ذو قدرة على الوفا
بأنه له يسار وغنى
عليه أنه فقير معـدم
ينظر في الحق الذى قد لـزما
قد صار في ذمته وأشـفـله
إعساره أو يحبسـن هاهنا
كدية وكصدـاق حين حل
يبين بمقـال صدق
من بعد ما قد بان أنه غنى
يمينه تلزمـه اليمين
لا يحبسـن فحبسه ظلم هنا
ومنظر العسر حين أعـبرا
طوبى لمن أنظره في العسر
فريضه للفرما تقدر
لم يوف من بعد وجوب ثبـتا
إن كان صناعة وخـلى
أن يعملن أو يأت عـذرا قبل
للفرما تحاصـصوه وقسم

وإن يكن بعض الديون لم يحصل
أى يحبس نصيب من ديونه
وغلة المحبوس رأس مال
وصاحب الآجل يحبس له
ومن له مال وشاء البيع له
ولم يجد بيعاً له في الحال
والكسر إن ينحط من قيمته
لم يلزمه بيعه لما ذكر
وجاء عن مسعدة قول رفع
في سوق من يزيد الإمالا
ورخصوا في البيع للبضاعة
وما أتى في حبس من كان جهل
لأحد فيه بل برأى الوالى
وقال بعض في قليل القدر
ويحبس في وسط شهرين
وتجميل الوجه إن اتاهم
لكنما أحواله تختبر
ليس بمسجون ومهما يستتب
وإن يكن من حاله لا يظهر
ومن بإخفاء المال كان اتها
أو كونه مال الورى قد أخذ
فإنه يودع حبساً أثقله
فيحلفن ويسرحنا
ومن مسجون فلا يبريه
لكنما يبريه من ذا الحال

يحبسه القاضى إلى وقت الأجل
لم تك قد حلت ولا يعطونه
تقسم بين جملة الأموال
نصيبه حتى يوافي أجله
في حق من طالبه وعضله
إلا بكسر قيمة للمال
ثلث وقيل ربع في وقته
 ويفرض الحق عليه في الثمر
أن أصول الحق منا لا تبع
مفلس يباع فيما قال
والثوب والعروض في ذى الصفة
حالته من عسر أو يسر حصل
وما له يظهر أحوال
مثل الدريهمات نصف شهر
وفي الكثير اثنين ثم اثنين
فليس من حبس عليه يلزم
وحاكم البلاد فيه ينظر
من حاله ما يوجب السجن سجن
شئ لهم فإنه ينتظر
قصدا لكيما يحرم الغرما
ثم ادعى ثلاثة من بعد ذا
حتى يؤدى أو يصح العدم له
والله بالأمور يعلمنا
حميل وجه لو لنا يأتيه
إذا به جاء حميل المال

وإن يك الغريم يوماً رغباً
في غير ما بلاده فقيلاً
وهو مقال لابن محبوب الأتم
فأخذ القاضي بأى قال
وإن يكن قد ادعى من يطلب
فلساً كإفلاس الذى قد طلبا
سواء فليبين ما ادعى
ومن له يلزم دفع النفقة
بالضرب حيث إن هذا البشرا
أما الكسا فيجبرن عليه
ويلزم الإنفاق عندهم على
ووسعه في المال والإقتار
ولا وجوب ثم بالزوجيه
بل إنه يكون في بعض الصور
أى أنه ينفق للفتاة
وما عليها لازم أن تنفقه
إن لم يكن بعضهما للثانى
ويلزم الزوج بكل حال
لو معد ما كان وذا إقتار
أو أن عندها وليا ذا غنى
وقيل لا يلزمه إن لم يطق
أن قادراً كان على الإنفاق
وليس يبرا قط في الحكم ولى
عليه بالحكم من الحكم
بنزع شاهدين من أخيار

من حقه عليه قد توقعما
يعطيه حقه هنا مبذولا
وقيل في بلاده الدفع انقتم
مناسب التيسير والأحوال
منه الكسا ونفقات تجب
أو ادعى معه وليا قريبا
إن يك عنده بيان سمعا
فيجبرن وليه أن ينفقه
بعدم إنفاق يموت لا مرا
بالحبس حيث لا غوات فيه
وارثه بقدر إرث جملاً
ولو كلاليا على المختار
في مطلق الأحوال في القضيـه
فالزوج لازم عليه ما ذكر
لأجل تزويج عليها يأتى
لأجل زوجيتها المحققة
بعاصب ولا قريب دانى
أن ينفقن ربّة الحجال
وكانت المرأة في يسار
فما عليها والولى لو دنا
كسباً ويلزم من وليه بحق
فلينفقن بقدر الاستحقاق
من نفقات لزمّت من أول
لفلس يعرف بالإعدام
شهادة الإفلاس في المختار

بحيث إن النزع قد تأخر
فهو كإبطال لبيع وجدا
عقداً صحيحاً ثابتاً وأحكاماً
ويأخذن عشيرة المجنون
ولى مفلس بالاسـتخلاف
ويجبسن قالوا على ذا وعلى
من كل شيء يلزمهم فيه
ويجبسن أن ينفق المستخلف
يجبر بالضرب كما قد يجبر
وإن يكن قد غاب إنسان وقد
غليقترض له خليفة جعل
وينفقن على وليه كما
ويؤخذ الغائب بالذى فعل
بالحبس إن أبى وليس يضرب
أو عنده في رتبة أو ظهرا
كان له مال ولما يعلم ما
وذاك في الأحكام ما بين الملا
فإن ما أنفقـه المستخلف
يلزم من أقرب منه في النسب
ويلزمه وحده إن كان له
وفى ولى مفلس إن ادعى
يلزمه في ذاك أن يبينـا
ولا يحلفـه الولي لا لا
إن لم يجد له على ذا الحال
ومن له الإفلاس صح أدركا

عن حكم حاكم وهذا قد جرى
ونحوه من بعد ما قد عقدا
فذاك لا يبطل حيث أبرما
أو غائب أو من كمثـل ذين
فينفقن عليه بالكفاف
سواء إن عن القبول نكلا
يستخلفوا فليحبسوا آبيه
للأدمى لو عبيدا عرفوا
بذلك الولي حين ينفـر
غاب لديه ما لديه من سبد
وليأخذ الدين له كما حصل
كان على الغائب ذاك لـزما
خليفة من قرض أو دين حمل
لو أنه بان ولى أقـرب
بأن من قد أنفقوا من الوري
من بعد ما الغائب كان قدما
أما الذى ما بينهم وذى العلى
من مال من غاب كما قد وصفوا
أو قسطه إذا تساوا في الرتب
مال ومن أنفقـه قد جهله
بأنه استفاد مالا ووعى
لو أنه بخبر من أمنـا
بأنه لم يستفد أموالا
بينـة تفصح بالمقـال
لو نفقات طفله هنالك

لكن بتجديد لدى القاضى الأثم
لذلك الإفلاس فى الميقات
حليهما إنفاقهما من مأك
لزوجهما فإن له ابنا غدا
والده من ماله ما يفرض
أربع زوجات بلا نقصان
إن كان هذا من أب قد صار جد
بنت وأخت ولديه حصلا
كانوا صغارا حينما ذى تلزم
لأنها وارثة فى الجملة
أو حوزة أو كان فى الأميال
بأن ذا مفلس للفلسرما
ما عذره بأن لهم وثبتا
يخرج معذور على مقال
وقال بعض إنه لن يسما
مفلس باع متاعا حصلا
فهو به أحق دون مين
ذلك منه المشتري ثم نهض
ويرجع الشارى على من ذكره
به يحاصن باقى الفسوما
قيدا فإن الحيوان يعتبر
إن وجدت مع مفلس تقول
إن أفلس الشخص وقد بان عن
ولا يجوز بيعه ولا الشرا
وبعضهم بينهما قد فرقا

ويدركتها الطفل من بعد الحام
لدعوة أيضا وبالإثبات
وزوجة لا تدركن على ولى
إن لم يكن ذاك الولى ولدا
فإنهما تدركهما فيقبض
لو كان للوالد من غوانى
ويدرك الجد لزوجة فقد
وكل من قد لزمت له على
بنون أو بنو بنين وهم
هذا اللزوم صائر للابنة
وحاضر فى بلاد اللوالى
ويدعى بأنه ما علما
لم يعذرن وقيل معذور متى
ومن من الحرزة والأميال
إن كان عدم العلم فى ذاك ادعى
وفى الحديث أيما شخص على
وقد رأى متاعه بالمعين
قيل ولو قد باعه ثم قبض
فإنه يدركه مع ذى الشرا
أى مفلس بثمن قد علما
وليس ذا المتاع فى لفظ الخبر
كمثله وهكذا الأصول
وقد روى القطب لنا عن الحسن
فلا يجوز عتقه إن حررا
والقرض كالبيع قياسا حقا

وذاك قول قد رواه قطبنا
وإن يكن مات وتوجد السلح
فالشافعي قال ربها أحق
بأنها لأسوة تكسون
قال ابن وصاف ومن قد اشترى
فذاك بين الغرما أنفذا
لم يعلموا فإنها مثل السرقة
وإن تكن أرضا ومشترىها
أو يغرسن وبعد ذاك أفلسا
فالزرع والبناء وغرس كونا
وهو مخير هنا في أن تكن
وبين أن يكون عند الغرما
وبائع أدرك ماله لدى
ومنه قد تولدت زوائد
كالصوف مجزوزا وأمثال اللبن
قال الإمام القطب ظاهر الخبر
لأنما المذكور في نص الخبر
وما الزوائد التي قد وضعا
أيضا وهذي حدثت بعد على
وإن يكن أغلس من قد اشترى
فأسوة مع المكارى الغرما
وإن يكن من قبل حمل أفلسا
وقال قطب العلما الأرواع
قال وقال مالك الحممال
إن كان في يديه ذاك جملا

عن صاحب مالك لنا ودونا
بعينها فالخلف غيبها قد وقع
بها ومالك وأحمد نطق
بين الذين لهم الديون
من عند ناس ما لهم فأعسرا
وإن يكن من بعد غلس أخذا
وصاحب المال بماله أحق
يزرعها أو يبنين غيبها
والزراع قائم بها ما يبسا
له وللبيع أرضه هنا
قيمتها بيضا له تقدرن
غيبها وغيرها لهم مساهما
فغلس بعينه قد وجدا
منفصلات وهي حالا توجد
قد كان مطلوباً فهل ذا يدركن
بأنه لا يدركن ما ذكر
إدراك عين المتاع قد حضر
عين المتاع من هنا الدرك انتفى
ملك الذي اشترى لها وحصلا
أو أنه مات وقد تفسيرا
فيما من المال لديه علما
فيفسخ الكرا لما تلبسا
بأن هذا مذهب للشافعي
أولى بهذا الشيء ولا يحال
حتى على كل الوفاء يحصل

والكدمى قال إن كان الكرا
ولم يقع فإن يكن هذا حمل
مع غرمائه وإن كان عقد
وبعد ذا له الفلاس ثبتا
لو أن ذاك المال في يديه
وإن يكن أفلس قبل الحمل
أى بين أن يحمل والكرا له
وبين أن يفسخ ذاك العقد
ومن يك استأجر من إنسان
بأجرة معلومة فأفلسا
فالشافعى قال ذا الأجير
ومالك يقول هذا أولى
من ذلك الزرع ونحوه إلى
والكدمى قال إن كان حصل
فإن يكن في ذلكم قد عملا
وإن يكن من قبل تغليس وقع
فإنه والغرما المجتمع
إلا إذا لم تقم الضيعة قط
فإنها ثابتة بعدل
من قبل أخذ الغرما للأسهم
ومن يبيع شيئا ولم يخرج من
أو يهلك أو أنه استصنع في
وفي يديه ذلك الذى صنع
فذلك البائع والذى صنع
حتى يصيب بائع كل الثمن

وهو مفلس فلن يعتبر
فإن أجرة مثله له جعل
كرائه من قبل تغليس وجد
فأسوة والغرما هذا الفتى
أيضا فهذا حكمنا عليه
فإنه مخير في الفعل
مع غرماء محققين حوله
فيستريح من عنا تبدي
في مثل زرع كان أو جنان
من كان قد أجره وحسبا
والغرمااء شرع يصيروا
بما يكن في يديه حالا
أن يأخذن أجره مكمل
ذلك وهو مفلس فقد بطل
فأجر مثله له قد جملا
وكان منه عمل فيما زرع
لأسوة لو ذلك الزرع معه
إلا بهذا الأجر الذى له يخط
سعر وذا من رأس مال الأصل
لأنها بدونها لم تقم
يديه حتى المشتري يفلس
خيطة أو غيرها من حرف
فمات أو أفلس من له دفع
أولى بما في يدهم كان وقع
وصانع أجرته يستوفى

ومشتر لسلمة وقد نقد
غردها على الذى منه اشترى
من قبل أن يرجع أثمان الشرا
بذلك الشيء الذى قد قبضا
هذا على من قد يقول الرد
قال وهذا القول فهو المذهب
وفى اليهودى إذا توفى
ولم يكن خلف غير خبير
فليس للمسلم أن يستوفى
وجائز أن يأخذ الخمر على
كذلك أيضا شعر الخنزير
وقد أتى من الربا أن يأكلا
وأكل فليحسن ما أكلا
وقيل إن الحجر فيما إن نزل
وإن يكن قبل الحلول نزل
وينبغى قالوا بكل حالة
فكل أكل لتقية فلا
وهكذا ليس له أن ينزلا
إن يكن الابن صبيا أما
وكل قرض جر نفعا يحجر
فما له أن يقبلان كرمه
قيل ولو بهيمة لا يركب
وقيل إن كان مع القضا فلا
ومن يكن على غريمه نزل
فإن يكن أحله من بعد ما

أثمانها ثم بها عيبا وجد
ثم على البائع إفلاس طورا
فلا يكون مشترها أجدر
وقال قطب العلماء المرتضى
بالعيب نقض البيع حين يبدو
لو غيره من المقال كتبوا
عن دين مسلم ولما يوفى
وغير خنزير خبيث وضمر
خمرأ ولا الخنزير ممن يوفى
قول محله إذا تخلصلا
فى قول من رخص فى الشعور
ذو الدين مع غريمه إن نزل
من حقه وليطرحه أولا
عليه لاستيفاء حق حين حل
عليه فالأكل هنا لن يحظلا
بأن يقيمن بالتقية
يجوز لو وقت السوفا ما وصلا
على غريم لفتاه حصلا
إن كان بالغاً فليس حرما
فى خبر عن الرسول يؤثر
ممن له الفرض عليه لزما
إذ نفعه يوم الجزا معقب
يكره والمختار هذا فعلا
ثم أتاه يستحل ما أكلا
أوقاه حقه فعنه أهدما

إيفائه لم ينتفع بالصل
واشترط البائع عند العقدة
توغيى الحق بلا نقصان
بينهم حدا إليه يرجعوا
دراهم محرم أو صفر
ياخذ منه لو قليلا محتقر
بحرا لدين صح معه ووقع
في حقهم حقوقهم ويدفع
حقوقهم بالله ربى ذى العلى
أمواله بحقهم ثم اخترم
صداقها تطلب مما قد ترك
حقهم لم يعرغن غبالثمن
ويقسمونه على ذا الحال
صداقها ويأخذون ما غبر
عليه في مال له قد حددا
حق أخى الحق به قد رسما
ممن يطالبوه في مال يحد
أو من تراث والد أو زوجة
لمن له سمي بكل حال
في ذاك حتى حقه يصويه
يقبل به سليل محبوب العلم
فالغرماء شرع في المسألة
فإن رؤى غليعط قطعاً صاحبه
فحكمه حكم الديون في التلف

وإن يكن أحله من قبل
ومشتر شيئا إلى ذى القعدة
أنك إن أيسرت في شحجان
غفيل لا بأس إذا هم أوقموا
وبائع شيئا فقال أخسر
فما له قبل وصول ما ذكر
وليبيع الحاكم مال من قطع
وليوف من كانوا إليه رغبوا
من بعد ما يظفونهم على
ومن قضى إخوته عند السقم
وجاءت الزوجة بعد ما هلك
غهى وهم في المال أسوة وإن
يجعل حقهم ككل المال
فتأخذ الزوجة منه بقدر
ومن بحق لامرئ قد أشهدا
فماله يبيعه لأنمسا
وجاعل حقا عليه لأحد
من موضع سماه أو من قرية
فإن هذا الحق في ذا المال
والغرماء لن يدخلوا عليه
وذاك قول جاء عن موسى ولم
بل قال ما لم يقبض المجهول له
وكل مال كان للمضاربة
وإن يكن بعينه ذا ما عرف

والمشركون إن هم قد أسلموا
فإنهم في الحكم يؤخذون
إلا الذي قد كان في دينهم
وكل ما للمسلمين معهم
ومشرك أقترض خمراً مشركاً
وأسلم المقرض بعد ذا فلا
تتصرم الخمر مع الأثمان
وإن يكن باع له وأمسك
وبقيت في يده فأسلمها
وإن يكن أسلم من قد اقتترض
قيل عليه يدفع من القيمة
وإن يك الباقي عليه الثمن
والكدمي هانئاً له نظير
في قوله أحكم بينهم بما نزل
فإن حكمنا بينهم بحكمنا
وقيل في المديون إن أرادوا
إن عليه إن يوكلنا
إن حضرت أو أنه يدفع ما
يكون محفوظاً لديهم إلى
أمانة وحكمه قبل الأجل
وعامل لرجل يدفع له
بشرط أن يأخذ منه ما دفع
ومع دراك الزرع قام الفسما
فبعضهم يقول حق المنفق

وبعضهم يطلب بعضاً منهم
بأن يسؤدوا تلکم الديونا
محلاً فذاك يعفوا عنهم
فذاك مردود إلى من أسلموا
أو كان قد باع إليه ذلكا
يكون أخذه لها محلاً
عليه عن عزان في البيان
قيمته في يوم كان مشركاً
فإنها عليه مما حرماً
فالخلف هل عليه تسليم العوض
عنها وقال بعضهم لن يلزمنا
فباتفاق يدفعنه هانئاً
لما أتى في محكم من السور
وحكمنا تحريم خمرهم فصل
فحكمنا يحرم من الثمن
أن يفرج الحج أو الجهادا
من عنه للديون يدفعنا
كان عليه لازماً للفسما
أن يبلغن ميثقاته المؤجلاً
إن ضاع حكمها بدون ما جدل
دراهما بها يقيم عمله
إليه إن أدرك ما له زرع
يطالبونه بحقوق لزما
مقدم ولهم ما قد بقى

وإذا إذا ما الزرع كان لم يقم
وهكذا إن قال رب العمل
وقيل لا يكون أولى هاهنا
إذ رهنه قبل دراكه هدر
واهنا الكلام في التفليس

إلا بما أنفق ذا وما غرم
حقك رهن بيدي أو توف لي
لو أنه وثقه وأرهننا
فالفرواء شرع فيما ذكر
قد انتهى خال من التفليس

كتاب النفقات

النفقات ما به قوام
وذاك مبنى بأن النفقة
أما بمعنى ذلك الإنفاق
إعطاء ما به قوام الحال
يخرج ما به قوام السرف
وحاكم الإسلام ليس يحكم
وفي دخول كسوة في لفظ
ف قيل إن ذاك لفظ وضعا
ثم بعرف الأكثرين جملا
وقيل للطعام موضوع فقط
فمن يكن إنفاق شخص التزم
قيل عليه واجب وقيل لا
قال ابن سهل وابن رشد النجب
قال الإمام القطب أصل النفقة
فأنفقوا قال عليهن إلى
وهكذا حديث بنت عتبة
فهم دليل في وجوب النفقة
وما رواه طبارق الحارثي
إذا رسول الله فوق المنبر
يقول في خطبته السنية
وأبدأ بمن تعمل أما وأبا
وما روى حكيم القشري

معتاد حال قالت الأعلام
ما كان في الإنفاق يعطى عن ثقه
فإنه قد جاء عن حذاق
وبقوام الحال في مقال
فليس ذا نفقة للمنصف
به فهذا باطل عندهم
نفقة خلف أتى في حفظي
على الطعام والكسا أيضا معا
على الخصوص للطعام استعمالا
دون الكسا فذاك فيه لم يخط
فهل عليه كسوة بهذا لزم
يبنى على الخلف الذي لهم خلا
وغيرهم بأنها ليست تجب
ما بين الله لنا وحقيقه
وضوع حملهن فيما أتزلا
زوج أبي سفيان تلك الحرة
لولد وزوجة معقله
قال قدمت لمدينة النبي
يخطب للناس بصوت جوهري
إن يد المعطى هي العلية
أختا أختا أدناك يعنى الأقربا
عن أبيه معاوي المشهور

قلت رسول الله ماذا كان حق
تطعمها متى طعمت ومتى
وقول جابر عن الهادي الأبر
لهن رزقهن بالمعروف
وما به الفاروق أيضا قد كتب
في فتية غابوا عن الغواني
أن ينفقوا أو أنهم يطلقوا
فليبعثوا إلى نساء خلفوا
وعن سعيد بن مسيب نقل
لا يجدن في أهله ما ينفق
قال فقلت لسعيد سئنه
كمثما قد غسخوا بالعنة
بل إن ذا أولى لأن الصبر عن
لأنما الأبدان قد تبقى بلا
ودون ما أكل ولا طعام
وقيس ذا على الرقيق فمتى
ولم يجد ما ينفق ألزما
وليس للزوجة من مسخ بما
إن كان عنها عاجزا لجعلها
والقطب قال في الذي قد شها
إن الحليل إن يكن بالنفقة
فإنه بأخذ دين يؤمر
والزموها الصبر للذي جرى
والنفقات فهي في ذمته
متى يرى ما ينفق أنفق

أزواجنا فقال خير من نطق
كسيت تكسرها كذا عنه أتى
في هذه النساء بلفظ معتبر
عليكم مع الكس المألوف
رأى الأجناس أرباب الرتب
أن يأخذوهم بلا تواني
فإن هم قد سرحوا وأطلقوا
بنفقات ماله قد أوقفوا
سفين عن أبي الزناد في الرجل
فقال ما بينهما يفرق
فقال سنة ومولى المنه
والجب إن فتاته أحببت
تمتع أسهل عن قوت البدن
وطء ولو شق عليها مثلا
فلا بقاء قط للأجسام
سيده إيساره قد ثبتا
يبعه لو أنه تبرما
كان مضى من نفقات قدما
منزلة الدين بجيد بعلمها
مع صاحبنا وعنهم قد أثرا
لزوجة إيساره قد أوثقه
ينفقتها ومنه ليس يعذر
حتى يفرج إليه ما طرا
تعلقن إلى يسار ياته
وكل ما قد غاتها وأغلقا

فإنها لا تدركه أصلاً
وغاية الإنفاق أن يجعل ثم
والزوج صار معبراً غداً خلا
فإن يكن ذو عسرة فنظيره
فتجعل الزوجة ممن أمرا
وذلك بالنص الذي أنزله
والأجر في الإنفاق لا يحصى ولا
وجاء في الآثار من ذلك ما
قال سليمان بن ماطوس الأبر
ثلاثة يعجلن لهم
فرجل خاف وقوع العنت
خرج له وكى يصون دينه
ورجل رأى عياله على
فأخذ الدين لهم فأشبعها
ورجل يأخذ للديون

إلا الذي يفرض كان قبلاً
ديننا كباقي دينه على الذمم
ذلك فيما قاله رب العلى
أى إنه يؤجلن ليسره
لزوجها مع عسره أن ينظرا
رب العلى وما أجل فضله
يعد فيما قال بعض الفضلا
أوضحه بالنص قطب العلما
من صحبتنا في الغرب أرباب البصر
بخلف رب السماء الأكرم
فأخذ الدين لقصد عفة
من كل ما يحذر أن يشينه
جوع وقد أهمه ما نزل
فإنه لنعم ما قد صنعنا
لميت تجمعل في التكفين

من تجب له النفقة

قال الإمام القطب ذاك العلم على الذى يأخذ يرث من طلب كذا على المعتق والذى ملك كذاك أيضا مالك البهيمة وإن يكن لم يقدر أن يطلعا وهكذا العبد يجبرن على وليأخذن من لبن البهيمة وما على الوالد والوالدة ويحملن على الغنى الوالد إن وجاء عن بعض من الأعلام يوزع الإنفاق فى الأولاد وبعضهم قال على اليسار ويقطمن عن الذكور إن هم وهكذا الإناث إن تزوجت ويطلب الجلب عن بعض الأول قال الإمام الحضرمي وإذا على أبيها أى متى لم تحتلم وهكذا غير أبيها يحكم وإن من يبلغ منهم مقعدا فإنها لا تسقطن بما ذكر إن يكن الزوج فقيرا معدما قال وعندنا فإنها تجب

النفقات عندنا قد تلزم أن يأخذ الإنفاق من أى الرتب والزوج لازم عليه دون شك إن لم يكن مرعى لها فى البلدة أو أنه ما لا يطيق كلفا بيعهما فى قول بعض النبلا ما لا يضرب بنتاج أمت يدعيان العدم من ألية لم يك عنده بيان يقبلن بأنه يحمل للإعـدام على رعوهم على العداد وقيل بل على التراث جارى قد بلغوا غليس تعطى لهم وقيل مهما جلبت وابتهجت وبالدخول قال بعض إن دخل ما طلقت إنفاقها عاد بذا أو لم يكن مال لديها قد علم عليه حكم والد ويلزم وذا جنون أو سقام قد بدا والأم لا يسقطها الزوج الأغـر والمقطب بالسقوط فى ذا حكما لزوجة لو ترضعن وتدب

قيل وعن أصحاب مالك يخط
إن تك في حد التي لا توطأ
بأنه لو اوجب للزوجة
لأنها حليلة تدعى وله
وإنه الميراث منها يقبض
ولتعلمن بأن بعض النبلا
لأنها أقوى بحيث لزمت
وغيرها لزومه كان على
وأنها لا تسقطن بما غير
خلاف غيرها فإن الغير لا
وقالت الأحناف فيما نقلنا
لا يلزم إنفاق ما كان سلف
فالنفقات لو تكون واجبه
إلا متى ما يفرض القاضي لها
أو أنها صالحت الزوج على
فإنها يقضى لها أخو القضا
والبعض بالأولاد يبدأ ملتزم
وكون ذاك يولد صغيرا
فيلزم الوالد أن ينفق من
لو أنهم كان لهم مال وله
وإن لهم من ماله قد أنفقا
فإن يشاء أن يرجعن عليهم
فياخذن منهم ما أنفقوا
وقد أتى عن بعض أهل العلم
ذاك إذا كان على الإدراك ما

لا يجب الإنفاق للزوجة قط
وقيل والصواب فيما خطا
لو أنها في حالة الطفولة
تمتع منها بما قد حصله
إذا عليها الموت يوما يعرض
يبدأ بإنفاق الفتاة أولا
بعوض الفرج الذي قد قدمت
سبل المواساة لمن قد كفلا
من الزمان وبمعجز قد ظهر
حق له عما مضى وما خلا
لنا الإمام القطب تاج الفضا
عن زوجة إذ صلة ذاك عرف
لا تملكن إلا يقبض كالهبة
إنفاقها ويلزم منه بعلمها
قدر من الإنفاق قد تحصلا
في ذاك بالإنفاق عما قد مضى
لأجل قوة بجانب الرحم
ولا يطبق الكسب والتدبيرا
لديه من طفل وممن كان جن
ينفقهم من مالهم إن حصله
ولهم مال هنا تحققت
فليرجعن بماله قد يطعم
عليهم بذلك بعض نطقا
بأنه لا يدركن في الصكم
أشهد في حين لهم قد أطعما

وهكذا كباره إن أعادمو
 وإن يكن لديهم مال فما
 إلا إذا لم تك من مقدرة
 فإنه يلزمه التصرف
 ويبذل الأجرة من ماله
 وقال بعض المالكية الأول
 أن يبذل لأحد من نفقه
 غنية تكون أو فقيرة
 وأبواه إن فقيرين هما
 كذلك الصغار من أولاد
 ينفق للذكران أو يحتلموا
 والبنت أو يجلبها الحليل
 وقال والانفاق أى في الواجب
 كمثل جد وأخ وابن لجد
 أما الذى فى مذهب الصحب هما
 وينفق أزواج والبد معا
 وينفقن لأبى أبيه
 ولازم على الفتى أن ينفق
 ويلزم المرأة أن تنفق أب
 إلى أبيها لو علوا فى الرتب
 قال الإمام القطب بحر العلم
 قال كذا لازم فى مذهبي
 وهكذا فى مال طفلة لزم
 وما على المرأة للابن ولا
 مع أنها من إرثهم لم تحجب

إنفاقهم عليه أيضا يلزم
 عليه إنفاق لهم قد لزما
 لهم على تصرف فى العيشة
 من ماله غيها كطبخ يعرف
 لقائم بذلكم عليهم
 بأنه لا يلزم على الرجل
 إلا لزوجة به معلقه
 لأنها فى يده أسيره
 إنفاقهم كذاك شئ لزما
 إن لم يكن مال لديهم بادی
 وليس من زمانة عليهم
 من عنده ويقع الدخول
 لغير هؤلاء من أقارب
 وولد الابن قريبا أو بمد
 قلنا به ما هنا تقدا
 ولو أبوه أربعا قد جمعا
 واحدة والزيد ما عليه
 من يرثنه من ولى مطلقا
 أما وجدا جدة من يتسبب
 أخا وأختا خلصا أو لأب
 كذاك أيضا أختها من أم
 لزوجة الجد وأزواج الأب
 لمن ذكرنا ها هنا ومن علم
 لبنتها نفقة فتبذلا
 وذاك فى مشهور هذا المذهب

ولا لابن لأخيهما لو قرب
ولا لبنت أختها في الحكم
ونحوهم من عصابات تقرب
لأنهم في الحكم وارثونا
وإخوة الأم غمما بينهم
ولو توارثوا فكلأجانب
وبعض صحننا يمححوونا
فلازم عليهم الإنفاق
وهو سواء ما هنا تجردوا
والأبويون لديهم يحكمكم
وجاء في الآثار من يستوجب
فالسدس يأخذن من أبيه
ومن له بنت وأخت فملى
بقدر الإرث كما في الأولى
وما على أخيه من أبيه
وقد أتى كلامهم في المعدم
وتلزم المرء لأزواج الولد
حرثا قد كن هن أو أما
وبالغ الأولاد ما عليه
ويجبر المرء على أن ينفقا
لو ذلك العبد مدبرا غدا
والعبد إن مشركا فبقدر
كذلك عبد موقف أو يدخلا
كذلك مرهون ومن قد حررا
والمعتق البالغ في كفارة

وبنته وابن لأخت ينتسب
ولا لعمها ولا ابن العم
وهي لها عليهم فتجب
لها فمن هناك ينفقونا
لن يتداركوا بحكم يلزم
إذ لم يكونوا قط من قوم الأب
بأنهم ليتداركونا
بقدر ميراث لهم يساق
عن الاشقا أو لديهم وجدوا
عليهم حكم شقيق منهم
نفقة وعنده ابن وأب
والباقى من سليله يحويه
كل من الثنتين نصف جملا
في الأب والابن أتى مفصولا
عند شقيق موسر يلفيه
بأن حكمه حكم المعدم
إن كان طفلا ما له مال وجد
فكله على أبيه لزما
أن ينفقن زوجة لديه
بهيمة له وعبدا موثقيا
وعبد طفله كذاك وجدا
شركته الإنفاق غيه يعتبر
في ملك موقف له منتقلا
طفلا لتكفير عليه صدرا
أو غيرها ولو لقصد القرية

إن كان محتاجاً لأنمسا الولا
والإرث للعبد الذى قد أعتقا
ولم يك الإنفاق واجبا لمن
إن لم يكن أبا وأما ومتى
لم يدركن عليه أن يبيعا
بل ذا له فيما رويانا يتترك
لو ذلك المنزل كان مرتفع
لأن للام يقيننا والأب
وقيل بك يباع ما قد عظما
بدون ما ضيق عليهما زكن
وإن هما من بعد ذا احتاجا إلى
وإن يكن ليس لهم سكن وجد
وإن تفرقا بتطليق وما
على ابنه سكنى كما يكفيه
محتاجة بيت لديها تملك
على الولى قط إنفاقا وإن
من أول الأمر فغتركنهما
ويتركن لها كساها إن يكن
فما على ثوبين زاد إن هما
فإنها ثبيعه وتأكل
كان رغيما فلتبع ما وصفا
وتأكلن ما بقى ومن معه
يؤجرنهم بإنفاق له
إذ لا سبيل لبياعهم أتى
ويدركن إنفاقه دون العبد

كنسب فى النفقات جملا
كما ترى بيانه منمقا
سلاحه يملك مع بيت السكن
ما كان أما أو أبا هذا الفتى
سلاحه ومسكنا رغيما
ونفقاته عليهم يدرك
جدا كذا إن كان أيضا متسع
مزية لغيرهم لم تجب
ويشريان منه ما يكفيهما
ويأكلان ما بقى من الثمن
نفقة أنفقهم وبجلا
فيدركن سكنهم على الولد
كمثله أدرك كل منهما
بدون ما تضرر عليه
تسكنه فإنها لا تدرك
تحوجت للنفقات والسكن
على وليها ولو تبرما
ليس به فضل عن اللبس أذن
قد سقراها مع خمار علما
منه وإن لها كساء يحصل
وتشتري أدنى لباس قد كفى
عبيد قد دبرهم حال السعة
كذا بإنفاق لهم يجمله
من بعد ما التدبير فيهم ثبتا
على ولى عنده إن لم يجد

يستأجرن مديريه وهم
 إن كان لم يجد لهم موآجرا
 وللفقسي إنفاقه قيل على
 سرية وينفقون أيضا
 وإن يكن ليس له ملك سوى
 غلازم وليه أن ينفق
 قد كان في المرهون فضل وجدا
 لأنه لا يملك التصرفا
 وقال بعضهم له لا تلزم
 وهكذا إن يملكن العوضا
 له على وليه إذ العوض
 وإن يكن ليس لديه في الغل
 فإنها لا تنزمن عليه
 ما قام بالإنفاق فالإنفاق لن
 وإن تزد غلاله عما رسم
 وإن يكن يملك للمكروه
 لأوليائه كلهم من حمر
 أو يملكن آله للهو
 لأن بيع ما به قلنا يجد
 ويفرضن له ولا عليه
 ولو مصاحفا كثيرة على
 ويفرضن عليه أيضا لا له
 من العروض ومن الأصول
 ومالك ما ليس بالمبيع
 يفرضن له ولا عليه

ليدركون قبل من مولاهم
 لأنه سيدهم ما حـررا
 أولاده وإن لديه حصلا
 لها كمثلا لها قد يقضى
 ما كان مرهونا عليه قد حوى
 وما عليه للولى مطلقا
 أو أنه لم يك فيه أبدا
 في رهنه إذ كان عنه أوقفا
 إن كان في المرهون فضل يعتم
 فقط فالإنفاق حالا فرضا
 ليس بشيء في يديه قد قبض
 ما كان يكفيه لإنفاق مثل
 وإن يكن في غل لديه
 يدركه على وليه إذن
 فالنفقات تدركن عليه ثم
 فيفرضن عندهم عليه
 والذئب والخييل على قول ذكر
 أو كتبنا فقط هذا يحوى
 فإن أراد بيعه فلا يصد
 إن ملك المصحف في يديه
 مقال إن بيعها قد حظلا
 إن يملكن ما يبيع أصله
 أن بيعها لم يك بالمحظول
 وذاك مثل الوقف والمشاع
 إذ ليس ذا ملكا له يحويه

كذا عليه لا له إن كان له
لو أن وقت دينه ذا ما حضر
دين على تعدية قد كانا
بأخذ ديننا إلى ذا الدين
إلى الذى له من الدين عهد
لم يتركه وليه هنا
بل إنه يصدق عليه
ويشهد على الرجوع فله
في ذمة وإن يكن لم يشهد
وتسقطن عنه على ما استظهر
في ذمة لأنه لم يجد
وإن يكن غريمه قد أعدهما
أو يجحدن وحقه لم ينل
وتدركن على الفتى وهو لا
إذا أحيط بالذى لديه ما
ويأخذن ليومه الغداء
إذا هم قاموا عليه وسقط
متى يقومون عليه ولدى
وإن يكن يملك ما قد امتنع
وكل من ليست له من مقدره
أو يملكن عبداً وكان قد أبق
فيجبرن وليه أن ينفقه
وإن يمت من قد أحاط الغرما
غماله ينفق من ذا المال
وماله أن يتصـرفنا

دين على أخى غنى تحمله
أو أنه له على من قد ذكر
أو أنه من الصـداق بانا
أو اقتراض من غنى كعين
وإن لقرض أو لدين لم يجد
للجوع ملقى والبلاء والعنا
وإن يكن أراد أن يعطيه
لأن مالا عنده حصله
فما له الرجوع في الحكم غدا
لو أنه كان له مال يرى
قرضاً ولا تديننا من أحد
أو مفلساً قد مات ذا أو معدما
فواجب إنفاقه على الولي
يدركها على ولي حصل
لم تأخذنه بذاك الغرما
كذاك أيضاً يأخذ العشاء
إنفاق أوليائه عنه وحط
بعضهم بالحجر ذاك إن بدا
عنه كمال عند غاصب وقع
يقبض منه حقه وأنكره
عنه ولا يناله حيث انطلق
وما عليه للولي نفقه
بماله وكان أبقى معدما
لنفسه قط ولا العيال
فيه بوجهه ويبيـدلنا

وغيره ليس تدركن عليه
لأنه ليس له في المال
وإن يكن يملك مالا مشترك
وكان قد غاب الشريك فهنا
ليس له وإن يكن قد قبضا
وتاب منه وله قد اتفقا
على وليه وإن كان معه
أو ثمن الحرام قد حواه
فما عليه لولى نفقه
قد تاب من آثامه الذي ركب
وهكذا من ماله قد تلفا
أو بقمود كان أو حيازة

نفقة لطالب يأتيه
قط نصيب كائن بحال
وأمكنتم قسمته مع من شرك
عليه للولى إنفاق عنا
في يده مالا مريياً عرضاً
فها هنا إنفاقه تحقق
شيء حرام في يديه جمعه
أو ثمن الربا الذي جناه
بل ألزموا وليه أن ينفقه
أو أنه قد كان منه لم يقب
بحكم حاكم عليه جرفاً
وكل ما كان كهذى الحالة

ما يحكم به من النفقة

على السولى لولى وجدا
ويسره الأحكام فيهم تبرم
نفقة لو قدر هذا يعظم
لو من سوى حبوب سئة وجد
أزيد معتاداً غمته أطعما
وكالشمر حالة للعشاء
وإن يشا عن ذلك الدراهما
جواز إذا عن اتفاق حصلا
والماء تابع الطعام أبدا
ما قد يقوتهم كذاك تعتبر
فإنها ترفهن في العيشة
يستغنين عنه الولي حالا
أو أنه ممن أصابه السقم
عليه مع ما طبعه يتفق
في نفقات ذى الصبى المعتبر
إلا كما يكفى له وما يسد
وبالذى بقوته في آخره
ويبلغن حالة الفطام
وما كفى لأمه على الوفا
يفرض للصبي في حال الصغر
من درهمين صاعدا إذا جرى
سواء هذا فإذا ما أكلا

ويحكم بالعشاء والغدا
بقدر وسع من عليه يلزم
بلا اعتبار حال من يستلم
مما له يقوت من عيش البلد
وإن يكن فيه طعاما وما
كتمهم في أكله الغداء
خبزاً هنا أو غيره مؤدما
ليشتري بها الذى قد أكلا
كذاك إن شاء طعاماً واحدا
ونفقات الأولياء على قدر
ليست كمثلى نفقات الزوجة
لو أنه لا يعذرن غيما لا
إن يك المحتاج طفلا أو هرم
فإنه من الطعام ينفق
قال الإمام القطب أما القدر
وغيره فإن عندى لا يجد
بدون إسراف على قول جرى
من بعد ما يأكل للطعام
أما قبيل ذا غقدر ما كفى
وقد روى الإمام عن بعض الأثر
مادام مرضعا لكل شهر
إلى ثلاثة بلادهن ولا

طعامه فثلث الإنفاق
 وإن إلى أربعة الأثبار
 فنصف إنفاق الكبير ومتى
 خمسة والنصف غائلثان
 وإن لسته ومامنهما عـلا
 وسبعة الأثبار يعطى النفقه
 وقيل ينقصن قليلا لا يتم
 ويلزم السكنى لأنثى إن يكن
 ولم تخف منه وليس للذكر
 إلا لعورة به إن تنكشف
 منفردا في مسجد أو بيت
 وإن يكن ذاك مريضا أو هرم
 أن يجعلن مسكنا له كما
 وللولى من لباس قد لزم
 من ألم البرد أو الحرور
 وهرم ومن بسقم مبتلى
 ولا يحل للذى قد فرضا
 لا هبة على ثواب لا ولا
 مثل هدية ومثل صدقه
 فجائز بأن ينجى ذا الضرر
 أو بعضه فما على الولى أن
 إلا إذا أصابه أيضا ضرر
 ومن أجاز التجر في ذى النفقه
 فإنه يجيز أيضا أن يهب
 ويفعلن ما يشاغيها ولا

أى ثلث إنفاق الكبير الراقى
 أو نصف شبر زاد في المقدار
 لخمسة الأثبار وافي ذا الفتى
 يعطى له بدون ما نقصان
 ثلاثة الأرباع يعطى مكملا
 كاملة بدون نقص لحقه
 إنفاقه حتى يوافى الحـالم
 وليها لم يطلبن معه السكن
 سكنى لأنه بسـتر ما أمر
 مع أن ذا من المبيت لم يخف
 ليس بمسكون إليه يأتى
 فإنه على وليه لـزم
 به يليق عند قطب العـالم
 ما يستترنه وماله يضم
 ويلزم الركوب للصغير
 إذا هم كانوا بداءة رحلا
 له بأن يعطى مما قبضا
 لغيرها من أى وجه بذلا
 إلا الذى قد كان ضر لحقه
 وإن نجت نجاء بالذى ذكر
 بزيد فوق الذى يصـددن
 فلينف عنه الضرر الذى ذكر
 لقابض من بعد قبض حقه
 له وأن يصـددن إن أحب
 يدرك من وليه أن يـدلا

وألزموه رد ما بقى إلى
 إن كان عن إنفاقه ذال الغنى
 ومن يكن فى النفقات أفسدا
 ويرجع المنفق أيضا أن يرد
 وإن يكن من يده قد سرقا
 بعينه أو استرد القيمة
 فإنه يجعل ما يرتجع
 ومن لها بلا وجوب أخذ
 لكن بدون حاكم فيه حكم
 لأنها إعطاءه قد وقعا
 بأن تكون للذى قد قبضا
 وإنما الأكل له منها فقد
 فكل ما يوجد مما علما
 فإن ذاك صائر للمنفق
 كذاك عن بعض الشيوخ نقلا
 ومن بحكم حاكم لها قهر
 والربح صائر له وإن هلك
 وذاك فى قول لبعض العلما
 وقال إن ربحها للمنفق
 أى للذى سلم تلك النفقة
 وإن عناها فى يديه التالف
 فإنه لا يجدن أخسرى
 كمثلا قد يلزم من سواءه
 وقال بعض يدركن النفقة
 ويغرم من لوليها على

وليها الذى له قد بذلا
 وهكذا إذا احتسب كأس الفنا
 يغرم للمنفق ما منه بدا
 ذك إلى من فى يديه قد وجد
 وبعد بالرد له قد لحقا
 لو خالفته القيمة المملومه
 إليه فى إنفاقه ويضع
 أو بوجوب وقع الأخذ لذا
 ففى له ووارث إن اخترم
 مثل تبرع وبعض منعها
 أو وارثيه بعد موت عرضا
 فإن يكن ذال الغنى أو افتقد
 أو ربحه أو يوجدن منها
 جميعه إذ ذاك ماله بقى
 وصحح القطب المقال الأول
 يفعل فيها ما يشا ويتجر
 فوارثوه لهم ما قد ترك
 وبعضهم بمنعه قد حكما
 وإن يمت ذا غله ما قد بقى
 ليس لوارث الذى قد أنفقه
 لكن بتصنييع هناك يوصف
 وواجب ينجيه مهما اضطرا
 ينجيه من ضر إذا أتاه
 بدون غرم للذى قد لحقه
 ذا القول ما أتلف عمدا أو لا

إن كان في ذلكم ما ضيعا
عن ستة الأميال هذا ودرج
وحوزة في ذلك الترحال
ما لا لإنفاق الولي قد كفى
له كقاضى المصر والجماعة
ومن يدركن عليه ذا أن ينفقه
وإن يكن له خليفة حصيل
هو الذى احتاج لكيما ينتفق
خليفة آخر ينفقنه
إن تك والحاكم والجماعة
خليفة الغائب ما قد يقع
أو حاكم البلاد والجماعة
قد كان مفروضاً بحكم أبرما
خليفة لغائب ترصلا
أو حاكم خلافة لآخر
غاب وللفائب مال مع أحد
ولم يجد ذا حاكما في البلدة
عشيرة تستظفن من بعد
من كان في يديه هذا جملا
على أمانة لديه دفعا
ترد نحو أهلها فيما ذكر
إن يدفعن إليه في الصورة
وذاك محتاجاً غدا للمأكـل
ما بينه وبينه باريه
بهذه الرخصة ثم أنفذا

ويدركن باتفاق دفعا
وإن يغب وليه وقد خرج
وقيل بل عن ستة الأميال
وكان في منزله قد خلفا
تستظفن عشيرة إن كانت
إن لم تكن عشيرة متفقه
من مال ذاك الغائب الذى رحل
أو كان ذا الخليفة الذى سبق
فإنهم يجددون عنه
ويمسكن خليفة العشيرة
خليفة لغائب فيدفع
إلى خليفة من العشيرة
فيدفع الثانى إلى الولي ما
وقال بعض يدركهما على
بدون تجديد من العشائر
وإن يكن ولي ذاك المحتاج قد
بكأمانة ومثـل لقطعة
فيمكن له بها ولم يجد
فإنه لا يدركن شيئا على
لأنه في يده قد وقعما
والله ربي في الأمانات أمر
ورخصوا لقابض الأمانة
إذا درى بأنه له ولي
وليس من تباعد عليـه
أما لدى الحكم فمهما أخذا

فالحاكم العدل عليه يحكم
وماله يحكم بالترخيص له
وليس للمحتاج أن ينتفقا
إن كان ذاك في يديه قد حصل
بل يشتركي لحاكم المكان
فيأمروه عند ذا أن ينتفق
إن وجد القاضي وإعلاما لذا
لنفسه منه كما له لزم
ومن على إنفاق إنسان جبر
وبعد ذاك قد بدا جليلا
أو أنه مال له قد ظهرا
فذلك المنفق يدركنا
ومن أراد سفرا فاستمسكا
عليه في ذاك حميلا ينفق
ويجزينه إذا ما وكلا
كأن يقول يا فلان أنفق على
وإن يكن خليفة قد أنفقا
من مال مستخلفه فبانا
أو أنه له ولي أدنى
لم يضمن المنفق ما قد أنفقا
لكنه عليه أن يسترجعا
ويدفعنه إلى صاحبه
وربه يدركه إن سالا
وإن يك الحميل والأمور
أعطى الفتى من ماله ما قد فصل

بأنه لما أتاه يفرم
لو أنه رأى له وعدله
من مال من له ولي حقا
بكفلافة ونحوها دخل
أو لجماعة من الأعيان
منه لنفسه كما قد يستحق
وإن يكن ذا لم يجدهم أخذوا
بقدر المعروف يأخذون ثم
فأنفق المطلوب حينما انجبر
بأنه ليس له وليا
وكان عنهم علمه مستترا
عليه ما قد كان ينفقنا
ولييه في النفقات أدركا
إلى رجوعه ولا يضيق
أو يأمررون قائما تكفلا
هذا وذاك ينعمن مثلا
أو الذي كان حميلا حقا
بأنه ليس وليا كانا
أو عنده مال ويكفيننا
لأنما ذاك بأمر سبعا
ممن إليه قبل ذاك دفعا
لكي يكون سالما مما به
على الذي عليه ذاك بذلا
أو ذلك الخليفة المذكور
يدركه على الذي عنه حمل

أو الذي استخلفه أو وكلا
ويدركنه على المدفوع له
وإن يك الأمر والمستخلف
وأنفق الخليفة الكفيل
من بعد موته فضا منونا
ويرجعوا به على من أنفقا
إذ أنفقوا من بعد موت أزهمه
وبعد موته فليس المال له
وإن يك الإنفاق يلزمنا
بل إنه أدى الذي قد لزما
وإنما لم يضمن للوارث
مع إنما الوارث ما صرح له
وذلك الموروث إنما عقد
أى أنه لم يعقدن له على
لكنما ذاك تقوى حيثما
هما حصول الإذن في المال ولا
والثان كون ذلك الأخير
قال وإلا فالقياس أنه
ويجبرن أن ينفق الحميل
لو الولي حاضر كمثما
وليس من جبر على المأمور
ويدركن عليه ما قد أنفقنا
منه على أن يرجعن ما ذكرا
أن ينفقن والرد لم يذكر له
وبعضهم ألزمه يرد ما

أو كان أمرا له أن يفعل
أيضا إذا في حقه قد سأل
أو ذلك المأمول عنه يتلف
من مال مطلوب أو الحميل
لوارثيه في الذي يأتونا
لأن ذاك خطأ تحققنا
والميت ما عليه قط نفقه
بل إنه لوارثيه حوله
وارثه فلا ضمان هنا
عنه ولو كان به ما علما
إذ كان مأخوذا بذى الكوارث
بالإذن في الإنفاق حيث فعله
له عليه وحده ولم يزد
وارثه ولا له إن قفلا
شيئان فيه اجتمعا وعلمنا
يكلن بغيب ما قد حصلا
يلزمه الأداء للمذكور
يضمن ما أعطى ويغرمه
كذلك أيضا يجبر الوكيل
قد يجبر الولي جبرا حتما
عندهم في هذه الأمور
من ماله أن يأمرن أن ينفقنا
له وإن كان له قد أمرا
فعا عليه الرد لو سأل
لم يتبرع في الذي قد سلما

يحكم للمحتاج بالغداء
فإن يكن وقت الغداء حضرا
وإن أتى وقت العشاء أعطاه
أى لم يكن يلزمه أن يدفعها
في دفعة واحدة بل إن حضر
كذلك إن وقت العشاء قد حضرا
لذلك لا ينفقه يومين
إلا إذا تراضيا فإن بدا
فإنه يحكم بالعشاء
إذا الغداء غاته وما لحق
وقال بعض بالغداء والعشاء
يعطيه للمذكور وقت الغدوة
وقيل في الحاكم والجماعة
فإن رأوا بالنفقة يحكموا
كالشهر أو ما قد رأوا مما ذكر
ثم الغداء من طلوع الفجر
وقيل ما لم تغرب الشمس غذا
وأول العصر فمبدأ العشاء
غيؤمن بالغداء من أول
كذلك العشاء مأمور به
ويجب رن عليه بالضرب ولا
وليعطه غداء مع عشاء
ما يعملان به ولو بعساريه
وغير قادر على أن يأتى
وليعطه كحطب من غنوده

أو بالعشاء إن كان مع عشاء
أعطاه للغدا كما تقررا
عشاءه فقط لا سواه
غداءه مع العشاء أجمعا
غداءه فالغدا الحكم استقر
فليحكم بالعشاء لا أكثرا
أو جمعة كالشهر والسنتين
خصامهم وقد مضى وقت الغدا
من ذلك اليوم بلا غداء
كذلك أيضا كل وقت قد سبق
يحكم في اليوم عليه إن مشى
غداءه عشاءه بمرة
هم الذين ينظروا للحالة
لليوم أو سبع ليال تعلم
فإن ذاك لهم على النظر
ميقاته لأول من ظهر
وقت الغدا جميعه فلينفذ
لآخر الليل إلى هنا مشى
وقت إلى آخره أو ينجلي
من أول الوقت إلى ذهابه
حد له إلا إذا ما بـذلا
قد عملا وإن يشا أعطاه
إن لم تكن لديه هذى الآنيه
بها كمثل القدر والمقلاة
إن لم يكن ما قلته في وجده

وغير قادر بأن يحصل
وليصح المحتاج كيما يأخذ
وما على منفقته يأتيه
لأن حق النفقات إذ يخط
أعنى التى تلزم من قد تجب
لأنما إنفاقه ما حصله
فإن يكن على المجيء قدرا
لأنما ذلك جزء حصله
وإن على ذلك ليس يقدر
وكان لازما بأن يأتيه
واللحم كالإدام أو كالزيت لم
وذو سقام وصبي هرم
وإن بعض العلماء قد أثبتا
أى لصحيح غير شيخ ذى هرم
كاللحم فى شهر ونحو الزيت
ويرجع الفاضل من غداء
ويرجع من نخالة مع النوى
وقيل لا يلزمه أن يرجع
وإن ذلكم إليه يرجع
أى أنه يحاسب بالحاصل
فإن يكن حاسبه ولم يتم
وغير لازم على الحليّة
ويلزم الإنفاق وهو ما وصف
وهو يطبق أن يوافقنا
على الذى كان له مال يقل

ذلك من نحو الفحوص والفلا
طعامه أو لرسول أنفاذا
بأكله أو يرسلن إليه
ليس كغيره من الحقوق قط
عليه أن يوصلها إذ يذهب
إلا لأجل كونه لا مال له
لأخذها فإنه لن يمسذرا
من مؤنة الإنفاق ينهض له
فذلك المنفق ليس يمسذر
أو يرسلن له بما يعطيه
يدركه إلا ذو سقام أو هرم
فلهم ما قد يليق بهم
ذاك ولو لغير ما كان أتى
وغير ما طفل بوقت قد علم
فى جمعة نحو ذا من وقت
لأهله كذاك من عشاء
قشرا وعرجونا وشمراخا حوى
شيئا من الذى ذكرنا أجمع
يأخذ غيما إليه يدفع
فى يده من ذا الوقت قابيل
زاد له إلى تمام ما رسم
ترد للنوى وللنخالة
لو أنه لرجل له حرف
لنفسه بالنفقات هنا
وما له من حرفة ولا عمل

قال الإمام القطب والذي أرى
للكسب أو صاحب حرفة تحقق
لكنه بالاكتساب يؤمر
ثم إذا ما احتساج بعد ما كسب
وإن يك استمسك بالإنفاق
ويجهد المطلوب أن يكون من
أو قال ما تقوله لا أعلم
أولا فماله على من انتفى
ومن على العلم أجاز الحلفا
يقول في يمينه والله جل
وإن يكن بين هذا المدعى
وقال لم تحتج إلى إنفاق
يبين أنه لم يحتج
وإن يكن ما تم من بيان
لا يدركن على الذي قد ادعى
والله إنه لمحتساج بحق
وجاء في قول لبعض العلماء
أي أنه تلزمه الألية
أو أنها تؤل للمال لما
أي ما أتى عن أحمد مؤثرا
وإن يك المطلوب بالدعوى أقر
أو جاء من يطلب بالبيان
لكن من يطلبه الإنفاقا
وقال ذا عندك مال أحضرا
إن تك عنده على دعواه

أن الصحيح إن يكن قد قدرا
فإنه ينفق مثمما استحق
والاحتراف ليس منه يعذر
أنفقه وليه كما وجب
شخص على شخص من الرفاق
يطلبه وليه وينكرن
يبين الطالب مع من يحكم
نفقة كلا ولا أن يحلفا
قال اليمين لازم إذا انتفى
ما أعلمك لى وليا يارجل
أو قد أقر من عليه يدعى
أو قال ذا لديك مال راقى
أو عنده مال إليه يلتجى
أنفق راغما بلا توانى
أن يحلفن بعد ما وقعا
وما له ومنه ينفق
بأنما ذاك عليه لزم
فى كل دعوى عنده مالىه
من العموم فى حديث رسما
أن اليمين تلزم من المنكرا
بأن ذا وليه من البشعر
بأنه وليه والدانى
قد ادعى الإعدام والإملاقا
بينه تصدقن ما ذكرنا
بينه توضح ما ادعاه

أولا فإنَّه يحلفنَّه
وقال بعض ما على من يدعى
وإن يك المطلوب عدم المال
فقوله بلا يمين سمعا
أن له مالا وما عليه قط
وإن أقر أنه له ولى
عندك يا هذا ولى أقرب
أن عنده بينة وإلا
ومنفق وليه ثم ادعى
من بعد إنفاق بينتنا
بأنه لما يحصل مالا
وإن يك المطلوب قال ليس لى
أو صدق الطالب أصل الدعوة
بأنه استفاد مالا بينه
وإن يكن على الولى قد حكم
ثم ادعى بأن ماله تلف
يحلف أن ما لدى كافا
وإن يك المطلوب للطالب قد
وذاك يدعى بأنه تلف
يحلف أن المال منى تلفا
ومنفق وليه حتى هلك
فليأخذ الولى عاصبا على
فإن أتى فعلا ففوقه يجب
وذلك العاصب لا يدرك قط
من قبل وضعه إذا الإنفاق لا

أن ما له مال فينفقنَّه
أليسة تلزم في ذا الموضع
قد ادعى في هذه الأحوال
إن لم يكن طالبه قد ادعى
شئ من الإنفاق هاهنا يخط
لكنه قال بلا تمهل
منى فهاهنا البيان يجب
أنفقه بلا يمين تملى
بأنه استفاد مالا ووعى
أولا فإن ذاك يحلفنَّه
وأنه في عسره ما زالا
مال وجاء ببيان أمثل
ثم ادعى الطالب بعد مدة
أيضا وإلا يمين مطنه
بالنفقات مثلما كان لزم
تلزمه بينة أو الحلف
أصبح منى تلفا وباننا
قال لديك صاح مال وسبد
بينين تلفه أو الحلف
ويأخذن إنفاقه على الوفا
وعاصبا وحاملا منه ترك
إنفاقه أو يوضعن ما حملا
إن كان ذا أقرب ممن قد عصب
عليه ما أنفقته وما غرط
يلزم حملا قبل وضع حصلا

العدل بين الأولاد

يكره للمسلم في نصن الأثر
وفي مقال بعضهم يرويه
أن يعطين أولاده جميع ما
لا سيما غيرهم مثل أب
وأمه أيضا ومثل الزوجة
ويحرم من نفسه من خيره
إن شاء أعطاه وإلا منعه
وأجبره يصيبه ماداما
وإن يكن لم يفعل ما خطا
فلازم عليه أن يعدل في
كمثل إرث لهم معتاد
لرجل كحظ الأنثيين
لا في الذي يمنحه عيالا
فإنه له بأن يعطى فقط
وما عليه العدل بين الولد
من مأكلا وملبس ومشرب
إن كان بعضهم يواجه الوري
أو أنه يحضر للمجالس
ثم التسوى فهو شيء حسنا
كذلك في اللبوس والركوب
بتركه فإنه لا بد
يدخل في نفس الذي قد حرما

كراهة التحريم عن بعض أثر
بأنها كراهة التزويج
يملكه من ماله على التما
له ومثل عمه المحبب
وغيرهم من سائر القرابة
ويرجع من أمره لغيره
بل إنه يملكه طرا معه
حيأ ويلقى منه الاحتراما
وبعض أولاد له قد أعطى
إعطائه بينهم ولينصف
فيعطى سائر الأولاد
فالفضل صائر عن اثنتين
بعضهم إن منح الأمسوالا
أولاد بعض منهم ولا شطط
في نفقاتهم على التعدد
وفي سلاح مسكن ومركب
لكونه السلطان أو من أمرا
يسمع أو يسمع للنفائس
لو أنه في النفقات قد عا
لأجل تمريض على القلوب
إن فضل البعض بما قد أسدى
لو أنه لم يظهر التألم

ثم التسوى فهو شيء لزم
 إن مستمرا وكذا في مركب
 وبعد موته فكل ما وجد
 لا يقعدن من كان في يديه
 بالقبض بل يقعد بالإعطاء إن
 وبالقبض ول وبقبض ينعت
 وكل ما يجرى به بين الوري
 مثل إعارة ومثل سكنى
 تناول لمثل قاس منجلى
 والبيع والشرا ودفع حق
 فالمدل فيه بينهم مما ندب
 إذ ذاك شيء متداول غدا
 غابنه في هذه الأحوال
 وإن يكن بعضهم لا يصلح
 ليس بأهل للزكاة فهو لا
 وإن يكن بعضهم لا يصلح
 وليعط من لذك قد تأهلا
 وإن يكن يجحد ما أعار له
 أو يفسدن فيه فما عليه
 وما عليه من عدالة لما
 في طلب المعلم ككتب وقلم
 كذاك ما أعطاه للمعلم
 كذاك للطبيب والدواء
 والزموه العدل إن كان العطا
 في النفس أو في المال طرا قدرا

فما له ملكهم لو مطعمما
 ومسكن وملبس محبب
 ولم يملكه لهم فهو يرد
 ذا من بناته ولا بنيته
 كان وتمليك الرقاب إن يكن
 فإن ذاك للعقود يثبت
 تعارف في أمرهم إذا جرى
 وكل ما كان كهذا المعنى
 ومثل قرض وقراض ينجلي
 قد كان ذاك لازما من طرق
 إذا هم في رتبة ولم يجب
 بين قريب وبعيد وجدا
 كواحد من سائر الرجال
 كذى كبيرة ومن يجرح
 يعطيه إذ لم يك قد تأهلا
 للتجر فالقراض ليس يمنح
 وما عليه في الذي قد غملا
 أبوه بعض منهم أو عامله
 شيء إذا ما كان لا يعطيه
 أعطاه بعض منهم وأكرما
 وكمداد ورق ولا يلم
 تبرعا أو أجرة من درهم
 ولأخى الظلم على الفداء
 لأجل ما جناه لو كان خطا
 ثلث الديات أو يكون أكثرا

ودون ما يعقل في نفس البشر
 ما دون ثلث دية يقتل
 مال غاды عنه هذى النازل
 لأن ذاك ولجب على الأب
 مثل بهيمه ومثل ماله
 مال غمنه الأب يعطى ما بدا
 من مال نفسه فتلزمه
 كان به يدفع عنه المفرما
 عن ولد عدالة غلبتزم
 ولم يكن عنه لشيء بذلا
 أو صاحب الحق له خلاه
 من الديون وله هذا جحد
 ومثل غضب قد حواه وانطلق
 ما كان لم يترك له ما أخذ
 مادام لم يترك له ويتنقى
 له وماله بيان وجدا
 فإنه تلزمه العدالة
 ما بين أهل الشرك من بنيه
 يلزمه بينهم أن يعمدلا
 لغيره فهم على العبودة
 قد أشركوا لا يلزم أن يعمدلا
 من الموحدين بالإقرار
 يشاء منهم دون عدل يلزم
 في أكل شيء من غلال وجنا
 لو أنها من حيوان تحصل

أو أنه أقل حين يعمدتبر
 وإن جنى صغيره على بدن
 وقيل دون موضح وليس له
 لم يلزمه العدل من ذا السبب
 لأنما صغيره في حباله
 لكن إذا ما للصغير وجدا
 فإن يكن أعطى أبوه عنه
 عدالة لأنسه يملك ما
 وألزموه في الديون إن غرم
 لا إن يكن عليه قد تحملا
 بل وحده ذا الدين قد أداه
 وما يكون لأب على الولد
 أو كان من تعدية مثل السرقة
 فليس من عدالة فيه إذا
 لو أنه في الجحد لم يحلف
 وقد رأى القطب إذا ما جحد
 ولم يحلفه لدى ذى الحالة
 وليس من عدالة عليه
 وهكذا أولاده العبيد لا
 هم الأولى أولدهم من أمة
 كذلك ما بين العبيد والأولى
 وبين هؤلاء والأحرار
 فواسع له بأن يعطى من
 وإن يكن للبعض منهم أدنا
 غلام يعمدل فيما يفعل

أن يحرقن أرضاً له أو يغرسن
وكل ما كان كهـذا عـرفا
له على ماء لكـيما يحرقن
تعارف الناس به فيما خلا
أن ما عليه فيه من عداله
تعارفوا به ولا ملام
بإذن باقيهم فليست تلزم
من بعد ما الأول قد أنالا
فإنه عليه ليس يلزم
على عهود وشروط لهم
كهبة منهم وذلك غرطا
في هبة كانوا لها قد أوقعوا
له مداراة وخوفاً قد حصل
أن يطلبوه العدل فيما فعلا
من بعد ما أعطى بإذن أولا
وقيل مهما أذنوا إجمالا
إسقاط عدل بينهم ما بينوا
تحقق الإعطائه واتبرما
كرها غبالإجماع ليست تسقط
وبعده أحله باقيهم
على اتفاق بينهم فرويه
فإن في الحل خلافاً جائئ
هـذاك إجماعا عليه العدل
فمات من أعطى له فتلزم
ذلك في الوجود حال الإعطا

كذلك إن كان له أيضا أذن
أو أنه يبني عليها الغرطا
كذلك إن في الحرث والغرس أذن
لأن ذاك ليس معروفا ولا
وبعضهم رخص في ذى الحاله
وذلك تشبيهه بما الأنام
وإن يكن أعطى لبعض منهم
لو ذلك الباقي له قد قالالا
أعط لنا كما دفعت لهم
فالؤمنون في الذى بينهم
أيضا وأن الإذن منهم في العطا
ويحرم من عليهم أن يرجعوا
وإن يكونوا قد أجازوا ما فعل
فلهم عند الإله ذى العلى
وقيل إن هم طلبوا أن يعدلا
فالعدل لازم عليه حالا
أى أنهم في حينما قد أذنوا
فلهم أن يطلبوها بعد ما
وإن هم قد أذنوا وأسقطوا
وإن يكن أعطى لبعض منهم
فليس من عدالة عليه
وإن أحلوه على حياء
وإن هم بالكـره قد أحلوا
وإن يكن أعطى لبعض منهم
لمن بقى إن كان مع من أعطى

وذاك بالإجماع عنهم روي
 قبل وجود الثنائي فالعدالة
 وإن يمت من كان لم يعطيه
 إن لم يكن له سوى والده
 وإن يكن للابن وارث علم
 أعطى مناب غيره كما لزم
 وليس بد قط من أن يقبلا
 عطية من والد قد تبذروا
 وليس بد قط من خليفة
 أو الإمام لكفيل غائب
 وإن يك البالغ لم يقبل ولا
 فإنها ليست تصح لهم
 وذاك قول من يقول لا تصح
 قال الإمام القطب قيل تدخل
 ما لم يردها وقال والأصح
 وذاك بالإطلاق مع قبض علم
 قال وقد أجاز بعض العلماء
 وإن ذاك ثابت للطف
 مع بالغ إن بالغ كان قبلاً
 وإن للمشكل في العدالة
 كمثل إرثه بلا نقصان
 لأحد أنسابه تلزمه
 كمن عليه الشاهدان قد شهد
 وولد مشترك فتلزم
 يعطيه كل واحد من أب

إلا إذا مات من قد أعطيا
 عنه بإجماع لهم مزاله
 فليس من عدالة عليه
 من وارث يحوز ما في يده
 سواء مثل ولد له وأم
 ويسقطن منابه الأب الأشم
 ابن وكان بالغاً قد عقلا
 وليس من قبض يكون بد
 يستخلفه الأب كالعشيرة
 يقبل عنه للعطاء الواجب
 خليفة للطفل أو من رحلا
 عطية من والد وتبرم
 بلا قبول هبة ممن منح
 في ملك موهوب له وتحصل
 بأنها بلا قبول لا تصح
 بقيد أن يكون من أب أشم
 هذا العطاء من أب وألزم
 وذو جنون غائب عن أهل
 لنفسه ولأخيه ما بذل
 ثلاثة الأرباع لا محالة
 وليس من عدل على الإنسان
 فقط في الحكم الذي تحكمه
 بأنسه أب لذلك الولد
 له كواحد بذاك يحكم
 فيه شاركوها هنا إجابا

كيلا يكون عدم المداله
قلت ووجه قول من قد أُلزما
أنهم قد خوطبوا بالفرع
والأب يعطى إن أراد المدلا
بقيمة من المدول النبلا
ليعطهم بالكيل والوزن وعد
وإن يكن أعطى لبعض من ولد
ولم يكن أعطى لبقا منهم
فلتعتبر قيمته يوم العطا
فليعط من لحم يعطينه أولا
أو غيره بالقيمة الأولية
بأن نسي أو شك فيها سالا
وإن له قد جوزوا فظهورا
فإنه لصاحب النقصان
وإن يكن زوج بعض آلـه
ويدفعنه لهم بشرط لا
أو أنه جهز هذا الولدا
فإنه لفسيره من الولد
لو أنه لم ينكح من الثانى
أما طعام يجعله لـدى
فإن تكن منفعة الطعام
كأن يكافأ ابنه عما ذكر
وكل ما فى ختن ابن جملا
إذ نفح ذاك عندهم لا يرجع
وإن يكن يجعل للبنات

مسبب العقوق فى ذى الصاله
غير الموحدين من أهل العمى
مثل خطابهم بأصل الشرع
بهائما متاعه والأصلا
وواحد يجزى إذا ما حصل
ما شأنه ذاك إذا شأ يقتصد
ما لم يكل أو يوزن أو يعد
وبعده أراد عدلا فيهم
للأولين إن يشأ أن يقسطا
من ذلك الجنس الذى قد بذلا
وإن بدا الإشكال فى ذى القيمة
حسلا من الذين أعطى أولا
بأنه أعطى لبعض أكثرا
يتم نقصه بلا توانى
ويضمن الصداق فى أمواله
يمود فيما كان عنه بذلا
من ماله مع الزواج مسعدا
يعطى كما أعطى لهذا وأمد
أو ذاق طعم الموت والهوان
تزوج الابن عشاء أو غدا
عائدة لذلك الغلام
فالعدل لازم وما عنه مفر
فما عليه لازم أن يعدلا
للولد المختون حين يدفع
بعض متاع مع زواج آتى

فحملت هذى إلى الحليل
بأن يرده إذا ما شاء
قبل تزوج لها منه هبه
فإنه لا يدركن لذاك رد
وكان أعطى ذلك الصداقا
ففيه حق للحليل وقما
وما عليه العدل فيما كان له
كجاءل له ككحو آتيه
والعدل في الصحة جاز والسقم
ويخرجن من كل ما له وإن
والولد الموصى له لا يدرك
والأب لا يسقط من زكاة
ولا يزكيها الفتى فيما بذل
وجوزوا أن يسقطنها الأب
وإنما عنها الفتى يزكى
إن كان قد أوصى بها الأب الأبر
فليس للوالد أن يسقطها
ولا يزكيها السليل أبدا
والابن لا يدركها في مال
وأنها تباعة عليه
قال أبو محمد من أخذ
يطلب أن يرده فإن منع
فيرجع الأخوذ من أبيه
أو يعطن الأخ إخوة له
من ذلك المال قبلا ثما

فجائز للوالد النبيـل
إن لم يكن ذلك منه جاء
فإن تكن ذى هبة مقربه
لأنما الزوج عليه قد عقد
عليه حينما له قد ساقا
فغير جائز له أن يرجعا
يرده مع ربه إن فعله
مع ابنه وينوينها عادية
وحال خوف منه أن يلقي العدم
أوصى به حال احتضار منه عن
عدالة قبل أبوه يهلك
أمواله زكاتها أن تاتى
لأنه كان بها لم يتصل
وأن يزكيها السليل الأرب
على الذى قلنا به ونحكي
أما إذا لم يك إيضاء صدر
من زكواته وأن يحطها
وذاك بالإجماع عن أهل الهدى
أبيه إن لم يوص ذا في الحال
غير الأدا من ذاك لا يبريه
من مال والد إليه أنفذا
يجبر بالحبس إلى أن يرتدع
فيقسمن بعد على بنيه
من بعد ما مات أبوهم مثله
يقسم ذا المال عليهم قسما

والحمل ليست تجب العداله
 دام يبطن أو يزول عنه
 وقيل بالوجوب مهما ولدا
 فليعطه والده العداله
 فيلزم الوالد حسبما ذكر
 فيأخذن ذاك الجنين مثلما
 وتقسم على الروس إن ولد
 واستحسنوا الطالب الإيصاء
 يبيتن الحمل قائلًا إذا
 وإن يكن ذلكم أنثى فله
 وإن تعددوا فكل ذكر
 وإن لحمل يوصين فميننا
 وللإناث هاهنا ما ذكرنا
 وتأتين بغير ما قد عينا
 وصار إرثا ذلك المذكور
 وإن يكن عين ألفا للذكر
 فكل واحد هنا يأخذ ما
 وإن يقل إن كان غحلا أخذنا
 فولدت جارية وذكرنا
 وإن يكن حمالهما فحليلين
 فيقسمون الألف ما بينهم
 وإن يك الحمل ذكورا بانوا
 للألف والبنات تقسمنا
 والأب مهما يفتقر من بعد ما
 ولم يجد شيئًا فيعطينا

له على الإطلاق في ذى الحالة
 أو يخرجن حيا وميتا منه
 حيا فمتهما ذاك حيا قد بدا
 بقائم عنه يحوز ماله
 يوصى له بها إذا ما يحتضر
 أعطاه من من إخوة تقدا
 ذا الحمل اثنين وما عنهم يزد
 للحمل عن عدالة الأبناء
 ما الحمل كان ذكرا له كذا
 كذا كنصف ما لفصل جملة
 له كذا والغير بالنصف هري
 لذكر كذا كذا وبيننا
 أو عين الأنثى هنا لا الذكرا
 فيبطل الإيصاء للحمل هنا
 يأخذ الإناث والذكور
 والبنات خمسمائة لها ذكر
 عينه له وما قد رسما
 ألفا وإن أنثى فنصفه كذا
 فكل واحد له ما قدرا
 أو زائدا قد كان عن هذين
 وهكذا الإناث أيضا تقسم
 مع الإناث قسم الذكرا
 لنصفه الذى له أخذنا
 أعطى لبعض آله وأعدما
 لمن بقى منهم ويمدنا

فإنه ينزع ما قد يعدل
من الذين كان أعطى لهم
كمن له ابنان فأعطى الأثرا
فإن يكن عندهما مال نزع
وذاك خمسة لكل فرد
فيعطيهما كلها من لم يكن
وقيل بل ينزع ممن بـذلا
فيدفعنها كلها للأخـر
فهاهنا يكون أعطى كلا
وقال بعض العلماء عشرة
ويعطينها كلها المؤخر
ووجهه بأنما العدل
والأب يقضى دينه إذا افتقر
من آله وإن يكن يفتقر
فمن أخـر عشرة ينتزع
ومن يكن أعطى لبعض ولـد
كمثلما تفضيله ليس يحصل
ولينه عن ذاك من قد علما
ومن يك استشهده فأمـا
غذلك التفضيل جائز وما
كأن يكون البعض في إحسانه
أو أن يكون بعضهم قد برا
أو أنه قد كسب الأموال
لا تشهدن لن بحيف اتهم
كمثل من يستشهدن إنسانا

به على السواء هذا يجعل
كذا من الذين لم يعطهم
عشرة دنائرا غافقـرا
من كل فرد منهما كمايقع
فتلكم عشرة في المد
أعطى له من قبل ذا ولا يمن
له قبيلا خمسة ليمـدلا
ذاك الذي لم يعطه في الغابر
شخص لخمسـة وجاء العدل
ينزع من أولهم مـوغـره
إن يكن الأخير قد تفقرا
دين عليه عنه لا مصاله
من مال من كان له مثل حضر
أب ومن أعطى له لا الآخر
ثم عدالة له فيدفع
دون سـواه فله لا تشهد
له بلا استحقاق وجه قد عقل
بفعله كيلا يصيب مائما
إن وجه ذا التفضيل معه تما
عليه أن يشهد خيما علما
والبر فائقا على إخوانه
بأبه والثان لم يبر
ومع أبيه تبرك الأثـالا
ما بين أولاد لـه ولا تهم
بأنه يعطى ابنه نبهانا

دنانرا ألفا عدالة جرى
فيحصل الريب مع المستشهد
كذلك بل أقل أو لم يدفع
أو أنه يستشهدن أيضاً
أو حارثا أو مثل نخل كانا
فيحصل الريب بأن الثاني
وأن يربه إنه كان بذل
هكذا لا يشهدن أيضاً
وهو متى أشهده يشهده
وقال بعض يشهدن وما بقا
وإن يكن لم يعلمن ولم يرب
وليس من عدل عليه يجب
وهكذا ما بين أولاد ومن
لكنما العدل عليه قد وجب
ما بين أولاد له غليمـدل
لكنه أيضاً له ليس يهل
ما بين وارثيه مهما خافا
فيعطرن ببعضاً وبعضاً يمنع

عماله قد كان أعطى الأثرها
بأنه لم يعطين لأحد
شيئاً له فثم فليمتنع
بأنه أعطى لعمرو أرضاً
بالعدل عن إعطائه سلطانا
أكثر مما كان مع سلطان
إلى الأخير حين أعطاه أقل
إذ فعله ذا ليس عدلاً يرضى
بالعدل في الأمر الذي يعمده
في ذمة الوالد قد تعلقا
فإنه يشهد بالذي طلب
ما بين وارثيه لو قد طلبوا
سواهم من وارث له زكن
ما بين أزواج له كما يجب
ما بين أزواج له لا يمد
بأن يحيف أبدا إذا بذل
موتاً عليه وحماً وأفى
يحرمه عماله قد يقع

فيما يجوز للأب من مال ولده

ونذكرن ما بقى متمما
بلا عدالة عليه تجب
وهكذا يأخذ للمركوب
كمثل أن يستخدم عبده
وبينهم والواحد العلام
وأنه إلى الصواب أقرب
وعاقلا أحازه وقد بعد
لاسيما إن كان ذا اقتدار
أو أنه به جنون قد وجد
للغير والجواز بعضهم يرى
سليله للغير في مقال
عبيد أطفال له ويرتجا
ولسواهم عبده منبرم
ويخلع الإناث إذ يتفق
وإن يولى والقياض ينقصد
وأن يشاركن في الأموال
وإن معييا إن صلاحاً ينظر
من غيره للطفل في دين عنا
دين على الطفل بلا توقف
له كذا عليه في الديون
ويخرجن من ماله ما يفرض
قالوا لأن المصطفى الحبيبا

وبعض ذى الأبواب قد تقدم
يأخذ من مال سليله الأب
للاكل والسكنى وللمشروب
ولانتفاعه بمال عبده
وذلكم في مقتضى الأحكام
لكنما العدل إليه يندب
لو بالغا قد كان ذلك الولد
وذلك الوالد ذا يسار
أو أنه قد كان طفلا الولد
والأب لا يفعل ما قد ذكرا
أى أنه لا يأخذن من مال
وجائز له بأن يزوجا
وذاك فيما قيل ما بينهم
كذا على ذكرائهم يطلق
وجائز يبيع من مال الولد
وإن يقييل بائع الأطفال
يقارضن يستأجرن ويشترى
وجائز له بأن يرتهنا
ويرهنن من مال ذاك الطفل في
إذ رأى الصلاح في الرهون
وهكذا يداينن ويقرض
أى يخرجن زكاته وجوبا

من عنده مال لغيره أمر
وقال بعض العلماء لا يجب
لأن ذاك المال ليس ماله
وثابت أن يأخذن له الشفع
ويصنع المعروف باليسير لا
وجاز فعل الأب في مال الولد
كبيعه لو كان أصلا والشرأ
وقرضه وأثم إن جرغا
أو يستعين بالذى قد فعلا
ولازم عليه إنفاق الولد
وذلك بالإطلاق فيما قالوا
ما لم يجاوز ثلث الديات
وإن يشأ ينفقهم من مال
ويقضين من مالهم ما قد لزم
لو ذلك الدين على الأطفال
وبجنايات جنوا في مال
وهكذا في النفس إن كان أقل
وجائز له قضاء دينه
بحاجة من مال أولاد له
كانوا من الكبار أو أطفالا
إذا قضى من مالهم ولم يكن
ومن يبيع المال للأطفال
أو ليؤدى منه ديناً علنا
قد كان مال عنده أو لم يكن
إن كان لم يحتج كما تقررا

له بأن يخرج منه ما ذكر
بأن يزكى مال ابنه الأب
لو أنه مال لمن قد عاله
وهكذا لغيره إذا يدع
بسرف ولا ضرار حصلا
طفلا ولو به الصلاح لم يرد
به ورهن وإعارة كرا
ذلك تضييعا له أو سرفا
من ذاك في معصية لذى العلى
طفلا كذا جناية منه تعد
لو أنهم كانت لهم أموال
في النفس ما هذا الصغير أتى
لهم فذاك جائز بحال
عليهم من الديون في الذمم
وصية لازمة بحال
وذلك بالإطلاق في ذا الحال
من ثلث الديات أرشها وصل
إن كان في دنياه أو في دينه
وذلك بالإطلاق فيما قاله
ولازم يفهم ما قد نالا
بحاجة ولو صغارهم إذن
لقصد تزويج بذاك المال
فإن فعله يجوز مطلقا
لكنه لموض لهم ضمن
كمثما يلزمه فيما نرى

دبرا عبدا لهم ولم يهن
أو أنه كاتبهم وأطلقا
ويعتقن من مال ابنه الأثم
من قبل أن ينزعه لم ينبرم
طفلا فيجزيه وصار منعقد
ولم يكن مال له لما علم
أو بالغاً أو دون نزع قد بدا
عليه في الفعل الذي قد كانا
غضامن والحج صار مجزى
من كان بالغاً من العيال
إخراجه من ملكه بوجه ما
لكن ذاك مع ضمان حقيقاً
لنفسه ذاك وفيه قد مضى
كمثل بيعه وحرز للثمن
فيه لابنه وما توقفنا
لو أنه بدون تضييع عرف
أي لو بتضييع أصابه التلف
ما شاء أن ينزعه ولا يصد
إن كان محتاجاً إلى ذاك السبد
إرثهم بدون ما إضرار
مملومة كمثل نصف أو ربع
وهكذا من نخلة إن انتزع
كذلك نصف هذه البهيمة
لشاهدين أو لشخص مؤتمن
لهم بحاجة إلى المذكور

ضمان قيمة العبيد إن يكن
كذلك إن كان لهم قد اعتقوا
ومن عليه الحق كان قد لزم
والابن طفل أو يكون محتلم
وجوزوه إن يكن هذا الولد
كذلك إن كان له الحج لزم
فحج من مال ابنه طفلاً غداً
أجزاه حجه ولا ضماناً
وإن يكن لديه مال يجزى
وغير جائز له في مال
بيع شراء وعتاق أبرماً
وفعله يجوز فيه مطلقاً
إن كان لم يحتج سواء قد قضى
أو أنه لغيره ذا يفعلن
لابنه أو أنه تصرفاً
وضامن إذا أصابه التلف
وقيل لا يضمن إطلاقاً وصف
وجائز ينزع من مال الولد
طفلاً وبالغا يكون ذا الولد
ينزع بالعدل على مقدار
لو أنه تسمية قد انتزع
من مال ابنه كثلث أو سبع
كثلث أو نصف هذى النخلة
وصحة النزع بإشهاد زكـ
عند أمينين مع تخير

ويدخلان ملكه بما تجدد
 غففيه لا يعامل الابن ولا
 لكن يعاملن أبوه غففيه
 إن لم يرب في الادعاء للحاجة
 فالنزع منه لا يصح أبدا
 كذلك أيضاً حاكم البلاد لا
 وقد أتى في أثر لا يستمع
 لغير حاجة ولا ينصت له
 لأنه كالأسد الضاري فكل
 وجاز عند الله ذى الجلال
 وكان محتاجا بنفس الأمر
 وجاز فيما بينه وربيه
 بدون لفظ وقضا حاج يرى
 في قلبه ولا على اللسان
 أنت وما تملكه من مال
 وإن للوالد نزع ما عرف
 وجوزوا له بأن ينزع ما
 إن كان لم يعرفه للغير ولم
 وإن يكن هذا الفتى قد غملا
 كمثل أن يبيع شيئاً علقتا
 أو هبة كذلك معلقه
 فينزع الوالد قبل أن يتم
 لو يرجعن للولد الهجان
 بعد رجوع المال نحو الولد
 أى نزع الأول مما رجعا

ويخرجن من ملك ذلك الولد
 يقبل منه غففيه فعل غملا
 وغملا يمضى إذا يأتيه
 وإن يكن ريب بهذى الصالة
 عند الذى قد رابه فيما بدا
 يكن بما أراده مشتملا
 للاب إن كان أراد ينتزع
 إلا إن استفتات شيئاً أكمله
 ما قد عدا عليه غات وأكل
 إن قال قد نزعته بحال
 لو أنهم رابه فيما يجرى
 مع قطبنا أن ينزعن بقلبه
 لو أنما النزع له ما حضرا
 لخبر يروى عن العبدنانى
 إلى أبيك صائر بحال
 بأنه ملك لابنه خلف
 بيده ولواله ما علما
 يربه غففيه لا ولما يتم
 فى ماله غملا لوقت أجلا
 إلى بلوغ لصبي راهقنا
 لأجل عينه وحققه
 ما علقتا إليه فالنزع انهدم
 حتى يجسدن قرعا ثانى
 وجوز النزع بلا تجدد
 غير محتاج إلى أن ينزعا

كذا معلق لابنه الأثم
أو يدخلن ذاك في ملك الولد
فنزعه من قبل ما إن يدخل
لو أنه للكه قد دخلا
وجاز نزاع الأب مال الآك
بيد غير ابنه قد حصلا
ونحوها والدين لو لم يك حل
وكلما كمثل ما قد ذكرنا
وإن يكن قد اشترى هذا الولد
فينزعن منه أبوه ما اشترى
وإن يكن معيلا الذي اشترى
من قبل علم ولد بعينه
ولا أبوه يدركته إذا
لأنه لم يملكه بالشرا
إلا لدى من قال إن بيع ما
فإنما الرد على ذا القال
ولا يصح النزاع للمعيب
ولا يصح لأب أن ينزعا
لو كان في الرهن وفي ذاك العوض
وإن بشيء ابنه تزوجسا
فيقصدن والده بالنزع
لأن حق زوجه تعلقا
والنزع جائز إذا احتاج له
أو لقضاء دينه لو حصلا
أو لنكاح كان أو تسرى

من مال غير نزعه لا ينبرم
فثم إن أراد نزعه يجد
ملك ابنه فذاك نزاع بطلا
من بعد تعليق هناك جملا
لو كان حين نزعه للمال
بكوديعة لها قد جملا
والغصب والقراض مع شخص حصل
فإنه ينزعه متى يرى
مالا وكان يشفعنه أحد
جاز له إذا الشفيع وذرا
فينزعنه الأب من بعد الشرا
فإنه لا يجد الرد به
ما المعيب فيه قد بدا من بعد ذا
بل بانتزاعه إليه قد طرا
يعاب فسخ حكمه تهديما
يكون واجبا بلا إشكال
من بعد دفع ابنه للمعيب
ما في رهون عوض قد وضعا
فصل عن الحق الذي فيه قبض
معين من ماله وابتهجسا
له فما لنزعه من وقع
به ولو من قبل مس طلقا
لو نزعه لينفقن عياله
ذلك من تعدية على الملا
أو لركوب أو لحج بـ

أو كان للسكنى أو الإيصاء
في كل ذا فإن أراد نزعها
وإن يشاء لم ينزع من الولد
وتاب إن أسرف في لزوم
وهكذا إن كان أيضا جملا
وإن يك الولد لاقى المصرا
فالخلف هل يقسم ذا المنزوع
أو غير مقسوم ولكن يرجع
وأخر القولين مبنى على
في ملكه بالنزع وحده فقد
فإنه للأصل شيء خالف
فاحتاج من بعد انتزاعه إلى
واختار في الديوان منها الأول
وهكذا في ثمن الذي نزع
أى مات عن أثمانه كانت معه
ونازع بالعدل بينهم وقد
أى أنه أذهب ما قد نزع
فالخلف هل يختص ذا البعض بما
أو ما بقى يصير في الميراث
كذلك إن يغبين ذاك الأب
كمثل بر وله قد طحنا
ومات قيل ذاك للمنزوع
ويدرك المنزوع منه الفضل إن
إن رهن الوالد ما قد نزع
والأب أن يستأجرن بما نزع

لأقرب بلا وجوب جائي
وليقض حق الله والخلق معا
وينوين خلاصه متى يجد
دين لرب المزة القيوم
للدين في معصية لذى العلى
من قبل أن يصرف ما قد نزع
مع تركه خلفها الصريح
للولد المنزوع خلف يرفع
إن الذى ينزعه لن يدخل
لأنما النزع ولو كان وجد
لأجل ذاك عندهم قد ضعفا
تصرف النازع غيبه أولا
فيما له استظهر قطب النبلا
إن باعه نازعه ثم صرع
أو عند مشتره كانت مودعه
أذهب قبل موته شيئا فقد
من واحد وقد بقى الباقي معه
بقى له والأب لم ينعمدما
يقسم بين جملة الوراث
منزوعه عن أصله ويقلب
ومثل صوف ولغزل كونا
وقيل صائر إلى الجميع
فضل به عن حق من كان ارتهن
في دينه وبعده ذاك صرعا
شخصا وذلك الأجير ما شرع

في عمل أو أنه به فكح
أو أنه قد باعه بيعاً وقف
فالخلف هل يختص بالذي ترع
أو ليس يختص به بل يقع
أما إذا الأجير كان قد دخل
ويجبر الأجير عندهم على
وإن يك ارتد أب أو الولد
أو أنه نال الغنى من قبل أن
فذلك المنزوع صار للأب
وترع مشرك خبيث ملحد
ليس بجائر كذا العكس حكى
إذ ليس من توارث بينهم
وهكذا نزع أب حر نرى
لأن مال العبد للمولى ولا
فإنما العبد وما حواه
فإن يكن ينزع شيئاً من ذكر
فلا يكون نازعاً لنفسه
والجد من مال بنى بنييه
ولا له ينتفعن بحال
قد مات آباؤهم عنهم وقد
له ولو لم يك ذا في حاجة
كمثلما قد جوزوا للام
في بطنها فقط مهما احتاجت
ومن لها أجاز نزعاً أوجباً
وهكذا في النزع أيضاً تعدل

لعادة تزوجاً ولم يصح
أو غاسداً غمات بعد وتلف
سليله الذي به النزع وقع
لجملة الوراثة فيه شرع
في عمل فكله له حصل
أن يدخلان في عمل ويمملا
أو جن والد وعقله فقتد
يذهب أو قبل أن يغين
ولا يعود لابنه أن يطلب
مال فتاه المسلم الموحد
إن مسلم ينزع مال المشرك
وليس من عدالة عليهم
مال ابنه الرقيق مما هدرا
يجوز عكس هذه إن فعلا
جميعه يملكه مـولاه
من عند ابنه الذي يكون حر
بل صائر لمن غدا في حبسه
ليس له نزع إذا يأتيه
منه ولو كانوا من الأطفال
أجاز بعض العلماء أهل الرشد
وذلك عند موجب العدالة
أكلاً وشرياً من صنوف الطعام
وما لها ترع على ذي القالة
عدلاً عليها في العطا أن تهبا
فهي كمثل الأب في ذا تجملا

وقد أتى في أثر للقـــدما
والجد من مال بني بنييه
شيئا سوى الطعام يأكلنه
أما سوى الطعام فهو ليس له
والأم أيضا مثله قد حلا
إذا اشتهت إمام بأن تأخذ من
ولتبيعه فذاك قد حجر
وجــــدة أم أب وأم
أجائر لمن أن يأكلنا
وغير جائز لذي الجنون
ولا يجوز لامرئ لو عقلا
أى لا يجوز لأب لو عقلا
أو أنه يستخلفن من ينزع
لأن أمر النزع خارج غذا
فليس يقوى الأب عليه أصلا
فالنزع كالرخصة فيما أملى
وجاء في مقال بعض النبلا
يستخلفن ويجعل الوكيل
وإن يكن علق ما قد نزعنا
أو لمشيئة له أو قال قد
من كل وقت مات عنهم ومضى
وجائز توقيت الانتفاع
كقوله نزعته لأنتفع
ولا يصح النزع مهما طلعا
وإن يمت وشهره لم ينقطع

يرغمه القطب إمام العلما
لا يأكلن بحاجة تأتيه
في بطنه إذا تشهى منه
من مال ابن ابنه أن يأكله
من مال ابنها لها أن تأكلا
مال ابنها بحاجة لتذهب
لو أنها محتاجة لما ذكر
أم فله الملم علم
من مال ابن الابن ما أردنا
ينزع مال ابنه الميمون
يستخلفن للنزع أو يؤكلا
أن يأمرن كلا وأن يؤكلا
من ابنه له فذاك يمنع
عن الأصول فهو بالضعف بدا
بأن يحل غيره محلا
مكانها لا تتمدى أصلا
يجوز للسوالد مهما عقلا
للنزع كالأمر بذاك قيدا
إلى قدوم خالد إن رجعا
نزعته وقت كذا مما يحد
فذاك غير جائز إن عرضا
لمدة معلومة لداعى
شهرأ به فإن مضى الشهر رجع
لغير ابنه الذى قد نزعنا
فما لو ارث له أن ينتفع

يسرده لربيه ويرتجع وما استغل من غلال منه ولا يصح نزع غلة الشجر لو أن وقت نزعها قد عينه ولا يجوز نزع ما قد يرث فيها كذلك لا يصح نزع ما من مثل تجر كائن أو صنعة كذاك ما إليه بالإرث حدث ما مات لو مات بعيد ما نزع وغلة موجودة يجوز أن وهكذا الحمل إذا ما ظهرا لا نزع غلة كذا بدون أن من أرضي ابن له كذاك لا كذاك أيضا خدمة للأبجد وهكذا في الحمل أيضا وجدا ولا يصح نزع من بعض والمنسح بينه وبين ذي العلى فإن يكن من بعد نزع غملا من قبل أن ينزع من باقى الولد إن كان موجودا أو المثلالا تعتبر القيمة يوم النزع والأب إن من بعض أولاد نزع فشيئا الأول ليس يحرك وهكذا إن جن من كان نزع وما له بالنزع أن يسبقا

من عنده قيمة ما به انتفع وبالتللف فهو يضمنه من قبل أن يوجد ذلك الثمر كقوله غلة شهر أو سنه من أمه من قبل موت يحدث له سيستفيد مما غنما إلى زمان حده ومدة إن بان أن من له كان يرث فنزعه الذى مضى ليس يقع تنزع لو في حينها لم تدركن وهكذا نبات أرض ويرى تعين غلة أرض تعرفن يصح نزع سكن دور مثلا ليس يصح نزعها من ولد ليس يصح نزعها أو يولدا أولاده فقط لو قد يمضى فلازم في نزعها أن يعدلا في بعض أولاد له تمولا فنزعه من أول الأولاد رد أو يرجعن قيمته كمالا لا يوم زده بحكم الشرع وقبل نزعها من الباقي صرع في تركة الوالد حين يهلك وكان من باقيهم لم ينتزع من واحد منهم قبيل من بقا

لكن يسوى نازعا بمرة
 أى أنه ينزع من بنت قسدر
 وإن يكن سابق فالنزع يقع
 وإن أراد النزع من حاج دهم
 فإنه بنزعه لا يشغل
 بلا يمين تلزم من عليه
 وإنما كان لهذا القول
 وجاء عن بعض من الثقة
 وإن يكن قبل له مال عرف
 أو أنه من أول الأمور
 شيء ولكن ملك غيرى ما ذكر
 ويحضرن الوالد - البينانا
 والأب إن أتلف مال الولد
 بأنه بحاجة قد نزعنا
 تلزمه بينونة وإلا
 ولا يجوز لأب أن ينزعنا
 إن كان للوالد دين وهو حل
 إلا إذا مديانه قد أفلسنا
 وليس للوالد من بيسان
 فى عدمه أو أنه تغيبنا
 وما له هناك مال قد حضر
 يأخذه لنفسه أو يأخذ
 وجوز النزع له إن كان لم
 بكجناية على الأبدان
 ولم يك الحاكم قد بين كم

بقدر إرث ولد من تركته
 نصف الذى ينزع من ابن ذكر
 والعدل واجب عليه إن نزع
 وعنده مال له أو اتهم
 وقوله بأنه احتاج قبل
 وقال قطب العلماء فيه
 لأنما الفلاس فيه الأصل
 بأنه يحلف بالبينات
 ثم ادعى بأنه منه تلف
 قد قال مالى قط فى المذكور
 يقبل قول الابن فى هذى الصور
 إن عنده بينة قد كانا
 ثم ادعى من بعد ذاك الأمد
 قبل التلاف فهو شخص ادعى
 فالقول قول الابن فيما حلا
 مالا لأولاد له ويهرعا
 أو أنه موقت إلى أجل
 أو يعدم أو بالجسود التبا
 أو وقع الموت على المديان
 لا يوصلن إليه حيث ذهبنا
 أخذ منه حقه كما قدر
 بحكم حاكم عليه ينفذ
 يملك سوى شيء يكون فى الذم
 أو بفساد المال من إنسان
 من الجنانير لأرثه لزم

أو أنه قد ملك المدبراً
أو أنه قد قبض الحراماً
ولا يجوز نزعها إن ملكا
إذا رأى من يشتري المكروها
وقال بعض إن يكن عن كتبه
لنفسه وينزع الأموال
والنزع مع وجود مصحف له
لا مع وجود المال وهو مشترك
لو لم يجد من يقسم لديه
أو إنما قسمته لن تمكننا
لسهمه وجائز أن ينزعا
في مال شركة ولو قد غابا
أو إنما القسمة في ذي الشركة

أو عوضاً رهناً وريبة ترى
أو ثمناً عن الصرام قاماً
مكروهاً أو كتباً وأمسكاً
أو قد رأى للكتب من يشريها
لا يفتنى فليبقها بجنبه
من ابنه لو قال ذاك لا لا
يجوز إن أراد أن يفعله
لو غاب من كان لديه مشترك
مثل وكيل خلف عليه
لأنه يمكن أن يداينها
نصيب أولاد له قد وقعا
شريكاً وأبعد الذمهما
مع الشريك غير ما ممكنة

نفقة النساء على أزواجهن

على النساء من الحليل الراقى
في نفقات الخود بالإيضاح
منه بمعون ربنا مستوفيا
وغير ذا من واجبات للنساء
من زوجها وليها أن يجلبا
لكنما والدة منه أبى
لها والصداد كان لزما
أو شاعت الجلب من الخليط
وغيره من كل شرط حاصل
ويمنعها على الكره الأب
وكسوة كغيرها من كل حق
والنفقات عند ذاك تطالب
لها به نفع متى المنع انتزع
فما لها عليه شيء هنا
قد حبست ممن لها قد ظلما
لا يمكن منه لها الوصول
أو غيره بالقول منعها فيها
من دونها والضرب والمذاب
وهكذا التخويف أيضا بهما
إن خرجت لبالأذى يأتيها
والدها أو يسقينها العطشا
من حق والد لها وأجسم

باب به أذكر للإنفاق
وقد مضى الكلام في النكاح
وما هنا نذكر ما قد بقيا
يلزم إنفاق وسكنى وكسا
للبركر مهما جلبت أو طلبا
أو كان زوجها لذاك طلبا
من بعد إن أراد يأتى بما
أو يسوى ذاك من الشروط
لو أنه لم يأتها بالمأجل
أو أنها للجلب كانت تطالب
وتطلب السكنى لها وتنتفق
أو أنها يمنعها مغتصب
لكن إذا ما طلبت ما لا يصح
من والد أو غيره كالسكنى
لأنها قد سكنت بحيثما
وكالجماع إن يك الحليل
ولا يعد المنع من أبيها
وإنما المنع بفلق الباب
وبإرادة لقتل أعزما
وجمله للرقبا عليها
تضاف مهما خرجت أن يضربا
وحق زوجها عليها أعظم

وجاء بالمهر الذى لها وجب
له بشرط كان لم ينمى
عليه حقا كان من أى الطرق
قد أسقطت لكل حق لازم
مات أبوها أو يك الوالد جن
لو أنها بالغة ما جلبت
فحالا الإنفاق أيضا لزما
بكرا رداحا غضة وابتهجا
صغيرة أو أنها كبريه
ومن نهارها ومن مقبلها
أن يجلبنها وإليه تصلا
فبعد ذاك حقها قد وجبا
وإن تكن صاحبة لقناع
أو طفلة هذى الفتاة المكرمه
من حينما زواجهما يديه
أو يجلبنها وبه تنتظم
لو أنها إلى الحليل جلبت
عن خدمة لربها ومنعها
أو كره سيد لها أو الرضا
إن كان زوجها من الأحرار
سيده عليه أن يقدم
مع سيد لها لكيما تخدمه
تكون بعد ذاك كل ليلها
على الحليل فلها يقدم
كذا غراش النوم فى البيت

والزوج إن كان لجلبها طلب
فامتنعت منه ولم تمتلا
فإنها حينئذ لا تستحق
لأنها بالامتناع الدائم
فإن يزوجهما ولى بعد أن
فلازم إنفاقها إن طلبت
من حينما العقد عليها أبرما
وجاء فى الديوان من تزوجا
سواء الحليلة المذكوره
فما عليه أبدا من ليلها
ومن جميع ذلكم شئ إلى
أو يطلبن والدها أن تجلبا
من الجماع وسوى الجماع
بكرا وما لها أب محتلمه
فغتلزن حقوقها عليه
وقيل لا حق لهذى يلزم
وليس للإماء إنفاق ثبت
إلا إذا الزوج لها قد قطع
بشرطه مع عقده الذى مضى
فحقها على الحليل جارى
وإن يكن عبدا فذاك لزما
وقال بعض إن تكن هذى الأمه
وقت النهار ولدى حليلها
فإن إنفاق الليالى يلزم
كذا لباس الليل فى البيت

وهكذا الغطاء والوسادة
ونفقاتهما على مولاها
وإن تكن مع زوجها مقيلا
فإن مؤنة النهار تلزم
ومؤنة الليل على مولاها
وكل تزويج موقف غما
حتى يتم مثل أن يزوجا
وبعد ذا منها الرضا ينتظر
وتلزم لذات عيب حقا
ما لم يكن أطلقها من حبسها
كذا على المعيب في الإلزام
ويلزم الإنفاق والحقوق
لعرس طفل رجل وكان أب
أو طلب الجلب له أو طلبت
أو يطلبن وليها الجلب لها
من مال ذاك الأب أو مال الولي
وإن يكن للطفل مال غهي في
كذلك المجنون أيضا يحكم
والعبد لازم على سيده
يؤخذ بالجبر عليها إن جلب
أو ذلك العبد لها قد جلبا
ليس لخود أمة لو تجلب
وقيل بالجلب لها قد لزمه
ويلزم الإنفاق والحق معا
على صداق عاجل أو دون ما

فكله عليه حسب العادة
نهارها غلازم أداها
وعند مولاها تسير ليلا
حليها فهو لها يقدم
لأنه لديه قد خللاها
فيه على الحليل حق لزما
وليها شخصا إليه عرجا
فما لها حتى رضاها يصدر
كمثل برصاء ومثل الرتقا
لو لم تقم ذى بعلاج نفسها
كأبرص وصاحب الجذام
جميعها كمثلمها يليق
ذلك أو كان وليا إن جلب
تلك إليه جلبها وما أبت
لو أنه ما مسها ونالها
إن لم يكن مال لطفل قد ولي
أمواله لامال والده وفي
فيه بحكم الطفل حيث يلزم
لحرة تكون تحت عبده
لعبده تلك الفتاة وانتدب
أو أنه لجلبها قد طلبها
أو أنها للجلب كانت تطلب
كذلك حر تحتها كانت أمه
لمن عليها العقد كان أوقعا
ذكر صداق عند عقد أبرما

إن منعت من ذلك الجلب إلى
أو يفرضن عاجلاً أو آجلاً
إلا إذا ما منعت بهما
كمثلما لاحق للعاصية
أو أنها قد طاوعت أباهما
ولم يك العصيان من مجنونة
يسقط شيئاً من حقوقهن
وغير مانع لحق الطفلة
قال ابن يوسف الإمام وعلى
لهن مقداراً من الإنفاق
أو غيره أو أمتعن هنا
لكان ذا في ذمة الحليل
إن كان لم يقبل ولى لهما
وإن جماعاً قد كرهن أيضاً
وهكذا بالنسبة والعتاقله
واستظهر القطب هنا إن الأب
أو أنه في ذاك الامتناع
وعند ذاك قام بالإنفاق
فإن ذا عن الحليل قد سقط
وساقط حق الإما عن الرجل
وليس من حق لمن ترتد
والطعن في الدين وقتل حرماً
ومنعها حق الوري وتبطل
وحقها لا ييطان وثبتا
وجاء عن بعض من الأئمة

أن يحضرن لها المصداق عاجلاً
إن كان ذا لم يفرضن أولاً
فليس من حق لها قد لزما
لزوجها في واجب الزوجية
في منعه للزوج إن اتاهما
وأمة كذا حكم الطفلة
إذ من لا يملكن أمرهن
منع وليهما مع المجنونة
هذا فلو حاكمنا قد فصلا
ويمنع الولي من لحاق
من الحليل حيث لم يتبعنا
يعطيها إياه عن قليل
ذلك منه حين منع منهما
ففيه لاحق لهن يقضى
إن كرهت ولم تكن بالقبالة
أن يمنعهما وقد تغلبنا
أعانهما وصار فيه ساعى
عليهما في حالة الإباق
كذلك الكسوة والسكنى تحط
إن منع الولي لهن وعضن
ناشزة هاربة وتعدو
لا يسقطن حقاً لها قد لزما
ساحرة صداقها فيهم
هاذان بالمتاب منها إن أتى
لا يرجعن صداقها بالتوبة

وقد مضى الكلام في ذا المعنى
وغير جائز لذات المطرف
لأن موتها غدا مفوت
وجائز لها كما للغير
أمتى اللهم رب إن يكن
ويسقطن حق التي قد تنزع
لو أنه يعلم باليقين
وهكذا مسروقة مفصوبه
لأنه في حينه ممتنع
وقيل غيمن تسرقن أو تغصب
إن لم تكن تطيع غيما وقمصا
إن كان حاكم البلاد عينا
ومن بحكم فزعت لا يبطل
كذلك من تسرق أو من تغصب
أو طاوعت في الغصب أو في السرقة
رجعية إلا الجماع والنظر
ولازم لامرأة قد ظاهرا
ما لم تبين بعد مضى الأربعه
إلا الجماع فإذا ما جامعها
وحق من منها يكن آلى
حتى جماعها وللبائنة
في قول بعض العلماء الأئمة
وما عليه الحق للسرية
إن عتقت ونفسها اختارت كذا
بعد بلوغ كائن من طفله

في باب ترويح له قدمنا
تدعو لنفسها بموت متلف
لنفسها عن زوجها ومفلتا
أن تدعون للواحد القدير
خيرا لى الممات يا مولى المن
منه بحكم ظاهر وتمنع
بأنها زوجته للحين
من الحليل قد غدت منهوبه
لا يمكن له بها التمتع
بأن حقها عليه يجب
وذاك في الإنفاق والسكنى معا
هناك مقداراً لها وبيننا
صداقها الذى لها قد يفصل
إلا إذا كان لها في ذا سبب
وألزموه الحق للمطلقه
تمتعا ومساها غذا حجر
منها ومن آلى وعنها أدبرا
وتأخذن حق الزواج أجمعه
من قبل تكفير فصرم وقما
حقوق زوجة لها كمالا
سكنى وإنفاق كمثل الزوجة
أن يمنعهما لانقضاء العدة
بعد عتاق لا ولا للزوجة
مجنونة وطفلة على هذا
كذا إفاقة من المجنونة

ولا لمن لنفسها تختار من
من بعد من حيثما قد فوتت
ولا لزوجة لطفل وكذا
بعد اختيار منهما إذ حصل
وقيل هؤلاء كلهم
وذكر القطب الرضى المصان
تنفق من قد تنفقدى وقال
قال فتى محبوب في المطلقه
واجبة لها بإجماع الأول
والقطب قال بل على خلاف
وغير حامل ففيها اختلاف
كل فتاة منعتها المده
فإنها تستوجب النفقه
وليس من حق لمن قد عقدا
من بعد أن كان الفساد ظهرا
إن كان لم يفرض لها صداق
وإن بين حمل بهذى المرأة
ودون سكنى لوضوع العلقه
وأنه لا يدركن رد ما
وكسوة أيضا وإسكان وقد
أى أنه يرد ما قد بقي
والرد للأثمان إن قام الثمن
يرده وقيل غير لازم
وليس من حق لمن قد تسلم
وهل لحامل تبين بالفساد

شخص به عيب به الرد زكن
لنفسها بهذا الخيار إذا أتت
زوجة مجنون على هذا الحذا
لهم إفاقة بلوغ كملا
لمن حق نفقات سكنى
بأنه قد قال واسلان
داود لا تنفق هذى لا لا
ثلاث طلقات بأن النفقه
إن تك هذى حاملا من الرجل
لم يك إجماع عن الأسلاف
فقال بعض العلماء أهل الوفا
من الزواج لتمام المده
وقيل لا تنفق ذى المطلقه
شخص عليها قط عقدا غسدا
لكن لها بالمس عقر إن طرا
وإن يكن فرض هذا يساق
فإنها تنفق دون كسوة
وقال بعض ما لهذى نفقه
قد فات من إنفاقه مقدا
قيل له يرد من ذا ما وجد
من نفقات وكسا ما غنيا
فيه خلاف فلبعض من فطن
إلا إذا أعطى بحكم حاكم
وزوجها في شركه مرتطم
أو بثلاث أو سوى ما حددنا

حق من الإنفاق والكساء وجوز الحق لذات ردة ويلزم الحق لذات محرم إلى انقضاء عدتها وما لها أو جهلت ما يدركن بالمسلم ويلزم الحق على العننين مادام عاقدا على الفتاة ولا انتفاء يلزم أو حقا وهكذا الكلام في المفتول واختير في قول الثميني الفطن لطفلة صغيرة لن يمكنها وتغرمن من بان بعد مدة أو أنها ليست بذات حمل وزوجها لا يعلمن بالصفة أو أنها ليس بها حمل وجد ما ينفقن حليها عليها ولازم على الفتى أن ينفقها على فترات بوطء أولا في المدة التي لها يعتزل فالابن للزوج لأن الولدا والبعض ابن أمه قد جعله لكونه لم يدخلن عليها وجاء عن بعض من الأعلام غير واجب على ذا القفال ويلزم الإنفاق والسكنى معا

أولا غفى ذاك خلاف جائي حاملية إلى وضوح الشقة قد بان بعد وطئه المذمم حق إذا تعمدت ضلالها لو حملت وحملها ابن الأم وكل من كمثلها في الحين حتى يبين العقد بالبتات بعد انقضاء سنة للرتقا إذا تفارقا مع التأجيل لزوم إنفاق كساء وسكن جماعها لصغر تبيننا بأنها ليست له بزوجة أو انقضت عدتها من قبل أي أنها ليست له بزوجة أو أنها قد خرجت من العدد يظن ما ذكرت قبلا فيها ويسكنن ويكسون لو سبقا بالبنى أو بأى وجه حصل وإن تكن من ذا الجماع تحمل يكون للفراش فيما وردا لأنما الفراش لم يتم له بل سبقوه إذ أتوا إليهما لا عدة من وطئه المصرام يبعد عنها الزوج باعتزال والكسوة المفقود حين رجعا

واختارها في الحال غير واني
من يوم الاختيار قد تحققت
أى أنها من الأخير حملت
وهكذا الكلام في الواحدة
تلك التي تمخض عنها بالفسطاط

إن لم يبين حمل بها من ثانى
وقال بعض العلماء مطلقا
أو لم تكن حاملا ذى بل خلت
يكون في أيامها الثلاثة
على الذى طلق رجعا وحده

فيما تحرك المرأة على زوجها

وقد أتى بأن قدر النفقه
لينفق ذو سعة من سعة
وقال أيضا وعلى من أوسعا
وقال أحمد بن بكر الأجل
وقدر ما له من المنزلة
لا ينظرن لشرف الفتاة
وقال بعض العلماء إن النظر
كمثلا يكون منظورا إلى
كذلك ما يحتلن منها البدن
وفي الذي لم يك بالمحتمل
من سعة له وضيق حصلا
ويرجمن ذا كله إلى النظر
وعادة البلاد في المعاش
والدهن حسبما عليه البدن
وهي معيشة بها تعيش
فإن يكن حليلها لم يستطع
فإن هذا يجبرن ينفق
وما له في دفعه للنفقة
وسكنها يعطون فيه أجلا
ويجبرونه على إنفاق
وقيل يوما ثم ليلتين
أما اللباس فإذا ما أقبلا

ما قصه الله لنا وحقه
له إلى تمام هذي الآية
مقداره والمقترين أجمعا
وإنما ينظر في ذا للرجل
في ماله وقدر وسع الحالة
وحالها في القدر والصفات
في ذا إلى ما للفتاة من قدر
صفرها وعظم جسم حصلا
في الأغذية والكساء والسكن
كذا على مقدار مال الرجل
بنظر من المدول النبلا
في قدر مال الزوج فهو المعتبر
واللحم والإدام والرياش
يصلح والحال عليه تحسن
ليس بها ضر ولا تشويش
أن ينهض بما عليه قد صدع
زوجته أو أنه يطلق
من أجل ومدة معلقه
لكي يهيء مسكنا ومنزلا
يوم وليلة مع استحقاق
فقط لا أزيد من هذين
فصل الشتاء إليهم ووصلا

فيجب أن على لباس للشفا
يقدر ما للناس من عادات
وتدركن على غنى وجدا
لحما بكل جمعة ودهننا
وتدهن ما احتاج للدهان
بما له مخالف وإن غدا
إن لم يك الشعر الذي قد وصلت
وبالذي خالف قيل لا تسم
وتعصين بوصل شعر آدمي
وما لها عليه عطر إلا
وتدركن الماء للصلاة
وتدرك الإناء فيه تغسل
أو واحد لشربها وثانسي
وذا على مقدار وماله
والغسل هو الغسل للجنابة
وهكذا ماء به قد تغسل
أو يغسلنها وحده أو يدفع
وتدركن فواكها عليه
إن كان ذاك عادة بنظر
كالثنين في أوانه وكالعنب
وإن يك الإنفاق عادة يجب
فليعطها الإنفاق ثم رطباً
قلت وذى العادة في عمان
فليعطها غداها من الرطب
بحسب المادة والأحوال

جميعه كذا المصيف إن أتى
في تلك الأرض ومن حالات
لها إداماً للعشا وللغدا
تضفر رأسها به إن غدا
لو وصلت لشعرها المفتان
ذاك الذي خالفه شعراً بدا
به شعور آدمي جعلت
وأصلة عاصية لذى العظم
واللعمن فيه من حديث الهاشمي
إذا تطوعا به قد أدلى
ولطعام وشراب أتى
وتشرين والطعام تعمل
للغسل والطعام بجعلان
ونظر العبدول في أحواله
أو للوضوء أو لأى حالة
ثيابها عليه أيضاً يجعل
أجرة غاسل كما قد تقع
ورطباً في وقته يؤتيه
عدولهم في ذا وأهل البصر
وهكذا البطيخ أيضاً والرطب
من رطب في وقته هو الرطب
ولا يزدها فوق ما قد وجبا
جسارية من قدم للأن
ثم العشا خبزاً ونصوه يجب
فإن يكن ذ وسطاً في المال

يلزمه بنظر المدول
 في كل يوم للعشاء والغدا
 وزيتها للرأس مرتان
 في كل شهرين وبعض قالا
 مقدار ملء بيضة واحدة
 يصب زيتيه عليه صبا
 وما على الفقير لحم أبدا
 ونفقاته تكون بقدر
 وإن يكن أعطى لها تريدا
 من الإدام وسوى الإدام
 وذلك الثريد خبز ومرق
 قلت ولا أقول بالتحديد
 لأنما الحال استحال حقا
 ليس يقال اليوم في الإنفاق
 الغرض اليوم لها من كسوة
 وهذه الملابس المنوعه
 وهل يقال النوم للفقير ما
 والفقرا والأغنياء تأكل
 فينبغي تعتبر الحالات
 وهذه القهوة ذات لبن ما
 واليوم صارت معظم الأقوات
 فهل يقال مالها من قهوة
 فينبغي في كل وقت وزمن
 وعادة البلاد والطعام
 وليحضرها ما به قد تصنع

إدام طعمها من المأكول
 كمثل زيت أو كخل وجدا
 في الشهر واللحم لها ثنتان
 لها إدام للطعام حالا
 من زيتيه وقال بعض القادة
 أو تلتقى أطرافه إذ كبا
 ولا إدام للعشاء ولا الغدا
 بلاده برأى أرباب البصر
 فما عليه بعد أن يزيدا
 لأن ذاك سيد الطعام
 لحم ويخلطن كما قد يتفق
 في وقتنا وعصرنا الجديد
 فما يقال أمس مما نلقى
 والإدم والكسا وفي البواقي
 وملبس ما يصبغن بقسوة
 يلبسهن الفقرا وذو السعة
 عليه شيء من إدام لزمنا
 لحما وما عن الصوم يفضل
 في كل وقت كان والمعادات
 لها على القديم ذكر علما
 يأتونها بعدد الساعات
 وحولها تعمل كل لحظة
 تعتبر الصالة كيفما تكن
 وعادة الكسوة والإدام
 طعامها حين إليه تمزع

وقصعة ومثل غريبال مدق
والماء والإناء أيضا والخطب
وحالة البرد وحال الصر
من رجل بقربه أو جاريه
أن يأتين بذلك من ماله
يأت لها به كمثما زكن
من ماله إن لم يكن قد ساقا
والمشط والحناء لكيما تعمله
كمثل أن تخاف ضعفا في البصر
فليعطها الكحل لهذا الحال
ومرود بعينها لتجعله
تعمل المشط لهذا الأمر
من جسمها لمرض قد يقع
إن تعمل الحنا لهذا الحالة
ذاك ولو لغير ضر يؤلم
إن دواء الخود فيما قد شمر
حكا بالنعش بشرح النيل
من أخذت من زوجها للنفقة
تدرك ذا عليه لو ما شاء
لست أريده ولا من غنى
لمرض كان إليها جائى
شيخى في جوهره الثمين
عليه ما يصلحها من عال
منه عليه لازم يوصلها
وأنه إلى الهدى لأقرب

من أدوات كرحى وكطبوق
والقدر والمقلا وما له انتسب
وكما تحتاجه في الممر
لو أنه جاء به بماريه
وما عليه لازم في حاله
وتأخذ من ماله إن لم يكن
كما لها أن تأخذ الإنفاقا
وما عليه مردود ومكمله
إلا إذا اضطرت إلى ما قد ذكر
وعنده تحتاج لاكتمال
وآلة الكحل كمثل المكمل
كذلك إن تخشى غساد الشعر
ومثل أن يرق أيضا موضع
أو غيره فتصبغن بحاججة
وقال بعض العلماء يلزم
قال الامام للقطب بعد ما ذكر
ليس يلزم على الحليل
وقد أتى في أثر عن الثقة
وتطلب الريحان والحناء
لو ذلك الزوج يقول إنى
قال وما عليه من دواء
كذلك قال ولنور الدين
وامرأة تعقل تحت رجل
وهكذا ما لم يكن بد لها
قلت وذا فهو لدى أصوب

لأن ما تحتاجه الحليـله
من جملة اللازم للكعباب
لا سيما إن لم يكن لديها
فليعطها جميع ما احتاجت له
وجاء أيضا ولها أن تأخذ
ومروداً إن كان منها يمنع
غذات ما قلناه ملك يقع
وإن تك العادة قالت أعمل
وقال إنى أعمله لك
إن لم تكن تطمن في صنعة
وإن يكن في ذلكم متهمها
فليعطها طعامها تصنعه
لمن إليه تطمئن الجارية
ويقبلن مقالها متى تقل
وهو يقول بل طعامك اعملى
وترفعن فاضلا من الغدا
وتأكلن منه متى أحببت
بدون ما حد إلى وقت العشا
وما له من عندها أن تأخذ
وترفع الجميع إن لم تأكلا
أو أنها ترد ما قد أدركا
ويعطينها العشاء أكمل
وما لها تتجبرن بالنفقة
وأنها من مالها قد تأكل
يرجع للزوج لأنما لها

من الدوا حيث غدت عليه
من مأكـل لها ومن شراب
مال لكى تنفقه عليها
وإن يشا بيت منها وصله
من ماله مشطا وحناء كذا
عنده ضرورة إليه تقع
له وللغداة ما تنتفع
وحدى طعامى الذى قد أكل
فالقول قوله ولو ذى تشكى
ولم تخف خرا إليها ينتهى
بنظر العدول ممن علما
بنفسها أو أنه يدفعه
ونفسها به تكون راضيه
أخذ للطعام منك قد عمل
وهـدك إنى لست بالمشغل
لأى وقت طلبت أن تجدا
فى مرة تكون بعد مرة
تفعل ما تريد فيه ونشا
ذلك إلا أن تكن ترضى بـذا
أو تجملن للنشا ما فضلا
عشاءها وفاضله هنا لكا
من بعد أن ترد ما قد فضلا
أو فضلا لنفسها مرتزقه
فإن أتت فكل ربح يحصل
تأكل لا تملك ما أنالها

وما لها تصرف وقيل بل
مع ربحه جميع ذلكم لها
وقيل إن كان بحكم فصله
وقيل بالعكس ولا عناء
كذاك لا تعويض عما أكلت
كذاك مهما أنفقته أيضا
وبعضهم يقول تدركني
إذا ادعت بأنها قد دفعت
عليه قهراً أو مدارة ولا
لنفسها لأن نفقته لها
وما لها أن تعطين سائلا
مما لها أعطى لكى تنفق
من الذى قد كان أعطاها على
ورخصوا أن تعطين من سأل
كمثل لقمة ومثل ثمرة
مادام لم يجبر عليها ما ذكر
وغير لازم بأن ينجى
من نفقاتها ومن يمونه
وقال بعض ما به قد حكما
بأن تنجى منه من قد يضر
وإن تمت من قبل أكل النفقة
فهو له على المقتال الأول
وإن يمت فإن ما تبقيته
ولازم تردد للنفقة
وإن يكن لم يطلبن لها

إنفاقها وكل ما منه فضل
وليس للزوج بأن يسألها
فإنه لها وإلا فهو له
لها على أول قول جاء
من مالها إذ پرضى ذا فعلت
ونفسها من مالها وترضى
عليه ما عليه تنفقنا
إليه كى يرد أو ادعت
تدرك ما قد أنفقته لو غلا
لو أنه قد حط عنه ثقلها
أو غيره ممن يريد النائلا
وجاز أن تعطى من قد طرعا
غير انتفاق وإليها بدلا
لو أنه من نفقات قد بذل
ما تسمح النفس به للقلة
وتمنعن من ذاك إن يكن حجر
لغير نفسها وغير الزوج
حليلها كأقرب يرويه
لها فإنها عليها لزما
تلافه لو غير من قد يذكر
أو منه بانت وغدت منطلقه
إذا بقى من بعدها فى مهل
من نفقاتها لو ارثيته
والنوى أن يطلبن بمسألة
فللفتاة جاز إمساكها

وقد مضى ذكرى لذا غيما خلا
وجائز بالنفقات يحكمكم
أو أنها كانت لشهر أو أقل
والخلف هل يغرم من تعدى
لتلكم الزوجة حيث النفقة
أو إنما الغرم إلى الزوج رجع
وهكذا في الحال هل ذا يطلب
وإن تكن أبرأت الزوج الأثم
أو بعد ما يفرضها من يحكم
وليعطينها ما لها قد يلزم
إن طلبتها بعد لا في الماضي
وهكذا إن كان منها منعا
فاستمسكت فتدركن مع القضا
وقيل مهما كان قاضينا حكم
وقال بعض العلماء إن قدرا
وقيل إن قدرها لها أحد
أو أنهم بينهما قد فرضا
وإننى يعجبني في النفقة
إن طلبت إنفاقها لما مضى
لأنما الإنفاق شيء لزم
فلم يكن سكوتها غيما مضى
كسائر الديون حين تلزم
لاسيما إن يكن الحليل
وبقيت من بعده تمناني
تصبر النفس على ما كانا

في باب إنفاق القريب أولا
لها وإن كانت لسبع تعلم
أو زائد برأى حاكم أجل
بأكلها أو بفساد أبدي
لها وفي قبضتها معلقه
لأنها له بملك قد وقع
من عندها أو منه يأتي المطلب
منها قبيل الفرض ممن قد حكم
فإنها عليه ليست تلزم
غيما من الوقت عليهم يقدم
لأنه فات على التراضي
إنفاقها دهرًا بقصد وقعا
إنفاق آت لا زمان قد مضى
أو نحوه فتدركن لما انصرم
من ذاك مقدارا لها وحررا
فرضيا كلاهما بما يحسد
فإنها تدركها لما مضى
أن تدركنها الفتاة الموثقة
لو أنما القاضى لها ما فرضا
على الحليل حين عقدا أبرما
بمسقط حقا لها قد فرضا
لا يسقطنها السكوت منهم
ولى وقد شط به الرحييل
للجوع والفاقة والهوان
تكابد الهموم والأهزانا

غلا أرى يبريه عما قد مضى
إلا إذا ما مرحت ذى بالرضا
أو هاهنا أماراة كانت تدل
وإن يكن له عليها دين
فقال أنفقى على نفسك يا
لا ينصتن إلى الذى قد نطقه
وتؤخذ المرأة بالجبر على
وإن يمت قاض لها قد فصلا
فاختلفت مع زوجها فيما جعل
إن لم يكن لها بيان وحلف
وليدفعن للزمن الآتى على
كذلك مهما صدقته أيضا
وإن تكن قد ادعت بأن ما
ينظر فيه ولها يجعل ما
وإن عليه النفقات جملا
أو عكس ذا أو أنه توسططا
فإنه يجددن للعادة
وإن عليه تدعى جعل مضر
فلينظر الحاكم فيما قد زكن
إن يتهم فى ذاك بالذى يضر
وإن تكن قد طلبت للنفقة
لاينصتن لقولها الذى جرى
ويجبرن لذلك الحميل
إن كان للحميل مال تتفق
وإن تكن قد ادعت مطلقه

شئ إذا ما طلبت مع ذى القضا
بأنها أبرته عما قد مضى
بأنها راضية عن الرجل
وتطلبن منه ما يـمـون
سعاد من دين عليك بقيا
بل يجبرن على أداء النفقه
أداء دينه الذى قد حصلا
إنفاقها أو أنه قد عزلا
لها غنى الماضى مقالته قبل
إن لم يزد مفروضا عما وصف
ما اتفقا عليه فيما أقبل
فى قوله إذ وصف المفروضا
أعطى لها فى وقتها لم يـقـمـا
يقوتها بشبع قد علما
ومن غنى للفقير قد تصولا
من بعد فقر أو غنى وهبطا
ما كان يعطيها بحسب الحالة
فى أكلها كمثل سم أو حجر
ويجعلن للنفقات مؤتمن
بها فإن ضرها مما حجر
من حاضر لها حميلا وثقه
وتدركن ذاك على من سافرا
كمثلما قد يجبر الحليل
منه الفتاة مثلما قد تستحق
بائنة حملا لتعطى النفقه

تتظنر نحوها الأمينات فإن
ومن يطلق بائنا وتطلب
أن يعطين لها حميلا ينفق
تقول أخشى أن أكون حامله
إلا إذا الحمل بها تبينا
وإن تقل ذلك أو قد أنفقت
إذ بان بعد السفر الحمل على
فإنها لا تجد الإدراكا
إلا إذا ما رغمت للمناكم
فأمروها عند ذا أن تنفقا
وهكذا إن أمروها تنفق
أو غير ما يطلق يكون
فحينما يقدم من قد رحلا
وإن هم قد أمروها تنفق
فإن في إدراكها أقوالا
أما إذا ما أمروها قبل أن
إن غاب زوجها على أن تدركا
وصحوا التجديد للأمر إذا
وإن تكن قد أخذت للزوج
فإن تكن قد أخذت ما قد رسم
تدركه على الفتى وإلا
وإن تكن بأمر ذلك الحكم
بشرط أن تدرك للمفـارم
فإن يكن جاء الحليـك وادعى
ما منها أو أنه أرسله

وجدن حملا بالفتاة تنفقن
مطلقا حين أراد يذهب
أو يتركن ما به تنفق
فإن ما تقول لا ينصت له
فإن بين يسمـع قولها هنا
لنفسها إذ حالها تحققت
أن تدركن إنفاقها أم العـلا
لو أنها قد أشهدت بذاكا
أمورها أو غيره من قائم
لنفسها تدرك ما قد سبقا
من مالها إذ رحل المطلق
وحاملا أو غيرها تبين
تدرك ما قد أمروها أولا
ولم يقدرُوا لها كم تستحق
تدرك مع بعض وبعض لا لا
يغيب من أموالها تنفقن
فإن في الإدراك خلفا قد حكى
ما بطلها من البلاد انتبـذا
دينا لتنفقن مع الخروج
بأمر حاكم ونصو من حكم
فإنها لا تدركنه أصلا
قد أنفقت من مالها ما قد لزم
أو أخذت دينا بأمر الحاكم
بأنه أبقى لها إذ هـرعا
فمدع إن كذبت ذى قوله

إلا إذا كان له بيسان
وإن يبيع من ماله القاضي الأثم
وحين جاء أوضح البيانا
وما ادعت بأن ما ابقاه
يثبت فعل الحاكم الجليل
ولا يبيع وال ونحو الوالى
إلا بعيد البحث عنه ترك
أو أنه قد أرسل الميسذولا
وبيعه وأمره لن يبطلا
يبيع من عروضه فى الأول
من كل ما كان عليه يحذر
وبعده ما ثقلت مؤنته
وبعد ما ذكرته قبىلا
وإن يكن قد أبصر الصلاحا
وجائز للمحاكم الأمن
أو يأمرن سواء ممن يتفق
ويجبر الزوج على الإعطاء
بلا نهاية إلى أن ينفقا
وهو طلاق بائن إن أوقعا
لو أنه قد استفاد مالا
وإن تكن قد رضيت بالرجعة
وبعضهم قد جاوز المراجعة
لو أنها من رجعة كانت أبت
وبعضهم يقول إن الحاكم
أنفق على زوجك يا غلام

فباليسان يدفع النكران
فى نفقاتها ونفقاتها
بأنه أبقى لها ما مانا
من بعده التسلاف قد أتاه
وتغرم من ذاك للحليل
أو يأمرن بالبيع للأموال
لها الذى يعونها حين سلك
لزوجه أو ترك الحميرلا
إن كان لم يبحث ولما يسألا
وهكذا ما كان من منتقل
يطرقه الفساد والتغير
إن تك قلت عندهم فائدته
يبيع من أمواله الأصولا
فى بيع أصل فالجواز لها
أن يأخذن عليه للديون
يأخذها لها لكىما تنتفق
أكلا وشريا لو بضرب جائى
زوجته أو يتركن مطلقا
لا يملكن من بعده أن يرجعا
وامتنعت من الرجوع حالا
فليس فى إرجاعها من حرمة
له إذا نال يسارا وسعه
فإن يراجعها ففعله ثبت
له يقول حينما تخاصمها
أولا فطلقها ولا تلام

ولا يطلقها بحيض يجرى
إن كان مال عنده وإلا
فإن في أمر الفتى تردد
معصية في خبر منقول
إذ صار للإنفاق ذا لن يقدر
قال الإمام القطب عندي في النظر
ما ينفق من زوجته أو تطهرا
أو يخدم بأجرة أو نحوها
وإن يكن لم يلق ما قد ذكرنا
وكل ما قد أنفقته يحسب
وإن يكن جميع ذا تعدد
وإن تكن تشاكنت بذى بنسا
والكل تدعى مع الجدال
لا يجبرن أن ينفق الحليله
وإن أتى اثنان كالثلاثة
كل يقول إن هذى زوجتى
فلينفقنها كل فرد منهم
حتى يجيء كل امرئ ببينه
فإن أتى الجميع بالبيان
وأنه إن لم يكن أو اتحد
فليجبرا على الطلاق بائنا
وقد مضى في الباب للنكاح
وإن يك القاضي بها قد حكما
لأجل ما عدالة في الشهدا
لم يدركن صاحبه من كان لم

ولا نفاس أبدا بجسبر
يكن له مال هناك أصلا
لأنما الطلاق في حيض بدا
وما إلى الإنفاق من سبيل
فمذره بعجزه قد ظهرا
بأنه يأخذ من دين قدر
أو أنه يقترض من الورى
قلناه من كسب حلال لهما
تنفق من أموالها أو تطهرا
دينا أداؤه عليه يجب
أنفقها وليها أو تطهرا
ولا بيان هاهنا والتبسا
بأنها زوجته في المال
أى هكذا أو توضحن سبيله
فصاعدا وادعيا لامرأة
ووقع الخصام في ذى المرأة
نفقة واحدة بينهم
تبطل ما خصمه قد بينه
فثم بالتاريخ يطلبان
بيانهم ولا مرجح يعد
وتملفن إذا هما ما بينا
كلامنا في ذاك بالإيضاح
لواحد ممن هناك اختصا
أو بطل من لغيره قد شهدا
يحكم له ما كان فيها قد غرم

وهي فلا تدرك للإنفاساق
عليهما إن هي كذبتهما
وهكذا إن صدقتهما معا
كذاك إن كانت عليه تدعى
أو الفدا أو تدعى البينونة
قد جاء منها أو من البعل صدر
أو ادعت بأنها محرمة
لو كذب الزوج لها دعواها
وقال بعض تدركن عليه
فإن يك الزوج ثلاثا ادعى
مثل خروج منه بالإيلاء
أو حرمة وبأن فعل ادعى
وأنكرت ما كان يدعيه
وقيل بل ينفقهما هذا الفتى
ولزمته إن يكن قد ادعى
أو ادعى الحرمة هكذا ولم
وفي ادعائه الذي قد ادعى
وزوجته الطفل فإن الأب لا
إن أعسدا الطفل جميعاً والأب
أو لأب أو للولي أجبراً
ينفق من مال الفتى أو ينفق
ومن يغيب ولم يندع لزوجته
ترفع أمرها إلى من حكما
فإن يكن خلف محتاجاً إلى
يؤكلن بائعاً منه قدر

كلا ولا حقوقهما البسواقي
ولا على من كذبتيه منهما
لا تدركن عليهما ما وقعا
ثلاث طلقات لها بمسمع
أو تدعى التحريم ذى المسكينه
مثل زنى أو كتكاح في الدبر
أو غسدت من أصلها زوجيته
أو كذبت هي بعد مدعاها
إن كذبت لنفسها لدية
أو بائناً أو نحو ذاك وقعا
أو بظهار كان أو غداء
تحريمها به متى ما وقعا
غما لها نفقة عليه
إذا أقر بالفدا منه أتى
أن النكاح فاسد مذ وقعا
يبين بأى وجه الحرم
لا ينصتن لقوله أو يسما
يجبر أن ينفقا إن كلا
وإن يكن للطفل مال ينسب
أن ينفق لها كما قد قدرا
من مال نفسه كما يتفق
ما تنفقن به لوقت غيبته
فيفرضن عليه ما قد لزمها
بيع فإن الحاكم المجلا
إنفاقها إلى رجوع من سفر

وإن يك احتيج لبيع كله
أو ليس يشرى البعض منه إلا
وإن هم رجوعه ما علموا
قال الإمام القطب فيما نصا
فإنما الحاضر حين يحجم
أو أولياه أو بهائم له
فإنه يجبر مثلما سبق
أى يأخذ الحاكم للعشير
وجاز أن يستخلف الحاكم من
وجائز أن يتولى القاضى
وجائز أن ينزع عن القاضى
فينفقن منه أو يوكل
وجاز أن يذبح مالا يعظم
وإن يكن خلف مالا الرجل
فالخلف هل يوكلن الحكم
لمال زوج غائب فتتفق
أو تؤمر المرأة فى ذا الحال
وبعدول تنفقن كما لزم
أو أنها لا تأخذ الدين على
وهكذا الحاكم فى ذا الحال
وهكذا لا تدرك استخلافا
لأنه لم يتركن ما لا حضر
لم ترفعن عليه للحكام
ورجح القطب من الأقوال
يأمرها بذلك القاضى الثقبة

أو ليس من شار لبعض أصله
بالبخس بيع كله لوجلا
شيئا غشيا بيع غيما يلزم
وليس بالغائب ذا مختصا
عن نفقات زوجه إذ تلزم
أو أعبد ينتظرون تيله
وجائز أخذ عشيره بحق
أن يجبروه بأدا المذكورون
يبيع ما له لدفع ما زكن
بيع عروضه أو الأراضى
من يده المال بحكم ماضى
من ينفقن منه كما قد يجعل
كالشاة والزوجة ذاك تطعم
بغير منزل له لما رحل
من يأخذ الدين لما قد يلزم
من ذلك الدين هنا وترزق
أن تأخذ الدين إلى ذا المال
وتدرك الدين عليه إن قدم
أموال زوجها الذى قد رحلا
لا يأخذن لها على ذا المال
لذاك لو حليها قد حافا
وتركته يخرجن إلى السفر
ليحكموا عليه بالإلزام
أن تأخذ الدين إلى الأموال
إذ لابقا لها بغير نفقه

وأخذها للمدين أقوى حيثما
وإن يغيب وما له مال يحق
وليس من عذر لحاضر وقد
مع عدم إنفاق عليها إما
وقال بعض العلماء لا يجبر
وتدركن إنفاقها كما يجد
وليس للمعدم إنفاق على
وقال بعض تنفق الحليلا
وتسكنته ولو كان معه
لأنه يلزمه أن ينفقها
وجه ذا القول الأخير مع ما
بأن حق الزوج والحليل
على الفتاة فهي لا تقوم
فيقبحن لذاك أن يكونا
بيدي لهم تذلا مع أنا
وأنه قد جاء للمختار
أن النساء ما لها تصرف
بالبيع أو بنحوه بدون ما
فقد علمت من ظواهر الخبر
وإن تكن مع زوجها تختلف
تقول لا أسكن قط معهم
لا أخدمهم ولست أكل
وما عليها ذاك لازم وقد
أن لا تؤاكلن بينا منه
أبوهم ينظر في أمرهم

تأخذ به بأمر من قد حكما
تدركها على وليها بحق
أعدم في إمساكها على نكد
ينفقها أو أن بيت جـزما
أن ينفقن لها الحليل المعسر
على وليها وما من ذاك بد
زوجته ذات الغنى تحصلا
لباسه والشرب والمأكولا
قيل ولي ذو غنى وذو سعة
لها إذا كان له مال بقا
فيه من الضعف الذي قد علما
حق عظيم ليس بالقليل
بحقه لو أنها تروم
يسأل للناس يلقى الهونا
لها عن المذكور ما قد أغنى
في بعض ما يروى من الأخبار
في مالها من بعد عقد يوصف
إذن من الزوج لها قد رسما
بأن مالها كما له اعتبر
على بنيتها حينما تعجروا
ولا طعاما أعملن لهم
معهم فقولاها بذاك يقبل
قيل بأن ذي الفتاة لا تجد
وإن أرادت ذا ويأبى عنه
فإنه إن لم يضربهم

أبوهم حيث لأهم منـع
أولا فعند أهم فليجملوا
لو كانت الفتاة في عصمته
لو أنه مقدار إنفاق فقط
ومع عدم غارق زوجها حاملا
فإننا نلزمه من أجالها

من ذا فإن قوله هنا سمع
ونفقاتهم عليهم ييـذل
فإنها أولى بذريقته
يملك يعطيهم كما لهم يخط
ثم استفاد بعد مالا طائلا
ينفقها أو تضمن لحملها

سكنى المرأة وكسوتها

باب به أذكر سكنى المرأة
والمدل ما بين النساء وغير ما
وهذه الأبواب قد تقدمت
في باب تزويج النساء وقد مضى
والأصل قد أعادها لأنما
ونحذون حذوه غناتى
وجاء في الديوان يلزم الرجل
بكسوة كان عليها يقدر
وإنما يفرض قاضينا الأبر
وكسوة الغنى فيما قد تجدد
رداءها القميص ثم الملحفة
وقاية والقرق مع ما ذكرنا
وكسوة الفقير فيما أثروا
وجاء في الآثار يصبغ الغنى
والفوة الصبغ لاوسط الورى
من بعد أن يحضر شاهدين
وهذه كسوتها في السنة
حالتها من شرف وضعفة
ثم القميص جاء في البيان
وتلكم الملحفة التى ذكر
تلقينه من فوق الثياب بعد ما
وذلك الرداء ثوب يحصل

ومالها نفرضه من كسوة
ذكرته تنظيره منظما
جميعها وحسرت وأحكمت
فيها الكلام وانما بالمقتضى
موضعها هذا كما قد علما
بها بعون واسع الهبات
أن يكسونه زوجته ولا يخل
بقدر عمره ييسر يظهر
في كسوة النساء ما كان ستر
فإنها ستة أثواب تحدد
خمارها مربع على الصنفه
فهذه كسوة أرباب الثرا
عباءة وقاية لا أكثثر
لباس زوجته بك حسن
ومفلس بالدبغ ليس أكثثرا
بائه الفقير مقبوسولين
وقيل بل يعتبرن في الكسوة
مع ما غدا لزوجها من سعة
بأنه الجبة من كتان
ثوب على كل ثيابها ستر
قد فرغت من لبسها متمما
فوق قميصها الفتاة تجعل

ثم الوقاية التي بها نطق
يأتى على مقدار رأس المرأة
أما الخمار فهو ثوب عرغا
وما يكون فوق ذا الخمار
يغطى له لفوق الركبة
والفرق نعل ثم جلد يخصف
أو زائد عن تلك الهيئات
أما العباءة فهو ثوب قد زكن
وتكتفى زوجة أهل الفقر
أكبر من وقاية الغنيمة
فيسترن جميع ذا منها فلا
لا تدرك الزوجة إن كانت أمه
بل ذا على سيدها وجوزا
أو كان مولاها الذي قد طلبا
ويحكم الحاكم للفتاة
فإن تكن قد لبست من مالها
لم تدركن عليه في المستقبل
وإن تكن باعت لها أو أثلت
وتدركن من بعد ما قد وصفا
فإن تكن كسوتها تخرقت
يلزمه إصلاحها وإن أتى
كذلك ما عليه يبدلنها
وهو سواء كان ذا بالعمد
وما عليه الثوب للصلاة
وما لها عليه حلى إلا

فإنها ثوب قصير أو خرق
أو أنه أقبل في الكيفية
تلبس فوقها لصدرها وما
فإنه مربع الجوارى
أو سرة أو دون هذى الصفة
بها إلى أوساط ساق يقف
أو ناقص بدون حد يأتى
كعبة وهو غليظ وخشن
به لدى وقاية في السستر
لتبلغن هذى إلى العباءة
تكتسفن بكما قد حصل
على الحليل كسوة مقدمه
إن جلبت من ربها لتحرزا
من زوجها أن ينقلن ويجلبا
بكسوة لكل عام يأتى
وادخرت كسوتها بمالها
ما بقيت تلك ولم تستعمله
فتغر من قيمتها كما وفت
ثانية يدفعها على الوفا
بدون فعل أو تكون انفتقت
من فعلها ذاك فما على الفتى
بمثلها إن كان هذا منها
منها أو الخطأ بلا تعدى
ولا لمرس إن أرادت تاتى
بطيب نفس إن أراد حلى

وتدركن عليه للغطاء
لأنما الريح جميعا والمطر
وتدرك الفراش للصيف لما
وحشراتهما ولا غطاء قط
وان يقل لقد وفعت مالزم
فقوله يقبل مهما قالت
ويقبلان قولها قيل إذا
لا يشبهن ما لها عليه من
وجائز من ماله أن تعطى
وتدركن على الحليل أجر من
أو يتولى وحده الغسل لها
وإن تكن بنفسها قد غسلت
فإنها على الحليل هاهنا
وإن تكن من مالها قد لبست
فإن ما تقول لا يشتغل
وإن كسسته فكذا لا تدرك
وقيل تدركن عليه غرم ما
وإن يكن من ماله قد أتى
أو منه بانت بعد ذا بمعنى
أو وارث له وبعض قالا
وقيل إن كسا بحكم فله
وإن يكن بغير حكم فلهما
وأنه من وارثيهما هي من
وسكنها بقدر الإسكان
وما له حد يحدنا

دون الفراش مدة الشتاء
والبرد من نحو السماء ينحدر
في الأرض من حر هناك اضطر ما
لأنه يزيد حرا أن يحط
من كسوة لها كمثما علم
أخذت ذاك منك بالهدية
ما كان ما أعطى لها وأنفذا
رداءة أو جودة فيه تكن
أجرة غاسل الكسا والموط
يفسل أثوابا لها من الدرر
أو يأمرن من يتولى غسلها
أو أعطيت الأجرة مما حصلت
لا تدركن ما بذلت ولا العنا
وطالبته غرم ما به اكتست
به وتستحق ما يستقبل
عليه غرما للذي يستهلك
كسسته من أموالها فليغرما
ذاك فماتت بعده أو ماتت
أن الكسا للزوج يرجعنا
ذاك لها أو وارثيهما ألا
ووارث من بعد موت حله
ووارثيهما إن حمام غالها
ورائه في كسوة تخلفن
في الصيف والشتا من الأزمان
إلا كما يكفي لها في السكنى

وما يكنهها من الحرور
 فإن يكن هذا بيت يحصل
 فهو وإلا فليست دلنا
 بقدر البيوت والذي صالح
 بقدر ما لا يبلغن إليها
 يندب للقادر مهما أمكنه
 لأجل أن يتسعن عقل له
 وإن ذاك الأمر مما حسنا
 وإن من ضيقها تحصل له
 والضيق في المسكن يورثنا
 والقطب قال من يوسع للسكن
 فإنها سوف تكون غيبه
 وإن من ضيقها تحصل له
 ويلزم المسكن زوجها على
 وفي الكتاب أسكنوهن أتى
 من وجدكم لآخر الذي ورد
 فإن يكن حليلها من أهل
 فهذه لها البناء عليه
 وإن يكن من أهل أبيات الشعر
 ومن يكن من ساكني الخصوص
 وهكذا لها الضبا فليعلمه
 فإن يردّها لضيق بعد أن
 لا يجد الضيق بهذا الموضع
 إلا إذا مسكنها تهـدما
 وجاز أن يردّها على نظر
 ولهما ما يمكن المرقد

والبرد في وقتها المقدور
 للصيف والشتاء فيه تنزل
 عن مسكن الصيف شتاء سكتي
 لسكنها في كل وقت فيه صح
 في الحر والبرد الذي يؤذيها
 بأنه يوسع من مسكنه
 فسعة السكن تزيد عقله
 أخلاقه وما يزيده الغنى
 أضدادها يا شؤم ما قد فعله
 ضد الذي له هنا ذكرنا
 وهذه الخصال فيه لم تكن
 إن شاء هذا ربه باريه
 أضدادها يا شؤم ما قد فعله
 مقدار عسره ويسر حملا
 من حيثما أنتم سكتتم ثبنا
 وذا على عادة أرباب البلاد
 أبنية وكان ممن يعلو
 بحسب العادة ذا يأتيه
 ونحوها فليسكنها ما ذكر
 فليسكنها الخص بالخصوص
 إن تك هذى من ذوات الأخبية
 أسكنها في واسع من السكن
 من بعد أن أسكنها في الأوسع
 أو زال من مكانه وانهدما
 من المدول حيث لم يكن ضرر
 فيه بمد الرجل إذ تمدد

وموضع غيبه صلى قائمه
ووضع ما تحتاجه من آنيه
وما لها تخرج من منزلها
إن جاءها بما استحققت أجمعاً
ويحجر الزوج عليها حجراً
وتوجعن أدباً إن كسرت
وتدخلن كأمها عليها
أو زوجة لأبها إن جاءت
من جمعة لجمعة هذا القدر
وقال بعض العلماء واحده
لتدخلن عندها من جمعة
وللحيل من غير من ذكر
أو عمه وفي مقال جائى
ولا عبيدها ولا النسوانا
ويمنع القعود عندها على
وجائز له بأن يصدها
وإن يكن أعطى لهم في السبع
فإن يكن من الدخول يقع
في ماله أو بدن ممن دخل
أو للزنى تجبر أو تعلم
فإنها لا تدخلن لو مره
ويغلق الباب على الفتاة
وذلك كالليل ووقت القائله
لو أنه لم يك في ذا الآن
وما لها خارجة أن ترقدا

راكمة ساجدة ملازمه
لغسلها والشرب هذى الغائيه
إلا بإذن صادر من بعلها
من جهة الدين ودنياها معا
مع حاكم ويزجرنها زجراً
لحجره والعناد أظهرت
مثل التي قد أرضعت ثديها
أو أختها من أى وجه كانت
ولو أبى الحليل حيث لا ضرر
تختار من تلك النساء لا زائده
لجمعة ثانيه للصلاة
ولو أباه أو سليلها الأبر
ليس له يمنع هؤلاء
إلا الذى منه الضرر باننا
كلام دنيا أو لشغل شغلا
من اجتماع وقعود عندها
يوماً سوى الجمعة ما من منع
ضر عليه فالضرر يمنع
في زوجة فالضرر امر قد حظل
لسيء الأخلاق فيها ترسم
في عامها لخشية المضرة
في وقت غلق دون منع ياتى
وحالة يخاف فيها الغائله
مع زوجه داخل ذا المكان
في الصيف إلا عند ضر وجدا

فإن يكن للبيت سطح أرفع
من داخل البيت فلفتاة
لا تسكن في طرف المنازل
من الوري كالقتل أو كالضرب
لنفسها أو مالهها أو تحذر
أو قربها صوت مضر كرحى
وهكذا مجمع ناس معصره
وإن شكت من وحشة في المنزل
يؤنسها بنفسه أو يجعل
من لا تخاف منه للمضرة
أو رجل ليس له من أرب
وجاز بيت بكرا أو عاريه
وما له في قول بعض النجباء
كذاك في الأجداد والجداث
غلبهم الدخول يوم شاعوا
وللمصارم الدخول حيث لا
ولعبيدها إمامها الولد
إلا الذي يخاف منه الضرر
وتأمرن قائما بشغلها
وإن تكن ما وجدت فتخرج
وتخرجن لكي تنجي نفسها
وإن يكن لغيرها وتخرج
كحرق أو انهدام أو به
وماله في بيتها أن يسكن
أو أمه أو كآبيه أو ولد

يلي السماء وإليه يطلع
ترقد فيه دون ضر يأتى
أو حيثما خافت لضر واصل
أو سرق يلحقها أو غصب
هناك ناظرا إليها ينظر
أو صوت حداد هناك قدحا
وكما كانت تخاف ضرره
فالمسلمون يأمره إذ ولى
هناك مؤنسا لديها يحصل
كمثل طفل أو كمثل امرأة
في هذه النساء ولا من مطلب
ما فيه ضر يلحقني بالغانيه
يمنع عنها أمها ولا الأب
من أيما كانوا من الجهات
لا جمعة فقط مهما جاءوا
ضر إليها في الدخول حصلا
كبارهم مع الصغار والخرد
فالضر في كل الأمور يحسن
إن وجدت من قام في محلها
إليه لو حليلها يخرج
أو مالهها أو ما لديها أمسى
من منزل بأن به ما يزعج
كحبة أو عقرب في تربه
لغيرها كضرة بها اعتقى
له كذاك ولد لها وجد

فإن تكن قد رضيت بمن ذكر
فإن يكن له أب أو أم
ليس يطيق وحده أن يسكننا
فإنه إن لم تكن عليهما
فليكنوا وما على الإمام
بل إنه على الإمام وسما
بما به تكلف الحرائر
وحرة تكون تحت العبد لا
وسيد العبد له المنع فلا
إن جاءها بماله تستوجب
وباتفاق الشركا في العبد لا
والزوج هل يجزى له أبراهما
أو ليس يجزىه إلى أن يحضرا
وقيل يجزى الحل فيما قد خلا
وإنما يخرج ما قد ضيعا
يخرج من أعضائه ذلك في
إن لم يبدله لها أو يعطى
وإن في ذا القول تشديداً فيها
وقيل تجزىه عن الذى خلا
ووجه قول من يرى لا يخرج
بأنه يلقي عليه الضيق
وعنه يعفى بعد ذا إن كانا
وجالب بكرا على ثيبه
فليعطها سبع ليال قسطا
وبعد ذا يمدل بينهما

فإن ذاك جائز إن لم يضر
كبيرة أو كان فيهم سقم
فالمسلمون ينظرون ما عنا
مضرة من سكنهم لديهما
حجر كحجر الحرة الغداء
إذ لم تكلف هذه وتمنعها
فما على الإمام حجر صائر
يحجرها إلا بإذن جماع
تخرج من البيت إذا ما عضلا
لو زوجها لها الخروج يطلب
بواحد منع وإذن حصلا
من ليلها النهار عن رضاها
ذلك خلف بينهم قد ذكرا
لا في الذى يأتى وبعض قال لا
من ليلها نهارها وما رعى
يوم القيام يوم هول الموقف
مالا لها عن فائت بقسط
مولاي أرجو منك إطلافاً بيا
حل والذى يكون مقبلا
ذلك إلا منه في يوم المحسن
والهول ذاك اليوم والتضييق
قد تاب من أوزاره ودانا
كانت لديه قبل ذا بمدة
وقال بعضهم ثلاثا تعطى
إلا إذا تسامح نفسها

وإن يكن تجلب شيئا فقد
وقيل يومين وبعد يعدل
من يوم جلبها كذا للبكر
إن لم يكن لديه غيرها وقد
وهكذا لثيب إن لم يكن
وقيل يومان كما تقدا
يأمر من بينى على الغيداء
إلى انقضاء زمن الأعراس
وقال في الكتاب ذو الآلاء
قال الإمام القطب والبعض يرى
ضرورة كبفضها والحب
وكتيام نفسه ليريا
دل على ذلك ما قد وردا
لا هم هذى قسمتى فيما أنا
وفى حديث صاحب اللسواء
فإنهن قد أتى أمانسه
وفى الضعيفين اتقوا الرحمانا
ولتتقوا الرحمن فى النسوان
وقوله من عوان قد عنى
وليلة ويومها قد وجبا
إلا إذا كان لها عذر عرض
إلا الذى يمكنه التمتع
وليك فى نوبتها لديرها
لو أنه لم يطلب الجماعا
ومن تكن واحدة لديه

قيل ثلاثا يقدمن معها فقد
وقيل إن العدل فيها يجعل
سبعة أيام بدون قصير
قيل ثلاثة وعنها لا يزد
لديه غيرها ثلاث تجعلان
وجاء أن المصطفى المكروما
أن يترك الغزو إلى الأعداء
والعدل واجب بلا القباس
لن تستطيعوا العدل فى النساء
للزواج فيه المخر ما كان جرى
إذ ذاك شئ كامن فى القلب
فى حالة الجماع دون ميا
عن النبى الهاشمى أحمدا
أملكه إلى تمام ما هنا
أن اتقوا الإله فى النساء
فى جيدكم غلتمذروا الخيانة
زوجك واليتيم قد اتانا
فإنهن عندكم عوانى
به أسيرات يقاسين العنا
من أربع لو أنها لن تطلبها
مثل الحيض والنفاس والمرض
بها كمس دون هرج يوقع
فى يومها وليلمها يأويها
فى ذلكم أو كان ما استطاعا
ولم تشاجر فى الذى يعطيه

غمرة يعطى لها أكثر من
ومرة يبطئ عنها جاز ما
وليس من حق لمن عصته في
لا نفقات أو كسبا وجوبا
وإن من بنفسها لا تستغل
فليعطها ليلتها تماما
وليس في تضييعها وفعلها
وقال بعض العلماء يجتنب
وما له من حقها يترك ما
وإن تكن واحدة ترتكب
له إلى ثانية أن يرجعها
ومن على مثل ثلاث أوقعا
لو ثيب فيهن والبكر معا
فيعطين حساب تلك الأولى
فيقرعن بين من بقى إلى
وقيل بل يقدم من شاء
بقدر جنسها وفي مقبال
وقيل بل يقدم البكر وقد
وقيل بل يقدم من عقد
بدون إعطاء عدد الأيام
وإن من لامرأة تزوجها
ويجلب الأخرى قبيل أن تتم
أتمها لها فيعطى الأخرى
وقيل بل يتم للأخرى ولا
وما لمن ظاهر أو من ألى

واجبها وما عليه من مؤن
لم يرمها الكره فيما رسما
فراشها وامتنعت ولم تقى
ولا سوى ذلك أو تقبوا
أو من جنابة بها لا تغتسل
فإن حقها غدا لزاما
ما يسقطن حقها عن بعها
لها لعلها به تأدب
عدا الجماع فليؤد الألزما
ما يسقطن حقها ويذهب
حتى تتوب هذه وتقلعها
عقدا وقد جاء بهن أجمعها
فإن يشا الدخول هذا أقرعا
من خرجت قرعتها قبيل
آخرهن ثم بعد ليعدلا
فليعطها الذي لها قد جاء
يقدم الثيب في ذا الحال
قيل كبير السن إن كان وجد
قبلا فهكذا إلى تم العدد
للكل منهن إلى التمام
على فتاة عنده وابتعها
عدادها الأولى بتعداد علم
وبعد ذا يعدل مستمرا
ينظر ما قد فات منه أولا
منها ومن طلقها أرسلها

من بعد تكفير من الظهار
وليُعطها حسابها إن جدد
أو أنه في عدة الغداء
ولا يقم مع من تعود من سفر
لو أنها قد سافرت في حاجته
وإن يكن سافر عندها فلا
من بعد ما يؤوب من ذاك السفر
وقيل إن سافر في حاجتها
لا يسمعن المنع من حلياة
أو طلب للمعلم أو زيارة
أو لجهاد للمدى يأتيه
أكثر من أربعة من أشهر
إن كان قد بقى إلى أن يرجع
أولا فممنعه من الأسفار
وتمنعه أن يسافرن إلى
لو أنه يترك للكفيل
والمنع في المسائل المذكورة
ما بينها والواحد الملام
لما أتى عن عمر مؤثرا
أي أمرا الأجناد في المغازي
أكثر من أربعة المشهور
وهو بأن عمراً قد مر في
في سكة من سكة المدينة
في بيتها تتشد ألياتا ألا
وازور واويلاة منه جانبه

ورجعة من الطلاق الجارى
لها نكاحاً بعد بين وجدا
راجع للغانية الغيضاء
ولم يسافر معها الزوج الأغر
كما أقام عند من في بلدته
تدرك مقيمة عليه بدلا
لو أنه في حاجة الأولى نفر
فهذه تدرك قدر نوتها
في سفر لطلب المعيشة
أخيه في الله أو القرابة
لكنه ليس يغيب غيبه
ولا يزيد غوق هذا القدر
ما قد تمون أو كفيلا وضعا
لها لما ذكرت من أوطان
غير الذى ذكرته منتفلا
أو مؤنة لها إلى القفول
لها على الحليل إن أحببت
وهكذا يكون في الأحكام
بأنه أرسل نحو الأمرا
لا يمكن عن الفتاة الغازی
لسبب في ذلكم مشهور
بعض الليالى وهو مثل المختفى
ويسمعن مع ذاك صوت امرأة
قد طال هذا الليل طولا ما انجلى
وما إلى جنبى فتى الأعجب

والله لو لا الله لارب ليه
لزعزت من السرير حالا
مضاغة الله مع الحياء
وأكرم من بعلى أن ينالا
والصعداء بعد ذا تنفست
وبعد ذا قالت لقد هان على
وحشة بيتي غيبة الأنيس
فقال لما سمع القول ابتدر
وبالصباح أرسل الفاروق
ثم إلى عامله قد كتبنا
وقال يا حفصة كم ذا تقدر
قالت له أربعة من أشهر
فقال لا أحبس قط لأحد
ويرفع المريض قيل إن يكن
بين نسائه إذا ما هنأنا
إذ أتت نوبة إحداها حمل
أو في سوى ثوب من الأنواع
بأجرة أو بالسماح يحمل
أو لم يجد من حامل له ربض
وفي مقال البعض يقمعدنا
إن كان للوطء لمن ما قدر
يقعد مع من ناله منها المرض
لو كان قادرا على الجماع
في ليلاها وهكذا طول السقم
والمصطفى لما أصابه الألم

سواء لا تخفى عليه خافيه
أركانه وميلانا مالا
يصدنى عن خلة الفحشاء
مناله فلا يكون لا لا
لما أهمها وما تلبست
سليل خطاب الذى بى نزا
قلة إنفاقى فيالبوسى
من أين يدري بك يا هذى عمر
لها بإنفاق كما يليق
أن يرسلن زوجها المحببا
عن زوجها المرأة وقتا تصبر
أو ستة وغوقها لم تقدر
من جيشنا أريد من هذا الأمد
لا يستطيع المشى فى ثوب خشن
فى بيت واحد له ما كنا
فى الثوب نحوها كذاك لا يزل
لو كان لا يقوى على الجماع
فان يكن ليس له ما ييذل
بحيثما أدركه ذاك المرض
عند الذى يشاؤه منها
وجاء فى قول لبعض من غبر
وما استطاع الانتقال منتفض
فمن تشا جاعته للسوقاع
حتى يعافا أو يزوره المدم
وصار يمشى بينهما ملتزم

وبعده اشتد به أمر المرض
وأمهات المؤمنين استأذنا
وقد أذن كلهن ولدى
ليس عليه بين أزواج له
وابتدا السقم بصفوة البشر
وقيل بل في بيت زنيب وقد
وجاء عن عائشة لما ثقل
أراد من أزواجه يمرضن
فأخرجوه بين اثنين تخط
هما على ابن عمه الأرب
وقد روى عن عائش بعض الأول
في حجرتي في يومى الأمر
وكان بعض منهم ما بينا
وتحت ذقنها تكون الحاقنه
والنحر معروف وأما السحر
وما على الحليل من عدل لزم
من بعد ما قد كان قاعدا لدى
أما الكسا والنفقات والعطا
فيهن في أية حالة ترى
وما عليه لازم أن يبدلا
أو ردة من بعد ما كان صحا
أرصار ذاك الأمر في واحدة
أو بعد حيض أو نفاس زالا
وقد حكى القطب عن الديوان
وإنما يلزم للفتاة

في بيت عائش الذى فيه قبض
أن يقدن في بيت عائش هنا
ذاك فإن المصطفى المجبدا
عدالة وكان هذا فعله
في بيت ميمونة عن بعض أثر
قيل لدى ريحانة كل وجد
خير الورى واشتد ما به نزل
في حجرتي وكلهن قد أذن
رجلاه في الأرض كذا عنها ضبط
والثان عباس بن عبد المطلب
قالت توفي المصطفى الهادى السبل
وذاك بين سحرى ونصرى
حاقنتى داقنتى يبروونا
وطرف الطقوم تلك الداقنه
فإنه فيما رويننا الصدر
من بعد ما إن يبرأن من السقم
واحدة في مرض له بدا
والسكن فالعدل عليه قسطا
في صحة أو مرض له طرا
ما غاتهن في جنون حصلا
أو بعد توبة بها قد ألصحا
أو بعد ما قد عوفيت من مرضة
فإن ما قد غات لن ينالا
وماك نص القول للبيان
على حليلها مع البيات

من أربع من الليالى ليله
 قد طلبت إليه ذاك الأمرا
 إلا إذا كان بها عذر ولا
 كالحيض والنفاس أو سقم عنا
 كمثل أن يمسا في الفرج
 وليعطين مجنونة جرباء
 نهارها وليلها لو كان مع
 وجوزوا له بأن يعزل من
 وليعط حق من له لا يرتجى
 وإن يكن من مس بعضهن
 لو سافرا أو مرضا ومنه
 يفرمه بعد زوال ما منع
 وقتا طويلا ثم تاب اختلفا
 ولو يكون ذلكم لواحد
 وهكذا القولان عند الضرة
 قيل عليه الغرم عما قد مضى
 وهو الذى صحح قطب الأمة
 ثم لها يزيد جبرا منه
 قال وقيل ليس من غرم لزم
 قال وهذا قول من يقول ما
 والخلف في الحليل هل يجزيه
 من ليلها في قابل من الزمن
 بلا حياء ومداواة ولا
 يجزيه عن بعض من الأعيان
 وقيل حسبما وجدنا فيه

ويومها فليحضرن مقيلا
 أو أنها لم تطلبنه جهرا
 يستطيع أن يفشى لها أو يصلا
 إلا إذا شئ له قد أمكنا
 فيما يكون دون ذاك الشرج
 مجذومة بهتاء والبرصاء
 ما حل فيها من أذى وما وقع
 يرجى له البرء إلى أن يبرأ
 منهن برء مثل ما لمهن جا
 يمنع مانع له قد عنا
 حبس فذاك ليس يلزمه
 وإن يكن بالاختيار ذا يدع
 في غرمه من بعد توب ووها
 وما لديها ضرة معانده
 والضرتين ومع الزيادة
 من قابل عليه حتى الانقضا
 إن كان ذاك الحال مع واحدة
 لقلبها عساه يجبرنه
 وهو ضعيف عند قطبنا الأتم
 عليه في الجماع حق لزما
 أن أذعنت زوجته تبريه
 كانت لديها ضرة أو لم تكن
 ضر من الزوج إليها وصلا
 برخصته كذا في الديوان
 بأنما ذلك لا يجزيه

فليعطها لحقها كما وجب
وفيه ترخيص لذات كبر
ولا تريد الافتراق منه
ومثلها غير الجميلة التي
ومن يريد أن يفارقنها
والمصطفى لديه فيما قد أثر
وقد أراد المصطفى الطلاقا
قالت له إنى مالى أرب
وإنما أردت يا خير النورى
فأقسم بيومى عن رضى منى صدر
فصير المختار يومها إلى
وجاء فى رواية قد حررت
شاء طلاقها النبى المرسل
وجعلت لعائش الرضوية
فذا يدل أنها هى التى
أما التى تكره للجماع
فكرهته دون تقصير أتى
وليلها قد تركت لها بدا
ولفتى فى ليل كل واحد
بدون عدل لازم عليه
لغيرها فإن يشا فليأت
ومرة واحدة لواحد
وقال بعض العلماء يجرب
إن بات مع من ليس يشتهيها
وهكذا غير جميلة فإن

أو أنه ييتها ولا عتب
وفى الجماع ما لها من وطر
فتتركن ليلتها ذى عنه
يريد أن يخرجها بفرقة
لنفقاتها ويتركنها
سودة وهى امرأة ذات كبر
لها وما أحببت الفسراقا
مما النساء من الرجال تطلب
أحسب من نسائك الشم الذرى
لن تشاء من نسائك الغرر
عائشة وذاك منها قبلا
بأن سودة متى ما كبرت
فسألته أنه لا يفعل
ما نابها من يومها واللييلة
قد صيرت ذاك إلى عائشة
أو تشتكى الضر مع الوقاع
أو سبب يكون من ذاك الفتى
فمالها حق مقالا واحدا
جماعها ولو مرارا زائده
فى عدد المرات أن يأتيه
واحدة فى ليلها مرات
يجى فى ليلتها لا زائده
لنفسه الزوج عساها ترغب
مثل كبيرة يشا يأتيها
آلته لم تحترق لما زكن

لم يفعلن شيئا ومهما قامت
عليه بعد تلکم التجربة
وإن أتت نوبة هذى الثانية
وقيل بل يقيم عندها إلى
ولو إلى يومين أو ثلاثة
وقال بعض إنه لا ينظر
وليعدلن في غير ذا من مسكن
وخزنه المال وفي إنزال
وإن يشا تأتیه كل واحد
في ليلها وفي النهار فله
وكل من في يومها لم تات
إن كان للجميع هذا فعلا
وواسع أن يجعلن لهن
وما عليه ضرر منهن
أو بعضهن قلل الإتيانا
وإن يشا يدور بينهن
ملكا لهن ذى البيوت أو له
وينزل الأضياف كل آن
إلا إذا واحدة لا تحسن
أو أنها لا تحسن العمل
وما له يقصد بيت امرأة
وما إليه بهدية حدث
بل إنه يقسم بينهن
أو أنه في موضع له يضع
أو أنه في منزل يقييه

فليفعلن، وليس من تباعة
إن لم نقم آلتيه بهمة
يجربن نفسه كما هيه
أن يعطينها حقها مكلا
ولو مضت نوبة تلك الغادة
في ذا ولا عدل عليه يذكر
ونفقات وكسابه غنى
ضيوفه وفي عطا الأموال
منهن في بيت له معاوده
ذلك إن شاعت بأن تفعله
فما عليه ضرر من هات
تأتيه في نوبتها وتصلا
بأن يجبنه متى أردنا
إن لم يجرى إليه بعضنا
إذ ذاك من جانبهن كانا
على الجميع في بيوتهن
فواسع إذا أراد فعله
مع من لها اليوم من الغواني
تقوم بالضيف كما قد يمكن
له ولا تجيد طبخا مثلا
بما أتى من سفر أو جنة
وما من الصيد أتى وما ورث
قسما على حسب عيالهنا
وكان ذا لكهن قد جمع
من البيوت وحده يأويه

أما الذى يهدى له فى دار
فواسع له بأن يتيقسه
وإن يكن أعطى لها مما ذكر
ومن له واحدة فيعطى
من ستة وعشرة مع بعض
والقطب قال هكذا الشيخ أبو
كل فتاة ليلة تنال
فمن له أربع يعطى أربعاً
وللفتى يكون ثنتا عشرة
وإن تكن له اثنتان لهما
وللفتى عشر وأربع كمل
فإنما لها ثلاث والفتى
قال الإمام القطب والمشهور
واحدة من أربع وللرجل
ولاثنتين ليلتان والفتى
ولثلاث فثلاث ولله
وأربع فأربعاً تعطى ولم
وقال بعض ليلة يعطى الفتى
وقد أتى فى أثر عليه أن
وأنه ليس يكلفنـــــــــــــــــــــــــا
وإن يكن لديه اثنا عشر
وواسع له يصلى النافلة
ولا يصوم عند بعض القادة
وجائز له بأن يقيم فى
فى ليل كل امرأة منهنـــــــــــــــــا

واحدة من هذه الجوارى
فيها إلى حاجته إليـــــــــــــــــه
فليعطهن مثله بلا شجر
يوماً لها وليلة بقسط
والباق يقضى فيه ما قد يقضى
نوح سعيد الألمى يذهب
وهكذا نهارها يقـــــــــــــــــا
من الليالى ثم أيام معاً
من ذاك ما لمن من حق جرى
من ذاك ليلتان حق لزمنا
ومن له ثلاث زوجات حصل
له ثلاث عشرة قد ثبتنا
بأنما لزوجة يصير
ثلاث ليلات تكون عن كمل
له اثنتان مثله من ثبتنا
واحدة والزيد لمن يناله
يبقى لذاك الزوج من شيء علم
ليستريح من غناء قد أتى
يعطى لها ما استطاعه مما زكن
غير الذى يطيقه منها
تمنعه الفتاة أو يشتغل
فى يومها وليلها والقائلة
الا النوافل التى للسنة
مجلس ذكر والمحل الأشرف
وفيه ما أراد يبطـــــــــــــــــا

وإن يكن شاء الرقاد فليقم
ومن له حليقتان وطالب
فليجعلن ليلته لنفسه
والخلف هل جاز له التفضل
من ست عشرة على واحدة
ذلك إن أراد ومنعها
وهو الذي صححه القطب الرضا
قال وللأول دل ما نقتل
وجاء في الديوان أنه متى
من نفقات وكسا وغير ما
فجائز له بأن يفضلا
بما أراد من العطيصة
من أجل ما يعرضن بما ذكر
والسالمى شيخنا قد ذكرا
وبعد أن أديت ذاك الفرضا
توفرنها بالعطا والكسوة
وإن يكن أمكنه أن يخرج
وإن له ذا ليس يمكنها
كذلك أيضا غلة الأجنة
إذا أراد يخرجن إليهم
واستحسن القطب الامام الأروع
كذلك أيضا إن أراد السفرا
ولا يجاور بينهم قبيلا
إلا إذا اضطروا ولا يقبح
ولا يخبرها بعيها ولا

لبيتها وفي فراشها بينم
أن يعدلن بينهما كما وجب
ما بين ليلتهما لأنسه
بماله من الليالى يحصل
منهن قد أجاز بعض القادة
بعضهم منه ولم يوسعا
إلا بطيب نفسها وبالرضا
عن سودة البرة مع هادى السبل
أعطى الجميع ما لهم ثبنا
قلنا به أخذنه متمما
من شاء منهم وأن يخولا
من حيث لا تعلم باقى النسوة
قلوبهن إن درين بالخبر
ذلك في جوهره وحبره
فجائز توفرن البعض
لا في حقوقها ولا في العشرة
إلى الربيع كلهن أخرجا
فليرفعن من يشا منها
والزرع كله على ذى الصفة
فليخرجن بمن يشا لديه
بأنه ما بينهم يقرع
يقرع بينهم حسبما ترى
مادام واجدا لذا سبيلا
واحدة والغير منه تلمح
بسرهما وما لديها فعلا

ومن أبت من وطئها في حجرة
إلا إذا ضررتها قد حجرت
ولا يطل قعوده مع ريا
لسكن إذا حاج له قد عرضا
وخارج لسفر في ليلة
وإن نسي لطلول سقم سفر
وهاهنا بنا الكلام وقفنا

ضررتها فقد عصت ذا المنّة
ذاك عليها وله قد أنكرت
في نوبة لزينب أو ميا
يقصده ويخرجن إذا قضى
واحدة يتمها في العودة
غليقرعن إن عاد يوماً أو برى
في النفقات بالتمام والوفا

كتاب الديات

أحكامها عن قادة ثقات
يدى بتخفيف لدال وجدا
يديه إن أعطى الولي ما لزم
مقابل النفس التي قد انتهب
عقلا كذا في اللغة المرسومه
حول ولي من له قد قتلوا
هذا الذي ذكرته غقالوا
دننرا دراها ما أوليته
إن هي أعطته الذي يغرمه
لذلك المقتول كالتركات
لو زوجة أو رحما لمن قتل
فيها ومن له تصير الأسهم
لمن لهم أوصى ولا للغرما
والأول الصحيح في المنقول
هل يملك المقتول للديات
بآخر الأجزاء قبل يهلك
يملكها قبل ممات يأتيه
منها وتنفيذ الوصايا أيضا
غذاك بالتمام يمضى والوفا

باب به أذكر للسديات
وهى بتخفيف لياء من ودى
تقول قد ودى القتييل المخترم
عن قتله وذاك ما كان يجب
وقد تسمى الدية المعلومه
لأن تلك الإبل كانت تعقل
وبعد ذاك قد غشا استعمال
عقلت زيدا إن أنا أعطيته
أو غيرها وعقلنه قوميه
ودية المقتول ملك أتى
يرثها جميع وارثى الرجل
والغرماء على الوصايا قدموا
وقييل ما فيها نصيب علما
بل إنها لوارثى القتييل
وجاء عن بعض من الثقات
أم لا غقييل إنه قد يملك
أى آخر الأجزاء من حياته
لأنما الديون عنه تقضى
وعفوه عنها إذا ما قد عفا

الجروح والآثار

عد الجروح خمسة وعشره
ثلاثة تكون فوق البشرة
وأرشف أولى هذه التي ذكر
والثمن للحمرا وأما السوداء
ثلاثة في الجلد خدش وهو ما
دائمة صفري تليها وهي ما
دائمة كبرى وذى ما تقطع
وأرشفن في الذى وجدنا
ثلاثة في اللحم منها الباضع
ووصلت لحما وبعد اللحمه
وبعدما السمحاق وهي ما تصل
وأرشفها أربعة مما تعد
ثلاثة في العظم فيما صرحوا
وسم ما تهشمه بالهاشمه
فالأرشف للموضحة المقرره
وما ذكرنا كله فذاك إن
في الوجه والرأس له نصف يحد
وقيل نصف الوجه للمقدم
لموخر الرأس بلا تردد
وقيمة البعير عنهم قد ورد
وقييل عشرة من الدنانير
وقال بعض أربعون درهما

تأتيك في كتابنا مسطره
صفرا فحمراء فسودا القشرة
نصف لثمن من بعير قد قدر
فإنها ربع بعير تودى
أجرى رطوبة ولو فاض بما
تقطع من جلد وتهريق دما
للجلد أما اللحم ليست تبضع
نصف بعير فبعير غائنا
ما لسفاق تحت جلد قاطعه
وهي التي اللحم شقت مؤله
إلى سفاق فوق عظم منسدل
فستة فائنان للسمحاق ترد
فما سفاقه أزال الموضح
منقل إذا أزال مجتمه
عشرة في قولهم من أبعره
تم قياس في قياس وزكن
ونصف أرشف الرأس يعطى للجسد
من رأسه ونصف ذا أن يكلم
ونصف مؤخر لباقي الجسد
أربعة وقيل خمسة تعد
والأول المختار في الدفاتر
وسبعة ودرهمان معهما

وقال بعض مائة دراهم —
وجاء عن بعض من الأئمة
وقال بعضهم على قدر الغلا
والشفتان قال بعض العلماء
وقال بعض العلماء ما بدا
والفم أرشه كسائر الجسد
والخلف في هاشمة فقيلا
والرأس أو في الوجه اثنا عشر
والوجه قال البعض خمس عشر
وقيل في الوجه لها عشرون
وقيل في الرأس بخمسة العشر
 وخمسة أيضاً مع العشرين
 وأرش ما نقل اثنا عشر
 وقيل عشرون وبعض زاد
 وبعضهم قال ثلاثون تعد
 وأحكم لجائف وللأمومة
 فجائف ما وصلت جوفاً وإن
 وما إلى دماغ رأس بالفه
 نافذة تكون في حلق وفي
 وسميت حائفة ذي حيثما
 وهو الخلا في الجسم والمراد به
 ولو وصوله برأس إبرة
 أو كان من ناحيتيه مثلما
 من جانب وخرجت من آخر
 كمثل أن يطعن في بطن أحد

وغوقها عشرون عدا علما
ستون درهما بعير الدية
والرخص مهما انحط يوما أو علا
أرشمها أرش ثم أن كلما
من ذين محمرا فكالوجه غدا
وبعضهم كالوجه أرشه يعد
عشرة في الوجه مثل الأولى
والرأس فيه عشرة إذا جرى
والرأس يعطى عشرة لا أكثر
والرأس بالعشرة يكتفونا
والقول بالعشرين أيضا قد أثر
في الوجه خلف بينهم يروونا
 وخمسة وعشرة بعض يرى
 مع ذاك أيضا خمسة عدا
 في الوجه أما الرأس نصفها فقد
 ونافذ أيضا بثلاث الدية
 برأس إبرة وشوكة تكن
 فاسمها مأمومة والدامغه
 ذكره ودبر صدر خفي
 قد وصلت لجوف من قد كلما
 بطن الفتى يطعن في جوانبه
 أو كبر الجرح لعظم الضربة
 إن دخلت آلة من قد كلما
 فإن ذاك حكمها قد قدرا
 ويخرجن من ظهره ولا يرد

أو أنه في الجنب أيضاً يطعنه
 فالأرش في ذلك واحد جرى
 فإن يكن مع ذاك كسر قد وجد
 وقد أتى في أثر للأول
 دامية فزاد ذا حتى غدا
 فإن يشا القصاص عن ذى الضربة
 ويأخذن من بعد ذا عما يزد
 والحكم في نافذة كالحكم في
 إن كبر الجرح بها وإن صغر
 كذا يكون الحكم في المأمومة
 وضربة إن نفذت لجانب
 فليل فيها ديتان ويرى
 وليس إلا الاجتهاد والنظر
 لأنما في هذه الأشياء لم
 وقال بعض كذا ما لم يملك
 فإنه يقدر الذى جنى
 يقوم وبعد ذا يقدر
 فيدفعن إليه من ديقاته
 والأجر للدواء ليس يلزم
 وهكذا أيضاً مع ابن القاسم
 قال وقال الفقهاء السبعة من
 وأسقط الهاشم بعض من خلا
 ولا قصاص في الخطأ ولا أدب
 ولو بتميزير أو النكاح مع
 ودية المرأة نصف الرجل

فتخرجن من جنبه وتثخنه
 إلا إذا لعظم ظهر كسرا
 فالكسر أرشسه له كما يجد
 أن يجرحن رجل لرجل
 موضحة أو دون ذاك وجدا
 فإنه يقتص بالدامية
 غرما وأرشا والقصاص لا يجد
 جائفة بدون ما تخلف
 منفذها كمثل رأس من إير
 لو صغر المنفذ ثلث الدية
 ثان ففيها الخلف عن أئجاب
 بعض لها واحدة لا أكثرا
 في دون موضح بذا نص الأثر
 يرد من الشارع نص وعلم
 لموضح من الجبروح الأول
 عليه عبداً سالماً بثمن
 عبداً معيباً بجروح تبصر
 ما بين قيمتين من قيمته
 فيما لديننا وبذاك نهكم
 من صاحب مالك الأجل المعالم
 مخالفينا إن ذاك يلزم
 لأنها لا بد أن تنقلا
 والعمد فالتأديب فيه قد وجب
 أرش أو العفو إذا منه وقع
 في الجرح والمقتل على القول الجلى

وقيل في الجروح مثله إلى
وقد روى فيها النسائي خبر
وعلى الأولين لم يبلغهم
ومن يقل به فإن لها قطع
وإن يكن يقطع أصبعين
كذلك إن منها ثلاثا قطعاً
وإن يكن منها لأربع قطع
لأنها زادت على ثلث الديه
أي نصف ما يعطى الرجال إذ علا
وقال بعضهم تساوى الرجال
وقال بعض العلماء فيما أتى
ومذهب الصاحب أولى الوفاق
بأنها تعطى من الديات
قيسا على دياتها الكبيرة
إذ الحديث عندهم ما رسخا
أو أن هذا واحد لا يعطى
وقيل في الهاشم لا يكون قط
كذلك لا يكون ما ينقل
وقيل إحداث يقاس الجرح
علامة الموضح بعد البرء إن
بدون ما تحرك لعقبه
وليس فيه عقد والمحم
وقيل بالسماق لكن يعطى
وليس في الدامية الكبرى عقد
وجائز وتأخذ مأموه

أن يبلغن الجرح ثلثا كمالا
موضحاً للحكم عن خير البشر
أو أن ذاك لم يصح معهم
لأصبع غشرة لها تقع
فهي كذا عشرون أرش تين
فإن أرشها ثلاثون معاً
فإن أرشها لعشرين رجوع
فخرجت للنصف هذى التأديه
عن ثلث الديات ما قد بذلا
فيما من العشر يكون أنزلا
أقل من نصف تماثل الفتى
والشافعي وذوى المراق
نصف الفتى من أول المرات
إذ فوق نصف لم ترد شعيره
أو أنه من بعد ذاك نسخا
فيما به البلوى تعم والمحن
إلا على الرأس إذا فيه يخط
إلا على الرأس متى ما يصل
وبعد براء قيسه يصح
يلصق فوق العظم حين يلمس
وعكسه السماق في مس اليد
مشتببه بياض عندهم
ذو الجرح بالأدون منها قسما
وإن بقى لها مكان ينتقد
ليست لها علامة مرسومة

بما بدا من الأمور واتضح
وما على الحاكم إخبار علم
بأن في نظره ذاك قصير
إن وصل المجروح عند من حكم
فإنه له بخطط يعبر
وعمله حيث كان وقعا
فإنه يثبت ذاك كاتبه
يقيس إن كان لذاك يحسن
إن كان خلاه لذا وانتقا
ما لا يراه رجل مما خفى
تفتح أو تسد أو أن تغسل
فإن ذاك الأمر ليس يصلح
وفي سواء ظاهرا قد برزا
أمر القصاص لا يكون حتما
بلا زيادة ولا نقص جرى
هذى الجروح عندهم تقدرن
والعمق إذ يقيسه من يقضى
وموضح في موضع ثان حصل
كذلك أيضاً هاشم يتضح
بحسبما قلنا من التوضيح
في اللحم ذلك الذى تكونا
راجبة الإبهام صار ثاقبه
فنافذ في الكف ذا تكونا
إن هى ما بين أصابع تقسع
وإن تكن في الصدر تلك جائيه

من بعد برئها ويعطى من جرح
بحسب الذى يراه من حكم
لمن به الجراح إلا إن ظهر
وقد أتى في أثر لنا رسم
وقد رأى الجراح منه ونظر
فيمرغن الطول والمعرض معا
فان يكن يعرف كم من راجبه
وجائز له بأن يأمر من
وجائز له بأن يصدق
كذلك المرأة للنساء في
تقاس بالرفق الجروح دون أن
بما لها يضم أو ما يفتح
وإن بموضع يبين أغرزا
واختلف الحكم هنا فأما
إلا إذا مثلا بمثل قدرا
أما الديات فعلى الأكثر من
بحسب الطول وحسب العرض
وقيل لو يكون دام في محل
مقدار ثقب إبرة فموضح
كذلك غيرها من الجروح
ومن يكن لرجل قد طعنا
ما بين كفه وبين الراجبه
أعنى بها الراجبة السفلى هنا
كذلك حكمها بلا خلف رفع
نافذة الظهر لها ثلث الديه

نافذة الدبر بثلاث موفيه
قد نفذت فالثالث حظها إذن
والجلد نافذ بنصف الدية
ملاحم ونافذ وتما
لذلك النافذ مهما وجدا
نافذتان في جميع ما ورد
ومثله الحلقوم أيضا يعتبر
محمد الهادي إلى أهل اليمن
من إيل كذا في الأنف الديه
بدية كذا في اللسان
وفي القضيب دية مستوفيه
كذا أيضا دية مستكملة
وإن في مأمومة ثلث الديه
منقل عشر وخمس من إيل
عشر من الإبل على من قد يدي
خمس وفي الموضع خمس لا أقل
يقتل بالمرأة هكذا نقل
في ذاك أيضا ألف دينار يجب
برء وذا للقوم جاء نقلا
معلومة خبرؤه لا ينتظر
إن يكن البرء له تحققا
ينتظر البرء به إن جلا
ينتظرونه وذلكم سنه
أن سوى البرء به لا ينتظر
شئ يزداد فوق ما قد حصلا

تنفذ للإبط ففي نصف الديه
وفي حجاب الانثيين إن تكن
وإن تكن قد نفذت في البيضة
والجرح في اللسان دام ثما
وثلث من دية العضو غدا
وقيل لا يكون في عضو أحد
إلا بيطن وكذلك الذكر
وفي كتاب الهاشمي المؤتمن
في النفس عقل مائة مستوفيه
إن جدعه استوعب والعينان
أى دية والشفتان غالديه
والبيضتان دية والصلب له
والرجل نصف دية مستوفيه
كذا في جائفة ثلث حصل
وكل إصبع برجل أو يد
وكل سن غله من الإبل
وفيه أيضا قد أتى أن الرجل
وقد أتى أن على أهل الذهب
ولا تقوم الجروح قبلا
وقيل ما قيمته من الخبر
وفي مقال البعض ممن سبقا
فإنه يقسمون وإلا
وقيل أو تمضى الفصول الكائنه
وفي مقال جاء عن أهل البصر
وإن يرى معلوم قيمة على

وقيل لا يزداد فوق ما علم
ممن جنى أو شاهدين أثبتا
لأن ذا للمال شيء عائد
أو من ولى الدم عفواً لم يصح
لعظم أمر في الدماء كانا
تبرعا لا يوجب الأيماننا

ما كان للغيب هناك من قيم
ويثبت الجرح بإقرار أقرى
أو عدلتين ولديهما واحد
وإن يك الجانى ادعى ممن جرح
يحلفن حوطة أيمنانا
ليس يقال في ادعاء كانا

دية الجوارح

دياتها طرا بحكم واضح
كذا لسان مارن عجم الذنب
رأس وفرج وكذلك الذكر
ديته الكبرى ولو كان صغر
يسلخ عنه الجلد عقل بالتما
ومن ولادة ديات تجمع
أو يمنع المخاط أن يهريقا
بول وغائط بكل حال
من بعد ما الحكم عليه وقعا
والبعض كالإغماء أيضا جعله
فدية ثانية مستوفيه
وبعسدها جنونه عراه
محل عقله الذي له حوى
أو أنفه قد كان أيضا جدعا
عظم الدماغ قد غدا متصلا
لكنما الصحيح ثنتان تخط
فزال عقله بتلك الضربة
فدية واحدة لا تعلو
فدية وأرشد مأموم له
بضربة فديتان قـدرا
أو دبر من غادة أو من رجل
قضيبه والفرج مثله يعد

باب به أذكر للجوارح
فالعقل فيه الدية الكبرى تجب
أربعة الأنف ولحية شعر
في كل واحد من الذى ذكر
كذلك في رأس القضيب وهو ما
وفى الذى من الجماع يمنع
أو دمعة أو ضحكا أو ريقا
وفى ذهاب الحمل واسترسال
والخلف فى العقل إذا ما رجعا
فقال بعض يستحق الكامله
وإن يكن زال بما فيه الدية
كمثلما أن تقطعن يده
وشرط ذاك أن يكون فى سوى
قيل غلو أذناه كانا قطعبا
ونحوه مما برأسه إلى
فإن فيه دية العقل فقط
وإن يكن أصيب بالمأمومة
فمن يقول فى الدماغ العقل
والقول إن فى الفؤاد عقله
ومذهب سمع امرئ والبصرا
والفرج فيه دية كان القبل
وقيل إنما الديات إن غـد

ومخرج المخاط والريق متى
كغائط بول ودمع وقعا
وإن معنى الاتصال إن يقع
وما على إمساكه من قدرة
ولم يكن من بعدها فقيلا له
وقيل فيه نظر وفي النظر
فقيلا ثلث دية العضو البري
وقيل نصف دية العضو وقد
وقيل عشرون من الدرهم
وهو سواء ذلك الحال حصل
أو أنه بضربه في غيره
وبعده الإحليل لا ينتصب
وبعده يبقى المخاط منسكب
وإن يكن أحدث ريحا من ضرب
وإن يكن لم ينقطع بل اتصل
وضارب لرجل فبالا
فالسوم لا القصاص في ذى الضربة
وإن يكن وجاءه فائرا
عشرة دراهم للوجبة
وهو لدى سليل محبوب الأبر
وناخس لرجل وقد ظهر
فأربعون درهما بعض نظر
وإن يكن وجاءه على الذكر
وخائف لرجل إذ تله
وقد مضى بيانه وطائفه

يتصلان ذاك حينما أتى
وضحك ولم يكن منقطعا
ذاك بكثرة وليس ينقطع
أن يأتين فإن أتى بمرة
ثلث غدا من دية مستكملة
ما هو أقوال وهما ما أثر
والسوم خيما عندهم كالنظر
قيل بربعها وبالخمسة ورد
وقيل مردود لرأى الحاكم
بضربه في نفس ذلك المحلل
كمثل أن يضربه في ظهره
أو أنه في الرأس أيضا يضرب
من أجل ضربه الذي له ضرب
فنظر مع انقطاعه يجب
غدية كاملة له جملة
أو حدث الغائط منه حالا
وقد قضى عثمان ثلث الدية
فيه فبال فله الأرش جرى
والبول فيه السوم في ذى الصفة
عشرون والغائط ضعف ما ذكره
ريخ له صوت لذاك مشتهر
والسوم مع سليل محبوب الأخر
فأرشه عشرون في نص الأثر
فخرج الغائط فالسوم له
تقول إن فيه أرش الجائفه

كاملة تكون والرجلين
وبيضة مقعدة ووجنة
كان صغيرا دية كبرى تكن
وواحد منها له نصف جبل
كاملة لأجل عظم شأنه
فأرشه كمثلهما لو قطعه
على الصحيح غيه أرش الكامله
بالثلاث والرابع وخمس والنظر
وإذن تقطع من أسمى
والأذن حيث إن ماله ذكر
وغير ما للسمع عند الحكم
والأذن أيضا مثله في التأديه
كاملة لكل فرد منهما
بعين أعور إذا تقلع له
والرجل أو ما مثل ذى الأشياء
جفنين نصفها بلا توقف
وهكذا لأشفار بالسوية
والشفقتين أيضا الثلاثان
ثلث وقيل عكس هذى المساله
من أنها على السواء فيهما
لسنة ففيه نصف الدية
واحكم له بالسوم مهما ينبت
كشعره أيضا على جانبيه
كمثله وهو مقال صائب
فات من الشعر له وانعدما

وفي كلا العينين واليدين
وأذن وحاجب وشفة
والأنف والثدى غنى الكل وإن
سواء أنجذ هناك أو بطل
وفي ذهاب الذوق من لسانه
وكل عضو بأن منه المنفعه
وما يزال بعد بطلان غله
وقيل نصفه وأقوال آخر
كالأنف بعد فقده للشحم
قلت وفي التمثيل بالأنف نظر
له ديات غير ما للشحم
فالأنف وحده له كبرى الدية
والسمع والشحم كذاك لهما
فينبغي التمثيل في ذى المساله
كذاك أيضا باليد الشلاء
وفي الجفون الدية الكبرى وفي
واحكم لواحد بربع الدية
وقيل للأعلى من الأجفان
وهكذا الأشفار والأسفل له
لكنما الصحيح ما تقدا
وشعر الجفن إذا لم ينبت
لكل جفن ثمن من دية
والقطع للجفن قصاص فيه
شعرة بشعرة والحاجب
وإن يكن لم يحط المعلم بما

فليُنظر المعدول قدر ما نتر
فيؤخذن بقدر ما قد نتفأ
ومن ملا كفاله من لحية
فإنه عند القصاص ينتف
وسائر الشعر من الأعضاء
أو حلقوه فهو ليس غيه
وإن من لرأس إنسان حلق
ويضربن بعد ذاك موجعا
وشفة إن خرمت حتى وصل
وأرشها وللذي منها يجب
وشعر الرأس إذا لم ينبت
وسوم عدلين إذا ما نبتا
وفي القصاص شعرة بشعرة
وكل نافذ بعضو غله
والخرم في الأذن وشترها سوا
كشفة والأنف لو قد التأم
دامية الأذن لها يقدر
لباضع غيها وأما الملمم
والبيضتان أرشها على السوا
وقيل ثلثان ليسراها هنا
لأنما اليسار منها النسل
وقيل لليسرى جميع الدية
والجرح في القضيب كالمقدم
وقال بعض مثل سائر الجسد
واحكم لباقي بعد قطع الرأس

أثلث أم ربع من الشعر
الخمس عن خمس كثلث إن وغا
شخص أو الرأس بحال القبضة
له كمثل شعره إذ يعرف
إن نتفأوا له على اعتداء
شيء سوى السوم على جانبيه
تعدية فحلق رأسه استحق
كيلا يمود للذي قد صنما
إلى الضروس غلها ثلث حصل
فبحساب ما بقى وما ذهب
لسنة ففيه كل الدية
وبعضه بقدره قد ثبتا
والنتف بالنتف جزاء الفعلة
من أرش عضو ثلث حصله
كل له من أرشها ثلث حوى
فيما روى عن ابن محبوب الأتم
نصف بعير وبغير يذكر
نصف بعير وبغير يلزم
عن ابن محبوب لنا القطب روى
وثلث الأرش لتلك اليمنى
لكنما الأول منها المعدل
للسل والثلث ليمنى البيضاء
من رأسه يعطى متى ما يكلم
وبعضهم كالوجه ذاك قد يمد
بثلث الكبرى بلا التباس

وجرحه صفرا فحمراء إلى
واحكم بأرشف النافذين إن خرج
وكل عضو ليس فيه عظم
والعين والحاجب والجفن معا
جميعه فإن في ذلك ديه
وقال بعضهم لكل عضو
إلا جفون العين حين تقطع
لأنها كمثل عضو واحد
وذكر وأنشاه إن قطع
وإن يكن تعدد الضرب فكل
كمثل جلد حاجب إذا نزع
وشعر شارب إذا لم ينبت
وقيل فيه نظر والأول

ملاحم وناقذ إذا علا
من جانب لجانب بلا حرج
فليس فيه موضح يتم
والشعر إن بضربه قد قطعا
واحدة لكل هذى التعديه
نصبيه من الأروش يحسوى
معا فلا أرش لمن يقع
وهكذا الشفران عند الناقذ
بضربة فيه الخلاف قد رفع
عضو له ديانه على كمل
من بعد نزع الشعر منه وقطع
فإن فيه نصف أرشف الشفة
عند ابن محبوب هو المعول

أرش الضروس

من إبل بلا تفاضل يقع
فأرشها على السوا قد وقعا
بضربة كاملة قد تقع
أجل عاما فإذا غيبه وقع
فليدفعن أرشه الأتما
فإن غيبه نظرا هنا لكنا
فبحساب ما بقى وما غبر
كحاله فنظروا غيبه ثبت
وبيعير نجل محبوب جزم
ففيه خمس إيلا حكما ثبت
فبحساب ما بقى وما صدع
ففيه ثلث دية الضرس أتى
وقيل غيبه الدية المرسومه
وليس في الكسر قصاص ان وقع

وكل سن غيبه خمس إن قلع
الضرس والضاحك والنايب معا
وفي جميعهن حين تقلع
والضرس إن أصيب لكن ما قلع
أو أنه أسود ومات ثما
وقيل مهما أسود أو تحركا
وإن يكن في ضربه قد انكسر
وسن طفل بمهلان فإن ثبت
وقيل ثلث ديه غيبه لزم
وإن ثوى مكانه وما ثبت
وإن يكن من بعد ناقصا رجع
ضرس الكبير إن يكن قد ثبتا
وسننه الزائد فالحكمومه
والضرس يقتص له إذا قلع

أرش الحية

كمائة أو مائتين أو أقل
لحية ذاك المعتدى والناثف
فينتفن بقدر ما كان اقترف
كالحكم عند العلما في اللحية
في المرء من لحيته المحققه
لحيته أن تقطعن أو تنتف
يكون إلا السوا في القضية
من ضربه غدية ذي أدركت
دما إلى أن قد أتاها التلف
تدفعها عاقلة مستوفيه
لها من الغرم عليه لزما
فالدية الكبرى عليه واقعه

وناتف من لحية على رجل
ولم يبين نقصانها وليس في
إلا بمقدار الذي له نتف
والحكم في العارض والنفقة
وبعضهم يقول ليس النفقة
فإنها ليست تنال الحكم في
فما لها أرش إذا لم تنبت
وضارب نائززة فهلك
وناكح لامرأة وتزف
فإن يكن بها بلوغ فالديه
وإن تكن صببية فكل ما
وإن لها اخلط في الجامعه

أرشف الأصابع

كاملة تكون والرجلين
أن لإبهام اليدين فغسل
فثلث أرشف ليد من كامل
عشر غيأتى فى جميعها ماأيه
كغيرها عن عشرها لم يزد
فجعل العشر لو سطا هنا
وقد قضى بتسعة للبصر
وزاد الإبهام بعيرا فى القدر
ثلاثة ظاهرة تقابل
ثلاثة وثلث مقسوده
شئ ولا مع أصبع إن جذت
أو أنه هناك غاسدا ثبت
وقيل فيه نظر ما حادا
فها هنا نصف القلوص قد ثبت
أسود أو أعوج عاما ينتظر
كحاله والسوم مهما رجعا
ثلث بعيره على قاعدته
إذا هما قد ثقبنا بضربة
يقضى به جزما لهذى الضربة
تأكلت يمينه إلى العضد
من يده غدية فيه تحب
لها كمثل غيرها ما يقع

وإن فى أصابع اليدين
بلا تفاضل يكون إلا
إن قطعت من ثالث المفاصل
وكل أصبع لها من الديه
وبعضهم يجعل إبهام اليد
وعمر فاضل بينهما
والست قد قضى بها للخنصر
سبابة قضى لها باثنى عشر
وكل أصبع لها مفاصل
وكل مفصل له من أبعره
وليس للظفر مع الراجبة
وإن أصيب وحده فما نبت
فقال بعض بقلوص يودى
وإن يكن من بعد قلمه نبت
وقيل ثلثها وإن يكن ظهر
وأعط بعيرا إن بقى لم يرجعا
ونافذ الظفر له من ديتيه
وما له أرشف مع الراجبة
بل ثلث أرشف هذه الراجبة
وقاطع من أحد ظفرا وقد
فالظفر يقتص له وما ذهب
وأصبع زائدة فيدفع

إن هي ساوت أصبعاً في عدد
وقييل إن كانت لها من قوة
وقال بعضهم لها حكمومه
واحكم لها بالسوم إن لم تكن
وأصبع إن قطعت فثقلت
للأصبعين والقصاص قد بطل
وقييل يقتص لما قد قطعت
وديعة الأصبع خمس دية
وكل جرح أرشه بعير
وكسرها من أول المفاصل
وإن يكن من مفصل ثان كسر
والمفصل الطرفي حين يكسر

مفاصل والقدر المعدد
كأصبع فمثلاً في الدية
لا دية الأصابع المرسومه
كأصبع في قدرها المعين
جارتها فاحكم هنا بالدية
لأجل ما أصاب تلك من شلل
والأصبع الشلا بأرش رجعت
يد متى تجرح كذا إن جذت
في اليد فالخمس هنا يصير
ككسر خمس ليد أي كامل
ثلاثاً خمسها لها قدر
فثلث الخمس له لا أكثر

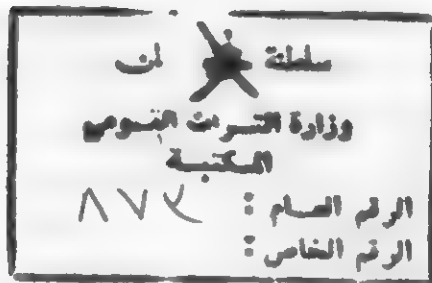
أرش اليدين والرجلين

واليد من أصابع للعضد جذت من المفك أو من العضد كذلك الرجل من الكعبين واليد مهما بترت من مرفق من منكب فإن في المذكور وهكذا الرجل إذا ما جذت وبعد ذاك من أعلى الركبة والرجل مهما نقصت أو اليد فيعرف النقص ويعطى بالقدر وهو سواء قصرت أو التوت وإن يكن نقصانها لم يرمى يرمى ولي من أصابع بحجر يرمى عن اليمين باليمين وأعسر عن أعسر والقود عن ويعرف النقص ويعطى بقدر وقيل يرمى هو بالسالة ويعرف النقص ومهما اتهمها والقطب قد ضعف هذا القولا لأنما اليمين أعلى قوه وبعضهم قوته تكون في وقال في الديوان إن لم يك ما كليهما أو لفساد كان في

فالأرشي فيها واحد لم يزد أو ما يلي أصابع جذت فقد فما علا لمنبت الفخذين وبعد ذاك جذ منها ما بقي حكمة في الأثر المأثور من كعبها في أول من ضربة فحكمها حكم يد قد مرت قيست مع أختها بخيط يعقد إن ثمنها أو تسما أو العشر أو تطلعت عن غظها وما استوت به لم ينهت قوتها في البدن ثم المصاب ثم يعرف القدر وهكذا الشمال لليمين خود كذا الأطفال حكمهم زكن نقصانها إن قل يوما أو كثر ثم يرمى بعد بالمصابة في رمية يطفن قسما بل قال هذا لا يجوز أصلا من الشمال وأشد سطوه شماله وذاك غير مختفى له يقاس لانتقاص فيهما واحدة من قبل ذا أو تلف

يدفع بعد حلف الإيمان
لم يتبين أمره عيانا
نحو الذى للشئ كان فعلا
إن كان من يمكن منه الحلف
ويبقى ما مشتبهها قد كانا
أو تستحيل حالة وتبدو

فيرجع الأمر لنصو الجانى
كذلك أيضا كل فعل كانا
ترجع عنده الجنايات إلى
فيعطى ثم بعد يحلف
أولا غمضه يؤخذ ما بانا
حتى يبين أمره من بعد



أرثى العين

كاملة فيها بلا نقصان
إن فقتت بخطأ أو تعديه
في عين غاقيء بياض باننا
وإن يشا أغذية مكمله
ينظرها العدول أرباب البصر
وكان فيها بعض ضعف يظهر
ديتها الكبرى على استكمال
فينظرون بعينه ذات السقم
ويعرف النقص بهذى الصفة
بأنه ما خانهم ولا كتم
يحلفن بالعلی الأكبر
لعين شمسه بلا تسوטר
فما هناك نظريكون
في ورق أو بيضة له يخط
ما لم يكن أدركه وأبصرا
إن كان قد أدرك بالسالملة
فاقتلعت بضربة من حاقده
وقال بعض نصفها له لزوم
بأنه إن كان نزع الأولى
والكل إن كان بأمر الله جل
كرمده أتاه منه العطب
دين الإله فجميع الدية

وقد مضى بأنما العينان
وإن في واحدة نصف الديه
وغاقيء عين امرئ وكانا
فإن يشا أخذ القصاص فهو له
وليس في العكس قصاص بل نظر
والعين إن كان بها قد يبصر
فإنها تعطى لذاك المال
وينصبن لناقص العين علم
ثمت يرنو بعد بالصحيحة
ويحلفن بربه إن اتهم
ومدع ذهاب كل البصر
وبعضهم جر به بالنظر
فإن تكن لم تدمغن العين
وجائز أن ينقطن له نقط
فينظرنه ويعطى قـدرا
من نقط بتلك الناقصة
ومن تكون فيه عين واحدة
فقلل فيها الدية الكبرى تتم
وبعضهم قد ذكر التفصيلا
من قبل العباد فالنصف حصل
وليس للعباد فيه سبب
وإن تكن قد نرعت في خدمة

أو في إزالة لنكد نادى
أو دفع ضر بيننا مخوف
كالحكم في العين بدون قاذح
أعور فالكل لها بلا فند
في بصر أصيب بانتقصاص
إليه باليقين والتحصيل
من أعور عينا بها تمتعا
وأرشد عين منه دون مين
بعلة أو في سبيل المولى
إن أخذ الأرش عن الذاهبة
أن ينزع العينين في ذى المسألة
حمراء أو صفراء أو سودا ثبت
أجفانها منحطمة أو حولت
أو صار أعشى وبه تضررا
وربع إن كان في واحدة

كمثل أن تنزع في جهاد
وهكذا في الأمر بالمعروف
وحكم غير العين من جوارح
وإن يكن من أول الأمر ولد
وأجمعوا أن ليس من قصاص
لأنه لا يمكن الوصل
ومن له عينان ثم نزعها
فاحكم عليه بانتزاع عين
وذاك إن كان ذهاب الأولى
واحكم له حتما بنصف الدية
أو بالقصاص وحده وليس له
والعين فيها نظر إن ضربت
وهكذا إن عمشت أو نزلت
وإن يكن بالضرب صارا جهرا
فالقطب قال نصف كبرى الدية

أرش الكسر

وركبة ومرفق إن كسرا
فنصف أرش الرجل أى عشرونا
وغخذ والساق أيضا والعضد
فنقلت منها عظام تودى
فإن يكن قد خرج المخ فإن
فستة مع عشر قلووصا
الصلب أى موضع منه كسر
وإن يكن على استقامة جبر
كما إذا زال المنى أو فتر
فإن فى هذا جميع الديّة
وهكذا إن منع المشى فله
وإن يكن لم ينحذب ولم يشن
وإن يشنه فعليه التّأديه
وإن يكن منجبرا ولم يطبق
وإن يكن أطاق حملا يعطى
وبعضهم يقول إن الصلب لا
إلا إذا صار راکعا ولا
وقيل إلا أن يصير ساجدا
والخلط فيه الديّة الكبرى سوا
لو أنها بالغة ولم يكن
فالموت لا يضمنها إن بلغت
وفى القصاص ليس تقطعنا

ومستقيما لما قد جبرا
من إيل وخمسة يرونا
إن كسرت هذى بضرب من أحد
سبع قلانص ونصف عدا
زالت عظامها عن السميت الحسن
وثلاثان أرشها منصوصا
كاملة إن كان معوجاً جبر
فنصفها إلا إذا أحدث ضرر
جماعه أو للقياس ما قدر
كاملة له بدون مرية
كبرى الديات يأخذن كامله
فخمس عشر دية له يكن
أربعة الأخماس من عشر الديه
حملا فيعطى الديّة الكبرى بحق
نصفا من الكبرى لذلك قسطا
يستوفين دية مكمل
يقدر أن يستوفين معتدلا
وقيل إلا أن يصير راقدا
كان بوطىء أو بغيره استوى
كالموت بل بينهما فرق زكن
وقيل لو عشر سنين بلغت
يمنى بيمسرى أو بيمسرى يمنى

إن عذمت مقطوعة من قاطع
ومن أصاب من أخى الجذام
فإنه إن كانت الأصابع
بديّة كاملة قد رجعت
والنقص في اليدين والرجلين
فإن يك الناقص نصف العمل
وضارب لرجل غيبانا
غديّة كاملة وإن يمين
أو برص أو بهق غبقدر
إن أخذ النصف فنصف الكماله
وهكذا في العضو يعطى بقدر
والاعتبار بانتهاء مشيه
وإن يقيم عنها خواق أو ضحك
فنظر فيه وأرشف الضربة
مع أرشف ضربة وقيل ما لها
والأنف مهمما نقبت والأذن
كثفة وكل جرح لم يكن
كالنقب في الورك وفي لحم العضد
وأعط لجرح كان في اللسان
وبعضهم يقول كالمقدم
والخلف في النوم إذا ما امتنعا
فقيل فيه نظر وقالوا
وهكذا الرعاف مهمما اتصلا
واحكم لكل جانب من منخر
والقوى فيه نظر لو اتصل

كاليد والعين وإذن السامع
يدا أو الرجل بلا احتشام
غيها حياة وبها منافع
وثلك الكبرى إذا تقطعت
بقدر نقص نفمها والعين
فالنصف من أروشها لها أجعل
منه جذام لو قليلا كانا
من ذاك قرح واستمر في البدن
مأخذه من جسد فيه ظهر
أو أخذ العشر لعشر كان له
مأخذه إن خمسا أو العشر
إن كان يزداد إلى أن ينتهي
أو سبعة أو عطسة حتى هلك
وقيل بل يعطى جميع الدية
أرشف إذا ما الدية استكملها
ملاحمان أرشها يعين
يأتى على عظم فمثلا زكن
إن لم يمس العظم بل عنه بعد
كالجرح في الوجه بلا نقصان
من رأسه جرح اللسان والفم
أو صار غالبا ولن يندفعها
بعض له الكبرى جميعا حالا
وجانب الأنف له نصف حالا
إن جف بالدينار أو بالنظر
وقيل في اتصاله الكبرى جعل

هل ثلث الكبرى لها أو نظير
كـورم أو كـتمقـد بدا
فإنها حكم الجروح تستحق
يكون بعد البرء فهو المعتبر
من قبل أن يبرأ بالتحقق
لو أنه عاد كحال أوله
فإن غيه نظرا لمن وعى

غشاة فيها الخلاف يذكر
وإن يكن من ضربه تولدا
فنظر والكي أيضا والحرق
لكنما القياس غيما قد ذكر
فلا يقاس ما كمثل الحرق
وكل عضو بان فيه الكامله
وإن يكن بعد الرجوع فزعا

أرث السمع

فنظروا وقيل لا شيء يجب
نقصان سمعه بما قد وقع
ما قاله وما به قد نطقا
من أذن واحدة قد وقع
إليه من بعد كما يتفق
ثم تسد الأذن الصحيحة
نقص هناك بينهم يظهر
يحلف بالله العظيم قسما
خانهم كلا ولا تصامما
بأنه في الجانبين كانا
ويعرفن ذلك بالتحديد
يصاح للمصاب ثم ينظر
ويحلفن ما خان فيما يصنع
والحدب ثلثها بلا نقصان
أخرى ولو من الأمام ينظر
وعتق وما يليه للقفأ
يميل ما ذكرته مما زكن
من ذاك خلفه ويبدونا
فالثلاثان غيه باستكمال
كل الصفاقين ولمسا يختفى
يعطى المصاب دون ما نقصان
كالوجه أرشها الذي قد فصلا

والسمع إن رد بعيد ما ذهب
وإن يكن جاء المصاب وادعى
والمدعى عليه كان صدقا
فإن يكن نقصان سمعه ادعى
فإنها تسد ثم يزعم
بقدر ما يسمع من قد صوتوا
ثم له يصاح ثم ينظر
وتدغم له الديات بعد ما
بأن هذا جهد سمعه وما
وإن يكن قد ادعى النقصان
يصاح للولى من بعيد
وبعد ما قد عرفوا وقدروا
ما بينهم من ناقص فيدفع
والفتن فيه دية الإنسان
وهو دخول جهة وتظهر
وهو بأن يميل رأس عرفا
لاسيما من خلفه وهو بأن
إلى أمامه ويظهرنا
وإن يكونا اجتمعوا في حال
والفتن إن تم قياس منه في
فسدس من دية الإنسان
والخلف في الأذن فبعض جعل

وقيل كالرأس وقيل المؤخر
ومثل حكم وجهه المقدم
يقول إنها كسائر الجسد
فجرحها كمثل جرح الرأس
عن النبي المصطفى العبداني
وأرشد ميت كأرشد الحي
بأن من كان ميت كسائر
وبعضهم يقول نصف دية
وقيل بالخمس وقيل بالربع
ويرجمن ما هنا من دية
وإن يكن ذاك رقيقا فالجسد
وإن يكن وارث ذاك يجهل
ونازع الضرس وقد أحرقه
فضامن وقيل لا أرشد جرى
لما روى عن النبي الأمامي
من ميت كمثل عظم الحي
وشعر اللحية إن كان فزع
قبل مضي سنة وبالنظر
وقال بعض شعرها بفضة
وشعرها بذهب وما حلق
وقال بعض نظره في اللحية
ومن يكن في نفسه قد أثرا
وقيل للوارث في حين عمله
فيدفنن بعده للورثة
وقيل من يجرح نفسه فما

منها كحكم الرأس قد يقدر
وبعضهم بغير ذاك يحكم
والقول كالرأس الصحيح المعتمد
لما روى الخبر فتى العباس
من رأس ذاك الفتى الأذنان
لما أتى في الخبر المروى
ككاسر للحي في نص الخبر
حي وقيل ثلث التآدية
وقال بعض نظره في ذا يقع
لوارث كان لذك الميت
سيده يعود ما قد بذلا
في فقراء المسلمين يجعل
أو كان قد كسره ودقه
في عظم ميت إذا ما كسرا
بعضهم بأن كسره العظم
في إثمه كذا عن النبي
بذهب يوزن إن بعد رجع
قيل كرأس من غتاة يعتبره
وقيل بالفضة شعر اللحية
أو قص أو قطع مثله لصق
وشعر الرأس من الغانية
ذاك فيعطى أرشسه للفقراء
وقيل بل يوصى به بعد الأجل
إن مات يعطى أرشسه من ورثه
عليه من أرشد لذك لزم

وأمر سواء أن يجرح له
كذلك الضلاف أيضا عرفا
فالنتف للشارب مما يمنع
والشعر إن من السواد ينقلب
وفيهِ إن عاد إلى السواد من
وإن يكن تغير البعض فله
وضارب لأقرع غصارا
وهكذا كل صلاح باننا
وذاك فيما ذكروا كمثما
أو سمع الأصم من بعد الصمم
وإن يكن من ذاك لما ينجرح
قال الإمام القطب هذا مشكل
فلم يكن بد من المصالح
وضارب في الوجه ثم أوضحت
فإنه إن يكن الجرح انفجر
وإن يكن لم ينفجر فالخلف هل
وإن رماء خالده فزاده
فإن يمين فعلهما فيعطى
وإن يكن لم يتبين غرما
يخلف كل واحد ما أعلم
وإن يك السحقا قبلا جرحا
فيلزم الثاني ما قد زاد ما
وإن يكن جارحه بما لا
كالشوك أو أسنان مشط فالنظر
تدى الفتى إن زال منه اللحمه

فما على الجرح أرش بذله
في أحد شاربهِ قد نتفا
والسنة القص عليه يوقع
إلى البياض دية كبرى تجب
بعد البياض نظر لمن فطن
بقدره من دية مكماله
ذا شعر غارش جرح غارا
من جهة الضرب الذي قد كانا
إن أبصر المضروب من بعد العمى
أو كان مدنفا غعوفى من سقم
فما له قد قيل من أرش يصح
لأن ضرب الغير ظلم معضل
لو لم يؤثر فيه ما قد فعله
في الرأس أو بالعكس حين تزحت
يقاس كل موضع كما ظهر
من غمه يقاس أو حيث وصل
محمد مكانه زياده
كل امرئ فائبه بقسط
كل امرئ نصفاً وبعد أقسما
بأن ضربى من سواء أعظم
فزاده الثانى إلى أن أوضحا
بين الجراحتين مهما علما
تنقاس عنده الجروح حالا
آى نظير الحاكم لا ما قد غير
فخمسة أبخرة متممه

وعشرة في الجانبين ولكن
وجانبها لها عشران إن
وفي ذهابه جميع الديّة
وقيل خمس دية للحلمه
وإن تكن من رجل فالعشر
وإن يك الثدى جميعه قطع
من رجل قد كان أو من غانيه
ونازع من رجل ما ينزع
أو شارب أو شعر ألف عانة
كذلك شعر الرأس إن أزاله
كلحية منها وشعر الساق
لكن له أرش الجراح إن حصل
وقيل في رأس الفتى والشارب
أى دية كاملة تجعل له
وإن يكن ينزع ما لا ينزع
أو أنه يأذنه قد كلما
فيلزم الجاني ضمان العطب
إلا إذا في الحمل كان جملة
وليس للصبي من حمل ولا
وثاقب أذن صبي دون ما
لدية الثقب كذا الصبي
وكان ذاك الفعل مما يفعل
وجاء عن بعض من الأئمة
ويثقبن لغيره أيضاً وقد
وامرأة لبنتهما لا تثقب

حلمة في امرأة عشر جعل
لم يذهب الرضاع عنها وبين
ونصفها إن بان من واحدة
إن تك من غانية مظلّمه
والخمس للثنتين منه يقدر
ففيه نصف الدية الكبرى يقع
والقطع للثنتين يكمل الديه
كظفر أو شعر إبط يقلع
فنظر فيه ولو لم ينبت
وشارب المرأة لا شيء له
إذ نزعته نفع عليها باقى
من ذلك الفعل جراح لا أجل
إن كان لم ينبت بعقل واجب
كما ذكرنا قبل هذى المسألة
كشعر الساق بإذن يقع
أو أنه طاعه إذ أقدم
يطلبه المجنى أو لم يطلب
من بعد ما فيه جنى وأعضله
لذى الجنون لو هما قد حاللا
إذن أبيه فالضمان لزم
لو أنها مصلحة مرثيه
في عادة بمثلهم ويجعل
جواز ثقب الأذن للشقيقة
قيل بأن ذاك منع للأبد
أذننا ولم يأذن بذلك الأب
(م ١٢ - سلاسل الذهب ج ٩)

وفيه رخصة وغير البنت لا
 ودية الثقب لها إذ تثقب
 إن طلبت في ذاك للصلاح
 وامرأة دام بها من ضربة
 وهكذا الحكم إذا ما انقطعا
 ونظر إن دام نحو الكدرة
 ودية المشكل في الأحكام
 وجرحه وكسره زوال
 ثلاثة الأرباع من أرش الذكر
 ودية الأنثى إلى أن يعلم ما
 ودية المعاهد الكتابي
 أما المجوسى ثمانمائة
 والوثنى الرجس ستمائة
 أو قبل أن يدعى إلى الإسلام
 والجرح في معاهد ذمى
 كذا المجوسى كذا الوثنى
 وامرأة مشركة فتعطى
 وقد روى البعض لهادى الأمة
 وقد روى بعض عن ابن عمرا
 وقيل في الوجوب ذاك الأمر لا
 وقد روى أحمد والنسائى
 بأن عقل من غدا معاها
 وعن أبى حنيفة أيضا نقل
 والخلف في المرتد مهما قتل
 فقيل لا شيء به لكن على

تثقب لها إلا بإذن حملا
 وقيل لا أرش لذاك يجب
 فليس في الصلاح من جناح
 دم أو الطهر فكل الدية
 وقيل أيضا نظر لمن وعى
 بها كذا القول في الثرية
 كأرشه تأتى على التمام
 منفعة منه كذا ينال
 وإن يكن لم يتميز ينتظر
 يعطى وبعد أرشه متما
 ثلث موحد كذا الصابى
 دية دراهما من غضة
 إذا جنى عليه وقت الهدنة
 والجرح مثل النفس في الأحكام
 عن ثلث جرح مسلم وفي
 يعطى بقدر أرشه المعين
 كنصف أرش مشرك قد خطا
 في دية الذمى نصف الدية
 كدية المسلم حكمها جرى
 في القدر الذى لها قد غصلا
 والترمذى في حديث جائى
 كنصف عقل المسلمين حددا
 كمثنا أى مائة من الإبل
 قبل استتابة عليه عجا
 قاتله عقوبة إذ عجا

وقيل فيه دية الكتابي
وبعضهم يقول ان فيه
وأول الأقوال مما ذكروا
لأنما المرتد لا يقر قط
فحكمه كمثله حكم الوثني
لقلت فيه عقل ذي الأوثان
حتى ولو كان إلى النصاري
لأنما الديانة التي رجع
ما أكسبته قط حكما فالمقدم
ودية الرقيق قدر القيمة
وما له في الحر نصف الدية
كاليد والمعين وأذن المستمع
وما تكون فيه كبرى الدية
كذلك ما فيه من الحر النظر
لكن إذا ما استكمل الرقيق
فقال بعض العلماء يصرر
والأول الصحيح في الديوان
وقال مالك بأن العبد له
بأنها زادت على ديسات
قلت وينبني على ذا القول
بأنه إذا أصيب منه ما
أي مثل جائف ومأموم وما
يقومون عاطفا وسالما
فاضل بين القيمتين وإلى
لأن ذلك الشأن في البهائم

ودية المجوس في جواب
عقلا لدين راجع إليه
هو الأصح وهو عندى الأنظر
على ديانة عليها قد سقط
غلو أرى عقلا له في موطن
وقد مضى ما فيه من بيان
أو اليهود ارتد حين خارا
هذا لها وفي ضلالها سجع
جزاؤه لسوء ما له اجتزم
ولا يزداد فوق نفس حرة
له من الرقيق نصف القيمة
كذلك حكم الثلث أيضا والربع
كذلك أيضا فيه كل القيمة
وقس عليه كل شيء ما ذكر
قيمته من ضربة تعسوق
وقيل لا تحرير فيه يصدر
وصحح القطب المقال الثانى
من دية قيمته مكماله
حر لأن ذاك مال ياتى
أى أنه من جملة الأموال
له كثلث أو كربع علما
له من الجروح قدر علما
وينظرون من بعد ما قد رسما
سييدة يبيدله من بذلا
خلاف حال الحر في المغارم

دية السقط

بنظر العدول ممن يبصر
والسقط في الإما يكون عبدا
نقصانها كمثلما قد علما
في السقط أيضا من عدول تبصر
فمات فالأرش له حتما يخط
مع قيمة لسقطها مرسومه
إن كان ذاك نطفة حين سقط
عشرة من الدنانير هننا
وعشرة دياته مجتمعهم
أربعة العشرين أرشه بدا
ستون دينارا إذا ما امتدا
نابت شعر مائة بهما يفي
تنفخ فيه الروح واستباننا
فهو أبو رحمة عنه أخذا
جاءت بذاك السنة الكريمة
وقال بعض أمية لا تمدو
وقيل أربعون دينارا تتم
لذاك أربعين شاة كملا
وقيل سبعون وقيل بل ميه
ومائتان قال بعض العلما
أو عشرة وقيل عشر الدية
بغير ما حررته منقولا

والسقط إن من أمة يقدر
وما على الجاني سوى ما حدا
وقال بعضهم لصاحب الإما
وقال بعض نقصها والنظر
وإن يكن ذلك حيا قد سقط
نقصان تلك الأمة المشؤمه
وسقط حرة فغن بعض يخط
فإنه يلزم من كان جنى
وإن يكن ممترجا فأربعه
وإن يكن علقه ذاك غدا
أو مضعة فأربعون غدا
وفي مصور ثمانون وفي
ودية كلملة إن كانا
قال الإمام القطب والقائل ذا
وقيل فيه الفرة المرسومة
والخلف في الفرة قيل عبد
وقال بعض غرس أخو كرم
وقيل خمسون وبعض جملا
وقيل بل خمسون شاة الديه
وقيل خمسمائة دراهمنا
وقيل خمسة من الأبعرة
وقال بعض نظر وقيل لا

وغرة المشرك مقبـدار العشر
والسقط من علقـة غما علا
لو كملت خلفته لو بقيـا
وبعضهم في نطفة غما علا
وإن يقع حيا فـجـرى الـدية
وقيل بالغـرة في المـصور
ونطفة إن سقطت لا يحكم
تباعـة وقيل أيضا يحكم
وسرة الطفـل أصيبت بالحرق
وجاء في بعض من الآثار
وقد أتى في امرأة قد ضيـعت
فتركها ولها لم تدفـنـا
تـلـزمها قيمتها تؤدى
وان تكن ضيـعت المشيمـه
للفقـرا وجاء في آثار
وبعضهم يقول تعطى الولـدا
وقال بعض دية المشيمـه
وقال بعض إنها للآم
بقدر الإرث الذى قد وافى
ولم أجد عن أحد من سبق
وأنه ليس على جانبـه
وهو الذى أود أن أقـولا
لأن ذا شئ به قد قصـدا
لم يقصد الحـرز به وليس في

من دية النفس وقيل بالنظر
إن ميتاً من بطنها قد نـزلا
عامين في البطن وميتا ألقيا
ذاك وكان ميتا قد نـزلا
لو أنه كان بدون صـورة
وفي سواء يحكمـن بالنظر
لها وعند الله فيها تلـزم
ونظر إن كان ساقطاً دم
فثلث الدينار هـذى تستحق
بأن فيها ربع الدينار
سرة ابنها متى ما قطعـت
حتى أصابها التـلاف والفـنا
لوالـد الطفـل كما قد حدـا
لم تدفن فتدفعـن القيمـه
لوارث نصفـا من الدينار
ذاك الذى قد كان فيها وجـدا
لوالـد الحـمل هنا مرسومـه
وقيل ما بينهما في الحـكم
وقال بعض تقسمـن أنصافـا
في مثل ذا أن ليس غـرمـا يستحق
شئ سوى التوب إلى بارـيه
لو أننى وجدته منقبـولا
أمر التـلاف والضياع والردى
بقائه نفع لأهليـه يفى

وكون من أضاءه قد خالفنا	في فعله ما ينبغي أن يقتضى
ليس عليه فيه غير الإثم	فلا أرى وجهها هنا للغرم
وكاسر لعظم ميت أتى	أن ليس فيه غير إثم ثبتا

ما جاء في الغرة

إلى أبى هريرة المكرم
إحداهما الأخرى وميتا ألفت
بغرة وتلك عبد أو أمة
مع حمل قد كن ضربتين
وكان هذا هذى النسبة
من قوم زوجها هذيل جائيه
للعامة الخرود فكتب
في بطنها وفيه حمل استقر
فسطاطها وتلكم حبلى إذن
توفيت من بعد هذى النازله
عاقلة لها وهم أهل الولا
ولحليلها على المعتاد
في حين ذا قالوا لهادى الأمة
هم سادة الحى بدون ما شجر
أن يعقلوا عن أهمم ما حلا
بالعقل عن أخذك لو قد تجار
ما كان من غرم هنا يلزمها
ليس بكائن من العساقله
في غرة في قول من قد سلفا
من العيوب وهى ما تقدما
إذ المعيب ليس يجزى إن دفع
لو أنه ستين عاما قد وفا

لقد روى ربيعنا عن مسلم
أن اثنتين من هذيل رمت
فحكم المختار في ذى اللحمة
وقيل إن تين المرأتين
أى حمل بن مالك النابغة
إحداهما من عامر والثانيه
والهذلية التى قد ضربت
فقال بعضهم رمتها بحجر
وقال بعض بعمود كان من
وجاء أيضا أن تلك القاتله
فحكم المختار بالعقل على
وقد قضى بالإرث للأولاد
وجاء أن إخوة القاتلة
إن لها بنين يا خير البشر
وإنهم أحق بل وأولى
فقال خير الخلق أنت أجدر
فعمقت إخوتها وقومها
وفيها أن ولد الغانية
قال ابن يوسف أقل ما كفى
عبد لها أو أمة قد سلما
أى ما يرد في المبيع إن وقع
قال ورجحوا بأنه كفى

أو زائدا ما لم يصر إلى عدم
وليس في السليل أرش إن نزل
وإن يقع حيا هنا فإن له
ويلزم من جانيا ما قد حدث
كفارة قيل ولو لعبد
والقطب قال في الذي عندي لا
لأن ذاك بالقتيل يقتل
وإن يكن لم يقتل بل غرما
فإن ما كان من التكفير لا

غناؤه بنفسه من الهرم
من بعد قتل الأم ميتاً بل يظن
كفارة ودية مستكملة
من شأنه خروج نفس وانبعث
لو أنه كان أتى عن عمد
كفارة في العمد مهما فعلا
فذاك تكفير له قد يحصل
لدية أو قد عفى وسالما
يسقط عنه فليقم ليبيذلا

تمة

ونازع خرسا له أحرقه
فضامن له كذلك الشمر
وهكذا إن كان أيضا أكلا
وقد مضى لنا كلام وسبق
ولبن المرأة مهما أعدمه
فديعة كاملة وإن ذهب
وإن هما قد قطعا فذهبا
لتلکم التي رضاعهما ذهب
لحلمة الثدي التي لم تذهب
وإن تكن قد قطعت عينا
فإن غيها نصف غرم الحلمة
وديتان قال بعض العلما
وكل عقل منهما عقل رجل
وقاطع لزائد عن حلمه
في تلکم الأقوال كلها متى
وإن يك الثدي جميعه قطع
إن كان من فصل ونصف دية
وقد أتى في أثر عن خلا
في غيها الزينة ثم المنفعة
من أصلها أو كان جذ لحلمه
وإن تكن صغيرة ويرتجى
كماله الأولى فهذا ينتظر

أو كان قد كسره ودقه
وجلده الميت أيضا والظفر
ما قد ذكرنا فالضمان حصلا
في مثل ذا نرجوه إنه لحق
بضربة لو دون قطع الحلمة
من واحد فنصف عقلها وجب
من واحد فنصف عقل وجبا
وعشرة أبعرة أيضا يجب
ألبانها من أجل هذا السبب
وقد غدت لا تمسك الألبانا
تلك التي ألبانها منعبدمه
في حلمتي غانية إن صلما
كذا أتى في أثر عن الأول
فهو كقاطع لهما متممه
كان بعرة هنا القطع أتى
فنصف عقل رجل هنا يقع
أنثى إذا كان من الغسانية
في ثدي المرأة عقل كمالا
سواء القطع الذي قد أوقعه
وذاك في الكبيرة المصطلمه
بأن يعود ثديها ويفرجا
خروجه فإن يعد كما عبر

غفيه ما مضى ومهما كان لم
وإن تمت في حال الانتظار
والثدى مهما قطعت مريضه
من قاطع لها قصاصا قبل ما
إلا إذا ما وجدوا هم غيرها
وهكذا الأحكام عند القتل
وللفتاة في سوى الوجه الجلى
وهو سواء عظم الجرح هنا
وإن يك الجرح بوجه ينجلى
وقيل إنها كنصف الرجل
أما إذا الموضح في الوجه حصل
وقيل إنها كنصف الرجل
في وجهها وغيره في الموضحه
وقال بعض إنها مثل الرجل
أو تبلغن ثلث عقل الغائيه
فنصفه تكون إلا الحلمه
فقد علمت حكمها فيما سلف
واتفقوا على وجوب الغرة
وهي بحالة الحياة واختلاف
فإن في المشهور للأئمة
لأنه كمثله عضو حصلا
والخلف في الجنين وهو من وجب
بأنها تورث حسب مقتضى
أى لجميع الوارثين تجعل
وقال بعض العلماء النجب

يرج غفيه الدية الكبرى تتم
فالدية الكبرى بلا إنكار
فما لمن قد قطعت أن تقطعه
أن يكبرن ابنها وتقطعا
مرضعة وقد سقطت درهما
والرجم أيضا رأفة بالطفل
من الأروش نصف ما للرجل
أو غيره أو كان قل ودنا
فأرشها فيه كأرش الرجل
في غير موضح بوجه منجلى
فإنها تكون فيه كالرجل
وذلك إطلاقاً لبعض الأول
وغيرها بدون غرق أوضحه
وذلك بالإطلاق عن بعض الأول
فإن تكن للثلث هذى وأغيه
من ثديها إذا عدت مصطلمه
وما بها من المقال للسلف
أن ينفصل من أمه بضربة
أن ينفصل من بعد موتها السلف
بأنه ليس له من غرة
منها وشذ من له قد جعل
في أرشه الغرة بعضهم ذهب
فرائض الإله حكما فرضا
من إخوة وغيرهم إذ تبذل
لا تدفعن إلا لأم وأب

من ذين عن بعضهم ذا يوجد
بأن يكون ذا الجنين من أمه
وفي مقال بعضهم قد أورده
لأنه كالعضو منها اصطلمه
تلتزم من قد كان عنه عقلا
عن غيره في ذاك قول ووجد
لأنها من الديات الحاصلة
لأن دون الثلث أرشها يخط
ينقص من قيمتها ذا غرما
وذلكم إن كان ذا مصورا
ينقص منها الغرم فيه لزما
في السقط من بهيمة إن زلقا
من العدول المسلمين المعبر

وهو لمن كان به ينفرد
وصورة انفراد لتعلمه
أو أنه يكون من معاهده
بأنه ترثه تلك الأمه
وهي على الجاني بنفسه ولا
وذاك قول مالك وقد ورد
بأنها تكون فوق العاقله
وقول مالك على الجاني فقط
وفي جنين لبهيمه غمما
وقيل خمس قيمة لها جرى
وإن يكن غير مصور غما
وقال بعض العلماء مطلقا
ومثلها الاماء أيضا والنظر

دية الكسر

أو رجل أو جنب وشينا قد جبر ومثله العظم من الترقوة فإنما له بعيران قدر ضلعا وكل واحد إن جبرا وسدسه إن مستقيما جبرا من ذاك واحد فيعطى بالقدر لكل كسر أرشيه يقدر خمس قلائص بدون مين سبع قلائص ونصف تدفع عام يؤجلن في الأحكام إن لم يكن يفضى الى الضياع فدية كاملة قد استحق غير استوا أى لم يكن معتدلا أو أنه قد كان عثم وجدا والعيب والعثم بهن ينتظر ما قد بقى من دية بقسط من دية الكسر الذى قد أخذنا في ذاك داخل بدون وهم مع بقاء بعض شدة تلى والاختلاع فهو في المسموع مسترخيا بكثرة عن أصله والسوم فهو النظر الذى هنا

لكل عظم بيد إن انكسر أربعة يقال من أبعسرة وإن يكن على استقامة جبر وكل جنب فيه اثنا عشر شينا له ثلث بعير قدرا والزند عظمان له فإن كسر واليد من مواضع إذ تكسر ودية الهاشم في اليدين وأرش ما نقل فيها يقع والعيب والعثم إلى تمام والسوم في الفك والاختلاع وكل عضو يفسدن مما سبق والعثم إن ينجبر العظم على فإن يكن هناك عيب قد بدا فليعط ما للكسر كان من قدر عاما ومهما ثم عيب أعطى ويحسبن ما إليه نفذا من دية العيب وأرش العثم والفك فك عضوه من مفصل وعند إمكان من الرجوع زوال عضو المرء من مفصله بحينما رجوعه لن يمكننا

نصف الديات وكذا إن خلعت
ومثلها ترقوة لمن يدي
أربعة أبعرة مكمله
فبمعيرين له قد قدرا
كمثل جرح بدن وقد عرف
لها فأرث الكل ما عنه مفر
ويأخذن أرش كسر عضله
غاب فعاد وأبان منه يد
فدية لقتله مكمله
عن ابن محبوب أتى في النقل
عضوين أو ثلاثة فماتتا
وليس للأعضاء من أرش يحد
قطعه جارحة فجارحه
ودية النفس تماما أيضا
 وأنفه وليديه أجمعا
 فطلب القصاص من قد كان له
 والقطع للأعضاء هم لا يجدوا
 شخصا رباميا فبان ما فعل
 إلى الولي لقصاص ينفذ
 بضربة لكنه لم يقتل
 ولي مقتول لكيما يرديه
 لذلك القاتل حتى يضربا
 بقتله اذ حقه قد أخذ
 به بشير تركوه حالا
 فقتلوه بالذي قد فعلا

وكتف فأرثها إن قطعت
 وجرحها كمثل جرح في اليد
 والكسر إن يجبر على شين فله
 وإن على استقامة قد جبرا
 وبعضهم يقول في جرح الكتف
 وجارح يد امرئ ثم كسر
 وإن يشا يقنص بالجرح فله
 وقاطع من رجل رجلا وقد
 فغاب ثم جاءه فقتله
 ودية ليداه والرجل
 وإن يكن بضربة أقاتها
 فدية واحدة أو القود
 وإن يكن إذ جاءه بالفادحة
 فإن للمصاب أرش الأعضاء
 وإن يكن لشفتيه قطعها
 ورجله في موقف فقتله
 فما لهم عليه إلا القود
 وقد روى أن رباميا قتل
 وقد أقاده الإمام راشد
 فضرب الولي قاتل الولي
 وعاش بعدها وجاء ثانيه
 قال بشير قدموا من ضربا
 كمثل ضربه له وبعد ذا
 وحينما قد عرفوا ما قالا
 وبعد ذاك سرقوا من قتل

ورجل أبان كفاً من رجل
فقطع النصف من الذراع
أرش يقيس يده الصحيحة
فيدفعن بحساب ذاك من
وقاطع اليمنى فتنى ويسرى
والشمال أرشها يكفيه
وبعضهم يقول تقطعنا
وقيل للمقطوع قبلا القود
وإن يكن منهم يمينين قطع
ويأخذ من الأخرى ديه
وإن يكن من قطعت أيديهم
فحكم الحاكم بالقصاص
وبعد ذاك واحد منهم عفا
ومن بقى منهم فلا قصاص له
وبعضهم قال القصاص لهم
وقال قطب العلماء العلم
وثيل في عشرة تجمعوا
يقطع منهم عشر أيدي ويرد
وإن يرد أرشاً فيعطى واحده
وقاطع من رجل كفاً وقد
أو أصبعان فلمقطوع بأن
ويأخذ من ديات ما زادت يده
وإن يكن هو الذي قد قطعت
فإن يشأ أخذ القصاص فليرد
والجرح في انفجار الصدر معاً

ثم أتى آخر بعد ما حصل
فيلزم الثاني بلا نزاع
فينظر النقص من المقطوعة
ثلاث ديات اليد هكذا يكن
آخر يمناه تجذ بترا
لا تقطعن قيل كلا يديه
شماله وتقطعن اليمنى
وللاخير أرش قطعه فقد
فتقطعن يمينه ونقتزع
تقسم ما بينهما بالتسوية
تجمعوا مع من لهم قد يحكم
لهم وما عن ذاك من مناص
فعفوه ماض بدون ما خفا
إذ قد قضى لهم بكف قبلة
وعفوه لا يسقطن حقهم
هذا هو المختار في قولهم
على فتنى ومنه كفا قطعوا
عليهم تسع ديات إن يرد
تؤخذ من جميعهم لا زائده
جذت من القاطع أصبع تحد
يقطع كف قاطع كما تكن
عن يد قاطع كما يحدده
أصبعه أو أصبعان انتزعت
على الذي يقطع أرش ما فقد
مثل مقسدم لرأس وقعا

لموضح من ذاك خمس من إبل
أو زال أيضا عن مزار الصدر
وقاطع من رجل يديه
فليقطع الأذنين واليدين
إلا إذا ما شاء يقبل الدية
وضارب لرجل وقد عظم
وهو يجي ويذهبن فيعطيا
ولا تنتفخ البطن سوم مع أبي
ولا قصاص بين زوجين فقد
بأن يكون دون ما قد أوضحا
أو كان عن موضحة قد زادا
وذاك لاحتمال كونه طلب
والأرش ما بينهما لو يعظم
إلا الذي أباحه القرآن
ويحكم بينهما بالقود
وليس في سرقة من قطع
من منزل كانا به كلاهما
لا قطع ما بينهما لو كانا
لشبهة الخلطة والمداخله
ولجواز أخذا من ماله
كولد يسرق مال الوالد
وإن يكن أحازه وأطلقه
وما على الوالد قطع مطلقا
ولا على الأجداد والجندات
وقال بعض تقطعن الوالده

وإن يكن في الجنب هذا قد حصل
فحساب النصف منه يجري
أو يقلعن أذنيه أو عينيه
إن شاء ويقلع العينين
لبعضها ويقطعن للثانية
من ذاك بطنه إنتفاخا وورم
لتلكم الضربة أرشاً قسطاً
على المجد المذهب
قيل بإطلاق وقيل بل يحد
فإن يكن أوضح لما جرحا
فإنه يقتص إن أرادا
بذاك تأديباً لها متى ضرب
في مطلق الجرح به قد يحكم
من أدب فما به ضمان
في القتل إن جاء على تعمد
ما بين زوجين بحكم الشرع
وجاء في قول لبعض العلماء
من منزل لواحد وبأنا
ولقيامه بأمر العائلة
سريرة لنفسها وآله
إن كان تحته ولم يباعده
فإنه يقطع مهما سرقه
ولا على الأم إذا ما سرقا
جميعهم قطع لذاك أتى
والجد والجندات حسب لقاعده

إذا هما قد قتلا الأولادا
والجد مقتول به إن قتله
على ديانة له قد أعدما
وألزموه دينة مثقله
أو أمه أو إخوة بالرغم
أراد قتل ابنه قصداً زكن
أو مات تحت ضربه إذ بذله
غجائز في ابنه أن يقتلا
قتل أبيه غيره ليكفيا
صادقه يقتله إذا وجد
لحرمة الوالد واحتشامه
والده لما رآه مقبلاً
فجاءه من أربع الجهات
سقاء من كأس المنون جرعا
في نصر دين الله أما وأبا
بابنه ابنا له قد قتلا
موضحة أو دونها أو ما أجل
يجرحها كجرحه لا أزيدا
لأنها في حكم نصف ديتيه
من أول نصف ديات للرجل
والأول المختار عن أهل الهذى
بينهما بل فيه أرش إن بدا
قريبة تعلمن ما عننا
أقربه في فرجه إذا حصل
لها يقيس إن هما ما اتهما

والأم والوالد لن يقيادا
وقال بعضهم تقاد الأم له
والوالدان يقتلان إن هما
وما له إرث إذا ما قتله
يدفعها لوالد أو عم
وقال بعض يقتل الوالد إن
كما إذا أضجمه فذبحه
ومن أبوه لابنه قد قتلا
لكنما الأحسن أن يوليا
وإن يكن في جيش أهل البغي قد
وجاز إن أعرض عن صدامه
أبو عبيدة الأمين قتلا
قد صد عنه معرضا مرات
وحينما رآه لن يندفعها
أكرم به من سيد لن يرقبها
وجائز لرجل أن يقتلا
وقيل في المرأة تجرح الرجل
فإنه إن القصاص قصدا
وتدفعن نصف أرش ضربته
وذا على مقال من لها جمل
وقيل يعطى جرحه لا أزيدا
ولا قصاص في الفروج أبدا
وامرأة تقيس جرحها هنا
وهكذا يقيس أيضا للرجل
وامرأة تقيس للزوج كما

وجاز أن يقيس في فرج الرجل
للأنف إن أدمى بعير إن كسر
والنخس فيه الدية الكبرى تجب
وثلث الكبرى إذا ما ثقتبت
وثلث الثلث لكل جانب
وجرحه دام بغضاع علم
منقل وناقذ ويحكم
وفي اللسان إن كلامه ذهب
وإن أقام بعضه فبحسب
بقدر الحروف إن إقامها
نافذة اللسان ثلث الدية
ولا قصاص في لسان الأعجم
أما الصحيح فإذا ما يقطع
وعن قصاص في اللسان وقفا
وفي ذهاب الصوت كل الدية
ولا قصاص عندهم في لحمه
أو خضرة أو بأسوداد مطبق
لعمائة وبعدها عشرون
أولا فستون لها دراهم
والرأس نصف الوجه أيضا والجسد
ولاظم لرجلك فأعورا
نقدية اللطمة أيضا والعور
وقيل أرش عور يعطى وما
وان له بصفتين قد صفع
فيمن دية المؤثره

غير القريب سلم ممن حصل
وجانب نصف بعير يعتبر
ونخس جانب له نصف وجب
منخره من جانبيه قد ثبت
والحاجز الأوسط مهما يثقب
ملاحم سمحاق موضح هشم
له بأرش وجهه بينهم
جميعه كاملة له تجب
ما قد بقى من نطقه وما ذهب
لبعضها وعرفوا الكلاما
مثل لسان أعجم إن جذت
إلا لثله بكمكم مبرم
ففيه عندهم قصاص يقع
بعض من الأعلام ممن سلفا
وذاك إجماع من الأئمة
فإن تكن قد أثرت بحمرة
في صفحة الوجه ومدة بقى
دراهما لها يقدرونا
ونصف هذا للفتاة لزما
له كنصف الرأس حكما معتمد
لعينه وفيه جرحا أثرا
والجرح يعطى كله من قد ذكر
من دية له للطم المسا
هذى على هذى وبأن ما صنع
وهي التي قد سلفت مقدره

وثلك الكبرى إذا ما ذهبت
وإن يك الذاهب بعضا يحسب
وإن يكن زاد على الخمس يعد
ومطلقا سليل محبوب الأجل
ويحلفن إن يكن قد اتهم
وديعة كاملة إذا مضى
ومن يكن قد ادعى الإغما ولم
ما يعلمن أنه قد أغمى
وإن يشا رد اليمين حلفنا
لكل قرحة ولما تبرأ
ثلاث ديات كسر تلك الجارحه

وقيل ثلث خمس الكبرى ثبت
له ويعطى ما له يستوجب
حتى تتم دية غسلا يزداد
يجعل للإغما بعيرا لا أجل
بأنه لما تغاشى وكتم
فضل وقيل إن يك العام انقضى
يكن بيان فعلى الجانى قسم
عليه من ضربته فى الحكم
هذا ويعطى أرثسه على الوفا
تولدت بنحو ضرب يطورا
تلك التى الضربة فيها لائحه

تتمة هل يقاد الوالد بالولد

يرفعه إلى الرسول من مضر
للترمذى قد أتى وأحمد
كذا فتى الجارود إذا وضحه
بأن هذا خبر مضطرب
بأن من لا يقتلن كالأب
بذل الديات حينما يديه
من مدلج يدعى قتادة ضرب
مات لأجل ضربه ذاك الولد
منهم وقد أخبره بما صدر
ماء قند يد مائة أى أبلا
حتى أجي إليك بعد مدة
تلك التى كان لها قد فرضا
ومثلها من جذعات تاتى
وقال بعد قبضها على الصفه
ها أنا ذا يا عمر المفضل
لقاتل شيء بذاك جـزما
بأن ذى رواية لقـومنا
فى فرجه وذاك إن لم تتهم
فمال أنفه لذاك أو حذب
فإن غيه السوم عن أئمة

لقد روى بعض الرواة عن عمر
قال يقاد والد بالولد
والبيهقى كان قد صححه
قال وقال الترمذى الأرب
وجاء عن بعض السراة النجب
فإنه يغلظن عليه
وقد أتى بأن شخصا فى العرب
سليه بالسيف فى الساق وقد
قال فجاء رجل إلى عمر
قال فقال عمر أعـدد على
ثمت عشرين من الأبعـدة
فجاء بعد عمر وقبضا
عشر وعشرون من الحقائق
وأربعون غيرهن خلفه
أين أخو المقتول قال رجل
فقال خذها فالرسول قال ما
والقطب قال بعد ما قد بينا
وامرأة تقيس للزوج الأشم
ومن يكن فى الأنف شخصا قد ضرب
أو عينه احولت لتلك الضربة

مالا قصاص فيه من الجروح

هاشمة كلا ولا في جائف
بل إن أرشيه له كما قدر
في جائف مأمومة منقل
قصاص في النفس على من قتل
مع الديات لا قصاص أو قود
وبعضهم أجاز للمذكور
وذاك في الكتمان والظهور
وجاز في النفس إذا ما يوقع
فعل القصاص حالة الكتمان
لأنه قد ملك النديارا
عليه يقدرن عند الفصل
شخص لآخر يدا توقعا
يقطعها من مفصل لها زكن
وإن يشا يأخذها مستوفيه
فإنه في الاقتصاص خيرا
لما بقى من تلکم المقطوعة
جميعها بدون أرش الزائد
في اليد عند رسغها المعلق
ثلث ديات ليد كما عرف
من فوق رسغها لنحو المرفق
وما بقى من ثلث لها وضع
قد سقيا شخصا لكأس العطب

ولا قصاص في منقل وفي
وليس في العظم قصاص إن كسر
لا قود عن النبي المرسل
قال الثميني وفي الكتمان لا
كذلك دون النفس بل أرش فقد
وخصص القصاص بالظهور
في النفس والجراح والتأثير
والبعض فيما دون نفس يمنع
وبعضهم أجاز للسلاطان
في النفس أو ما دونها لو جارا
وخصص القصاص في محل
كمفصل فإنه لو قطعما
من فوق مفصل لها لاقتص من
وأخذ الفاضل من ذاك ديه
وإن يكن من فوق رسغ بتر
من رسغها مع أخذها للدية
وبين أن يأخذ أرشا لليد
وإن يك اقتص فللذي بقى
لنتها ما حيثما كان الكتف
وإن يكن يقطع مضا قد بقى
لعضد بحساب ما قطع
وقد أتى في رجل عند صبي

فما جنى الصبي لو تعمدا
وما جناه الرجل الكبير
إن كان بالعمد فإن شاء الولي
ويأخذ المقتول من عاقل
فهو على عاقلة له غدا
عليه وهذه هنا يصير
أخذ القصاص يقتل للرجل
ذاك الصبي نصف غرم كامل

القتل وأقسامه

أو شبهه أو خطأ لا يعدو
يؤتى إليه وهو هاد مطمئن
فيقتل فجأة في مأمنه
بأنما الإسلام قيد الفتك
وليس في الإسلام فتك أصلا
نحو طعام واجتماع في ملا
فيقهرون بينهم ويقتل
له الأمان وهو شر ما فعل
حتى يموت بينهم في الحين
وغيرها أيضا وما كمثلها
جميعها بلا خلاف يوجد
وكل ما لا يقتل في العادة
وليس فيه من قصاص شرعا
إلا إذا الولي بالعقل ارتضى
يقتل شخصا أو يريد صيدا
سواء لم يردده ذاك الجاني
شيء على شخص فيقتل
ومثل ذاك مشرع الجناح
أصاب شخصا بيد أو رجل
وطلبوا منه بأن يسزالا
فمات من هذا القصاص الجاني
أو طلب الماء أو المأكولا

القتل أقسام إما عمد
والعمد أنواع فمنه الفتك إن
وغافل وآمن في مسكته
وهو الذي يقال فيما نحكي
ومؤمن لا يفتك قتلا
ومنه غيلة بأن يدعى إلى
وليس يدري ما عليه عولوا
والغدر إن يقتل بعد ما بذل
والعص ضرب به بكالسكين
يكون في تلك الوجوه كلها
فهذه الوجوه فيها القود
والضرب بالسوط ونحو الريشة
هو الذي يشبه عمد يدعى
وبعضهم بقود فيه قضي
أما الخطأ فذاك إن يريد
فتقع الضربة في إنسان
أو يسقطن وحده أو منه
وهكذا إن صاح في مباح
وراكب لجميل أو بفعل
كذلك من حائطه قد مالا
كذلك مهما اقتص من إنسان
أو أنه استرشد السبيلا

فلم يدله ولم ينجيـــــــــــــــــه
فإن في هذا وما قد شاكله
وفيه أيضا يلزم التكفير
وقاتل شخصا عليه قد وجب
وقال بعض إنه لا يقتل
إن لم يكن هذا ولي من قتل
وقاتل شخصا بغيالة فلا
لأن حكمه كحكم من غدا
وقيل حكمه كحكم من سرق
ويقتلن واحد إذ يقتله
ومن أشار نحوه بيده
ومن لهم أمسه أيضا إلى
وقد أتى بأن عثمان قتل
وعمر الفاروق أيضا قتلا
وقال لو تمالأت صنعاء
وقيل لا يقتل إلا واحد
ويغرم الباكون ما نابهم
وقال بعض يقتلن من أحب
ويعفون عمن يشاء منهم
أن ليس من قتل عليهم بل لزم
يدفع كل واحد منهم دية
وقيل بل واحدة عليهم
وقيل لا يقتل إلا من غدا
وإن يكن لم يتبين لهم
وإن في مذهبنا التخيير

من عطش حتى توفي فيـــــــــــــــــه
من الأمور دية في العاقله
والإرث فيه خلفهم مذكور
رجم غيقتلن به لما ارتكب
وقاتل الجاني كذاك يجمع
فإن فيه الخلف ما بين الأول
يجوز عنه العفو بل غليقتلا
محارباً لربه وللهدي
يجوز عنه العفو مهما يستحق
جماعة ضاربه ومشغله
ومن إليهم رده من بعده
أن قتلوه وأذاقوه البلاء
ثلاثة تجمموا على رجل
ثلاثة بامرأة وجنودلا
قتلتهم بها ولا مرء
النفس بالنفس دليل وارد
من دية توزعن بينهم
ويأخذن الغرم ممن قد طلب
وجاء في قول لبعض يرسم
عليهم الأرش جميعا وانحتم
لأنها عن كل نفس تفديه
لا زائد توزعن بينهم
أكثر ضرباً إذ سقوه للردى
فحكمه قسامة بينهم
إلى الولي أمره يصير

إن شاء أن يقتل من قد قُتِلَ
وبعض من خالفنا قد جمعنا
فإن أراد دفع نفسه فما
وذلك التخيير بين الديّة
وذاك تيسير من القـديـر
والحكم في التوراة كان أولاً
ويحرم العفو جميعاً والديه
وواجب الإنجيل فالعفو فقد
وقد أتى عن ابن محبوب الأجل
ببصرة تعمداً بها وقد
وإن من قتل الخطا المعتاد
عليه أو ينقلب عليه
فذاك من فعل الخطا والعاقلة
ومن يكن تعمداً أردى رجل
لم يك فيه من قصاص فهو من

وليه أو شاء غرماً فعلاً
للقاتل التخيير فيما نزل
عليه فيما عندهم أن يغرموا
والعفو والقتل لهذي الأمة
نعمده جل على التيسير
الواجب القصاص فيمن قُتِلَ
وتلك محنة عليهم بآديه
ويحرم الغرم جميعاً والقود
بأنه لو رجل رمى رجل
أر فهو عامد فيه القود
بأن يطير شرر الصداد
في نومه وعندها يزدية
لمثل هذه الأمور كافله
يظنه سواء ممن لو قُتِلَ
فعل الخطا لا قود فيه زكن

مقدار الدية

لو غير عمد مائة من الإبل
من جهة الأسنان للتعدي
خمسون من عداد هذى الإبل
سبعون ألفا من نضار الذهب
أردوا ليحيى بينهم قتيلا
حتى دهاهم بختنصر بالفنا
حتى إذا سبعين شخفا قتيلا
وقيل ألفا منهم أردى هنا
وجسمه كسائر البهائم
والعكس فيه نظر لمن عدل
أو غيرها فإن ذاك حكمه
فذاك صوت ليس فيه من حرج
ولست أدري وجه ما قد رسما
بنت لبون وكذا الحقات عد
منها الى بازل عام جملا
جروحه أيضا على هذا الحذا
فنظر فيه لمن تأملا
على سوى الغالب من حالات
قيل وقيل غير هذا الحد
ومثلها من جذع ثمين
وحقة وقد تناهى الممد
فمقله التخمين فيه ضبطا

سن لنا في الدية الهادي السبل
لكنها تفلظن في العمود
ودية المرأة نصف الرجل
ودية النبي أيمسا نبي
فقد روى بأن إسرائيلا
فظل يغلى دمه ما سكتنا
فظل يردى رجلا فرجلا
حينئذ دم النبي سكتنا
وما يكون رأسه كالآدمي
فأرشه كآدمي إن قتل
وهو سواء قتلت أمه
وإن يكن ذلك من بحر خرج
وقيل حكمه كما تقودما
فدية العمود ثلاثون تحدد
وأربعون جذعة فما علا
وكلهن خلفات وكذا
وجمله بنت اللبون حاملا
والقطب قال على هذا ياتى
وعقل شبه العمود مثل العمود
خمس وعشرون ابنة اللبون
ومثلها من المخاض عدوا
وهكذا جروحه أما الخطا

عشرون من بنت المخاض وابنة
 ومن بنى اللبون عشرون فقد
 وعمر قدرها وما نكب
 وعشرة الآلاف من دراهم
 وفي الشياه الألف من شاة قدر
 وكلها مسنة وفي الحمال
 قدية العمدة وشبهه العمدة
 بل إنها إلى خيار للولى
 ودية الخطا فتلك تقسم
 في كل عام ثلث فيحسم
 والثلث الثانى لثانى عام
 وإن يك اللازم ثلث الدية
 وإن يكن نصفاً ففى عامين
 يدفع ثلثاً أول الأعوام
 وقيل بل في كل عام يدفع
 وبعضهم يقول إن الأجل
 وكل ما قد ينظر التأجيل له
 كان على الجانى أو العاقلة
 وقيل عاماً واحداً عقل الخطا
 وقيل في أربعة وقيل بل
 لكنما المشهور ما تقدم
 والثلث لا يؤجلن وما علا
 فاحكم به في سنة وزيدا
 كذاك ما زاد على النصف ولم
 وتحسب الأجل من يوم حكم

لبونة وحقة وجذعة
 كذا جروحه على هذا العدد
 بألف دينار على أهل الذهب
 على ذوى الفضة في المفارم
 ومائتا بقرة على البقر
 فمائتان هكذا عنه نقل
 ليس لها من أجل وحده
 إن شاء أن يمهل أو لم يمهل
 ثلاثة الأعوام ذى تنجم
 في أول العام بثلاث لهم
 وثالث في ثالث الأعوام
 فذاك محكوم به في سنة
 يدفعه واسمع الى التبيين
 والسادس الباقي لثانى العام
 نصفاً من النصف كما قد يقع
 يجتهد الإمام فيه أولاً
 أجله برأيه وفصله
 ودية أو كان بعض الدية
 يدفع لا يقسم أو يقسط
 في خمسة الأعوام يعطى لا أقل
 ثلاثة الأعوام عند العلم
 منه ولم يبلغ لنصف كملاً
 من مدة بقدره تبعيها
 يستكملن الدية الكبرى وتم
 بالدية الحاكم في قول علم

لو مضت الأعوام ثم الأشهر
وحامل لرجل فوقها
فإن يكن بأجرة قد حمله
وإن يكن بغير أجرة فما
وضارب زوجته تاديبها
فهلك من ضربه إن الديه
أى لم يكن شئ على عاقلته
وعلى ذلك أن تعدى الجائز
وقاتل في زمن الكتمان
في ماله في سنة يؤدي
وقيل كالظهور في ثلاثة
وكل شئ يلزم على العاقله
وما عليه غير أن يجمعها
وقيل حكمه كواحد فما
فليزمن أخذها هو الولي
وتعقلن ثلثا فما علا
أو كان أنثى وكذلك المشرک
وقيل لا تعقل من ثلث الديه
وقال بعض تعقلن الموضحا
وكل جرح مثلها في الحرم
وبعضهم ألزمها كل خطا
وقيل لا تعقل شيئا أبدا
وغرة الحر كمثل الكامله
وقال بعضهم تؤدي الغره
والعمد في الغرة يدفعنا

من يوم قتله فلا يعتبر
من ظهره غمات لما صرعا
فأرشه عليه لا في العاقله
عليه من أرش لذاك للزما
إذ نشزت عنه ولن تجيبا
تلزمه جميعها مستوفيه
يلزم مما قد أتى في زوجته
وصار في تأديبه مجاوزا
بخطأ يرجع بالضممان
جميعها لأولياء المودى
أعوامه وهو على العاقله
فما على القاتل منه خردله
من قومه قط وأن يدفعها
ينوبهم ينوبه فليغرما
يجمعها من أولياء القاتل
من دية المقتول كان رجلا
في أى ملة ودين يسلك
بل ما علا من ثلث تؤديه
فما علا من موضح واتضا
لو غيرها يلزمها في الحكم
لو أنه عما ذكرنا هبطا
بل يلزم الجاني ما منه بدا
في عد أعوام وغرم العاقله
بالغة ما بلغت بمسره
بمرة ولا يؤجلنا

لو كان طفلا أو أذا جنون
ودون جرح موضح أو ثلث
أما الصبي تلزم أباه
وقيل إن الأب لا يلزمه
وقيل عمد الطفل والمجنون
يكون في حكم الخطا والعاقلة
أو موضح على الخلاف السابق
وفي صبي إن يكن شخصا جرح
ويعلم أن على العاقلة
فما له الرجوع فيما غرما
وإن يكن لم يعلم ثم علم
وفي جنابة أتت من مولى
فإن ما جنابه من جنابة
وإن يكن ليس له مال علم
وبعضهم ألزمها مولاها
وجاء في مقال بعض العلماء
أي أنها دين على المولى ولا
وذاك كله إذا لم تصلا
وإن تكن قد وصلت فالعاقلة
يعقل عنهم وكذا أيضا هم
وإن مثل الطفل في جميع
من جن من صغره ثم جنى
وقيل في المجنون كالطفل وإن
والعبد حين يقتل أو يقتل
لأجل ما قد جاء في العاقلة

أو مفلسا يكون كالديون
في مال جانيه بلا تريت
وهكذا من جن في صباه
ما قد جنى الابن ولا يغرمه
كأعجم وأبلة مغبون
تعقله لو دون ثلث الكامله
لو درهما أو كان نصف دانق
ويغرم أبوه ما عليه صح
ما كان لازما هنا من دية
على عاقل له ملزما
غير جمن عليهم بما غرم
فإن يكن من قد ذكرنا طفلا
يؤخذ من أمواله بحالة
فإنها دين عليه قد لزم
يدفعها حيث له ولاه
بأنها دين عليه لزمها
بد له من الأدا فليبدأ
موضحة أو ثلثا مكملها
عاقلة المولى لذاك حامله
عقلهم عنه كشخص منهم
أحكامه قالوا على التنويع
بعد البلوغ وهو مجنون هنا
قد كان من بعد البلوغ ذاك جن
فإنه في الحكم ليس يعقل
في خبر يروى عن الأئمة

كلا ولا صلحا ولا اعتسافا
به ولما يك من يمينان
عن نفسه يدفع للمقدار
غذلك البيان غير معتبر
من ذى جنون وصبي لو أفصحا
لو كان منهما اعتراف حاصل
في ذلك الفعل الذى توضحا
نصفا من الديات حيث تلزم
مقاله فيما إليهم ييذل
واصلحوا في هذه النوازل
كذا كذا عن الذى قد وجبا
على خطأ من بعد حكم سلفا
بخطأ فاعتراف لا يضرو
أكثر من قيمته إذ يغمره
وإن يكن بأمره ما صيره
عن قيمة أضعافهم عدادا
عليه لو منها البيان كونا
بقول مجنى عليه لو علا
بأنه لخطأ ممن صدر
من ذلك الجانى بمعد حلا
اقرار مجنى عليه ميت
ممن جنى وليس عمدا فرطا
بنفسه ليس على العاقلة
خطأ ولا بينة له قتل
شئ بأن القتل في ذى النازله

لا تعقلن عبدا وعبدا حافا
والاعتراف ما أقر الجانى
لأنه بذلك الإقرار
لو بينوا عليه بعد ما أقر
ولا اعتبار باعتراف وضحا
فتعقلن عليهما العواقل
والصلح فهو ما عليه اصطحا
بأن يقول مثلاً أعطيك
أو زائدا أو ناقصا فقبلوا
أو أنهم تخالفوا في القائل
أن يعطين هذا الذى قد طلبا
وإن من بالقتل كان اعترفا
بأن ذاك القتل منه قد صدر
وسيد العبد فليس يلزمه
ولو بمعد إن يكن ما أمره
يلزمه ما قد جنى لو زادا
وتعقل العاقلة المبينا
لا تعقلن بقول جان لا ولا
وإن يك المقتول بالقتل أقر
ويشهد الشهود أن القتل
غير مقتول به لشبهة
بأن ذاك القتل جاء بالخطا
لكن على الجانى جميع الدية
ومدع بأنه أردى رجلا
وإن من بان له في العاقلة

لقد أتى بخطأ يلزمه
لو ذلك القاتل قد كان اعترف
وقال بعض إنما قد يلزم
في الحكم أما بينها والله جل
وهسب ذا غير لازم على
منابه من تلصم الديات
واختلفوا هل تجبرن العاقله
فقال بعض تجبرن وتقهر
لكنها تلزم ما بينهم
وفي الظهور يجبرون جبرا
وعالم قتل خطأ من أحد
فما عليه منه شيء هاهنا
ويطالب الجاني من العاقله
وقاتل لاثنتين أو لأربعه
يلزم في الحكم على عاقلته
في كل عام في الثلاث أجمعا
وإن يكن يجنى على جماعة
فإنه جميعه في سنة
وإن يكن ثلاثة قد قتلوا
تضرره عاقل الجميع
في كل عام يدفعون طرا
وإن رماه اثنان واحد سطا
فإنهم إذا يدوه تدفع
في أول العام وسدسا باقى
وقس على ذلك أيضا كل ما

منابه مع ربه يغرمه
أن علمه من غير ذاك المعترف
عاقله القاتل ذاك المغرم
فما عليها قط من غرم حصل
من كان قد بان له ما فعلا
عند الإله الواسع الهبات
في حالة الكتمان عند النازله
وقيل لا تجبر حين تنفر
وربهم وقيل ليست تلزم
كان قليلا ذلكم أو كثيرا
يعقل عنه ما جناه ويدي
أو يطلب المجنى ممن قد جنى
أن يحملوا لتلكم النازلة
أو زائد بخطأ قد أوقعه
لكل شخص ثلث من ديتيه
لو كثرت ولا يرون مدفعها
ما هو كالثلث أو الموضحة
يودي ولو يزيد فوق الديية
خطأ شخصا عليه أقبلوا
بقدر ما يلزم في التوزيع
ثلثا من الغرم كما قد مرا
عليه بالعمد وذاك بالخطأ
عاقله المخطئ ثلثا يجمع
في عامه الثاني بلا شقاق
شاكلة من كل أمر البهما

أو دية أي نصفها لا أزيد
يرد نصف دية للمولى
بأخذ بعض دية مسامحه
أو يوجعنه أدبا لما فعل
وبعدها يغربن لسنة
ما خمسة الآباء كانت وأصله
سبعة وعشرة منقولاً
فإنهم عاقلة لمن جنى
لنفسه عمداً ولا خطأ حصل
وفي الذي عن بعض قومنا نقل
لنفسه بخطأ حين فعل
تديه عمداً أو خطأ قد فعله
يعلم عمداً أو خطأ قد قتلا
لها وكان أمره لم ينجلى
في نفسه ما فيه يلزم الخطأ
تغرمه ويأخذن الحاصلة
طفل له بدون ما تخلف
عاقلة الذي له ولاه
عنهم لأنه كشف منهم
عاقلة اللاقط والممامى
إرث له وأنه لن يعقل
يكون بيت المال وهو الكافل
وارثه يهدى لبيت ماله
فحكمه حكم اللقيط العاني
في بيت مال الله في الأحكام

ويلزم العامد أما القود
وإن يك اختار المولى القتل
ومن عفا عن قاتل أو صالحه
يعزرنه إمامنا الأجل
وقال قومنا بضرب مائة
وقد مضى كلامنا في العاقلة
وقيل بل أربعة وقيل
وقيل ما لم يقطع الشرك هنا
لا تعقل العاقلة الذي قتل
وذاك عندنا ومالك الأجل
بأنها تعقله إذا قتل
قال أبو ثور بأن العاقلة
كذلك من أصبح ميتاً ولا
لنفسه أو أنه لم يقتل
وقال بعض أصحابنا من غرطاً
أي دية الخطأ فإن العاقلة
لنفسه وهكذا الكلام في
عاقلة المولى وما جناه
فيغرمون عنه وهو يغرم
عاقلة اللقيط في الأحكام
وارثه له وبعض قال لا
بل إنما وارثه والعاقلة
وقال بعض عقلة في ماله
ومسلم على يدى إنسان
وخطأ الإمام والحكام

وإن يكن خطؤهم من اليد
وتعقلن كل ملة على
وقيل ملة جميع الشرك
وامرأة والطفل والمجنون
لا يعقلون عندنا أما هم
إلا الأخبرين فقد تقدما
ومن يغيب من بعد ما القاضى حكم
غمن يكون فى مقامهم غرم
ومن برى من الجنون أو قدم
من بعد ما قد حكم الحاكم لا
لأنما ينظر وقت الحكم لا
وقال بعض ينظرن وقت الأدا
لأنهم لم ينظروا للحكم
يدفعها الأقرب ثم الأقرب
يدفع كل واحد دراهمها
بل درهما وقييل بل ثمانيه
فإن تك استفرغت القبائل
قييل يرد فوقهم وقبل بل
وبعضهم يقول بيت المال
وإن يتم الثلث لا العواقل
أول من يدفع منهم الأب
وقييل تقسم على الرعوس
دون اعتبار أقرب وأبعد
وهى من اثنين فصاعدا وقد
وكل من ليست لديه عاقله

فهو على عواقل لهم تدى
ملتها لا تعقلن الملا
والأول الصحيح دون شرك
والعبد ثم الشرك اللعين
فإنهم يعقل حتما عنهم
بأنه لا يعقلن عنهما
أو يتجنن أو يمت وينعدم
ما نابهم من دية وما لزم
من غيبة أو من صباه يحتلم
ينالهم عقل ولو لم ييذلا
وقت الأدا فى قول بعض النبلا
فيغرمون ما عليهم بدا
وإنما ينظر وقت الغرم
حتى يتم الثلث المرتب
أربعة وقال بعض العلما
وقال بعض درهمان التأديه
وقد بقى من الديات فاضل
يضعف فى الجانى الذى كان فضل
يحمل ما زاد على الرجال
غفى التى تجىء يبدأ الأول
فابن أخ فأقرب فأقرب
بمرة وعدد النفوس
يدفع كل قسطه إذا يدى
قييل ثلاثة فما منها معد
أدى الجميع وحده لو أثقله

في كل عام ثلثا كما تؤد
لو كان طفلا أو به جنون
كذلك من كانت لديه عقله
فإنما يعقل حر ذكر
وإن يك الجاني غريبا ليس له
ولم يكن من أهل ديوان بدا
وبعضهم يجعلها في مال
وقيل بل يدفع في التآدية
إن تك درهمين هذى التآديه
ويسقطن ما ينوب الماقله
وإن بعضا ما ينوب الماقله
وينظرون في عدد السنين
لا حينما جنى لها الجاني ولا
فإن مضت ثلاثة الأعوام
والثلثان إن مضى عامان
وجاز أن تدفع في الأول من
وما له الرجوع مهما دفعا
وإن يكن أعطى لها بالقهر
وليس للأخذ أن يقول لا
وقيل إن أرادها مؤجلا
وواعد بأننه يعطيها
في الحكم أما بينه وربه
وجاز إعطاء الأقل برضى
وجاز أن يعطيها بالقيمة
ويدخلن فيما بقى من الديه

عاقلة يودين إذا انفرد
أو غادة من مالهم يكون
مفلسة في ماله ما فعله
البالغ الماقل وهو مؤسر
عاقلة تحمل عنه النازله
فقيل إن الغرم ساقطا غدا
جان وقد قيل ببيت المال
كمثل واحد من الماقله
أو أنها أربعة ثمانيه
عند هنا لأنه لا شيء له
في بيت مال المسلمين جعله
من حين عقد فرضها المبين
في حين أدوا قسطها المصلا
من فرضها أدوا لها في عام
والثلث الباقي لمقام ثانى
أعوامها إذا رضى من يدفعن
في سنة إن جهلا أو تبرعا
كان له الرجوع في ذا الأمر
أقبلها في سنة تعجلا
فما عليه أخذها معجلا
في سنة لا يلزمه غيرها
فالوعد لازم بأن يوفى به
أخذها إن كان من أهل الرضا
كالأرض والنخل ونحو الغلة
طفل ومجنون تنال التآديه

بعمد بلوغ كان أو إفاقة
 من عمد إسلام وبعمد عتق
 ومن يموت أو يجن قبل أن
 ومن يرد إعطاء أصل الدية
 أو غنم أو غير ذا مما سبق
 ومن له عشائر كمشتترك
 ويعقلن عليهم بقدر
 كذلك الخليط ثم المولى
 وضارب لرجل في رأسه
 فإنه يعقبن الأكثثر
 يعطى له وإن يك الضرر الأجل
 ومن أتى مدعيًا على رجل
 بخطأ ففعل قد قتلته
 فقد برىء القاتل من أمر القود
 وإن أقر الكل منهم بالخطا
 في نفسه وماله أن يرجع
 وإن به استمسك ذاك المدعى
 بينة له على قتل الخطا
 فإن يكن قد جاء بالبيننة
 وإن يكن لم يأت بالبينة
 وإن يك ادعى عليه بالخطا
 ثم ادعى المولى للبينة
 ليرجع الغرم على العاقلة
 فهي على عاقلة وإلا
 وإن عليه يدعى إن قد قتل

كذلك عمد مشرك بحالة
 فيدفعون نائبا بحق
 تفرض فهو ساقط لا يحسبن
 كإيل وذهب وفضة
 بيانه فالحقول قوله بحق
 عقلن في الحكم عليه دون شك
 بلوغه في تلکم العشائر
 يؤدين مع من ذكرنا قبلا
 وقد أزال الشعر من أساسه
 فإن يكن أرش الشهور الأوغر
 أرشا فيعطى أرشه كما وحل
 بأنه وليه كان قتل
 بالعمد منى حينما أرديته
 وتازمنه دية هنا فقد
 فدية تلزم من قد فرطا
 على عواقل لکيما تدفعا
 في دية فجاء هذا يدعى
 ليبرأن من ضمان سقطا
 فذاك الغرم على العاقلة
 أدى الخطا من نفسه ذا الجاني
 وقد أقر أنه به سطا
 على وقوع خطأ من جاني
 فإن أتى بهذه البينة
 فيلزم الجاني ما قد حلا
 رليه فقال جان قد فعل

قتلته كمثما لى قد يحل
أولا فيحبس من إلى أن يأتى
وقيل إن لم يأت بالبيننة
قال الإمام القطب لست أنظر
وقيل إن لم يأت بالبيننة
وقال بعض مدعى التعدي
فإن يكن لم يأت بالبيان
وإن عليه خطأ قد ادعى
فإن يكن ليس له بيان
وإن عليه يدعى قتلًا ملم
والحد للسجن بأن تظهر له
أو كثرة السنين تمضين ولا
ومدع بأن زيدا قتلًا
وقد أقر المدعى عليه
ثم أتى من يدعى ببيننه
فما عليه فيه قتل يلزم
فإن يكن عقل الخطأ قد سلما
فإنه يردهما ويدفع
وإن يكن قد ادعى إن أتلفه
وبعد ذاك جاء بالبيان
ثم ولى الجان أيضا بيننا
فإنه لدية العمدة يؤد
ويرجع من بدية الخطأ على
إلا إذا ما قتلته قد كانا
فإنه يزاح عنه قتلته

فإن أتانا ببيان قد قبل
مبرا والحبس للممسكات
يخلف ما أرداه بالتمعية
عليه غيره وفيه نظر
فيحكم عليه بالتمعية
يكلف الإتيان بالبيننة
يتركه يمضى على أمان
فأنكر القتل بأن ما وقعما
فتلزم المنكر الإيمان
فينكرن يحبس مهما يتهم
براءة بأنه ما قتلته
يغرب أو يقبل من قد كفلا
وليه بخطأ وجندا
بأنه بخطأ مرديه
بأن قتلته بعمد كونه
لكن عليه دية فيغرم
ذلك أو عاقلة لها انتمى
لدية العمدة كما قد تقع
عمدا وقد أنكره وزيفه
مصرحا فقتلوا للجاني
بأن قتلته خطا تكونا
ولم يكن عليه في ذاك قود
عاقلة الأول كيما تبذلا
بحجة عدالة أتانا
كذلك الضمان أيضا مثله

ويرجعن بذلك المذكور
هم شهدوا فيقتلوا علانيه
وإن هم قد شهدوا على خطا
عواقل الشهود عقل من قتل
وذاك مهما أخذوا الشهاده
أو قد أقر لهم من قد جنى
فيلزم من غرمه من شهدوا
تسلمنها عنهم العواقل

على الشهود فإذا بزور
وبعضهم ألزمهم بذلك الديه
فتغرم العواقل المقسطا
بقولهم إلى السولى بيتذل
من غيرهم بدون ما زياده
فشهدوا على الذى قد أعلن
عليه لكن حيث هم ما اعتمدوا
بقدر عليهم يفصل

أنواع من الخطأ

بينهم وبين رب المعزة
ذاك على ما جاء في المأثور
على أدائها مدى الأزمان
يلزمهم لو حالة الكتمان
بالقتل في جيشهم إذ هجما
قتاله لهم وذا مثل رجل
بالجبر والإكراه منهم أتى
في بيت مال المسلمين أصبحا
يوماً على نفس له أن ترهقا
لدفعه إلا بما قد فعلوا
لغير أهل المنكر المحجور
فعل فإن حكمه كما ترى
والقاض والجماعة الأعلام
كذلك في إزالة المنكر
فذاك كله ببيت المال
بأنه يلزم من قد فعله
كالقاض أو جماعة من الورى
والقطع والقتل ومثل الصلب
جاز له بأمرهم أن يقدم
عليه إذ جاز له أن يفعل
من قد جنى بنفسه فيغرم
أو صالح المجنى في الذى وصف

الخطأ المحض على العاقلة
كذلك في الحكم وفي الظهور
وغير مجبورين في الكتمان
وبينهم والواحد المنان
وما أصاب المسلمون الكرما
وليس يدرون بأن ليس يحل
قد كان في عساكر البغاة
ضمان قتله كذا إن جرحا
كذلك كل ما به المرء اتقى
كذا بيوت منكر لن يصلوا
إن كان ما ضاع من المذكور
ممن غدا ليس له فيما جرى
وهكذا ما فعل الإمام
في الناس في إخراج حق يجرى
إذا هم قد أخطئوا في حال
وفي مقال بعضهم قد نقله
ومن له الإمام يوماً أمرا
أن يخرج الحقوق مثل الضرب
وقد أتى بخطأ في حينما
إن على أمره الضمان لا
وإن من فعل الخطأ ما يلزم
كما إذا ما بالجنسية اعترف

وكل شيء بدواء قعـله
كالقطع والكي وقصـد أثره
إذا أتى بخطأ فيما ذكر
فإنه يلزمه الضمان لا
وقيل مثل هذه الأحوال
والدم مهراق على العدوان
ما لم يبين بأن سيفكه على
آخر أو شاهده قد ضربيه
فبالتمدى يشهدن عليه
وجارح لرجل يسهم
وداخل اللحم هناك انصدعا
لو أنه من غير ذلك الموضع
وما على الجارح شيء قد يقع
كذلك إن كان على عود وقع
فما على الجارح شيء لـلـزما
وأنتى يعجبني أن يلـلـزما
له برمح وبه الرمح انكسر
وذلك القطع الذى يحتاج له
خلاف ما لو أنه كان وقع
إلا إذا الجارح كان أرسله
وما يزيد بالدوا فما على
ومن به تقطع رجل أو كيد
فمثله يقطعه لكن يضع
وبعضهم رخص فى أن يقطعه
ومن يلى بريشة فى رجـله

أو بمسلاج حيث جاز الفعل له
والختن أيضا وكذلك البيطره
فقام عن ذاك هلاك وضرر
إثم وقيل يلزم من عقلا
ضمانه أيضا ببـيـت المال
أو الخطأ فى لأصل عن أعيان
حل فمن شاهد شخصا قتلا
أو قد أقر بالذى قد ركبه
ويحكمـن به بلا تمويه
أو مثل رمح غمـشى فى اللحم
فالقطع عنه جائز لينزع
يشقه من جانب وليـنـزع
من ذلك الجرح الذى به انتزع
أو حجر غـزاد فيه وتسفع
من ذاك كله وبعض ألزما
فى الصورة الأولى بحيثما رمى
لأنه من فعله ولا مفر
سببه الرامى غداة فعله
على حصى أو كعمود قد وضع
عليه حتى ناله ما عضله
جارحه وفيه خلف نقلا
وقد بقى جلد قليل مستند
له الدوا أو وحده ذا ينقطع
إن لم يرجى فى البقاء منفعه
أو يده وكلما كمـثـله

وبعضهم رخص في القطع له
أو ساقه أو غضذ أو عضد
قيل له وذاك ترخيص ورد
لا يقطعن ذاك المكان قطعاً
ومن بحمى والبواسير ابتلى
وفيهِ ترخيص لبعض سمما
غير المرخصين في ذا الحال

فما له أن يقطعن رجله
ومن قد استراح معوج اليد
لا يكسرنها ليسبويها وقد
وهكذا من لدغته أفعى
وفيهِ ترخيص لبعض الأول
فهكذا ليس له أن يقطعها
والأرث لازم على مقل

القسمامة

باب به أذكر للقسمامة واشترطوا لها شروطا تذكر من ذاك أن يوجد في قتييل كالذبح والجرح وأثر الخنق والدم من أذن علامة ولا وإن يكن لم يوجدن مما وصف لعله مات بغير قاتل أو أنه صادف ما كأفمى واشترطوا أن لا تكون منه أو من وليه ولا قسمامة والشرط إن لم يقتلن من زحمة ولا يكون في البلاد من أحد فلهذه الشروط مهمما تمت تلك التي قد وجد الصريح يحلف من خيارهم خمسونا قتله يحلف كل واحد وبعدها غليدفعن للديعة من كان حالفا ومن لم يحلفا ومن أبى عنحلف وقد نفر وبعضهم ألزمه أن يغرما وتلزم القسمامة المقاتلة وما على الغائب والمسجون

أحكامها وأذكر العلامة وما أنا أذكر ما قد ذكروا حربيان القتل والتكيل يرونه في جيده والعنق كذا دم الأنف إذا ما نزلأ شيء فلا قسمامة غيمن تلف بل بقضاء من إلهى وأصل أو عقرب غلسعه لسما دعوى على شخص يعيننه مهما ادعوا بل تنصب الخصامه في السوق أو في جامع بالقرية ما بينه وبينهم ضغن يعد فإنه يلزم أهل البلدة فيها وفيه الأثر الشنيع ما ان قتلناه ولا درينا منهم يميننا بالإله الواحد كاملة جميع أهل البلدة توزعن بينهم على الوفا يحبس حتى يحلفن أو يقر جميعها إذا أبى أن يقسما ومن إليه ترجع المساءله ولا صبي لا ولا مجنون

ولا على أعمى ولا خـرود
وبعضهم ألزمها الجنـونا
وأعجمها ومقعدا والخلف في
وتلزم المرأة مهما انفردت
وإن يكن في قرية قد وجدوا
فإن يكن هذا القتيـل مسلما
وإن يكن من أهل ذمة فما
وقال بعض العلماء القسامة
أهل الأصول من ذوى البلدان
لا تلزم مكثريا لمـنـزل
وإن يكن في الدار واحد وجد
يخلف خمسين يمينا وحده
وامرأة تؤدينهما عنهما
فإن تكن ليست لها من عاقله
وكل من ليست له عشائر
والبيت مهما وجد القتيـل
وإن يكن في البيت غيرهم وجد
وإن يك الغير هناك منفرد
وأهل خطة فلا تعدوهم
لم يوطنن أو مسافر يمر
مادام من أبواب هذه أحد
وإن يكن لم يوجدن منهم أحد
والغرم أيضا تدفعنه العاقله
وإن تكن ليست لهم عشائر
والخطة الأرض التي قد تنزل

قسامة في شرعنا السديد
وربة الخـدر فيدفعونا
إلزامها الإمام والقاضى الوفى
بنفسها في موضع توحدت
فيها معاهد ومن قد وجدا
فغرمه في المسلمين لـزما
له من الغرم عليهم لـزما
تلزم حين تفرض الغرامه
تقسم بينهم بلا توانى
ولا غريبا بينهم في المحفل
لو عادة أو كان أعمى منفرد
ويدفع الغرم بتم العده
عاقله غداة تلـزمنها
تدفع من أموالها للنـازله
فالغرم كله عليه صائر
فيه على أربابه يؤول
فالغير لا يلزمه شئ يحد
فإنها قسامة على البلد
لغيرهم من ساكن لديهم
أو مشرك لو أنه قد استقر
فإنه يلزمه لا يتعد
تلزم من ذكرتهم كما تحد
عنهم فإنها لذاك كافله
فترجعن عليهم الخسائر
ولم يكن قلبك فيها منزل

فهي على سائقها أو من يقـد
كانوا جميعاً فـعليهم تلزم
من دونهم وحيث شاء جـرها
تلزم أهل موضع فيه وجد
سفينة فراكبها تحملا
هذا القتيـل لأناس عهدوا
أرباب هذا النهر في قول الأولى
أو بئر أو مفـازة مقفـرة
ودمه مدر خلا غـرامه
إن وجدوا قتيـلهم في دار
رب لها وهي على من عقلا
يسكن بها أولا على من قد سكن
سواء ساكنا غذا على المـدد
فليس فيه دية فيما نجد
لازمة أيضا على عاقلته
فإنها تلزمه على الوفا
ولم يكن من ساكن فيها بدا
شيء من الغـرم الذي هنا يخط
عواقل الأيتام قول نقلا
شخصا قتيلا عادة أو رجلا
قوم فقيل ما عليه خـردله
بأن غـرمه على من حملا
يبلغ خمسين إذا ما عـددوا
أو لا تكررت هنا عليهم
من إرث مقتول عن الأئمة

وإن يكن على بهيمة وجد
أو من لديه ركبا وإن هم
وتلزم من تولى أمرها
وإن يكن لم يوجدن معها أحد
ليس على مالهما وإن على
وإن على نهر صغير وجدوا
فذلك القتيـل لازم على
وإن يكن في بحر أو في دجلة
فليس فيه قط من قسامه
وجاء في بعض من الآثار
فدية القتيـل لازم على
عاقله لرب تلك الدار إن
وإن يكن مع ربها أيضا وجد
وإن بدار نغسه أيضا وجد
وقال بعض العلما في ديتـه
إلا إذا قاتله قد عرفا
وان بدار ليتامن وجـدا
غيرهم فما على الأيتام قط
كذلك غير الدار أيضا وعلى
وداخل في قرية قد حملا
ويزعم أنه قد قـتله
وجاء في قول لبعض من خلا
وإن يكن هذا حي يوجد
يحلـفون هاهنا كـلهم
لا يمنع الداخل في القسامة

وإن يكن في موضع فيه تجب
أو ولدا فيحلفون والديه
وورثوا منها ومن لا عاقله
وجوبها في زمن الإمامه
وإن بينهم وبين الله لا
وقال بعض العلماء الأعيان
إن يحكم كالحكم في الظهور
وتلزم في الرأس لو قد انفرد
وغیره من سائر الأعضاء لا
وقيل مهما وجد الرأس فقد
فليس من قسامة فيه وقد
وإن يك الشقان طرا وجدا
وإن يكن في موضعين قد وجد
وقيل كل موضع خمسينا
ويلزم إن كان بالعرض فصل
والحكم للرأس إذا ما وجدا
فتلزم حيث يكون الرأس
وإن يكن ما بين قريتين
يقاس ما بينهما ويلزم
وإن إليه استوتا فيلزم
وتلك خمسين يميناً ويدو
وجعلوا قياسه من موضع
وإن هما قطعن فالقياس من
وقيل من موضع كل رجل
وقيل من كل لما يليهما

تلزم من فيه ولو قد كان أب
تلزم من يعقلهم في التأديه
له فوجده يديهما كامله
وليس في الكتمان من قسامه
تلزم إلا من جنى وقتلا
من يقدرن في حالة الكتمان
يحكم فما ذلك بالمجبور
في أي موضع يكون قد وجد
إلا إذا مع جسد تحصلا
أو شقة من القتل المفتقد
ألزمها بعض على أهل البلد
في موضع قسامه فيه غدا
فيحلفون كلهم خمسين عد
ودية جميعهم يدونا
فيما يلي الرأس ولو كان أقل
في موضع عن جسد منفردا
وقال غير ذاك أيضا ناس
ألقوه أو ما بين سكتين
قريبة إليه فهي تغرم
جميعهم خمسين هذى تقسم
جميعهم واحدة تبدد
رجليه مهما وجدت لم تقطع
بينهما لو كانتا لم تقطعن
لجانب الأخرى قياس الكل
من موضع حكم القياس فيها

وإن يكن في وسط من منزل
فهي على أهليه طرا تلزم
أى وحده كذاك شارع عرف
تلزم لاستوائهم في الشارع
وإن يكن في منزل لرجل
وهكذا إن لرجال كان ما
وإن هم ألفوه وسط دار
وهى على عاقلة له متى
أولا فإنها على من سكنا
وغيره فإنها على العدد
فما له من دية وقيل بل
إلا إذا قاتله قد عـرـفـا
وإن يكن في دار أيتام وجد
غيرهم فما عليهم أبدا
كذا سوى الدار وبعض ألزما
وهكذا أيضا على موالى
وإن يكن في قرية قد دخلا
وقال فيه إنه قد قتله
فقيل لا شئ عليه فيه
وداخل في هذه القسامة
ويلزم على أهيل القرية
أى ستة الأميال أو ما دخلا
وتلزم من أقرب الحين
وإن إليه استويا فتلزم
وإن برحلة المسافرنا

يوجد أو في طرفه المتصل
جميعهم لا من يليه منهم
أجملة فحكمه كما وصف
جميع أهل المنزل المتابع
خص بها كذاك وأديه اجعل
ذكرته جميعهم ذا لزما
تلزم ربها بلا إنكار
ما كان فيها ساكنا ذاك الفتى
وإن يكن فيها الفتى قد قطنا
وإن يكن في دار نفسه وجد
تلزم من كان عليه قد عقل
فهاهنا أمر القسامة انتفى
كذا عبيد ليس فيها من أحد
شئ من الغرم الذى قد حددا
على عواقل اليتامى المغرما
تلك العبيد الغرم بالكمال
شخص وقد كان قتيلا حملا
بنو غلان جهرة وجندله
وقال بعض إنه عليه
لا يمنع من تراث الفاتت
إذا هم ألفوه طرف الستة
لا ما يكون خارجاً منفصلاً
إليه إن ألفوه بين ذين
جميعهم فالحل منهم يغرم
عليهم تلزم أجمعينا

وإن يكن بالسوق هذا وجدا
ألزمه أهليه بعض العلما
وإن على سارية أو جبريل
فما على أربابها شيء يعد
وتلزم من حاملا له على
بالله خمسين يمينا كامله
والاختيار للولى فى الحلف
وكل من أبرأه من دية
وإن يكن بواحد يستمسك
فيحلفن مرة ولا ديه
وصح إن أبرأ القتيل أبدا
وإن يكن أبرأ لكل فلا
إلا إذا ما خرجت من الثلث
كذلك إن تعين القتل ولا
وقيل فى العمد يجوز العفو لا
ولهم فيه تفاصيل هنا
وإن يكن فى وسط بلدة وجد
من غيرهم فليس يقبلونا
وقال بعض العلماء يقبل
لأنما الظاهر فى أهل البلد
وإن يكن وارث هذا شاهدا
وصار إبرأ لباقى القرية
وتلزم فى السقط إن به أثر
وفى قتيل بين قوم يوجد
ياخذ أرشه الإمام منهم

ففيه خلف بينهم قد وردا
وكان بعض منهم ما ألزما
أو شجر أو حائط متصلا
بل تلزم موضعا فيه وجد
كاهله ويحلفن مستكملا
والغرم عنه تحملنه العاقله
فمن أراد حلفا منه حلف
أو حلف فهو برىء الذمة
غذاك إبرأ لمن قد يترك
عليه بل تلك اليمين كافيه
ويلزم الباقي ممن وجدا
يجوز أن يعفو وأن يعطلا
فليعفون وبهم لا يكثر
قسامة إذا عفا من قتلا
فى القتل بالخطأ لأمر حصلا
وكل قاتل على أصل بنى
فشهدوا بقتله على أحد
لأنهم بذلك دافعونا
منهم إذا ما شهدوا وعدلوا
ليسوا جميعا قاتلين المفتقد
فإنه يرد قولوا واحدا
وليس فيه قط من قسامة
جرح إذا ما كملت فيه الصور
لا يعرفن وارثه ويعهد
وفى ذوى الفقر لذاك يقسم

وجاز وضعه ببیت المال
وفي جريح في قبيلة ظهر
ولم يزل فراشه ملازما
فإنه قسامة عليهم
وأهل قرية إذا ما ماتوا
وما بقى فيها سوى الأطفال
ف قيل تلزمهم القسامة
وأهل بلدة إذا ما نكدوا
فجاء من أقر بالقتل فقد
ويلزم أخذاً للبدية
وإن بقى الجرح مع من قد جرح
وبعدها الجرح مات واخترم
والصلح في جرح ولم يبرأ فلا
وجرح شخصاً جراحاً قحراً
وبعد ذاك غيره له جرح
وبعد ما ثلاثة الأيام
فإن كل واحد من ذين

نعر دين الله ذي الجلال
لم يدر من رماه منهم واستقر
حتى توفي بينهم واختتما
فيحلفونها وبعد يفرموا
من قبل حكم حاكم وغاتوا
أو النساء أو من كهذا الحال
وقيل لا حلف ولا غرامه
غرم قتيل بينهم قد يوجد
ألزم من أقر غرماً أو قود
يردها كاملة للبلدة
دمراً ولا يطلب ما له يصح
فما على وارثه شيء علم
يجوز فيما قال بعض النبلا
أهل العلوم خمسة من أبعره
جرحاً وأرثه بعير متضح
ذاق الفتى المجرع للحمام
يفرم نصف المحتسب للصين

باب القود

والخلف في التكفير عنهم نجد
قاديه بعض وبعضهم عفا
ضربا وقتل النفس ما تعدا
والإثم والتكفير في ذا الحال
ودية تكون في المساكلة
ولو نسا أو مشركا إذا قتل
من قود وقد يقاد فيهما
معاهد ووثني قد جسد
فلا يقاد إن مسيحي قيل
أن يقتل المجوس ما لهم قود
فما عليه قود لما فعل
إن لم يكن فتكا أتى بالقتلة
نصفا من الغرم الذي قد وجبا
لو أنه بدون رد يحصل
ونصف غرم الفحل أيضا تبذل
بل تقتلن وحدها وهي الفدا
فتكا فهذا حكمه الذي زكن
كل يقيده أو ولي الأول
قد أمهلوه وله لم يقتلوا
إذا أراد الكل يقتلونا
في ما لهم جميعهم ولو مأيه
بحصص على الجميع أو يتم

يلزم في القتل بعمد قود
وقتل شبه العمد فيه اختلفا
لأنما القاتل فيه قصدا
لكن عليه دية في المال
وليس في الخطا سوى الكفارة
ولا يقاد غير بالغ عقل
والطفل والمجنون ما عليهما
والمشركون ملة لدى القود
وقد مضى القول بأنهم ملك
من اليهود واليهودى الألد
كذا المجوسى لجاحد قتل
ولا يقاد رجل بامرأة
حتى يرد من بها قد طلبا
وقال بعض العلماء يقتل
وإن تكن قد قتلت فتقتل
وقيل لا تدفع شيئا أبدا
لو أن ذاك القتل منها لم يكن
وقاتل جماعة إلى ولى
وقيل للأخير حيث الأول
وقال بعض يتقارعونا
والذى لم يقتلانه الذية
إن وسع المال وإن ضاق قسم

كحياة في قتله حتى هلك
 نهش الأفاعى غيه أو معاها
 أو يدفعن الأرض وهو الكامل
 غليقتلا فيه مما بدون شك
 مالك عبد قيمة العبد الألد
 لو حالة الكتمان في قول وجد
 يقيّد أو لوالد له علا
 إن أب القتيل صار أقدم
 إن كان والد هناك قد وجد
 من شاء قاد نفسه ليقْتل
 يقيّد نفسه لنحو الأقرب
 ودية منه القريب يحرك
 يهلك إذ ليس له تنأوله
 لو سفلوا في رتبة يأتونا
 والجد من أخى القتيل المفتد
 ولا لمجنون وعبد أقرب
 لها إذا ما قودا تريّد
 غفى هلاكه الخلاف جائى
 من أهل جملة على الجناية
 ما كان قد يسقطها من الذرى
 وقيل حتى يدخلوا في التركيه
 لرجل وهو صحيح العقل
 بأنما القاتل غير من أقر
 وقال بعض من أقر منهما
 بالقتل مقتول بما قد كونه

وإن يكن مع رجل قد اشترك
 تقدم الإنسان أو تقسدا
 والخلف هل يقتل هذا القاتل
 وإن يكن حر وعبد اشترك
 وإن أراد قتل الحر ورد
 وجاز أخذ دية أو القود
 وقاتل لابن من قد قتل
 أولهما وقال بعض العلماء
 غم له بأن يقيّد للوند
 والأولياء أن تعددوا الى
 وإن هم تفاوتوا في الرتب
 وإن يقيّد إلى البعيد يهلك
 في ماله وقيل لا وقاتله
 والجد لو علا مع البنينا
 والأب من أبيه أولى بالقود
 ولا يقيّد نفسه إلى صبي
 والخلف في المرأة هل يقيّد
 وإن يكن قاد لهم — — —
 والخلف في إجازة الشهادة
 فقيل بالجواز ما لم يظهر
 فيقتلن بها وتؤخذ الدية
 وإن أقر رجل بقتل
 فشهد الشهود بعد ما ذكر
 كلاما يقتل فيما رسما
 وقيل من قامت عليه البينة

ومن يكن شهوده قد رجعوا
والخلف في المقر مهما رجعا
وشاهدان شهدا على رجل
وقال آخران إن الرجل
في موضع قد عينا وحددا
فإنه يقتل فيما يرفع
وفي الذي عن بعضهم لنا أثر
من قبلما في قتله أن شرعوا
وإنه من بعد ذلك الأمر لا
ومن يكن في تهمة القتل سجن
فما عليه قيل غير الدية
فيسقطن بشبهته والسجن
ومن أقر أنه قد صرعا
بأنه بغى على يقتل
إلا إذا ما قد أتانا الجاني
وقاتل لرجل وقال
قال الولي أنت قد قتلت
فليس فيه قود هيلتز
إذ أبطل الولي قول الجاني
وأول القسولين في الآثار
وإن إلى العمدة الولي قد رجع
يلزمه مع غير عزان القود
قال منير ليس للولي من
وقاتل زيده وقال إنى
فكان موسى لا يرى فيه القود

فما عليه بعد قتل يوقع
يقتل مع بعض وبعض منعا
بأنه يوم كذا شخصا قتل
في ذلك الوقت لدينا حملا
وأنه لم يقتل من ارتدى
عن هاشم والثان ليس يسمع
بأنه إن يرجعن من أقر
فإن ذاك الأمر منه يسمع
يجوز في قولهم أن يقتلا
ثم أقر وهو في الحبس خزن
لأن ذاك جق رب العزة
لا شك فيه شبهه اذ يعنو
لرجل لكن قد ادعى
به ودعوى البغى ليس يقبل
على ادعاء البغى بالبيان
قتله تعمد ضللا
بخطأ والعمد ما أردته
بل دية وقيل كله انهدم
فيما رواه القطب عن عزان
قد رفعوه عن أبي الحواري
وصدق المقر منه ما سمع
وعنده غير الديات لا يجد
بعد اعتراف بالخطا قتل زكن
ظننته عمرا حسنا ظنى
وخالف الأشياخ قوله السدد

لكنه وافقههم وذاك في
وقائك إننى قتلت أحمدا
وجاء شخص آخر وقال في
غالب قول الأول الذى ذكر
إلا إذا ما علم السولى
وإنما أصيب في سؤال
ومن يقتل رجلا أقر مع
قال ابن محبوب فلا أرى قود
وإنما قال به تمسدا
وشاهدان شهدا على رجل
ورجع الشهود عما ذكروا
فقال بعض العلماء رامي
ويرجع على الشهود بالديه
وقيل يفرمون وحدهم بلا
وهو الصحيح حيث إن من قتل
ولا يشبه العمد حاول الخطا
ومن يقتل قد أتى معترفا
فجاء من بعد مقرر ثانى
فقيل يفرم المقر الأول
وقيل ما عليه أن يفرمه
وإن يك المقر بعد ما قتل
أو مسلما ومن له كان قتل
أو والد لمن له قد قتل
وإن يكن من بعد ما قد قتل
وهكذا إن جن بعد ما زنى

أيام عبيد الملك البرالوفى
في رجب وقد سقيته السردى
شوال قد سقيته للتلغ
بأنه في رجب له نصر
بأنه في رمضان حى
فيقتل الثانى لهذا الحال
قوم ولم يشهدهم بما صنع
يمكن إن لم يقتلن هذا أحد
إلا إذا مع الإمام أفصحا
بقتل إنسان فقيده وقتل
ففيه خلف بينهم مؤثر
وهو ولسى أول يديه
لأن منهم أصل هذى التعديه
أن يرجعوا بها على من قتل
لم يعتمد في الذى له فعل
بل إنه بحكم شرع قد سطا
فقيده في إقراره وأتلفا
بأنه قاتله والجانى
قاتله إذ بان إن لم يقتل
وهو الصحيح إذ أباح دمه
قد بان طفلا أو بعثله خال
من أهل شرك كيهودى مضل
فإنه يفرمه من جنس دلا
جن فقتله غدا محلا
إن محصنا وبعد ما قد طعنا

فإنه يقتل حدا قد نزل
أو يبرأ من جنون نـزلا
وما عليه أبدا من كلفة
بأنه أباه وابنـه قتل
أحيا فذاك عتـة يرونها
أو أنا مجنون متى أتلـفته
خوصم إن كان له بيان
به بدون ما بيان يقبل
أن يأتين ببيان قـبلا
تقلت ابنا لك عمدا يا حمد
ثم أراد قتله لما غرط
وقيل إن أراد قتله فـله
بأن من لعشة قد قـتلا
وعاد مسرعا إلى رب العلى
إلى جميع أولياء من قتل
لواحد ممن عليهم مقترف
يسقيه عن جميعهم كأس الردى
على فتى منهم يذيقه الفنا
يقيد نفسه بلا تمهل
مات فيعطى عقله كما يحد
فلم تكن عليهما مغـارم
كغيرها من أهل تلك المنعة
بغى عليه دون ما عكس ركن
ما كان فى الباغى غداة يهجم
أبقى وليين متى ما رحلا

أو بعد ما ارتد وبعد ما قتل
وقال بعض العلماء إن يقتـلا
لأنـه فى حاله كالميت
وإن أقر رجل عند رجل
وهم بذاك الوقت حاضرونا
وإن يقل بخطأ قـتـلته
أو أنا طفل أو أنا سكران
وبعضهم يقول لا يشتغل
وقيل يجسسه القاضى إلى
وقائل لرجل إنى قد
قال كذبت أنت لم تقتله قط
وقال بعض ما له أن يقتله
وقد أتى فى أثر عمن خلا
وبعد ذاك تاب مما فعلا
وقد أقاد نفسه هذا الرجل
فلا يجوز قتل هذا المعترف
لكنهم يوكـلون واحدا
أو أنهم يقتـرعون هاهنا
وقال بعض لسولى الأول
وفاصد لأحد ومنه قد
أما الذى يختن ثم الحاجم
إن فعلا فى الختن والحجامة
ويغرم الباغى ديات جرح من
أى من بغى عليه ليس يغرم
وقاتل شخصا ومن قد قـتلا

وقد أراداً قتل هذا المذنب
وإن أخوه لأبيه قتله
كلاً ولا يقتل أيضاً فيه
وأخته وقد عفت عما نزل
ولأخيه قتله إذا قدر
فتدرك الأخت مباحاً من ديه
إليه شخص فأذاقه العدم
ليدركون في مقاسم الأول
موروثهم وبعضهم يقول لا
موحداً يسق به كأس البلاء
من ورثوه دون ما تردد
بموجب القتل عليه القود
بالوارثين للذي قد أعدهما
وبعد ذا عليه عتق رقبة
في أرضه يفرعها بسرعة
ولم يكن عليه من ضمان
يفجر بالزوجة أو بأخته
يذيقه لشربة الوبال
ولا أب بالابن في قولهم
منها وذا المقال فهو الأكثر
فلم يكن لغيره أن يقتل
يعرف وأمره عليهم انبهم
أو يأخذ الغرم الذي قد فصل
في جنسه فهم لهذا موضع
يتركه في طيلة الليالي

أخاً شقيقاً وأخاً من الأب
شقيقه أولى به أن يقتله
فما به بأس فلا يديه
وإن يكن أبى أخاه من قتل
فليس عفوها بشيء معتبر
وإن عفا أخوه بعد التعدية
وقاتل لرجل ثم اقتحم
فإن أوليا القتل الأول
على الذين ورثوا من قتل
وفي اليهودي إذا ما قتل
ورد ثلثي دية الموحـد
ومن على شخص يزور يشهد
وقاتل شخصاً ولما يعلم
فليتمدق بالديات الواجبه
وواجب عظام شخص ميت
ويتركها في مكان ثانى
وواجب شخصاً ببطن بيته
فجائز عند العلى العالى
ولا يقاد أخرس وأعجم
لكن عليه دية لا يعذر
وإن عفا البالغ عن قتل
وإن يك الولي للقتيل لم
فلا إمام جائز أن يقتل
فإن يكن جنس له فيدفع
أولاً فإنه بيت المال

فإن يكن جاء ولي بعد
وأمر صبي غديره على
فيلزم الأمر في هذا القود
إن أمر الجبار يوماً لرجل
مخير في أمره ما بينهما
وقال بعض يقتلن من قتل
فذلك الغريم على من أمرا
لقاتل فيقتلن من أمرا
وألزم الأمور بذل الدية

فإنه للأوليننا يرد
أن يقتلن رجلاً فقتل
وقال بعض دية ولا يزد
يقتل شخصاً فولي من قتل
أن يقتل الجبار أمن قد رمى
وإن يكن لم يقدرون أن يقتلا
وقال بعض إن يكن ما قدرا
وقود ألزمه بعض الوري
لشبهة الإكراه في القضية

من لا يعفا عنه

وقد مضى ان ليس يعفا عن رجل
أو أنه على ديانة قتل
ولا يجوز العفو عنهم ووجب
وذاك للإمام يقتلهم
ولو عفا الولي عنهم أو طلب
والدم قد قالوا يورثن ويعطى
وجاز أخذ أجرة عن قتل
وأخذها عن قتل نحو الطاعن
لأن كل أحد مأمور
وجائز إعطاء هذى الأجرة
والولي القتل لو من بعد أن
لا بعد أن يعطى لغيره الدما
فقاتل من بعد ما أعطى الدما
ومن يرى بطلان إعطاء الدم
وإن يكن أعطى دما لطفل
فماله في الحكم غير المهرم
وبالغ من بعد ما أعطى دما
ومشرك ومثله الرقيق لا
فالعبد غير مالك لأمره
ومشرك لا يقتلن المسلما
والخلف في إعطاء بعض من دم
فمن أجازه يجيز القتل

يقتل من بعد أمان قد بذل
أو أنه من بعد عفو قد حصل
أن يقتلوا كقائل على السلب
حدا ولا يجوز عفو عنهم
أن يأخذن دية عما وجب
وبعضهم أبطل فيه الإعطا
أباحه الشرع بحكم عدل
ممتنع في جملة المواطنين
بقتله إذ دمه مهـ دور
لأحد ولو على ذى الصفة
أجر من يقتل عنه أو أذن
لأنه من يده قد أسلما
فإنه يقتل أو ظيفرما
فهو بما قلنا به لم يحكم
أو غيره من غير أهل القتل
وغير باطل بإعطاء الدم
غفى جواز قتله خلف نعى
يصح أن يعطى دما فيقتل
فلا يصح قتله لغيره
فباطل لعظم أمر في الدما
يجوز أو ذاك من المحرم
للكل كالوارث أين حـ لا

فإن عفا بعضهم أو طلبوا
فلا يجوز قتله له ولا
ويضمن الجاني وقيل العاق
وقال بعض إن عفا لو واحد
وصار حق من بقى لم يعفون
ومن يمت أو يتجنن منهم
وإن يك ارتد القريب أو هلك
فإن عفا البعيد ثم أسلما
كذلك مهما كان للغرم استلم
وقيل لا يأخذ ما مع ذا غرط
وقاتل من لأخيه أعدما
فليدفعن الأخ للابن الديه
وإن يكن من بعد غرم ظهرا
فالعفو والغرم جميعا بطلا
وإن يكن هذا السولى طفلا
فينظرون إن لم يكن فى الحال
وإن يكن خوداً ومشركا قتل
وإن يكن لم يقتلن حتى عتق
رد إليه الأمر فليفعل كما
كذا إذا الأول كان قد عفا
بيطل فعله جميعا ورجع
وامرأة والعبد والمشرک فى
وبعضهم أجاز للأخت القود
ولابنة الابن بعيد الابنة
تقتله أو أنها تأمر من

غرمها غامر القتل قد صار هبا
لغيره إذا درى ما فعلا
مناب من لم يعف من أصناف
فيسقط الغرم معاً والقود
تباعه على الذى عفا ومن
يقتل غيره ولا ينهمس
تقدم البعيد عنه وغتك
ذاك غامر القتل قد تهدما
لكنه يأخذ منه ما غرم
لكن له الباقي مع الجاني فقط
فبان للمقتول ابن بعدما
وما عليه القتل إذ لم يدريه
فتاه أو من بعد عفو شهرا
والابن ما شاء له أن يفعله
أو غائبا أو أبكما أو حملا
له شريك نافذ الفعـال
من دونهم والعبد مثلهم جعل
أو ذلك المشرک بالحق نطق
يشاء من قتل وغرم لزما
أو أخذ الغرم الذى لهم صفا
إلى الأخير الأمر ما شاء صنع
قتلهم يقال بالتوقف
شقيقة أو لأب إذا تردد
وقيل جائز لكل امرأة
يقتله وذاك أولى إن يكن

لذلك الجانى به يقتل
ذاك الذى للقتل قام مسرعا
فإنه مثل الوكيل برزا
بعد وقد أمضى له ما عمله
قلنا به راجعة تهدي من عمى
من قبل دفع دية مكمله
ديات من جنى من القاتل تم
ودية المقتول قبلا تنهدم
من تركه الجانى الذى ذاق الردى
أو يغرمها ولى من جنى
إن كان لما يترك الجانى هنا
كان جنى من تركه له تكن
يسقطها موت بجان نزلا
تباريا فيما بهم كان وجد
فلا براءة هناك تعتبر
سلمه لأولياء من قتل
أراد والثانى أراد للديه
من ذين ما أراد به بلا جدل
من شاء من ذين له أن يقتلا
لأنه غوته فى التعديه
للحرم الشريف ألجى بعجل
وإن يك القتل به قد أوقعا
ما جاء فى قول لبعض النبلا
والقطم فى سرقة قد استمق
يحل ثم بعد ذاك يقطمن

وإن يكن غير الولي يقتل
لو جوز الولي ما قد أوقعا
إلا إذا من قبل قتل جوزا
وقيل لا يقتل إن جوز له
قلت وقد مضى كلام مثلما
وإن يكن غير الولي قتله
وذلك الولي للجاني استلم
فهل لذا الولي أكل ما استلم
فلا ينالها الولي أبدا
ولا من القاتل للجاني هنا
إلى ولى لقتيل من جنى
ما لا كذا يغرمها ولى من
إن ترك الجاني هنا ما لا ولا
ورجلان قد تطاعنا وقد
ومات بعد واحد ممن ذكر
وقاتل اثنين والقاضى الأجل
وواحد يقتله فى التعديه
فإن يك الجاني مليا فلكل
وإن يكن غير ملي فعلى
يرد للثاني هنا نصف الدية
وإن يك القاتل غر ودخل
إلى الخروج منه حتى يصرعا
فإنه يقتل لو فيه على
وإن يكن داخله أيضا سرق
يؤمر بالطواف والسعى وإن

ما يجب به القود

مات به جراحه قتيلا وإن برى لكنسه قود ردا من غير أرش ضربه الذي ضرب من بعد ليلة ويوم غاتا لكنسه يديه غرم مثله إقراره والسبع قول يرفع إقراره لو طال وقت واتسع من بعده أو أنه قد ذبحه أو سبع من بعده فقتله دماء عليه بذلك اخترما وقيل لا يبطله الدوا فقد غلب فيه قود يصح يقتله كأن سقاه سما بالسيف قتله هنا تحتمل يأخذها منه لهذا التعدية بالسيف لا بالنار يحرقنا بالنار أو بالسم أو بما فعل غمات أو قيده حتى عطب أو عطش أو هدم بيت أو غرق عقل وأما القتل ما عليه أو عقرب أو سبع منفلت إن كان كالحية فوقه رمى

من مات من جرح ولو قليلا إن لم يكن من بعد برء أودى فما عليه هاهنا شيء يجب وجراح لرجل غماتا فلا يقرر جراح بقتله وقيل من دون ثلاث سبع وقال بعض ما بقى الجرح يسع وهكذا إن غيره قد جرحه وهكذا إن نحو أنقى أكله ليس له يقرر بالقتل لما وبالدواء قيل يبطل القود لكنه إن خيط هذا الجرح وإن يكن أعطاه شيئا مما يقتل في الحكم به لكنما إلا إذا وليه شاء الديه وقاتل بالنار يقتلنا وقال بعض يقتلن بما قتلن وإن يكن أعطاه سما فحرب بسبع أو حية أو بحرق أو نحو ما ذكرته غفيه وإن يكن رماه فوق حية غمات من ذلك يقتلن كما

وهكذا إن كان في بئر رمى
وأمر طفلا له أو جملة
فيقتلن به وفي البهيمة
والعبد إن شاء السولى قتله
وإن يشأ أن يأخذن للديه
ويغرم من ربه إن قتلته
وإن يكن لغيره ما قد ذكر
وما عليه دية ولا قود
إن كان حاضراً إلى أن قتل
وتلزم على المقاتل الأول
وليس من غرم على رب الحمل
وإن يكن في يد من له أمر
فدية تلزمه والقود
وإن يكن أعطى كطفل حيه
فما عليه قود بل يلزم
ومن يكن أركب طفل الغير
فمضامن له كذا إذا حمل
وقيل في السلطان إن يكن أمر
يلزمه ويلزم الجانى القود
وهكذا معلوم قد أمرا
وقيل لا تقتل على السلطان
لكن عليهما أداء الدية
وإن يكن أعطى ديات المفتقد
عاد بها على الذى قد قتل
وما على الأمر غير الإثم

أو هوة أو من مكان قد سما
أو عبده أو كلبه فقتله
والطفل قيل يغرم للدية
وإن يشأ أن يأخذنه فله
يأخذها كاملة مستوفيه
ما زاد عن قيمته وفضله
يلزمه الإثم إذا له أمر
وقيل إثم وديات تنتقد
وقيل لو لم يحضرن إذا شلا
عاقلة الطفل ديات الرجل
لأنه لم يأمرن ولا قتل
بكارتهما أو ودية تقرر
لأنه كمالك يحدد
فذاق من لسمتها المنيه
لأجل ذاك دية يغرم
على كخيل أو على الحمير
في ظهره شيئاً ومن ذلك زل
بعض جنوده بقتل غائتمن
إن كان بالغاً به عقل وجد
بعضاً من الصبيان بالقتل نرى
ولا معلوم لهذا الشأن
ويقتل الجانى من الرعية
من لم يكن في هالك جنى بيد
إن كان هذا بالغاً قد عقلا
إن سلم الجانى جميع الغرم

وإن يكن لم يدفعنها الجاني
ويضمن الجاسوس ما كان تلف
كأهل غارة عليهم ما فقد
ومن نفوس يلزم من حضر
وتارك تنجية لمن نظر
أو مثل برد أو كجوع أو سبع
يلزمه إثم وعق رقبته
وشدد البعض فألزم القود
لأنه بيده ما باشرا
ونازع وكالة القتل وقد
يلزم الوكيل مهما قتل
وبضهم ألزمها الموكلا
وإن درى بعزله من وكلا
وللإمام قتله إذ قتلا
وأمر لطفله أن يقتلا
فإنه يقتل والآمر ما
كذلك من يأمر أيضا عبدا
ومن يكن وليه يوما جرح
لجراح الولي ثم قتله
فيقتل القاتل حيث قتلا
وقيل لا يقتل عن بعض السلف
والأول الأصح لكن عندي
يدرا عن قاتله الحد لما
ومن رمى لشرك أو عبدا
عق وإسلام فغرم الحر

تلزمه إن كان ذا سلطان
مالا ونفسا بتجسس عرف
بهذه الغارة من مال أحد
غرم وإثم قود ولا مفر
يقتله كحية وقد قدر
أو حرق أو في كهوة وقم
ودية والإرث لن يستوجبه
وبعضهم ألزمه التوب فقد
لقتله لو أنه قد قصرا
عفا بلا علم الوكيل عن قود
غرم القتييل كالخطا ذا جملا
لأنه بغير علم عزلا
فدية تلزمه أن يبيذلا
من بعد عفو من ولي حملا
شخصا ومن بعد البلوغ قتلا
عليه إلا الإثم في ذا لزما
وبعد علمه بعق أردى
جرحا شنيعا يقتلنه فجمع
وبعد ذا وافي الجريح أجله
من قبل أن يستوجب تعجلا
حيث وليه بجرحه تلف
يقول قطب العلماء ذو الرشدا
في فعله من شبهة فيها ارتقى
فوصلت رميته من بعد
يعطى أو المسلم في ذا الأمر

وقيل مقتولا به إن كانا
لأنه كان معاهدا وما
وبعضهم يزعم أن المسلما
وإن رمى موحد أو قد سقط
وإن يك الرامى قبيل أن تصل
وإن رمى المشرك للمصلى
لم يقتلن به لأن قتلا
وان رمى عبد لعبد فعتق
لم يقتلن به وألزموه
وإن يكن من ملك ربه إلى
فالحلف هل على الأخير ما جنى
وهو الأصح وكذلك الخلف إن
هل أرشيه لأول أو آخر
وإن يك الرامى قبيل أن تصل
جن فبالرمى هذا يعدم
يغرم من أمواله للدية
وإن رمى المجنون شخصا ثما
غفيه حلف ذكرته العلما
في ماله فقط أم ذا يلزم
كذلك طفل يبلغن من قبل
وإن رمى الجانى بعض الأوليا
قبل الوصول يلزم من رمى
وبعضهم يقول إن المعتبر
لاحالة الوصول في جميع
وقيل فيمن قد رمى إنسانا

معاهدا من جرع الهوانا
يجوز قتله وصار مسلما
به يقاد لو يكن ما أسلما
عليه بعد ردة والإثم قط
رميته ارتد غفى الحال قتل
فارتد من قيل وصول النصل
ذى الارتداد الشرع قد أحلا
قبل وصول الرمية الرامى بحق
قيمته كما يقووموه
آخر من قبل الوصول انتقلا
أم يلزم الأول ما قد كونا
تنقل المرمى عن حال زكن
وذا هو الأصح في الدفاتر
رميته التى رماها للمصل
وقيل لا يقتل لكن يغرم
أى أنها ليست على العاقلة
أفاق من قبل وصول الرمى
هل دية الرمى شيء لزم
عاقلة له فذلك تغرم
وصول رمية رمى لقتل
وقد عفا عنه ولى بقيا
غير مناب الرام غرم علما
حال صدور الرمى من حيث صدر
مسائل الباب على التتويج
بدون حل بل ينبغي كانا

فقتل المرمى ولى الرامى
أو طعى المرمى أو كان فعل
فما على الرامى سوى الإثم فقد
وإن رماء بحلال فانتقل
فثم ألزموه أرشاً مثلما
وجارح لرجل غارتدا
فيلزم الجارح أرش الجرح لا
وجارح لمن بغى أو من طعن
وجارح عبداً وبعد حرراً
غارش جرحه لذاك المقتق
وقيل يعطى الغرم كله الولى
وبعضهم ألزم من كان جنى
معاهد أن جرح الموحددا
ويهلك المسلم بالجرح فعمل
أو يسقطن عنه ما قد ارتكب
وقيل إن كان معاهدا غرم
وجارح لرجل فقال
فقال بل محارباً جرحتك
فالقول للمجروح لا للجارح
لكن أقول إن يك المجروح قد
أو كان ذا شرك ويدعى بأن
فإنه يطلب بالبينة
وقد أتى فى أثر عمى ذهب
شخصاً ولكن لم يمت فى الحال
إن ثاوى من جرحه وضربه

قبل وصول النصل والسهم
ما قد يبيع دمه وما يحل
أى ما عليه دية ولا قبود
إلى محرم قبيل أن تصل
إذا رمى لشرك فأسلما
مجسروحه وبعمده تردى
تهدره لحدث قد حصل
فتاب ثم مات فهو يهدرن
فمات بالجرح متى ما انفجرا
واللولى من ديات ما بقى
والجرح أرشه لذاك الأول
قيمتة لربه عبداً هنا
وبعد ذاك الجرح حالاً وحدا
يلزم من قد عاهد الغرم كمل
فى شركه والدين للإشراك جب
لمعهده أولاً فغرمه انهدم
موحددا جرحتنى ضللاً لا
أو باغياً أو طاعناً أو مشركاً
ما لم يجيناً ببيان واضح
كان على بغى وطعن قد عهد
تاب قبيل طعنه الذى زكن
بأنه تاب قبيل الطعنة
قد ورد الخلاف فيما إن ضرب
فقال بعض العلماء الأقيال
بقى إلى أن قد مضى لربه

فيلزم الضارب في ذاك القود إلى ثلاثة من الأيام وقيل ما لم يهلكن من ضربته وقيل ما لم يجعل الدواء له وقيل لا يبطله الدوا فقط وإن يك المضروب ضارباً طمأن غلم يزل ذا ثاوياً بطعننته لا يلحق الأكثر ضرباً الأقل فالنفس بالنفس وكل واحد ويبطل القتل إذا بعض يرد وداخل على امرئ له وجد وقيل غيم لامرئ قد يضرب وجاء شخص بعد ذا غقتله لأنما الاثنان فيه اشتركا وقتل من لسم يكن له ولي إن يشاعفوا وإن شاساقتله يدفعها إمامنا في الفقرا وجعلها في غيرهم لا يمنع إن كان في دولته قد قتله فما له التخير بل يقتله ثم الولي بعدما قد سألأ ليس له إلا الديات إن يرد وإن يكن أراد ما لا دون ما قيل له يرجع للقتل وقد وإن عفا عنه على أن يعطييه

وقيل لا إن لم يمته ويفتقد وقيل سبعة على التمسام ما دون يومه معاً وليتته إذ الدوا للقتل مما أبطله لكن إذا الجرح عليه قد يخط بطعنة أخف مما فيه عن حتى هوى منها على منيته بما من الأرض عليه قد فضل مات بضرب خصمه المضادد من أوليا غرما وبعض القود في النزاع أراءه ففى ذاك القود فصارت الروح تجى وتذهب فقود في قتله لأبد له إن فتكا في القتل أو لم يفتكا فهو يقيد للإمام الأعديل وإن يشا غدية مكماله ممن له ولاية من الورى وتركها في بيت مال يسع وإن يكن من قبل ذاك جندله وقيل إن شاء الديات غله بذل الديات ما له أن يقتلا وإن يشاعفوا فإنه يجحد ذكر الديات فالخلاف رسما قيل بأنه الرجوع لا يجد مالا فجائز ولو فوق الديه

ما كان من شرط عليه جعلاً
أعطاه بعض ما به الشرط انعقد
مالاً أو الرمل فشرطه سقط
وقيل لا شيء لهذا المشتراط
والقتل للمحال من ثم بطل
في يومه ألفاً فهل له الدية
في يومه وبعده إن أخيراً
من بلد كان به قد ولجأ
إلى كذا شهراً من الزمان
عليه من شرط فإنه سقط
والبعض هذا الشرط أيضاً أثبتته
مخير في قتله كأول
مجيء صلت أو رضاه مثلاً
محمد أو لرضاه إن يجي
وذلك إلغاء لهذا القيد
عقوبة كخطأ مهما يكن
كذا كذا أو أقتلنك جزماً
إن لم يفي بشرطه أن يقتله
من بعد أن يقتله وجاء
يتركه في يومه ذلك حتى
يرد ما أعطاه بعد أن قتل
يرده لأنه قد بذل
أرجأ له في اليوم عن أخذ القود
شرط بأنه له أن يقتله
من بعد ما أعطى له وقبله

وجاز قتله إذا لم يكمل
ورد ما أعطى له إن كان قد
وإن يكن عد النجوم قد شرط
وللديات يرجعن بعد فقط
لأنه عن دية قد انتقل
وإن عفا عنه على أن يعطيه
أو أنه يلزمه ما ذكره
وإن عفا عنه على أن يخرج
أو لا يسير الموضع الفلاني
فالعفو واقع وأما ما شرط
وتلزم الجاني الديات الثابتة
فإن وفي به وإلا فالولي
وهكذا إن علق العفو إلى
كأن يقل عفوت عنك لمجي
فما له يقتله من بعد
إذ قدم العفو فذكر القيد من
وإن يكن قال أعطني ذا اليوما
ولم يكن يذكر عفا جاز له
وإن يكن أعطى له وشاء
فإن يكن لم يعطه إلا لكى
جاز له يقتله بعد وهل
فيه تردد وعند القطب لا
بشرط أن يتركه اليوم وقد
وإن يكن قد قبل المال على
لا بد فما له أن يقتله

وإن يكن علقه إلى رضى
فما له يقتله كذاك إن
كذاك أن معونة أصبت
لأنما أقل جمع يوجد
فجعلوها ما هنا كالأبد
وبعضهم قال له فعل القود
طالت هنا أو يقصرن المدد
وماله إن قال قد عفوت
أما إذا قال عفأك نصفى
فلا يجوز عفوه كان عفى
فيأخذ الديات منه أن يرد
والعبد إن كان لصر قد قتل
إن شاء قتله وإن شاء عفا
وقال بعض إنّه إن يرد
وإن جنى ما كان دون نفس
وإن يكن من بعد أول قتل
وقيل للسيد ما لم يحكما
والعبد إن كان لعبد قتل
خير سيد القتيل بين أن
وإن يكن أكثر قيمة يرد
وإن يكن أقل منه ثمننا
ما بين أخذ قاتل أو الثمن

كجمل أو حائط أو من قضى
قال عفوت إن يشا مولى المن
أو لا نقضا ثلاثة عفوت
ثلاثة الأيام فيما حددوا
فمن هنا يبطل أمر القود
بعد انقضاء ما له كان يحد
أما بها فلا قصاص يوجد
نصفك أو بعضك واكتفيت
أو ساعدى أو عضدى أو كفى
عن بائن منه كريق وصفا
وإن يشا عفوا وإن شاء القود
يدفع المولى ما شاء لعمل
وإن يشا أخذه وانصرفا
قيمته الدركها من سيد
لربه الخييار دون لبس
آخر فهو للأخير ينتقل
به لأولياء من كان رمى
وكان فى القيمة أيضا مائلا
يأخذه أو قيمة أو يقتلن
سيده الفضل إذا شاء القود
خير سيد القتيل ما هنا
أو قتله وإن يشا يعمفون

ما يكون به القود

بالسم أو بالنار من قد قتل
ولا بهدم لا ولا خنق
نخبر يرفع عن خير البشر
وذلك للنار وغيرها شمل
ويضربن في ثوبه أو يرتدع
فيه وإن لغيره حتى يقع
من بيت مال المسلمين إن هدم
إلا إذا صاحبه قد منعه
فإن يكن غلب يفر مننا
لا يفر من وقيل بالفرم هنا
سلاحه ويضربن ويعقر
غرم غساد للذي تهدم
لا يلزم من هدمه شيء يحق
أو بعد أن يخرج منه المقتنع
فيه ولكن يحصن أو يرتدع
إليه يحتاج إلى أن يسلم
كمكة والحرم المسجد
مسجدنا ولو هناك قول
غلا يكون قطعه مصلا
أو بنديق أو مثل رمح يرسل
فيجذمن من رجله وينزع
واختار غير القطع بعض من غير

يقتل بالسيف وبالخنجر لا
ولا الدخان لا ولا الإغراق
وجوزوا القتل بكلمة ذكر
المرء مقتول بما به قتل
وتعقرن دوابه إن امتنع
ويهدمن عليه بيت يمتنع
لكنه إن كان للغير غرم
إن كان أولا فعلى من ضيعه
أو قد بنى البيت لذك المعنى
وبيته إن لسوى المنع بنى
وكل مانع لحق يكسر
ويهدمن عليه بيت دون ما
وكل بيت قد بنى لمنع حق
يهدم لو من قبل إن فيه امتنع
ومسجد لا يهدمن إن امتنع
يمنع عنه الأكل والماء وما
وإن ذاك لاحترام المسجد
ومسجد المخالفين مثلك
وإن يكن في شجر الغير علا
لكنما الباغى بسهم يقتل
ونحو ذاك أو إليه يطلع
والخلف إن كان له ذاك الشجر

وكل ما يمتنع فيه غير امرئ كان حلال الدم لا لكنه لا يقصدن بالضرب لأن من كان مباح الدم ما بل إنما له بأن يقتله ومن يكون دمه ما جلا ويلزم الجاني غرم ما غسد وتكره المثلة بالمحارب كراهة شديدة وقبلا وذلك قبل الموت أما بعده ودية عند الممات تلزم وان يك الجاني قبلا مثلا يجوز أيضا أن يمثلنا ومن بعده يمثلنا ولو له فيه نصيب وغرم وقيل لا يحررون بالمثلة لما روى أن النبي أمرا فمن هنا لو كان نفس المثلة ولا يسلطن على قتل رجل إلا إذا عن حكمنا كان نفسر ولإمام العدل يدفعن لا أى ذلك الجاني لكيما يقتله وللقضاة والولاة إن هم

أو يتقى به على يديه يحذر ولا يغرم مهما أبطلا بل يقصد الجاني بذاك الحرب له بأن يفسده إذا قدما بمرة إذا أراد قتله فالمنع فيه عندهم بالأولى لغيره إذا اتقى به وسد وقاطع ومانع وسالب تحرم بل قد قيل هذا أولى فهو بإجماع حرام عنده بها على من قد جنى يغرم بأحد فمن إليه وصلا به كما قد كان يفعلنا يحرر العبد فيذهبنا نصيب عبده وأنفه رغم وهو الصحيح عند قطب الأمة ممثلا بالعبد أن يحررا عتقا لما على العتاق دله كسبع أو حية أو كجمل فيقتلن بما عليه قد قدر لغيره ممن يجوز في المالا ولى من كان قبلا قتله بالعدل فيما بيننا قد حكموا

القصاص

وأنه في الذكر هذا أتى ما بين أحرار أولى عقول قد بلغوا للمسلم المحدد من جنسه يقتص كل منهم لا عكسه وهو بذأ يخص من بالغ عند وجود للأب له أب والبعض كلا يمنعن كالطفل في جميع ذى المسائل حكم القصاص فيهما بأمر ولم يك اقتص لهم أب بدم يقتص منهم لما قد حصل وقد جنوا جنابة من قدم من بعد صحو حلم يمين كذى الجنون والصبأ حكمهم حكم القصاص لو أبى وعسا أن تأخذ القصاص هذه الخرد بأنها ليست ترد أبدا يأخذها منها ولو كان علا يعطى له في قول بعض النبال والعبد لا يأخذ أيضا منه حر غيرهم أيضا على هذا الحذا بالإذن من إمامنا الكبير

شرع القصاص لبقا الحياة وأنه يكون في المنقول موحدين للأله الصمد والمشركون والعبيد فيهم ومسلم من مشرك يقتص والحر من عبد وهكذا الصبي والجسد يقتص له إن لم يكن وهكذا المجنون عند العاقل والطفل والمجنون ليس يجرى وإن صحا المجنون والطفل احتلم فلهم القصاص أما هم فلا إذا صحو أو بلغوا للحلم فلا قصاص فيهم يكون كذلك الأصم ثم الأبكم ويجري بين الرجال والنساء لكن ترد نصف أرش أن ترد وجاء في قول البعض وجسدا وقيل لا تأخذ منه ولا فكل من لا يؤخذ منه لا فمسلم لا يأخذ من كفر ولا أب من ولد وهكذا وخصص القصاص بالظهور

وقيل بل يجوز في الكتمان
ومن يقل بأول فإن من
في حالة الكتمان آثما يعد
ويلزم القصاص في المعد فقط
ويلزم في تلاف العضو لا
مثل العمى أو خرس أو الصمم
وهو يكون في ملاحم فقط
كذلك في السمحاق والموضحة
أعنى من الجروح خمس العشرة
ولا قصاص جاء عن بعضهم
وكل عضو من سوى للفصل قد
وقيل إن شاء القصاص اقتصر له
ولا قصاص عندهم في شعر
أو لحية وبعضهم اجاز في
وصغر الأعضاء أيضا والكبر
وعمش العين وقلة الشعر
ما بين جان عندهم ومن جنى
ونازع عنيين من اثنين
ودية وإن أراد واحدا
وإن هما تسابقا فمن سبق
كذلك غير العين من أعضاء
وقاطع اليمنى فتى شلت
فليس للمقطوع غير الدية
كذلك غيرها من الأعضاء
وقاطع يمين شخص فقطع

كما يجوز في ظهور الشان
يأخذ من له قد يعطين
وتسقطن عنه التبعات فقد
وشبه عمد فيه خلفهم يخط
يلزم في بطلانه إن بطلا
ودية العضو بذاك قد لزم
باضعة دامية كبرى تخط
ولا قصاص في سوى ذى الخمسة
وقد مضى بيانها مسطره
في غير ما أوضح إذ لا يعلم
بان فما فيه قصاص لأحد
من مفصل وأرشف ما قد فضله
رأس وحاجب ولا في شفر
ذاك جميعه بلا توقف
في الحكم بالقصاص غير معتبر
وغير ذاك كله لا يعتبر
عليه في حكم القصاص البين
لا يجدان غير نزع عين
نزعاً وهذا أرشف عين وجدوا
ينزع والثانى له الأرض بحق
كاليد والرجل على سواء
بعد يمين قاطع أو جذت
أو يقطن تلك التى قد شلت
يكون حكمه على سواء
شماله جزاء ما كان صنع

فمات مقطوع شماله قتل
لأنه ليس له أن يقطع
وإن يكن أخطأ في القطع وقد
وما له قطع اليمين بعد ما
وقال بعض العلماء يجوز له
وإن يك المقطوع لم يهلك فلا
وإن يمت من كان مقطوعا هنا
فيقتل الجاني وفي العكس فلا
وإن يمت مقطوعة يده
أعني سوى القطع فلا قطع يقع
لكن على القاطع أرض يلزم
وقاطع كف امرئ من مفصل
أصابا أدرك قطع الباقي
ورجلان قطعاً من رجل
يقطع رجل واحد ومن سلم
وقيل بل يقطع من كل رجل
وقيل لا قطع هنا بل اليدين
وقال بعض يلزم الواحد
وإن يك المقطوع قد جن فلا
ويأخذان دية القطع هنا
وإن يكن قد جن أيضا من قطع
خير المقطوع بين الديّة
وجوزوا حال الجنون يقطع

قاطعه إذ غير حق قد فعل
يسرى عن اليمين كعكس ذا معا
مات ففيه دية ليس قود
أخطأ للسرى وجذ المعصما
إذ بان إن خطأ ما فعله
شيء على القاطع فيما فعلا
من بعد ما اقتص من الذي جنى
ليس على المقتص فيما فعلا
من أجل شيء كان قد دماه
من بعد ما قد مات هذا وانصرع
خلقا لمن يقول يورث الدم
فقطع المقطوع منه ما يلي
وقيل فيه الأرض باستحقاق
رجلا فإن للأرض ذا لم يقبل
يدفع للمقطوع نصف ما غرم
رجلا برجله جزاء ما فعل
عليهم تقسم لو كانوا ميه
أرض لرجل جعلوه كالفدا
يقتص والد ولا من وكلا
لذلك المقطوع إذ تجنبنا
فألقطع حالة الجنون يمتنع
أو انتظار تلكم الإفاقة
كذلك حكم القتل أيضا يقع

الوكالة في القطع وكيفية القصاص

أخذ القصاص جاء بين السلف
بعض وقال إن ذاك لا يسع
إن قطعت خلف لديهم جائئ
له الديات والقصاص لا يجب
كذا استجارة بالاتفاق
في البيع إذ لم يقبض قبلا
فلا قصاص منه في سقم عرض
إفائة من سقم قد هلا
فإنه يقتص منه هاهنا
أو يبرأ من مرض تحققا
أصابه في يده قرح يمد
تقطع منه يده أو يبرأ
فيه يخاف أن يصيب الجاني
لجسمه أو بعضه إذا يخف
في زمن البرد إذا ما اشتدت
بشفرة لا تقطعن المفصلا
لأنما الكلال لا ضبط له
فليقطعوا به جزاء ما اعتدى
عليه قاض أو إمام جعله
من أن يموت أو يجبر ضربا
في الحكم بالإقرار والشهادة
يجبر أو ينفذ ما قد وجب

والخلف في التوكيل في القطع وفي
بعضهم أجازوه وقد منع
وفي جواز هبة الأعضاء
ويأخذن على الجواز من وهب
وبيعه يمنع كالأصدقاء
والقطب قال لا اتفاق إلا
وإن يك الجاني أصابه المرض
وبعضهم جوزوه لو قسلا
وإن يكن في حال سقمه جنى
وبعضهم يمنع ذاك مطلقا
وقاطع من رجل يدا وقد
في موضع القطع فقد كره أن
ولا يكون القطع في زمان
من جهة القطع هلاك وتلف
كالأربعين في المصيف والتي
ويحديد قاطع يقتص لا
لو كان بالكفيل قد جند له
إلا إذا بعينه قد وجدا
ويأخذ القصاص من قد وكله
ثم ليدأوى بعد ذاك حذرا
ويؤخذن من أخى الجنسية
على رضاه إن رضى وإن أبى

يجبره الإمام أو قاضيه
وفي قصاص العين يجعلن على
يمنع من حرارة النار هنا
غير التي تنزع ثم تحمى
وينصبونها إليها حتى
والسن بالمبرد تنشـرفنا
والقطب قال السن مهما كسرت
لأنه لا تؤمن الزيادة
وقيل في المجروح عما ينتظر
وإن يكن لم ينتظر تجسما
فقام جرحه إليه فهلك
فما على المقتض عنه غير ما
وقد نهى المختار أن يقتصا
ولا قصاص بعد ما أن طلبا
وبعضهم يقول لا قصاص ما
لو ثم عام لعموم ظاهر
إن امرأ على امرئ كان جنى
فجاء للنبي فيسا ذكرا
فقال حتى تبرأ فمـادا
فجاء فقال يا خير الورى
قال له إني قد نهيتكما
أبعدك الله له قد قالا
ثم نهى من بعد أن يقتص من
وذلك الحديث فهو مرسـل

لا من يشا فعل القصاص فيه
وجه الذى يقتص منه حائلا
كمثل طين أو عجين عجنـا
مرآة هند أو يتم الإحما
تسيل تلك العين أو تنفـنا
أو سن مقطوع تسـاويننا
ليس لها إلا ديات قـررت
وربما جر له فـساده
إن طلب القصاص حتى ينجين
جراحه واقتص فوراً عندما
من ذاك عضو أو أصابه ركن
كان من القصاص قد تقـدما
من قبل برء في حديث نصا
أرشا لجرح أو لعضو نكبا
لم يك ذاك الجرح قد تجسما
ما قد أتى عن النبى الطاهر
في ركة له بقرن طعنا
قال أقـدنى منه يا خير الورى
قال أقـدنى وله أقـادا
أنى لقد عرجت ما الذى ترى
وقد عصيتنى فبأبعدا لكـا
وعرجا نيك لقد أطـالا
جرح بإنسان إلى أن يبرأ
رواه قطب العلماء الأكمل

قياس الجروح

باب به أذكر للقياس
وإنما يقاس بالراجبة
من أوسط الناس وقيل الطالب
لكنما الأصوب فيما أنظر
فالجرح قد كونه من ضربه
يؤخذ عود أو كمثله المود
وآخر بقدر عرضها كذا
عشرا وثلثين تكون ذى النقط
وبين كل نقطتين مثلما
أو يؤخذن نحو عود طوله
وعرضه كعرضها فينقط
أو يعرف العرض بأن يلوى على
فنصفه عرض ومهما كبرا
يجوز أن يقاس بالإبهام
وما يزيد بعد ذاك نقطا
ويضرب اثني عشر في اثني عشر
مائة نقطة وأربعين
فتلكم الراجبة المعتبره
فنصفها ثنتان مع سبعين
وثلثها عشر مع الثمان
وسدسها أربع مع عشرين
فأعرف ما ينال الجرح

في الجرح ما يزيل للإلباس
راجبة الإبهام للجراحة
وقيل بل راجبة القاضى الأبي
راجبة المجروح فهو أجدر
فيه كذا منه تكون الراجبة
بقدر طولها من الموجود
فينقطن في كل عود ألفا
معتدلات قد رهن منضبط
بين سواهما قياسا محكما
كطول الإبهام كذا شكله
كما ذكرت أولا ويضبط
الإبهام خيطا مدبرا ومقبلا
في طوله الجرح وعرض وقري
توضع فوقه على التمام
من طوله وعرضه وضبطا
حتى يكون النقط عدا منحصر
وأربعا من بمدها يقينا
عند قياس الجرح والمقدرة
وربعها نصف لما حكيها
وثلثها خمسون إلا اثنتان
وسدس سدس أربع يقينا
من نقط فعنده يصح

من نقط فعنده يصح	فاعرفه واعرف ما ينال الجرح
والجرح قد ذكرته مفصلا	وما هنا باب الديات كمبلا
وما أتاح الله من عرفان	بحسب وسمى فيه والإمكان
إتمامه في قالب التنظيم الجلى	فالحمد لله الذى يسر لى

كتاب الوصايا

والله من الطافه قد وسما	عنى امرىء من العباد ضيما
وجاء بالتقصير فى حياتة	وضيخ الأعمال فى أوقاته
غرط فى الصوم وفى الصلاة	والحج والأيمان والزكاة
ولم يقم بما عليه وجبا	فى حينه كمثما قد كتبنا
حتى إذا ما اكتربت أنسامه	وآن أن يحضره حمامه
أنقذه بلطفه مولا	بجزء من ماله أعطاه
صيره البارى له جل فدا	يفك نفسه به من الردى
طوبى لمن بادر للفكاك	من قبل أن يهوى على الهلاك

وجوب الأيما

وكان حرا إن مال خلفا
لأقربى أو لأقاربى مثل
أقارب منى على هذا الصدا
في نسبة القربى إليه خصا
لأقرب أو لأقارب مثل
بأنما المراد مما رسما
لنا حتى محمد الشيخ الأبر
للأقربين فليدى بعض السلف
ذلك في الديوان حيث رصفوا
إخراجها في حالة الحياة
وقال والمختار منع ما ذكر
بأن من ضيع للوصية
وجوبها عليه قد تضمن
مات وذاق شـرية الوبال
أعماله على المعامى واجترم
يخافه أو الجهاد ونفر
لكل مسلم أتى بما يجب
من بعد دينه نصا بابا ملكا
كمثل حج وزكاة وحاف
يتركها مع موته والهلكة
من ماله في حينما قد هلك
مال لمن أراد للوصية

يلزم كل أحد قد كلفا
يوصى لأقرب له بأن يقل
كذا لأقرب إلى وكذا
ونحو ذا مما يكون نصا
وإن يقل للأقربين أو يقل
يجوز عند القطب حيث علما
قربة له وقال وذكر
بأنه إن قال حينما وصف
ضعيفة قال ولم يصفوا
وجوز البعض من الثقا
كذا روى القطب عن التاج الأغر
وقد أتى في أثر الأئمة
وكان ذاكرها لها من بعد ما
في حال خوف وعلى ذا الحال
لما يكن بتائب منه ختم
كذلك إن أراد حجا أو سفر
قال الإمام القطب إنا لنحب
أن يوصين إن يكن قد تركا
ويعمد إنفاذ للآزم عرف
ولا تدع ولا يـة ليت
أو تعلمن أنه قد تركا
أقمى الذى قالوا به من كثرة

إذا وجدت موجب الأعدار له
أو تعلمن أن ماله من مخرج
وإن يكن دان بها وقد غلب
فلا تدع ولاية ما احتملا
وإن يفرق عنه وارثوه
ولا يتيم فيهم ولم يكن
ولا يحل قط أن ييـدلا
لكولى أو خليفة عرف
كذلك الكاتب ما له بأن
وهكذا الشاهد في الشهادة
كذلك أن يكتما أو يكتما
ويلزم الإيصاء بالزكاة
مغلطات تلك أو مخففه
وبانتقال واحتياط قد علم
وهكذا كل تباعة تحقق
ولو بشيء قد غدا معاملا
وتارك الإيصاء بالزكاة
وهكذا وصية للأقرب
وما على وارثه من أجل ذا
لو أنهم قد علموا بذلك
إلا إذا الشئ الذى عليه
وعرفوه أو تكون القيم
وقد أتى صاحبه وبيننا
عند بيان للتعدى فإذا
في حالة الحياة ثم بيننا

فلا تدع ولاية محصله
فالأهون الوقوف خوف الحرج
عليه أمر فأصابه العطب
عذر له وأمره لسذى العلى
من ماله شيئا وينفقوه
فيهم كمثل غائب فهو حسن
عما به أوصى الذى ترحلا
لو كان في قسمة حق قد وصف
يغير المكتوب حين يكتب
بالنقص في ذاك أو الزيادة
لبعضها فذاك مما حرما
والحج والصوم وكفارات
إن كان ذاك لازما على الصفة
في زكوات أو سواها قد ألم
الله ربى أو لمن كان خلق
فيه لم يشهد عليه أولا
والحج أو باقى التعدييات
فمالك لو ناسيا في المذهب
إن لم يكن أوصى به أن ينفذا
وأنه يلزم من قد هلكا
قد اعتدى كان بقى لديه
باقية بعينها لديهم
بعينه أو قيمة وعينا
أحيا لدعوة له من قبل ذا
فيها على دعوته وما انتهى

أو البيان بعدها قد أثبتته
من مال من مات على التمام
وبزكاة ثمر على التجسس
كتمر النخل وحرث وقعا
فإنها بنفسها لتشهد
وغيرها لا يلزم عليهم
بأنه لما يترك لو أقر
وقال بعض إنه إذا أقر
فإنه للوارثين منه
وكل ما قد كان بالأمانة
وكل أنواع المعاملات
إن كان إثمها عليها سطر
أما إذا لم تكن من شهادة
فخيل في الهلاك قد تردى
منزلة الجسد لما عليه
المدعى ما لم يكن له ومن
وبعضهم يقول ليس يحكم
وأمره إلى المليك القادر
لأنه كان لذاك أخذا
فغيرها لك إذا لم يجحد
لأن رب المال يدرك من على
لو أنه لم يوص مهما أحضر
لو أنه قبل ممات الميت
وإن يكن بحق رب الخلق
ومال الجور ومساكين وما

خلع شئها هنا أو قيمته
يدفعها الوارث بالإلزام
لا يلزم الإيصال لو كان احتضر
بالأرض لم يحصد ولما يقلما
على وجوب الفرض حين تحصد
زكاته له ولو قد علموا
بأنه ما كان زكى ما ذكر
بأنه لما يترك للثمن
أمر بإخراج الزكاة عنه
كالرهن أو عارية وديعة
لا يعص إن لم يوصين بهات
وعلموا بأمرها كيف جرى
أو أنه لم يعلم من هل كانت
لأنما ترك الوصايا عمدا
وقد أتى في خبر فرويه
أنكر ما عليه كافر زكمن
عليه بالهلاك مما يعلم
فإنه العالم بالسراير
بطيب نفس ربه من قبل ذا
ويأكل المال بعمد واعتدا
وارثه في مال موروث خلا
بينه تشهد بالذى جرى
قد كان لم يجيء لتلك الدعوة
لم يوص كالتفكير أو كالمعق
لم ينسب لأحد قد علما

فقد عصى باري السما في فعلته
قال الإمام والذي أقول
بأن ذاك هالك لأنما
وبعضهم يقول بالعصيان
وإن يكن يترك ما كان ذكر
أما التعمد كالمعاملات
وهكذا الكلام في الزكاة
لأنه قد ركب المصـذور
وسوف التوب للنسيان بدا
والمحج والزكاة حتى جفا
وقال بعض يـمـذـرن الناس
وكل حق للعبـاد أتى
لقوله جل ولم يصـروا
غـذـمهم جل مع الإصرار
ولم يذمهم مع النسيان
ولا تؤاخذنا إذا نسينا
وفي حديث المصطفى قد رفعنا
وجاء في الضياء أرجو أنني
يقول إنني أحب أنسى
وكان ذا غيما إلينا وردا
وما لإنسان بأن يوكـلا
أن يوصين عنه فلا يشهد بذا
ولا إذا أوصى عنه دون ما
لكن إذا ما ذلك الحال جرى
أو قد حكى لديه ثم أثبتا

لأن ذا حق غدا في ذمتـه
على الذي ناسبه الأصول
أداؤه فرض عليه لزما
عليه لا يحكم في ذا الشأن
من جهة النسيان عذر أتى
فليس في النسيان عذر أتى
ولمحج والقربى جميعا ياتى
في التعديات وجنى الخطيـرا
وفي المعاملات أمر الأدا
أو قد نسي ما كان يلزمنا
في كل حق لإله الناس
من تعديات أو معاملات
لآخر الذي أبان الذكر
مع علمهم بتلكم الأوزار
وقال أيضا في مكان ثانى
وتلك منه منة علينا
عن أمتي النسيان والخطا معا
سمعت من محمد بن الحسن
ما كان لى من الذنوب أمسى
أعنى محمدا غقيها زاهدا
يستخلفن أو يأمرن رجلا
أو يحكمن ومنعوا أن تنفذ
أمر خلافه وتوكيل سما
ثم قرى عليه أو له قرا
له فذاك ثابت إذا أتى

أن يحضر الجاهل بالأحوال
ما قد يقوله وما قد لزمنا
اكتب كذا للشهود النجباء
وبكذا ثم يكون غافدا
أن يبتدى ليصاها بالأقربا
ثم بحق الخلق بالكمال
ثم بحق الله كالزكاة
لم يك واجبا ولا محتما
حق الإله الواجب المألوما
بل إنه أحسن فيما عندنا
لو أنه تطوع لم يلزما
لجاز ذاك وكفاه وجري
له وقد أكمله وأحكما

ولأنما الطريق في ذا الحال
حينطقن وجزاز أن يعلمنا
ثم يقول للذي قد كتبنا
إن أشهدوا أنتم على بكذا
ومن يرد وصية غفديا
بما يشا من ثلث الأموال
ما كان لازما من التبعات
والحج والتكفير أيضا ثم ما
قال الإمام القطب لو قد قدما
لكان ذاك الأمر منه حسنا
ولإن يكن قدم ما قد قدما
وأنه أخسر ما قد أخسرا
إن كان قد أوصى بما قد لزمنا

صفة كتابة الوصية

فليبتد الكتاب بالبسملة
على النبي الطاهر المنتخب
به بذكر رأسه قد نصا
كيلا يكون أمرهم في رية
وفي جواز كائن من أمره
بكلمة الإخلاص إذ يوجد
ليس له قط شريك ومثل
عبد له ومرسل مبشور
صلى عليه ذو الجلال والإمام
من عند ذي الآلاء باري النسم
والنهي عن كل قبيح ياتى
كانوا هناك أم غدوا فجارا
وحق جار لو من الأجانب
من كل حق لهم يكون
يطاع لا يعصى إلا لله ذو اللين
في حالة النعمى وحال البوسى
وهو مريض في الفراش قد كبا
في عقله شيئا من التقص بدا
وهو مقر عندنا بالجملة
في مناله أو بـدون تحتما
وكيل حق كان للمضلوق
ذلك أو يكسبون ذنبا صفرا

إذا أراد المرء للوصية
وبالصلاة والسلام الأطيب
وقال هذا ما غلان أوصى
واسم والد مع القبيلة
في صحة من عقله وفكره
أوصى وأنه لمن يشهد
يشهد أن لا رب إلا الله جل
وانما محمد الطاهر
وأن ما جاء به محمد
بدون ما شك هو الحق الأتم
أوصى بأمر العرف والطاعات
وبـ أم وأب أبـوارا
وصلة الأرحام والأقارب
وحق ما تملكه اليمين
كذلك القيام بالحق وإن
ويذكرن جل أن لا ينسى
وإن يك الموصى مريضا كتب
وانما لا نعلمن أبدا
وقيل بل يكتب في الوصية
ودائرن بكل ما قد لـزما
لله رب الخلق من حقـوق
وتائب من كل ذنب كـسـرا

معتقد بأنه لن ينقضا
فإن يكن قد يحدثن الذنب له
ودينه دين أميل الحق
وهكذا وليسه لهم ولي
ويتولى من تولاه الأجل
ويبرأ من برى منه الأحد
من أول الدنيا لآخر الأبد
إخوانه وكل من قد وصله
لا يعبدوا إلا الإله الأحدا
لا يشركوا شيئا بربى جلا
سبحانه جل ومن ذى الفانيه
وجائز أن يوصين بمن غدا
كمثلما أوصى أبو بكر بها
ومثلما أوصى الخليلي الأتم
وجعل الفاروق أمرها عمر
ويكتبن اسمه واسم من
ويكتب الشهود أسماءهم
وإن يكن لم يحضره أحد
وليتركنها عند رأسه وإن
فإنه ينقشها في حجر
وان يكن لم يجدن مما ذكر
وإن يكن لم يلق شيئا فعلى
وقال بعض إنه إن لم يرى
فليتكم بكلام سمعه
وقال بعض إنه يعتقد

توبته قط إلى أن يقبضا
من بعدها ففى المتأب أدخله
وقوله قولهم بصدق
غدوهم غدوه لم يزل
خالقه والمسلمون والرسول
والمؤمنون والرسول من معد
بذاك يوصى أهله مع الولد
كتابه من الثقات الكمله
ومخلصين دينهم له الهدي
أو يجعلوا ندا له ومثلا
فليأخذوا أزوادهم للباقيه
يصلح منهم لامامة الهدي
لعمري إذ كان من أصحابها
بها متى ما آن عمره يتم
شورى يدار بين ستة نفر
على وصية له يستخلفن
كل باسمه هناك يرسم
فإنه يكتبها كما يجد
لم يلق ما غيبه لذاك يكتبن
أو نحوه أو مثل عود الشجر
فإنه يكتبها على الجدر
أرض وعذره بذاك حصلا
من يوصين إليه من هذا الورى
منه القرينان اللذان كانا معه
بقلبه أن غيره لا يجد

والمصطفى بأمر ديننا اعتنى
بالحق للنساء والعبيد
وأنه على جزيرة العرب
وإن يجاز الوافدون أوصى
ثم الوصايا بلسان تنطق
وجاز بالإيماء ممن كان لا
إن هو لم يحسن كتابة بخط
وفي الذي عن أنس لنا ورد
رض باثنين من الأحجار
ف قيل من ذا بك هذا فعلا
حتى اليهودي الخبيث قد ذكر
جاءوا به غلم يزالموا هم به
فأمر الهادي به حين أقر
فرض بين اثنين مثلما فعل
وإنما لم يكتفوا كما ترى
لأنما ذلك نفس دعوة
وليبدءوا من مال ذاك الميت
ثم الذي يبقى من الميراث
وإن يكن مات ولم يوص فـلا
إلا الذي كان به قد علما
ويأكلن ما له هنيئا
وإن له فاجأت المنية
وكان من أهل الصلاح والوفا
فينبغي لو ارثيـه ينفقوا
وفي الذي يروى لنا عن جابر

حين أراد ربه له الفنا
بما عليه ليس من مزيد
لا يبقى دينان كذا تروى الكتب
بما به يجيزهم ونصا
أو بكتابة إذا تنفق
يسطيع نطقا لو لسقم نزلا
أو كان لم يقدر عليها لشطط
أن يهوديا أخا كفر الد
رأس غتاة من بنى الأنصار
فلان أو فلان عدوا أو غلا
فأومات برأسها الذي كسر
حتى أقر أنه من ضربه
بأن يرض رأسه بين الحجر
بها بأمر المصطفى الهادي السبل
منها بإيماء لها قد صدرا
منها على الغير بلا بينة
بكفن فالدين فالوصية
يقسم بين جملة الوراث
شيء على الوارث فيما فـلا
من التباعات وما قد ظلما
من بعده وطيبا مريا
وهو امرؤ يدين بالوصية
بذلك الحال لديهم عرفا
من ماله شيئا به يصدقوا
عن عائش زوج النبي الطاهر

قالت أتى شخص إلى الهادي الأبر
توفيت أمي فلفتة وقد
تصدقت أهلها أجر يتم
أجابه الهادي الأمين بنعم
وفي حديث للرسول يعلن
بالله واليوم الأخير التالي
إلا وعند رأسه الوصية
قال الإمام القطب مهما وجدت
بيده أو غيره لها يخط
أو بشهود غير مقبولينا
وقال والرأس فتمثيل غدا
وقال أيضا بعد ما له ذكر
مكتوبة كتابة معتدا
على سبواه وعليها يشهد
من يجوز قوله إذا شهد
ثم يريهما الوارثين وليقل
وكل ما فيها فقد أوصيت
أو أنه للشهدا يريهما
قال وما في ذلكم من كلفة
أن يكتب المدول للوصية
لأن أكثر الوري لا يحسن
قال فلا دليل في هذا الخبر
وتجزين وصية اللسان
لكنما كتابة الأقلام

فقال عند ذاك يا خير البشر
أرى بأن لو أنها نطقا تجد
إذ أنا عنها تصدقت بكم
أي لك أجر إن تصدقت بتم
ليس يجوز لامرء قد يؤمن
بييت ليلتين من ليالي
مكتوبة كتابة جليبه
مع رأسه تثبت مثلما بدت
بلا شهود أو بشاهد فقط
لقوله مع رأسه بقينا
فالبيت كله كذاك وجدا
معنى الحديث حسبما لي قد ظهر
بها بأن على لها من أبدى
كاتبها ومن هناك يوجد
أو يكتبنها بخطه ويد
بأن ذي وصيتي ولا جدل
به أنا وكله أبسديت
فيشهدوا من بعد ذاك عليها
فإنما الغالب في ذي الصفة
ويشهد المدول في القضية
كتابة وخطه مستهجن
على اعتماد الخط حسبما ظهر
إن وقمت قوية المبسني
أوثق للثبوت في الأحكام

وينبغي أن ينفذ الوصية	من قبل أن تحضره المنية
إلا الذي كان لأقربيه	وذا لأجل الاختلاف فيه
فدرهم ينفق قبل موته	أفضل من سبعين بعد فوته

من تجوز وصيته ومن لا تجوز

يصح ممن راهق الإيصا كما لو عبدا الموصى إذا الإيصاء قد أو مشركا أو كان سكران متى مقدار ما يعقل ما به فعل إذا بقى تمييزه وما انحرف ويحفظن القطب في أفعال هل تثبتن فقال بعض العلما فمن يجز أفعاله وما صنع وإن يكن وافي بلوغه ولم ومن يقل بمنعه يبطل إلا إذا ما بلغ الحلم ولم تم الهبات الأصل للوصية فهكذا منه الوصايا قد تصح فمن يرى أن هبات ذى الصبى أجاز منه إن يكن قد أوصى وهكذا من فى الرقيق قالوا فإنه يجوز الإيصاء له وجوز البعض من الأوائل إن لم يكن لقن فى الوصية وبعضهم أجاز ممن قد صغر أو أنه لأحد إن كان ما وبعضهم جوزه إلى الربع

يصح ممن كان وافي الحلما كان بإذن سيده له انعقد من عقله وفكره قد ثبتا أو أنه فى مرض به نزل وذاك باتفاق من كان سلف راهق خلفا عن الأقيال تثبت والبعض لذاك هـدما يجوزن إيصاءه إذا وقع ينقضه صح ذاك جزما وانبرم إيصاؤه لو أنه قد يحصل ينقض وصية له فقد تتم فمن يصح منه فعل الهبة إذا بها أوصى بوجه متضح تثبت فى نزر إذا ما وهبها بالنزر واليسير حين نصبا بأنه يملك أيضا مالا لو أنه بدون إذن فعله وصية من اليتيم العاقل ومنه لم يجوز العطيـه لخمس من ماله لوجه بر لقن فى إيصاءه وعلمـا وقيل للثلث إذا منه وقم

وعمر الفاروق والثاني غتي
وصية من ابن عمر سـلـفـت
قال ابن محبوب إذا الطفل عقل
فإنها للثالث منه قد تصح
في حج بيت المـواـهـد الجليل
وقال بعض العلماء ولو عدل
وإن أقر ببلوغه الصبي
فإنما إقراره والإيصا
وإن يكن أوصى بحق لأحد
فالحق لو أوصى به لم يثبت
وقيل لا يجوز إن أوصى بحق
وإنما الإيصاء منه يمضى
قال ابن محبوب إذا المجنون قد
للأقربين قال بعض الفطناء
وقال بعض إن ذاك يرجع
وقال بعض العلماء يبطل
لأنما الإيصاء من هذين
وفي المريض إن لسانه اعتجم
والطرس ثم بعد ذاك كتبـا
كذا وللاقرب أوصى وكذا
فاشهد على يا فلان واشهد
فإنما أمسك بى لسانى
أعرف ما أكتب أو أبديـه
وإن يكن قال اشهدوا عليا
فإنه وصيتى جـاز هنا

عبد العزيز جوزا وأثبتا
ومن غتاة نحو سبع قد وفت
وفي وصية له كان عدل
وقال والمعدل لدينا يتضح
والأقربين الفقرا السبيل
لزائد عن خمس ليست تحل
مع موته وهو يجد أقرب
يثبت إن أقر أو قد أوصى
وبقيامه عليه واقتصد
عليه عندهم بدون صحة
وبقيام لو به كان نطق
إن كان قد أوصى ببر مرضى
أوصى بثلاث ماله من السجد
يثبت كالصحيح حين بينا
لخمس المال فخمسا يدفع
إيصاؤه وكالصبي يجهل
إتلاف مال كان دون من
وقد أشار للدواة والقلم
أن من الدين على وجبـا
لأجنب أوصى بذا أن ينفذ
على يا فلان لا تمرد
وأنتى لثابت الجنان
فجبا أن يشهدوا عليه
بما له كتبت من يديا
لو أنهم لم يقرعوه علنا

إن كان وحده يخط أولا
إلا إذا ما قرعوا الذى رسم
ويشهدهم على ما ذكرنا
ويعرفون ما يكون غيبه
وإن يكن برأسه قد أومى
لما يريد فى وصاياه بأن
ولو على مراده استقلا
لأنما الأحكام ليست تبرم
ولم يكن يعرف بالإشارة
والظن لا يغنى لنا لساننا
إلا إذا لسانه قد نطقنا

فلا شهادة بما قد أدلى
له وقد أقر أنه فهم
وكان فى أيديهم ما سطرنا
بدون إشكال ولا تمويه
أو بيديه قد أشار يوما
يجمله فذاك لا يجوزن
ويفهمون ما به قد أدلى
إلا على عقل صحيح يعلم
مراده إلا بظن الحسالة
تعلم فى العقل ثبوتا هنا
فنطقه يفتح منه الملقا

باب أفعال المريض في ماله

من غير مارب السما قد ذكره
يجوز في أمواله أن يفعل
كان من الدين عليه لزم
أو أنه قد كان باع شيئاً من نشب
أو اشتري ولو بعدل من ثمن
أن ينقضوا ذاك وأن يتمموا
من بيعه أو قيمة الذي قضى
ووجه هذا قال قطب العلما
في غير إيحاء ودين مستقر
أخرجه من ماله وأعدما
وهكذا الإبراء من تباعة
إن مات ذا في مرض قد لحقه
إن يكن الإيصال لغير من ورث
إذا برى من مرض قد أرها
يقوى بصحة له وينتقض
فأحكمت بعد وقد زال الرك
عن النبي المصطفى خير البشر
ثلاثاً زيادة على الأعمال
يثبت إن كان على الأسفار ج
عليه أى ما زاد وحده فقد
وارشه فإن كله سلبوا
أمواله في مرض وأذهبنا

والخلف في المريض بعض حجره
وهي الوصايا والديون فهو لا
إلا بأن يوصى أو يقضى ما
فإن يكن أصل شيئاً أو وهب
أو أنه استأجر أو قد ارتهن
فالوارثون بالخيار لهم
ويرجعوا الأثمان مهما قبضا
أى ما قضى له بحق لزم
إن المريض كالذى كان حجر
وقال بعض العلماء كلياً
بغير تعويض كمثل هبة
على سواء وكذلك الصدقة
وفيه أوصى يخرج من الثلث
وفعله يجوز فيه مطلقاً
لأن ما كان ضعيفاً بالمرض
مثل مسامير بباب تحتك
ووجه هذا القول ما لنا أثر
قد جعل الله لكم في المال
وكل ما بغوض قد أخرجنا
وكل ما زاد على السنم يرد
أخرجه لوارث أو لسوى
وإن يكن لاجنبى وهبنا

ثلاثين مما ذللكم قد بذله
من بعد براء كان قد أتاه
فإنه للثلاثين يرتجع
إذا برى من مرض غيه انخبط
في الذكر إيصاء له وبيننا
ثلاثا وفوق الثلث ليس جائزا
فالكل مردود وذاك هــدرا
أعطى لاجنب ولم ييـمـالى
ثلاثا من الذي حباه الواهب
في مرض غيبتهن الإيـصـاء
ما كان من تلك أوصايا جعلها
كذلك حكم سفر وغيبة
أوصى بها لأهلها والتزمها
فإنه يبطل في ذا الأمر
من بعد ما يزول عنه السقم
في مرض قتل من الكل جعل
جنـايـة في مرض له عـنا
من جهة المعروف أيضا يجعل
فإنه من ثلث كالصـدـقه
لوارث أو عنه خلف حصلا
يعد إيصاء ظن يبطل
لوارث أو عنه إذ تحققا
لوارث لا عنه إن تحملا
منع الجميع أو جـسـوازا مطلقا
من التفاصيل لأجل ما عـنا

فإن لاجنب أن يمسك له
ويرجع ثلثا لمن أعطاه
وإن يك الإعطا لأقرب وقـمـح
ويمسك الأقرب للثلث فقط
لأنما الأقرب قد تعينـا
وذلك الإيـصـاء لمن يجاوزا
وإن يك الإعطا لوارث جـرى
وإن يك المريض بعض المال
فبرئ المريض رد الأجـنـب
وقد أتى في أثر من أوصى
إذا برى إلا إذا ما أبطلـا
أو قال إن مت بهـذـى المرضة
وتثبت الحقوق مطلقا كما
وقيل ما أوصى به للبر
إلا إذا جـددن ويـمـرم
والخلف في الحق الذي له حمل
لأن حكمه كحكم من جنى
وقيل من ثلث إذ التحمل
وكل معروف له قد أطلقه
وإن يكن في مرض تحملا
بعض أجاز مطلقا إذ ذاك لا
وبعضهم أبطل ذاك مطلقا
وقد أجاز بعض من كان خلا
وضعف القطب لهذا وانتقى
قال وإن كان ولا بد هنا

فإنما إجازة التحمل . فإنه لكل من قد ينتفع
 فإنه يجوز مثلما إذا
 أو أنه عن نفسه قد انفقا
 وكل ما أذهب في الضراء
 من واجب قد كان أو نقل إذا
 وثلك في ذاك لا ينظر بل
 وأنه في ذاك لا يتهم
 لأنما مصرفه قد ظهرا
 ليس لعصيان وتضييع ولم
 غلو على معصية قد دفعا
 وقال بعضهم إلى الثلث يرد
 وإن يك الإذن الذي قد أوقعه
 وقيل إن الموصى في وصيته
 لأنه أصدق ما يكون مع
 وجاز للمريض أن يسايعا
 كان عليه أو له إن لم يكن
 وإن يكن ذاك بالاسم تغلاء
 ومات في مرضته فقد منع
 وجاز من ثلك وما دون الثلث
 ويرجعن للوارث المكيلا
 بالكيل والوزن وغير ما ذكر
 إن أمكن المثل بهذى الصورة
 وإن يكن من يد بائع ذهب
 يضمن ما قد كان زائدا على

عنه ومنعه له هو الجلى
 بماله في مرض غيبه صرع
 كان لشيء من وصايا أنفذا
 كفارة أو احتياطا فرقا
 جاز على قول وقد أجزاه
 كان بوفق الشرع ذاك أنفذا
 يمضى جميعه كمثما جعل
 بضره الوارث غيما يبرم
 بأنه لله ذاك صيرا
 بأخذ لذلك عوضا غيتم
 لأدركوا في ذاك أن يرتجما
 في الإذن بالنفع وعنه لا يزد
 لوارث ترد كل المنفعة
 يكون مثل القاض في قضيته
 مماته حين يعاين الفزع
 ويقضى الدين الذى قد وقعا
 سستل في ذلك أو يسترفضن
 أو كان باسترخاضه ذا جائى
 جميعه إذا لوارث وقع
 إن كان ذا الأمر لغير من يرث
 كذلك الموزون غيما قيلا
 فإن رده بمثل معتبر
 أولا فإن رده بالقيمة
 أو يد شار فالضمان قد وجب
 مقدار ثلك تركسة الذى خلا

وقال بعضهم يسرد ردا
 ووارث الميت مازاد على
 لو أنه لم يذهبن ولا افتقد
 أى دون ما رد الثلث حصلا
 أى مطلقا لوارث وغير
 كذاك بالاسترخاض والاستغلا
 وفوق ثلث دون ما فرق ظهر
 لأن ذاك لم يكن يسمى
 فضلا بأن يقال لن يحلا
 وقد أتى في أثر تقسدا
 لو باع أصلا إن يكن باع على
 أو كان حقا للعباد أو ثقه
 وقيل مهما شاء وارثوه
 وإن أرادوا يتركونه وقد
 وليس للوارث من خيار
 بأن بيعه على الإطلاق رد
 حتى إذا مورثه كان افتقد
 لو أنه بزائد عن الثمن
 وحله للغرماء جملا
 فحكمه حكم وصية غدا
 فغير راجع إلى الثلث وقد
 ولو قليلا حيث ذاك لم يكن

من عقد الميت معه عقدا
 ثلث بتقويم هناك جملا
 وجوزوا تبايعاً بدون رد
 ودون تقويم بمن قد عدلا
 من كان وارثا بعدل السعر
 بثلث ودون ثلث جملا
 قال الإمام القبط بعد ما ذكر
 وصية فتستحق الحكم
 لوارث كان يحوز الكلا
 بيع المريض جائز وانبرما
 قضاء حق للإله ذى العلى
 أو أنه باع لأجل النفقه
 بثمن له فيجمعوه
 قيل إذا ما باع بالعدل التعتد
 وجاء في بعض من الآثار
 لو لم يغير وارث ما قد عقد
 وقيل بيعه إلى الوارث رد
 فذاك باطل كأنه لم يكن
 وصية لهم بها تفضلا
 وقيل إلتلاف لماله بدا
 قيل بأن الحل باطل يرد
 وصية ولا قضا دين زكن

من يجوز فعله من ثلث ماله

ومن يجوز فعله من الثلث
ورجعت حوائج له إلى
وهكذا قد قيل كل حالة
وذا كمثل حامل في حال
كذلك المصدود حيث ناله
كذلك الغازي إذا تطير
وراكب سنيينة إذا العطب
كذلك ملزوم بأن يقاددا
وقيل في الحبلى إذا بان الحبل
ومطلق الراكب للسنين
كذلك من كان به جرح حصل
كذلك من يطرده شخص طلب
أو حمل السيل له أو السبع
أو قد أحاط ألبه أو ارتدى
حال وقوع منه والقردي
كذلك العطشان ثم الجائع
فكل هؤلاء أفعالهم
إما مريض زمن كمقعد
ومثل مفلوج ومبطون ومن
أفعالهم لو أنها قد عظمت
وقد أتى في أثر قد كتبه
ولا شرا أو بيع إلا إن يبيع

من لازم الفراش من سقم حدث
سواء حيث إنه تعطلا
يخاف منها شربة النيسة
طلق متى تنتظر للأهوال
من ألم الضرب الذي قد غاله
جيوشهم ويقع النفير
أصابها أو خيف منها تنقلب
عند حضور قاتل أرادا
وقيل مهما شهرا كان استهل
لو لم يصب بعطب في الحين
ومنه قد توهم الموت يصل
بأن يذيقه الحمام والعطب
ومن أحاطه حريق قد سطع
في هوة أو من مكان صعدا
ومن أصيب بضرار السبرد
خافوا بأنما الهلاك واقع
من ثلث المال لهم تقبرم
وهرم وذى جذام مرتدى
أصيب بالسسل ومثل من زكن
من الجفيع ما العقول سئمت
لا ترك عند الموت لا ولا هبه
في مرض لحاجة له تقع

لو أنه لمؤنة العيـال
ويندب الإيـاء في سقم حضر
كذاك مع تجهيزه إن حرب
وهي مع الصحة قالوا أحـزم
وكان بعض السلف الأئمة
وأفضل الإيـاء فيما أتى
وعن أبي هريرة قد نقلـا
يسأل أي الصدقات أفضل
وأنت يا هذا صحيح فيـكا
تأمل للغنى وتخشى الفقر لا
حتى إذا ما بلغت للـلق
وهكذا لـالد وعامر
وعن أبي الدرداء أيضاً في خبر
مثل الذي يعتق أو يصدق
مثل الذي يهدى إذا كان شبع

فإنه ماض على ذا القـال
وهكذا عند الخروج للسفر
لأنما ذاك مظنة العطب
بل إنها أفضل بل وأقوم
يأمر بالإيـاء كل جمعة
تخلص في حالة الحياة
قال أتى شخص لصفوة الملا
فقال إن تصدقن يا رجبـل
حرم على ما كان في يديـكا
تكن مسوفاً ولا تمهـلا
قلت لزيد هكذا من حق
ولسعيد كان ذا في الغـابر
يرغمه للمصطفى خير البشر
مع موته حين أراد يصـق
يأليته قدمها قبل الفـزع

ما تجوز به الوصية

واتفقوا على جواز الإيصا
ثم الوصايا في الذي قد نقلوا
فأول النوعين إما إيصا
أولا فمما عين مما قد وصف
أو غيره من سائر الأشياء
يخرج منه مثل كفارات
أو يتصدقن بالفسدان
بيعاع بالدراهم والدينار
وهكذا الإيصاء بالمكيل
أن ينفذن في الفقر أو يخرجن
ومثل إيصاء بنحو دار
إن كان ذاك الشيء مما يعلم
وغير ما معين كمثل ما
أو بمكيل كان أو موزون
أما الذي يجهل فهو مالا
بصفة وذاك إما متصلا
إيصاءه بالثبابة من أغنامي
أو نخلة من نخله أو صارم
فإن للموصي له مما ذكر
لأنما خير الأمور وردا
وقيل للموصي له ما لم يكن
وقال بعض العلماء ما يقع

بنفس أموال لمن قد أوصى
معلومة أو أنها قد تجهل
معين وقد غدا منصوبا
كذلك إيصاء بفدان عرف
بعينه مشاهد للرأى
والحج أو ما كان كالزكاة
أو بالذي لذك من أثمان
فينفذن في فقراء الدار
ومثله الموزون في التمثيل
منه كذا كيلا ووزنا قد زكن
أو مثل ثوب قيل أو حمار
بصفة أو بحضور منهم
أن يوصين بالآلف من دراهم
كذا بدينه على حمدون
يشاهدن قط ولن ينالا
أو أنه منفصل فالمنفصل
أو جمل من إيلي الكرام
يكون من سيوغة الصوارم
أوسطه قيل بعدل يمتتن
أوسطها في النص جاء مسندا
عيب به لو كان أدنى في الثمن
عليه اسم لو به عيب صدع

وبعضهم يعطيه منه الأفضلا
وصية بما يكون جهلا
كمثل أن يوصى بغصن من شجر
والرجل والجلد فهذا المتصل
من قبل أن ينفصل انفصالا
لخمس تاتى بها جلييه
والخامس المفصول أما المبهم
أو مثل ثوب أو بعبد مكرم
كألف درهم بدار تقم
أو عشرة دراهم في الأمانة
يثبت ما أوصى به وعولا
وتبطل إن تلف له غنا
بالعبد من عييده الأحياء
من ذلك الأوسط حيث أجمله
يأخذه بقيمة له وغت
جزء بقدر ما له منها قدر
فهو كان يوصى له بنخلة
معلومة ونحو ما قد ذكره
فليس للموصى له شيء عرف
ذاك فإن الثالث من هذا حوى
له بثلاث أو بربيع جائى
أو يمضى منه باستقلاله

وصحح القطب المقال الأول
وإن بعض العلماء أبطلوا
متصل الإيصاء فهو ما ذكر
أو يوصى بالرأس من هذا الجمل
غذاك لا يجوز غيما قالوا
ثم أصول هذه الوصية
مبهم مودع مضاف معلم
كمثل إيصاء بألف درهم
مما بوصف يعرغن والمودع
أو أنها تكون في ذى النخلة
أو نخلة في أرضه هذى فلا
إلا بذلك الذى قد عينا
أما المضاف فهو كالإيصاء
أو نخلة من نخله فإن له
وإن تكن أجناسه تخالفت
وكان للموصى له مما ذكر
وذلك المعلوم في الوصية
عينها من ماله أو شجره
أو مثل عبد فإذا ما قد تلف
وإن يكن قد تلف المال سوى
وذلك المفصول كالإيصاء
من ماله أو عشر من ماله

الموصى به

وهناك ما قالوه للبيان
وقد أبانه لدى خطابه
وذا كأن يومى بنخلة مثل
تستوجب من حريم رسما
أو شجر ونحوه بعض غلة
والمحرك الوارث منها ناله
لدركه في يوم موت قد حضر
واختاره أبو سعيدنا الأجل
بعضهم يراه غير واقف
وحسرت أرض خدمة الحمار
في أرضه كذاك أكل في إنا
لأنما المنفعة التي عنا
بل إنها هي التي قد تقصد
والبيع ثم سائر الأشياء
هذا المقال حينما قد رسما
والرقبي نص فيه وهو مرا
يقول إن نفعه في الحال
ملك عليه واقف فبطلا
لا يمكن حيث كان عدما
فإن ذاك جائز أولا فلا
لأجل ممدد له وعى
جفاته عشر سنين قد تمر

وذلك الموصى به قسيمان
فمنه ما صرح من أوصى به
والثان ما يتبع فيه دخل
فشرها يتبعها كذاك ما
وإن يكن أوصى له بنخلة
لم تدركن هتك للموصى له
وهكذا الهبات أيضاً والنظر
وقيل للموصى له ثلث الغلال
والخلف في الإيصاء بالمنافع
كسكن دور غلة الأشجار
وخدمة العبد وغرس وبنوا
وأطلق البعض الجواز هاهنا
كمثل نفس المال حيث توجد
بالذات من مال لدى الإيصاء
وصحح القطب إمام العلماء
قال وما يرويه في العمري
ومن يقول فيه بالإبطال
منمدم وذلك المعنوم لا
فإن بها أوصى فقد أوصى بما
وبعضهم يقول مهما أجلا
أى أنه قد جعل المنافع
فإن من أوصى لشخص بشيء

أو أنه أوصى بسكنى الدار فإنه لا يحكم للموصى ويلزم الوارث مع رب البشر لكنما الحكم له بهذا يقع ويأخذ الموصى له ما قد ذكر في المدة التي لموت الموصى بأنها كائنة بالتمسك أو لم يكن عين باتصال وإن يكن عين شيئاً فعلى وإن ترك الثمار في الفدان أو ترك الخدمة للحمـار أو وقع المنع له مما ذكر فإنه من بعد تلك العشرة وقال بعض إن يكن ما حققا فإنه يعطى كمثل ذا العدد وإن يكن يعين التمسك فما له فيما يجيء بعد وإن يكن أوصى له بمنفعه وبعضهم يجوز ذلك بالنظر مع الوصايا إن تكن في المال كذلك أيضاً إن يكن قد جملا وقد أحاط ما به قد أوصى فالثالث لا يجاوزن عليه وإن من لرجل قد أوصى فإن تكن في الحال فيها ثمة

خمس من أوصى بذى الثمار له بما ذاك به قد أوصى وجوز الحكم له بما ذكر إن يكن الثلث لذاك قد يسمع من سكن داره وغلة الشجر تلى إذا عين حين يوصى من بعد ما يموت باتصال من بعده كلا ولا انفصال ما كان قد عينه وجملا قد عدت في غيره الدواني أو ترك السكنى بتلك الدار بغير وارث كجباراً قهر ليس له شيء من الوصية تالية لموته بل أطلقا فيما يكون بعدها من المدد أى بعدموته بلا انفصال شيء بدون ما خلاف يبدو بدون تأجيل لبعض منعه لثلثه وبالنزول المعتبر وصية لغير هذا الحال لذلك النفع زماناً عقلاً من نفعه بما له واستقضى وينزل مع الوصايا فيه بغلة لنفيلة وخمساً فهي له بعينها مقبـرـه

أولا فإنه له منها الثمر وهكذا يكون حكم الأرض أى إن يكن أوصى له بالغلة بالغلة التى بها فى الحال وإن تكن ليست بها من غلة يكون حكم غلة الأرض على وما له قد قيل من غير الثمر وإن من أوصى لإنسان بما فمات بعد ذا أبوه وهو لم فإنها باطلة إذ جملا ومن يكن مع موته أبراً رجل فإنها وصية إلا إذا بأنه استوفى الذى له على وقال بعض العلماء فى محتضر بقدر ما يستغرقن ما كانا فقال ما عندى من الأموال وليس لى حق بهذا المال فإنه يكذب فى حينه وتارك لوارث ينعى أن إن لم يجزه وارث وقد عرف قال الإمام القطب من لم يك له فإنه ليس عليه إن طلب إن كان فى إيصائه قد طلبا ومن يكن أوصى لشخص علما فقتل الموصى بعمد أو خطا

مادامت النخلة لو طال العمر إذا بها أوصى بدون نقض منها وفيها غلة فى المدة يعطى ولا يزداد فى المال حاضرة فإنها كالنخلة طول المداه ولو تقطاولا شئ كمثل حطب فيها ظهر يرثه من أبه إن عدا يراجع ولم يجد الإيصاء ثم على الذى لا يملكن أولا مما عليه كان من حق حصل ما بان إنما مراده بهذا ذاك الفتى وعنده قد دخلا عليه للأنام حق قد كثر له من الأموال واستباناً فهو لأزهر بلا جدال فإن يكن متهما فى القبال وتقسم الأموال فى ديونه يوصى بما يزيد عن ثلث زكن وذاك بالإجماع ممن قد سلف من وارث لو رحما متصلة يوصى بكل ما له من النشب وجه الإله وبه تقربا بثلث من ماله تحتما فالثلث من دياته قد قسما

أى يستحق صاحب الوصية
وقال بعض ما له من الديـ
وان يكن وارث من كان قتل
ولم يصالحو ائذاك القاتل
أو تركوا القتل جميعا والديه
وهكذا يكون فى قتل الخطا
وان للموصى به بهذا الثلث
قال مسبح له الثلث انصتم
وقال فى الإيصاء بعض بالربع
إلا إذا وارثه قد تمما
وقال لا يصح يومى بالمربع
قال الثمينى لنا فى كتبه
لما أتى فى خبر قد نقلا
ثلثا من الأموال مع موتكم
وجاء أن الله قد تصدقا
من مالكم يكون مع موتكم
والذى ينقل عن سعد فتى
إذ هم أن ينفق ثلثى ماله
فقال بالشرط فقال لا إلى
فقال والثلث كثير إتكا
أهل غنى أحسن من أن تذرا
ثم جواز هذه الوصية
مع عدم الوارث مذهب الفرر
ومذهب الأحناف ثم أحمدا
وعن فتى مسعود الحبر الثقة

ثلث الديات عند باقى التركة
شئ بعمد أو خطا ذى جائيه
لم يأخذوا فى العمدة عقلا للرجل
بل جنـدلوه بصمام قاصل
فليس للموصى له من أمنيه
إذا عفوا غالثا أيضا سقطا
ثلثه فى يوم موت قد حدث
فى يوم أوصى لا بيوم يفترم
والثلث إن أوصى به ليس يقع
وبعضهم بالخمسة غيره جزما
إلا إذا الوارث أمضى ما صنع
وأول الأقوال فالمأخوذ به
قد جعل الله لكم رب العلى
زيادة فى عمل عملتكم
عليكم بثلث تحققنا
زيادة فى حسنات لكم
وقاص فى الذى لنا عنهم أتى
فرد الرسول عن أفعاله
أن قال والثلث أيا خير الملا
أن تبقيـن وارثيك بعدكا
على سؤال الناس هم أى فقرا
بكل ما كان له من تركة
أصحابنا هم دونوه فى الأثر
وذاك قول لعلى وجـدا
حجتهم أن الوصايا مطلقه

في نص ما أنزله مولى المنين
بما إذا كان هناك من يرث
قال ابن يوسف الإمام ومنع
جمهور قومننا وإن لم يوجد
واختلفوا هل يحسب الثلث
أو أنه مقيّد بما علم
قال وبالأول من هــذين
كذلك جمهور أولى الخلاف
والثان قول مالك وقد نقل
بأن من أوصى لشخص بالثلث
لم يعلم به من الإرث حصل
يكون من جميع ذلك المال ما
وفي الذي بعضهم قد قاله
ثلث الذي كان به قد علما
وإن أجاز وارث لمن يرث
فهل تصح ثم لا رد إلى
لأنما الوفاء بالعهد الزم
وإن من ألزم أمرا نفسه
أولا تصح إن أجازوا أولا
كان لهم أن يرجعوا إلى الثلث
لأنهم قد جوزوا في دهره
فإنما هم يملكون المالا
وصحح القطب المقال الأول
ومثبت وصية منتقضة
إلا إذا كان على جهالة

لكنما قد قيدت ذلك السفن
فإنما الإيصا يكون بالثلث
زيادة عن ثلث المال تقع
لذلك الميت وارث بـدا
من كل مال هاهنا قد يورث
موص به دون الذي عنه انبهم
قد قال صاحبنا أولو التبين
فيما أتى في أثر الأسلاف
عن صاحب المنهاج قطبتا الأجل
وبعد ذلك عنده مال حدث
أو غيره ففيل عن بعض الأول
درى به وما به لم يعلم
بأنه يكون للموصى له
في حينما الإيصاء منه انبرما
أن يوصين بزائد عن الثلث
ثلث إذا الهالك قد ذاق البلا
وبالعقود إن بها قد التزم
تلزمه ولو بضر مسه
غلو هم قد جوزوا وفعلوا
من بعد أن يحدث بالموصى حدث
ما لم يكونوا ملوكوا لأمره
إذ كان بالإرث إليهم آلا
بما ذكرنا وعليه عولا
فبعد ذا ليس له أن ينقضه
أثم أو شرط وغـير ثابت

فإنه إذا أراد يرجع
وإن في إتمام شيء جهلا
فقال بعض لا يجوز نقضه
وقيل إن لم يك للموصى ولد
جاز له أن يوصي بالثلث
وإن يكن لديه ممن قد ذكر
وقيل إن كان لديه ولد
فخمس من خمس في الفقرا
وقد أتى عن الربيع من سأل
من ثلث وبين الزيادة
وقد أجاز وارث له فما
وأنه إن لم يبينها فإن
وقيل جائز له أن يرجع

في عمله فإنه لا يمنعه
به خلاف بينهم قد نقلنا
وقيل جاز نقضه ودخفه
ولا أب أم وإخوة نجد
وبالذين ورثوا لا يكثر
بالسدس أو بالخمس هذا يقتصر
فخمس من ماله لا أزيد
والباقي في أقارب له جرى
وارثه أن يوصي بأجل
هذا على الثلث الذي أراده
له رجوع بعد أن تخرما
أسرف فالرجوع جائز إذن
لو أنه بين ما قد صنعنا

من تجوز له الوصية ومن لا تجوز

وجوز الإيصا لمن قد وحدا
ليس لوارث وعبد ولا
وهكذا عبد لموص لا تحل
روى الربيع لنبي الأمة
فكل من أوصى لمن له يرث
لم يثبتن إلا إذا ما أثبتا
في خبر إلا إذا ما شاء
هذا هو المذهب قال القطب
ووجهه بأنه حق علم
قال وهذا مذهب الجمهور
قال فمن يرى جوازها متى
يجوز أن يوصى لوارث وقد
وجائز لكاتب الوصية
لأن أمرها هنا توقفنا
من عقب الإيصاء والشهادة
ومن يقل جوازها من عدم
يقول لا يجوز أن يوصى ولا
أن يشهدوا غيرها ولا للكاتب
أما وصية لوارث بحق
فالموصى للأولاد بالممداله
فليس تحتاج لإذن من يرث
والغرماء تحاصنهم وقد

لو كان من أهل الخلاف وجدا
لقائل وعبد من الملا
له وصية ولو شاء يجز
أن ليس للوارث من وصية
لو أنه يناقص عن الثلث
وارثه كمثلمنا أتى
وارثه يتم الإيصاء
وهو الصحيح قد روته الكتب
لوارث فإن أتمه يتم
من أمة المبعوث بالتيسير
ما جوزوها بعد موت قد أتى
أجاز للشهود من منهم شهد
يكتبها أيضا على ذي الصفة
على إجازة ومنع عزمها
وبعد ما خط من الكتابة
لو بعد موت جوزوا وتتموا
يجوز للشهود من هذا الملا
أن يكتبن بل يقرن بجانب
فإنها واجبة وتستحق
أصاب وجه الحق في ذي الحالة
وتخرجن من الجميع لا الثالث
قيل ديون الناس أولى ن تؤد

لا يثبتن ولو به قد أوصى
بأن هذا مذهب الأصحاب
يذهب للجواز فيما يرسم
ذلك من بعدهم للفقهاء
فإن يكن فإنه يتم له
إذ تلك حيلة بها تستقروا
صيره في أول من أمر
وتلك حيلة عليها قد سقط
يعلم بالسر وبالعقلانية
لقائم عليه جاز الإيصا
ما زاد عما ينبغي في مثل ذا
يرفعه عن الثقات الأول
لبعض وارث له ونصبا
جاز ولو زاد على ما قد يجد
فإنه من ثلث المال اتحصر
هو من الكل ولا ملاما
بما به قام فإنه بطول
قام فذاك ثابت ولا يرد
يرجع عن الإيصا ولا ذاق العدم
لأجل مانع هناك صا
لأن حال الموت لا مانع له
من أصلها باطلة وببينة
على اتفاق بين أرباب البصر
وكان وارثا بحال الإيصا
من بعد وارثا ومات ذا الرجل

والوقف للسوارث مثل الإيصا
قال الإمام القطب للأقطاب
وقال بعد ذا وبعض منهم
إن يك صاحب الوصايا صيرا
أو أنه في وجه بر جملة
قلت ولا أرى جواز ما ترى
فإنه لو شئت له للبر
لكنه أراد له لهم فقط
والله لا تخفى عليه خافية
ومن ببعض ماله قد أوصى
لكنه يرد للمعدل إذا
وجاء في قول موسى بن علي
في رجل وصية قد أوصى
ببعض مال بقيامه فقد
وقيل مهما قال أوصى لعمر
وإن يقل لما على قاما
وإن يكن من وارثيه ويقبل
وإن يقل بما به على قد
ومن يكن أوصى لسوارث ولم
حتى غدا السوارث غير وارث
فبعضهم قال له ما جملة
وقيل لا لأنما الوصية
وما له شيء بعكس ما ذكر
وهكذا إذا له قد أوصى
غصار غير وارث ثم انتقل

وإن يكن أوصى لغير وارث
فصار غير وارث ثم قضى
وإنما ينظر للوصية
أما الذي يقتل فالإيصاء لا
لأن قتله الذي أوصى له
وكل من للشئ قبيل الآن
ويحكم بذاك في قتل الخطا
أو أنهم قد جعلوه سدا
وقد أتى في خبر لنا نقل
عمداً يكون قتله أم بالخطا
والعلماء قاست الوصية
وهو سواء كان ذاك الإيصاء
أم أنه من بعده وقد تلف
لأنما الحديث في حرمان
قد جاء بالعموم فالحكم يعم
وهو وصية لمن كان قتل
قال الإمام القطب عندي أن جرح
فذلك الإيصاء لما يبطل
وذلك الموصى بعمد قد أتى
وفي وصية لمشرك ورد
قيساً على الميراث حيث المشرك
وفي مقال البعض من أئمة
وذاك في الحياة شيء جازا
أما إذا للمشركين قال قد
أو أنفقوا عليهم من مالى

فصار وارثاً لأمر هادث
جازت له على اتفاق من مضى
في يوم ما الموصى يرى المنية
يثبت حتماً للذى قد قتل
تعمداً نعده استعجلاً
يستعجل عوقب بالحرمان
خوفاً للاستعجال حينما سطا
ذريعة فمنعوه صيدا
لا يرث القاتل من كان قتل
كذلك عن خير الأنام ضبطاً
هنا على الميراث بالسبويه
قبل الجراح قد غدا منصوصاً
من بعده بجرحه الذى وصف
ذى القتل من إرث لهذا الشأن
في ذلك المقيس مثلماً علم
فمن هنا الإيصاء لقاتل بطل
قبل وصية له وقد وضح
لأنه للأمر لم يستعجل
وهو يرى الجراح فيه ثبثاً
خلف فقال بعضهم لا تتعقد
لا يرث المسلم حين يهلك
تثبت إذ ذاك كالعطية
لمشرك ومسلم قد جازا
أوصيت منى بكذا فلم يأت
كذا كذا أو نحو هذا الحال

لهذاك غير ثابت ومعتبر
وصية من مشرك لمسلم
ومن يكن أوصى بأن تفرقا
فالضعفاء الفقراء كالعكس
إذ قد يكونون ضعاف البدين
وجاز أن يدفع ما للفقراء
وقيل لا إذ ذاك وارث ولا
كذلك المأمور بالتفريق له
وقيل لا وإن يقل للفقراء
فجائز لنفسه أن يستلم
وعن أبي العباس أيضا أثرا
لو جوز الميت له ولا يصح
مثل احتياط لقطعة زكاة
وهكذا المال الذي قد جهلا
أن لا وصية لوارث وقد
لأنما المراد بالوصية
وصية على الفتى لم تجب
فإنما وجوب ذى الوصية
وحالة الحياة لا يجزيه
وكوصية على تقرب
أما وصية الحقوق مثلما
وصح أن ينقذه في الورثه
فهكذا يكون بعد موته
وصح القطب المتكالا أولا
وقال أيضا وعليه فانظرا

وفيه قول بالثبوت قد ندر
ثابتة ومشرك مذموم
أمواله في الضعفا وتتفقا
وقيل بالوقف لأجل اللبس
وذلك محتمل إذا عني
لوارث إن كان ذا منهم يرى
وصية لوارث قد نقلا
أن يأخذن إن كان فقر عضله
هذى الدراهم التي أنت ترى
منها إذا لم يقل ادفعها لهم
لا يأخذ الوارث ما للفقراء
يوصى لوارث بحقوق متصح
وكانتصال وكفارات
ماله لقول سيد الملا
أجاز ذاك بعضهم ولم يرد
فيما يقول سيد البريه
حال الحياة كوصايا الأقرب
عليه بعد شربة المنية
إنفاذا لو أنه يأتيه
فإنها أصالة لم تجب
كالانتصال فهو شيء لزم
حال الحياة وسوى من ورثه
ينقذها في كل من قد يأتيه
إذ الحديث بالمعوم حصلا
إن جوز الوارث ما قد ذكرا

أجائز قلت تجوز لخبر
إلا إذا الوارث ذاك شاء
والقتل قال بعضهم قتل الخطا
كذا المباح قتله للمقاتل
والباغى والطاعن والمرقد
من الخطا أن يقتل المجنون
لأنما العمدة من الأطفال
وإن من لاثنتين أوصى فقتل
وسهم غيره فغير باطل
وجوزوا وصية للحمل
أما إذا ما ميتا قد ولدا
وللرقيق جازت الوصية
وذاك عند الأكثرين في الأول
وهل تكون هذه الوصية
كالعبد وحده له أن يفعل
ما بينه والواحد العلام
وقيل للعبد بها ينتفع
وأخذها من جملة الحرام
وبينه وبين ربه العسلى
والعبد إن من ملك ربه انتقل
تبعه فهي على الثاني له
وإنها للمالك الأخصير
والطفل والمجنون ثم الأبكم
صحت لهم وصية قد تبرم
وشارط القبول للوصية

أن لا وصية لسوارث أئبر
فهكذا لفظ الحديث جاء
لا ييطل الإيضا إذا ما فرطا
كقاتل الولي أو كالمصائل
ونحوهم ولو أتى بالعمد
والطفل لو تعمدا يكون
وذى الجنون خطبا بحال
منهم فتى له سهمه بطل
لو كان ذاك الغير طفل القاتل
إذا أتى حيا يتم الشكل
فذلك الإيضا باطلا غدا
من غير مالكيه كالعطفيه
وقد رأى البطلان منهم الأقل
لما لقيه لقمة هنيه
فيها الذى شاء كمال قد حلا
وهكذا يكون فى الأحكام
ويصنع ما شاء فيها يصنع
لربه وذاك فى الأحكام
واختار بعض أصحابنا للأول
من قبل موت من له الإيضا جعل
حيث يكون الرزق منها ناله
على المقال الأول المذكور
مقبرة ومسجد مكرم
ولو بلا قبول شخص منهم
يشترطن فى هذه القضية

أن يقبلن لمن ذكرنا أولا وإن يك الموصى له لها دفع واقتصر الشيخ أبو بكر الأتم أن الوصايا لم تكن بحاجة وقد أتى في الأثر الوصية لا تثبتن إلا إذا القبول من ثم قالوا إنه إذا انعدم وأنه قد قال بعضهم تصح إذ جوزوا وصية للحمل وقيل بل جائزة وتنعقد ويدرك الموصى له وصيته حيث يراه ولو المال قسم وإن يك الموصى له لم يقبل ثم توفي ثم عاد الموصى له الرجوع وإذا الموصى علم ويبطل الإيصا لمثل نجدة لأن ذا لا يمكن القبول وذاك قول شارطى القبول أى من يرى القبول غير مشروط فليصرف مالك للنجدة وصحح القطب إمام العلما وإنما صاحبها يقبل ما وجوز الإيصاء للماتم فمن يمت وكان بالإطعام ولم يك القائم عنه أطعما حتى انقضت ثلاثة الأيام

من قام بالأمر لهم من اللا فإن في لزومها خلفا رفع فيما رواه قطبنا البحر الخضم إلى قبول من أخى الوصاية يقول بعض الناس كالعطية قد كان والإحراز والتحصيل من قبل موص غالوصايا تنهدم بلا قبول لا وإحراز وضح وغائب عن أرضه والأهل ما لم يك الموصى له لها يرد كذا الغريم دينه وتبعته أو أنه بيع وكان قد علم والموصى لم يعلم بما قد حصل له مطالبا بذاك الإيصا بذاك غالوصاء صار منهدم غلان أو أرض له أو نخلة منه ولا الرد ولا التعطيل غيرها ومن قال سوى ذا القيل يقول ذاك ثابت متى يخط في ذلك الشيء ورب التفصلة بأنما القبول شرط لزما أوصى لها به فيمضى قديما وهي ثلاث من لىالى القائم عنه لقد أوصى إلى القوام بحسبما أوصى به ورسمما ترجع للوارث بالتمام

وقيل من أوصى لكيما يطعما
 فلا يصح منه يهدى أصلا
 وإن يكن في ذلك الإيصاء
 ومن يكن أوصى لهم أن يطعما
 لحاضر وغائب فيطعمهم
 وكره الإطعام بعض العلما
 وقيل بدعة وأصل السنة
 لما أتى عن النبي الأطهر
 فقد أتاها ما لهم قد أشغلا
 وإن يكن أوصى بإطعام ولم
 والسالمى شيخنا قد ذكرا
 فنذكره لكيما تمرغا
 وسنة الإطعام أيام العزا
 جيران من أصيب يرسلونا
 لأنهم عن العلاج شغلوا
 فهذه السنة أيام النبي
 غصار أهل الميت يطعمونا
 جاءوا يعزون فزادوا هما
 وعاونوا مصائب الزمان
 فاموت بالأرواح منا انقلبنا
 حينئذ قد رحم الآباء
 يوصون بالطعام والإدام
 وفرعوا له فروعاً تذكر
 لأنها وصية مخالفة
 وكل ما كان على خلاف

من يحضر عزاءه والماتما
 لغير حاضر العزا الموقلا
 معماً لا بأس بالإهداء
 عنه وما قال متى تكلمنا
 لحاضر والوقف قول يعلم
 في ماتم عن ميت تضرعنا
 أن يرسل الأكل لأهل الميت
 أن اصنعوا طعماً لآل جعفر
 هذا هو السنة عن خير الملا
 يجد أطعموا ثلاثة وتم
 هنا كلاماً عدله قد ظهرنا
 ما فيه من حق وكما تقفنا
 خلاف فعل الناس مع من ميزا
 لهم طعاماً منه يأكلونا
 بحزنهم على فقيد نكلوا
 لكنها قد عكست في العرب
 من جاء نحوهم ممزييننا
 وأكلوا التراث أكلا لما
 بحملهم على المصاب العاني
 والمال بالعزاء عنا ذهبنا
 أبناءهم وأحدث الإيصاء
 لحاضر الماتم في أيام
 وهي عند البعض منا منكر
 لما عليه الأتقياء السالفه
 أمر محمد فالتتلاف

أيضا وفي اجتماعهم ما لا يحل
ولأبى نيهان في أجوابته
والمبتنون لهم تفريع
من ذاك إن بشاته قد أوصى
إنفاذا بعد انقضاء المأتم
لأنما أيامه ثلاث
هذا الذي قال به وأثرا
وهو من الصواب في مكان

من نوح نائح وحال من نكاح
ميل إلى تبطيله بجهته
ولهم في وصفه تنويع
توكل في مأتمه وخصا
حجر. ومن يفعله لم يسلم
وبعده يأخذها الوراثة
جئنا به موضحا كما ترى
فالحمد لله العلي الشان

وصية الأقربين

وقد علمت في الذي قد قدمه
 وذلك الأقرب فهو من يلي
 وقال في الديون إن الأقربا
 وهو الذي يحوى لإرث من هلك
 لورث الأقرب هذا المالا
 وختم الأعمال بالمعصية
 لأقرب لو أن هذا الأقربا
 ولا يقال خاتم بمعصيه
 إلا لمن مات على كبيرة
 ومن لبعض دون بعض أوصى
 فليس يجزيه لقول الله جل
 وقيل فيه إنه لن يجعل
 كذاك إن أراد بالإيصا
 فصح بعد ذاك أو تبين
 فواجب يقصد بالوصية
 لأنما ذلك فرض لا يحط
 ورخص البعض بأن لا تلزم
 قد جرت العادة في الأنعام
 وكل من ليس له مال يحق
 فما عليه يلزم الإيصاء
 عل له مالا عليه انبهما
 أو يحدث مال له أو يحدث
 وعن وصية لأقربيه

أن وصايا الأقربين لازمه
 لوارث في قربه المتصل
 لما يكونوا غير من قد عسبا
 لو لم يك الوارث حازما ترك
 جميعه أو بعضه ونالا
 من كان قد مات بلا وصية
 كان غنيا فلذلك استوجبا
 أعماله لأحد علانيه
 لله ما أعظمها من حسرة
 من أقربيه ولهم قد خصا
 والأقربين هكذا لنا نزل
 كمثال من لم يوصين وعطلا
 بأنه ليس قريبا خصا
 بأنه قريبا الذي دنا
 أنسابه وصاحب القرابة
 والغرض دون القصد لا يصح قط
 وصية بالنذر من حق زكن
 يرده في أقرب الأيام
 أو لم يكن له قريب مستحق
 إلا إذا لم يوطئ يشاء
 أو أقربا كان به ما علما
 له قريب بعد ذا ينبعث
 لازمة عليه لا يجزيه

أوصى لهم لم يوص للأقارب
منهم لثاني ما لهم قد يدفع
بغير حق لازم وموجب
إليه لم يعرف لذاك موضع
جميع هذا إن أتى إليه
إلا إذا نوى بما كان صنف
وصية تكون للأقارب
في خبر عن الرسول أتى
يعطيه في حياته ما وجبا
لآخر الآية مما أوجبا
لا البذل في الحياة والإعطا
وكان حيا فهو لا يجزيه
علامة الزمان قطبنا الأجل
هم الأولى ليس لهم إرث رسخ
من يرثن من أقرب البرايا
مالا كثيرا يوصين قبل الهلك
حسب الذي جاءت به الأمباء
حال الحياة ليس يجزى للأدا
من بعد ما الأنفاس منه ترهق
في حينما أعطاه ما قد يرسم
أم غيره يكون في ذا الوقت
لكنه في منهج الشرك سلك
أقارب في الشرك قد كان ارتدى
أقربه كأخذ في الجملة
لمسلم لأجل شرك يحدث

ما استرجع الأقرب من أجنب
على مقال أنه يسترجع
من كل ما أوصى به للأجنبي
ولا الذي يحويه مما يرجع
وقال بعض العلماء يجزيه
وصحوا أن ليس يجزى ما وقع
أداء ما يلزمه من واجب
لأنما الأعمال بالنيات
وصحوا أن ليس يجزى الأقربا
والله قد قال عليكم كتبنا
وإنما المجزى له الإيماء
حتى ولو أقربه يبريه
وقال جل قومنا فيما نقل
إن وصايا الأقربين قد نسخ
كمثلما قد نسخت وصايا
وبقى النذب على من قد ترك
قال وحيث الواجب الإيماء
فإن إنفاذ وصاياهم لدى
لو أنه في قولهم يوافق
بأنه الأقرب إذ لا يعلم
بأنه الأقرب بعد الموت
ومن توفى ولوالد ترك
أو أمة مشركة أو أحدا
فإنه يأخذ من وصية
لأنما المشرك ليس يرث

وقيل في المشرك أن لا يمنحها
 وصحح القطب بأن من يرث
 لو يمنعن من إرثه بحال
 كمشرك لأن حقه غدا
 من بعد نسخ كان في وصية
 غصينما أبطل حقه فلا
 وكان أهل الجاهلية الأول
 لطلب الرياء منهم والشرف
 ويتركون الأقربين فقرا
 وصية للأقربين منها
 بآية الميراث في النساء
 يقول إن الله أعطى كل من
 فليس للوارث من وصيته
 واختلفوا في النسخ للقرآن
 وصحح القطب بأن ينسخ به
 قال ومختار الزمخشري
 بأنه لا ينسخن بالخبر
 لكنما الزمخشري بينا
 بقية الميراث نسخها استقر
 إذ الحديث الجيد الإسناد
 لكن تلقى أمة الرسول
 يلحقه بخبر التواتر
 لن يتلقوا بالقبول إلا
 والشافعي قال في ذا الخبر
 قال وجدنا أهل غتيانا ومن

من الوصايا لو قريبا أصبحا
 لا يأخذن ما لأقرب حدث
 من غير حجب أو فراغ المال
 الإرث لا سواء مما وجدا
 أقارب من ورثوا للميت
 حق له من بعد ذاك حصلا
 يوصون للأبعد منهم حيث جل
 وطلب الغنى كما لهم عرف
 فأوجب الله لنا وأمرنا
 وبعد ذاك نسخها قد عنا
 ويحدث عام فتح جائئ
 كان له حق لحقه ومن
 روى الربيع عن أبي عبيدة
 بخبر يروى عن العدنانى
 لو غير ذى تواتر في مذهبه
 والقاضى فيما جاء في الروى
 إلا إذا ما جاء بالتواتر
 أن وصايا أقرب ومن دنا
 وبالحديث ذلك الذى ذكر
 لو أنه من خبر الأحاد
 جميعهم ذلك بالقبول
 لأنهم قد عرفوا في الغابر
 ثبتا وقد صح لديهم نقلا
 بأنه من جملة التواتر
 تحفظ عنهم لروايات السفن

ومن قريش كان أو سواهم
قد قال عام الفتح وسط النادى
ويأثرون نقل هذا الحادث
ممن لقوه وهو يعلمونه
أقوى من الواحد فى ذى الحجة
بأنه لما يكن تواترى
قال وفيما أحسن هو الأقل
عندهم حتما بفرض واجب
فى أقرب أو فى فقير مثلاً
صحب النبى والذى لهم تبع
قال الإمام القطب بعد ما نقل
فإنه يوصى بثلاث أو أقل
ما يجزى لأقرب من الورى
قال أبو سقة ذاك الأنجب
واختلفوا فى الحد للكثير
فما علا وقيل سبعمئة
فما علا وأربع فى قسولة
وقيل ستون من الدنانير
من الدراهم الكثير والسعة
خمس مئتين ذاك من دينار
عن مونة العيال عاماً كاملاً
لمن أتى يسأل عن ذى الحالة
وكم يكون بعد ذاك عيالكا
من الدراهم عداداً وفى
فإنهم أربعة بالعدد

من كل شخص بالمغازى يعلم
لا يتخالفون أن الهادى
أن ليس من وصية لوارث
عن الذى قد حفظوه عنه
وكان نقل جملة عن جملة
قال وفى المشهور فى ذا الخبر
قال وقال الشيخ عن بعض الأول
لما تكن وصية الأقارب
فحيثما الميت شاء جملاً
والخير فالمال الكثير وهو مع
وهكذا جمهور قومنا الأول
وقيل إن الخير مال لو يقل
لأقرب إن كان ذاك قدراً
قال وهذا القول فهو المذهب
بأنه الأحوط فى الأمور
فقل ألف درهم من فضة
فزائد وقيل خمسمئة
ومائتان فى مقال آخر
وقال بعض العلماء أربعة
وفى مقال البعض من أحبار
أو الكثير ما يكون فاضلاً
لما أتى عن عائش إذ قالت
كم ذا تكون يا فتى أموالكا
قال ثلاثون من الآلاف
أما عيالى الذين عندي

قالت له هذا يسير فاتركا
وإنما قال لمن خيرا ترك
وقد روى أن عليا كان له
وشاء أن يوصى وكان العبد له
فقال لا توص فإن ذا العلى
يقول فيمن يترك خيرا
أدنى وصية الأقربيه
واستحسن الإيصاء بالأصول
وكل ما يكون منها أبقى
فالأرض أولى وليها الدار
وجاء في الديوان عن أخبار
وإن يكن ليس له شيء حصص
وذاك كالبيت ومثل الدور
وإن يكن أوصى بغير ما ذكر
وغير ذا مما الوصايا تمضي
ويأخذ الأقرب فيما عندنا
ومالك يقول بيدنا
فإن غنوا فبعد ذاك يعطى
والأقرب المشرك عند أحمد
قال أبو حنيفة وأحمد
لا تصرفن وصية القربى إلى
إلا إذا ما كان أوصى الموصى
من جهتين يأخذن بالأقرب
لكنهما قرابة الآباء
وقال بعض إنهم يعطونا

هذا لمن تعوله من أهلها
وهو كثير المال إن ذا يك لك
عبد وقد اعتقه وأرسله
دراهم سبع مئتين كامله
في ذكره المذى لنا قد أنزلا
والخير مال قد غدا كثيرا
ربيع من الدينار أن يأتيه
لأقرب كالـدور والنخيل
فإنه أولى مـقالا حقا
ونحوها والنخل والأشجار
وينبغي الإيصاء بالأشجار
منها فبالأرض وما بها اتصل
وغيرها من مثل ذا المذكور
مما بـكيل أو بوزن معتبر
به فقد جاز بدون نقض
من كان ذا فقر وأصحاب الغنى
بالفقراء حين ينفـذنا
منها الغنى فينال قسـطا
وعندنا يحرم منها أبدا
كذا أبو يوسفهم محمد
أهل الغنى قط ومن تمـولا
إنفـاذها في ذاك بالخصوص
من جهة الأم ومن نحو الأب
مقدمون قليل في الإعطاء
بالجهتين ليس يحـرمونا

بأن من للأقربين أوصى
على الأولى يلوونه كلهم
لأربع من درجات النسب
بميت وقيل بعض لا لا
وبعضهم يقول في السادسة
قد ثبت الاسم له ممن يكن
من كل من لا يرث أصلًا
هذا لأقرب به ينفصل
ولو بعيدا فهو في القربى حسب
يكون إلا الشك بالله العلى
إذ تقطعن به وليست تستحق
كالإرث فهي قرينة قد تبذل
في الشعر أنذر عشيرك الأولى
لهم إلى أربعة ولم يزد
من كان غير وارث من جانب
نسبهم حتى يكون تما
أقرب من عم وخال يحصل
أحق من إخوته الأمجاد
أى أم والد له تضمه
فهؤلاءهم الجدود الأربعة
أقدم من أجداده الثمانية
كل له اثنان يعرفنا
وهكذا أخواله الكرام
نصف الذى من قبلها إذ ينفذ
فإنه قد قيل ليس يقسم

وقد اتى في أثر قد نصا
فمذهب الجمهور منا تقسم
من نسب الأم جميعا والأب
واختلفوا فيها فبعض قال
فإنه يكون في الخامسة
وقال بعض تقسم بين من
من عاصب أو رحم قد أدلى
وهؤلاء لم يكونوا جملا
فكل من صح له أصل النسب
فما لها من قاطع محمول
كحالة الإرث فإنها أحق
وبعضهم يقول ليست تجعل
وحجة الجمهور قول ذى العلى
فأنذر المختار فيما قد ورد
وأجمعوا في أقرب الأقارب
آل البنين والبنات تما
فإنما الإخوة مع ما نسلوا
وهكذا أربعة الأجداد
وهم أبو أبيه ثم أمه
ثم أب الأم وأمه معها
وإخوة ونسبهم علانيه
هم من يكونوا فوق من ذكرنا
وبعدهم فيأخذ الأعمام
وكل رتبة فتلك تأخذ
فإن بقى من بعد ذاك درهم

فإنه للقسيم غاية على
وقيل قطعها بنصف درهم
وقيل ربع درهم إذا بقا
ودانقان في مقال بعض
ودون ذاك ليس يعطى الواحد
يدفع عندهم إلى إنسان
وقيل بل يرجح الميزان به
وقال بعض العلماء يقسم
إلا إذا به تراضوا أجمع
وأنه إن لم يكن في الأقربا
فيشتري به الذي ينقسم
وقيل يعطى أحد لم تصل
وقال بعض إنه لن ييذلا
وكل من من درجات تقدم
فإنها تقوم في مقامها
وإن يكن في رتبة تجمعها
بقدر دانق فأهلها سقط
ورتبة الأخوال والأعمام
فإن من الجميع فرد يسقط
وإن تجمعوا فالأعمام
لو عنده عم وألف خال
وقيل هم في رتبة فيقسم
أن يستوى عدادهم وليست
وقيل منها عدم الأعمام
في رتبة لهم وفي مقال

ما قال بعض العلماء النبلا
فإن بقى فذاك لم ينقسم
وقيل بل أربعة دانق
وبعضهم بدانق قد يقضى
ففاضل عما هناك حددوا
أشدهم قرى لذاك الفانى
لكى ينال الكل من أقاربه
على الجميع قدر ما نابهم
فحيثما شاعوا له فليضوا
كمريض ومثل من تغيبا
عليهم كمثل خبز يسهم
وصية له ولما ينال
إلا لمن ينال منها أولا
فإن من كانت تليها منهم
فتأخذ المفروض من سهامها
ناس وكل منهم لم يقم
نصيبهم فما لهم من ذاك قط
واحدة في حالة الزحام
فإن كلهم لذاك سقطوا
ثلاثان والأخوال ثلث نامى
وهكذا العكس لهذا الحال
نصفين ما يحصل ما بينهم
كالإرث فيهم حالة الوصية
فيرجعن بنوهم الكرام
يأخذ ابن العم مثل الخال

لأنه الخال يساوى إن حصل
وإن من مات ولا وارث له
وابنتها وأنه قد أوصى
غالب المال للعممة إرثا حصلا
وقال بعض العلماء في العممة
لأنما وصية الأقارب
ومدع بأنه من أقربى
لا يقبلن عنه سوى بصحة
لا تدفعن في حكم شرعنا الأجل
كذلك التصديق يجزى إن هم
وتقسمن وصية الأقارب
فيأخذ الفحل من الذكران
وهكذا الحجب يكون فيه
فمن يخلف ابنه مع جدته
أو لأب وبنت ابن عمها
فسدس ما أوصى به الموصى يقع
لبنت ابنه وما بقى يحبط
قال ابن يوسف الإمام وحكم
كذلك في جربة حكما مستقر
إلا إذا ما شاء ذو الجلال
قال وعند صحبتنا في المشرق
وشهروا ما قيل عن أناجب
على الرعوس تقسمن فالذكر
إذا هم كانوا معا في رتبة
وهكذا أيضا ذو والأرحام

قال الإمام وعلى هذا العمل
يكون غير عممة مجبلا
لأقربيه بنصيب خاصا
والبنت تأخذ الوصايا أكملها
تأخذ للميراث والوصية
لا يأخذنها غير شخص عاصب
من مات أى يلحقه في النسب
بشاهدين شهدا أو شهرة
وثقة يجزى مع الرحمن جل
بلغ كانوا عقلا كلهم
كالإرث في قول عن المغارب
كسهم ثنتين من النسوان
وهاك تمثيلا لما أحكيه
وأمه وأخته شقيقته
وكان للأقرب أوصى سهما
لجدة والنصف منه قد رجع
لأخته والعم سهمه سقط
بذاك في بلاد مصعب وتم
طول الزمان لا يزال مستمر
سبحانه مغير الأحوال
بأن ذا في غاية التمسوق
بأنما وصية الأقارب
فيها مع الأنثى سواء في القدر
ويرث العاصب للوصية
فيأخذون الخط في السهام

قال وفيما عندنا أن الرحم
إلا إذا لم يك عاصب وجد
ومن يكن أوصى لأقرب وما
غوارثه يرجعون غيما
بقدر الميراث بينهم على
وقال بعض يأخذنه من عصب
لا يرث الزوج ولا أخ لأم
والقطب قال إن هذا القول رد
أن لا وصية لوارث غما
أوصى له أو أنه لم يوص
وشهروا أن وصايا الأقربا
مفسوخة بآية النساء
وعارف أقاربا له وقد
يبحث عنهم سنة وبعد
إن كان منهم آيساً وإنما
وقيل إن آيس منهم أنفقا
وقال بعض العلماء يوصى
وصية بعد وصية إلى
ومعتق يترك أموالا وقد
فيأخذن إيصاءه وماله
وبعضهم يقول يرث المولى
فهو الذي يأخذ ما له وما
ومن لإخوة وأبناء ترك
ولهم آكل وزوج وأحد
فالخلاف هل بقسمة الوصية

ليس له فيها نصيب قد علم
فإن يكن فإن سهمه فقد
كان له من أقرب قد علما
أوصى به لأقرب مقسوما
أن الذي أوصى به قد بطلا
مع ما من السهم له كان وجب
ونصوهم من ليس عاصبا علم
بما عن الهادي الأمين قد ورد
يكون للوارث شيء علما
لأنه معارض النصوص
وهم من الإرث لهم قد وجبا
وبحديث للرسول جائى
غابوا ولم يدركهم ولا وجد
فليتصدق بالذى يجد
ينفقه في الفقرا ملتزما
ذلك في سنته وفارقا
بذلك المعين المخصوص
ما ليس من حد له تحصلا
أوصى لأقرب ووارثا فقد
من يسبقن إليه من جنس له
لرجل أعنته وحسلا
له من الإيصاء كان قدما
وهكذا أعمامه حين هلك
من ذكرنا حامل بولس
ينتظرون هم وضوع المزاء

أن وصايا الأقربين جملاً
فيقسم الإيصاء من كان حضر
لو كان إرثاً من طريق الواجب
عن أن تكون من سبيل الصلة
وصية الأقرب في مقام
من صلة لرحم وأهل
وكان قبل الموت في البطن وجد
لوقت قسمة متى ما صار
وذاك لا اعتبار حال الموت
وأمه بحملها تغيبا
والأب منه ثلثين قد يرث
للسدس بالحمل الذي فيها حدث
وقبل قسمة لهم كان ولد
تحجب إن حيا به كان نفس
أو تمنح السدس فإن لم تلد
إن ولدته ميتاً مختوما
من بعد موت من هناك يورث
وقيل لا وهو الصحيح مأخذا
سدس سوى ثلاثة فما علا
من مثل مجنون ومثل غائب
حتى هناك داخل معهم دخل
عن حقهم بمانع قد يقع
قيل لأن ذاك الامتناع
من غيرهم عليهم تحتمل
وصية عينها وخصا

غيرث الحمل لديهم على
منزلة الميراث أو لا ينتظر
لأنما وصية الأقارب
فإنها ليست من البعيدة
فإن تكن من صلة الأرحام
فليس بيننا وبين الحمل
كذلك إن من قبل قسمة ولد
هل يرثن عندهم اعتبارا
أم غير وارث بذاك الوقت
كذلك تارك أخاه والأب
فقيل للام من المال الثلث
لأنها لا تحجب عن الثلث
لو كان حال الموت في البطن وجد
وقال بعض العلماء إلى السدس
فلتتظر ولادة الولد
زيد لها من بعد سدس مثلما
وإن يكن في البطن منها يحدث
فقيل تحجب إلى السدس بذا
وقيل لا يحجب للام إلى
وإن يكن في الأقربين كصبي
أو منع الوارث منهم ما حصل
لم يأخذن عندهم إذ منعوا
فذلك لا يضرهم إجماعا
لم يك من جانبهم وإنما
كذلك إن للأقربين أوصى

كنفلة أو أمة أو دار
لا يدخل الحادث بعد المدة
أو أنه شارك في ذى الصفة
وإن يكن أوصى لبعض منهم
ثمت أوصى بعدها للجملة
فإنه يشارك في المائة
لأنه خصه بالعشرة
أو ما له من شركة فيمنح
وقيل يعطى كل ذى الوصية
وما لغيره نصيب حصلا
وقيل كل يأخذ لعشرة
أولا فكل واحد يأخذ ما
وقد تخالفوا وبعد القسمة
فيقسمون ما بقى معهم على
أو يقسمونه على التفاوت
وبعضهم قال وصايا الأقرب
كذلك مهما للجميع أوصى
ومذهب القطب بأن الموصى
باسمه ولم يكن قد وصفا
وشارك الباقي فيما عدا
وكان باسمه له قد ذكرا
متصلا إلى وصايا الأقرب
فلا يشاركهم ومهما انفصلا
وإن يقل أوصى لزيد أقربى
فإنه يأخذ ما قد أوصى

أو كان كالدراهم والدينار
انفرد الحادث بالوصية
سواء كالأعمام أو كالأخوة
بعشرة من القروش تعلم
بألف قرش أو بمثل مائة
قيل ويختص بتلك العشرة
وذا هو المختار في القضية
عشرته وغوقهما لا يربح
أى يأخذ العشرة فوق المائة
والقطب قد ضعفه إذ نقلا
إذا هم كانوا استقوا في الرتبة
ينوبه إذ قسموها أسهما
يحاسبونه على ذى العشرة
رعوسهم إذا تساوا منزلا
إذا هم تفاوتوا في الرتبة
على الرعوس أبدا لا الرتب
ثم لفرد منهم قد خصا
أن يذكروا لذلك المخصص
بالقرب يختص بما قد أتحفا
وإن بقرب يصفه ثما
أو غير اسمه متى ما عبرا
تلك التى تعم كل الرتب
فإنه يشاركهم فيما خلا
فانكشف المال بزيد الجنبى
له به الموصى عليه نصا

عنه فما لذاك عنهم حاجب
فذاك منه خطأ في النسب
بعضا على بعض وأن ييجلا
وذاك بالإطلاق مع من قد سلف
بأن ذا مذهب من لم ينظرا
ما بين الأقربين مثلما سبق
كلا بسهم منهم مخصوص
سواه من كل قريب منه
سواه فيما يأخذ من ذلكا
للـبعض منهم دون بعض خصا
ولا يحط لازما عليه
إثم كمن لم يوص للأقارب
منابه يأخذ مستكملة
وقالوا لا تعطوا سعيداً نصا
يعطى وبعض قال يعطى أكمل
من أقربائى وله اصطفت
أوصى فهذا باطل فجانب
يأخذ كل قدر ما قد ورثه
كمثل من لم يوص للأقارب
وذاك يجزيه إذا ما أوصى
مقدار أنصبتهم تفصلا
لبعض قوم أو جماعة الملا
وترجمن في التراث الحاصل
في فقراء النوع إذ يتفق
وصية لبعض آل أحمد

إلا الذى يردده الأقارب
وقوله بأن زيدا أقربى
وجائز له بأن يفضل
بقدر الضعف يكون ما وصف
والقطب قال فى الذى له أرى
وصية الأقرب ميراثا يحق
وإن يكن يقصد هذا الموصى
حض به ولا يشـاركنه
كذلك أيضا هو لن يشارك
وهكذا الحكم إذا ما أوصى
قالوا وذاك الأمر لا يجزيه
وقيل لا يكون فى مراتب
وقيل فى ذاك لمن يوص له
وإن يكن لأقربيه أوصى
ومنهم سعيد فالمختار لا
وإن يقل لواحد أوصيت
أو أنه لأحد الأقارب
فذلك الموصى به للـورثه
ولا يكون ذاك فى المراتب
وقال بعضهم يصح الإيصا
وحسب هذا فى بينهم على
وهكذا جميع ما قد جملا
ولم يعين فى نوع باطل
وقال بعض إنها تفرق
كان يقل بأن ذا منى غدا

وكل ما لم يتبين أصلاً
على المساكين من الإسلام
وقال بعض العلماء ترجع
وقال بعض كلما وصية
ترجع للأقرب حيث الأصل في
لقوله جل عليكم قد كتب
وحسب ذا فإنها لا ترجع
لأنها باسم وصية تسم
فأثبت لمن له قد تمكن
وقد حكى القطب عن الديوان
يأكلها الأقرب في مقال
كل وصية ولا تجوز
وإن يقل لأزهر أو غالب
فقال بعض تبطلن وتبقى
وقيل بل تصح دون من
وجاء عن بعض من الأئمة
وصية واحدة تجوز
كمثلما كان بها قد أوصى
وصية ليست تجوز أبداً
وصية سبيلها لا يعرف
ما لم تجاوز ثلثاً من تركة
فإنها لثلث الأموال
وإن يقل أوصيت بالسنان
لو أجنبيها واحد قد باناً
جاز لوارثيه أن يعطوه

سبيلها فتبذل بذلاً
أقارب أو غير ما أوصى
لوارثيه قدر إرث يقع
لم تثبت عندهم بصفة
هذى الوصايا للقربات تفي
إن حضر الموت لديكم وقرب
للوارثين بعد ما قد توقع
ولا وصية لوارث علم
بالشرع وهو الأقرب المعين
كل وصية بلا بيان
وقيل بل لوارث الأموات
فإنها لوارث يجوز
وكلهم كانوا من الأقارب
للوارثين في تراث حقاً
فتصرفن لذينك الشخصين
ثلاثة أصناف ذى الوصية
فتتفذن وبها يفوز
من العموم ومن الخصوص
فإنها لوارثي من ارتدى
فإنها للأقربين تصرف
فإن تكن للثلاث قد تعدت
ترد لا تزداد عن ذا الحال
لخالد أو لأبى سلطان
أو أجنبيين جميعاً كانوا
أى ذلك السنان من نساءه

وينصف ما بينهما في قسمته
 لها كما لو أنهم قد ورثوا
 وللمساكين فأثلاثا قسم
 أربعة غمات شخص منهم
 مناب والد له ولا يصد
 مناب والد إذا الأب افتقد
 لوارث الموصى هناك الربيع
 فقد أتى عن ابن محبوب الأرب
 لعقب من حينما الموصى ارتدى
 أما الذي رآه قطبنا الأبر
 فإن تحصى خالد كأس الردى
 يصير بعد الموت والتبواب
 أو كان قد وكله وأنفذا
 إن لم يكونا قط يعلمان
 إلا الذي ادعى لهذا الأمر
 لثالث وكان واطا في النسب
 وليس في جدد له معمم
 سواء جازت دون ما تمادى
 وكان معروفا بها في البلدة
 يدعى غلان بن غلان أبدا
 فحكمه كذلك في قول الأول
 بدون نقط أو بنقط يأتيه
 بنو أخ وآل أخت كـ
 ردت لوارث لجهل عانى
 كفارة أو احتياط مخفى

وإن يقل لعامر وعمته
 وقيل لثلاثان له والثالث
 وإن يقل أوصيت منى لقثم
 وإن يقل لآل عمرو وهم
 وقد أتى بولد غلالولد
 وقال بعض إنما يعطى الولد
 من بعد من أوصى وقيل يرجع
 وإن يقل لخالد وللعقب
 لخالد الثلاثان والثالث غدا
 وموت خالد فليس ينتظر
 الشيء كله لخالد غدا
 فالشيء كله إلى الأعقاب
 وإن يكن أوصى لزيد بكذا
 ويشهدن مع ذاك عادلان
 في ذى البلاد زيد بن عمرو
 جازت له وإن يكن له نسب
 في اسمه واسم أبيه الأكرم
 فصح إن لم يك في البلاد
 وإن يكن ينسبه لصفة
 لا يعلمان في البلاد أحدا
 بهذه الصفات إلا ذا الرجل
 وإن من أوصى لابنا أخته
 من فوقه وتحتة وكان له
 ولم يكن لذاك من بيان
 وإن يقل بهذا لقد أوصيت في

أو أمر حج أو زكاة نطقا
فإن ذاك يجمعان في واحد
لو أن ذاك الأمر كان الأسهلا
وإن يقل لهكذا وهكذا
لو بعض ما عين لا يكفي
فجائز وما عليهم إن هم
أو واحد منابه يكفي
لمرة أو مرتين كـررا
غلو هم أعطوه في مناب
فلينفذوه من قريب ويتم
أو أنهم به يعينون أحد
وإن يكن لأقربيه أوصى
يخير الوارث في إعطاء
لو أحد الشئيين كان أدنى
ويجبر الوارث مهما اختلقوا
وبعضهم يقول يعطى الأقرب
قال الثميني الثمين الأشهر
لأنما من أولنا تبسأدرا
وإن يكن من ذين واحد تلف
وإن هما توأدا أو يلد
فإن نسل كل شيء منهما
والوارثون بالخيار مثلما
كذلك إن تغيرا والأجنب
وإن يكن أوصى بشيء قد علم
فوحده قد قيل يأخذنه

في ذاك كله بأو محققا
مما له سمى بلا معاند
لهم فذاك واسم إن حصلا
وهكذا فيثلث إن أنفذا
منابه إن جعلوه فيه
قد أنقذوا كما تحط لهم
ومنه يبقى ما يعاد فيه
ذا الشيء مرات كما تقررا
حج ولا يكفي لهذا الباب
أو يكلموا حجابيه لم يستقم
عن نفسه حج وبرا قد قصد
بذاك أو بذا ولم ينصا
أيهما للمصاحب الإيصاء
يخير الوارث في ذا المعنى
على عطائهم وأن يأثفوا
نصفا من الكل ولا يخيّب
وأول القولين هو الأظهر
تخير موص في كلام قررا
فالأقرب الباقي له لا يختلف
من ذينك الشئيين كان واحد
كحكمه في كلما تقدا
إن نقصا في العين عما علما
في ذلك الحكم سوا والأقرب
لأقربيه أو سواهم وجزم
وما على الوارث شيء منه

وهكذا ليس على الخليفة وإن له أوصى بشيء يرسمه فالوارثون لازم عليهم حتى أصيب بعد ذا بالتلف وإن يكن لأقرب قد أوصى بواحد يكون من شيئين واتفق الوراثة مع من أوصى وإن هم في ذاك لم يتفقوا بما أراده الذي أوصى ولا لأنما الموصى به من ذين وقال بعض يأخذن الأدنى وجاء في قول لبعض من سبق وإن يك الموصى به في ذمة وهكذا إن في يديه كانا وإن يكن أوصى بدين لزمنا فليدفعنه الفتى للأقرب ويدفعنه الوارثون بعد ما كذا ما قد كان للموصى على أو من تعدد يدفعنه إلى ولا يصح لامرئ أن يوصى مقتصب وأبق وما شرد من قبل أن يردده يجزيه وصح للموصى له ما ذكرنا إن كان في يديه يوما دخلا وهو بتلك الحال من غصب علم

من ذاك أي خليفة الوصية وذلك الأقرب ليس يعلمه إعلامه فإن هم ما أعلموا فضامنون في مقال السلف أو أنه لأجنب وخصا فذاك جائز بدون مين له بذاك الشيء بالخصوص تشاركوا لأجل جهل يلحق أوسط هاهنا لهم فبيدلا لواحد يكون من شيئين وقال بعض يأخذن الأسنى يأخذ ما ليس به عيب لحق أقربه أجزاه للوصية وغير أقرب كذاك باننا على فتى لأقرب قد علما وقيل بل للوارث المقرب قد قبضوه لقريب علما سواء من أمانة تحصلا صاحبه أو وارث الذي خلا بكل مسروق مع اللصوص لكن إذا أوصى به كما وجد وصية لأقرب عليه كان قريبا أو سواء وجسرى وقيل إن أوصى به وجعلا أو غيره لم يجزه ولم يتم

لأنه أوصى به إذ لا يقيس
كغيرهم بكل نفع واجب
لم توجدن ومثل سكنى غرفة
وخدمة العبد وقد تقدما
كمثل فسخ فهو قد تهدما
كمثل أن يوصى بشاة راتعه
ولم تكن للموصى من أغنام
أو تخرجن منها بكل حال
أوصى به في ماله قد علما
أوصى بها بما لها من قيمة
وعنده النوع الذي له ذكر
قيل لهم يشرون أيضا من أحد
من أى وجه من وجوه ناله
وما له من إيل في الحال
وبقيت في ملكه حتى رحل
فقال بعض العلماء بالصحة
تجوز من هنا الفساد حصلا
لغير جنسه متى ما وافى
بعضزة من حمري أو الإبل
أو نخلة من بيتي التميم
في ذاك عن من مثلنا لا يختفى

ولو إليه قبل موته رجع
وجوزت وصية الأقارب
ليس بتمليك كمثل غلة
وكجواز لسواق علما
وإن بمال غيره أوصى وما
وهكذا أيضا بما ليس معه
من غنى ونحو ذا الكلام
إلا إذا ما قال من أموالي
فيثبت الإيصا ولو لم يك ما
فيشتري فتشتري الشاة التي
وإن يقل من غنى أو من حمري
فليعط من أمواله ذاك وقد
أو أنهم يعطوه ما أوصى له
وإن بفحل قال من آبالي
فحدثت من بعد ذا له الإبل
فالخلف في صحة ذى الوصية
وقيل لا إذ وقعت في حين لا
وإن يك الموصى به أضاما
أخرج من قيمته كأن يقل
وهكذا قطيفة من غنى
كذلك إن كان معيرا بغى

ما يدخل فيه الأقرب وما لا يدخل

فرد ثلثيها غدا للأقرب
لربنا جل وللمفلوق
وكالتباعات وكفارات
من مثل تكفير أو الزكاة
بأنما الأقرب لا يسترجع
وهو مقال جاء بالإطلاق
أصح ما قالوه عند النقض
ثبت بالإيصاء للقربى فقط
فإنهما لا تثبتن من بابهما
عليه إجماع ولا خلف يعد
وصية من مالك ترحلا
تخالفوا في وصفه والحد
للثلاث بالأقرب حين يبدو
يعارضن حجا ولا تنصلا
ولا زكاة لا ولا مسكينا
سبيلنا وما كهذا لاحا
وكان في معين من أجنب
يخرج من ثلث كما قد علما
ما لم يكن من الجميع آتى
من بعد ما إن يشرب الحماما
فلهم على الغلام إذ عتق
له وإن ذاك حق لهم

إن خص موص بالوصايا أجنبى
إن لم تكن تلك على حقوق
كالدين والحج وكالزكاة
وكانقصال واحتياط آتى
وفى الذى عن بعضهم قد يرفع
شيئا من الإيصاء باستحقاق
قال الإمام القطب وهو عندي
لأنما أصل الوصايا إذ تخط
وإنه إن لم يك الإيصاء بها
ولم تكن كالإرث فالإرث انعقد
بأنه صح لأهله بلا
والقائلون بمقتال الرد
وأما وصية ترد
قال الثميني الأصح فيه لا
كفارة ومسجدا مصونا
ولا احتياط لا ولا إصلاحا
وإنما عارض ما لم يجب
وقيل بل يعارضن كل ما
لو كان كالحج وكالزكاة
وقيل فيمن أعتق الغلاما
ولم يكن أوصى لأقرب بحق
بثلى قيمته يستخدموا

وكان مما قاله أبو الحسن جميع باب البر والصلات واختار بعضهم دخوله على كذا ما للفقراء أيضاً ولا من مال هذا الخلق والذي جعل لو أنه أوصى بما قد ذكرا لكون أهله هناك عدموا وقيل بل يرد من جميع ما مثل تبرع يكون في السبيل وجاء قول للثميني الأجمل موص بشيء كان من وصية أو دون ذا أو زائد فلا يرد وجوزوا بأن يرد لو شغل مما يكون ذاك في المقادير أو ربه لكنه يعتد حتى يتم ثلثا ما أوصيا أن ليس يعتد بما كان حصل وإن من أوصى لأقربى وأقربى آخر باثنين رد القريبان من الموصى له إن لم يكونا جواراً للأجنب وإن يكن أجاز شخص منهما يرتجع الثاني في الأجنب ما ولا يضر أقربياً إن يكن لأجنب حال الحياة حيثما

بأنما الأقرب حتما يدخلان غير اليمين الحج والزكاة ما كان للأجنب قد تحملا يرد ثلثي ما به تتصلا في الاحتياط منه مثله حصل من ذا لغير أهله من الوري أو كونه آيس أيضاً منهم ليس عليه في الوصايا لزما أو مسجد ومثل حج منتقل واختير في الأقرب إذ له شغل كمثل دائق ومثل لحمية من بعد ذا للثلثين من أحد بالشئ من وصية له جعل أدون من ثلث من الدينار بكل ما في يده قد يبدو به وجاء في مقال رويأ لديه قل ذاك يوما أو يجبل منه بدينار له سني وأجنبى منه بالعشرين ثلثي نصيبه الذي أنا له على الخلاف السابق المقرب للأجنبى ما له قد رسما ينوبه يأخذه متمما أجاز للموصى متى ما يوصين وصية الأقرب فرض لزما

وهذه الإجازة التي صنع
لأنما الواجب أن يوصى لا
وإن يكن قد خصهم بالإيصا
فإنه يجوز للشهود
لو أنه بلا حضور الأقربا
ويكتبنها كاتب ويحكم
وتدفع عن بعد ذا للأجنب
وبين وارث وبين الأقرب
لها خصومة إذا أراد أن
لأجنب إلا إذا ما قد حضر
وهكذا من بعد أخذ الأجنبي
وقال لم أعطيت للوصية
كمثل أن يخاف ذاك الأقرب
وإن يكن يأخذها الأجنب من
ما كان للأقرب مهما ضيعا
وإن بأمر غالب تهلك بلا
وإن يكن لأجنبي أوصى
بأذن وارث يرد الأقرب
لأن ما قد زاد عن ثلث هب
لم يثبتفه لذاك الأجنبي
وغرماء رجل أحاطت
إن أذنوا له بأن يوصى بكل
فلا يرد ذاك وارثوه
ولا يرد أقرب من أجنبي
لأنما المال الذي قد كتب

ليست تريح الفرض عن حيث وقع
يعطى في حياته وينفلا
وتترك القربى لهم ما أوصى
أن يشهدوا للأجنب البعيد
ولا إجازة لما قد كتبها
بها إذا ما تكتبن الحكم
وإن يكن بلا حضور الأقرب
لا تنصن من قبل أخذ الأجنب
يمنعها الوارث أو لا يعطين
أو أنه يأذن فيما قد ذكر
لها بأن عارض فيها الأقربى
هذا بلا إذن ودون حضرتي
بأنه لا يعطينه الأجنب
وارثها وتهلكن بعد ضمن
بدون أمر غالب قد وقعها
إضاعة فلا ضمان حصلا
بزائد عن ثلث وخصما
من ذاك ثلثي ثلث إذ يحسب
من وارث للأجنبي كتبه
مجرد الإيصاء والتقرب
بما له الديون إذ قد زادت
أمواله أو بعضها وقد فعل
لثلث والبقا يأخذوه
ثلثي وصية لهذا السبب
من غرمائه يكون كالهبة

وإن يعين أقربا ويظهر وصية الأقرب يأخذنا كمثله أن يقول أوصى لعمر غبان بعد ما له كان ذكره فيأخذن في هذه القضية وجوز ابن جعفر أن يعطا للفقير أو ذاك مهما كانا وجوز الأزهر على الشأن وجوز الإيصاء أيضا لرحم نكاحه وقيل لفظ الرحم هذا سواء في كلام العرب ولا يرد أقرب ما كانا لأنه حق لمن قد عينا ويأخذن وصية الجيران لو أنه كان من العبيد ولو غنيا كان أو كتابي أو مشركا بالملك الديان وليس يأخذ الكتابي المخل من الرقيق إن يكن لجار والخلف في وصية الجيران وهي على الرعوس في المأثور وعد في الجيران بالخصوص إن كان زوج العبد تلك البره لو أنها غابت عن الخصوص وعد فيه أمة الموصى إذا

خلافه الأقرب حين يقهر من يخرجن لا من يعيننا وهو قريبي بقفيز من تمر إن قريبه سعيد لا عمر قريبه سعيد للموصية أقربه مما يكون خطا منهم ولا يعطونه الأيمان بأنه يعطى من الأيمان ولدم وذان من كان حرم ونفظة القربى ولفظة الدم وأنه كل قريب النسب من الوصايا يمنح الجيرانا وقد مضى القول به مبينا كل مجاور لذلك الفاني لأنه مجاور الفقير أو من مجوس أو يكون صابي من أى صنف من أولى الكفران وغيره من مشرك بالله جل أوصى به أو مصحف للقارى من ثلث أو كل مال الفاني ليس على بيوتهم والدور عبد ولو هذا غدا للموصى مملوكة لغيره أو حرة لا إن تكن مملوكة للموصى ما كان زوجها على هذا الحد

لإخوة له عليهم نصا
واثنان من أب وخالصان
يجوز ما خلف أو أب كجد
على السوا إذا له قد قسموا
يعطون ثلث ثلث ذاك النشب
لأنهم قد ورثوا ما فضلا
والثلث منه للكلالين تم

ومن يكن بثلاثة قبل أوصى
وعنده من أمه اثنان
فإن يكن لذلك الموصى ولد
فذلك الإيصاء ما بينهم
أو لا فإن أخويه من أب
ومن بقى سهمهم قد بطلا
إذ ثلثاه للأشقاء انصتم

ما يخرج من الكل وما يخرج من التلث

أكفانه كذاك حكم البقعة
ليدفنوا فيها الذي قد ارتعن
فيه سوى بالمال فهو يشتري
فإنه من رأس مال الميت
ما يستقرن عورته في الحال
وكفن ثم يلي هذين
والوارثون لهم البقية
مع أكثر الناس من الكل يكن
قول وذاك بعد دين ثبتا
ودينه لتركه يستقرن
وبالعرا هناك يدفنوه
بعضهم أن يدفنن بالعرا
وأمره من بعد ذا لربه
عريان والثوب يباع علنا
لأن ذا الآلاء بارئ النفس
لا يسألن عن دفنه عريانا
بأنه من بعد دينه يكن
ما كان في ذمته أو بعضا
لشدة تكون في المعاد
كمثلما يستقر بالأكفان
إذ تظهرن عورة المفلس
بدفنه العودة منه تنسقر

يخرج من جميع مال الميت
إذا هم قد أخذوها بالثمن
ولم يروا من موضع ليقبرا
وما اشترى به لتلك البقعة
ومفلس يبقى له من مال
وبقعة تكون قبل الدين
ديونه وبمدها الوصية
وجاء في التاج بأنما الكفن
قبل الديون ومن التلث أتى
وأنه إن لم يكن إلا الكفن
وطلب الديان يأخذوه
فالأكثر منعوهم ويرى
قال ابن محبوب يكفن به
وكان عزان يرى أن يدفنا
في دينه الذي عليه قد لزم
يسأله عن دينه إذ كانا
قال الإمام القطب عندي في الكفن
فيدفنن عارياً ليقضى
إذ في حقوق الخلق والمعاد
والأرض تستقر للإنسان
وهو على مفلس لم يقس
إن أخذت أثوابه ومن قبر

وإن من أوصى بشيء ينفذ
وفي مساحيتها كذا وفي القرب
وإن ما يجعل للأموات
وفي حنوط كفن سرير
من كلما الأموات بتبغية
وإن يكن من يقبره ما وجد
وقيل بل من ثلثا لأموال
وإن من أوصى بأن يكفنا
قال الإمام الكدومي المرتضى
والقطب قال يفعلون ما أمر
قلت نعم إلا إذا ما كان ما
كما إذا أوصى بأن يكفنا
أو غيره مما يكون حظلا
والرأى في ذلك مردود إلى
وإن يكن أوصى بأن يصلى
فلان أو يدفنه فقيلا
ذاك الذى كان له قد عينا
بل إنما أولى بذلك الولي
وكل ما من الوصايا يجب
وأنه يكون بعد البقعة
وذلك كمثما أن يرثا
وذلك المذكور يخرج من
أو أنه يستخلفن أيضا على
تلك التى مخرجها من الثلث
فيأكلنها أو لها يضيع

على القبور يجعلن في اللبن
ومائها الذى على القبر يصب
فللقبور ولغسل آتى
حمل وحفر وسوى المذكور
تلك الوصايا تنفذ فيه
فأجرة القابر من كل تؤد
والأول المختار في الأقوال
بكفن من ماله قد عينا
الرأى للوارث فيما عرضا
به فليس لهم في ذا نظير
أوصى به إتيانه قد حرما
في كفن من السرير عينا
فها هنا أيضاؤه قد بطلا
وارثه فليعمل المصلا
عليه أو يمنحه بالغسل
فلان بالذى ذكرنا أولى
وقال بعض العلماء الفطنا
وأنه لذلك الأمر يلى
فإنه من الديون يحسب
ويعمد أكفان لذك الميت
لميت قد كان وفى الجدثا
قبل وصية لمن قد ارتهن
وصية أوصى بها من رحلا
أو من جميع مال من وفى الجدث
أو يتمدى ما هو المشروع

لهن تكن وصية عليهن
 وجده قد مات قبل الوالد
 هل يتخاصمن أيضا الجد مع
 أو ينفذن وصية الجد الأغر
 وما بقى من ذاك تنفذن به
 وصح القطب المقال الأول
 وهكذا باقى ديون الميت
 وما على مفلس فهل يقع
 أو أنه يقدم السابق
 والقول فى ذلك بالخاصة
 وقد أتى الخلاف فى التنصل
 من الجميع وسواء ذاك من
 أو مال أجرة وعن البعض وجد
 وأول القولين عندهم أصح
 على الذى اختار له من سلفا
 إذ لم يكن مستيقنا فيقرب
 وحجه الواجب والزكاة مع
 وعند عدمه من الكل وقد
 وكان بعض العلماء حقا
 ومثل ما ذكرته فى الحكم ما
 وما به يومى بصوم قد لزم
 وقد أتى فى أثر لنا ورد
 وحق ذى الجلال ما قد لزم
 قيل من الكل وفى قول وجد
 والقائلون إنها من كل

لجده الهالك أو أبيه
 فقد أتى الخلاف عن أجد
 إيضاء والد له إذا صرع
 قبل وصية لوالد أكر
 وصية كائنة من أبه
 وهو التخاصم الذى قد نقل
 فيها الخلاف بين أهل النحلة
 فيه تحاصص إذا الأداة وقع
 فسبق إذا هم تسابقوا
 هو الصحيح فى الذى قد لفصمه
 فيخرجن فى قول بعض الأول
 مال امرئ أو مال مسجد زكن
 بأنه من ثلث المال فقد
 والاحتياط من الثلث اتضح
 لو من حقوق الناس هذا عرفا
 من الوصايا بالذى لا يجب
 تضييعه من ثلث المال يقع
 قيل من الثلث بإطلاق يعد
 بأنه من الجميع مطلقا
 كان من التكفير شيئا لزم
 من رمضان فهو مثلا رسم
 أن حقوق الخلق من كل تعد
 فيه خلاف بينهم قد علما
 بأنه من ثلث المال فقد
 تجعل قد تخالفوا فى العمل

فقال بعض منهم تقـدم
لما أتى في خبر للمصطفى
وبعضهم حاصص ما بينهما
وقال بعض العلماء تنفـذ
وذا هو المشهور ما بين الأول
أما الذى لم يك شيئا قد لزم
والموصى بالأموال في سبيل
فإنهما من ثلث المال على
قال الإمام القطب والبعض زعم
وهو إذا ما احتاج لا يجوز أن
وفي الذى عن بعضهم قد رسما
لو كان لم يحتج وذا فى الحكم
فلا يجوز قال قطب العلماء
لأنما الوفاء بالغـود
ثم التوصل الذى قد رسمه
من نفس أو مال على تعدية
كذلك ما فى ذمة المرء غدا
فالتبعية التى بربها علم
أو أنه لو ارثيه يقصد
وتخرجن من كل أموال للرجل
فليوص إيصاء بها من التزم
فتدفعن من بعد ذا فى الفقرا
وواحد من فقرا يجـزیه
ويستحب عندهم أن تنفـذا
والانتصـال جائز ولو غدا

على حقوق للعباد ترسم
أن حقوق الله أولى بالوفاء
بدون أن يكون شيئا قدما
من بعد ما حق العباد يؤخذ
وهو الصحيح وبه صار العمل
من أوجه البر غفى الثلث انبرم
رب العلى والملك الجليل
أصح ما قال به من قد خلا
بأنها من كـله فـيلتـزم
يبيعه ويأكلن للثمن
يبيعه ويأكلن القـيما
يجوز فى مقال بحر العلم
ذلك بينه وبارئ السـما
من جملة الواجب للعبـد
كل تباعة تكون لازمه
أو غلط أو خطأ فى الفعل
أيضا من المعاملات انعقدا
يقصد بالإيصاء له كما لزم
إن كان من له المتاع يفقد
أما التى يكون ربها جهل
باسم انتصـال كائن عما لزم
فى كل موضع بلا حصر جرى
فصاعدا بدون حد فيه
بحيث يرجى ربها أن يأخذ
للعبد أو لزائغ عن الهدى

بأن أقر لامرئ منهم بحق
وإن لإنسان بما إلى الثالث
فإن للموصى له قد حلا
أو يعلمن أن ما أوصى به
ورجل كان له قد أوصى
لأجل ما قام به وذاك لم
بأنه لدى القيام جاء
فقييل جائز بأن يأخذ ما
بأنه أوصى له بباطل
بأنه ولو عليه قام في
لكان ذا أفضل من دنياكم
ومن لطفل بوصايا أوصى
وذلكم لأجل ما قد قاما
ولم يكن ذا الطفل قد قام على
فذلك الإيصاء باطل متى
وإن يك الموصى له قام على
في حالة الأمراض والأسقام
وإن يكن من غير وارثيه
وان يقل لمال عبد هند
وقال بعضهم لربه جعل
وإن يكن أوصى لأموال الوري
وآمر أن يدفع التنصل
فالخلف هل يدفع هذا الإيصا
لو كان من عينه وذكرنا
كمثل مشرك ومثل عبد

له عليه فذلك يستحق
يعود أوصى وبذا لم يكثر
يأخذ ما أوصى به لو جلا
يزيد عن ثلث لدى حسابه
محتضر ببيته وخصما
يعلم غداة قام بالذى الفترم
بما به استوجب ذا الإيصاء
أوصى به إن كان ذا لم يعلما
وجاء عن بعض من الأفاضل
فريضة واحدة في موقف
وكل ما فيها ولو قد يعظم
معلومة ومات بعد الإيصا
عليه حين حالف الأسقاما
هذا متى السقم به قد نزل
ما كان ذا من وارثي هذا الفتى
ذاك ببعض حاجة وعملا
فإنه يعطاه بالتمام
فإنه من ثلث يؤتيه
فقال بعض إنّه للعبد
وهو الذى صححه القطب الأجل
وصية فذلك يعطى الفقرا
من مال ذا الخلق لشخص يعقل
إلى الذى عينه وخصما
من عليه الانتصا حبرا
وذى صبي ووارث للمودى

أو أنه في الفقرا الأحرار ما من كل من وحد لله الأجل وهو الصحيح في الذي القطب يرى إذا أبى من كان قد حذره وإن يك الوصف الذي قد منعا مثل الغنى والشرك أو كالسرق وتدفعن في عكسه في الفقرا وإن يك الموصى يجعلها أمر كذاك في قبيلة معينه أو قال في صنف كذا من القرى فلتصرفن في الذي به أمر إذ ذاك كله سبيل حصلا ألا ترى بأنه لو أطلقا لجاز صرفها إلى ذاك وما فلم يكن تقييده بما ذكر لأنما الشرع له قد وسعا وكان قد أوصى بها للغير بأن يساعدن بها فقيرا ويصلحن بها طريق الحج أو أو تصلحن أرضه أو الجدر أو تصرفن في الزاد والسلاح لو كان هؤلاء أصحاب غنى كذلك المسجد أيضا قاما ومن زكاة الإمام يعطى لو أنه لم يك ذا فقر وضرب

عين هذا يدفعن متمما ولم يكن بوارث لمن رحل كذاك أيضا يدفعن في الفقرا موص بأن يقبضه ورده قد زال قبل موت موص وقعا يجوز أن تعطى له بحق على الذي يختاره من غبرا في الحج أو في مسجد لها حصر أو بلد كان لهم قد عينه أو من بنى آدم حين أمرا وجوزت في غير ماله ذكر لذي الوصية التي قد جمعلا وصية حين بها قد نطقا مثله من كل ما قد علما يحصرها على الذي فيه حصر في كل ذا لو كان في حج سعى قالوا فما في ذلكم من خير أراد حجا فغدا مكسورا تنفق في عمار مسجد بنوا أو سقفه حين أصابه الضرر للغاز أو مركبه الطماح إذ هذه مصلحة تعمنا مقام من كان لنا إماما لقائم بأمرنا والقسط لأن للإمام في ذاك النظر

خلاف ما كان به الموصى أمر
 ما كان قد أوصى به لثانيه
 أو فقراء بلد مـدد
 إلا الذى صلته يتم
 لو لم يكن فيه بحال الإعطا
 فإن ما كان من الوصية
 كل بقدر ماله كما جرى
 فى فقراء قرية معينه
 فى دينه ومن بعلم شغلا
 وأرملا ورجلا عقيفا
 لله ليس لمحاباة الورى
 لا يجبرن فى حكم ذى الجلال
 أن يعطين فى الحياة إن أبى
 لرجل عينه ونصا
 فإنه يبقى إلى ذاك الأجل
 كمثما قد قال فى وصيته
 من قبل أن يموت من قد أوصى
 وإنها لوارث الموصى له
 وحكما كحكم دين مثبت
 بلا أدا كذاك هذى أن تخط
 أوصى بالانتصال فى الوصية
 بقدر الميراث ما بينهم
 فيستوى الأثنى بذاك والذكر
 بمال خالد وخالد الأغر
 إيصاؤه إذ خاك الشرع الأجل

وصحح القطب بأنه حـر
 وليس يعطى أبدا لناحيه
 وإن يكن أوصى لأهل بلد
 فإنه لا يمنحن منهم
 ومن يتم فيه فهو يعطى
 وإن يكن أوصى لأهل قرية
 ينفذ فى أهل الغنى والفقرا
 ومنفذ وصية ميينه
 جاز له يفضلن من فضلا
 كذلك الكبير والضعيفا
 لو لم تصل جميعهم إن نظرا
 وإن من أوصى بالانفصال
 من بعد إيصاء له قد كتب
 لو أنه بالانتصال أوصى
 من انتصال مال ذلك الرجل
 فإن يمت فيدفعن من تركته
 وإن يمت موصى له وغصا
 فذاك للإيصاء لن يبطله
 لأنها تباعة فى الذمة
 فمثل أن الدين لا ينحط قط
 ومن يكن لو ارثى أمية
 فحكمه كحكم إرث يقسم
 وإن لمالهـم تنصلا أمر
 وإن يكن أوصى لزيد أو عمر
 ليس بموروث لهذين بطـل

وجوزت لخالد الذي نسب
 فإنها لو ارثيه في الأصح
 وذلك الإيصاء ممن أوصى
 لو أنه لغيره قد أوصى
 ما كان حقا وهو كون المال
 وما يكون في المقال باطلا
 وذلك الباطل فهو الإيصاء
 وإن من أوصى لهم يكفن
 كمثله بيته ومثله المسجد
 وما على وارثه ذلك حتم
 وكفن الحرير مما يمنع
 وفيه إسراف وأما الغنائم
 تصلين في الحرير اللين
 وبعضهم رخص في الإنفاق
 إن كان قد أوصى بما يفرق
 أو في مساكن بلاد ومتى
 فقرا بلاد أولى بهذا
 وفقراء من غدا موافقا
 وإن يكن أعطى لغيرهم فلا
 وإن يكن أوصى شيء يصلح
 رخص في إصلاح غير ما ذكر
 لأنما مساجد الله العلى
 وإن يكن أوصى بهذا تتصلا
 أو ينفقن في وجه كفارات

إليه ذا المال وإن كان عطب
 لأنما المال له قد اتضح
 به بإقرار عليه نصا
 به فيؤخذ من ذا الإيصاء
 لخالد في أول المقال
 فإنه يلغى وصار عاطلا
 منه لغير مالك إذ أوصى
 في الخبز أو حيث يموت يدفن
 أو كطريق فهو غير جيد
 والدفن في المسجد والطرق حرم
 إذ الصلاة فيه ليست توقع
 صلاتها جائزة علانية
 لكن من الإسراف جعل الكفن
 في فقراء الناس بالإطلاق
 في بلد معين وينفق
 أطلق في إيصائه هذا الفتى
 وجائز في غيره أن ينفق
 أولى إذا رآهم أن ينفقا
 تأمره يعيد ما قد فعلا
 به لمسجد به يصرح
 من كل مسجد على الأرض عمر
 جميعها كمسجد مبدل
 أن ينفقن في زكاة مثلا
 أو يكن الإيصاء بالزكاة

أو بكفا غير لكيما تجمعا
لأنما الفرض بدون مين
وإن يكن أوصى بهذا تنصلا
أو لزكاة ثم بعد أنفق
في وجه الاحتياط من مال الملا
لم تجز من أنفق ما قد فعل
يعد نفلا لم يكن مقترضا
أيضا وقد خالف ما به الأمر
لأن ذاك كله أجـور
كمثلما جاز إذا ما أوصى
وفي زكاة عنه ينفقنا
كذلك عن بعضهم قد عـرغا
ومن نوى ليلة عاشوراء
من كل صوم وصلاة صدقه
وكل شيء أكل الطائر له
فذاك لاحتياط ما قد ياتى
وكل مال وله لم يـعـرغا
لو لم يجدد ذلك الذى فعل
ففعله الصلاة للصلاة
والمال للمال وقيل يكفي
كمثلما أن يجعلن الصدقه
قال الإمام القطب كل ما ذكر
قال وبعض العلماء يمنع
لكن له ثواب ما كان أكل

في الانتصا لاعتبرن الأول
لا يجزين قط عن غرضين
ينفقه المنفق من مال الملا
خليفة أو وارث وقرقه
أو احتياط من زكاة مثلا
لأن الاحتياط عن غرض حصل
والانتصا والزكاة افترضا
وقال بالجواز بعض من غير
لصاحب الأموال قد تصير
للاحتياط رجل ونصبا
أو في تنصل ويصـرغنا
لكنما القطب له قد ضمعا
إن كلما في العام منه جاء
وما عليه سارق قد سرقه
أو حيوان أو سواء خـتله
عليه من صوم ومن صلاة
أجزأه لصامه وقد كفى
نيته عند إرادة العمل
والصوم للصوم على الصفات
نوع لنوع آخر في الوصف
عن احتياط في الصلاة لحقه
فكله عند أبى سهل الأغر
هذا وقال إنه لا يقع
بهيمة أو طائر له حمل

أو سارق أو غيره وقد نوى	بعاشر أو لم يكن له نسوا
ومن يكن للانتصاأ أوصى	والاحتياط وعليها نصا
وأنه لم يذكرن مال الورى	فإن ذاك للقريب صـيرا
لأنها وصية ما حققت	وقيل بل فى الفقراء أنفقت

الاحتياط

ويندبن لكل مسلم بأن
يسلم من تباعة المخلوق
كذلك من عين ومن ماشية
عن عمر وعن أبى بكر الأبر
كنا من الجلال فتركنا
وذلك منا خيفة أن يقعا
والخلف فيه بعضهم قد نطقا
وقال بعض العلماء الحذاق
وقال بعضهم من الكل إذا
أو مسجد معين معروف
وهو سواء علموا من ذكرا
فيدفعن إليه أو في الفقرا
وأئنه من ثلث معين
وحكم الاحتياط للزكاة
كذا احتياط كل شيء يجعل
ويدفعن ما لاحتياط جعل
إن كان ذاك الاحتياط مما
وفي الأصول وسوى هذين
فقال بعض العلماء تدفع
وجاز بالتقسويم أن يقوما
وقيل بل يباع بالدنانير
وفيه قول إن ذاك يدفع

لنفسه يحتاط إذ يقل من
لو من لسان كان أو رقيق
كمثلما قد جاء في الرواية
أنهما قالا وعنهما أثر
سبعين بابا لوله وجدنا
على الحرام والذي قد دنا
من الجميع يخرج مطلقا
من ثلث المال على الإطلاق
عين أن لمال زيد ينفلذ
وكل ما كان كذا الموصوف
وعلموا وارثه من الوري
يوضع مهما جهلوا من ذكرا
يكون إن ذلك لم معين
حكم الزكاة في كلا الحالات
في حكم ذاك الشيء قد ينزل
لربه بعينه إن حصل
يكال أو ما يوزن ثما
جاء كلامهم على قولين
قيمته من بعد بيع يقع
ويمسكن ويدفعون القيمة
وبالدراهم بوقت حاضر
بنفسه في الفقراء يوضع

يقول وارث أو الخليفة
بأن هذا الشيء ما بينكم
وإن يكن أراد أن يفضلا
وإن من هذا المتاع أوصى
وذاك في اتصال مال كان له
فالشيء للذي له الإيضا حدث
وغير محتاج لإذن منهم
كذلك ما يكون بالمعداله
ومن عليه تبعة لرجل
فما عليه لازم إذا احتضر
وليوص للوارث إن كان هلك
وما به للمؤمنين أوصى
والقانتون مثله في الإيضا
كذلك للركع والصوام
تدخل فيما قاله الأجير
وليس يدخل الرجال أبدا
والقطب قال وجه ما قد ذكروا
على الإناث في ضمائر وفي
وإن هذه النساء تباع
كمثلما الإجماع أيضا وقعا
على النساء والخطاب وردا
وحيث كانت النساء تباع
لقد طوى في الذكر طرا والخبر
فاختير أيضا أنها تدخل في
فللوصى جائز أن ينفذ

لفقرا ثلاثة معروفة
ثلاثة من أسهم له أقسموا
بعضهم فواسع إن فعلا
لأزهر أو حارث قد خصا
أو في احتياط ما له قد جعله
وليس يحتاج لدفع من ورث
إن كان من له الوصايا يعلم
يأخذ الوصى له بحاله
فقال لا توص بها لي يا علي
يوصى بها وربها حي حضر
صاحبها من قبله فيما ترك
فيه النساء تدخل بالنصوص
وإن يكن للمسلمين أوصى
فيه خلاف الفقهاء الأعلام
وقيل لا والأول المختار
في صيغ النساء بلا خلف بدا
بأنه يغلب المذكر
صفتهم كمثما لا يفتى
في الحكم للرجال حيث تقع
على وجوب الغسل والوضو معا
بصيغة الذكور أينما بدا
رجالنا في كل شيء يقع
ذكر النساء إلا قليلا قد ندر
كالمسلمين دون ما تخلف
وصية جاءت على هذا الحذا

نصفا على الذكور والنصف على
وجاز أن ينفذ في الذكور
وجاز أن ينفذ في النساء
وجائز أن ينفذ الجميع
وإن يكن أنفذ كل ما ذكر
وما به أوصى لجنس الفقرا
وغير واجب بأن يفضلا
بل جائز فيه المساواة كما
وجاز أن تخصص الذكور
وإن يقل أو صيت مع مماتى
فنصف ذا يدفع للرجال
وإن يقل ذاك بأو فيعطى
إلى الذكور وحدهم ما يقع
وصية للمسلمين تدفع
وتدفع مع عدم الإمام
وما بجمع سالم قد عبرا
لنفر ثلاثة فأكثر
وكان بعض العلماء قد حملا
وقال قطب العلماء المرضية
فيحملن ما قد ذكرناه على
والجمع ذو التكرير واسم الجمع ما
من لفظه كمثّل قدم حملا
لا يحملن على المثنى إلا
وقيل بل عليهما فصاعدا
وقد أتى في أثر إن أوصى

ذات الخمس وكفى إن فعلا
أكثر من نصف من الذكور
أكثر من نصف لدى الإعطاء
على الذكور وحدهم توزيعا
على النساء وحدها فلا ضرر
وليتامى تدخلن بلا مرا
فيه على الإناث ذكران الملا
أن فضل الإناث حين قسما
كذلك إن تخصص الحور
للمسلمين ثم المسلمات
ونصفه إلى ذوات الخصال
خليفة أو وارث بقسط
أو للإناث وحدهن يدفع
إلى الإمام العدل فهو الموضع
للفقراء من ذوى الإسلام
مؤثقا قد كان أو مذكرا
يدفع كالجمع الذى قد كبرا
ذاك على اثنين فما عن ذا علا
بأن ذا التعريف للماهية
فرد فما قد كان من ذاك علا
ليس له من واحد قد علما
على ثلاثة فما منها علا
إن كان هاهنا دليلا
ذلك محمول إذا ما وجدا
لفقراء قرية ونصبا

وجائز أن تدفعن لواحد
 إن كان ذاك الدفع جاء بالنظر
 وإن يكن أوصى بشيء حدد
 وقيل لاثنتين وبعض قالا
 وإن يقل لفقراء قرية
 وإن يقل لفقراء فهو لا
 ولا ينقصن عن الثلاثة
 ويدفعن لذكر ما أوصى
 وهكذا ما كان أوصى الموصى
 والخلف في الإيصاء للأزامل
 هل يدخلن فيه الرجال وهم
 فقال بعض العلماء يدخلو
 من ليس زوج عنده وما ذكر
 وثيبا أو كان بكراً ما ذكر
 وقيل لا مدخل للرجال
 فذلن في العرف لمن ليس لها
 وصحح القطب الإمام المعتمد
 وإن يكن إيصاء للموالية
 إلى مواليه الذين قد عتق
 ولا الذى والى له بالنصرة
 ولا لسيادة العبيد والأولى
 فلو أراد الموصى ما شذوما
 لكان كاللغز ولما يحكم
 لبعده من حكمنا الوجيه
 مع كونه قد خالف المعتادا

وجائز أن تدفعن في زائد
 لله ليس لمصاابة البشر
 للفقراء جاز يعطى مفردا
 ثلاثة ودون ذاك لا لا
 فليس يجزى دون ما ثلاثة
 يجاوز العشرة مهما بذلا
 فإنها أقل ذى العبرة
 به لمسلم على التخصيص
 به إلى اليتيم بالخصوص
 ولليتامي جاء للأوائل
 من ليس أزواج هنا لديهم
 لأنما الأيم ثم الأرامل
 من الإناث كان أو جنس الذكر
 وكان حراً أو رقيقاً محتقر
 لما اقتضاه العرف في ذا الحال
 من النساء زوج يعانى كلها
 حمل الذى قلنا على العرف ورد
 فيصرف الإيصاء لهذا الحال
 لا في عبيده الذين يسترق
 ولا بنى أعمامه والعثرة
 عليهم يطلق ألفاظ الولا
 يقل من لفظ متى تكلمنا
 بذلك لو أبداه في التكلم
 لقلة أو لشذوذ غيه
 لو كان في النطق له أراد

وابن السبيل كالمجاهدين
لأنها لو لم تكن تجاهد
تنفعهم بالأكل والشراب
وفي المصلين الفتاة تدخل
وما به للبر يوصي الرجل
كمثل ما أوصى به الموصى كذا
كذلك ما أوصى به للكعبة
وأفضل البر على ما نقله
والبر أوجه العبادات نرى
وقيل ما في البر أوصى ينفق
وصلة الرحم وبر الوالد
وإن من أوصى بشيء ينفق
فالأقرب الأولى بما قد ذكرنا
كما له دل حديث يبرحنا
وباطل إيحاء من قد أوصى
كمثل موص لبنى فلان
وعند قطب العلماء الشهير
فليحسبوا وليمنحوا كلهم
حيثما قد تبلغ الوصية
وإن يكن ليس بهم ذكران
وتدخل النساء في أولاد
وهو الأب الأدنى مساويات
وفي بنيه قيل لا يدخلنا
أما البنون فهم الذكور
وقال بعض العلماء يدخلن مع

فيه النساء تدخلن يقينا
لكنها تنفع من قد جاهدوا
وغيره من سائر الأسباب
كذلك في الحجاج قال الأول
أو أفضل البر فذاك يجعل
ما لذوى البر على هذا الحذا
يكون أو لمسجد في القرية
تعلم العلم كذا التعليم له
وذلك بالإطلاق عن بعض الوري
فإن في القربى له يفرق
أفضل قرباه بلا معاند
في أفضل الوجوه أو يفرق
واختير كون خمسة للفقراء
في الأقربين قد أتى موصحا
لفرقة وعدها لا يحصى
وليس يعرفون بالحسابان
إن عدهم ليس من العسير
لو دانقاً ينال كل منهم
والفصل والأنثى على السوية
تأخذهم جميعه النسوان
محمد يأخذ في العداد
ذكرانهم على اتفاق ياتى
لأنها بنت وليست ابناً
وحدهم وذا هو المشهور
لفظ البنين الغانيات بالتبع

وذاك رأى لفتى الرحيـل
 وهم جميعهم سواء الذكر
 ومن لزيد وبني زيد لقد
 وقيل نصفه لزيد وحده
 وإن يكن قال لزيد المرتضى
 صار لزيد وحده والنصف
 وفي بني زيد يقال قد دخل
 وهكذا مختلط ويأخذ
 لو كان أنثى إن يكن لم يوجد
 وإن يكن مات بنو فلان
 وإن يكن في حالة الوصية
 فمعدنوا غليس شيء لهم
 وقيل إن في حالة الإيـاء
 فإنه يأخذ للإيـاء
 وقال بعض العلما أهل البصر
 فيأخذ الإيـاء من كان وجد
 لو لم يكن في حالة الإيـاء
 وقد أتى في أثر الأقيال
 وصية منى لابننا خـالى
 فوجدت أبناء زيد عشرة
 وإن يقل وإنهم لأربعة
 فلهم ثلاثة الأرباع
 لأنما العشرة في الأولية
 وليس من أربعة في الآخرة
 مجرد الأخبار عن عد حصل

وهاشم العلامة الجليل
 في ذاك والأنثى بقسط معتبر
 أوصى فهم فيه سواء لا يزد
 ولبنيه النصف أيضا عنده
 ولبنى زيد فنصف ما قضى
 لآله وما هناك خلف
 مشترك عبد ومشارك مفضل
 وصية لواحد إذ تتفـذ
 سواء من يكون من ذا العدد
 من قبل فذاك في البطـان
 ليس له بنون بالكلية
 إذ كان قد أوصى لمن ينعدم
 يوجد بعض تلـم الأبناء
 مع حادث من تلـم الأبناء
 يوم يموت الموصى فيها المعتبر
 في يوم ما الموصى هناك يفتقد
 يوجد واحد من الأبناء
 من قال إن ثلثا من مالى
 زيد وهم ثلاثة في القـال
 فهم لهم جميعهم مصيره
 فوجدوا ثلاثة مجتمعه
 وربع لوارث المتاع
 موجودة فاقـموا للحصة
 لأنما العد الذى قد ذكره
 ودونه للموص كاف إن فعـل

يلده قد عاقه البطلان
وذاك في الحكم وفي الإفتاء
صحت وقد قيل وفي الأحكام
من قبل أخذ سهمه ويخترم
من بعد ما ذلکم الموصى افتقد
وحالة الإيصاء ذاك آتى
في البطن حالة الملمات يوجدن
فيأخذ السهم من الوصية
يعم ناسا تحته في النسب
ناسا غذا حكم له يختص
فكل من يحضر موتا عصا
لو كان حين القسم معهم ما حضر
وقيل لو يحدث بعد الإيصاء
من بعد موت قبل قسم أخذا
أو أخويه أو لزوجتيه
الفصل والأثنى على السواء
بنى أخيه وهم ناس تعد
لى قسمه بينهم سواء
بأنه لغيره ما يعلم
منهم بشيء فعملوه ومضى
عمرو وللمصلى بلام بين
وقال بعض بالعداد يقسم
وآل حارث بهذا العاضد
عدادهم قسمة ذاك جملا
يكون نصف العاضد المعلوم

وإن يكن أوصى لما غفلان
لعدمهم في حالة الإيصاء
وبينهم والواحد العلام
ومن يمت ممن له الإيصاء انبرم
يأخذه وارثه لها من ولد
لو كان في البطن مع الملمات
وبعضهم جوزها لو لم يكن
إن كان حاضرا لتلك القسمة
وذلك التجويز في شأن أب
وليس في شأن أب يخص
فإن ذا إن لبنية يوصى
فإنه يأخذ ما له قدر
إن كان موجودا متى ما أوصى
وبعضهم يقول لو يحدث ذا
ومن يكن لأبوى بنية
أوصى غم في ذلك الإيصاء
ومن يكن أوصى بشيء لأحد
وقال كل منهم الإيصاء
ويحلفن كل شخص منهم
إن طلبوا ذاك وإن كان الرضا
وإن يكن أوصى بشيء لبنى
فإنه نصفان ما بينهم
وإن يكن أوصى لآل خالده
وبعضهم أكثر عدا فعلى
وقال بعضهم لكل قوم

ومن تعاد معه اللام فذا
ينفق ما أوصى به في فقرا
في ذا المكان أو سواء جاء
إلا على شخص له قد وطنا
أو من يكون فوق ذاك يعتلى
وينفقن ما كان أوصى ينفق
على موطن له من فقرا
من غير أهله وفيه ينفق
وما به أوصى لكيما ينفقا
في الفقرا فإن ذاك ينفق
لو أنه مسافر إليه
أو أنه كان أتاه سائلا
فإن يكن ذاك المكان قد خلا
فليجمعن إليه ناسا فقرا
وينفقن عليهم فيه على
وما به أوصى لكي ينفق في
وذلك الموضع منزلا
فليصرفن في أول إن عرفنا
برخصة وقال بعض العلماء
وقال بعض إنه للفقرا
وإن هم قد قسموا وجعلوا
لكون ما أريد ما تعينا
وإن يكن من بعد ذا تحققا
ليس جهالة ولا عنادا
وقد أتى في أثر من أوصى

قسم بنفسه وسهما أخذا
أهل مكان فيهم كما جرى
لكنه لا ينفق إلا بصاء
والده الأدنى المكان هاهنا
لأنما أبوه أهل المنزل
في فقراء منزل يفرق
لو كان ذاك حادثا فيهم يرى
أو في سواء حيثما ينفق
في منزل عينه وحققا
على الذي في منزل يتفق
لحاجة أو مطلب يقضيه
يسأل فيه العرف والفضائل
من أحد في ربه قد نزلا
من خارج من غيره من القرى
وفاق إيصاء ولا يبدلا
منزل موضع ومسجد وفي
فيه رأوا أو فيه مسجدا
أولا فبين المسجدين أنصفا
يرجع ميراثا متى ما انبهما
إذ ذاك من مجهول أرباب يرى
في واحد من دين ما قد يحصل
فإنه يجزيهم إذا عينا
لأنه بأمر شرع أنفقا
وقيل بل يلزم أن يعادا
للفقراء بمتاع خصا

ولم يكن عندهم يفرق
 في فقراء قرية فيها يتم
 أو أنه في غيرها قد أودى
 إلا إذا أوصى بقرية يتم
 فإنما التفريق في ذى القرية
 ومن بكفارته قد أوصى
 يفرق عنه الوصايا في سوى
 لكنما الأحسن أن يفرقا
 وإن يكن فرق ما لم يعرفا
 فبعضهم يقول لا ضمانة
 أوصى أبو جعفر قبل الحين
 لرجل من أهل بصرة وقد
 فقيـل إنه بواسط وقد
 شاوره فيه فقال أخرج إلى
 فإن رأيته وإلا نادى
 باسمه فإن تكن لم تجد
 فرقته أو أودعه شخصا مؤتمن
 وإن يكن أوصى لمن ليست تحل
 أو الشياطين والأغنياء
 فلينفقن ما له قد عينا
 لأنما الإيصاء قد أثبت
 وقال بعض إنه منه عدم
 وهكذا الكلام في وصية
 أو عيدهم أو لحرام يشتري
 وإن يكن أوصى لناس فقرا

ما كان قد أوصى به وينفق
 لو في سواها كان أوصى المخترم
 من بعد إيصاء له قد أبدى
 فيها وفيها ذاق شربة العدم
 يكون لا في غيرها من بلدة
 فإن للذى له توصى
 بلاده في أى موضع حوى
 ذلك في بلاده وينفقا
 رب له خبان بعدما اختفى
 عليه في الفعل الذى قد كانا
 إلى ابنه محمد في دين
 سار إلى بصرته فلم يجد
 كان أبا صفرة ها هنا وجد
 واسطه وعنه غيها فاسألا
 ثم بأعلى الصوت في البلاد
 من صيحة وخبر في البلاد
 وأشهدن عليه حين تودعن
 له كمشرك أو العاصى المضل
 وهكذا ملائكة السماء
 في فقراء المسلمين بينا
 موص وأخطأ حيثما بيته
 فيرجعن للوارثين يقسم
 إلى كنائس لأهل الذمة
 فينفقن كمثل خمر حبرا
 من خلف بحر غلهم ما قدرا

لا غيرهم وفيه ترخيص وجد
وصححو أن ليس يجزى ما ذكر
ولو وراء بحره أو في بلد
لأنما الموصى له ثلث حصل
فغير جائز بأن يبدل
وإن هم لقوله لم يتبعوا
وما عليه أجمعوا لأجدر
فإنهم لو أنفذوا بحيثما
فلا ترى من قائل بأننا
فإنما الذمة فيما قالوا

أن ينفقن في فقراء بالبلد
إلا كما الموصى به كان أمر
بعيدة عن حيثما الإيضا وجد
من ماله يفعل فيه ما فعل
وآثم من للوصايا بدلا
فالحق باق فوقهم لا ينزع
من كل ما غيه الخلاف يذكر
قال لهم وماله قد رسما
ما فعلوه ليس يكفيننا
تبرا به وقد تنهى القول

الوصية بالأجر وفي سبيل الله

ليس يجوز حبس ما يحبس في أصلا ولا عرضا على ما خرجا وذاك في مذهبنا المطهر ألفاظه صريحة وقفت وهكذا موقوفة مسـبـله وغيره كناية قد جمعـلا للفقرا كذاك مهما قالـا وهـكذا مؤبد محـرم وقوله به تصدقت على قال الإمام القطب والحبر الرضا وإن يقل بذاك قد أوصيت في أو لسبيل الله ذاك قالـا فإن ذاك باطلـل والمال وإن يك الموصى لوجه قد ذكر فذاك جائز سواء ذكرا كمثل أن يقول قد أوصيت أو أنه صدقة على طلب قال أبو مؤرج لقد سئل وكنت جالسا لديه عن رجل حبسا تكون في سبيل الله جل يقول كان الحبس مع من حبسا وبعد ما قد نزلت آي النساء

سبيل ذي الجلال من موقف إلا إذا ما في الحياة أخرجـا فيما رواء قطبنا الحبر السرى وهكذا حبست أو سـبـلت محبوسة أرضى لما قد جعله كقوله حبست هذا المنزلا أبدته للفقراء حالا حكم كناية عليه يحكم ذي الفقر والموقف نوى إذ جعلـا فعندنا بأنه وقف مضى سبيل ربنا بلا توقف أو في سبيل ربنا تعالى قد صار ميراثا لمن ينال من أوجه الأجر التي لا تنحصر سبيل ذي الجلال أو لم يذكروا بذاك للجهد وارتضيت علم لسبيل الله جاز ما كتب شيخى أبو عبيدة الحبر الأجل لأرضه أو داره كان جمعـل فقال قد كان ابن عباس الأجل من قبل أن تنزل سورة النساء نسخت الفرائض المحبسا

وقد روى القطب مقالا في الأثر
إن غنى الخطاب أغنى عمرا
تدعى بتمنغ غاتى خير الورى
وقال قد ألصبت أرضا لم أصب
فما الذى تأمرنى به لها
ثم تصدقت بها قال الثقة
ليس يباع أصلها أو يوهب
مادامت الأرضون طرا والسما
كذلك فى القربى وفى سبيل
والضيف والرقاب لا بأس على
منها بمعروف ويطعمنا
أول حبس كان فى الإسلام
قال فتى العباس ذاك قد نسخ
يعنى بأن الناس كانوا قبلا
قد يحبسون الثلاثين وأجل
لوارث أو غيره وبعد أن
فأمر ذاك الحبس صار بطلا
وحبس ما زاد على قدر الثلث
قال الإمام القطب هذا ما ظهر
قال فلا دليل فى قول فتى
للقول إن الحبس بطل مطلقا
لو كان ذاك القول قول صاحبنا
بأنه أن يحبس شيئا وقد
إن طال نفعه فإن ذاك لا
قال ولكن ذاك يقتضى بأن

عن بعض صحب المصطفى خير البشر
أصاب أرضا من سهام خيرا
يساله من بعد ذا مستخبرا
أنفس منها قط مالا وأحب
فقال إن شئت حبست أصلها
وعمر صبر هذى صدقه
أو يورثن فكاه يجتنب
وينفقن فى الفقرا ما رسما
النها وفى بنى السبيل
من قد ولى لأمرها أن يوكلا
منها صديقا كان يحصرنا
هذا الذى قلنا بذا المقام
بآية للإرث حكمها رسخ
أن ينزل الميراث فيهم يتلى
من مالهم ويحبسون للأقل
قد نزلت آى المواريث علن
فى الوارثين مطلقا وانحلا
قد صار باطلا لغير من يرث
لنا من التحرير فى هذا الأثر
عباس والذى لنا عنه أتى
فى مرض أو بعد موت أزها
قال وعك وجه قولهم هنا
جاوز نفعه لثالث قد عهد
يجوز بل يصير شيئا بطلا
يمنع لو وجه الأجوز يستتب

وعن فتى عبد العزيز المغربي
 في الأصل أو في العرض ذاك كونا
 كمثله خيل كان أو سلاح
 إن جاهدوا للروم والبغاة
 وقد أتى في أثر بأن من
 وبعد ما أوصى بذلك أمرا
 ولم يقل بأنه قد نقضا
 فقد أتى عن بعضهم منقولا
 ومرة قد قال كالضياغة
 لو أنه كان غنيا وله
 وجاز جعله لأهل الفقر
 وتركه على الذي أوصى به
 من بعد ما يجعله في الفقرا
 وقيل جائز له أن يرجعها
 وإن بحاله يخليه غما
 أن يتعرضن له إلا إذا
 يأخذه كأخذ السبيل
 وقال بعض العلماء لا يمتنع
 وقد أتى في أثر منقول
 لأنه الطريق في الأوصاف
 وقال بعض إنه للفقرا
 ودينه الإسلام والرشاد
 قلت وأما عرفنا فإن من
 فإنه يعنى بأن قد جملا
 من فقرا الناس وأرباب الغنى

جواز هذا الحبس نص الكتب
 بين وجه الأجر أو ما بينا
 يقوى به الإسلام في الكفاح
 والناقضين العهد والفتاة
 أوصى بشيء للسبيل ينفذ
 بأنه يفرقن في الفقرا
 إيضاء الذي قبيلا غرضا
 حيناً بأن لا تصرف السبيل
 لمن إليه قد غدا بحاجة
 أن يرجعن فيه وأن يبطله
 وصره أيضا لنوع بر
 لا رده بعد ملك ربه
 أو أنه لوجه بر صيرا
 فيه إذا وصية قد أوقعا
 نحب للوارث حين اخترما
 ما احتاج منه يأكلن ويأخذ
 كمثله غيره بلا تبديل
 من بيعه إذا أراد أن يبيع
 لا يثبت الإيضاء للسبيل
 وبعضهم يقول كالصوافي
 والأغنياء ومن غدا مسافرا
 أما سبيل الله فالجهاد
 يجعل شيئا للسبيل ويمن
 ذاك لكل من يشا أن يأكلا
 فإن يكن للعرف حكم هاهنا

فان عرفناه بذاك قد جرى
فانه يعنى بأنه لقد
وابن السبيل فهو المسافر
ليس الذى يتخذن فيه
لو أنه فى ذا المكان قد قصر
وماكث فى بلد لحاجة
وليس من أهل فهذا يعتبر
فإن يكن من السلاح ما زكن
وإن يكن من الأصول والنعم
ففى سبيل الله ذا أو صدقه
أو صلة لرحم أو عتق
فإنه فى أى وجه جملا
وإن يكن بفارس قد أوصى
جاز وفى الجهاد يجعل الفرس
وإن لما أوصى به وقتا جعل
وإن يكن أوصى بمثل مصحف
لقارىء فيه فليس يمنع
وليس للوارث يقرأه
لله ذى الجلال فى الحياة
وإن يك الموصى لسوارث أذن
وإن يكن أوصى بنهر أو شجر
لوجه ربنا لمن به انتفع
فليس للوارث أن ينتفع
أو أنه أوصى له وإن يكن
فجائز له بأن ينتفع

فمن على السبيل شيئا صيرا
أباحه لمن إليه قد قصد
ذاك الذى على الطريق سائر
أهلا وبيتا لهم يأويه
فليس ذا بابن سبيل يعتبر
وليس من مال له فى البلدة
ابن سبيل لو غنيا فى النظر
فللمرابطين دفعه حسن
والعين أو ما مثل ذاك قد علم
أو حجة أو عمرة إذا طلقه
ونحو ذاك من معانى الحق
ذلك أجزاء الذى قد جملا
ما كان حيا هكذا قد نصا
أو الرباط ما بقى منه نفس
فإنه يجرى إلى ذاك الأجل
أو بكتاب أثر مشرف
إلا الذى يخشى فسادا يوقع
إلا إذا ما الموصى يخرج منه
حبسا فلا بأس بذى الصفات
يقرأ فى ذاك فلا بأس إذن
أو حيوان أو رعى كان ذكر
أو للمساكين بهذا قد صدع
بذاك إلا إن يكن له أذن
أوصى له أو أنه له أذن
منه كمثل غيره لن يمنعا

وقال بعض إنه لا ينتفع
إذ ليس للوارث من وصية
تجويز وارث إذا أباح له
معتبر فيما يكون هو له
جوز فيه أو يكن ما جوزا
وهو الذى أراه فى ذى المسألة
وجائز لوارث أن ينتفع
وكان قد أخرج ما قد ذكرنا
وإذن المالك فيما كونا
أوصى له بذاك الانتفاع أم
كذلك حكم الأرض إن أوصى بها
فإن يكن للدفن قد أعطاهما
فهو ووارثوه والباقيونا
وإن يكن صيرها وصيه
فإنه فى أرضها لا يدفن
أما الذين ورثوا للتركة
وحكمها بأنما الوارث ما
وهو فحيث إنه لن يرجعها
إلا إذا ما قال إنى أدفن
وإن يكن أوصى لوارث بأن
فها هنا عنهم خلاف رفعها
وجائز لحابس وقفا بأن
لنفسه فى حالة الحياة
كمثلما أن يوصى بأرض
ثم يقول ادفنونى فيها

لو أنه قد كان عن إذن وقسم
ولا يفيد بهذى الصورة
لأنما التجويز ممن فعله
وليس ذا لوارث خيفه
لأنه عن ملكه قد ميزا
ولا أرى تجويزه محال
كغيره إذا له حبسا وضع
حال حياته وحبسا صيرا
لوارث أو أنه ما أذننا
لم يوص بانتفاعه إذا اخترم
أن تدفن الأموات فى رحابها
وكان حيا حينما أولاهما
فيها سواء ليس يمنعوننا
من بعد أن تفجأه المنية
وهكذا وارثه المعين
فحيث إن ذا من الوصية
له من الإيصاء شئ علما
فى هبة كان بها تبرعا
فيها كغيرى فالجواز بين
يدفن فيها أوله كان أذن
وصحح القطب هنا أن يمنعا
يشرط أنه به ينتفع
كذلك بعد الموت والوفاة
ليدفن فى طولها والعرض
فلا ترى فى قوله تكريها

روى بأن أنسا قد وقفنا
فكان إن أتى لطيفة إلى
وجعل ابن عمر الطهر الأبر
سكنى لذى الحاجات من أولاد
ورجل أوصى له ببقعة
فإن تلك الأرض ليست مقبره
تبقى لحرث أو لغرس أو بنا
وتجعلن غلات ما قد ذكره
وإن يكن مقبرة ما عيننا
وإن تكن ليست لهم مدافن
وجوزوا ذاك بأى مقبره
وقيل فى الأرض تباع والتمن
قلت وذا إن قال فى الوصية
أما إذا أوصى بها أن تجعللا
فهذه مقبرة تجعل لا
وإن من بأرضه قد أوصى
يجعل قيل بعد بيعها التمن
وفى سوايه وأرض والحصر
كذاك فى منافع العمار
وقال بعض تمسكن وتصرف
وإن يكن أوصى بشئ للحصر
خص به لا يجعلن فى غير ما
ورخصوا فى جعله للجد
وكل ما يجعل للصلى
كعكسه ورخصوا فى جعل ما

دارا بطيبة بلاد المصطفى
مكة ينفى الحج فيها نزلا
نصيبه الحاصل من دار عمر
عبد الإله ذلك الجواد
بأنها تكون للمقبرة
بل إنها كحالها مصره
فيها أو مثل ما ذكرناه هنا
مع الكرا فى صالح للمقبره
فهى التى آباء فيها دفنا
فمن عشيره بها قد دفنوا
كانوا أرادوا جعل ما قد ذكره
مقبرة به هناك يصلحن
أوصى بهذى الأرض للمقبرة
مقبرة يدفن فيها من خلا
مثل التى لها ذكرنا أولا
لمسجد محترم ونصا
فى صالح السقف وجدر واللبن
زيت ومصباح خليل يستعز
ولو لأكل ولشرب جارى
غلثها فى صالح قد وصفوا
أو للمصابيح وهكذا ذكر
بينه وغير ما قد رسما
ولسقف المسجد المطهر
لا يجعلن لمسجد تعالى
لأول فى مسجد قد كرما

لأنما المسجد منه أعظم وإن يكن أوصى بهذى الأرض وإن يكن أوصى لمسجد بلا في مسجد المنزل حيث يقطن أما إذا ما كان في منزله يجعل في مسجده إن كان له في المسجد الأقرب للموصى وقد وإن يكن لمسجد قد عيننا وإن يكن مخالف قد أوصى ووارثوه من موافقيننا وامرأة أوصت لمسجد ولم في مسجد الأقرب من نحو الأب وقيل في موافق قد أوصى فذلك الإيصاء ينفذنا قال وعندى إن تكن قد نص في وجه طاعة لوجه ربه كالوصى بالقرآن يقرأ فيه وإن يكن أوصى لمثل بيععة يجعل في مسجدنا كذا أتى لأنما إيصاله لما ذكر ومن يكون لإمام المسجد أو لتلاميذ به أو قائم لمن يرى في ذلك المسجد من في وقت موت من بذاك أوصى كذا إن أوصى لأهل صنعة

وأنه أصل له وأقدم تجعل مسجداً فذاك يمضى تعيينه فليصرفن ما جعلنا لأنه أقرب فهو الأبين مساجد تعددت من قبله وإن يكن ليس له فيجعل له أجز حيثما أريد في البلد يقصد ما عينه إن أمكننا لمسجد عليه لم ينصا يجعل في مسجدنا يقيننا تعين المسجد بمضى ما رسم أولا فقربى أمها في النسب لمسجد المخالفين نصا لمسجد الموافقين منا إيصاله لمسجد المخالف ففقيه يصرفن ما أوصى به فليقرأه فيه من يأتيه أو لكنيسة بشيء مثبت وإننى أقول ذا لن يثبتا معصية لربه لذا هدر أوصى أو المؤذن المجد فذاك مصروف بحكم جازم إمامه أو نحوه ممن يكن إن لم يعين أحدا وخصا كذا فلا اعتبار في ذى الصورة

بوقت موته وبعضهم نظروا
حيث الوصايا تنفذ من زمن
والأول الصحيح والجمهور
وإن ألقوا وارث بأنفسهم
بألف قرش مثلا وأنكروا
أعطاه ما ينوبه من مال
وإن يكن من بعد إقرار جحد

في هذه وما قبيلها اعتبروا
لأن للقسمه تأثيرا زكنا
عليه فيما قاله الخبير
موروثه أوصى لشخص عالما
باقى الذين ورثوا من قبرا
من ذلك الألف على الكمالة
هذا فلا يشتغلن به أحد

الوصية بالحج

ويندب للموصى بحج فرضا
بحجة نافلة تؤدي
ومن عليه فرض حج لزما
حتى يزوره الحمام لم يحج
وجاء خلف العلما الأعيان
وشدد القائل إنه هلك
بعد لزومه إلى أن قد قضى
وقال بعض يهلك إن كان لم
من موضع كان به كمن ترك
يحكم بالكفر إذا لم يبق له
وقال بعضهم إذا الوقت خرج
واعلم بأن كل ذي الأقوال
من قال إن الحج غوري وما
لكنما الصحيح ما عنهم رسم
فمن يشأ أن يوصين بحجة
أوصيت للحج بهذا المتاع
أو أننى أوصيت بالحج كذا
وهكذا إيماؤه بالعمرة
ومن يكن أوصى بثلثه الأتم
وثلثه لحج كسيرة
بأنه يحج كل سنة
أو يفرغ المال وقيل واحده

وحوطة ويوصين أيضا
من بعده أيضا إذا ما أودى
فلا يكون هالكا أو آثما
بنفسه وغير ما موص بحج
في تارك للحج بالنسيان
من كان فرض الحج منا قد ترك
كل الحجيج نسكا مفترضا
يبقى له ما يوصلنه الحج ثم
صلاته تممدا فقد هلك
مقدار ما فيه يؤدي عمله
فإنه على الهلاك قد ولج
مبنية طرا على مقادير
فيه تراخ بعد ما قد لزما
بأنه على التراخي قد لزم
فإنه يقول في الوصية
يأخذه من سار عنى ساعى
أوصيت أن يحج عنى مثل ذا
يكون أيضا مثل هذى الصورة
واحدة يحج عنه وجزم
يكفى فإن الحكم في ذى الصورة
عنه بحجة بلا زيادة
يحج عنه ما عليهما زائده

وقال أزهري إذا ما أوصى
ووجدوا من حج عنه بأقل
وإن هم توافقوا بأن يحج
وإن يحط ذلك الأجبر
ورجل أوصى لهم بحجة
ففيه خلف قال بعض من غبر
لأنما العمرة للحج تبع
بأنما العمرة في الحج إلى
فيحمل الحج الذي قد أوصى
والحج للفرض فلا بد له
وإنها واجبة في مرة
وقد روى عن بعض من قد غبرا
وذلك مبنى على مقلال
وصحح القطب بأن لا يعتصر
مع إنما مقاله في العمرة
وإن من بعمرة أوصى ولم
لكنه يعتصر عنه فقط
وكل ما عين لاحتياط حج
ما قد أصابوا حجة منفردة
وإن هم لم يجدوا ذاك فمن
وإن يكن لم يكف ما قد حصل
أو يجمعوا ذلك في إيسانه
ومن لطرق مكة أوصى بحق
أعنى طريقا كائنا لكته
ومن صلاحيته المسدده

بحجة وبكذا قد نصا
لم يجز إلا مثلما كان جعل
بما به الميت أوصى ونهج
شيئا فذاك جائزا يصير
وعندها لم يذكرن للعمرة
يحج عنه وله فيعتصر
وفي حديث للنبي قد رفع
يوم القيام حكمها قد دخلا
به على الفرض الذي قد نصا
من عمرة بعيادة أو قبله
كالحج في القول الصحيح المثبت
يحج عنه دون أن يعتصرا
بأنها لا تلزم بحال
عنه إذا أوصى بحج واقتصر
بأنها واجبة في الجملة
يذكر لحجة فلا حج لزم
كمثلما أوصى به وما شرط
فإنه بذلكم عنه يحج
أو حجتين أو يكون زائده
دون المواقيت بها فليحرم
فليقرنوا مع حجة ما جملا
من حج غير واجد الكفاية
فيصلح الوعر به من الطرق
مما يحج منه أهل جهته
غزو لقطاع الطريق المردة

وقتله وصرف ضرر منهم
 وإن هم في طرقها ما أبصروا
 حيث يقل الماء في طريقها
 وإن هم لم يجدوا ما قد ذكر
 فإنه به يعان أحـد
 في زاده أو في طعام يقدر
 أو جعلوه مركبا في البحر
 ومنه يعطى أجرة الخدام
 وقال بعض إنه يستأجر
 وذاك إن الحج ليس يدرك
 ونحوه فإن بذاك صـرفا
 ولا أرى صواب هذا القول
 فالحج شيء غير إصلاح الطرق
 وقد أتى في أثر للعلماء
 وأنه أوصى به منصـوصا
 ومن يكن أوصى بحج أو بأن
 بدون ما ذكر لما به يحج
 ودون تعيين لحجة فقط
 ودون تعيين لحج قد جعل
 فإنه يستأجرن عنه من
 وإن يكن أوصى بشيء عينا
 أو أنه في الحج ذاك جملا
 أيا أمانة فإن كان كفى
 فإنه يحج عنه واحدا
 فإنه يحج كل عـام

وطردهم عن حيثما قد خيموا
 وعرا غلـمـاء به فليحفروا
 فذاك من صلاحها وحققها
 أو كان لم يحتج إليه في النظر
 قد كان خارجا لحج يقصد
 أو مركب أو غير ما قد ذكروا
 لقاصد لحجة والأجر
 وأجرة الرئيس والقـوام
 به فتى عنه لحج ينفر
 إلا بـزاد إذ اليـه يسـلك
 ففي الطريق صرفه توقفـا
 لأنه نوع من التبـديل
 فأعط الطريق ما له قد استحق
 بأن من عليه حج لـزما
 فما عليه بالضحايا إيـضا
 يحج عنه أو بمثل ما زكن
 من أجرة يأخذها من قد خرج
 أو حجتين أو زيادة تخط
 بأن ذاك واجب أو منتفـل
 يحج بالذي يشاء من ثمن
 من ماله للحج ذاك كـونا
 يساو من وارثه من الملا
 لحجة واحدة ما وصفا
 فإن يكن ألفى لـذاك زائدا
 عنه بحجة إلى التمام

ولتتو أولا من غرضا والتي
ولا يحج عنه ما قد ذكرا
وهكذا لا يجمعن في عام
كمثلما ليس يصام أبدا
في يوم واحد ليومين ولا
لكن صيامهم يكون إن أتم
فليبتدى الثانى وهكذا إلى
وقد أجاز بعضهم في سنة
وإن يكن لم يكفين لحجة
وجائز يشتركن رجل
ولا يصح الحر مع عبد ولا
وجائز يشتركن المفترض
لا صاحب الحج فقط غدا
ولا يحج واحد فيما نرى
بحجة واحدة كذاك عن
وإن يكن في ثلث ما له حصل
لحجة واحدة فذلکا
لو أنه أوصاهم بأكثر
وهكذا العتق وإن شورك له
أو في رقاب هكذا ثنتين
وإن هم لم يجدوا من شركة
يعان إنسان بها أراد حج
إن لم يكن وارث ذاك الموصى
وكان بعض العلماء الأعيان
فإن يكن ينكسر الحج على

تلى لها نفلا لأخرى الحجة
في سنة واحدة بعض يرى
عنه لحجتين بالتصام
عن أحد إذا أصابه الردى
لزائد عما عليه حصل
بعضهم لصومه الذى لزم
أن يكملوا صيامهم على الولا
واحدة يحج كل حجة
شورك مع مثاله في الصفة
مع غادة في حجة لا تكمل
أخو الصبى مع بالغ من الملا
لو كان مع منتفل إذا نهض
معتمر كمكس ما تبدي
عن نفسه وغيره من الورى
حى وميت جميعا يمنعن
أو في الذى سمي كثلث أو أقل
بدفع فيها كله هنالكا
من حجة واحدة وقدر
في حجتين أو ثلاث حاصله
أو زائد يصح دون مين
مع أحد من الورى في حجة
والنفقات قصرت حين خرج
أو وارث الوارث بالخصوص
أجاز أن يعان هذا الثانى
هذا المعان وغدا مبطلا

فإنه يرد ما كان قهراً
 بالعمد أو كان بجهل قد نزل
 ضرورة أو غيرها أو وقعاً
 أو أنه كان بأمر جائئ
 وقيل لا يرد ما قد أخذ
 ولا على الوارث تلزماً
 قال الثميني وإذا المقبول
 إلا إذا لكسره تعمداً
 وإن يكن لوارث قد اتضح
 كمثل مشرك ومثل أكل
 وهكذا من يدفع من الحجج
 وجوزوا بأن يحج العبد
 وإن يكن أوصى بهذا المال لحج
 بحجة واحدة وإن بقي
 فإنما للوارثين ترجع
 بينى على من قال في الوصية
 فإنها في الأقربين تصرف
 وإن يكن بألف قرش أوصى
 فإن كل ذلك يعطى واحداً
 لو كان في ذلك فضل وجداً
 فإنما الفضل هنا صار به
 وإن يكن عين من عنه يحج
 أو أنه كمية ما ذكرنا
 يحج عنى خالد من مالى
 لا يدفع الموصى به للحجة

لوارث وهو سواء انكسر
 أو سبب ليس بعمد قد حصل
 بمانع كجائر توقعماً
 من قبل العظيم ذى الآلاء
 وما عليه تبعاً لأجل ذا
 تباعاً لأجل هذا المعنى
 أشبه بالحق ولا جدال
 بلا ضرورة وأمر قد بدا
 إن المعان حجه ليس يصح
 فبالضمان دون ما شك يفي
 لغير جائز بأن يحججا
 بالإذن عن حر ولا يرد
 منه عن الموصى فإنه يحج
 بقية منه ولما ينفق
 وقيل في الأقرب ذاك يوضع
 بأنها إن تك لما تثبت
 وذلك عن بعض الشيوخ يعسرف
 لن بها عنه يحج نصاً
 وحج عنه حجة لا زائداً
 عن حجة واحدة حين بدا
 وصية من ثلث مستوجبة
 بألف قرش مثلاً إذا خرج
 لكنه قد قال حين حرراً
 مصرحاً به بلا إثكال
 لغير من عينه بالصفة

ما كان حيا لو أبى وابتعدا
أو يحدثن شيء له قد منعه
أو حدث المانع فالوصية
وما عليه بعد ذا إنفاذ حج
وعين الذى به يحج لـه
فإن يكن ليس بهذى الصفة
فإن موته هنا لا ينتظر
واستظروا رجوع ذاك المال
إذ أبى الموصى له مما ذكر
قال الإمام القطب والذى أرى
جزما وليس فيه من خط يقع
لأنه أوصى لـه به وإن
فإنه يبقى على حالته
فكل ما كان له قد خلفا
لا يضمن الوارث فيه إن تلف
ومن يقل حجوا ولم يذكر هنا
أو أنه من ماله فما على
لأن هذا منه أمر قد وقع
كمثل من أوصى الذى قد حضرا
ويأمروا بالعرف ما بين الورى
هذا هو المختار عن أهل الهدى
واختير أنه إذا ما نطقا
للفقرا كذا وخالد كذا
حتى يقول ذاك من مالى هم
ومن يكن أوصى وقد أقبرا

حتى يجيب أو يوافيه الردى
فإن أبى حتى يوافى مصرعه
ترجع للوارث فى القضى
لأنه عين من عنده يحج
وكان قد أوصى به إذ حملة
وما رضى أن يخرج بالحجة
لكنهم يحجبون من حضر
لوارث أو أقرب بحال
وأنه لموته لا ينتظر
بأنه للوارثين صيرا
لأقرب إن مات من قد امتنع
لم يقبلنه ورد ونبذ
من جملة الموروث من تركته
فإنه للوارثين صيرفا
فى مدة بدون تضييع عرف
بأن ذاك الحج عنه كونا
وارثه من ذاك شيء حصلا
بالحج أن يأتيه من منه سمع
أن يعبدوا ربهم الذى برا
وأن يؤدوا كل حق حضرا
وقيل بل يحجبون أحدا
هذا الذى أوصى به أبو البقا
له فلا يكون شيئا نفذا
أو غيه أو وصية منى لهم
أن عليه حجة أو نذرا

أو نحو ذا ولم يقل أدوه
إلا إذا ما قال إني أوصي
وقيل إنه إذا كان أقبر
هل يخرج من ثلث فمن يقل
إلا إذا ما كان أوصى الموصي
ومن يقل من كلما يحويه
ويلزم الوارث في ذا الحال
ومن يكن في مرض قد قال
وبعده مات فإن يك احتمل
فليس من معنى لإقرار صدر
إنفاذه يلزم عند من يرى
وبعضهم يقول لا إلا إذا
قال ابن محبوب الأجل المرتضى
في رجل أقر بالزكاة
ونحو ذا فغير لازم هنا
قال وفي قول لبعض من غير
الموصى بالنقدين للحج دفع
وجائز أن يدفعوا عنها بدل
بالإذن من موص أو الذي يحج
وإن يكن بغير ذين أوصى
أو بسواهما ويدفع الثمن
واختير دفع ما به أوصى وإن
إن قبل الخارج بالحج وإن
وإنما في ذلكم يراعى
وتخرج النائب بالحج على

عنى فغير ثابت يسروه
بذلك الشيء على التخصيص
بما به الخلاف بينهم صدر
منه فلا يوجب إنفاذا حصل
بأنه ينفذ بالخصوص
فإنه يثبت عليه عليه
ينفذه من كل ذاك المال
بأنه لما يذك المال
تروكه لأجل عذر قد حصل
أولا وبالتضييع كان قد أقر
بأنه من كل ماله جرى
أوصى به من بعده أن ينفذ
وغيره من علماء من مضى
عليه والتكفير في الحياة
إلا إذا أوصى بهما وبينما
يلزمهم لإنفاذ ما به أقر
لمن يحج ما به الإيصا وقع
من الأصول أو عروض ما حصل
لوارث أو لخليفه الحج
للحج بيع بهما ما خصا
لخارج بالحج عن ارتهم
كان سوى هذين لو أصلا يكن
لم يقبلن بيع ويدفع الثمن
صلاح من مات ولا نزاعا
ما جاء من بيت الذي قد رحلا

كان له البيت الذى قد سكنا
بيت بأوطان له إن كان قد
أولا فبالحجة يخرجنا
وكان بعض العلماء قد نصا
لو أنه لم يك في ذا البيت
وقيل بل من قبره لأنما
في حالة الإنفاذ للوصيه
ومنه يوم حشره يسافر
وبعضهم قال من المصلى
في بيته قد كان أو مصلى
فإن يكن له جميع ما سبق
ويجزين من غير ما كان سبق
وصحوا للدفع من بيت الوطن
وإن يكن لم يهلكن فيه
لو أنه في موضع قد هلكا
وقال بعض لازم أن تدفعما
وفي الذى يروون من تمام
من دار أهليك فقييل ذا على
وأنه رغب في أن يحسرا
وقيل بك معناه أن تخرج من
ليس لتجر أو لقصد حاجة
تقول لو أنى حجبت غمتي
فإن من مات وقصد تولى
وإن من أوصى بحجبتين
فهل لو أريته بعد ما غبر

أو أنه لغيره تعينما
وافاء فيه موته حين افتقد
من حيثما توفي المعنى
أن يخرجوا من بيت من قد أوصى
قد زاره داعى الفنا والموت
يحج عنه وهو فيه استسلما
كالبيت للمصلى على السوييه
للشام حيثما الجميع سائر
أن مسجدا أو موضعا تعلى
أعده للصلوات قبلا
فالمسجد الشريف أولى وأحق
إن كان من المواقيت انطلق
إن كان فيه ذلك الموصى ارتعن
فحيثما حمامه يأتيه
ولم يوطنه قبيل ذلكا
من بيته لو فيه ذا ما صرعا
حجك إن تعلن بالإحرام
ظاهره حسب الذى قد نقلنا
من دار أهليه ويمضى قدما
دارك والحج فقط تتوون
حتى إذا قاربت أرض مكة
ما كان في الأحياء هذا ثبتا
بذلك الأمر يكون أولى
أو زائد أوصى عن اثنتين
أو لوصيه وغير من ذكر

ممن يحج عنه أن يقيم في
 مما يكون خارج الميقات
 ففيه شدة عن الأوائل
 كذلك لو بمكة أقام
 عاد إلى ميقاته وأحرم
 قيل ومن ذلكم أرخص إن
 من مسجد الجن أو الحرام
 وذا لأن كل هذه الحج
 كأنه بنفسه هناك حج
 أما ولو كان لجملة فما
 لكل حجة من الحجرات
 أو بيت من مات أو المصلى
 كذلك لو أوصى بذلك رجل
 وإن يميت من حج عن سواء
 فإنه يسير عنه أحد
 وإن هم ما سيروا عنه أحد
 فإنهم يكررون عنه أحدا
 لحيثما قد عقدوا المسيرا
 إذا هم لم يجدوا لذلك
 وحسن يسير في الذهاب
 من ليس حاجة لديه داعيه
 وإن يكن عن المصاب قد خرج
 فإن من قد كان للحج ذهب
 أو كان ينوى الحج مع زيارة
 فإنه يجزيه حيث قصدا

طيبة أو في غيرها من موقف
 حتى يتم عدد الحجرات
 وفيه ترخيص أتى من قائل
 حتى إذا ما قارب الإحراما
 منه وللنسكين طرا تما
 يقيم في مكته ويحرم
 ويفعل الحج إلى التمام
 لو أحد فكل من عنه يحج
 لأنه نائبه حين خرج
 له على ما نقلوا أن يحرم
 إلا إذا كان من الميقات
 أو قبره الذي به تجلى
 بعض له والبعض للغير جعل
 في دربه والحج ما قضاه
 من موضع كان به يفتقد
 حتى مضوا يومين أو يوما فقد
 من موضع كان به قد ارتدى
 لو في الرجوع فعلوا المذكورا
 حال الذهاب سائرا هنالك
 أو رجعة عن ذلك المصاب
 في سيره لنحو تلك الناحية
 من حاجة له فليس من خرج
 وقد نوى مع ذلك للمعلم طلب
 لرحم أو كان مع تجارة
 سيرا لحج وإليه عمدا

واستحسنوا أن تدفعن هذى الحجج وإن هم لم يجدوا لها ولى يرجون صدقه معا والأمناء فليدفعنوها لمخالف إذا وغير واجب لعمام مقبل وإن هم لم يجدوا لها ولى فتركوا الحج لعمام مقبل فإنهم بهذه الأحوال وصح حج رجل عن غائبه والخلف في حج الفتاة عن رجل عن أخت خثعم وإن المصطفى والقول بالمنع لنا بعض نقل في البعض من مناسك حيث الرجل والخلق للرجال دون ما جدل والخلق للنساء حتما لا يحل وهكذا الإحرام للنساء وإن إحرام الرجال وقعا وخارج عن غيره لفعل حج من أجل صومه عن الضحية إن كان مع دخوله تمتعا وصومه الذى عليه قد لزم كذاك صوم لازم عليه أو قطعه لنابت من شجر بل إنه لابد مما يلزم كمثلى كبش أو أقل أو أجل

لفاضل عن نفسه من قيل حج فليدفعنوها لموافق يلى وإن هم قد عدموا من قلنا ما أمنوا التضييع منه عند ذا تترك كيما يجدوا لها ولى أو ما رأوا موافقا لها يلى وحفظوها لرجا البر الولى ليسوا مضيعين فى الأفعال وامرأة كذلك عن ثانيه أجازة البعض لأجل ما نقل قال لها حجبى فإنه كفى لأنها ناقصة عن الرجل يحلق ندبا حينما كان يحل أفضل من تقصيرهم لمن أحل بل إنهما تقصرن متى تحل يكون فى الوجه فقط جائى فى وجههم كذاك فى الرأس معا لا يجدن كمن عن النفس خرج تلك التى تلزمه للمتعة مع من له قد جوز التمتعا عن قتل ما لا يقتلن فى الحرم هناك عن زوال ما يؤذيه أو غيره فى الحرم المظهر له من المال عليه يحكم وهكذا الإطعام لكن ذا حصل

من ماله لا مال من عنه يحج
وما له بأن يصوم حيثما
ونائب عن غيره إذا احتضر
أو شارعا في الحج لم يتم
وإن بها لم يوص رد المالا
وبعضهم يقول يدفعه
وإن لديه بأقل عقدوا
قيل لهم وقال بعض من غطن
وإن يكن مات فإن الباقي
وجاز دفع حجة نافلة
قبل غريضة كما قد تدفع
ودفع حجة بلا تسمية
في سنة ودفع أخرى أيضا
ذاك ولا نفلا مع الأداء
وتجزئ النية من صاحبها
وهو سواء ميتا قد كانا
وحج من يحج عنه دون ما
إن كان لم يعلم بحجة الرجل

فذاك في ذمته قد اندرج
يصوم غيره لعذر علما
في الطرق ذاهبا لحج بالأجر
أوصى بها عن ربها المخترم
وارثه إلى الوصى حالا
وارثه لمن يحج عنه
فالباق فيه الاختلاف يوجد
لصاحب الحجة إن حيا يكن
يدفع للوارث باستحقاق
وما بحث لزمت في الجملة
غريضة من قبل نفل يقع
لها باسم الفرض والندبية
في ابل ولا يسمى غرضا
لكن يؤديه بلا نساء
أي صاحب الحجة من أوصى بها
أو كان حيا عذره قد بانا
نية نفل كان أو فرض سما
غريضة أو هو غيرها منتفلا

عقد أجرة الحج عن الغير

لا ينبغي لماعل ذى فطنة
وأنه إذا لها قد قبضا
بأنه ممن يقال فيهم
لأن أمر الحج مما عظما
قال الإمام القطب في هذا نظر
أن الإله يدخلن في الجنة
ثلاثة موصيها والمنفذا
فإن له خليفة قد دفعا
يقول عند دفعه لما ذكر
دفعتهما إليك كي تحجبا
تحرم من ميقساته وتقف
ثم تطوف واجبنا وتفعلنا
ولتجنب جميع ما عنه زجر
فواجب عليه بعد أن يتم
فإنها أمانة في جيبه
وأسع بأن يقول أنا
إليك أن تحج عنه مثلما
أو أن تحج عنه حجا قد أمر
كذلك إن قالوا له أن تفعلنا
وإن هم لم يذكروا في العقدة
أجزاءه إن أدى لتلك الحجة
وإن هم لعمره ما ذكروا

أن يأخذن حجة بأجرة
بأجرة فقال بعض من مضى
ليس يباركن في رزقهم
فلينتحي عنه امرؤ قد حزما
لما أتى من خبر لنا أثر
تفضلا بالحجة الواحدة
ومن يقوم بالأداء من بعد ذا
أو وارث من بعد ما قد صرعا
هذى وصية لزيد بن عمر
عنه وتأتى عجبها والتجبا
بعرفات عند من قد وقفوا
ما كان مأمورا به أن يفعلنا
فإن يكن يقبلها كما ذكر
لها على الصفات والوجه الأتم
يسأل عنها مع لقا معبوده
لهذه الحجة قد دفعنا
كان يحج المسلمون الكرما
به فذا يجزيهم إذا ذكره
ما يفعلنه المسلمون الفضلا
شيئا له من غير فعل الحجة
وينبغي أن يؤمرن بالعمره
فالخلف هل يلزمه يعتمر

وينبغي أن يأمره أولاً
لأنه إن لم يكن مأموراً
وقد أتى الخلاف بين العلماء
هل ذا بعمره له تمتع
فقال بعض ماله تمتع
إلا إذا ما كان للحج قبض
أما بغير أشهر الحج فلا
وكان بعض العلماء قد وسعوا
ومن عليه فسد الحج عمل
وليهددين بعد بعمره أو بقرن
أو بعد عام قابله وذلك في
قال الإمام القطب إني لا أرى
إلا إذا أفسده تعمداً
أما إذا ضرورة قد أفسداً
فليس من هدى عليه وليعد
وإن يكن يدرك أن يفعله
فليس من إعادته عليه
وإن يك الأجير قد تمتعاً
فإن في إجزائه تلك الحجة
وإن يكن منه له قد يمنح
يلبث عن غلان أن يلبي
إن كان عارفاً باسم الأم
وذلك حال بخلاف الوالد
يمكن أن يكون بالفراش قد
وأنه من ماء غيره وقع

بأن يزور قبر صفوة الملا
فغير لازم بأن يزورا
في خارج بأجرة ملتزماً
في أشهر الحج إذا شا يوقع
كذلك القران أيضاً يمنع
على قران أو تمتع فرض
يمنع من تمتع أن يفعله
له إذا أقرن أو تمتعاً
ما قد بقي من عمل له جعل
ثم لقابل يعيد ما ذكر
ذمته إلى حضور التلف
عليه هدياً لفساد قد عرا
أو كان بالجهل الفساد قد بدا
أو أنه كان بغالب بدا
من قابل لحجه الذي فسد
في عامه وأنه أكمله
وتم حجه كما يأتيه
بدون ما إذن هناك وقعا
خلفاً رواه القطب للأئمة
فدون خلف ما له التمتع
نجل فلانة فذاك المستحب
لأنها والسدة بالجزم
فإن فيما جاء عن أماجيد
صار أباً له بشرعنا الأسد
خانت فقاته وجاعت بالشنع

وإن يكن لاسمها ما عرفا
وقد أجاز بعضهم باسم
وجاهل الجميع في القضية
وإن يكن لاسمه قد نسيا
ليكن عن صاحب هذى الحجة
والقطب قال في الذي عندي لا
أو عادة لأهمهم إلا متى
في الحج ذا وغيره وجعله
لأنما النهى صريحا قد ورد
ويكفين أنه فيما ظهر
والعلم بالغيوب لا تكلف
عل الفتاة خانت الحليلا
فليس ذاك الأمر حتما أعظما
يلين عن غير ذي ولاية
وما له يستغفرن له ولا
لو منفذ الحجة قد كان يظن
فلا يكون ذاك غشا فضلا
وقيل إن حج بلا استغفار
وأنه إن يكن استغفر له
وقيل لا يهلك بالتبعية
وبعضهم يقول فيه هلكا
قائله يمنع فعل الحج
ووجه ضعفه بأن التبعية
كمالة استغفاره لأنها
لأن معنى قوله لبيك عن

فباسم والد له وقد كفى
أبيه لو درى باسم الأم
فمن فلان صاحب الوصية
فليذكرن صاحبها ملبيا
يقصده بقلبه والنية
يجوز أن تنسب أصلا رجلا
لم يك من أب لهم قد ثبتا
ذا الخبر من شعار من لا أب له
أن يفسبن قط إلى الأم أحد
ابن فلان من فراشه استقر
به فلا نقول إذ نستكشف
وأنتجت من الزنى السليلا
من إرثه الذي له تحتما
من مثل موقوف وذى براءة
يهك إن كان لذاك أهـ
بأنما هذا له يستغفرن
عن أن يكون ذا كبير أجلا
فإن ذاك منه غش جارى
فمالك وبئسما قد فعله
إن قالها عن غير ذي ولاية
وهو ضعيف حقه أن يتركها
عن غير ذي ولاية والعج
ليست إلى ولاية مؤديه
حكاية عنه وقد بينهما
فلان إننى أقول بعلان

مكانه وأنه يقول وليس معنى قوله رب الوري وإن يكن لصاحب الحجة قد في بدء إحرام إلى انتهائه ثم ليعبد الرب هذى الحجة وإن بدا في هذه التلبية تمت لبي بعد ذاك الحال لو أنه تلبية تعمدا ويجزين ما كان قد أتاه قال الإمام القطب فيما عنديه بعد المواقيت سوى من كان له ينوى بذاك الرد للإحرام له وليس يجزى عنه ما قد فعلا لعدم إحرام من الميقات وصار مبطلا بذى الصفات وإن يكن مطوع عليه قد من ماله فذاك عنه قد كفى إن لم يكن يقصد أخذا منهم لو كان قد نفاه حين أنفذا إن كان للأخذ هناك قصدا ومن يكن خليفة ليت بنفسه عن ميت قد أودى ذاك الذى أوصى به الميت لحج مقدرًا قد كان أو معينًا إن يكن الميت له قد أذنا

لبيك يا مولاي يا جليل اغفر له كذاك فيما قد نرى خلى ولبي عنه وحده فقد أجزا لنفسه الذى أتاه من قابل بحجة ثانية عمن له قد كان أصل الحجة عن نفسه لله ذى الجلال عن نفسه يعتبرن حيث بدا عن صاحب لها وقد كفاه إن كان قاصدا بتلك التلبية لبي مع الميقات حين وصله فإنه لفعله قد أبطله ولا عن الذى أتاه أولا للأخبر الذى به قد ياتى عمن له أحرم بالميقات أنفذ ما أوصى به كما يجد ووارث ومن غدا مستخلفا وما له يأخذ من عندهم وبينه وربيه يدرك ذا وصدقوا له ولو لم يشهدا فجائز أن يخرجن بالحجة ويمسك المال الذى قد حدا لنفسه فليس في ذاك حرج أو كان ذاك راجعًا إلى العنا وإن يكن عن غير إذنه ابنى

فإن ما جاء به وأدى
ويرجع المال لوارثيه
لأنه حينئذ كبائع
في سلعة واحدة وقيل له
وإن يكن قد حج وارثان
صحت لمن إحرامه تقدما
إن كان ذا في أشهر الحج فعل
وإن هم إليه قد تسرعوا
وللموصى جائز أن ينزعا
وإن من للحج شيئا عينا
يأخذه من حج عنى منكم
وليتوافقوا على شخص إذا
يأخذه إن وسع الثلث هنا
والحكم في العمرة في جميع ما
لكنها في كل وقت توقع
لكن إذا كانت شهور الحج لا
وجائز تكرارها في سنة
والحج ليس يوقعن أبدا
ويلزم الأجير إتيان على
أولا فإن قوله مع القسم
وإن من بأرضه قد أوصى
وإن ما كان لها من قيمة
وتنقصن قيمتها عن حجة
ويهلكن وصى ذاك الميت
من بلد الموصى فالوارث أن

يجزى عن الميت الذي قد أودى
هذا هو القول الصحيح فيه
ومشتر لنفسه في الواقع
ذا مطلقا كوارث قد جعله
عن هالك أودى معا في آن
لو قبل ميقات بها قد أحرمها
ويأخذ الموصى به ولو قبل
فليتوافقوا وإلا اقترعوا
منهم وعند غيرهم فليدفعوا
وبعده للوارثين بيننا
فهو لمن يحج عنه منهم
ما شاء كل منهم أن يأخذ
وليس ينظرن فيه للعنا
مر حكم الحج فيما رسما
وليس تختص بوقت يشرع
عمرة إلا ما لحج جمعا
خلفا لجابر وبعض الأمة
إلا بوقته الذي قد حددا
حج إذا ما شرطوه أولا
يقبل أنه لحجه أتم
بأن تباع وعليها نصا
تنفذ عنه في أداء حجة
كاملة من بيته لمكة
وتنقصن قيمتها عن حجة
بيعها بما يكون من ثمن

ثم بهما يحجب عن الأعداء
ومن يكن أوصى بحجة وقد
وبعد أعطاه الوصى رجلا
بأنما الفضل له وما نقص
وإن لها ذا لم يعين ولقد
بشرط أن الفضل والنقص معا
وجاء في الأجبر مهما يرجع
فالتقول قوله ولكن حلفا
وإن يكن أوصى بشيء عسفا
فما على الوارث في ذي الصورة
وإن يك الموصى بهذى الحجة
إخراجها لوارثين لزما
مع من يقول إنها من الثلث
وإن من أبان من أمـواله
وفيها قد أوصى بحجة ولم
إن أولى الأمر بذاك أولى
ورجل أوصى بهذى القطعة
فهي وما فيها من الثمار
جميعه لها ومهما نصا
فهي لها القطعة وحدها فقد
أدرك ما فيها من الثمار
ومن عليه الحج كان لزما
مات فلا يلزمه الإيصاء ثم
لو أنه كان فقيرا حينما

من حيثما قد بلغت ذى من بلد
عين مع ذاك لها نقدا وحده
ضمانة عليه فيها جعل
عليه فهو جائز كما ينص
أعطاه حين دفعه لا عدد
لخارج جائز على ما أوقعا
يقول إنه أصيب ما معي
بالله ربه يعينا وكفى
وقبل أن به يحج تلفا
أن يدفعن حجة أخيره
ما عين الذى لا من أجرة
ما لم يكن لثلث قد تمما
يخرجها الوصى أو من قد ورث
شيئا وقد ميزه بحاله
يترك وصيا بعده له علم
من وارث لما له تولى
وقال فيها إنها لحجتي
ما كان موجودا بها أوطارى
بأنهما في حجتي إذ أوصى
لا ثمر كان عليها قد وجد
أو كان ما أدرك في الأشجار
فسار لكن قبل ما أن يحرمها
وإن يكن أحرم فالإيصاء لازم
أحرم فليوص به متمما

الوصية بالعتق

والفتح جائز بدون من
يكون لازماً وغير لازم
كمثلما في الذكر ربي كتبه
لأنما الملك كجبل جائئ
قد حبسوا بذلك البهائم
ذلك في الذكر لنا رب العلى
يرفعه إلى الرسول من معد
يستنقذ الله به تكرماً
فضلاً من الله ومنا قد ظهر
بمؤمن وكافر بذى العلى
في القتل إجماعاً بدون خلف
وواجب الإعتاق في الأمور
قيساً على القتل وذا ما أحسنه
فيه فخذ بما ذكرت تهتد
شيئاً أو الأصل لعتق بينا
أوصى له بها وكان رسماً
أخرى بدون ما لها يحدد
إلا بدون ما لهم قد كتبه
وهكذا أعظمه والأحسن
على الصحيح عند أهل النقد
لأقرب وقيل يعطى المعتق
يعطى فإنه من استحقاقه

العتق عندهم بكسر العين
إزالة الملك عن ابن آدم
وخصصوا إسناده للرقبه
دون سوى ذاك من الأعضاء
والغل في الرقاب يأتى مثلما
والفضل في العتق عظيم أنزلاً
وفي حديث للبخاري ورد
أى امرئ أعتق شخصاً مسلماً
بكل عضو منه عضواً من سقر
والأجر في العتق يكون حاصل
لكنما الكافر ليس يكفى
كذلك في الظهار والتكفير
على الصحيح غير عتق المؤمن
حملاً لمطلق على المقيّد
ومن يكن من العروض عيناً
تلتزمه سائلة تسوى لما
خلو هم سائلة قد وجدوا
وإن هم لم يجدوا لرقبه
يشرون أغلى ما رأوه ثمناً
ولياكلوا ما قد بقى من بعد
وقال بعض إن ما كان بقياً
من بعد ما يفك من وثاقه

وإن يفل أو صيت يوماً بكذا
فذاك جائز يقال بأقل
إن وجدت وينفق الفضل على
لأنه أولى يقيناً وأحق
ومن يكن أوصى بمال حـددا
فإنه يكون كالإيصاء في
في أنه يجوز عتق بأقل
لكنما الفضل بهذه الصورة
وأنه لا يلزم أن ينفق
وآمر بعتق هند أمته
تعينت للعتق من بينهم
وإن يك الوارث ذك أهمـلا
أما إذا من عتقها قد منع
ينتظر الوارث للزوال
وتعتقن مع بها إن كانا
لا ينظر الزوال وانتقاله
وإن يكن بهذا الشـمير أوصى
أن تنفذ عنه في وصية
وغيره أعطوا فلا يجزيهم
وإن تمت من قبل موت الموصى
تبرأ الوارث منها مثلما
وإن لها الوارث يوماً أعتقا
كمثل قتل أو ظهار أجزت
يعتقها عن صاحب الوصية
يكون للوارث والثانية

ليعتقن عني به وينفذ
مما به أوصى لهم ذاك الرجل
من أطلقوا سراحه من الملا
من غيره بفاضل وما يبق
أن يعتقن منه عنه أحدا
مثالنا الماضي بلا تخلف
إن وجدوا سـالة به مثل
يأكـله وارث ذاك الميت
ما كان فاضلا على من أعتقا
للنذر أو كفارة أو حلقتـه
وعتق غيرها فلا يجزيهم
حتى تموت يغرم البـدلا
شـء كـردة وغصب وقـمعا
إذا رجا زواله بحـال
ذا العيب في حياته استـبانا
لو كان مما يرتجى زواله
أو بدنانير عليها نصا
معلومة من بين تلك التركة
وقيل إن ذاك مجز عنهم
مملوكة عينها إذ يوصى
إن استحققت قبل موت دهما
عن نفسه في لازم تحقـقا
لكن عليه مثلها في الصفة
ثم ولاء تلكـم الأولـة
له ومن شاركه في التركة

إن كان عنده شريك ومتى
ففعله يجوز جزماً فيها
من إليه انتقلت وبمدا
وإن يكن أعتقها من اشترى
فإنه يلزمه أن يعتقها
وإن تكن من قبل عتق هربت
فإنها تطلب ثم تنتظر
وعتقها هنالكم يجزيه
بأن تكون رجعت إليه من
وإن تمت في هرب أو وقعا
يلزمه أن يعتقن كمثلاً لها
وإن يكن عين شيئاً يعتقن
أعتقه الوارث عنه بعدما
لو أن ذاك العبد ممنوعاً غدا
ولينتظر زوال عيب قد منع
من بعد موت صاحب الوصية
أما إذا لم يك مما ييرا
وعتق مثله عليه قد لزم
في عهد موروث له لأنما
بالمال قد عين أو بالعتق
بأنه يعتق عبد حسن
وإن يكن ذا العبد غاب وفرح
فأعتقوا سواء ثم رجعا
إذ عتقه بحكم شرع قد فرط
لكنما المختار من هذين

ما باعها أو كان أعطاها الفتى
ولازم عليه يشترها
يعتقها عن ميت تردى
أو هلك أو مانع لها طرا
رقبة كمثلاً لها ويطلقا
أو سرق أو أنها قد غصبت
إذا رجي إياها بعد المقر
إن دخلت من بعد في يديه
بعد اغتصاب أو هروب قد زكن
شيء من العتق لها قد منع
رقبة من نوعها وشكلها
عنه به عبد فلان المرتين
أن يملكته بشراء أبرما
في عهد من أوصى بمانع بدا
أن يحدثن في ذلك العبد اللكع
وكان مما ييرأن في المادة
مثاله فليعتقن أخرى
لو حرر المملوك أو ذاق العدم
إيصاؤه ذلك قد تحتما
وقال بعد ذلكن في النطق
فيثبت الإيصاء بالمعين
وبعد ذاك موته في الحكم صح
حيأ فهل يجزى الذى قد وقعا
أو ليس بد من عتاق الثان قط
فيما وجدنا أول القولين

وهكذا كل وصية بما
إن تلف المعين الموصى به
فوجدوه بعد ما قد أنفذوا
فلا يعاد ويرى بعضهم
كأن يقول أعطوا سعيد بن العلا
ذاك الذى على لى وقد
ومالهم بينة فبذلوا
من غير ذا الشعير ثم قد أقر
وإن يكن خليفة الميت قد
فنفقات الطفل طرا والمؤن
إن كان لم يأمره بالعتق ولم
وإن يكن بأمره فيلزم
لو أنهم لم يرثوا من ماله

كان معيننا لشخص علما
بلا إضاعة لدى أصحابه
سواء قال البعض يجزى فعل ذا
بأن يعيدوا مرة فعلهم
عشرين صاعا من شعير مثلا
أنكرهم على بعد ما افتقد
إلى سعيد حقه وأكملوا
على أولهم بيان قد ظهر
أعتق طفلا عنه بعد ما افتقد
تلتزمه لا وارث الذى ارتهن
يكن بأمر الميت الذى اخترم
إنفاقه فى الوارثين يقسم
شيئا لأن ذاك من عياله

الإعتاق في المرض والإفلاس

وهكذا أن يأمرن معتقها
فيترك المأمور عتق أمته
فأعتق المأمور فالتعق مضى
شيء كمثله أن لوقت أجلا
أو لقدوم حارث من السفر
من يأمرن بالعتق فالتعق انبرم
هل يخرجن من جميع المال
كان ولا يعلم بالمهمات
أم لا فعلم ذاك للعالم
لأنه في مرض منه يخط
ثلث إذا ما كان من ثلث عالا
من قال بالأخير في ذا الحال
وقد أحاط الدين بالتركات
بثلثي قيمته للعرما
وقال بالجميع بعض الأول
كان من الحوطة فيه علما
ثم الثمينى هنا تكلمنا
بطلان عتقه الذي قد حصلنا
منزلة الحجر على الديون
بالدين كيف بوقعن العتق
فيما لنا القطب الإمام قد نقل
فإن ذاك جائز في وقتيه

وجاز ما في مرض قد أعتقا
يعتق عنه أمة في صحته
حتى إذا الأمر يوما مرضا
أو أنه علق عتقه إلى
أو لمشية لزيد أو عمر
فوافق المذكور من ذاك سقم
ووقع الخلاف في ذا الحال
لأنما العتاق في الحياة
أيحدثن من تلكم الأسقام
أو أنه من ثلث المال فقط
والعبد يستسعى بما زاد على
وذاك تفريع على مقال
ومعتق في مرض المهمات
فالتعق ماض وبسمى ألزما
وذاك في قول لموسى بن على
وذا هو المختار عندهم لما
ما بين عتقه ودين العرما
فقال والأكثر منهم على
قد نزلوا إحاطة الديون
فإن ذاك العبد مستحق
وذاك قول لابن محبوب الأجل
وإن يكن أعتق في صحته

إن كان ذا في حالة لا ترجع
ولو أحاط دينه الذي حصل
وباطل ذاك بلا خلاف
إن كان بعد الحكم بالديون
وإن يكن من قبل حجر أعتقه
أو بعد أن قام عليه الغرما
ولا وفا للدين في الأموال
وذا هو الأظهر أو ذا يبطل
منزلة الحجر إذا ما وقع
ويعتق العبد بمنزل إذا
وإن هم في غيره قد أعتقوا
والخلف هل يجزيهم فقيلا لا
قال الإمام القطب حينما ذكر
قال بحيث إن هذى الأمكنة
قال ورد ذاك أنه لقد
لغرض فيه ومقصود وقد
كمثل مكة وغير مكة
كذلك إن عين جنسا يوما
غير ذى الأجناس لا يكفيه
وانعتق المعين الموصى هنا
وقيل لا يعتق حتى يعتقه
كمثلما أن الفتى لا يعتق
إن كان أوصى لهم وقال
لأجل ما يكون بين المصدر
وإن يكن أوصى بعتقه فقد

أفعاله لثلاث إذ تقسم
بقيمة العبد بإجماع الأول
نعلمه عن قادة أسلاف
وبعد حجر المال للمديون
وبعد حكم بالديون الموثقه
وقبل حكمه وحجر ألزما
فهل مضى العتق لهذا الحال
لأن حكم حاكم ينزل
فذان قولان بها قد رفعنا
أوصى بالعتق به أن ينفسذا
فالعتق واقع متى ما أطلقوا
يجزى وبالإجزاء قول نقلا
وهو الصحيح عندهم والمعتبر
جميعها على سواء بينه
يعين موصيا له قصد
تفاوت الأمكنة التي تحد
من بلد وسائر الأمكنة
للعنق إن حبسها له أو رومها
عندهم على الأصح فيه
بعته من بعد موت كونا
خليفة أو وارث ويطلقه
إلا إذا هم له قد أعتقوا
إن يعتق عنه الرقيق حالا
والفعل من معنى الكلام الأظهر
عنى بحريته متى افتقد

فليس للوارث فعل فيه
خلافه في لغة التعدى
أى إن يك الإيصاء بالإعتاق
وقوله إن يعتقوه فهنا
ويضمن الوارث كالخليفة
إن ضيعوا عتاقه حتى عطب
وكان قد وسعه الثلث ولا
إلا على قول لبعضهم وجد
وإن يعين أمية للعتق
من قبل أن يعتقها المستخلف
لوارث وهى بحال الرق
وما لها من غلة قد حدثا
كذلك ما تجنيه دون الرقبه
وجاز ما الوارث فيها صنعا
أى ما عدا الإخراج من ملك وهل
أن تطلب العتق من الوصى
وهو الصحيح عندهم وقيل لا
ولازم على المقال الثانى
وإن من لعبده بمال
وقيل لا يصح فالرقيق لا
فذلك الإيصاء له يكون
وليس للوارث من وصية
فالخلف هل يبقى على الرقبه
وذاك مبني على مقال
أو أنه بتكم الوصيه

بموت موص عتقه يأتيه
والقول بالإعتاق في ذا الحد
من بعده له وبالإطلاق
يكون بالوارث ما قد عينا
ما كان للموصى به من قيمة
أو يسرقن منهم أو يغتصب
صمان فيما زاد عنه وعلا
بأنما العتق من الكل يعد
فما له قد ولدت في الرق
أو وارث فهم عبيد عرفوا
مأسورة ما لم تنل للعتق
فذاك راجع إلى من ورثا
عليهم جميعه وتكسبه
من كسبر أو زواج أوقعا
يجبر أن يعتقها على عجل
لأنه حق لآدمى
جبر عليه بل إذا شا فعلا
عليه عند الملك الديان
أوصى فإذا يصح في مقال
يملك شيئا لو اليه بذلا
وصية لوارث تبين
ومن يقل في هذه بالصحة
وصار أيضا مالك الوصيه
أن الرقيق يملكن لمال
يخرج من ملك إلى الحره

وذلك الإيصا له بالمال وإن من يعتق عبدا يوصى بل إنه في ملكه قد اشتترك ولازم أن يشترى نصيبا وعامد أن يعتقن المشترك وحصة الشريك صار ضامنا وقد أتى في خبر مأثور من يعتقن شقصا له في عبد وقد روى جابر فيه هكذا وبعض قومنا روى لابن عمر من يعتقن شقصا له قد كان في بثمان العبد يقومنا ويدفعن للشركاء قسدر ويعتق العبد وإلا فعق وعن أبي هريرة وإلا ثمت يستسعى بلا مشقة وبعضهم يقول في السعاية لكننا الصحيح عند النقل وصحح القطب مقالا قد رفع إن عتق البعض بأى صورة قال ولا يكاد يوجبنا بل إنهم يروون حسبما رفع وإن يكن له وفاء فهو حر ومعتق شقصا مع الممات والسهم للشريك صار ضامنا

خناية عن عتقه في الحال ولم يكن له على الخصوص يعتقه الوارث بعد أن ملك شريكه ليقضى المطلوب فقد عصى خالقه بدون شك كنما الولا له تعيينا يروونه للظاهر البشير يقومن عليه للمتعمدى وهو على الإطلاق حر بعد ذا عن النبى المصطفى الهادى البشر عبد وللمعتق مال ويفى قيمة عدل ويقدرنا حصتهم منه كما تقدر منه الذى أعتقه من استرق يقومن عليه جاء نقلا عليه عند ذاك في السعاية مدرجة في النقل عن قتادة بأنها من الحديث الأصلى بأنما العتق على الكل يقع كما لجابر من الرواية عن قومنا مثل الذى رفعنا صحة عتق بعضه إذا وقع عندهم كذا لنا القطب ذكر فإنه من ثلث التركات من كل ماله كما تعيينا

من ثلث يضمن ما قد فعلا
بفنى وعن ثلث هناك قد سما
وقيل لا إن لم يكن شيئا جنى
مال له ويبلغ الأثمانا
أولا فيستسعى ويخـدـمنا
من أعبد له ولم ينصا
فواحد يحوز منهم إن عتق
فالكل معتق بما منه بدا
وأثنىـان أو من الذكـران
ما قال عند عتقه ذاك الفتى
قد عتقوا بقوله كلهم
من ذلكم عن قيمة لواحد
واحدأ قد كان منها محرما
هالكه وعنه لما يجـبـن
ولا بدين لازم مسـتـغـرق
أو أنه قد كان ابنـا للولد
أو غير من ذكرته فى النظم
أو ما تسرى ولها بعد ترك
جميعها لمجرم منها دنا
والعبد مثلها بلا شقاق
ثم من الثلث أتى فى قال
روى عن الفاروق بعض القدا
كلا ولا توهب عند أحد
منها كما بدا له من يملكن
فهى لـحـريتها منتقـله

وجاء فى قول لبعض من خلا
ويتبعن وارثه العبد بما
مما يكون للشريك ضـمـنا
قال الربيع المرتضى إن كانا
فإنه من ذاك يعتقنا
ومن بعث واحد قد أوصى
وأمة له وعبد مسترق
وإن يقل أعتقت منهم واحدا
وسعيا بقيمة للثانى
أو ذكرا كانا وأنثى ومثى
أعتقت بعضا من عبيدى فهم
ثمت يسعون هنا بالزائد
ومن يمت ويترك بعض الإما
بأحد ممن ينال الإرث من
بوارث أو مانع له يقضى
وهو سواء ولد لمن فقد
أو أنه كان أخا لعم
كان تسراها الذى عنها هلك
فإنها تخرج حرة هنا
وذاك عندنا بالاتفاق
فقال بعض من جميع المال
قيل وقد يناسب القولين ما
قد قال لا تباع أم الولد
كلا ولا تورث بل يستمتعن
فإن تنقضى الأجل المحتوم له

وقد روى الخبر ابن عباس الأبر
يقول أى أمة قد ولدت
من بعد موته وبعض من غبر
قيل ومن ذاك مخالفونا
بأن أم الابن حرة تعد
قال الإمام القطب ليس هكذا
فإن يمت فإنها محرره
قال وما ذاك لشيء حدثنا
أو محرم منها له قد ورثا
وغيره عن الرسول الأكرم
فإنه حر غلو لم يرثن
بان يموت أو يكون قد منع
فإنها لما تكن بحرة
وصححوا بأنها من الثلث
على كلا القولين والبعض يرى
وقيل لا تخرج من كل ولا
ولا نصيب محرم منها ولا
لكنها تخرج بالحرة
للوارثين غير ما ينتب
قال ابن محبوب لباقي من ورث
ذاك الذى قد خرجت به متى
أولا فإنهم ليستسعونها
وقال قطب العلماء أهل الرشد
رقيقة ما لم يرثها الولد
قال وذا مذهبنا الذى اشتهر

عن النبى المصطفى خير البشر
من سيد لها فحرة غدت
رجح وقفه على الطهر عمر
قد أخذوا فأصبحوا يفتونا
لأنها ليست تباع لأحد
إذ قال فى الحديث فيها بعد ذا
من بعد موته كذاك ذكره
إلا لأنه لها قد ورثا
كما روى عن سمرة من حدثا
من يملك ذا رحم ومحرم
لها ولا للبعض محرم زكن
بغيره أو صفة فيه تقع
بل أمة كحالها الأولية
أما الولاء فإنه لمن يرث
من سهم محرم بأن تحررا
من ثلث من ماله تحصلا
من غيره حرة تحصلا
ثمت تستسعى بكل القيمة
محرمها فذاك لا يصيب
حصصهم على ابنها الذى حدث
ما نال إرثا من أبيه ذا الفتى
بقيمة منها يحصلونها
وقد علمت إنما أم الولد
أو بعضها حين يموت السيد
إلا قليلا من صاحبنا الغرر

فبيعهما يجوز فيما عندنا
صديقنا وجابر والبحر
أى جابر ذاك الصحابى وقد
كنا نبيع للسرايا زمننا
والمصطفى حى وكان لا يرى
وجاء فى لفظ على عهد النبى
حتى أتى الفاروق بعد قالا
وفى حديث المصطفى المفضل
وقال فى الديوان لا يبعنا
قال وفى المنهاج إنما الأصح
وأنها تباع ببيعها إلا
أو ورث الأولاد من ذى الأمة
قال وقد حرره أناس
ووقع الإجماع بينهم على
وذلكم من قبل ما أن تحملا
قال وبعض قومنا قد نقلوا
والتابعين أنهم قد حملوا
إن يك من تلك البيوع استثنيا

قال وقد أجازته من قبلنا
وابن الزبير وعلى الضرر
روى حديثا رفعوه پسند
يعنى بذلك أمهات آلنا
بذلك بأسا هكذا قد أثرا
ثم أبى بكر الإمام الأطيب
ثم نهانا فانتبهينا حالا
أن أعتقوا الأمهات الآل
وفى وصية فلا يجعلنا
بأنها لأمة لم تسمع
أن ربها أعتقها إذ ولى
ما قد بقى عن دينه المثبت
من قومنا وكرهته ناس
جواز أن تباع أو تنقلا
من سيد قد مسها وأحبلا
عن بعضهم أصحاب النبى فضلا
وجوزوا بأن تباع الحمل
حمالها كذاك عنهم روي

التدبير

لصفة يقصدها من اعتقا
للشيء أى خلفى له جعلت
جعلته دبر حياتى حرا
وهو عتاق بصفات علقا
أو غير هذين من المخلوق
أو عدم الوقوع إن تبيننا
أو لزوال الجذب عنا والبلا
صحته للموت من كل يفى
وإن يكن تعليقه فى المرض
من ثلث لثلاث يحسب
بأنه من الجميع مطلقا
وعن فتى مسعود أيضا جأى
بأنه من ثلث تحققت
بأنه بالموت ذا يعتبر
وبسلامة متى ما نطقا
تبديله فكل ذاك لا يقع
ودفعه فى عقدة الإجارة
ورهنه ممتنع كالهبنة
فى ملكه على اشتراط قد جعل
والشرط جاز أو من المنوع
فى ملكه بعقده تعجلا
لو عده بل ينبغى له الوفا

وذلك التدبير عتق علقا
يؤخذ من قولك قد دبرت
دبرت عدى فهو يعنى جهرا
وجوز التدبير من قد سبقا
لموت سيد أو الرقيق
أو لوقوع حادث تعيننا
كمثل إقلاع لسيل نزلا
وعند الأكثرين إن علق فى
وهو مقال مسلم الخبر الرضى
وهو الذى يرجع فيه الفعل
وإن بعض العلماء نطقا
وهو مقال لأبى الشـمـعـاء
وتال بعض العلماء مطلقا
قيل وهذا القول هو الأنظر
لو أنه بصحة قد علقا
ويمنعن بيعه ويمتنع
وهكذا إصداقه لغادة
وهكذا إعطاءه فى دية
وجوزوا ليعتقنه من دخل
وقد مضى الخلاف فى البيوع
ومن يقل بذا فمهما دخلا
وغير جائز له أن يخلفا

وجائز له بأن يؤخرا
إن كان قد دبره ذاك إلى
أو يقع الذي إليه دبره
فإن يقع ما قد ذكرناه وجب
ويجبرن عليه حالا ويرى
ولا يؤخر عتقه وإلا
وقال بعض العلماء البصرا
وهكذا إخراجهم بأيما
أى وقت تدبير له لو يجهل
كمثما أجاز بعض العلماء
مالا على أن يطعمنه وأن
وبعضهم قد جوز الإخراج له
لأنه يقع العتق ولا
قال الأمام القطب هذا قول من
وقال والصحيح فى الآثار
بأن بيع من غدا مدبرا
وهكذا إخراجهم بصفة
أما إلى وقت له يدبر
لأن وقته الذى له يخط
وإن يكن ذاك على استمراء
والله أوفوا بالعقود قالوا
ومن أجاز البيع للمدبر
قد استدل بالذى قد نقلنا
من قومه الأنصار كان عتقا
وقد دعى المختار خير مهدي

لعتقه ما لم يمت من دبرا
مماته والموت فيه نزلا
إن كان فى وقوع شيء حصره
عليه أن يعتقه لذا السبب
بعضهم من قبل ذا أن يجبرا
يـرده لأول وانحـلا
يجوز بيع العبد لو مدبرا
وجه من الملك لوقت علما
وقوعه متى يكون يحصل
أن يعطى الإنسان شخصا علما
يسقيه ونحو ذا بعض الزمن
من ملكه بأى وجه فعـله
وصف له علق عتق أولا
أجاز فى تدبيره أن يرجعن
عن الهداة القادة الأخبار
ليس بجائز ولكن حجرا
وذاك بالإطلاق فى القضية
فذاك مجهول وفيه غرر
لا يعرفن متى يكون ذاك قط
فإن فيه خلف وعد جارى
ألزمتنا سبحانه تعالى
على بقائه برق المشتري
جابر عبد الله إن رجلا
عبدا له عن دبر تحققنا
بالعبد ثم باعه من بعد

واسم ذاك الرجل المذكور
والعبد قالوا اسمه يعقوب
عدم اختصاص ذلك الإنسان
وجاء في رواية عمن سبق
عن دبر ولم يكن من مال
فبلغ الأمر النبي المصطفى
فاتبعه نعيم في الرواية
وفي رواية وقد كان الفتى
غباؤه الهادي بعد قد حصل
وقال بعد ذاك للمـديون
ثم جواز بيع من قد دبرا
للشافعي مذهب كذا في
ومنعته الحنفية الأول
قال الإمام القطب وهو مذهب
وقد حكاه النووي قال عن
وسلف من الحجازيين
قال وقد تأولوا ما قد رفع
من ذلك العبد الذليل رقبته
قال ابن محبوب الرضى لا يبيع
وأرخص الذى سمعنا قال
وبعد ذاك ما له قد تلفا
فجائر يبيعه في بلدته
أو يبلغن أجل التدبير
والمشترى له إذا شأ نقضا
ولا يباع في سوى الديون

فيما روينا أبو مذكور
والأصل فيما قاله الأريب
وذلك العبد بهذا الشأن
أن امرأ عبدا له كان عتق
له سوى رقيقه الموالى
فقال من يشريه منى بالوفى
عبد الإله بثمانى مائة
عليه دين أناس ثبتا
من الدراهم وأعطاه الرجل
اقض الذى عليك من ديون
بدون تقيد بما قد ذكرا
مشهور مذهب لأحمد الوفى
وذاك بالإطلاق عنهم قد نقل
أكثر أصحابنا روتاه الكتب
جمهور من قد بان من أهل الفطن
وأهل كوفية وشاميينا
بأنما الهادي الأمين لم يبيع
لكنه قد باع منه خدمته
كذا عن التاج لنا القطب رفع
بأن من دبر عبدا حالا
وكان ذا دين وماله وفى
في مرض ويبيعه في خدمته
ويشهدن بعد على المذكور
بياعه وإن أراد يرضى
وبعضهم جوزه بدون

وقد روى بعض بأن الشعبي
إن يكن السيد محتاجا إلى
ومطلقا بعضهم قد منعنا
قال الإمام القطب والأصح ما
لأنما المولى له الخدمة لا
وحكم حمل كان في المدبره
فهو مدبر بطنها يقع
واعتبروا ذلك مع الولادة
يصير أيضا مثلها مدبرا
فإنه كمثلها محرر
كمثلها في البيع يتبعنا
فلو يدبر أمة واستثنى
في حينه لم يك ذلك الولد
والولد الذي يطنها طرا
إن ولدت له قبيل أن يقع
وقال بعض إن كل ولد
فهم عبيد ما بهم تدبير
إلا الذي في بطنها يكون
وإن يكن دبرها المولى الأثم
أو قبل أن تموت بجلا العين
أو بعد موت منه أو منها طرا
بمدة معلومة أو دبرا
أو موت غير ذين من باقى البشر
وإن يديرها قبيل موته
فإنها تحررن في الحال

قد جوز البيع ولم يؤنب
بياعه فإنه ما حظلا
والقول بالتكسريه أيضا رفعا
قال به جابرنا وأحكمنا
رقبة منه لذك حظلا
في حين تدبير كحكمها نره
وبعد أن يخرج منها منتزع
فهو إذا يولد قبل المدة
وإن يكن عن مدة تأخرا
لأنه كالجــزء منها ينظر
إن لم يكن مع بيعها يستثنى
ولدها الذى يحمل البطننا
مدبرا فيما عن القطب نجد
من بعد عبد لم يكن مدبرا
عتاقها فإنه عبد خضع
قد ولدته في حياة السيد
عن مسلم الخبر لنا مذكور
مع عقد تدبير له يبين
من قبل موته بوقت قد علم
أو قبل أن يموت غير ذين
أو موت غير ذين من باقى الورى
لموته أو موتها متى يرى
فإن ذاك جائز إذا صدر
أو موتها أو موت غير يأتته
عند تمامه لذا المقالان

بدون مدة كذا تصرر
 إن كان قد دبرها من بعد
 أو موت غيرهم بدون مدة
 وليس من حد على ذا القن
 يصلح فيه أنه بعديه
 أو بكثير يصلح أيضا
 وأنه إن لم تكن من غاية
 فليس من وجه إلى انتظار ما
 ويوصلان إليه بالتمعين
 عند تمام لفظه أنشأها
 فمن يشا التدبير قال مثلا
 قال الإمام القطب مهما قال
 أو بعد موتها وموت الغير
 عقيب ذاك الموت باتصال
 وإن إلى مماتها قد دبرا
 فيحملن ما قاله من لفظه
 بل يحملن ذاك على المختص
 وجائز أن يطبأ المدبره
 لا وطء من كاتب بالتسرى
 لأنها فيما لديننا حره
 أى ما عليه وقع التكاثر
 ووطؤها بعد نكاحها يحل
 وذاك بالعقد يكون بعد ما
 وغيرنا يقول في المكاتب
 جميعه ما قد بقى عليه

عند تمام كلم قد يصدر
 مماته أو موتها بقصد
 إذ قيل لا غاية للبعديه
 فإن بعد الموت باتصال
 وبانفصال بقليل يثبت
 بأنه بعديه إذ يقضى
 لما ذكرناه من البعديه
 لا يعرفن كنهه ويعلمها
 فصررت من وقتها والحين
 وكلمة قال بها مولاهما
 إن أنامت حرة أم العلاء
 دبرتها من بعد موتى حالا
 فإنها تخرج بالتصريح
 أى أنها تصررن في المال
 فإن ذاك جائز كما جرى
 على قبيل موتها بلحظة
 فتهلكن وهى من الأحرار
 وذاك بالإجماع منهم ذكره
 في مذهب الأصحاب أهل الفكر
 لو لم تؤد منه قدر الذره
 ولو قليلا وهو رأى صائب
 كسائر الحرات حكمها جعل
 تكاتبوا لا قبل عقد رسما
 بأنه عبد طوال الحقب
 بعض من الحق الذى يديه

يقول وطؤها من الحلال
شيء ولو كان قليلا بقى
ما سلمت من ثمن يقذر
إن يتسراها إذا كان الأدا
عقد لعنق وهو في الذكر أثر
بحسب اتفاقهم هذا جرى
تخرج عن قواعد المعاملة
يملك شيئا وهو قول قبلا
وبين ما كان له من أعبد
بماله وأمر ذا فيها جلى
معروفة من قبل إسلام ظهر
أقرها الشارع مثلما ترى
ولم تكن في عهد جاهليه
قال وأول الذى قد كوتبا
بريرة ومن رجالنا النجد
وذاك عند الشافعى منضبط
في ذاك نجمان لهم لادونا
حين حكاه ثم بعد قال
والمالكين بسلا خلاف
ما أجلت فجائز يكون ذا
والنقد حسب شرطها المرسوم
تنجيمها حين لها قد ذكرا
وهو الذى دل على ذا الباب
حكم على الغالب كان قد جرى
رفيقه إن عنه يتركنا

فمن يقل بذلك المقال
إذا بقى من ثمن مصقق
ومن يقل يعتق منها قدر
فإنه ليس يجيز أبدا
وهذه الكتابة التى ذكر
منجم نجمين أو فأكثر
وهذه الكتابة المفصلة
وذاك مع من قال إن العبد لا
لأنها تدور بين السيد
وأنها من بيع مال الرجل
وكانت الكتابة التى ذكر
وبعد ما فجر الهدى قد أسفرا
وبعضهم يقول إسلاميه
والقطب قد صحح هذا المذهب
في زمن الإسلام من صنف الخرد
سلمان والتأجيل فيها مشترط
ثم أقل ما ينجمونا
والقطب قد ضعف ذا المقالا
مذهبنا ومذهب الأحناف
جوازها على الحلال وإذا
وهكذا تجوز بالنجوم
والله في كتابه لم يذكر
قال وأما الذكر للكتاب
ليس بقيد بل على ما قد نرى
وينبغي لمن يكتبنا

مقدار ربع قبيل وهو يأثم
وصحح القطب لنا وعدلا
ومن يكن أعين في الكتامة
بيده فإنه يجمع له
ولا يصح للذى قد دبوا
على الصحيح عندنا والمنقضى
وذاك أن يعجل العتق له
وجوز الرجوع في العتق إذا
أو في وصية على انتصاف
أو غير معلوم وفي تكفير
وهكذا ان تعتق خادما
لا إن يكن أوصى بها أن تعتقا
كذلك لا يرجع في التدبير
غير معين وأجمعونا
فال أبو مؤرج إن قال
فإن مديكى لوجه الله حر
والقطف قال في الذى عندى لا
لأنه وعد على شرط وقسم
حتى يرى أيكلمن الشرط أم
وحرروا تسرى المديرة
قبيل أن يموت ذاك الرجل
ويوصين لها إذا ما دب
قبيل أن يستفرغن لوقتته
وإن تمت أو أحد لها قتل

إن كان لم يفعل كما قد رسموا
لا يأثم إن كان ذا لم يفعل
ويفضلن شيء من الإعانة
مع آخر مكاتب بني له
في فعله أن يرجعن القهقري
إلا بما للعبد كان أرفقا
أو كان في التدبير يدنى أجله
أوصى به من كان أوصى هكذا
لمال معلوم من الرجال
كذلك في احتياطه المذكور
معروفة من خدم لديهم
فما له الرجوع فيما نطقا
لواحد من أعبد كثير
يدبسون ثم يستسمنونا
إن مت من سقى هذا حالا
له الرجوع فيه بعد ما غبر
بجوز أن يرجع فيما فعلا
فليبق فوق وعده الذى صنع
لم يكلمن وأمره إلى الحكم
إن يكن التدبير منه قرره
أو قبل موت بالفتاة ينزل
لأجل سقى له وقبرا
بقيمة الخدمة يوم موته
وعاش حتى قد تعدى للأجل

فإنها مملوكة وحكما
وإن يمت ولم يتم الأجل
يقتل من يقتلها تعمدًا
في كل شيء مثل قذف إن طرأ
وإن يكن مدبر يوما قتل
أو أنه يقوم مدبرًا
والفضل فيه الاختلاف يوجد
أو أنه يدبرن بالفضل
كذلك في الخلاف كله تقع
وديعة الجراح منه تؤكل
ما دام ذا لم يعتقن وقابلت
أي دية الجراح منه تجعل
والخلف هل يحررن إن قتل
لموته ويقتلن به إذا
أو إنما عتاقه لا يقسم
بالقتل لاستعجال هذا الجاني
وهكذا إن قتل الموصى له
لأنه استعجل والبعض يرى
وإن يكن دبر مثل اثنين
فإنه بالموت في الأخير
وإن يكن دبره كل رجل
بموت من يموت منهم أولا
وليكن الولا لذلك وحده
وجاء في الديوان مهما دبره

لها بذاك الوقت أحكام الإما
فإنها لحرة قد تجعل
وهكذا جميع حكمها غدا
وهكذا جرح بها قد أثرا
فأخذت قيمته على كمل
فإن مثله بها يدبر
إن كان هل يأكل هذا السيد
سواء يجعلن في ذا الفصل
ديات عضوه إذا يوما قطع
وهكذا خدمته تحلل
خدمته قيمته إن حصلت
منزلة الخدمة حين يعمل
من كان قد دبره وأرسل
ما وارث السيد قد شاء لدا
كما من الميراث أيضا يمنع
وصحح القطب المقال الثاني
من كان أوصى فهو قد أبطله
بأنما الإيصاء لن ينهدرا
عبدا لوقت موتهم والحسين
يكون وقع ذلك التصريح
منهم بنفسه فذاك ينفع
ويضمن نصيب كل حصلا
فإنهم لا يدخلون عنده
إلى نكاح آله وقدره

أو لبـلـوـنـهـم یـجـوز و مـتـی	یـنـکـح أو یـبـلـغ مـنـهـم مـتـی
فـلا عـتـاق قـط حـتـی یـنـکـحـوا	أو یـبـلـغـوا جـمـیعـهـم و یـنـجـحـوا
وإن یـمـت جـمـیعـهـم أو بـعـض	قـبـل بـلـوغ أو نـکـاح یـقـضـوا
فـلـیس مـن عـتـق و قـیـل إن نـکـح	أقـرـانـهـم أو بـلـغـوا فـالـعـتـق صـح

الفاظ التدبير

للعبد حينما أراد الفضلا
أو أنت حر حينما أموت
بلا زيادة عليه تذكر
كذا من الوقت الذى قد ياتى
وبعده لأجل أيضا حصل
وجائز ذلكم التدبير
أو مشرك بىدى الجلال الأكبر
من أجل عيب كائن فى الوصف
جائزة فى كلما هنا سطر
وكان بالغيا بحجر ما عضل
مشترك بدون إذن يىدى
بفعله كما مضى ملخصا
فليس من أتم عليه إن فعل
وموت ذى روح إذا تبيننا
من المجاز كنبات وجدا
إذ لا حياة للنبات حالا
لموته وهو الصحيح الأنظر
يحررن أو جـراد ينتشر
لو أنه ميقاته قد جهله
مثل بلوغ الطفل والختان
يحررن فى حينما به نطق
وصف إذا علقه له الرجل

ألفاظه بأن يقول المولى
أنت مدبر متى حييت
أو أنت يا هذا الفتى مدبر
أو أنت يا مدبر لوقت
وقد يكون قبل موت لأجل
ومعه كذا قد يصير
لو أنه كان لطفل أصغر
أو الذى فى العنق ليس يكفى
وهذه الكتابة التى ذكر
وصحة التدبير ممن قد عقل
ولا يجوز قصده فى عـدد
وضامن سهم الشريك وعصى
وقد مضى التدبير إلا ان أدل
وجائز لأجل قد عيننا
أو موت شيء مطلقا ولو غدا
وهل يحررن حين قالا
حقيقة أو أنه يحررن
وعند إتيان كريح أو مطر
أو كخسوف أن يعلقن له
وكل مجهول من الزمان
وإن يعلقه لوقت قد سبق
ويقع التحرير حينما حصل

مثل حصول الصيف والحصاد
وكقـدوم لأخى الأسفار
وإن يعلق حينما يدبر
فلم يقع فإنه عبـد كما
إلى ولادة لأنثى وهى قـد
فإنه بذاك لن يحـررا
أو كان فى البطن سوى ذاك الولد
ومن يقول للعبيـد إننى
بنفسكم فهم يحـررونا
مع موت سيد وفى الحين متى
وصح تدبير كمثـل العتق
بالأمر من سيده الجليـل

كذا الخريف الحرث فى البلاد
أو لوضوع غادتى نوار
إلى وقوع حادث ينتظر
إن كان قد دبر هذا الخادما
أسقطت الحمل وحيأ لم تلد
إلا إذا السقط أتى مصورا
فولدتـه بعد ذلك الأمد
أوصيت إيصاء لكم بعلمن
جميعهم بـذا ويخرجونا
وهبت أنفسكم لكم قال الفتى
وهكذا كتابة فى السرق
وبخـلافة وبالتوكيـل

فيما يكون حجة على الورثة في الوصية

يلزم للوارث والخلائف
 إن كان ذاك بالغاً وعاقلاً
 إن كان قد شاهدها أو شهدا
 كذا أمين وأمينتان
 كذا في الحكم وجاز أيضاً
 جميع ما صدقه الوارث من
 أو بشهادة بواحد فقد
 أو من ترد منه مهما شهدا
 وجالب لنفسه نفعا بدا
 لما أتى في خبر استفت
 والبر ما النفس إليه تطمئن
 وليس يعطى الوارث المصدق
 أو من سهام ليتيم لم تصح
 وبعضهم أجاز في الأحكام
 إن وجدوا لتلك الوصية
 لو لم يكن في ذين ساكتا ولا
 وهكذا في قصره ومثله
 وكان لا يفارقه أصلاً
 ليس يحل لامرئ قد يؤمن
 بأن يبيت ليلتين إلا
 ووجه القطب لما هنا نفل
 من أي مال يحكم له به

وصية الموروث والمستخلف
 وحاضراً أو غائباً ترحلاً
 اثنان مأمونان ممن وحدا
 وذاك عند الواحد المنان
 مع ربنا ليس بحكم يمضي
 كتابة لو خط غير المؤتمن
 لو أنه غير أمين يعتمد
 كمشارك طفل وعبد وجدا
 لأنما التصديق حجة غدا
 نفسك أي إن شئت شيئاً تأتى
 في خبر عن الرسول المؤتمن
 من سهم من قد غاب لا يصدق
 بينة فيها بنقل متضح
 على الذي غاب أو الأيتام
 في داره أو بيت ذاك الميت
 كان توفي فيهما إذ رحلاً
 صندوقه إن كان فيه قفله
 مفتاحه لما أتانا نقلاً
 بالله واليوم الآخر يعلن
 وعند رأسه الوصايا خلى
 بأن ما يوجد في هذا المحل
 فهكذا ما يوجدن بتقربه

من الوصايا وكذا ما وجدا
 إن يكن الشاهد ممن يؤتمن
 لأنما المؤتمن الذى غدت
 إن كان قد صرح فى القول بأن
 فإنه لشاهد بها غدا
 وبعضهم يزعم فى الوصية
 ذى الشرك للذى علينا أنزلا
 أى غير أهل دينكم كما نقل
 وقد أجاب فيه بعض العلماء
 لقوله جل ذوى عدل وما
 أى قوله ممن به ترضوننا
 وإن يقل ذو مرض إن عمر
 له من الحقوق عند الوصف
 فأعطوه حقه بلا يمين
 تحليفه إلى الذى قد جعلنا
 وإن يكن عوفى وقال بعدما
 لكننى احتطت فلا رجوع له
 لكن عليه يحلفن إذا طلب
 وإن يقل وصيتى عند حمد
 فغير جائز بهذا الشأن
 تكتب فى قرطاسة واحدة
 أو الذى أوصى له أو من ورث
 أو محيت أو قطعت فليجعل
 والوضع للتاريخ فى الوصية
 وغيره لا يحسن عندهم

عند أمين لو بشاهد غدا
 فإنه كشاهدين يجمعان
 هذى الوصايا عنده قد وجدت
 هذى وصية لدى لحسن
 لو أنه لم يدر ما فيها بدا
 بأنها تجوز مع شهادة
 من غيركم أنزله رب العلا
 ذاك عن الحبر ابن عباس الأجل
 بأن ذاك نسخته تحتما
 فى الآية الأخرى أتانا محكما
 وليس نرضى مشركا مفتونا
 مصدق على فيما قد ذكر
 من درهم لمائة أو ألف
 فإن للسوارث فى التبئين
 له من التصديق غيه أولا
 على من حق لهذا لمزما
 إذا ادعى عليه ألفا مكمله
 منه اليمين خصمه متى نكب
 فلتأخذوا بما بها منه وجد
 إلا بشاهد لديه ثانى
 كيلا يخالطن على الخليفة
 إلا إذا ضاعت ونالها الرث
 لها بقرطاس سوى ذا الأول
 بالعربى شهره والسنة
 فإن أتاه فهو ماض مبرم

ينبهن بأن هذا الإيصا
أو إن ذى الوصية المبرره
ويشهدن الأمننا عليها
وإن يكن بخطه لها كتب
وقال فيها إن من لها كتب
أو لم يقل أو يشهدن الأمننا
فإن ذا كاف كما قد زعمنا
قال الإمام القطب والذي لدى
في الحكم بين الناس بالتحقيق
وفي سكون القلب حين سكتنا
وفي الشهادات على الخط اختلف
وإن يكن بنفسه قد كتبنا
فهو كأن لم يكتبهم قط
إلا إذا تفكروا يوما ما
ثم يقولوا بعد ذا شهدنا
فليحكم الحاكم بالإقرار
لا بوجود تلك الشهادة
ويلزمنا وارثا للتركة
إن كان قد قال لهم أو كانا
إني بما في ذلك القبرطاس
وقيل لا حتى عليهم يقرأ
أو واحد يقرأ منهم هنا
ثم يقرؤا أنه أوصى بها
وقد أتى في أثر من سلما
فيه وصية وقد قال اشهدوا

آخر ما كان به قد أوصى
ناسخة ما قبلها مسطوره
إن لم يكن بخطه مبدئها
وعقلوا لخطه ولم يرب
فلان الموصى بها والمنتدب
بأن هذا خطه تعيينا
ذلك بعض من مضى من علمنا
بأن ذاك الأمر لا يجزى لشي
لكنه يجزى لدى التصديق
لأنما التصديق حجة لنا
بأن خط خالد كذا وصف
وألّف شاهد بها قد نصبا
ولا يفيد الذى يخط
فيحفظوا ما خطه والرسما
بما بها أبدى متى أدكرنا
منهم متى أبدوه بالإظهار
مكتوبة بالخط في الوصية
أن ينفذن وصية للميت
قد قال للشهود واستباننا
أوصيت وهو ذاكر لا ناسي
ما كان مرسوما هناك جهرا
أو غيرهم يقرأ ذاك علنا
وذاك للحوطة من أبوابها
إلى شهوده كتابا رسما
على بالذى هناك تجددوا

لا شهدون بالذى أتاه
أو أنه قرى عليه وفهم
وحقق القطب لهذا القبالة
ما لا يجوز فيكون فيه
وامرأة إذا شهدوا قد دعت
وقد أبى حليلها ما قد ذكر
فجائز أن تخرجن إليهم
وإن تكن مريضة لم تقدر
فإنها على حليلها الأبى
فإن أبى دخولهم وحاذروا
وليدخلوا ويشهدوا ولو حجر
وإن يقل شخص مريض أزهر
من درهم للألف أو ألفين
فإن للوارث أن يحلف به
وإن يكن عوفى وقال بعد ما
وإنما احتطت بما قد قلت لم
إن ادعى ألفا أو الألفين

حتى يقر أنه قراه
ما كان فيه ودراه وعلم
إذ ربما يكون في الوصية
كمثل من واطأ له عليه
تشهدهم على وصايا صنعت
كراهة منه لإجاء صدر
وبالذى تريد تشهدهم
على الخروج لسقام يعتري
تحتج إن خافت نزول العطب
فوتا وبطلان الوصايا بادروا
عليهم الدخول هذا وأصر
مصدق فيما على يذكر
فأعطوه ما قال بلا يمين
للألف أو ألفين على الصفه
على شيء لك مما رسما
يجد رجوعا بعد ذا ولو ندم
لكنه يحلف لليمين

إذا وجد للميت أكثر من وصية واحدة

أكثر من وصية واحدة
ما لم تكن قد جاوزت عن الثلث
تحاصن لثلث تعينها
لأن كل ما به قد أوصى
لو وقع التكرار في المنعوت
من تلكم الطروس أو في زائد
ما كان قد أغفله وينظر
تنشأ وقتاً بعد وقت يقضى
فيعملن بكل ما هنا كتب
لواحد فينفذن كما يرى
فلينفذوا واحدة لما هنا
إن علمت فإنها الجديرة
بأنها ناسخة لما سبق
وسنة المبعوث بالإيمان
وإن يكن ليس له مزاحمة
وهكذا يقررن تقريراً
بأنه تثبت الأخرى منهما
بهن والجميع منها ينقذ
وبعضهم يقول بالأخيرة
يصح فيما ذكروا أن تهملوا
في الحق والإيصاء حين ينفذ
وفي الوصايا يؤخذ بالآخر

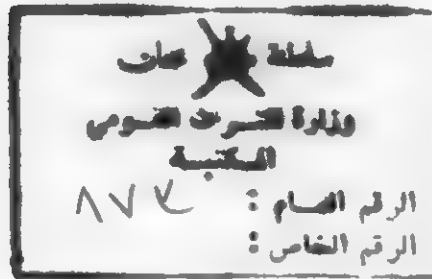
إذا هم قد وجدوا في التركة
فلينفذنها مطلقاً من قد ورث
وإن تجاوز ثلثاً فهنا
كذا لنا القطب الإمام نصاً
فهو على الأصل من الثبوت
لواحد موصى له في واحد
لأنما الإنسان قد يذكر
وهكذا المعاملات أيضاً
والحادثات تحدث ولا عجب
لو ذاك المكتوب قد تكررا
وقيل مهما اتفق الكل هنا
وقال بعض تنفذ الأخيره
لو لم يقل في حينها بها نطق
لأنما الثاني من القرآن
يسخ للاول إن مزاحمها
فإنه يؤكد المذكور
وقد أتى في أثر تقديماً
لنسخها الأولى وقيل يؤخذ
إلا إذا ما اتحد في الصفة
إلا لدى الحقوق فالحقوق لا
وقيل بالأكثر منها يؤخذ
وقيل في إقراره بالأكثر

وقيل بالزائد يؤخذ ذنا
وينفذ ما عليه بقلم
إذا قرى لأنه ما دام
لأنه ليقرأ وضما
فما بقى يقرأ ما بينهم
أيضا وذاك الخط والكتاب
أما الذي كان عليه قد طرا
من غير من أوصى فما يثبت لا
قال الإمام القطب عليه متى
إنهم على الذي قد أبطلوا
وكان يبقى معه التمييز لو
فإنه لا ينفذ أبدا
لكن هذا إن تكن مع مؤتمن
قلت وهذا العرف قد جرى العمل
فما روى من الخطوط قد صر
وإن يكن لم يقرأ فقد سقط
كذلك محو ومحوش علم
وإن هم وصية قد ضيعوا
أو تلفت ولو بفرد منهم
فإنهم قد ضمونها فيما
فليحتطوا في ذى الأمور حتى
وإن هم قد وجدوا من بحفظ
وصدقوا ما قاله فلينفذوا
وإن محابا غيرهم لا يضمن
إلا الذى أفسد فى القرطاس

وذلك الناقص يطرحنا
أو غيره جاز إذا بان الكلام
يقرأ فهو ثابت تماما
فيحكم به ولا يضام
فذاك ثابت كما قد رسموا
ثبت وليس فيهما ارتياب
فذاك مضمون لماله جرى
يترك من بعد لظن حصلا
ما قد جرى العرف للناس وأتى
على الكتابات لخط يجمعوا
إبطاله كانوا أرادوا وغنوا
ما هكذا عليه خط وجدا
أو عند ذاك الميث الذى ارتهن
عليه فى بلادنا وقد قبل
عليه لا نقبله كما كتب
لأنه يسقط مقطوع بخط
لأنه حينئذ مثل العدم
حتى لا نمحت أو أنها تقطع
أو بخليفة عليها يرسم
بينهم وربهم لزوما
عليهم لا يبقى شيء بقا
ما كان فيها وبذاك يلفظ
بنحو ما يقوله وليأخذوا
مثل خليفة لها يأتmen
وذلك فى الأحكام بين الناس

لو أنه على تعدد فعلا
فإنه يلزمه ما أتلفنا
أو يحصل الإنفاذ للوصية
غيرعوا من شأنها وييرا
ولإن لها الوارث كانوا حفظوا
فما على من كان فيها قد عدا
وذاك في الحكم وفيما بينه
وهكذا يلزمه ما أفسدا
لأنه يكون من باب الخطا

أما الذي ما بينه وذى العلى
ويؤخذن الوارثون بالوفى
من تركه موجبة للميت
من اعتدى فيها وقد تجرا
أو الشهود إذ عليها استحفظوا
شئ سوى القرطاس حين أفسدا
وربه كذلك يرونه
في ذلك القرطاس لو لم يعمدا
وفي الخطا الضمان لما يسقطا



الوصية بالشطر والجزء

من يوصي بالشطر من أمواله أو أنه أوصى بسهم علما فيأخذ الموصى له ثلثا فقط والشطر فهو النصف عندهم وقد أو أنه كان كثيراً هكذا إن الأحق إن به يراداً وذلك دون النصف أو كان وصل وإن يكن أبهم للسهم كأن أو جزء فقييل يأخذنا مثل أقل الوارثين سهمها قال الإمام القطب هذا قد وجد فإنه قال احسبوا فيما رفع فأعطوا الفتى الموصى له مثل أقل وقال بعض العلماء يعطى وذلك مروي على نص الأثر قال لأن السدس دون شجر كذلك للأنثى فقد صار إذن فالثمن تختص به الغواني وبعضهم بعشر يولييه وقيل إن قال بجزء فالربيع والشقص والبعض معا والطائفة وقيل إن البعض نصف مستقر

لرجل سهم من رجاله من ماله لأحد واخترما إن لم يجز وارثه ما كان خط يطلق في الجزء قليلا قد وجد قالوا وقال القطب فيه بعد ذا ما فوق ثلث ما هنا قد زادا للنصف لا أزيد من ذا وأجل يقول أوصيت بسهم لحسن من ثلث له يقيـدرنا من ذلك الميراث حيث أغمى من عمر الفاروق موقوفا ورد عنه سهام الوارثين كم تقع سهم لهم وفوق ذاك لا ينل من ثلث سدسا هناك قسما عن ابن مسعود كذا القطب ذكر أقل سهم كائن للذكر أثبت قطعاً وأجل من ثمن ولا يكون قط للذكران وقيل ماشا وارث يعطيه أو قال بالسهم سدس قد يقع كالسهم والجزء لدى من عرفه وبعضهم أبطلها بما ذكر

والقول بالبطلان قول قد أثر
وغيره للجهل فيما يرسم
لقول ربي ذي العلى لا تقف ما
وجاز أن يوصى بسهم أحد
وإن هم تفاصلوا يأخذ من
وإن يكن أوصى بسهم أحد
وعنده ابن واحد فرد فقد
كان له كمثل سهم ثانى
إن جوز الموجود ذاك الزائد
فليأخذ من الثلث كله إذا
وإن تكن فإن هذا ينزل
وقيل بل بثلث مال كله
وإن يكن ذاك له ابنان
إن لم تكن وصية وينزل
بالثلث في الثلث ومهما كان له
يأخذ ربع المال إن له سلم
في ثلث بربع وهو كذا
وإن يكن لذلك الذى هلك
فإن يك الموصى له هنا ذكر
وإن تكن أنثى فتأخذنا
وإن يكن خنثى فنصف من ذكر
ويأخذ الموصى له سهم ذكر
خلف ذكرانا فقط وكذا
وإن يكن من ثلث ذا يأخذ
فليرجع إليهم ما قد فضل

عن ابن محبوب الإمام في الأثر
إذ ليس بالمجهول قطعا يحكم
ليس لك العلم به قد علما
إخوته أو البنين النجد
ثلث مناب أنقص من زكن
إخوته أو البنين النجد
أو واحد من إخوة له وجد
وقاسم الموجود في ذا الشأن
وإن يكن قد رده معاندا
لم تك غيره وصية لذا
في الثلث عندها بنصف يحصل
فالنصف غير ثابت من أصله
فيأخذ الثلث بلا نقصان
بحصص معها إذا ما تحصل
ثلاثة من البنين الكامله
أولا فعند غيره ينزل ثم
يكون أخذه على هذا الحذا
قالوا ذكور وإنا قد ترك
يأخذ سهم ذكر كما استقر
مثل سهام البنت تمتحنا
ونصف سهم البنت حظه قدر
لو كان أنثى إن يك الذى غير
في عكس هذه يكون آخذا
أكثر من مناب فرد ينفذ
أو يستووا على السهام عن كمل

قال الإمام القطب جاء في الأثر
لرجل يوماً بسهم أحد
لأنما نصيب ذلك الولد
وإن يكن أوصى لإنسان بما
ثم لآخر بنصف المال
وقد أجاز الوارثون ما فعل
في ماله بما به أوصى له
وصاحب النصف بنصف ينزل
إلا إذا ما وارثوه أنكروا
فكلهم في الثلث ينزلونا
كم ثلثه فينزلن فيه أحد
وينزل الباقي بثلث ما ذكر
لا ينزلن في ثلث بأكثر
إذ الوصايا بالذي فوق الثلث
فما يكون فوق ثلث يبطل
فمن له بالثلث يوصى أو أجل
ومن له أوصى بما دون الثلث
ومن يكن أوصى لشخص قد علم
ثم بثلث ماله لآخر
فيقسمان مائة الدنانير
إن لم يجز وارثه ما رسما
ونزلا مع الوصايا إن تكن
وإن يكن أوصى له بعبد
ثم لآخر بعبد أيضاً
وليس من عبد ولا شيء له

إن كان أوصى رجل لما اختصر
بنيه فهو باطل فليردد
لا يستحقه بلا شك أحد
يملكه من سبد قد علما
وثلث لأحد الرجـال
فإن كل واحد منهم نزل
فصاحب الكل بكل ناله
وصاحب الثلث بثلث يحصل
ولم يجيزوا ماله يسطر
بكل ماله وينظرون
بكله والثلثان بالنصف فقد
وفي مقال لابن محبوب الأبر
من ثلث كذاك عنه أثرا
تبطل إن لم يثبتها من يرث
فما به تحاصص فيفعل
فإنه بالثلث وحده نزل
ينزل بالموصى به مع من يرث
بمائة من الدنانير قسم
وهو يساوي مائة الدنانير
نصفين بين أول وآخر
ولم تكن وصية سواهما
ولم يجز وارثه ما قد زكن
قيمة ألف درهم من نقد
قيمتـه نصف لألف يقضى
سواهما وقد أجاز فعله

وارثه يأخذ كل رجل
إن لم تكن لذلك الذى هلك
وإن يكن وارثه لم يمض
وينزلون غيبه كل منهم
لو أنه كان له سواهما
أنهما فى الثلث لما ينزلا
ومن يقل أوصيت مالى كله
فإن ذاك القول إقرار جرى
ومن بربع ماله كان لقصد
وحينما مات رأوا ما قد وصف
فإن للموصى له ربعا غدا

لعبده جميعه ويرحل
وصية سواهما لها ترك
فليرجعا للثلث دون نقض
بقيمة لعبده تقوم
وقد مضى ما قيل ذا تقدا
بزائد عن ثلث تحصيلا
لحارث هذا الذى يقوله
لحارث ليس وصية ترى
أوصى لزيد وهو موضع عهد
أكثر أو أقل من ربع عرف
من ماله إن ناقصا أو أزيذا

الوصية بالصلاة والزكاة والصوم

من مات لم يوص مع الممات
فإنه كفر نفاق قد كفر
بأنه يكفر مهما دخلا
وما على الوارث والخليفة
من الزكاة لا ولا هـلاكاً
إن كان لم يوص بها أو أوصى
أى لا قليلاً أو كثيراً وصفاً
واستغرقت له الديون إلا
وعنه من أمواله أعطى الوفا
ودان بالإيصا ففاجأه الردى
فإنما الإعطا على هذا السبب
ومالهم يعطون ما قد نابا
وهكذا من منهم لم يرضى
وأجمعوا بأنه لو قال إن
كذا يمين وكذا كذا كذا
ولم يكن أوصى به أن ينفذ
وإن أقر ذا بدين قبله
يلزمهم إنفاده لأن ذا
وإن يكن لخالد قد أوصى
فدفع الوارث أو من قد غدا
ما كان قد أوصى به الموصى إلى
وألزموه توبة لما فعل

بما عليه كان من زكاة
وفيهِ قول جاء عن أهل البصر
حول إلى حول ولما ييذلاً
ما يلزم الموروث فى ذى الصفة
ولا أثم يلزم من ذاك
بها ولم يخلفن شقصاً
أو أنه كان لشيء خلقاً
إن كان قد أسدى إليه فضلاً
أو كان ذاك بالصلاح عرفاً
من قبل ما أن يوصين ويشهدا
من جملة المسنون لكن لا يجب
للطفل والمجنون أو من غابا
تبرعا إذ ذاك ليس فرضاً
عليه حجا وزكاة تلزم
من كل ما من ثلث قد أنفذا
فلا يكون ثابتاً جميعاً
لكنه لم يوص بالإنفاذ له
حق العباد لازم أن ينفذ
أو لسعيد بزكاة خصاً
خليفة لهالك ذاق الردى
محمد أجزاء ما قد فعلا
وما عليه من ضمان قد حصل

لأنما الوارث كالخليفة
وهكذا غير الزكاة أيضا
عليه للموصى له وقيل لا
ومن زكاة فطره قد ضيعا
فإنه يوصى بها فتؤخذ
وإن يكن لم يوص بالأداء ما
لكن يقال إنه فيما سلك
والموصى بالزكاة أو مما جرى
ووارثوه فقرا وقد دفع
إلى الوصى والموصى أعطى
يجوز فيما عندهم إن علموا
وقيل بالمنع لهذه الصفة
واختاره القطب لما في ذلك من
وآخذ بأول القولين لا
كل زكاة يدفعنها حيث لا
لا يثبت الإيصاء بالصلاة له
في أثر عال بنقل جيد
وإن تكن تلك الصلاة تبعا
كمثل أن يوصى بحج فليصل
قال وأما أن يصلى أحد
فينوين ثوابها لأبيه
يجوز إذ لنفسه قد ركعا
وقد أتى في أثر بأن من
لوالديه أو لشخص بر
وجاء في النتاج بأنه اختلف

هنا يقوم في مقام الميت
من كلما لم يك حقا يقضى
يجزى وضامن إذا ما بدلا
وفي حياته لها ما دفعنا
من ثلث من ماله وتنفذ
عليه في ذلك شيء لزمنا
لسنة مرغب فيها ترك
كمثلها من كلما للفقير
كل امرئ نصيبه الذي وقع
كل امرئ مناب ثان قسما
وأذنوا وقيل ذاك يحرم
إذ ليس للوارث من وصية
تنزه وورع وهو حسن
ضيق عليه في الذي قد فعلا
يجوز فليوص بها مكمل
فريضة أو سنة أو نافله
أن لا يصلى أحد عن أحد
فإنما الجواز فيها رفعا
من حج ركعتي طواف في المحل
صلاة نفل في مكان يوجد
أو للذي قد شاء من صحبه
والثواب بعده تبرعا
صلى لنفل والثواب يدفع
كان له كذا كذا من أجر
في عمل الحي عن الميت السلف

كالصوم والصلاة والطواف
ليس بجائز عن الأموات
كان عطاء قال بعض النقلة
قم وافعل الطواف عني يا فتى
وقيل من يترك للصلاة
قتاب من أفعاله المستهجنه
وإن يكن لم يمكنه فليتب
وليس غير التوب في ذي الصفة
وقد أتى في أثر إن احتضر
جاز وإن مات ولما يبدل
إن كان قد تاب من الذي اجترم
ولا تصح عندنا الوصايا
كذلك إن أوصى لواحد بشيء
يفتسلن أو يتوضا عنه أو
كذا لمن يصلين أيضا على
لأنما صلاته عليه
والفرض والسنة في نص الأثر
وإن يكن أوصى لمن قد يحضر
وقيل من أوصى لمن عليه
لكنه لا ينوى الاستتجارا
إذا نوى الصلاة في ذي الصفة
وإن بشيء للصلاة أوصى
فالخلف هل يكون للقربة
أو أنها لو ارث إذ حينما
أي مثلما لم يك في الوصية

فمذهب الجبل من الأسلاف
ولا الذي يكون في الحياة
يقول لابنسه ومولى كان له
كذا رواه القطب في الذي أتى
وقتا من الدهر لها لم ياتي
فإنه يعيدها إن أمكنه
لربه والله يمحو ما ارتكب
وليس في الصلاة من وصية
ويبدلها لو بتكبير صدر
يرجى بأن لا بأس فيما فعلا
وآب لله بسذل وندم
بالغسل والوضوء في البرايا
كمثل أن يوصى بدينار لكى
يستجبن فممنع ذاك قد حكا
جنازة له إذا ما رحلا
فرض هنا أو سنة تعنيه
لا يؤخذن عليه شيء من أجر
جنازة فإنه لا يحجر
يصلين فالجواز فيه
وللمصلي أخذها قد صار
لله ذي الآلاء لا للأجرة
والغسل أيضا والوضوء نصا
لأنه أوصى بغير ثابت
قد بطلت صارت كما قد عدا
فأصبحت شيئا كباقي التركة

وقيل إن أوصى بشيء ينفذ
 كأنه قال لتكفـير وقد
 وصح الإيضا بشيء قد جعل
 وحافر منزل في القبر
 وجائز لمن لـذاك فعلا
 إلا إذا لم يجدوا من يفعل
 لأنه حينئذ فرض ولا
 وصح إيضا لمن قد يقرأ
 ليس على نية أن ما قبض
 فما له الأخذ بهـذا النية
 وإن يكن أوصى بأجرة لها
 وبعضهم قال له أن يأخذها
 ومطلقا إيضاؤه بما تجدد
 والخلف في الزكاة والعدالة
 وليوصين بقضا صوم لزم
 وليس للوارث أن يمسك ما
 ثم يصوم وحده إلا إذا
 لأنها وصية ولا تصح
 وقال بعض لا يجوز أبدا
 لأنما الإذن من الهالك لا
 وقيل إن أوصى بصوم لهم
 وإن من أوصى بصوم فاقبل
 وإن يكن أوصى بشهرين تعد
 أن يفعلوا عن بعضها الصياما
 وذلك مهما اتصلوا وألزمها

في ذاك يعطى الفقرا إذ يؤخذ
 صحح قطبنا الأخير واعتمد
 لحامل وكافن ومن غسـل
 ودافن وما كهـذا يجري
 يأخذه بأنه أجـر حـال
 ذاك فإن الأجر لا يحال
 أجرة للفرض لمن قد فعلا
 عليه من بعد المات الذكرا
 أجرة ما قرأ به ولا عوض
 بل إنه صدقة هنيئة
 فذاك ممنوع بأن يفعلها
 بغير نية الأجر عند ذا
 يكون من ثلث وعنه لا يزد
 وغيرها وقد مضى ما قاله
 لرمضان أو سوى الشهر الأتم
 أوصى به لأجل صوم لزم
 ما أذن الموصى له من قبل ذا
 وصية لوارث كما اتضح
 لو أذن الموصى له فيما بدا
 يسوغن فعل ما قد حظلا
 فلا يصوموا عنه لكن يطعموا
 ذلك يوم وهو كاف إن حصل
 كفارة فليس من بأس نجد
 ويفعلوا عن بعضها الإطعاما
 بعض بأن يفعل نوع منهما

ومن بتفريق لكفارات
فانه يفرقن عنه عن
في ثمرات أى ثلاث فلكل
وجائز أن يفعلوا ما أمكننا
ومن بتكفير صلاتين له
وإن يكن أطعمهم عن هاتين
والخلف في وارثه هل يأخذ
كذلك من كفارة أوصى بها
من كل ما يكون جنس الفقرا
لأن إنفاق الذى قد أوصى
أيضا واسم الفقر قد تناولوا
وقيل لا لظاهر الحديث لا
ثم المقيم يوصين بما حتم
لو أنه ما ضيع القضاء
أى لا بعذر مثل جوع وجدا
الأجل عذر مثل جوع أتلغا
أو لم يكن هذا مقيما مثلا
ومات فيه أو يكون قد دخل
على الصيام فنهنا لا يلزم
وكل من لم يترك مال
أن ينفذوا إيصاءه وإن هم
وأنفذوها فهو فعل مستحب
ورجل عن معدم تكفلا
وهو سواء في الحياة قد كفل
يلزمه ذلك في الأحكام

بوصيى عن الأيمان والصلاح
كفارة واحدة من ينفذ
واحدة عشرون مسكينا جعل
إن أكملوا التكفير مثلما عينا
أوصى فستون لكل ناله
ستون أجزاهم بدون من
من الزكاة حينما قد تنفذ
وكل ما يكون من أبوابها
أهليه فالجواز قول ذكرا
مرتفع من بعد موت غصا
لذلك الوارث من هنا حالا
وصية لوارث فتفعل
عليه من قضائه الذى لزم
إن كان للأكل بعمد جاء
فإن يكن للأكل قد تعمدا
ولو لعضو منه يخشى التلف
من يفطرن في سفر تولى
في حضر وغير قادر وصل
عليه إيصاء بما قد رسموا
فما على وارثه بحال
بأمر ذاك احتسبوا والتزموا
كذلك غير وارث إذا احتسب
ينفذ ما من الوصايا جعل
أو بعد موته لوارث الزجل
وبينه والواحد العلام

يبيذل ما عز له أو هانا
وقيل باللزوم عند ربه
قال الإمام القطب والتحقيق في
إن كان أهل الحق والكفارة
فلازم ذلك في الحكم كما
ووارث الميت والأقارب
مما به المذكور قد تكفلا
من الوصايا المبطلات الراجعة
وإن يكن أوصى بهذه الإبل
لأجل ما إذا هم أو أجل ما
بعينها تنفق ما بينهم
وتتفقن أثمانها والأول
وقيل إن أوصى بشيء يلزم
ولا يجوز بيعه لتنفذ
إلا إذا ما كان مما لا يحل
فإنه يباع ثم ينفق
كمثل أغنام بها قد أوصى
كذلك إن أوصى بها انتصالا
وليس يجزى ذبحها وتنفق
إلا بإذنه وإن لهم أذن
أوصى به قد كان للزكاة
وذلك البعير بل يعطونه
قال الإمام القطب إلا عند من
مثل بعير للزكاة يذبح
وقال والأولى لهم فيما نرى

لو غير وارث الفتى قد كانا
والحكم فيه ليس يؤخذن به
ما قد ذكرنا من مقال السلف
تعينوا في هذه الوصية
يلزمه مع ربه باري السما
لا يدركون لو هم توابوا
شيئا ولو كان قليلا حملا
لوارث أو لقريب تبعه
لجيرة أو غيرهم وما نكل
قصر في حق لهم قد لزما
وبيعها أجازة بعضهم
من ذين هو الأرجح المعول
إعطائه بنفسه عليهم
أثمانه في أهله من بعد ذا
فيما له أوصى وماله جعل
ما جاز من أثمانه يفرق
تتفد للتكفير فيها نصا
من مال ناس واحتياطا حالا
لحومها فيه كما يتفق
في ذبح شاة أو بعير قد زكن
فالذبح لا يجري لهذه الشاة
حييا وما قال فيتركونه
أجاز للذي عليه يلزم
وينفقن لحمه ويفلح
أن لا يخالفوا لما قد ذكرا

من ذبح أو نحر لهم قد يصف
لعله ينظر أو يرجح
ويلزم من وارثا إذا ترك
لغيره من وارث أو غيره
من الوصيا قيل من مال له
إلا إذا الوارث قد تكفلا
بأنه ينفذ للوصية
وجوزوا جميع من يصدق
وقيل لا يلزمه ما ذكرنا
وما عليه يجب الإنفاذ به
والموصى إن وصية قد نقلا
شرعا وذاك هو وقت الموت
لوقت غلات تجيء في السنة
أو لزمان غير ما قد ذكرنا
وإن لهم رخص حتى يجردوا
جاز ولا ضمان في الصنيع
في وقت غلات وإن هم ضيعوا
وبعد أن قد وجدوا للمال
فلا يؤخروا إذا ما ذكرنا
لأنهم حين رأوا للمال
إن كان قد أمكن فالتعجيل في
بقدر إمكان فبعض يدفن
وجوز التأخير بعضهم إلى
وجاز أن ينفذ للوصية
من ماله للبعض منها أو لكل

إن كان مما فيه قد يختلف
ما كان قد أوصى به يصح
نصيبه من مال موروث هلك
إنفاذ ما ينوبه بأسره
أو ثلث المال الذي أهمله
أو الذي الترك له قد جعلنا
إن يكن الكافل في الولاية
إن قال إنه الوصايا ينفق
لأنه في أمره قد أعذرا
أهمله وحطه بجانبه
عن وقت إنفاذ لها قد جعلنا
أو ما يعيد دفنه والفوت
أو ما يجيء بمعددها وبينه
عينه لهم فذا لن يجبرا
رخصا لسعر مع غلال تحصد
إن تلف المال بلا تضییع
فإنهم على الضمان وقعوا
وأمكن الإنفاذ بالكمال
إن أنفذوها إن لكم تيسرا
تيسر الإنفاذ في ذا الحال
إنفاذها الواجب بعد التلف
وبعضهم ينفذ حيث يمكن
أن يرجعوا من دفن من ترحلا
بعض الذين ورثوا للميت
وعد ذ تبرع فيما فعل

إن كان لم يشهد على أن يدركا
وإن يكن أشهد هذا لو بلا
إذا هم لم ينكروا الإنفاذا
وقيل إن كانوا أجازوا هم له
إني أنفذت إذا لم يتهم
فإنه يحتاج للبيان
لأنما ذلك حق ملتزم
وقيل يدركن إذا ما أنفذا
وإن يك الوارث يوما ينفق
مشتربا أن يرجعن بماله
كان له الرجوع في ذاك على
أو غيره ما لم يكن إذ يدفع
عليهم بماله قد أنفذا
وقال بعض إنهم إن طلبوا
وغير وارث إذا كان على
بشرط أن يرتجعن عليه
وقال بعض بل له أن يرجعا

ما كان ناب غيره من شركا
حضرة واث فدركا حصلا
ولا بيان كائن لهذا
كان أمينا في الذي قد قاله
وإن هم كانوا رموه بالتهم
لا يكتفى في ذاك بالأيمان
ليس لهم لكن لمن قد اخترم
لو أنه لم يشهدن كان بذا
شيئا على موروثه ويرزق
أنفق عنه الذي أناله
وارثه خليفة ذا حصلا
مشتربا بأنه لا يرجع
وما عليه حلف لهم لذا
يمينه غليمين استوجبوا
سواه من لدنه شيئا بذا
به فقيلا لا رجوع فيه
إن لم يكن في فعله تطوعا

الرجوع في الوصية

يجوز في الحكم لمن يريد ولا يجوز بينه وبينه قصدا، لقربة إلى الله الحكم لله أو سواء من مفلوق وقد أتى في أثر عن الأول ممن عليه تلزم من تجب وإن يردّها الخلاف قد حصل أو وارثيه ويقال فيها وقال بعض العلماء توقف أو أنه يموت ثم يأخذ وفي وصايا الأقربين إن رجع وكافر إن لم يكن قد أرجع ثم الرجوع جائز للموصي إذا رأى سواء خيراً منه بما يكون منه أيضاً أفضلًا وغير جائز له أن يرجع واستظهر القطب الإمام الراقي إن لم يكن معيناً لأحد فلا لأنه رجوع قد علم أو عن عتاق كان قد تقرباً إلا إذا رأى سواء أفضلًا أو أنه لم يك لازماً ولم

فيما به أوصى لهم يمود أن يرجع في الذي أوصى به ولا الذي عليه من حق لزيم كالدين أو كسائر الحقوق الصدقات إن تكن لله جل له فإن يقبل لها تم الطلب فقال بعض ترجع من لن بذل تنفذ في سواء من أهلها أو يقبلنها الأول المنصرف وارثه لها غفيم تنفذ فإنها باطلة بما صنع لها ولا أبدلها ورصما فيما به من الوصايا يومى أو أنه أراد يبدلته فكل ذاك جائز إن غفلا في العتق والتدبير مهما أوقعا جواز أن يرجع في الإعتاق في الحكم أما بينه والأحد عما غدا من العتاق قد لزم به إلى خالقه ورغباً منه كما قلنا بذلك أولا يقصد به تقرباً إلى الحكم

قال وإنه بكل حال
فغير جائز له أن يترك
ولا يجوز النقص عما أوصى
أو كان في أداء حق لزم
ولا الزيادة التي تؤدي
كان يزيد واحدا فيما به
وجوز الرجوع فيما أوصى
إن كان قد عوضه ما قد غدا
وواجب رجوعه ويحتسب
وإن يكن أوصى بشيء لعمر
وصية وبعد ذاك أوصى
فقال بعض إن ذاك يقسم
وقيل كل ذاك يعطى الأول
عن ذاك بل أوصى له قبله
من بعد ذاك الحال إيضاء غدا
فرع على مقال من قد منع
وقال بعض إنه يصير
لأنما إيضاءه لآخر
وهكذا إيضاءه للآخر
قال الإمام القطب جاء في أثر
ثبت قد أوصى به لعمر
وقيل بينهم وبعض ينقل
والآخر ربه وقيل بل
واختير إن كله للآخر
وذلك لابن جعفر قد رفع

إذا يعين أحد الرجال
ما كان قد عينه هناك
به تقريبا عليه نصا
وذلك بينه وبارئ السما
إلى نقيصة أو التردى
أوصى لإنسانين من أصحابه
به لا قرب له وخصا
مساويا أو كان عنه أزيلا
عن الوصية التي تحرم
وبعد ذاك قال فيه لفرز
به لحارث عليه نصا
ثلاثة الأسهم ما بينهم
إذ لم يصرح أنه قد أبطلا
وجعله لغيره من صحبه
بمال غير من هناك غدا
للشخص في وصية أن يرجع
جميعه لمن هو الأخير
منه رجوع عن وصايا عمر
عد رجوعا عن وصايا زفر
إن كان قد أوصى بشيء لعمر
فإنه يعود نحو الآخر
ثلاثة الأرباع يعطى الأول
يعطى الأخير ثلثا مما حصل
وهو مقال يرفع عن عمر
لأنه عن أول قد رجعا

قال الإمام القطب بعد ما ذكر وإن يكن أوصى بشيء لعدي فثبت لأن هذا الموصى له وقيل للأول ثلثان هنا وقيل بل ثلاثة إلى عدي ومن بختام لزيد أوصى فالفص ما بينهما نصفان وهكذا جميع ما أشبه ما وإن يكن أوصى بشيء لعمر فبينهم مع من يقول إن من ثم به أوصى لشخص ثانى وللآخرين على مثال يكون للأخير منهما وقد وقيل للأول نصف يقضى وقيل للأول يدفعنا فيه ولا الرجوع عما قد سبق وجاء في قول لبعض رفعنا ولا يعد ما به قد انتفع وهكذا يكون صرمة الغل وقيل في اللباس إن له لبس أما إذا الموصى به قد غيرا وهكذا الزبيب أو قد جملا والصوت والظن إذا ما حاكاه وهكذا سبيكة قد صيرا أو أنه لها سوارا جملا

وذا هو المختار عندي في النظر ثم بنصف ذلكم لحمد يزيد أو ينقص فيما فعله وللأخير الثلث مما قد عنا منها وسهم واحد لحمد ثم بفصه لعمر خصا وقال بعض كله للثاني ذكرته على خلاف رسما فقال لا بل لعلى أو زفر أوصى بثلث ما له إلى حسن فذاك ما بينهما نصفان من قال إن الثلث في المثال قيل بأن لا يثبتن لأحد وللآخرين فنصف أيضا لأنه ما بين الاسستنا فيستحق الثان منه ما استحق بأنها تبطل عنهم أجمعا بما به أوصى رجوعا إن وقع حصدها ليس رجوعا إن فعل يعد فيه راجعا ومنعكس عن ذاته كالتمر خلا صيرا ذين نبيذا حينما قد حولا ثوبا ولحم إن غلا هنا كما لها دراهيم أو الدنانرا أو مثل طرق فرجوع حصلا

إذ اسمه الأول صار عدما
وقال بعض منهم ليس يعد
والموصى بالثوب وبعد ذا صبغ
فإن ذا ليس رجوعا إن وجد
وينزل الوارث في الصباغ
وغير هذين من الزيادة
مع الذى أوصى له فيدفع
وقيمة الدبغ مع الخياطة
قال الإمام القطب والذى أرى
فيما له يستهلك الموصى به
وبعضهم قال الصباغ إن يكن
لا إن يكن نقصا ونقص دار
ونحوه مما على الثببات
ولم يكن من شأنه أن ينقلا
إلى محل آخر يعد
والغرس للأرض مع البنساء
قيل رجوع منه للتصرف
ليس رجوعا منه ذاك إلا
وه أحاط بالبنساء عليه
والموضع الذى عليه ثبتت
لأنما الاسم بقى فيما بقى
ولم يك الحرث رجوعا بل يكن
وإن يقل وصيتى لا تنفذوا
على الصحيح والمقال المعتمد
أما وصية إلى القسرة

وذاك فى قول لبعض العلماء
رجوعا التغيير ما العين وجد
وهكذا الجلد إذا له دبغ
كذلك سائر الزيادات يعد
وهكذا ينزل فى الدبغ
وذاك كالترقيع والخياطة
موصى له قيمة صبغ تقم
وغيرها من سائر الزيادة
أن ليس للوارث من شئ جرى
كالدبغ والصبغ وما من باب
زيادة فهو رجوع قد زكن
وحائط والفرس للأشجار
يوضع والدوام فى الحالات
فنقله من حيث كان جعل
منه عن الإيصا رجوعا يبدو
والحفر فيها فيه خلف جائى
فيها وفى مقال بعض السلف
فى موضع البناء حيث جلا
فهو الذى كان الرجوع فيه
أشجاره أو نخلة له أتت
من سائر الأرض لدى التحقق
هو انتفاعا كركوب وسكن
فإنهم بقوله لا يأخذوا
وقيل بل ذاك رجوع منه عد
لأبد من إنفاذها بحالة

وقيل لا رجوع في الوصية
 فإن يكن أوصى وصية وقد
 هم يحفظونها فلا شيء على
 وإن يكن لم يتلفنها أو لها
 وبقيت تقرا وعنها قد رجع
 فذاك مبنى على أن كلما
 ما بينه وبينه إذا علم
 أو غير إقرار فيحكمنا
 وكل ما أوصى به فيلزم
 لأنه وعد بشيء لم يجب
 ومخرج للشئ من ملك إلى
 أو صدقات فيعده منه
 وإن يكن أخرج منه بعضا
 كذاك إن باع بفسخ أو فعل
 كمثما أن يشتري شيئا به
 وبعد ذا تبين الفسخ كما
 ثم يبين بعد ذا أن الشرا
 وإن يكن يفعل فيه ما غدا
 علقه إلى رضى زيد وقد
 أو أنه يرهنه فماتا
 فإن ما ذكرته يعتبر
 أما إذا ما في حياته رجع
 قذفك للمرهون أو من ارتهن
 فإنما الإيصاء في جميع ما

في الحكم بين الناس بالكلية
 أتلّفها ولا شهود تعتمد
 وارثه فيماله قد فعلا
 كان شهود يحفظون قولها
 يلزمهم إنفاذها كما تقع
 قد كان للإنسان شيئا لزم
 حاكمنا به بإقرار رسم
 به عليه ويلزمنا
 عليه أن يوفى به ويحكم
 فكان ذا بالوعد بعده وجب
 سواء بالمهبات أو بيع حلا
 ذاك رجوعا حين يخرج منه
 فتثبت فيماله بقى وتمضى
 موجب إخراج به وما نكل
 أو يأجرن شيئا به لصحبه
 أن يشتري به بعقد رسما
 منفسخ لمعارض له طرا
 معلقا كمثل بيع عقدا
 مات قبيل أن يتم ما عقد
 وباعه مرتهم إذ فاتا
 منه رجوعا حين ما قد ييدر
 إليه أو وارث من كان خنع
 خلاه أو ينفسخ ما رهن
 قلناه ثابت كما قد رسما

الشهادة على الوصية

لأجنب وأقرب ممن دنا
من وارث وغيرهم إن حضرا
من وارث فلا يجوز أبدا
إذا عليه كان إقرارا يخط
لأنه يحسن طبعاً للولد
مال الرقيق للموالياً حكماً
من مات بالذي عليه حصلاً
وبعضهم يمنع ذلك منعاً
شهادة الوصي للأموال
وارثهم ويقبضن ما ملكا
وجوز البعض من الأعلام
بالدين لكن لا على الأموال
فيه إذا ما غيره له استلم
منه عن الميت ويبطلنها
للغرماء فأخذها من عنده
أشهدهم على الوصايا واعتمد
لكنها الإيصاء إليهم قد بطل
عكس الذي قالوا به وعدله
بطلان ما من الشهادات وقع
من ذلك للتمسك صار بطلاً
أو لأقارب بشيء قسراً
بذلك الإيصاء مأموناً

وجوزت شهادة من أمننا
أن يشهدن اثنان ممن ذكرنا
أما الذي ليس أميناً وجداً
مقاله إلا على النفس فقط
شهادة المرء لابنه ترد
وهكذا لعبده لأنمنا
شهادة الوصي تقبلن على
إن لم يكن جر بذاك نفعاً
وجوز البعض من الثقات
كذا عليهم بعد ما أن يدركا
ومنعهما قد جاء في كلام
شهادة الوصي في ذا الحال
وقد أجازها ابن جعفر العلم
وبعضهم بالحق يمنعها
لأنها تسلمن من يده
وجاعل اثنين وصيين وقد
فإن ما قد شهدا به قبل
وقد رأى القطب بهذى المسألة
وذا هو الثبوت للإيصاء مع
قال وقد يقال إن الكلا
والوصي للشرارة أو للفقرا
ويشهدن منهم اثنان

فقال بعض العلماء تقبل
ويطعن منابهم ويرجع
وقال بعض تبطلن إلا إذا
وبعضهم يقول بالإثبات
بدون إسقاط مناب من شهد
خلاف من يشهد للأقارب
وإن من لا قريبي—ه أوصى
فتحسبن عندهما الوصية
فإن ما قد شهدا به بطل
فما به قد شهدا وأثبتا
وقيل بالثبوت فيها لو تصل
ومن أتانا يشهدن أن حمدا
وجاء بعد واحد ونصا
أو في المكان مختلفا فلا ضرر
وفي الذي عن بعضهم لنا رفع
ومن أتى بشهادتين شهدا
أوصى له بثلاث من ماله
تحاصصا فيه وإن يكن دفع
لأول على ادعاء حصلا
ثم أتى آخر وادعاه
يضمنه الوارث أو من خلفا
حيث لغير أهله أعطاه
إلا إذا يعلم أن الميتا
فإنه للثان منهم يغرم
قال الإمام القطب عل ما ذكر

شهادة منهم إذا ما عدلوا
للوارثين بعد ذاك يدفع
ما يشهدن صنف لآخر بهذا
من فقراء ومن الشـرة
لعدم التعيين فيما قد وجد
وهو من الأقرب في المراتب
ويشهدن اثنان منهم نصا
فإن إليهم تصل العطية
وإن تكن إليهما ليست تصل
صح وثابت كمثلم—ا أتى
لكنما منابهم منها بطر
أوصى لعمرو بوصايا بالأحد
بأنه يوم الثلاثاء أوصى
إذ ذاك قول لم يكن فعلا صدر
بأن ذاك لا يجوز إن وقع
أن فلانا حين وافاه الردي
ثم أتى ثان بمثل قاله
خليفة أو وارث الذي صرع
لابيـان عند ذاك قبلا
وأوضح البيـان في دعواه
لأنه في أمره تصـرفا
بمحض دعوى ممن ادعاه
أوصى به للأول الذي أتى
نصفا وما عليه شيء يلزم
ما بينه وبين خالق البشر

أما على الحكم فيلزم منه
لأنه أعطاه إياه بلا
أما ولو أعطى لمن بالأمننا
فما عليه يغرم من لمن غدا
وإن أقر الوارثون مثلاً
أوصى بثلث ماله لذين
وإن هم أنفسهم قد كذبوا
قالوا بأنه لذا أوصى فقط
فيضمنون الثلث كله لذا
وإن أتى بشاهدين شهدا
أوصى لهذا بكذا فحكمما
وبعد ذلك رجعا لم يشتمل
وضمن الشهود ما قد تلفا
ومن أتى مينا يوماً على
بثلث من ماله له على
وكان ذلك البعض طفلاً منهم
ولا خليفة لمن كان ذكر
فليدفع الحاكم مما ذكر
بما ينوبه بلا تجدد
فإنما الحكم على من سبقا
وجائز أخذ عشرة له
فيأخذن منه ما قد نابا
حتى يجيء أو يموت ثما
وإن يك الموصى له أقاما
على خليفة الوصايا ألزما

جميعه للثان يغرمه
حكم من الحاكم فيه فصلا
على يدي حاكمنا قد بينا
مبيننا من بعد ذلك أبدا
لأثنين أن الميت الذي خلا
فليقسماه ما هنا نصفين
فيما من الإيضا إليه نسبوا
وذلك لم يوص له ولم يخط
والنصف للآخر حكما نفذا
أن غلانا حين وانها السردى
حاكمنا بقولهم وأبرما
بهم وحكمه مضى كما فصل
بزورهم للوارثين بالسوفا
دعواه إيضا ميت قد رحلا
بعض الذين ورثوا من قد خلا
أو غائباً أو ذا جنون يعلم
أو كان لكن عند ذلك ما حضر
منابه ويتبعن الآخر
حكم لأثنينهم ولا تعدد
حكم على جميع من كان بقا
تستخلفن للطفل من يكفله
ويترك مناب من قد غابا
يأخذ من وارث وتما
بينه فشهدت تما
حاكمنا الخليفة المقدما

بالدفع إلا إن يكن لم يصل
كذا الكلام في الوصايا كلها
إن وسع الثلث لها أو لم يوسع
وجاز للموصي له يستمسك
وإن يقل خليفة الذي اخترم
الثلث هكذا فمدع إذا
ويقبل قوله مع الصلف
أو وارث لها له المصنف
إن تك قد تعددت من أصلها
وجوزوها كلها كما تقع
بوارث أو بخليفة زكن
أو الذي الإيصا له قد انبرم
ما قال وارث أقل من كذا
في الثلث الذي له كان يصف

رجوع الورثة فيما أجازوا

قد جوزوا وأثبتوا قديما
من بعد موته وبعد الهلكة
لن له أوصى بما فوق الثلث
وصية وهى بحال النقض
وسائر التبعة والمضمون
لن له تلك الوصايا تعرج
فى ثلث التركة أو تقاصصوا
بدون إخراج ديون تبعت
للبيع أيضا من ديون لهم
ويقتنعوا بالبيع من حقهم
أو غرما كانوا يطالبوه
ما لو أرادوا منعهم نياله
يكون ما قالوه بعد قبلا
ما لم نكن نعلمه فى الحال
قد جوزوا وتمموا ما رسما
فرع على العلم بما أجازوه
قد علموا بخبر لم ييهما
لم يك من قيل عليهم لزما
جائزة فى أثر عن الأول
قد جوزوا شيئا به ما علموا
غيماء له قد جوزوا وأوقعوا
ردوه بعده فخلف قد ورد

لا يرجعن الوارثون فيما
كالغرماء من فعل ذاك الميت
كمثل أن يجيز من كان ورث
أو أن يجيز بعضهم لبعض
ومثل أن يجيز أهل الدين
وما من الجميع كان يخرج
ما ينقص عنهم لو حاصصوا
أو جوزوا للوارثين يرثوا
أو أنهم قد جوزوا أن يهدموا
أو من تباعات لهم قد تلزم
ومثل أن يجيز وارثوه
بعض لبعض أو لن أوصى له
أو عوضوهم عنه غيره ولا
إنا أجزنا لكم من مال
فلا رجوع لهم من بعد ما
لأنما الإتمام والإجازة
فما أجازوا قط إلا بعد ما
أو روية ثم الإجازات لما
من الهبات وهبات ما جهل
وقيل إن كانوا ادعوا أنهم
فلهم مع ذلكم أن يرجعوا
وإن أجازوا فى حياته وقد

وجوزوا مناب من قد أثبتا
وإن يكن قد أبرأته الغرما
أو بعد موته فثلث ما ترك
وغير ثلثه لوارث ولا
ثلث ولا وصية إن أبرأ
حتى ترى باقيهم مستوفى
وإن هم لوارث قد تركوا
فيما يكون للديون قابلا
فصار مقدار الديون يرجع
وإن هم تلك الديون تركوا
فهي لأصحاب الديون تتفذن
ومن يكن من شركه قد أسلما
إلا الذي أشرك أو قد كانا
جاز له أن يوصي كلا
وإن يقل وارث زيد أوصى
لخالد وبعد ذاك قال بل
فخالد ثلث له قد حصل
ويدفعن لسعيد أيضا
وإن يقل أوصى بثلث لعمر
بثلث فعمسر له الثلث
لزعمة بأئنه بينهما
وأنه لعمر قد دفعنا
فصار ضامنا لهذا الثاني
وإن يكن لديه وارث حصل

إذا هم تخالفوا فيما أتى
من الديون قبل أن يخترما
على الوصايا يبذلن وما ملك
يحصل الوارث ما زاد على
بعضهم من حقه ومرا
جميع حقه بلا تطفيف
فذلك الإيصاء ليس يملك
من تركته بل ذاك شيء بطلا
لوارث من تركته تجمع
لن لهم تلك الوصايا تدرك
منها ولو أكثر من ثلث تكن
وماله من وارث قد علما
ليس له من وارث قد بانا
أمواله كمن يكون مولى
زيد بثلث ماله ونصبا
نسيت فهو لسعيد قد جعل
لأنه له أقصر أولا
ثلثا سواء وبذلك يقضى
وبعد ذاك قال أوصى لزفر
وزفر نصفان من الثلث يرث
أي ذلك الثلث الذي قد رسما
أزيد من حق له قد وقعا
نصفان فيعطيه بلا تواني
فلا يكون قوله ذاك قبل

بعض الذين ورثوا لمن قـبر	إلا عليه وحده وان أقر
أوصى بثـلث ما له وأخبر	بأن مـوروثهم للفقـرا
أوصى لأقرب بثـلث ما ترك	ويعضهم أقر أن من هـلك
يلزم كلا نصف ما به أقر	وليس من بينة لما ذكر

ضمان الوصية

ويضمن الوارث للوصية حتى نوى المال إذا لم يشغل لأنما الإنقاذ واجب على مع قدرة لأنما الهالك قد فهو بحاجة إلى أن تتفذا وإنما إنفاذا قد لزم سواء الوارث والمستخلف بقدر ما كان لإنفاذ يصل في بيع ما يباع أو في قبض ما وبوصايا الميت يطلبونها من يشتري لهم به من مال ويأمرون من عنه ينفذنا والقطب قال ما لهم إن يطلبوا لأنهم إن فعلوا ما رسما فإنهم قد ضمنوا ومنهم إذا رأوا في ذلك صلاحا ووارثو من مات والمستخلف وقد أتى في أثر إن أمكننا فإن هم التضييع لما يقصدوا ومن يكن أمكنه وقصرا بمانع ما قال بعض ضمنا واختير أنه إذا كان على

إن كان لم ينفذ لها بسرعة بالدفن عن إنفاذها المعجل فور إذا الإمكان فيها حملا وافي إلى دار الجزاء والأمد عنه الوصايا عاجلا في حين ذا من بعد ما الهالك لاقى العدم في ذلك الإنفاذ حيث وقفوا من غير تضييع لها ولا خال يقبض أو في دفع ما قد لزم للرخص في البلاد يرسلنا ميت وينفذ باستعجال في بلد الرخص لهذا المعنى رخصا لكفاراته ويذهبوا فتلف الموصى به وانعسا من قد يجيز فعل ذاك لهم للهالك الذي توفي لاحسا في ذلك الأمر سواء عرفوا إنفاذهم وقد توانوا علنا قال فأرجو فيه خلفا يوجد حتى غدا من بعد ذا لن يقدرنا وقال بعض قد أساء هاهنا نيته إنفاذها ما أهملنا

حتى يحال دونه ويعجزا
يستغفرن ربه ويندم
مادام لم يقصد بما قد صنعا
أو أنه استخف أو تهاونا
وجاء في الديوان إن أوصى رجل
وكان قد خلف مالا فعلى
من ماله في حينما قد أمكنا
غليأخذن في حالة الإنفاذ
وإن يكن وارثه تعددا
وبعضهم يقوم بالدفن وإن
ومن يقوم بأمور الميت
وإن يكن قد تلف المال ولم
فما عليهم فيه من ضمان
وجوزوا لهم بأن يؤخروا
وإن هم قد أنفذوا ما يمكن
لما بقى إذا هم ما ضيعوا
وإن هم قد أنفذوا ما وجدا
في بعض ما أوصى به من أوصى
فضامنون ما ينوب الباقي إن
وتركوه وإذا هم ضيعوا
حتى أصاب تلف في المال
وقيل يضمنون ممكنا فقط
ثم الوصايا إن لها لا يسع
وقال بعض العلماء يقدم
أولاه فأولا وقييل بل

بمانع من أى أمر برزا
وما عليه من ضمان يلزم
تعطيلها أو شاء أن يضيعا
في حينما الإنفاذ كان ممكنا
وصية فمات بعد وانتقل
وارثه ينفذها مستعجلا
من بعد ما بموته تيقنا
ولا يؤخر ساعة لهذى
فلينفذنها بعضهم مجتهدا
لم يجدوا في حينهم من قد دفن
فليبدعوا بالدفن والتورية
يشتغلوا إلا بدفن قد أهم
فالدفن أولى قبل كل شأن
إنفاذها أو يدفنوا ويقبروا
فتلف المال فهم لن يضمنوا
إنفاذها والوقت كان يسع
من ماله وسارعوا إلى الأدا
لا في جميع ما عليه نصا
أمكنهم تحاصص فيما زكن
إنفاذ ممكن بوقت يسع
فضامنون كلها بحال
بحصص بين الوصايا قد تخط
ثلث تحاصص عليه أجمع
ما تقدم الموصى له إذ يرسم
يقدم المفروض قبل المنتفل

فالحج فالزكاة قبلها تماما
وعدم الإمكان تارة يرى
من ماله والكل ليس يسع
فمن له أوصى كما إن بانا
ويخبرون من إليه دفعوا
بأنها وصية لحمزة
وذاك فيها مستحب لا يجب
لأن إنفاذ الوصايا يجب
بنيية الإظهار للشعار
ويأخذن الرجل الوصية
إن قال ذى وصية لعمرا
ووارثا كان الذى قد نطقا
وإن يق، لأحد ذا الدرهم
فإنه يجوز لو غير ثقته
وهو بما فى يده حتما لاحق
ويعلمن أنه من مال
إن هم لم يعلموا ما ذكرا
وقيل لا يؤخذ إلا من ثقته
وقال بعض العلماء مطلقا
إلا إذا ما صحت الوصية
واختار قطب العلماء فى ثقته
فى واسع فى الحكم لو لم يك ذا
ما لم يكن معارض قد حصلا
فإن يكن عورض فى المذكور
وما لهم يعطون من قد طمعوا

كفارة فالعتق أو يتما
بقيل ما كان لهم قد حضرا
وتارة لمانع قد يمنع
وكالوقوف فيه من ذا كانا
من الوصايا حين دفع يقع
سليلا زيد عند وقت القسمة
وإنما يكون هذا مستحب
وإن إظهار الفروض ينذب
لديننا ونيية الإظهار
عن له صدق فى القضي
لو أنه غير أمين فى الورى
أو غير وارث إذا ما صدقا
أوصى لكم زيد به فاستلموا
لأنه فى يده قد أوثقه
ما لم يصح زوره فيما نطق
من نسب الإيصا له فى الحال
فأخذه من عنده قد حجرا
وذا على التصديق بعض أطلقه
لا يؤخذن شيء ولو قد صدقا
بحجة عادلة قسويه
بأنه يجوز أن تصدقه
فى يده فجائز أن تأخذ
له على ما فيه قد تقولا
فأخذه من جملة المحجور
يثيبهم وعوضا قد يدفع

أو أنه يردّها إليهم
 وإن هم قد قصّدوا ذاك فلا
 لأنّ ذاك ليس إنفاذاً بحق
 أو أنهم ردّوا لهم غلهم
 ولينفّذوا الإيصا على قرابة
 والصدقات في القرابات أبر
 ثم قرابات لمن قد أنفّذا
 كذا على جيران ميت وعلى
 ومن له عليه تبعّة تحق
 كذا جوار عشرة كشركة
 فمن به قربى وحاجة معا
 فإنه حتما يصير أفضل
 وما لذى الغنى نصيب فيه
 والمال إن فيه الوصايا لو تقل
 وعند ذاك قال بعض يوكل
 لأنما الوصية المقرّره
 وإنهم من أى مال وجدا
 إلا الذى يعينّه الموصى
 كمثّل أن يوصى لزيد أو على
 قيل ومن قال يجوز لهم
 بدون إذن فيجيز أكّله
 وقيل لا يؤكّل من مال إذا
 كذا لا ينتفع من أيضا به
 وقيل إن كان ثلاث عددا
 وذاك مثل أن تكون فيه

أو يدفعن منها بشيء لهم
 يجزيهم ما دفعوا لو وصلا
 فإن أثابوهم بلا قصد سبق
 قبوله إذ ما نووا ذاك هم
 من مات إذ ذاك من الصدقة
 فهي صلات صدقات تعتبر
 إذ قد جرى على يديهم فعل ذاك
 جيرانهم ممن له تأملا
 أو حق إسلام عليه قد سبق
 وهكذا ذو الحاجة الشديدة
 تباعة وحق دين جمعا
 وحقه يقبض من أولا
 فدعه جانبا ولا تعطيه
 تنزع منه البركات حيث حل
 ما كان أعطوا أو به قد عاملوا
 في ذمة لهم غدت مصيره
 قد أنفّذوها فهو يجزى للأدلا
 لأحد عين بالخصوص
 بذال الحمار أو بهذا الجملة
 يعطون عنه قيمة تقوم
 كذا انتفاعهم بذاك قبله
 كانت وصية به لم تنفذ
 ولا ينال أحد من قربه
 من الوصايا فيه أو ما أزيد
 وصية لجده الوجيه

أبى أبى أبيه ثم الأقرب
فذاك منه الأكل مما يمنع
والوارثون لا يعاملونا
وهكذا لا يستعار منهم
وإن هم لم ينفذوا وصيه
فالمسلمون لهم يكلموا
إن يكن الهالك عندهم ولى
لأن ذاك من حقوق المسلم
وذاك من أجل وجوب الأمر
على الذى أطاق ذاك مطلقا
قال الإمام القطب لو قد دخلا
أو غيرهم فى المال ثم أئفدوا
جاز لهم لأنه قيـام
فلو هم قد حبسوهـم إلى

أبى أبيه فوصية الأب
أو تنفذن تلك الوصايا أجمع
فيه ولو بالقرض هم يعطونا
تحرزا من شبهة لديهم
لهالك تجرع المنية
فى تركها ويعظون لهم
أو فيه خير يرتجى من أول
على أخيه بعد موت معدم
بالعرف والنهى لهم عن نكر
بقدر ما أطاقه من ارتقى
هنا إمام أو كقاض فى الملا
أو أنهم قد أمروا من ينفذ
بالقسط والقائم لا يلام
أن ينفذوا جاز وفضله علا

الإيصاء بشيء يخرج من كذا

أوصى بأن يخرج ذا منه وحد
ولينفذوا منه الذي قد يصف
أخرج من أثمانه ما قد وسع
ما كان سمى وله قد جملا
أكثر من معين لما رسمهم
بذلك المذكور في القضية
عينه في قوله ورسمهما
فما عليهم بعد ذاك يلزم
إن لم يضيعوا ولم يخلوا
ضيعه فيغير من القيمة
أدون من ثلث له معتبره
به وليس فيه من بقيه
ميتهم أن تجمع لن ونصا
أكثر من ثلث إذا تقدر
به فلا شيء عليه كونا
فإنه يدفع ذاك كاملا
بدون تضييع لهم كان عرف
وارثه ثلث إذا يقوم
قيل عليه كل قيمة تحد
بقوم بعضه بكل مطلبه
يصير ميراثا لهذا الحال
أو بعضه بأمننا ممن صدق

ومن يكن بالأصل أو بالعرض قد
يبيعه الوارث والمستخلف
إن وسع الثلث وإن ذا لم يسمع
وإن يك الموصى به لم يصلا
لو كان ثلث تركة الذي اخترم
لأنه قد علق الوصية
فما عليهم أن يزيدوا فوق ما
حتى ولو ذلك ضاع منهم
تعويضه أو قيمة أو مثل
وإن يك الوارث كالخليفة
إن تك هذى القيمة المقدره
والمال قد أحاطت الوصية
وتجعل القيمة حيث أوصى
وإن تكن قيمة ما قد يذكر
وقد أحاطت الوصيات هنا
إلا الذي للثلث كان قابلا
وإن يكن ذلكم المال تلف
إلا الذي أوصى به فيلزم
يجعل حيث أمر الميت وقد
إلا اذا ما كان ما علق به
فإن ما بقي من الأموال
وهكذا إن يكن المال استحق

أو تلف المال فإن من ورث
أو دونه إن كان للوصيه
قالوا وهذا الأمر إن لم يكن
من ماله لا يوجدن فيه
وإن يك الوارث كالخليفة
وكان قد أنفذ من ذاك الثمن
وبعد ذا رد عليه من شرى
يأخذ هذه ورد للأثمان
وإن ينقص ثم ينفذ ما
ولا عليه إن اليه ردا
وباعه بنقص من قيمة
والنقص لا يضمه إلا إذا
فإنه ضمن للنقصان
وإن يكن قد استحق بعد ما
للمشترى أثمانه من ماله
ميتهم وإن بغير الأمانة
أنفذ من أثمانه وغرما
ويأخذ ما له قد غرما
ووجه الاستحقاق فيما بينا
كأن يكون الشهداء أمانة
دون خليفة كذاك إن قهر
أو حكم القاضي بغير الأمانة
فجعلوا ذاك كمثل المغتصب
من ماله بخفية وإنما
خشية أن ينسب نحوه الوري

عليه مما قد بقى من الثلث
يكفيهم وانحلت الرزية
علق ما أوصاه في معين
إلا كذا فلتحكم عليه
باع الذي يجعل للوصية
بعض الذي أوصى له به أذن
ذاك بعيب في المبيع ظهرا
للشاري وليبعه بيما ثانى
بقى من الإيصاء مما لزم
من قبل أن ينفذ ما أعدا
بل ينفذ بالبيعة الثانية
ما علم العيب فلم يخبر بذا
وفي الخطأ الخلاف والنسيان
أنفذه غلزام أن يغرم
ويجزين إنقاده بحاله
قد استحق قبل إنفاذ هنا
للمشترى أثمانه متمما
من مال شار خفية تكتما
هنا بغير الشهداء الأمانة
مع صاحب الحكم الذى تكونا
على شهود غيرهم وقد جبر
بالجهل أو بالعمد ذاك كونا
فسوغوا الأخذ لذلك السبب
يأخذ هذه فى خفية مكتما
غصبا أو السرقة حيث ظهر

وإن يكن قد باعه وقد قبض
من قبل إنفاذ وعيب ما يبيع
فيغرم من ماله لمن شري
وما عليه بعد إنفاذ يرى
إن كان قد ضيع ذلك الثمن
وإن يك البيع الذي قد أبرما
بان به من بعد ما قد أنفذا
وهو على شاريه رد بعد ذا
ويجزيه ما له أنفذ من
لأنه أنفذه من قبل ما
ويفعلن في الشيء ما أراد من
وقيل لا يجزيه ما قد أنفذا
بل إنه يبيعه متى رجع
ويجزيه ما له قد أنفذا
عن نفسه في لازم عليه
من الكفاير وغيرها فكل
وقيل يجزيه ولو في غير
إن كان قد أنفذ ذاك حيثما
وقيل يجزيه لموروث له
كمثلما لنفسه يجزيه
وإن يكن بيع انفساخ فعلا
فليس يجزيه الذي قد أنفذا
ورخصوا بأن يتوب فيرد
لنفسه أو غيره وقيل بل
كمثلما أنفذهما إن كان قد

أثمانه وتلف لها عرض
وبعد بالحكم عليه قد رجع
كمثل ما يقبض منه قد رجع
وينفذ من ماله ما قد جرى
حتى إذا ما تلف له عن
له الخليفة الذي تقبدا
فسخ فيرجعن إليه عند ذا
كمثلما من ماله قد أخذ
رصية بما لفسخ من ثمن
أن يظهر الفسخ الذي قد هدما
بيع وإمساك وغير ما زكن
بثمن الفسخ الذي قد أخذ
وينفذها مرة كما وقع
من ثمن الفسخ الذي قد أخذ
من ذلك الجنس كما يأتيه
شيء كفى عن جنسه كما بذل
ذلك الجنس من الأمور
يجزى لما كان عليه لزما
أخسر أولا جنب أناله
فالغير أيضا هكذا تلفيه
تعمدا وثمان قد بذلا
وليس يجزى غيره من بعد ذا
بنية ذاك وقصد قد قصد
يجزيه للوصية التي فعل
تاب من الفعل الذي له عمد

ومثله لو كان أعطى سائلا شيئا وقد أهمل مع إعطائه أو مال تكفير أو الزكاة فإنه ينويه للذي ذكر وقيل يجزيه ولو نواه وإن بفسخ باع عمدا غرما وباعه ثانية وأنفذا وما عليه يغرم من النقصا لكن إذا بيع انفساخ فعلا يضمن ما أنقص بيع ثانی كذا قيل وإذا باع الرجل وتتلفن من يده من قبل ويتلفن الشيء من شماريه فيغرم بائع للشاري ويغرم الشاري للوصيه وإن هما تقاضيا أو أبرأ فلينفذن قيمة الأشياء وهكذا إن باعه وقد قبض وغرم البائع ذلك الثمن من يد شماريه ولما يقدر قيمة ما بيع لكون الشاري أو عاتيا ووارث الجميع من في كلما القول به هنا مضي وكان ذاك يخرج بالوفا وكل من أنفذه من ورثه

أو غيره من ماله الذي حلا نية قرياه إلى مسوولاه أو فقرا أو ما كهذا يأتي ويجزيه ما بقى ولا ضرر لذلكم بعيد إن أنفاه أثمائه للمشتري ملتزما وصية بثمان من بعد ذاك عن تمامه للإيصا بالعمد فالضمان فيه حصلا عن ذلك المنهدم الأركان وقبض الأثمان منهم عن كل إنفاذه وقبل تم الفعل ثم عرا المبيع فسخ فيه ما كان آخذا من المقدار قيمته فتتلفذن وفيه كل امرئ صاحبه وبرأ مما له في ذى الوصايا جائئ أثمائه والبيع فسخ قد عرض للمشتري والشيء بعد يتلفن هذا بأن يغرم المشتري أقلس أو أمعن للفرار شمار وبائع كمثله يكن إن كان قد خلف مالا اذ قضى من كل ماله الذي قد خلفا من مال ميت دون إذن أحدته

لا يرجعون عليهم ولا على
ونصوهم بما عليه رجعا
والوارثون إن هم قد أمروا
وينفذ منة عليهم يرجع
من الضمان من سوى الفسخ وما
فإنه عليهم لن يرجعوا
فإن يكن عمدا فظاهر، وإن
ليس يزيل للضمان إلا
من جانب لهم ولا يخبروا
إلا إذا ما أخبروا بالعيب
وإن يكن خليفة الوصية
فما من الضمان باستحقاق
فإنه بذاك يرجعون
لأنه لما يكن من فعله
وبيع ما استحق قد تعمد
وما له أدرك من ضمان
بغير ذي أمانة ضمان ما
بلا رجوع وكذا لا يرتجع
لو أنه لم يعلم به وما
وقيل ما من الضمان أدركه
ميتهم إلا إذا ما علموا
أو قد نسي أو أنه أخطأ وزل
قال الإمام القطب بعد ما رسم
وإن هم قد طلبوا أن ينفذوا

طفل ومجنون كمن ترحلا
من أدرك من بعد بيع وقعا
غيرهم ببيع شيء قدروا
بما من الأدرك هناك يقع
أدرك بالفسخ الذي فيه ارتقى
إن كان لم يؤمر بفسخ أو قعا
بخطأ فإن حكمه زكن
إن سبب الفسخ يكون حلا
به كذاك العيب حين يظهر
وقيل لا رجعة في العيوب
هناك واحدا من الورثة
أدركه بالأمن السابق
في مال ميت ويأخذنا
إلا إذا كان درى بأصله
أو كان بالنسيان ذا منه بدا
بالفسخ كاستحقاق هذا الشأن
يكون في أمواله قد لزما
إن أدرك الضمان من عيب وقع
زاد على خليفة قد لزما
بالعيب يرجعون فيما تركه
وكان بالعمد له تقدما
ولو بدون أمرهم ذاك فعمل
والأول الأصح فيه والأتم
وصية من مالهم ويأخذوا

للشيء ميراثا لهم جاز وحل
وكانت القيمة لو باعوه
فلو غدت أكثر أو ميساويه
ورخصوا أن يمسكوا ما ذكره
في تلكم الوصية المذكورة
وواحد منهم فذاك ليس له
من ميت أو منهم ولو غدا
أو قيمة الشيء من الوصية
لأن مال الغير والشريك لا
وإن يقل من أنفذ الوصية
يأخذ هذا الشيء كاملا فمن
بدون إذن وارث إذا سبق
والحكم في الأجانب مثل هذى
فإنه يكون للذى سبق
وإن هم قد أنفذوا ذاك معا
كذلك مهما اتفقوا أن ينفقوا
وإن يقل لأجنبيين فمن
بغير إذن وارث وإن هما
وإن يكن أوصى بشيء تنفذ
نحو الدنانير أو الدراهم
منه وقيل بل يباع ذا بما
إن يخرج منه ولو يكونا
وقد أتى في أثر إن أوصى
فاتفق الوصى مع ذى الفقر
فليس يجزيه وبعض وسما

إذا هم قد أنفذوها عن كمل
أكثر من وصية تمملوه
فذاك غير جائز علانيه
وينفذوا قيمته المقرر
لو لم تتم عند هذى الصورة
لو شاء إلا بإذن حصله
مريد ذا خليفة منهم بدا
أقل كانت عند هذى الصورة
يملك إلا بعد إذن حصلا
عنى من أمواله الأصلية
أنفذها يأخذ ويذهبن
ذلك فى الإنفاذ حالا وانطلق
وإن تسابقوا إلى الإنفاذ
منهم إلى إنفاذها فهو الأحق
فالشيء بينهم سواء رجعا
فالشيء بينهم على ما أنفقوا
أنفذها يأخذ ولا يهين
قد أنفذ معا غذا بينهما
منه فإنه يباع بثمن
ويشتروا ما ينفذوا من لازم
أوصى به الميت حين اختتما
ليس مكيلا ذا ولا موزونا
بدرهم أن ينفذ فى الإيصا
يعطيه كالحب به والتمر
ذاك بعدل السعر مهما وقعا

وبعضهم قال على ما اتفقا
وإن يكن أوصى ثبوت أن يبيع
فباعه على فقير ممتنع
ف قيل جائز بأن يحط له
يقوم في مقام تفريق جرى
لأنما الحق الذي في جنبه
وقيل جائز بأن يعطيه
من مثل حب أو سواء عوضا
فليعطه من مال موص إن يكن
وقيل إن كان الذي أوصى له
إذا رضى مطلقاً وقيل لا

عليه لا بأس به فلينفقا
وينفذ في الفقراء ما وقع
وأعسر الشاري ببعض من ثمن
مما لديه واقعا ويجعله
والأكثر من منعوا ما ذكرنا
لا لفقر فيقاصصن به
غير الدراهم وأن يولييه
دراهم إن كان ذلك القضا
مع الفقير يتفق فيما زكن
معينا يجوز أن يفعله
إلا بحضرة غيرضى البـدلا

ضمان الموصى به وتضييمه

وكل ما أفسده الموصى به فإنه يخرج من أموال مادام في يديه لو طفلا غدا كذاك أيضا إن يكن ذا غيبة لو أنه لم يأمر العبد ولا فواجب عليه من ضمان وقيل كل فسد به علق وإن يكن أفسد شيء فيه وهو الذي يستمكن بالجاني لا يأخذ الخليفة الموصى به إلا بإذن وارث له ترك فهو الذي يعطيه للخليفة لأنه في يده قد كان ذا لكان جائزا وليس يحذر ويمنع البعض من الإنفاذ والوصى جائز أن يأخذ لأنما الميت سلطانا جعل ومن يكن وصية تحملا إن لم يكن مال لذلك الرجل لكنه ينفذ من مال الرجل إن صح أنه لها تحملا ويلزم الوارث دفع الموصى

في المال والنفوس من عطا به وارث من مات بكل حال أو أنه به جنون وجدا وذاك كالعبد والبهيمة كالحيوان بفساد حصلا إفساده مقابل الأثمان لو كان لم يأمر له ولم يسق فليضمن لوارث جانيه فيما عليه كان من ضمان من وارث المطوى في أثوابه لأنه أولى بمال من هلك أو يعطين لصاحب الوصية وأنه لو للوصايا أنفذا في ذلك إلا الحقد أو نار الفتن وقال للموصى أمر هذى بدون إذن وارث وينفذ له على ذلك فأمره انفعلا لرجل تلزمه أن يبيد فلا فإن يكن فإن ذلك لا يحمل وتخرج من كل مال من حمل لأنه لنفسه قد أشغلا به إلى خليفة للإيما

ويبرأ من منه حين يدفعه
 إن كان عالما بأن ذاك
 وما على كتمو مجنون ولا
 إلا الذي له خليفة علم
 وذلك من مال خليفة ذكر
 أما إذا ما كانت الوصية
 فليدفع الوارث للخليفة
 كذلك الوصى إن لم يكن
 حتى ترى الموصى به فقد ضمن
 قيمته كاملة يوم التلف
 أو أنه ضيعه في يده
 وما على الوارث من رجوع
 وإن يكن بدون تضييعهما
 وليس من إنفاذه عليهما
 مثال تضييع من الوارث إن
 فيطلب الوصى منه الدفعا
 أو يعلم الوارث والوصى لا
 مثال تضييع من الخليفة
 إن أخى الإرث فلم يخبره قط
 نه لم يأت بالبيننة
 عنده كانت شهود تشهد
 قال تضييعهما أن يعلما
 ذلك الوارث لم يدفع ولم
 كان قد أمكن ذلك الطلب
 أما مثال عدم التضييع

وإن يكن لم يدفعه ضمن
 وصية لأحد هنا
 طفل وغائب ضمان حصلا
 فإنما الضمان في هذا لزم
 لأنما التضييع منه قد صدر
 لا يسعها ثلث الكمية
 ثلثا من المتروك أو من قيمة
 يطلبه من وارث المرتهم
 قيمة ذاك الشيء مثلما تكن
 إن كان إنه وصية عرف
 حتى توى بنفسه من عنده
 له معيد ذلك التضييع
 ضاع فلا ضمان يلزمهما
 شيء لما قلنا به قد لزمنا
 يعلم أن ذا وصية الحسن
 لها فمنعنه منها منعنا
 يدري ولم يكن لها قد بذلا
 إن يعلم بحالة الوصية
 أو أنه أخبره بما يخط
 له على حقيقة الوصية
 على الوصايا ولهم قد يجد
 بما ذكرنا قبل كل منهما
 يطلبه بالدفع الوصى الملتزم
 والنفع لتجميع الكل نكب
 في ذلك الأمر من الجميع

فمثـل أن لا يعلمن من وراثـه
أو يعلمـا بحالـة الإجمـال
ويطلبـا التحقـيق ثم يتلف
قال الإمام القـطب فيما يوجد
من مال نفسه بلا إذن أتى
وقيل لا لأنه قد خالفـا
وهو بأن هذه الوصـيه
وقيل من أوصى بعرض يعلم
فما على الوصى أن يمسـلما
ولو بهيمـة وفي وثاقها
لو عطشا ماتت وجوعا فـهى لم
وما عليهم حفظها له ولا
وجائز لمن له أوصى الفتى
ومن يك استخلفه الميت على
ليس عليه منه شىء إلا
لأنه عن حكمه تنقلا
إن حضر الخليفة المقدم
يحرزه الوارث حتى يصلـا
ثم الضمان وهو الذى ذكره
هـذاك فى غير الأصول يقع
وذا لأن الأصل حيث وقـمـا
وإن يكن يقبض للوصـيه
أو ذلك المالك حينما هلك
فمات ذاك قبلما أن ينفـذا
يرد تلك وراثـه الخليفة

ولا خليفة بما كان حدث
فيطلبـا تفصيل هذا الحال
قبل وصول المراد يكشف
إن أنفذ الخليفة المعتمد
من وراثـه فذاك شىء ثبتـا
ما كان قد أوصى به وما وفا
تنفذ من أمواله الأصلية
أو بأصول عينت لديهم
ذلك للموصى له ليكرما
ماتت فما عليه من إطلاقها
تكن أمانة لديهم تلتزم
إخراجها من حيث كانت أولا
يأخذـه بنفسه إذ أتى
شىء فمن له التراث حصلا
أن يحرزـه حين ذاك ولى
فهو أمانة لديه حصلا
وإن يكن لم يحضرن فيلزم
ويخبرنه به مفصلا
فى هذه المسائل التى تمر
وفى غلال لهم تجتمع
ليس بمحتاج إلى أن يدفع
خليفة من وراثـه للتركـا
عند خليفة وصاياه ترا
فإنها ترتجمن عند
لوارث الأول ذى الوصـا

أو لم يكن مضيعا في هذى وارثه أن ينفذ ما حصل من بعد ما ردت ولا يمهل يردها لوارث الذى خلا أو أنه لم يوصه أن ينفذ وتلك فى يديه قبضها ملك وبرئوا بالقبض من خليفة ضاع مع الخليفة الذى أوتمن لينفذنه وهو لم يضيعا ثلث فإن تم فلا رجوع ثم هناك فى معين قبل الأجل وعند ذاك قد عناه التلف لو أنه قد كان ما تم الثلث وصية أوصى بها من قد هلك أمواله أو أكلها أو تلف من خارج من ثلث الأموال حيث غدت من بعد فى ضمانته لأنقذوها وحدها كما هيه تكن على ضمانه شيئا لزم فإنها تخرج حين تبذلا من الذى من الجميع يخرج من معاونا معاوضا مزاولا كان به من أمرها ملتزما يوكلن عنه وكىلا أصلا يوكلن من بعد موت نزلا

قد ضيع الوصى فى الانفساذ إن لم يك الوصى قد أوصى إلى فينفذنها وارث للأول وقال بعض وارث الأول لا وذاك بالإطلاق أوصاه بذا لأنه قد مات حينما هلك قد فصلت عن وارث للميت قال فتى محمد أحمد إن ما وارث إليه كان دفعا يرجع للوارث ما لم يك تم وإن يك الوصى وصاياه جعل فدفعوا ذاك لمن يستخلف لا رجعة له على من قد ورث وتخرجن من كل ما كان ترك إن كان ضامنا لها بالخلط فى لو أنها فى أول الأحوال وأنها دين غدا فى ذمته فلو بعينها تكون باقيسه وإن يك الميت بها أوصى ولم كلا ولا كان بها تكفلا من ثلث المال ولو تلك تكن وجاز للوصى أن يؤكلا فى حالة الحياة فى إنفاذ ما وماله من بعد موت حسلا إلا إذا الوصى له قد جعل

قال الإمام القطب فيما نقله
 أى أنه أجاز أن يأمر من
 ما كان من تلك الوصايا قد بقا
 وبعضهم قال له أن يوصى
 وذلك بالأطلاق بعض نطقا
 وللفتاة إن تكن وصييا
 نيفذ عنها كل ما لا يمكن
 لو كان لم يجعل لها ما ذكرنا
 وليس يشرى الأصل من وصى
 إلا إذا صحت وصايا من هكذا
 ولا يمان ذلك أو تحققه
 والخلفا إن جملة كانواهم
 ضيع في إنفاذه كما يجب
 أو بعض وارثيه كان ضيعا
 فإن من ضيع منهم ضمنا
 وكان قادرا لأنه للزم
 في الدفع والإنفاذ من هناك لم
 لو كان فعل ذلكم ما وجده
 كذا إن كان الوصى ضيعا
 حتى توفي الشهدا أو تلفا
 أو قد نسي ما كان قد أوصى به
 أو أنها قد ضاعت الوصية
 وليس للوصى أن يرتجعا
 عليه بالفسخ وعيب ثبوتا
 إذ الخطا كما علمت مسندا

وإن بعض العلماء أجاز له
 بعد مماته الذى قد ينفذ
 إن كما قد أنفذ بعضا مطلقا
 فيما إليه كان أوصى الموصى
 وبعضهم يمنع ذلك مطلقا
 توكلن الثقة المرضيا
 أن تبرزن فيه إذ يستهجن
 من كان قد أوصى لها من الورى
 ولا وكيل أبدا لحي
 أو صح توكيل لحي دون شك
 وتعلمنه بأنه ثقة
 وكان قد ضيع بعض منهم
 أو أنه ضيع كان في الطلب
 أى ضيع الدفع ولا يدفعها
 منابه إن لهم قد أمكننا
 كل امرئ منابه فيلتزم
 بضمن سرى الذى عليه قد لزم
 بنفسه منفردا على حده
 إنفاذه أو طلبا ما أسعرا
 موصى به أو مات من قد خلفا
 أو قد نسي تعيينه لصحبه
 أو جحد الوارث بالكلييه
 على أخى الإرث بما قد رجعا
 ولو بلا عمد أتى ما قد أتى
 ليس يزيل للضمان أبدا

وذلك إن كان الذى أوصى به ويرجع الخليفة الذى فضل عن بيعه الأول ذاك المنفسخ ويغرم النقص إذا ما كانا وينفذ ذاك فى الوصية فإنه يغرم نقصا كانا وإن عليه بيعا ردا من يده بدون ما تضییع أى ذلك المعيب أيضا دون أن لمشتري المبيع والمعيب وإن يكن ذاك المبيع يستحق من ثمن له غقالوا يغرم من ماله ولا رجوع قط له إن يكن الموصى به معيناً لمشتري إن كان الاستحقاق تنصبحت تلك الوصايا هاهنا ن يكن الموصى به معيناً ما على الوصى فى الوصية يأخذ الوصى من شمار زكن و مثله أو قيمة سرا هنا يضمن الوصى إن ضییع ما إن كان فى يديه ذا ويدفع ولا يكون النقص فى الوصى به وإن يكن فيما به أوصى قد أو كان فى غير يديه ضمنا

معينا شخصا من ربه من ثمن البيع الأخير إن حصل أو المعيب حيث لم يكن رسوخ من ماله إن عز ذا أو هانا وإن تكن بدونه قد تمت عن أول لو ارشى من بانا بعد تلاف ثمن قد عدا فحصل التسلاف فى المبيع يضييع فيه غذاك يغرم ما يأخذ من منه بدون ريب من مشتریه بعد إنفاذ سبق خليفة للمشتري ذاك الثمن على أخى الميراث فى ذى المسأله ويرجع الوصى ذاك الثمنا من قبل إنفاذ هنا يساق بدون إنفاذ لها تعينا ولسوى الهالك قد تبينا ولا على الوارث بالكلية ما كان قد رد إليه من ثمن إن يكن استحق دون الأمانا أفسده الوصى به فليغرم أروشه لمن له ذى تقع لأجل أرش جاء من جانبه أفسده وهو فى يديه قد وجد ويجعلن ما يغرمه هنا

من ذاك في الإنفاذ للوصية
لوارث غير جع الوارث له
وإن تكن هذى الوصايا مما
ذايأخذنه وارث للميت
كل فساد كائن في الموصى
ومن غلاله غينفذن في
كمثما تنفذ فيها الغل
ونفقات ما به قد أوصيا
فإنه منه يكون أيضا
ولخليفة يرخصنا
لأحد وينفذن بالثمن
ورخصوا له بأن يوكلا
وذلك مبنى على أن كلما
جاز له التوكيل أيضا فيه
والمنع من جميع ما كان ذكر
لأن من كان له قبلا أمر
ولا بيع خليفة ما يوصى
إن وارثو الهالك قد أعطوه
ولا بيع مناب واحد إذا
إن أمكن البيع لبعض وهو ما
وإن يكن لم يمكن بحيث إن
أو قد لقي لكن يخس ظاهر
إلا إذا الميت شيئا عينا
فلا يصيب وارث للتركة
لكن إذا ما طلبوا أن يجعلوا

وقيل بل يردده في التركة
ذاك غينفذنه حيث جملة
حد وإنفاذ الجميع تم
وكان ميراثا كباقي التركة
به فمن نمائه منصوصا
وصية بدون ما توقف
وينفذن فيها نماء يحصل
وكل ما يحتاجه مستوفيا
إن يسخط الموصى له أو يرضى
يأذن بالبيع ويأمرنا
وفي البيوع وحدها أن يأذن
سواء يفعلان ما قد فعلا
يفعله الإنسان من جميع ما
والإذن والأمر لمن يأتيه
أكثر عند العلما أهل البصر
لم يجعلن لغيره ما قد ذكر
أن تنفذن منه الوصايا الموصى
مالا لكي ينفذ ما يعنوه
أعطى له منابه لينفذنا
ناب الذي قد كان لم يسلمنا
لم يلق شاريا لبعض ما زكر
غليبع الكل بلا تشاجر
أن ينفذن في وصاياها هنا
أن يدفع القيمة للخليفة
للشيء في تلك الوصايا فعلا

لو أنما الهالك كان جعلا
وقال بعض إن يك الوارث قد
فالبيع لا يعجلن عليه
لكنما الوصى لليتيم
كذا وكيل غائب وإن جعل
بأن يبيع المال دون ما نظر
وإن يكن باع بدون حجة
وكان بالذى به قد باع لم
له بأن يدفع للشارى الثمن
إذا درى بأنه باع بلا
وأن تك الحجة في ذا صحت
وكان لم ينكر عليه ما ذكر
فما له عليه بعدما وقع
وإن درى الوصى أن ليس يحل
ووارثوه حاضرون فاقتحم
وقيل لا يجوز بيع الأصل له
على أخى الإرث بما كان ذكر
والبيع للمروض جاز فيه
وينبغى له إشير أولا
وفي فداء المال لا مدة له
أولا فإن بيعه ذاك مضى
وإن يكن بالبيع أمرا فلا
يجدد احتجاجة عليه
إلا إذا قال له وأعلنا
إذا أردت توجبين للبيع

للمال مع خليفة وأرسلا
تناله الحجة حيثما قعد
أو يوصلان حجة إليه
يقوم في مقامه المعلوم
من مات للوصى بعد ما رحل
وارثه فهو له كما ذكر
عليه في البيع ولا مشورة
يعلم وبعد ذلك الحال علم
ويأخذن ماله ويذهب
مشورة منه ورأى حصلا
بأنه باع وذا في الحضرة
حتى إذا المشتري المال قهر
من حجة في ماله فينتزع
له بأن يبيع مال من رحل
بالعمد ما يخالف الحق أثم
حتى يقيم حجة معدله
إن كان بالغاً أخا عقل حضر
وإن بدون حجة عليه
عليه في البيع لها إن فعلا
فإن فدا من حينه وأعجله
وماله من بعده أن ينقضا
يلزمه من بعد أمر جعلا
مع كل بيع يوقعنه فييه
حين له بالبيع كان أذنا
يوما فأعلمنى بالصنيع

ولا يجوز للموصى الاثـتـرا
ان كان من يبيع وحده وله
إن يكن المبيع قد ينادى
في غيبة من الوصى إذ رحل
أن يشتري من ماله ما شا بما
وإن يكن باع الوصى بالنـدا
ثمت أولاه له من اثـتـرى
وجاز للوارث أن يفـدـيه
إن كان لم يحتج قبل ما بدا
وإن يكن الوصى بشيء يعلم
غير جائز لفرد أبدا
من ذلك الشيء فينفـذـنا
إلا لسهمه فذاك ما حظـل
من الذى بعينه قد أنفـذـا
إن يخرج من نحو كيس قد حضر
وما غدا مع وارث فلا يبيع
أو إذن موص وكذا فى العكس لا
والموص بالزكاة أو كفارة
من الشعر عنده أو من إبل
أو دفع الوارث ذا إليه
أو بعد ما قد باع فالوصيه
من مال موصيه إذا لم يكن
فإن يكن فيما ذكرنا جاعـلا
وكما خليفة قد غرما
بدون تضييع فذاك يرجع

من مال موص قل دا أو كثرا
أن ينصبن مشتريا قد وكله
عليه بين الناس فيمن زادا
وقيل إن كان له الموصى جعل
يشاء فالجواز فيه رسما
أو أنه باع بسـمـوم عهدا
بلا اتفاق جاز ذاك إن طرا
من بعد ذاك الحال من يديه
عليه حين باع سوما أو ندا
أن تخرجن منه الوصايا لهم
من وارثيه أن يبيع ما بدا
وصية فى ذاك تجعلـنا
وإن يك الشيء الذى لها جعل
كمثما أن توصين بكذا
فواسع إخراج كل ما ذكر
خليفة إلا بإذن قد وقع
ييمه وارث بلا إذن حـلا
أن يخرجن من كمثـل غرمة
وفى يدى خليفة ذاك جـمـل
ثم استحق بعد من يديه
راجعة فى ثلث البقيـه
قد جعل الإيصاء فى معين
فذلك الإيصاء صار باطلا
من سبب الموصى به لو عظم
به على الوارث فهو يدفع

وان يكن قد باع شيئا وفسخ
وبنسول يبدى شار عرف
فليرجع الخليفة الأثمانا
ويأخذن منه النمو كاملا
وقيمة الشيء يغرمنا
إن وسع الثلث وإلا نزلت
ويرجع الخليفة الذى حصل
لوارث من بعد قبض لهما
وصية إلا بإذن حصلا
لو تلف الشيء الذى قد عينا
وإن يكن أصاب للنسل التلف
فليغرم من قيمة لذين
وإن يبيع للوارث الشيء وقد
فسخ البيع وهذا تلفا
أثمان شيئ ويعد رجعا
وإن يك الفسخ عراه بعد ما
برى من الشيء وقد أجزاء
وذا إذا الوارث كان واحدا
وباعه لهم على مقدار ما
وإن يكن ما باعه لهم على
فيضمن لأهله كثيرا

بعد النمو بغلال وانتسخ
وعين ما بيع أصابها التلف
للمشتري كائنة ما كانا
وهكذا يأخذ ما تناسلا
وفى الوصايا بعد ينفذنا
بها مع الثلث بحيث وصلت
من النسول والنمو عن كمل
وماله ينفذ منهما
من وارث ودون إذنه فلا
أو وسع الوصية الثلث هنا
أو للنمو عند شار قد عرف
وترجع للوارث المكين
خلاه موص مع خليفة عهد
من وارث رد له من خلفا
عليه هذا بالوصايا أجمعا
أنفذها وأمرها قد تمما
إنفاذه ذاك الذى أتاه
وهكذا إن كان قد تعددا
نالوا من الإرث من بعد ما
مقدار أرث لهم قد حصلا
ورده لأهله موفورا

ضمان الخليفة للوصية

ويضمن الوصى للوصية حتى توفي الشهود وجحد لا إن هم تجنبوا أو نافقوا ما لم يكن يتلف ذاك المسال أو قد تجنبوا أو ارتدوا إلى وإن يكن ضيع حتى لا يصل في ذاته مثل جنون ومهرم وهكذا صيرورة الشهود أو داهما أو من يجر ضمنا وقيل يعطى وارثا ما قد ضمن وإن يكن هذا بشيء ضمنا لكنه يمكنه التكلم فإنه يأمر أو يوكّل أو أنه أوصى به أو أمرا وإن يكن أمكن بالإشابة فإنه يفعل والكتابة وإن يكن لم يمكن حالا لوارث ويبرأ المستخلف لو أنه ضيع خيما قد بدا ويطلبن الشهدا الخليفة فامتصوا فإنه يحصلن بأنه لم يوصين أصلا

إن ضيع الإنفاذ عند المكتنة ذو الإرث ما من الوصايا قد عقد أو رجموا عن ديننا وفارقوا وإن هم قد نافقوا ومالوا إن هلكوا غفى الضمان حملا هذا إلى الإنفاذ من أمر حصل لا يقدر الإنفاذ منه أو سقم أو واحد وارث ذاك المودى وأنفذ الإيصاء كما تكونا فيرجمننه له فينفذن ولم يكن إنفاذه قد أمكنا فذلك الإنفاذ ما بينهم مع من يجيز للوصى يفعل يرده لوارث إلى السورا ذلك أو أمكن بالكتابة تقدمن إذ تلك كالخطابه فليرجمن قائممه الأموال إ أنفذ الوارث ما قد نصف وإن يك الوارث ذاك جسدا أن ينطقوا الشهادة المعروفة لوارث بربه مولى المنن مما يقوله بشيء قبلا

ولا عليه قط إلا إن يكن
وما له أن يأخذ من مال
إلا المعين الذي أوصى به
وإنه إن لم يكن قد عيننا
لا يأخذ شيئا وبعض حلالا
غيبا هو الثلث يكون أو أقل
وليس للحاكم يجبرنا
وبعضهم يقول في الديون
أعنى التي أصحابها تعينوا
إن قام أصحاب الحقوق في طلب
وإن للوارث أن يقتصولا
أي أرجع المال إلينا وإذا
يكون غير الأمر والنهي فقد
وإن يكن ذاك الوحي ضيعا
أن ينفذوا وصية للراحل
ويؤخذ الوصي بالذي أضر
وإن يكن قد ضيع الإنفاذا
بانما التركة أو ما جمعلا
أو استحق ماله بالأمننا
ولا على الوارث في الإنفاذ
في غير ملته فكان مثلا
وإن يكن أتلّف من يديه
غليظ فذن منه الوصايا ومتى
أو وارث وبعده يبين
بهذه التركة أو قد انكشف

ضيع حتى قد نسوا ما ينطقن
وارثه شيئا لهذا الحال
إذا رآه حيث لم يشهته
موصيه للإنفاذ شيئا بينا
أن يأخذ ماله قد قابلا
من ثلث من مال ميت رحل
خليفة الميت ينفذنا
وفي التباعات على التعيين
يجبره حاكمنا المؤتمن
حقوقهم فهو عليه قد وجب
أن أنفذ أو اردد المذولا
غلاه لا شيء عليه بعد ذا
غليظمرنه بالوفا بما عقد
فجائز لو ارثى من صرعا
ويرجعوا فيها بأجر شامل
موصى به أن عنده كان استقر
دمرا وقد بان عقب هذا
غيبه وصايا الميت حرم حظلا
فليس من شيء عليه هاهنا
لأنه صير أمر هـــــــــــــ
من لم يكن أوصى بشيء أصلا
لشيء ثم يقدرون عليه
أنفذها من تركة هذا الفتى
بأنها أحاطت الديون
بأنما التركة حرم مقترف

أو كونها في يد من كان هلك
فضامن لصاحب الأموال
وإن لها خليفة قد أنفذا
إن الذي أوصى به من فقدا
فهو على الوارث يرجعن بما
يعطيه مثل ماله أو قيمته
وليس يجزيه الذي له فعل
إلا على الخلف الذي قد سبقا
وبعضهم يقول ذا لا يرجع
ثانية في الحكم حيث أنفذا
وقيل ما أنفذه من أول
ويغرم الوارث عما أنفذا
وألزم الخلافة المستخلف
يكتب هذا الدين في الوصية
على وصيتي أو استخلف لسه
لو أنه لم يكتبن الدين في
بل كان مكتوباً لدى أهليه
وقال في الوصية الأصلية
هذى كذا أيضاً على الحقوق
كذا وصايا غيره إن أوصى
تبرعا أو من ضمان ان كتب
وقيل لا يكون ذا في أمره
إلا إذا نوى به في الأصل
وإن يكن قد دفع الوارث له
شيئاً يبيعه وينقذنا

أمانة وغيره لها ترك
ومن له أمانة بحال
وكان قد بان له من بعد ذا
مال له لا مال من قد ارتدى
أوصى به هالكة مفرما
وينفذن ثانية وصيته
لغيره أو نفسه وقد بطل
وقد علمت حكمه منمقا
على أخى الإرث بما قد يدفع
بمال نفسه ولو لم يدر ذا
يجزيه عن هالكة المرتحل
له من التركة بعد كل ذا
على الديون إن يك المستخلف
وقال فيه إنه خليفتي
أيضاً على الدين الذي قد حمله
وصية له ولم يعرف
أو أنه في دفتر يحويه
زيد خليفتي على الوصية
وهى التى على للمضلولق
أن تنفذن عنه حين الإيصا
ذلك في وصية له نصب
خليفة على وصايا غيره
يجعله خليفة للكل
من ماله أو تركة محصله
منه الذى قد كان يلزمنا

ويعلم الخليفة المدفوع له
فباعه لم يخبرن بما به
فما على الوارث من رجوع
ويرجعن عليه إن لم يعلما
ويرجعن عليه بالثلث متى
بالعيب إن كان بلا تضييع
لا ينتفع خليفة بالموصى
أو لم يعينه ولا يكريه
ولا يحل للذي قد أخذ
ويضمن الوارث نقصا والتلف
بأنه وصية فانتفعما
ويرجعن خليفة عليهم
إن أتلوه وعليه يدرك
وقيمة الذي له قد أكل
ذلك في ديه كيما ينفذ
عن الوصايا أو يكون تركه
ولا يحل الانتفاع أصلا
كأكله تضييعه كسلا ولا

بأن في ذلك عيبا حملا
ثم عليه يرجعن بعينه
له لأجل ذلك المبيع
بعينه بدون ثلث رسما
يتلف منه بعد رد ثبثا
وما درى بالعيب حين البيع
به إذا عينه من أوصى
أو يرهنه أو يغير فيه
ذلك من وارثه على كذا
مع العنا إذا دراه وعرف
به كذا إن يأمرن منتفعا
إن يك من أمواله قد يفرم
ذو الإرث عن عناء نفح يسلك
كذلك ما أفسده إن جعل
منه الوصايا لا إذا قضاه ذا
في يده الميت قبل الهلكه
له به عند العلى الأعلى
أمر بأن يضاع أو أن يكل

إنفاذ الوصايا

كذلك أيضا صاحب الوصية أو وارث كالغير في القضية عنه خليفة له قبل الهلك ووارثه لأجل هذي الصفة إليه بعد الموت ييرا حالا ويجعل المال الذي من يخلف والوارثون أمنا معروغه بأمننا أو تنفذن على الوفا ليسوا أناسا أمنا كلهم له أمينا قادرا على الوفا لو لم يك الإنفاذ في الوصية في إنما الميت يبرأ حالا أوصى لهم مستخلفا للمؤمن وصية أوصى بها المرتمن وصية الأقرب في الحياة ذا بتلك لا الإنفاذ والإعطاء وقد أبان لهم في الإيصا أو كان بعض منهم مؤتمنا لم تنفذن من بعده على سنن لهم وقد أبان هذا نصا ينفذ فما عليه غير ما رسم فمن يبدل بعد ما قد سمعه

يبرأ وارث مع الخليفة إن أنفذ الخليفة الوصية وإن يك الموصى لماله ترك فقد برى من تبعة الوصية وهكذا بدفعه الأموالا وليس ييرا الميت لو يستخلف لو كانت الشهود والخليفة إن كان لم يجعل بأيدي الخلفا وقد برى أن أنفذت ولو هم ويبرأ من منها متى ما استخلفا كذا بإشهاد أولى الأمانة قال الإمام القطب لا جدالا عند وصايا الأقربين إن يكن إن قبل الخليفة المؤمن لأنه لا يجدن أن ينفذا فإن من واجبه الإيصاء وقيل إن للوارثين أوصى وهم جميعهم ثقات أمنا لو واحد فقد برى منها وإن وقال بعض يبرأ إن أوصى لو لم يكونوا أمنا أو كان لم وقيل معنى ما إليه وضعه

فإن معنى ذاك في الوصية
قال الإمام الكدومي قد أتى
وذا إذا أوصى إلى أمين
وكان ذاك عند وقت المكتبة
وليس ييرا قيل في الدين إلى
وجاء عن بعض من الأئمة
لكل إنسان ولكن جاء لا
إلا أمين عارف ما يعمل
في حينما ينفذ للوصية
فيسألن أهل العلوم البصرا
لأن بعض العلماء يقول من
فإنه منها بجال قد برى
بأنما الصحة في هذا الأثر
ما بقيت لم تنفذ الوصية
استخلف الأمين أو سواه
لكنما الأمين في الأفعال
ولم يكن لوارث الذي ارتدى
ولا خليفة الوصايا لا ولا
إلا إذا الميت قد أجازا
فإنه لنفسه يأخذ مع
ويعطين إن أراد للبولد
والقطب قال جاز غيما عندي
زكاته وصية له كذا
من ينفقنه إن يكن عليه
أو كان غير واحد لمسكن

وتحصلن براءة للميت
في الدين قيل والوصايا مثبتا
وكان مشهدا عليها اثنين
وقيل إن ذاك في الوصية
أن يدفعن لأهله مكملا
يجوز الاستخلاف في الوصية
يحسن أن يستخلفن في الملا
وما له يترك حين يفعل
وإن يكن لم يدر بالكيفية
ليجرين بالعلم فيها إن جرى
يستخلفن على الوصايا المؤتمن
قال الإمام القطب عند النظر
أن ليس من براءة مما ذكر
وتبلغن أصحابها الأصليه
على وصاياهم وما عناه
أفضل عندنا بكل حال
أن يأخذن من الوصايا أبدا
أطفال هذين ومن قد كفلا
ما قد ذكرنا لموصى غازا
من أخذوا وليس من بأس وقع
وزوجة وغير ذين أن يرد
أن يعطى الإنسان عند الرغد
وصية لغيره قد أنفذا
دين لخلق كان أو باريه
أو غيره مما بأمره عنى

من كلمه لا يدركنه على
وجوزوا أيضا له أن يعطى
وهكذا إن كان قد أجازا
فإن للوصى أن يعطيه
وكل من وارثه يعمله
أو أنه لو ارث قد جوزا
وقيل لا يصح للوارث ذا
إذ ليس للوارث من وصيه
أن يأخذ لنفسه لو كانا
وإن يكن مستخفا لاثنتين
دون الأخير لا ولا يعط رجل
ولا لمن يمونه الآخر قط
أى أنه أجاز ما أوقع ذا
وقد أجاز ينفذ ويعطى
أو كان من مات له أجازا
قال الإمام القطب وهو العلم
أن يعطى المنفذ منهم هنا
أو يأخذ لنفسه أو يدفعها
أو أنه يعطى لهذا الثانى
وغير جائز ولو قد جوزا
وإن يكن ما جوز الآخر له
ولا الذى كان له قد فعلا
فصامن ما نأب للثانى الذى
وحيث صار ضامنا ودفعها
وينفذه هو فى الوصية

من كان قد أنفقه من الملا
لا به وأمه بقسط
يدفع للوارث مما حازا
مما ذكرناه وأن يولييه
من الورى فهكذا سبيله
أن يأخذن قليأخذن وليحرزا
ولو أجاز له وأنفذا
وقيل للوارث فى القضييه
ذلك لم يوص له إعلانا
معا فلا ينفذ بعض ذين
صاحبه الأخير منها لو يقل
إلا إذا الثانى أجاز ما غرط
بنفسه فى حينما قد أنفذا
لسائر الناس هنا بقسط
ذاك فإن ذاك مما حازا
إما بأن يجيز فرد منهم
لطفل نفسه فليس حسنا
لمثل طفلك الثان حين دفعها
فذاك غير ثابت الأركان
ذاك فذاك باطل إن برزا
أن ينفذن وحده ويفعله
من ذلك الإنفاذ حيث عجلا
أبطل منه الفعل مهما ينفذ
له المنأب يأخذنه أجمعا
تلك التى لم تنفذ فى جهة

وجوزوا أن ينفذن كل أحد مع أن من أوصى لهم قد جعلنا وذاك إن لم ينههم من قد هلك وإن نهاهم ضمنوا إن فعلوا وإن يكن بعضهم ذاك فعل وقيل إن لوارث قبل أوصى وغيرها كغيره فقل ما إذا ولا وصية لوارث وقد بأنه لا يرجع من إرثا بأن إن لم يكن يأخذ من قد ورث واحد الخليفين إن يغيب وجاء عن بعض من الأئمة وقيل لكل وليس ينتظر فمن يقل بأول مما ترى فإن يكن قد غاب قبل الوقت أو غاب بعده ولكن ما علم فإنه عليه يحتج على فإن أبى أنفذ سهمه وقد وواحد من الخليفين جميعها من وارث فذاك لا لكنه يدرك نصفها فقط وإن يكن يجحد فرد منهما أي كونه خليفة لديه فلينفذ المحجود نصفاً آتى كذلك التكفير وهو بين

من ذين كل ذى الوصايا منفرد مثل وصى واحد إذ فعلاً عن فعلهم ذلك فيما قد ترك ما قد نهاهم عنه ذاك الرجل يضمنه بنفسه حيث عدل يأخذ من كفارة للإيصال له بأن يأخذ ما قد رسماً أثبت ذاك بعضهم كما عقد يأخذ ذاك غيرهم ويذهب فلا يضر الوارثين ما حدث أو جن فالثاني لذاك يرتقب ينفذ نصف هذه الوصية إفاقية ولا قدوماً من سفر يقول يحتج على من أدبراً أو كان غائباً قبيل الموت بأنه استخلفه من اخترم أن ينفذن سهمه مكملاً قيل الجميع ينفذن ولا يرد إذا أراد قبضها في الحين يدركه لو لج فيما سألها من وارث إذا أرادها وشطط صاحبه الذي لديه قدما ولا بيان عنده يديه في ممكن القسمة كالزكاة لا في الذي قسمته لا تمكن

حتى على ذلكم يتفق
 إن تلف المال بهذا الشأن
 لأنه في فعله قد اعتدى
 أن ينفذ الكل إذا له وصل
 يقبل قسمة كمثلما زكن
 أن ينفذ نصيبه متمما
 من بعد أن بتوبة قد غازا
 فقد تبرأ من ضمان لزمه
 من تركة أو كان لم يضمن لذا
 فما له براءة بحاله
 بعض الذين ورثوا من افتقد
 أو كلها أو بعضها كان جحد
 فيلزم الباقي ما نابهم
 ذلك في ذمته معلقا
 فقد برى الجاحد من ذا الفعل
 وبقيت معصية الجحود
 يبرأ منها أو يتوب عجلا
 وإن يمت لم يظهرن متابعه
 من سهمه شيء عليهم لزم
 في إرث ثان يرجعن عليهم
 جميعه وانصلت الرزية
 كل امرئ من الوصيين استقل
 لجاز فعله الذي قد أبرما
 جاز بذاك فعل كل منهما
 ما قسمه أمكن ما بينها

كالجح والمعتق الذي تحققا
 وما على المجحود من ضمان
 ويلزم الضمان من قد جحدا
 وجاز للمجحود مع بعض الأول
 لو ذلك المنفوذ مما لم يكن
 وإن يك الجاحد تاب لزم
 وإن لصاحب له أجازا
 أفعاله ولم يكن قد غرمه
 وإن يغرمه لما قد أنفذا
 ما كان قد أنفذه من ماله
 فلينفذن وكذاك إن جحد
 بأن يكون وارثا لمن فقد
 وما عليه من بيان يعلم
 أما مناب جاحد فقد بقا
 وإن هم قد أنفدوا للكن
 إن أنفذت من مال ذاك المودى
 وإن يكن من غيره الإنفاذ لا
 ويرجعن لهم ما نابيه
 والمنفذون ورثوا له فما
 وإن يكن شاركهم سواهم
 ما كان نابيه من الوصيه
 وإن يك الموصى لدى الإيضا جعل
 بحيث لو أنفذ كل منهما
 صرح في الإيضا بذاك لهما
 وإن يفرق لهما فليقسما

واتفقا على الذى لم يكن
وإن أجاز واحد للآخر
أو أنه أنفذ قبلا ثما
وقد أتى فى أثر من أوصى
أو زائد ولم يكن قد جعل
فإنه ليس لفرد منهم
أو كان فى حضرتهم وقيل بل
إذا هم ثلاثة وإن جعل
كان له ذاك وجاز الأمر من
وإن يكن قد جعل التصديقا
غمات منهم واحد فقد بطل
ومن يكن أوصى إلى اثنين
أقام فى مقامه سواء
وغير جائز لفرد منهم
إلا لما لا بد منه لهم
وقيل لا إلا بإذن الثانى
وذاك مثل حاجة الأيتام
ومن يقل محمد وصى
فذلك الإيصا إليه كانا
وجاعل اثنين وكل منهما
حيهما عن ميت ومن حضر
فذاك ثابت وإن لم يجمع
فواحد لا ينفذ من ذين
وجاء فى مقال بعض العلماء
ينفذ نصفاه ذاك يصح

قسمته بينهما بالممكن
فأنفذوا بدون ما تشاجر
أجازه أجازهم وتما
إلى وصيين عليهم نصا
لواحد ما للجميع حصلا
ينفذ شيئا دون رأى منهم
للكل أن ينفذ ثلث ما حصل
للكل ما لواحد حيث فصل
فرد عن الجميع حين يأمرن
لهم بما أوصى به تحقيقا
تصديقهم وصار غير منفعل
غمات بعد واحد من ذين
أو ينفذ ما الموصى قد أبداه
تصرف فيما هناك يرسم
لو أنه قد غاب شخص منهم
أو اذن حاكم على المكان
لمثل ملابس أو الطعام
إلى قدوم خالده المرضى
كمثلما أوصى به إعلانا
له يكون ما يكون لهما
عن غائب كذا فى الإيصا ذكر
ذا لهما فى لفظه والمقول
إلا بمحض من الاثنين
بأنه إن شاء شخص منهما
لكنما الأول منهما أصح

وإن به شخص يقوم ساعى
ولا يضع ما نابيه بعضهما
إن لم تكن له أمانة معه
ويتلفن من يديه يضمن
وكل ما لا يحرزن غبالنوب
وما عليهم من ضمان إن تلف
بدون تضییع هنا ولا على
بغير نوبة له إن لم يكن
لو أنه غير أمين وضمن
بدون نوبة وفي أن يتركها
مع واحد من ذین مطلقا هنا
لا یسمع الوصى من قد ورثوا
بأننا لهذه أنفسنا
حال حیاته بدون بینة
وإن یكونوا أمننا أجزاءه
وقال بعض عنه لا یزول
لو صح بالبیان أن من هلك
إلا إذا ما كان یشهدنا
أو أنه أشهد في الحیاة له
قال الإمام القطب لا یجزیه
بأنهم قد أنفذوا الوصیه
لا شك یدفعون ضرا دفعها
وكل ما سماء للوصیة
وفي یدی وصیه قد جعلها
بیعه وینفذ الوصیة

بأمر ثان جاز بالإجماع
مع صاحب له إذا ما قسما
قالوا فإن یکن لیه وضعه
منابه إذ كان لا یؤتمن
إحرازه بینهم خوف العطب
في نوبة لواحد ممن وصف
من یتركن عنده من الملا
ضیع في أفعاله ولم یخن
من یتركنه عند غیر المؤتمن
كل بدون نوبة قولا حكی
مؤتمنا أو لم یكن مؤتمنا
إذا هم قالوا له وحثوا
أو أنفذ الذی له ورثنا
إن لم یكونوا عصبه مؤتمنه
مقالهم وانحط ما عناه
فرض أدائها ولا یحول
أنفذا في عصره بدون شك
بأنما إنفذاها لا یثنی
بأنها باطلة معطلة له
فیما معی مقال وارثیه
لأنهم في هذه القضیة
عن نفسهم ویجلبون نفعا
من ماله المیت قبل الهلكة
للوصی قد غدا محلا
منه ولا یحتاج في القضیه

للوارثين ما خلا الأصل فلا
من وارثيه وإذا ما باعنا
وإن رأى خليفة في القلة
فلا يبيع أصلا لهذا ومتى
وليس يجزى قيل للوارث أن
إن كان في الأميال هذا يدري
يدفعها الوارث أيضا ثانيه
وقال بعض العلماء فيها
لو كان ذا بحضرة الخليفة
والحق أو ما كان قد ضاهاه

بيعه إلا بعد إذن حاصلا
من دون إذنهم فلا امتناعا
ما يكفين لتلكم الوصية
باع فإن يبعه لن يثبتا
ينفذ مع حضور من يستخلفن
ودركتها عليه أخرى
فينفذها بينهم كما هي
إنفاذ وارث لها يكتفيها
وإنما يخشى قيام الفتنة
من كلما لا تحمدن عقباه

الوصى

يستخلفن صاحب الوصية
فى المال والدين وليا عالميا
يعرف كيف ينفقن وعلى
حرا أخا عقل على الوراثة
وليتثق والأمناء غليششهد
فليعمدن فى حاله لخير ما
وينبغى للمسلم الموفى بأن
إن كان محتاجا له ويقبلا
وقيل من حق أخيه ضيعا
لكنه من بعد ما قد هلكوا
فإنه أدى لهم حقهم
فمن يكن للاختيسار لقيا
إلا إلى عدل لأمر الهادى
ونهيته عن أن يضاع المال فى
وعادم له وصايا فكتب
وأشهد الشهود فيما قد كتب
محتسب فأنفذ الوصية
فبعضهم يمنعه إلا إذا
وواسع يقال للخليفة
فى يده يحوزه وينفذ
وجائز أن يجعلن لديه
ثلاثا وما يكون دونه وما

برا أخا أمانة وثقة
بأمر إنفاذ كما قد لزما
من ينفقن وصية من الملا
كان قويا غير ذى اكتراث
وان يكن للكل ذا لم يجد
يراه والعذر له قد علما
يعين فى الله أخاه لا يهن
وصاية من عنده ويحملا
فى الله أو حق أب وما دعى
أدى وصايا لهم قد تركوا
لو فى الحياة قاطعا حبلم
فغير جائز له أن يوصيا
بالحفظ للأموال للإرشاد
رواية تنقلها للسلف
وصية كما عليه قد تجب
فمات ثم بعده له احتسب
وقد قضى ديونه الأصلية
كان وصيا وأجاز البعض ذا
أن يجعلن قدر الوصية
به إلى أن يكملن المنفذ
أكثر من مقدارها يحويه
يزيد عن ثلث وكلا علما

فان يكن قد أنفذ الوصية
وجائز يحجر للاموال
أو ينفذ جميع ما أوصى به
قال الإمام القطب والمشهور
من ذاك أو ينفذها ببعض
وما لوارث سبيل جارى
والحيوان والعروض وكذا
إن حجر الميت لهم وما سمح
وذلكم من حيث أن المالكا
والثلث شائع بهذا المال
وحيثما قد قبل الخليفة
فإنها في جيبه أمانه
وليمذلن وسعه والجهدا
والخلف في سكوته هنالك
أو نحوه ويسكن هذا إلى
فقيه إن قال له استخلفتك
ويسكن إلى ممات القائل
كمثما عدوا سكوت البكر
ومثما قالوا سكوت المكترى
بعد كلام آخر بما غدا
ومثما قد قيل بالثبوت
قالوا لأنما سكوته إلى
يوهم أنه لها قد قبلا
مثل خديعة بلا نكران
وقيل لا يعد هذا قابلا

فليرجعن لهم البقية
عن وارث جميعها بحال
هالكهم ويخرجن من باب
بأنما وارثه محجوز
لو أنما الموصى له ما حجرا
لو أنه لغلة الأشجار
سواء أيضا قبل ما أن ينفذ
وقال بعض مطلقا وهو الأصح
بالثالث في المال لهم قد شاركا
ليس بمقسوم بهذا الحال
لتلكم الخلافة الموصوفة
فليحذر التضييع والخيانه
في أن يؤديها كما تؤدي
إن قال موصى إننى استخلفتك
أن مات موص بعد ما وارتحلا
على وصيتى ونحو ذلكا
فحكمه في ذاك حكم القابل
رضى بعقد لنكاح يجرى
مكر كذاك بائع والمشتري
مخالف كلامه رضا بدا
في البيع بين اثنين بالسكوت
أن هلك الموصى وقد ذاق البلاء
فتركها من بعد ما قد حصل
وذا هو المختار في الديوان
إذ لم يصرح بالقبول أولا

ولا أشار نحوه وقيل بل
ولازم ما بينه وبينه
وذاك مثلما يرى بعضهم
كذا إليهن بالنوى وقيل لا
لكنما سكوته لن يحسنا
كذلك لا يحسن للموصى بأن
وقد أتى في أثر إن قبلا
لو غائباً فتركها من بعد ذا
وللموصى أن يقول إنمما
وإن يكن أوصى لغائب رحل
فإن ما أوصى له به بطل
فهو وصى وإذا ما قبلا
فالبعض قد أجاز له كما
قال الإمام القطب بعد ما ذكر
وجاز أن يعلق استخلافاً
أو نحو مجهول كعمام أو مطر
وصحو زبيد من جنون يعتري
كذا لعنق أو لإسلام يقع
كأن يقول مع حصول الصفة
أو إن يكن خروج هذى السنة
وإن يك استخلفه بشرط لا
جاز وما عليه أن يخاصما
أنفذه وما عليه قد لزم
ومن يكن مستخلف لطفلاً
فما لوالد ولا خليفته

يخين بعد أن مات الرجل
إن كان قد رضى به في قلبه
أن الطلاق والعقاق يلزم
أو ينطقن بذلك مفعلاً
فليفصح بما يريد معلناً
يعتمدن على سكوت منه عن
وصية من ميت ذاق البلاء
لا يسعنه فليقم لينفذ
أقوم بالممكن مما رسماً
فردها وبعد ذاك قد قبل
وإن يكن ما قال شيئاً ففيل
بعضاً وشاء ترك باق مثلاً
قال وبعض كلها قد ألزما
وذا هو المختار في نص الأثر
منه لمعلوم إذا ما وافى
أو كبلوغ من سعيد أو عمر
وهكذا قدومه من سفر
وبحصول ما ذكرنا ينخلع
فلتخرجن في الحال من وصيتي
فهو خروج لك من خلافتي
يخاصمن الوارثين مثلاً
لهم فما أعطوا له مسلماً
شئ سوى ذاك الذي به التزم
على وصية له من قبل
الطفل أن ينفذ للوصية

وفعل ذاك الطفل فيها ثبتا
 إن كان قد أنفذها ذاك على
 وقد نوى تكفيرها كفاره
 وهكذا الزكاة أيضا قد نوى
 وكان قد أوصل كل مال
 وذلك قول لأبي عبيدة
 قال وقال بعض من قد سبقا
 وقد أجزى إن يكن قد أوصلا
 لو أنه لم ينو ذاك أبدا
 لأنما الموصى نوى ما قد نوى
 في ذاك لا يؤثر الإبطالا
 كذلك المجنون أيضا رسما
 يقيم للطفل وللمجنون
 وهكذا جماعة في القرية
 ولو لهذين أب قد حصلا
 وقد أتى في أثر لا توصى
 فمن يكن أوصى إليه وكلا
 ينفذ عنه ما به قد أوصيا
 أما النكاح للولي إلا
 إن يبلغن فإننه وصى
 ينفذ ما خط من الإيصاء
 والخلف في استخلاف أعمى منعا
 ومنع الشيخ أبو المؤثر في
 وصاية الصبي لو لها أتم
 وبعضهم أجازها إذا رضي

لو لم يكن مراهما ذاك الفتى
 وفاق ما خطت عليه أولا
 باسمها ومقتضى العبداره
 بها زكاة مع جميع ما حوى
 في يد أهليه بلا إبدال
 رواه قطب علماء الأمة
 فعل الصبي لا يجوز لو رقى
 كلا بكف أهله ما بدلا
 أو أنه خلاف حق قصدا
 ونية الطفل التي بها انطوى
 كنية البالغ فيما قالوا
 وجاء في قول لبعض العلماء
 إمامنا كالحاكم الأمين
 من ينفذ عنه للوصية
 أولهما خليفة قد جملا
 إلى صبي قط بالخصوص
 له الإمام ثقة معدلا
 إليه من وصية مستوفيا
 إن قال حين يوصين قبلا
 فع بلسوغ ذلك الصبي
 وهكذا ينكح للنساء
 بعض وبعض العلماء وسما
 ما قد أتى مؤثرا عن سلف
 من بعد ما قد كان وافى للحلم
 وقد أتمها ولما ينقض

وإن يك استخلف غائباً ومع
فأنفذ الإيضا على ما ذكرنا
قبل قبول قيل يجزى ويرى
وأول القبولين في نص الأثر
وهو الصحيح في الذي أقول
كذلك الحاضر أيضا إن سمع
في حينه وصية ولا قبل
وواسع لمن أتاه خبر
حتى يكون قابلا ما وقعا
قال وفي الحاضر وجه آخر
أو أخبر الموصى له فقاما
لم يقبلان أو يدفعن غما له
وواسع له قبول ما ذكر
وبعضهم قال له القبول
أى قام من مكانه وذهبا
وصح توكيل لعبد مستترق
إن يكن السيد بالغاً ولم
ولم يكن مرهونا العبد ولا
فإن يكن في العبد ما قد ذكره
حتى يصح الإذن من مولاه
وما لمرب العبد في الوصية
لامنعه أن ينفذ لها ولا
ويضمن الموصى به أن يمنع
أو أنه يتركها للتلف
وسيد العبد فليس يدرك

علم بها لم يبلان ولا دفع
فالخلف في إنفاذه الذي جرى
بعض بأن لا يجزى ما سطرنا
عن ابن محبوب له القطب ذكر
لأنما إنفاذه قبول
بأنه استخلفه وما دفع
فحكمه حكم غائب رحل
خلافة في أمره التدبیر
من الوصايا أو يكون دافعا
إن يك اثنان له قد أخبروا
من موضع كان به أقاما
من بعد ذلك الحال أن يقبله
مادام في مجلسه وما نفر
لو أنه شط به الرحيل
مادام لم يدفع لها ولا أبى
بالإذن من سيده إذا سبق
يكن بمجسور عليه من قدم
مكرى ولم يكن بشيء شغلا
فتوقف الوصية المصروفة
وينتفى الثفل الذي عناء
فعل بعيد الإذن في القضية
ترك إلى أن يتلفن ما حصلا
له من الإنفاذ بعد ما أذن
فإنه يضمنها أن تتلف
لها لدى وارث من قد يهلك

لأنما كان لها المستخلف
وهكذا ليس له يشهد قط
لأنما الشاهد للرقيق
وقيل إن السيد الذي يلي
وتلزم الوصية السيد إن
لو كان من ملك له أبعد
وهي تعد فيه عيبا إن بيع
لأنها شيء وقد ترتبنا
وبعضهم يمنع أن يوكلا
لو أنه قد كان عبد الموصي
وذاك مذهب ابن محبوب الأبر
والشيخ عزان سليل الصقر
وإن يكن قد خط في قرطاس
واستخلف الوصي بعد ذا على
أو أنه سمى وصية فلا
فيها إذا أيقن بالزيادة
أو أنه في وسطها أو أوقعا
من كلما يعقل أنه لقد
بدون ما كتابة ولزمنا
إن قال إنني قد استخلفته
وللوصي أخذ أجره على
ليس على خلافة وإن جعل
إن كان وارثا فبعض قال
لو أنه أكثر من قدر العنا
ليس وصية وبعض قدرا

رقيقه فما له التصرف
له على خلافة بها ارتبط
كشاهد للنفس في التحقيق
لأمرها لا العبد لو لم يجعل
كان لعبد بذاك قد أذن
وقيل تلزم الرقيق وحده
وتنقلن معه حيث هرع
في ذمة له بها تقلبا
عبد وأن يستخلفن ولو علا
بالإذن من مالكة المخصوص
فيما له إمامنا القطب ذكر
أكرم به من ثقة وحبر
وصية له بلا التباس
قرطاسه ذاك الذي قد حملا
يلزمه ما زاد عما حملا
بالخط قبل تلکم الكتابة
ذلك فوق أسطر إذ وضعا
زاد ولا ما باللسان قد يزد
عليه ما قد زاده وأبرما
على وصيتي وقد صيرته
إنفاذا ما أنفذه مكمل
أجرا له فالخلف في ذاك حصل
يأخذ فالأجر غدا حملا
لأنه أجازة قد انبني
عناءه يأخذ ليس أكثر

لأن ما فوق العنا يجمعه
 فإن تزد أجرته عن العنا
 وإن تكن دون العنا لم يزد
 وقيل لا يأخذ بالكلية
 أمر على الوارث قد تحتما
 واختار منها الشيخ أحمد فتى
 وإن يكن ذلك غير وارث
 لأن تلك أجرة لها عقد
 وقيل إن زادت عن الثلث ترد
 وإن تكن أقل لم يرجع إلى
 فإن يشاء فترك الإنفاذا
 وقال بعضهم يرد للعنا
 ثلاثة أو رجلان أو تمنا
 فإنه يأخذ لا يكثر
 فإن يكن من العنا المقدر
 فإنه يأخذ من ثلث هنا
 وإن يمت من الوصيين رجلا
 وقيل نصفها وبعض قال
 وإن يك استخلف انسانين
 شخص ويأبى واحد فتلزم
 وقيل بل يلزمه النصف فقد
 وإن يك استخلف انسانا على
 ثم على الباقي سواء استخلفا
 وما على جميع من قد وصفا
 كذا إذا استخلفه قبل على

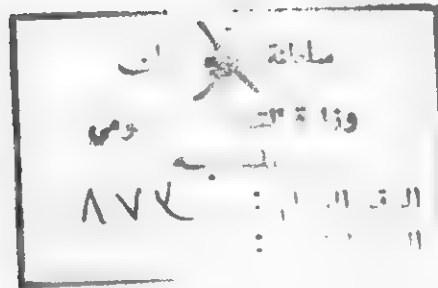
وصية ولا وصية له
 ردت إليه مثلما تكونا
 عن ذاك بل يمنح تلکم فقد
 لأنما الإنفاذ للوصية
 فهذه ثلاثة للعلماء
 محمد ثالثهما وأثبتا
 يأخذه لو زاد فوق الثلث
 ليست وصية إلى الثلث ترد
 لثلث المال وعنه لا تزد
 ثلث ولكن يأخذ ما جملا
 إن لم يكن ذا قابلا لها
 يقدرن له العدول الأمناء
 فإن يكن أحاط بالمال العنا
 لو كان ذاك زائدا عن الثلث
 يفضل فضل هاهنا في النظر
 ما دون ثلث لهم تكونا
 فيلزم من الحي إنفاذ لكل
 يستخلف الإمام عنه حالا
 معا ويقبلن من هذين
 جميعهما من يقبلن منهم
 لأنه كان على ذاك عقدا
 نصف الوصايا أو كربع مثلا
 فذاك جائز على ما وصفا
 إلا الذي كان عليه استخلفا
 جنس وكانوا عليه أولا

وذاك كالسحج وكالسيديون
وإن يك استوصى على تسمية
فإنما إنفاذ باقيها على
وإن يك استخلف طفلا هذا
من كان بالغاً ونصف الطفل
فإن يكن من بعد قد وافى الحلم
فلينفذ الوارث نصف الطفل
بأنه ينفذها من يرث
وقيل بل ينفذ للساهم
وذو كبرية وذو الإشراف لا
وإن يك استخلف منهم أحد
فإنما استخلافه صح وقد
ينزعها منه إمامنا الأجلك
فينفذ عن مشرك جميع ذا
قال الإمام القطب لا يجوز أن
أى كان مأمونا على ما قد ولى
وجاز أن توصى إلى أمين
إلا الذى يدين بالخلاف
كذا إلى أمانة إلا على
وإن يك الموصى خليفة جعل
نصفا من الموصى به أو نوعا
كذلك إن قال قبلتها خلا
وقال بعض العلماء لزما
قبول كلها والاستثناء لا
وإن يقل أوصى لزيد فإذا

فلا لزوم فى سوى هذين
وترك الباقي بلا توصية
وارثه يلزمه أن يفعل
وبالغا فليوقع الإنفاذا
يعلقن إلى البلوغ الأصل
وبالوصايا لم يقدّم ويلتزم
وفيها قول غير هذا القول
بلا انتظار لبلوغ يحدث
عنه أمرؤ بالأمر من إمام
يستخلف ما غيره قد حلا
وكان غيره لذاك يوجد
قيل مع المشرك ليس ينقض
أو نصوه أو وارث لمن ركه
أو أنه يأمر أيضا منفاذا
يوصى إلى المشرك لو قد يؤتمن
وثقة فى دينه المضال
مخالف للمذهب المكين
فيه فممنوع عن الأسلاف
ترويجه بنسبته لمن تقبل
على وصاياه وذاك قد قبل
يلزمه ما يقبله قطعا
كذا كذا يلزمه ما قبل
عليه كلها بحيث قدما
ينفعه وصحوا ما قد خلا
لم يقبلن فخالد ينفذ ذا

فهي له لازمة كما جعل
قبول خالد إذا ما قبلا
على وصيتي إذا شاء عمر
إلى مشيئة تكون من عمر
زيدا خلافة له قد تبرم
فزيد لا يلزمه ما قد ذكر
به الخلافة التي قد أوصحا
وقد مضى ما جاء في الآثار

فإن يكن زيد لذاك قد قبل
أولا فإنها تعلقن إلى
كذا قد استخلفت زيدا قد ذكر
فيقبلن فذاك تعليق صدر
فإن أراد عمر فتلزم
وإن يكن من ذلكم يأبى عمر
وتلزم بقبول صرحا
لا باستماعها على المختار



نزع الخليفة من الوصية

يزال من خلافة الوصية بقول ربها لقد نزعنا كذاك أبرأتك مما قالوا وبمقال اثنين منها نزعك لا بمقال غير مأمونين ولا يزال بمقال الميت لأنه نهى عن المعروف والقطب قال إن قول الورثة ولو ثقات هم ومأمونينا عن أنفسهم ويجلبون النفع وينزعن أنفسه المستخلف أو محضر من أمنا إذا هم فيه كلامهم ويقدرن على وهكذا يزال مهمما جددا إن لم يكن جدد في الأخيرة لو لم تكن في هذه الأخيرة وإن يك الموصى بها ارتد وقد فالخلف في الإيصاء عنهم نقلا ينفذه أو أنه قد زال واستظهر الأول في الديوان لأنها أمر من الأمور بين موحد ومشرك كما

خليفة من بعد عقد مثبت منها كذا إن قال قد تركتكا منها فإنه يزول حالا أهل أمانة كذاك خلعتك أو وارث لم يك بالأمنين لا ينفذن يا هذه وصيتي وأمره بمنكر سخي ليس بحجة هنا منبعثه لأنهم للضرر يدفعونا لها وذاك يمنع من منعنا بعلم من كان له يستخلف قد أخبروا له بحال يفهم أن يجعلن عن ذاك منهم بدلا موص وصية سوى ما عهدا خلافة له على الوصية زيادة عن تلکم الأولات مات على ردتة ولم يعد هل يلزم من ذاك الموصى الأولات منها ولا لزوم حيث حالا وصحح القطب الجليل الشأن تلك التي تجرى مدى الدهور تجرى الشراء والبيع ما بينهما

قال ولا زوال للخليفة
بالارتداد إن يكن قد أسلما
الا اذا ما الموصى قد كان اشترط
ولا يزال بجنون ربهما
ولا بنزع وارث له ولا
لأن إنفاذ الوصايا كان حق
فمن على نفس له أمضاه في
وليس في ذلك مدخل ترى
قال وللإمام أن يضمما
أو غير خائن إذا ما ظهرت
أو أنه متهم قد كانا
وقد أتى في أثر قال أبو
ليس لوارث الذي كان هلك
فيما وصيه عليه استاء منا
فإن خيانة عليه صحت
وإن يكن متهمما فمدخل
للحفظ والإنفاذ ثم بعد ذا
لا يقضين واحد من ذين قط
وجاء في قول لمن قد سلفا
ينزعه حاكمنا ويجعلان
وإن يقل وارث من كان رحل
لا نرتضى انفساذه إلا إذا
فإن ذاك الأمر ليس لهم
لأنما الموصى به قد اتفق
فيخرجن حالا من الوصاية

هناك من خلافة معروغه
والفسق لو كان عليه اخترما
عدم ارتداده وعدم الفسق خط
لو مات في الجنون لم ينتبها
عشيرة لو خان فيما حملا
لمت وثلك ماله استحق
وصية مضي ولم يعنف
لا حد سواء من هذا الوري
إليه عدلا ثقة أتمما
منه خيانة لهم واشتهرت
بأنه في أمره قد خاننا
محمد العمالة المذهب
يعترضن على وصى قد ترك
إلا إذا صحت خيانة هنا
فلينزع الحاكم للوصية
عليه من يرضى ومن يعدل
صارا وصيين لها فلينفذا
شيئا بلا إذن من الثاني يخط
إن بخيانة لديمهم عرفا
مكانه عدلا رضىا مؤتمن
بأن هذا خائن فيما حمل
كان بحضرة لنا قد أنفذا
وما على الوصى ذاك يلزم
إلا إذا باننت خيانة بحق
أى مع ظهور تلكم الخيانة

والوارثون إن هم قد سلموا
وينفذن لوصايا الميت
فقليل إنه مصدق ولا
إلا إذا ما طلب الحقسوقا
ومن عليه الحق لامرئ قضى
إنى وصى من ذكرته فله
له على التصديق فى الكلام
وإن يكن ذلك بالوصفية
بأن يؤدى حقه إليه
أى أنه وصيه إن كان لم
وصح نزع من كنصف قد زكن
ينزع نفسه من الخلافة
كذلك نوع كان منها وكذا
أى ربها ينزعه منها على
وذلك فى ممكن للقسمة
وفى الذى قسمته لن تمكنا
وللوصى النزع أيا طلبا
أو قبله إن كان للنزع اشترط
ومن يمت ولم يكن مستخلفا
فليس للوارث والعشيرة
وجائز لوارث أن يأمر
وجاز أن يستخلف الإمام
وفى الجماعة الوقوف علما
هم من يقول ليس للجماعة
وآخرون بالجواز جزموا

إلى الوصى المال يقضى عنهم
وبعد ذاك طلبوا للصحة
يلزمه ذاك لهم أن يفعلوا
أصحابها فليظهر التصديقا
وثقة قال له ومرضى
بسل من حقه مكماله
إن اطمأن لا على الأحكام
مشتهرا جاز لهذا الصفة
لو لم تكن شهادة عليه
نعلم خيانة له أو يتهم
من الخليفة الوصى المؤتمن
على كسور كن من وصية
من ربها ينزعه من مثل ذا
كسر يكون أو بنوع حصلا
كالدين والزكاة والكفارة
كالحج والعق خلاف الفطنا
من بعد ما الوصى يلقى العطا
فهو على الشرط الذى له يخط
على وصاياه تقييا ذا وفا
يستخلفوا من بعده لثقة
من بعد منفذها كما يرى
وحاكم قاض ولا يلام
وبعضهم بالمنع فيهم جزما
تفعل أفعال الإمام الثابت
أى من يقول إن هذا لهم

ومن غدا مشتبهاً عليه
من غيره في عهد ميت سبق
إن أنفذ الموصى به والمثبتا
وما عليه من ضمان لزم
من تركته الذي بها قد أوصى
وبعده بان له بصحة
لم ينزعن نفسه منها ولم
ولو بلا إذن من الوراث
وإن لها من تركه قد أنفذ
بدون إذن وارث تعيينا
فإنه يضمن ما قد أنفذ
إن لم يجز وارثه ما فعلا
وإن هم كانوا أجازوا ما فعل
وإن يك المنفذ منهم فما
وجوزوا دفع وديعة وما
وغيره من نحو أرش لازم
إن كان في ذلك غير متهم
لكنما المختار والقول الأسد
وإن دفعهم إلى الخليفة

قبوله خلافة تأتيه
يحتاط في أموره فهو الأحق
أي أنه بأمر وارث الفتى
إن كان قد أنفذها وتما
كمثلما أوصى به ونصا
بأنه في تلکم الخلافة
ينزعه من أوصى إليه وأتم
فليس فيما جاء من إنكاث
بظن أنه خليفة لذا
وبعده النزع له تبينا
فينفذ الوارثون بعد ذا
وبإعائهم وعقلا
فما عليه من ضمان قد حصل
عليه في ذاك ضمان لزم
كمثلها من نحو دين لزم
إلى خليفة الوصايا القائم
بدون إذن الذي اخترم
أن يدفعن هذا لوارث فقد
ممتنع بهذه المسألة

ما يلزم الخليفة

ينفذ ما أوصى إليه الموصى
يحفظ ما لهم فكل لزما
على الجميع وبذلك أتخفه
على الوصايا وحدها بذاك نص
فقط لا يلزمه البقية
بحفظ أولاد له قد خصا
لهم فقط حسبما قد لفظا
يقوم بالمال الذي قد خلفه
أيضا بأولاد له لزوما
لهم أمينا قائما بما كفى
فيصرف المال عليهم ويرد
عند الذي يقوم بالأموال
أولاده فيه خلاف حفظا
إذ ذاك وفق النطق باللسان
تكون في حفظ بنيها النجب
ما لم يكونوا بلغوا للحلم
إن محمدا وصي حلالا
وفي نكاح البنات الخرد
فيهن لا يقال ذاك أصلا
إن قال في كذا كذا من ولي
من بعد موت زارني وكيلى
في كل شيء دون ما تخصص

ويلزم الخليفة المستوصى
ويحفظ الأولاد أيضا مثلما
إن يك صاحب الوصايا استخلفه
وإن يك استخلفه الموصى وخص
فإنما تلزمه الوصية
وإن يكن حين إليه أوصى
فإنه يلزمه أن يحفظا
أما إذا كان الفتى مستخلفه
فالخاف هل عليه أن يقوم
إن لم يكن هالكهم مستخلفا
لأنما المال أخو الروح يعد
فهم يكونون على ذا القال
أو غير لازم له أن يحفظا
وصحح القطب المقال الثانى
والأم أولى من خليفة الأب
كذلك أمها بلا توهم
وقد أتى في أثر من قالا
فهو وصيه ولو في الولد
وبعضهم قال وصى ألا
وقيل لا يثبت ذاك إلا
ومن يقل إن أبا خليل
عم فهذا يجعلن كالوصى

وبعضهم يقول لا حتى يحد
وبعضهم يقول حتى يجعله
لأنهما التوكيل في الحياة
ولا يجوز يوصين في الولد
أو من غدا مؤتمنا للصبية
وليس للجد بأن يوصى في
إلا إذا سليله أو صباه
غلا وصاية تكون فيهم
وقد حكى القطب عن الشيخ الأجل
إن حاذر الموت بأن يستخلفا
كذا على أولاده الأطفال
وماله المتروك إن لم يحضروا
وهم صغار ومجانين وإن
غذاك لازم على العشيرة
للطفل والمجنون والغيباب
وكل من ليست له عشائر
من سائر الناس بأن يستخلفا
كمثلما قد تفعل العشائر
وإن هم لذاك لم يستخلفوا
فهم لذاك ضامنون لا مفر
يضمنه وإن بعضهم على
وفي الضمان ليس تدخل الخرد
إلا إذا لم يك غيرهم هنا
وضمنوا إن ضيعوا له هم
يتمسكن خليفة الوصية

أيضا له شيئا عليه يعتمد
وصيه من بعد موت شمله
وذاك لا يكون في الممات
إلا إلى عدل رضى مهتدى
وذاك عند عدمه للثقة
أولاد أولاد لــــه فليقف
فيهم وكان لهم ارتضاه
من أحد قط سوى أبيهم
قال من الواجب حتما للرجل
على وصية له من قد وفا
ثم المجانين بكل حال
من ورثوه وكذا إن حضروا
خليفة كان لهم لم يجعلن
أن ينصبوا من بعد للخليفة
يحرز ما لهم عن الذهاب
فيلزم من هناك حاضر
لمن ذكرناه أمينا ذا وفا
وإنهم عن فعل ذا لم يمحذروا
حتى أصاب المال شيء متلف
فقييل كل واحد ممن ذكر
رعوسهم فيه الضمان جعلنا
كذاك أيضا ليس تدخل العبد
فحصره عليهم تعينا
وليس من خلافة عليهم
بقائم الأولاد في القضاء

منه الوصايا حيث كان المنفذ يستمكن بقوائم الأموال إلى خليفة الوصايا أجمعاً خلائف عليهم قد عقدوا فإنهم يستمكنون البعدا هذا بهذا أو لهم يتمما صحيح عقل وهو بالغ الحالم خليفة فأمره قد بطلا أولاده وعنده نسل خلا فهو على جميعهم يكون عليه إلا من هم تقدموا خلافة الأمن بعيداً يأتى لهؤلاء من لهم قد عرفا احداث من بعدهم بحالة أو المجانين الذى قد قاما عليهم فراح بالكمال عليه أو وصية تبين خليفة فى فعله الذى زكن إذ أئلف الأموال بالإنفاق فيه من المتلف قصد يسقط إذا أحاط الدين بالذى ترك يطعمهم وكل أمرهم يلى إلا إذا زاد عن الكمية مما يكون دون ثلث التركة لو أنه بذاك لما يعلم

ليدفع المال إليه ينفذ وهكذا خليفة للآل يعطيه للمال لكيما يدفعوا لينفذ إن يكن تعددا والغرما ومن له الإيصا غدا بقائم على الوصايا ثما أما الذى من نسل من كان اخترم فإنه إذا عليهم جمعاً وإن يك استخلفه كذا على وبعد ذاك حدثت بنون وبعضهم يقول ليس يلزم أى من هم قد وجدوا فى وقت أما إذا كان له مستخلفا قالوا فلا لروم فى الخلافة وإن يكن خليفة اليتامى أنفق كل مالهم من مال وبعد ذاك تخرج ديون أو يخرج المال لغيره ضمن لو ما درى بالدين واستحقاق وذلك الضمان لا يشترط لا ينفق الأيتام مال من هلك ولو هم اضطروا إليه والولى كذاك إن كانت به وصية أى زاد عن دين أو الوصية وضامن إذا لهم قد أطعما

وقال بعض لا ضمان لـلـزما
لأنه خليفة عليهم
فأنفق المال على وفاقه
خليفة حين لغرم يدفع
أو للوصيات التي لها ترك
أو أنه عليهم لا يرجع
فيما مرواه القطب ما تقـدما
أقدمه كان إلى الإنفاق
إن أنفذ الديون للعباد
وعكـذا خليفة الأموال
إنفاذا ما قلناه قد تحتما
لا للذين سبقا في الصفة
لا يضمن خليفة الأولاد
إذ في قام وارث يقوم ذا
خليفة يقوم بالمهمة
بموت صاحب الوصايا علنا
وبعد ذاك جاء وهو حي
لصاحب الوصية الأصليـه
أنفذه ذاك خطأ تحتما
عن كل شيء لازم عليه
لم يتعين ربهـا ويعلمـا
أفعاله طرا على الكيفية
بأن ما أنفذه وسـلما
كأنه في الوصف ما أتاه
فذاك جائز كما وقعـا

وذاك قول الأكثرين القـدما
إن كان بالواقع ليس يعلم
أقدمه الشرع إلى إنفاقه
والخلف هل على اليتامى يرجع
من ماله لغرماء من هلك
وحينا قد بلغوا فليدفعوا
فإذا قولان الأصح منهما
لأن شرع الواحد الخلاق
وضمن خليفة الأولاد
أو الوصايا جاء باستكمال
إن كان قد أنفـذها لأنما
لخلفاء الدين والوصية
وقال بعض العلماء الأمجاد
بسبب الذي له قد أنفـذا
إن لم يكن للدين والوصية
وإن أتى مشهورنا أو أمنا
فأنفذ الوصية الوصى
فليغرم من منفذ الوصية
جميع ما أنفـذه إذ صار ما
لكن ما أنفـذه يجزيه
من الوصايا والديون وهي ما
إن لم يجوز صاحب الوصية
وصحح القطب إمام العلماء
لا يكفيه ولا سـواه
وإن له أجاز ما قد صنعا

يكون مجزيا إذا ما فعلا
 يقدر أن يحج فيمن رحلا
 لأجل ضعف فيه يعرغنه
 بأنه ليس بميت واشتهر
 إنفاذه عنه بهذا الوصف
 تنفذ في حياة من قد بذلا
 أبراه موص من ضمان بعد ذا
 وما عليه من ضمان حسلا
 موتى أو سمعت ذاك من بشر
 مماته أو يسمعنه وانتشر
 أنفذه في غير ما تقدا
 فإن ذاك لم يكن يجزيه
 وبعد ذاك قال للموصي
 أنفذ في الوصية الذي يقع
 للبحث عن ثلث لهذي التركة
 له الوصايا الكائنات أجمع
 بأنما الثلث له قد وسعا
 هل يسعن تلك الوصايا الثلث
 ولم يمت حتى غدا لم يسعا
 أوصى له به ولو قد عظما
 أوصيت للأقرب منك لا يرد
 صار إليك بالوصايا جزما
 وهكذا أنفاذه في الأوله
 ومن له الإيصاء في الثانية
 ويمسك الثاني لما قد أخذ

وأجزأ الموصى إلا الحج لا
 لو ذلك الموصى ضعيفا كان لا
 لأنه لم ينفذن عنه
 لكن لكون ذاك ميتا فظهر
 كذلك الأقرب ليس يكفي
 لأنما وصية الأقرب لا
 وقد تبرأ من ضمانها إذا
 لو لم يكن أجاز ما قد فعلا
 إن قال إن ألتاك يا هذا خبر
 فأنفذ وصيتي فجاءه خبر
 إن جاء حيا وكفى الموصى ما
 وذاك في الحج وأقربيه
 ومن يكن أوصى امرأ بشى
 بأنما الثلث له حتما يسع
 من بعد موته بدون حاجة
 كم قدره يكون أو هل تسع
 وإن يكن متهما فيما ادعى
 لا ينفذن بل قبل ذاك يبحث
 كذلك إن كان له قد وسعا
 ومن له أوصى يمسكن ما
 إن يقل الموصى بأننى لقد
 أى لا يرد الثلثين مما
 وجوز الإمساك في ذى المسألة
 لو لم يكن قد قال للخليفة
 ما قد ذكرناه فينفذن ذا

ودافع شيئا لشخص ويقل
وذلك لم ينفقه حتى تلفا
ويخيرنه بالذى به أمر
وقيل بل ينفقه عليه
إن كان عالما بأنما الثلث
وإن يكن بذلك لم يعلم
وقيل لا يحتاج للثلث هنا
لو لم يسعه ثلث إذ قد خرج
في عهده وعصره لينفقا
أى لم يقيده بما بعد الأجل
وإن يكن أمره أن يعطى
أو غيرها أو فى الديون رده
ويخبرنهم أنه لقد هلك
وقيل ينفذ كما قد نطقا
وإن يكن قال له إذ صيرا
إن أنامت فأنفذ من صرعا
لا ينفذ إلا إذا كان درى
وإن يكن لم يعلم ما ذكرنا
ومن يكن لماله قد تركنا
وكان للموصى ديون تستظر
جواز لمن قد كان ذلكم معه
لوارث له أو الخليفة
قال ولكن الذى نختار أن
بل يدفعنه لوارث فإن
إلا إذا الوارث قد جوز له

مع ذاك أنفقه على يا رجل
يرده لوارث بعد السوفا
موروثه وبالذى له ذكر
كمثلما يؤمر قبلا فيه
واسعة فلينفقن لا يكثر
يرده لوارث المضموم
فلينفقنه كما قد بينا
ذلكم من كف ميت درج
بدون تقييد ولكن أطلقا
فلينفقنه مسرعا ولا يبيل
للشئ فى زكاته بقسط
جميعه للوارثين بعده
من قبل أن ينفذ ما معه ترك
إن وسع الثلث وقيل مطلقا
إليه ذلك الذى قد ذكرنا
عنى هذا الشئ ثم صرعا
بالثلث واسعا لما قد ذكرنا
يرده لوارث وليضبرا
عند خليفة له هنا الكا
على سواء وتباعات أخير
أو كان فى ذمته أن يدفعه
كذا رواه القطب للأئمة
لا يدفعن للموصى المؤمن
يدفع إلى وصيه فقد ضمن
فى ذاك فعلة الذى قد فعله

لا يدركن خليفة الوصية شيئاً لدى من الديون تلزم وإنما يدرك ما قد ذكرنا يقبض منهم ويدفعن إلى يعطين من لهم الديون وإن يك الموصى لدى الخليفة أو ثلثا من ماله فليجمعا للموصى أو دين عليه قد لزم ويدفعن الدين كالأمانة وجاز للمدين يدفعنا وجاز دفع النصف للخليفة وإن يكن أنفذ للوصية وبعد ذا وصية قد ظهرا يضمن من أنفذها منأبا إن لم يكن يبق مناب هذى وإن بقى منابها فلينفذا وإن يكن قد دفع الوارث له أو بعضه وبعد ذاك بأن ما فيضمنانه جميعا قبيلا فمن قبيلا أنه تصرفا ولا يزيل الخطأ الضمانا وذلك الوصى حيث أتلفه وقيل لا ضمان في ذاك على ما كان واجبا هنا عليهما من دفع وارث ومن إنفاق

كذا خليفة لدين مثبت تباعة أمانة عليهم عليهم وارث من قد قبرا من ينفذ الإيصا كما قد جعلا ديونهم كمثلما تكون يجعل نصف ما له من تركة من عنده أمانة قد وضعها بين خليفة ووارث علم لوارث الموصى والخليفة كلا لوارث ويبرأنا ونصفه لوارث للميت خليفة أو وارث للتركة أخرى فها هنا الضمان قد جرى الأخرى متى أذهبها إذهابا في ثلث التركة للإنفاذ من الذى بقى لها من بعد ذا شيئاً وقد أنفذه ونقله أنفذه بأنه قد حرما أما الذى قد ورث المبدؤلا فيه بدفع وهو حرم زيفا فمن هنا ضمانه قد كانا أنفذه ولم يكن قد عرفه خليفة أو وارث إذ فعلا أن يفعلا شرعا وما قد لزم خليفة ذاك على وفاق

لأنه من جملة المحبوب
يدفع هذا لسوى الخليفة
ينفذه فالدافع الشيء ضمن
بأن ذاك المال حرم حجرا
وقيل أيضا ضامن في هذى
لأنه ألتف ما قد حجرا
من مالك أنفذ يا أخى وصيتى
من يأخذ لإرث غفذه أكمل
موصى به إلى الخليفة الورع
إلا ونحن كلنا في الحضرة
فإنه بذاك لا يشـتغل
قد حضروا أو بعدوا ابتعادا
إنى قد أنفذتها كمالا
في قوله بأنه قد أنفذ
أن ينفذ ما كان في يديه
يماطلن بعضهم رواه
يأمره إمامنا بجد
أن ينفذ ويقهره قهرا
أن يختلف مع وارث للحصص
عليك موروث لنا شرطا وخط
أو في حضور من فلان الورع
فلان أو في منزل معين
لمن يكون ورث الأموال
وقد نفاه وارث من بعد
أوصى بهذا ينفذ في صفة

ولا يكلفن بالغيبوب
وإن يكن وارث ذاك الميت
أو أمر الوارث للغير بأن
لصاحب المال متى ما ظهرا
لا ذلك المأمور بالإنفـاذ
عند الذى كان له قد أمرا
وجاز قول الموصى للخليفة
وارجع بما أنفذته بعد على
ووارث التركة إن كان دفع
وقال لا تنفذ وصايا الميت
أو حضرة من الشهود الكمل
إن شاء فلينفذ متى أرادا
ويقبلن قوله إن قال
وما عليه من يمين بعد ذا
ووارث لا يدركن عليه
لو كان بالإنفـاذ قد رآه
قال الإمام القطب فيما عندى
كذلك القاضى الرضى جبرا
وتقبلن أيضا مقالة الوصى
فيها كأن يقول وارث شرط
أن تنفذ بمحضر منا وقع
أو في زمان حسده أو في بنى
إلا إذا خليفة قد قال
أوصى الذى ورثته لسعد
وإن يقل خليفة الوصية

ووارث يقول لا بـل أوصى
فـقول وارث بهـذى الصورة
كـذا كـل وارث مقبـول
فى الرجل الموصى له إن قـالا
وقال عنـد ذلك المستخلف
وإن يقـل خـليفة الوصية
ووارث يقـول بالأقـل
والثلث فـىـا عنـدهم يعـتبر
إذا هم كانوا بوقت الموت
وليس بالنقص وبـالـزيادة
وإن بوقت موته ما علموا
بأن يكون بالمـدول بـانا
أو خير من أهل جملة سمع
وإن يكن قد بان وقت الموت
فى المال كم يكون أو جهالة
غـانهم يسـعون عنـد ذاك فى
أو فى بيان قيمة الثلث إذا
وأنفـذوا معـتبرين عنـدها

مخالفا لما به قد نصا
يكون مقبـولا بـلا أليـة
بـلا يمين بعـده يقـول
بأنه أوصى لزيد مـالا
بل لسعيد ذى الوصايا تصرف
قد وقع الإيصا بثـلث التركة
فالقول قول وارث للأصل
فى يوم مات ميت ويقـبر
قد علموا وبزمان الفوت
من بعد ذاك أبدا من عـبرة
يعتبرن يوم يمين لهم
أو أنهم رأوا له عـيانا
فكل هذا حجة إذا وقع
لا ثلث المال لجهـل يأتى
تكون فى قيمة تلك التركة
بيان هذا المال للتعرف
ما علموا بالمـال كم يكون ذا
للثـلث والبـاب بهـذه انتهى

الإشكال في الوصية

كمثل أو يوصى الفتى قبل الأجل لكل صنف عددا قد علما هذا ثلاثين من المذكور عشرين عشرة لذى الحاجات مات وقد أشكل ما أوصى وجد وما لكل من وصايا يقدر أو زائد أو ناقص عن ذا العدد والعنق أيضا وذوى الحاجات تلك الوصايا وله ولم يهتدوا أو زائد أو ناقص قد نصا وهكذا لم يوص بالزكاة جاء بتضييع من الذى ورث فى ذاك منهم بالضممان رجعا أوصى به الموصى هنا وأحكاما ضير على الوارث فيما حصلا من الآثام لا ولا الضممان حتى يبين الحادث الذى حدث هذى جميعهما من الكل تكن وخارج من الجميع منبعت وضوح أمر فيه قد تشاكلا آخره أنزله رب العلى إضاعة فلا ضممان حصلا

من كان أوصى بكذا كذا مثل بمائة الدينار ثم رسما كمثل أن يجعل فى التكفير والعنق أربعين والزكاة فمائة جميع ذاك ثم قد أمانة أم ناقص أم أكثر هل للكفاير ثلاثون تعد كذا ما قد كان للزكاة أو أنه أشكل أيضا عدد هل إنه كفارة قد أوصى أو كان لم يوص بكفارات فإن يك التشاكل الذى حدث أو من خليفة فمن قد ضيما أى يضمنن إنفاذا كمثما أما إذا لم يك تضييع فلا ولا على الوصى فى ذا الشأن ويوقفن من ذاك ما دون الثلث إن كان ذاك يخرج منه وإن أو كان منها خارج عن الثلث فيوقف المال جميعه إلى لقوله جل ولا تقف إلى وإن يضع ما كان موقوفا بلا

مال هناك للوصايا قد جعل
يجتهد السوارث في القضية
قدر اجتهاد في الذي قد فزلا
عدم رجا البيان في الذي ألم
فليجر حوطة على ظن حصل
ما كان مجعولا على الوصية
فهكذا قد قيل ينفذونا
للمد لا جعلتها قد علموا
بأنما الهالك قد أوصاهم
أو لثلاثة بلا مراء
كفارة وأقرب كانا هما
يجتهدان في الذي يصير
وبالغا وارثه وقد عقل
والطفل كالذي حجاه ذاهب
وعاقلا منابه الذي علم
طفل ومجنون ومن قد غابا
صحو من الجنون مهما حصل
كلهم طفلا ومن كان يجن
إفاقة لعدم من عقل
وصية من كثرة وقيل
خما دروا هل أوصى بالكفارة
قد علموا واتضح البيان
وأخر أوصى له بغير ذا
عداد ما قد كان في الوصية
أولا فيأخذون ثلثا وقعا

وليس من إثم وقيل إن جهل
أو يجهل عدد الوصية
خليفة وينفذها على
وذاك أمر لضرورة العدم
عند تحقق لأصل ما جهل
وقيل مهما علموا بجملة
لأعدها كلا ولا التعيينا
بعد اجتهاد منهم وإن هم
ولا فنونها وذا أن يعلموا
قيل لشيئين من الأشياء
لكنهم لم يعلموا الشيئين ما
أو ذلك الزكاة والتكفير
وأنفذ الثالث وما منه أقل
وإن يكن في الوارثين غائب
فلينفذ الحاضر إن كان احتلم
من ثلث ويترك من منابا
إلى البلوغ والحضور وإلى
أو يترك من مناب كل إن يكن
إلى بلوغ كائن في الطفل
وإن يكن يعلم ما لكل
ثم نسوا لتلك الوصية
أو بكذا أو بكذا وكانوا
بأنه أوصى لنوع بكذا
فليأخذ السوارث كالخليفة
من ماله إن ثلث قد وسعا

وقيل لا ينتظرون ما ذكر
كذلك إن بان لهم ما أوصى
عليه في ذى الأوجه المذكورة
وليعزلوه للوصى وهم
وذلكم يكون في يديه
أو أنه يدرك عزل المال
عليهم أيضا إذا ما بان
ولم تكن تلك الوصايا تتضح
ولم تعين ويكون عنده
أى مثلما أوصى به من أوصى
أو يفعلن فيه ما قد ذكرا
إن لم يكن ضيع حتى أشكلا
ورخصوا له ولو قد ضيعا
إن تاب أن يعمل فيها مسرعا
من اجتهاد قد ذكرنا أولا
وهكذا وارث من قد بان
وإن يكن لم يعلمن بجملة
ولم يكن من الوصايا هاهنا
فليس يدرك الوصى ثما
كذلك لو شئ من الوصية
كمثل أن يعلم أنه لقد
ولم يكن يعلم كم تلك ولا
ويعقل المال إذا ما جعله
أو تخرجن منه وصايا من صرع
وإن يكن لم يجعله الوصى له

بل ينفذون باجتهاد ونظر
به من المال وما قد نصا
فليأخذنه وارث للميت
قد برئوا مما عليهم يلزم
حتى يبين أمرها لديه
وكونه في يده بحال
جملة مال للوصايا كانا
ولا غنونها وعدها يصح
أو ينفذنه كما قد حده
بحجة واضحة ونصا
قبل من اجتهاده كما يرى
شئ بتضييع له قد فعلا
حتى إذا الإشكال فيها وقعا
ما يعملن لو كان لم يضيعا
وهكذا إنفاذ ما قد حصلا
إن لم يكن خليفة أو كانا
ما كان مجمولا على الوصية
يفرز شئ وغدا معيننا
عليهم في الحكم شيئا حتما
يفرز لكن تجهل الكمية
أوصى إليهم بركة من فقد
بكم لها أوصى وكم ذا جملا
في يده الموصى به وحسوله
بيينات كاجتهاد قد وقع
بيده ولم يكن قد أرسله

فالواثون الانتفاع لهم
لذاته أو كان للمنفعة
وإن يكن لما يبين لهم
وبلغا كانوا غثم اجتهدوا
وأنفذوا الثلث ودونه على
من فعل من قد ذاق للمنبه
أى ما به أوصى وجنسه وقد
ما بين أقربيه والزكاة
فليدفعوا هذا إلى خليفته
ويحترز له خليفته إلى
إن كان للموصى خليفته وإن
فليحترز الوارث للأموال
أو أنهم يجتهدوا فيه وما
إن لم يضيعوا لذاك المال
وإن يك الأقرب ممن يأخذ
فليدفع من كل ما قد ذكرنا
بأنهم الميت بشئ أوصى
على زكاة أو على كفارة
إن كان ذاك الشئ مما يدفع
وذلكم مثل الحبوب الستة
فليحترز الوارثون معهم
وقال بعض العلماء يشرى
ويدفع للأقربين مثلما
ويخبرن بقصة والحال
كذا الوصايا كلها بحال

بذلك المال وذا أن يقسموا
ويضمنون بعد للوصية
في تلك الوجوه شيئا يعلم
مع صلحاء في البلاد وجدوا
مقدار ما قد علموه أولا
وإن هم قد علموا الكمية
أشكل شئ في الوصايا قد وجد
أو بينهما وبين كفارات
وبرثوا بذاك من وصيته
أن يظهرن كل ما قد أشكلا
لم يك للموصى خليفته زكن
لديهم إلى وضوح الحال
عليهم فيه ضمان لزم
وتلف قد عاقبه بحال
كفارة مع زكاة تنفذ
هذا إليه له وفليخبرا
وقد ظننا أنه قد نصا
أو جاعلا ذلك في القربة
فيما ذكرنا وله ذا موضع
وإن يكن من غير هذى الصفة
حتى يبين أمره لديهم
منه الذى جاز كمثل البر
تدفع كفاراته متمما
كذا زكاته مع انقصال
إن علموا كمية للمال

لذلك النوع له قد خصا
ولم يكن هنالك من بيان
مقدار ما أوصى لكل نسوع
لأخذه ولا ضمان حصلا
من بعد ذلك أمرها عينا
شرع الهدى لهم عليها أقدا
وما تعدوا في الذي قد أخذوا

وأشكل الأمر هنا هل أوصى
أو أنه أوصى لنسوع ثانى
أو كان مشكلا على الجميع
يعطى جميع ذاك من تأملا
على الذين ورثوا إن باننا
أى بعد ما قد أنفذوا لأنما
وانفذوا بالشرع ما قد أنفذوا

الخروج من الخلافة

عند خلافة بها قد ارتبط
في زمن عينه وساعة
أو حينما شاء الخروج وطلب
أو نحوه يشترط ذاك أولا
أو موص أو غيرهما بحجة
فذلك الوصي لا ينحل
أتراب ذاك الطفل خلف رسما
لأنه إلى البلوغ جملا
لو كان من أترابه نراه
إن مات في الغيبة والمذاهب
للمال والأولاد أيضا بعده
إن كان عن إذن له قد يحصل
إخوته فما له أن يجعل
بأنه خليفة إذا احتلم
فهو وصي من غدا لم يحتلم
بدون فرق هاهنا المجنون
أن يحفظوا ما لهم من مال
ويبلغ الطفل ولا يموتون
بعد بلوغ كان أو إفاقة
حالا وإلا استخلفوا وبادروا
قد جعلوا خليفة وقدموا
ومع بلوغه خلافة دفع

ولخليفة يجوز يشترط
بأنه يخرج من خلافة
أو لقدم غائب كان ذهب
أو لبلوغ من صبي مثلا
وهي التي تثبت من عشيرة
فإن يمت قبل البلوغ الطفل
أو أنه يزرل حين احتلما
وصحح القطب المقال الأول
بلوغ هذا الطفل لا سواء
ولا يزال بمهمات الغائب
والخلف في استخلاف ميت عبده
وعبد غيره يجوز يجعل
ويمنع استخلافه الطفل على
إلا إذا قال له حين جزم
وجوزوا بأنه إذا احتلم
ومثله في حكمه يكون
ويلزم العشير في ذا الحال
حتى يفيق ذلك المجنون
فإن يكن يقبل للخلافة
فقد برى مع ذلك العشائر
على الذي لم يبلغن فإن هم
للمال قبل حلم له وقع

من أول وفوقها أحـبـه
عشيرة أو زال منها وانتقل
فيها ولكن الأصح الثاني
إذ كان حيا فإذا يخـتـرم
قال وبعد الموت والفوات
يثبت بعد موته فيمضي
أو أنه ما قال ذاك حالا
أو في حياتي ذاك لا وفاتي
فيحدثن غير ما قد يعرف
فقط أو يلزمه ما قد لحق
ليس له مال هناك عرفه
فها هنا قد وقع الجدال
وعنده أولاد ابنه فقط
أن له يستخلفن عليهم
بنيه أن سـلـيله يرتعن
ابنا وفيه شركة لأحد
مشترك يشمله ما أبرما
على الحمل فيه خلف يعرف
وكان ذا أهلية وذا وفا
أى عن خلافة غدا ممتعا
منابه ممن هناك حضروا
على الرعوس بينهم يصير
كل فتى جميع هذا المال
والإثم بالكل عليه قد عنا
فقط لو فردا متى ترشحا

تلك التي أثبتها الموصى له
فالخلف هل يثبت من له جعل
وجددوا لغيره قولان
وإن يكن مستخلفا عليهم
يزول إن لم يك في الحياة
وقال بعض العلماء أيضا
وهو سواء بعد موتى قالا
ما لم يكن قال إلى مماتى
وإن على مال له يستخلف
فالخلف هل يلزمه ما قد سبق
وهكذا إن كان حين استخلفه
ثم إليه يحدثن المـال
وإن على أولاده له يخط
لم تلزمه ويرى بعضهم
أى أنه يستخلفن على بنى
وتشملن خلافة للـولـد
والحمل إن مشتركاً أو غير ما
وفى عشيرة إذا تستخلفن
ومن يكن أريد أن يستخلفا
فإنه يضمن مهما ضيعا
وهل على كل يكون قدر
أى ذلك المطلوب والعشير
أو أنه يلزم في ذا الحال
يؤخذ كل واحد به هنا
أو إنما ذاك على من صلحا

ويلزم من عشيرة الذي افتقد
والمال لو لم يتركبن إلا
أو ما بأيدي غائب عن بلدة
أو مثل مرهون وما قد عوضا
إذا هم لذاك لم يستخلفوا
يلزم من قد كان تحت ذمته
وما يكون في يد الغير إذا
فإنه كمثله قد جعل
إذا هم لم يعلموا ويعرفوا
حتى الضياع بعد في المال حدث
أو حاضرا غيبان بعد طفلا
ويأخذ الإمام والقاضي الأبر
عشيرة الميت أن تستخلفا
على الذي خلفه من مال
وذاك ان كانت له عشيره
وان يكن ليست له أو غابت
ويجعلونهم وراء الخطبة
ويضمنن من عشير المخترم
الحاضرون البالغون العقلا
لو مشركا من العشير كانا
أن يبرزن إلى الرجال ألزما
وبثلاثة من العشيرة
والخلف في استخلاف اثنين نقل
وواحد إن لم يكن لديه
فإنه لنفسه اثنين يضم

يستخلفون بعده على الولد
دينار له من بعد ما تولى
مثل أمانة أو البضاعة
وما عليهم من ضمان عرضا
لأن حفظ ما هناك يعرف
فهو به ألزم من عشيرته
يحفظه لو من سواهم كان ذا
وما عليهم من ضمان حصلا
خلف مالا وله ما استخلفوا
أو بالغان كان لديهم من ورث
أو غائبا عن أرضه تولى
وهكذا جماعة ممن حضر
إن لم يكن ذاك الفتى مستخلفا
ولا على أولاده الأطفال
حاضرة وتنظرون مصيره
فيلزم الإمام كالجماعة
إذا أبوا من هذه الخالفة
إن ضيعوا استخلافهم كالزم
ذكر انهم أحرارهم لو بالولا
أو كان خنثى ذاك ما استثنانا
عليه منها ما عليهم لزما
فنزائد يصح دون مرية
أثبتته بعض وبعض ما قبل
سواه من عشيرة تؤويه
من الرجال المسلمين ويتم

لو لم يكونا في ولاية إذا
ومن يرى بأنما الاثنان ما
يقول فيهما يضمن إلى
وجوزوا زيادة بامرأة
وذلك الخليفة الملتزم
واستحسنوا كون الوصى أقربا
وجوز الأمين في الأمسوال
لو كان من غير عشيرة الرجل
وجاز أن يستخلفن على الولد
عند حضور ذلك العشير
وقيل جاز ذاك منهم أيضا
قال الإمام القطب فيها والأصح
يستخلفن غير العشير أحد
ولم يعطلوا وشاء واجعلا
والخلف في استخلاف فرد منهم
كذلك في استخلاف شخص أيضا
إن جوزت ثلاثة منها له

لم يجدن المتولى عند ذا
لهم بأن يستخلفا غيرهما
أنفسهم شخصا ولو ما عدلا
عندهما كانت من العشيرة
كان من العشير أو سواهم
ليت إن صالحا ومجتبى
وذاك بالإطلاق في ذا الحال
لأنما الأمين أولى وأجمل
جماعة الإسلام ممن قد وجد
إذا رضوا بذلك المذكور
إن رضيت بذاك أو لم ترض
بأنه لا يثبتن ولا يصح
إذا هم قد حضروا ووجدوا
من لم يكن لذي الأمور أهلا
إن جوز اثنان له وتتموا
من غيرهم إن كان ممن يرضى
بعد خلافة وعقد ناله

استخلاف العشيرة والأب

أن من عسير وقع استخلاف
إن بان بعد ذا خليفة الأب
خليفة العشيرة الذي زكن
أبيهم خليفة لهم يلي
بأن ذاك ثابت كما جرى
فأمرهم لأجل ذاك انبرما
لأنه غير خليفة ظهر
ففعلمهم بطل لهذا السبب
هو الذي يختار في الديوان
خليفة لهم كمثما لزم
على القيام يتعاونان
للمال واليتيم فيه لاحا
وبالذي كان لهم من مال
أبوهم إلى قدوم عرغا
وما لهم يستخلفون آخر
خليفة للوالد الكبير
من مال والد لهم تعينا
خليفة الوالد من جانبه
إن لم يقيم بذاك من قد ذكرا
في ذلك الصلاح مع أهل النظر
للمال فالخلاف عنهم يعرف
ضيعه خليفة وحطما

وباطل فيما روى الأسلاف
على يتيم وكمثل الغائب
والخلف هل يجوز فعل جاء من
من قبل ما أن يظهرن من قبل
فقال بعض العلماء البصرا
لأنما الشرع لهم قد أقدما
وقيل لا يثبت ما منهم صدر
أى لوجود من خليفة الأب
كذلك قالوا والمقال الثانى
وإن بمال كاليتيم لم يقيم
زادوا عليه بعد ذاك ثانى
إذا هم قد وجدوا صلاحا
ويجمعون قائما بالآل
إن غاب من كان له مستخلفا
وزال مع قدوم من قد ذكرا
إن لم يقيم بهذه الأمور
لكنهم يستأجرون هاهنا
لكل شئ ليس ينهضن به
وجائز يستخلفون آخر
ثم يكونان معا إذا ظهر
وإن يكن قد ضيع المستخلف
هل تضمنن عشيرة الأولاد ما

كان خليفة لهم من قد ذكر
 أم ما عليهم من ضمان يعرف
 وهو إذا ضيع ضامن بلا
 قال الإمام القطب لكن إن هم
 أو علموه أنه مضيع
 ثم يغفرونه من ضماننا
 فيما من التضضيع من خليفة
 إن ضيع المال وضامن لما
 والقطب قال في الذي عندي إذا
 لديه أو قد يتعدى فيه
 ولم يبدلوه ضامنونا
 وجددوا خليفة ثان إذا
 خليفة من والد للصبيبة
 على الذي قد غاب فيما ورثا
 وزال من يستخلفونه إذا
 وقيل لا يزول حيث الأول
 والخلف في الوالد مهما استخلفا
 لو أنه لم تظهرن خيانتته
 وقال بعض ثابت لا يبطل
 لكنه ينهى عن الإفساد
 وقال بعض يجعلان إن ظهرت
 وهو مع القطب الصحيح والاتم
 وقال بعض إنه يضم
 وجددوا خليفة إن عطب
 لو أنه خليفة قد كانا

أو أنه خليفة الأب الأبر
 بل يضمن وحده المستخلف
 خلف عن الأشياخ ممن قد خلا
 قد علموه خائنا إذ قدموا
 فاستخلفوه ضمنوا ذا أجمع
 فيه ولا تلزمهم ضمانا
 منهم لغائب عن المصلحة
 ضيعه بنفسه فليغرم
 رأوه والمال يضيع عند ذا
 ولم يضمنوا غيره إليه
 ما قد تعدى فيه أجمعونا
 جن خليفة لهم من قبل ذا
 أو أنه خليفة العشرة
 من بعد غيبة إليه حدثا
 أفاق من قدم والد لذا
 قد زال قبلا بجنون ينزل
 غير أمين بعضهم قد زيفا
 فإن ذاك باطل خلافتته
 لو أنه يخون فيما يفعل
 ويؤمرن بالصلاح البادى
 خيانة منه لهم واشتهرت
 وأول القولين عن بعض رسم
 إليه موثوق به يتم
 خليفة أو أنه تغيبا
 لغائب عن أهله قد بانا

وإن هم ما استخلفوا حين اخترم
والخلف هل جاز لهم يقدموا
أجازه بعض لأن من رسم
وقييل بالمنع لنقص يوصف
أيضا وذاك العبد من واجبه
بأنهم يستخلفوا عليه مع
لأنه مال وإنهم متى
وقد علمت أن الاستخداما
وجائز للمرء يقبلنا
لو أنه بعد القيام من محل
وتلزم من بالقبول الثابت
ما بينه وذى الجلال القادر
إن كان قد رضى بها فى قلبه
فى قلبه وبرضى النفس بلا
لا باشتغاله بحفظ المال
استخلفونى إن له يستخلفوا
أو أنه يرضى بها بقلبه
فإن يكن ينطق بالذى رسم
وجائز إن سفرا قد قصدا
وإن يسافر دون ما استخلاف
ما كان حاضرا من الأموال
بأنه يضمن حادثا طرا
وذاك مثل غلة للمال
وإن يكن للميت والد قما
يستخلفوا بل هاهنا جدهم

أو غاب فالضمان فى ذاك لزم
عبد اليتامى كافلا عليهم
مكلف وعاقيل وفى الحلم
فى درجات للعبيد تعرف
عليهم من بعد موت ربه
تركة مولاه الذى كان صرع
ما استخلفوا استخدموا هذا الفتى
ممتنع بدون إذن قاما
خلافة ممن يخاطبنا
خطابهم فتأبث إذا قبل
بالقول أو إشارة كتابة
وهكذا فى الحكم بالظواهر
والحكم لو قد كان لم يرض به
نطق مع الله العظيم ذى العلى
بلا رضا منه ولا يقال
أو يقبلن بعد بنطق يعرف
لو لم يكن صرح ناطقا به
أو أنه يرضى به فذاك تم
يستخلفن عند ذاك أحدا
يضمن ما أصيب بالتلاف
وقد أتى للبعض فى مقال
من مالهم من بعد ما قد سفرا
وكنماء وكرا بحال
على العشير فى مقال علما
يستخلفن وحده عليهم

أى إنه يكون وحده على
بدون أن يستخلفه أحد
لأنه جدهم أبو الأب
فإن يكن كما ذكرناه فله
أى ينصب خليفة بدون ما
وحسب هذا القول لا ضمانا
بل يضمن الجد بنفسه متى
وبعضهم يقول إن الجد لا
بدون أن تستخلف العشائر
منهم فتلزم عليه وعلى
وبالغ قد جن من عشيرة
يستخلف له أبوه معهم
وقال بعضهم يكون الوالد
بدون أن تستخلف العشائر
وجائز له بأن يستخلفا
وتبرأ بذلك العشيرة
والجد فيه الخلف إن لم يكن
والمعتق الصغير من له الولا
وغيره يستخلفن إن شاء
كلحمة الأنساب فيما وردا
الا مع العشير وابن أمه
إن عدمت فبعدها أبوها
ويبرأ خليفة لطفل
عند بلوغ أو قدوم وضحا
وزال من خلافة إذا هم

بنى ابنه خليفة تكفلا
عليهم حين أبوهم افتقد
فهو كأنه أب في المرتب
يستخلفن عليهم من كفله
عشيرة وتم ما قد أبرما
على عشيرة بما قد كانا
ضيع لم يقيم بتركة الفتى
يكون وحده خليفة علا
له فإنه كفرد صائر
عشيرة خلافة عن خلا
فيجعلون عنه للخليفة
إن كان حيا فهو فرد منهم
خليفة لابنه وعاضد
له فأمره إليه صائر
عنه امرأ لما ذكرنا وكفى
وضامن أبوه في ذى الصورة
أب هناك قائم به عنى
يقوم بالمال الذى قد حصلا
والمصطفى قد جعل الولاء
وقال بعض لا يقوم أبدا
هى التى قائمة بحكمه
وجدها الكبير أو أخوها
أو غائب مبتعد عن أهل
وهكذا مع الجنون إن صحا
على يقيم غائب قد قدموا

وإن يكن خليفة لغائب
 في سفر أو يرجع إلى البلد
 فإنه زال من الخِلافة
 أى ذلك الخليفة الذى ارتقى
 وذلك الغائب أيضا قد سفر
 ويقبل القول من الخليفة
 فى مال أيتام وما يستخلف
 أو غيره مادام ذا مستخلفا
 أو بعدها ومن لمال قد ورث
 فلازم عشيره بحال
 إن كان فى بلادهم ذا المال
 وقيل لا يسقط ذاك عنهم
 كان مع الغائب حيثما حصل
 وإن هم خليفة قد جعلوا
 فنزع الغائب من قد صدروا
 كذاك إن أبرأ عشيره معا
 عشيره أو لهم قد قالوا
 ويلزم العشير حفظ المال
 من حوزة له ومن أميال
 وإن هم قد تركوا المال بلا
 أمياله وحوزة فقد سقط
 وإن يكن من بعد الاستخلاف
 زال من الخلافة الخليفة
 وقال بعض زال حين دخلا
 وإن يكن خليفة قد رحلا

سافر يوما فالتقى بالذاهب
 والمال ذاك الغائب الذى ابتعد
 لو أنه قد أبعد الغيبة
 من بعد ما مع غائب كان التقى
 فى غيبة الخليفة الذى ذكر
 فيما يجوز فعله فى التركة
 عليه فى مال لغائب يكن
 لا فى الذى قد كان قبلا وصفا
 من بعد غيبة إليه قد حدث
 يستخلفوا له على الأموال
 أو جوزه وهكذا الأميال
 إلا إذا المال الذى قد يعلم
 فى حوزة كان بها هذا الرجل
 له أو الإمام ذاك العبد
 فقد برى خليفة وقد بروا
 من أمر الاستخلاف أو قد منعا
 لا تقربوه فاللزوم زالا
 عند خروج مالك الأموال
 معا إذا أزمع للترحال
 خلافة عليه حتى دخلا
 بذاك الاستخلاف عنهم وحط
 ذاك إلى أمياله يوافق
 لا إن يكن فى الحوزة المعروفة
 حوزته لو بعد منها رحلا
 ومال غائب لديه حملا

إن رجع الغائب نحو بلدته
بالمال في أسفاره والغيبة
من بعد ما عاد لها من سفرة
من بعد ما ذلك عنها يبتعد
تلاقيها في سواها كان ذا
في غيبة أو غيرها حيث سنك
إن ينصبوا القائم بالأمور
وإن هم لم يجعلوا في الحال
قدر وصولهم إليه مثلا
ما كان في المال تلاف بعد دا
فأل ميراث بهذى القرية
بعض من العشير والأقارب
منهم ومن غاب وكان في السفر
وقيل بل يلزم حاضرا فقد
كانوا حضورا أو ناءوا من البلد
من العشير أحد هنا قطن
يستخلفون لأمين أمثل
يقوم بالذى لهم من مال
فضامنون ما عناه التلف
أن ما عليهم من ضمان لزم
وارثه عنه نأى وبانا
أن يحرزوا المال بقائم يلى
خليفة يحزره ويكفل
مع أحد فيحفظه الأحد
وليوص ذا إن كان لم يجدهم

فإنه قد زال من خلافته
بعد خروج ذلك الخليفة
لو خرج الغائب من ذى البلدة
ويرجع من خليفة إلى البلد
وما تلاقيها وبالأحرى إذا
وإن يك الإنسان أطفالا ترك
من البلاد فعلى العشير
أى يجعلوا من قام بالأموال
لقائم فيضمنونه على
بنفسهم أو بخليفة إذا
وإن يغب بعض من العشيرة
إلى صبي ولدى ذاك الصبي
فإنه يلزم من كان حضر
أن يجعلوا خليفة على الولد
وإن يكن خلف أطفالا وقد
في غير منزل له ولم يكن
فإنه يلزم أهل المنزل
ويجعلونه على الأطفال
وإن هم في ذاك لم يستخلفوا
وكان قد رخص بعض العلما
ومن يمت في منزل وكانا
فإنه يلزم أهل المنزل
وبيرءون حينما قد جعلوا
إن كان لم يتركه حينما افتقد
أو يصلن أربابه كلهم

وقيل إن لم يك وارثون له
إلى الإمام وإذا لم يوجد
أو نحوه غيركنه القاضي في
وللذى في يده كان بأن
وذلك الحال إذا ما علمنا
وبعد بحثه عن الوصية
وقيل بل يبيعه ولينفقا
وجوزوا إنفاقه عليهم
وإن يكن هذا الفتى أنفق
أو مستحقه بدين ضامننا
وجائز بلا وجوب حملا
على الذى غائبهم قد خلى
في منزل له وليس مع أحد
أما إذا لم يعلم بالمال
ولم يكن مع أحد فيلزم
والأم مهما قعدت على الولد
فإنه عن العشير قد سقط
إن قامت الأم بهم كما لزم
ويظهر القعود من بعد انقضا
إذا تقول بعدها قعدت
وإن تقل ذلك حال العدة
وقيل مهما تترك التزوجا
وقيل مهما تركت فقاعده
ما لم تزوج والتي قد قعدت
تفعل ما يفعل أبوه

أو غرما ولا وصايا أوصله
فبيد القاضي الرضى الأمجد
أموال مسجد لنا مشرف
ينفقه في الفقرا ولا يهن
أن ليس وارث لذا أو غرما
ولم يجدها بثبوت حجة
أثماته في الفقراء مطلقا
بدون ما بيع لذاك يبرم
وبأن من يارث استحقه
له إذا لم يقبل الأجر هنا
يستخلفون ثقة معذلا
من ماله من بعد أن تولى
وقيل بالوجوب فيه إن وجد
فراح خارجا من الأميال
هناك استخلفهم ويحتم
وورثت معهم قليلا من سبد
لزوم الاستخلاف في هذا وخط
فإنها مثل خليفة أتم
عدتها من هالك كان قضى
عليهم والزوج ما أردت
فذاك غير ثابت من جهة
لم يذكرن فهو قعود خرجا
لو أنها لم تذكرن معاودة
من بعد زوجها على من ولدت
من أكثره بيع شراء يبرم

بنظر الصلاح فيما حصل
ولو حاجة تكون في الولد
أما الولي يفعلن كمثـلـما
ومالها حاجة أن تنزعا
وقال بعض العلما تنزع
ويبطل القعود إذ تزوج
أو غارقت للزوج بالفـداء
لأنها على الزواج عزمت
فما لها في ذاك حكم القاعد
فإن أرادت بعد هذا الأمر
غير جائز على ما أورده
لو أنها من بعد هذى الحالة
وإن تقل لا أتزوجن ولا
وإن يك استخلفها أبوهـم
وبعده تزوجت فالخلف هل
وينزعن خليفة من الأب
عند الإمام وكذاك من غدا
ينزع نفسه مع الإمام
وينزعن نفسه مستخلف
وجاز أيضا لخليفة الأب
إن لم يكن لهم امام عادل
وإن يكن بعض العشير استخلفا
وآخرون ينزعونه يـرد
فيثبتون أو يبطلـلونا
وساقط فيما روى الأسلاف

وقيل إلا بيع أصلهم فلا
فمالها يبيع أصل تستبد
يفعله خليفة قد قدما
مال بنيتها كأب توقعـا
لحاجة ومنه ليست تمنع
لو فاسدا ذلكم التزوج
أو بطلاق بعد ذاك جائى
وشرعت في أمره وأقدمت
لو أنه منهدم القواعد
أن تقعدن على بنيتها الغر
لا يثبتن بذاك حكم القاعدة
تترك للزوج بالأصلالة
أقعد فالقعود عنها بطلا
فقعدت خليفة عليهم
تبقى على خلافة أم تنزل
لنفسه إن شاء بـلتجنب
مستخلفا من الإمام المعتدى
إن شاء أن يخرج بالسلام
عشيرة عندهم ويقف
ينزع مع عشيرة وأقرب
فإن يكن فهو لـذاك الكافل
لرجل وقد رأوا فيه الوفا
أمرهم لصلحاء من وجـد
وبعد غـيره يجـددونا
من عترة اليتيم الاستخلاف

إن كان قد يمنعه والمالا	عنهم ولى عنده قد طالا
ولم يطيقوا عقد الاستخلاف	إلا بطعن السم والأسياف
وهكذا يكون حكم مال	من كان قد أزمع للترحال

حفظ مال الشريك والغائب والمخالط

فإنه يلزمه أن ينتهض في البيت من مال له قد وضعه مثل سفينة له أو غار في البيت من مال له قد جمعه لداره بدون إذن حـصـلا في تلـكـم الدار بلا إذن حـلا أو كعدو من ورائه هـرع كذا المجانين ولو كبارا بنفسه لا يستقل أبدا وكان قد خلفهم فيما ترك فيما له يفرش أو يوسد ذو البيت قاعدا بذاك حكما له فقط كان من أي كسـا يسكن عنده بذاك الوقت أولى بما في ذلك البيت وجسد وماله كان من المهاد هما سواء قال بعض الأول وفي مقال البعض من أئمة من أهل منزل به قد حـلا كان إلى أن مات فيه وافترقـد من غير أهل البيت قد يلزم دون الذي قام عليه وولى

من مات في بيت له أخو مرض لحفظه وحفظ ما كان معه وهكذا إن مات في كالدار وما عليه حفظ ما ليس معه كذاك أيضا مال من قد خلا لو أنه جاز له أن يدخل كمثل أن يضطره له سبع كذاك حفظ الآل إن صاروا يحفظهم من بعده ومن غدا ممن يعول ذلك الذي هلك وذلك المريض ليس يقعد إن مات فيه بل يكون فيهما ويقعد المريض فيما لبسا وذاك مهما كان رب البيت أولا فإن الميت الذي افتقـد من الفراش أو من الوساد وصاحب البيت وأهل المنزل وذاك في لزوم حفظ التركة بأنه بحفظها لأولى إن هو عنده بذاك البيت قد وإن يكن مع المريض قائم فإنه يلزم أهل المنزل

وفي الذي بعضهم قد قاله
بحفظ ما في ذلك البيت سبق
مثل رقيق سفر وصاحبه
جملة حارات على جوانبه
أن يحفظوا لما هناك قد ترك
حفرا ودفنا وجميع ما يكن
عن غيرهم فإنهم به ألحق
بيتا ويسكن فيه آخر
وقد تفاضلا بهذي الشركة
أن يحفظاه بالسوا بينهما
يلزمه بنفسه ما قد عنا
شريكة في البيت قبلا وجدا
يلزمه ما يلزم الذي أذن
بآله وكل من قد تبعه
يلزمه ويحفظن آله
وقام في أموره كما لزم
ليت قام بهذي الرفقة
وإن يكن شخص لديه فيه
له ولو منهم كمثله امرأة
عليه دون رفقة فليلتزم
أو في الذي لديه شارك الفتى
به إذا يخلط معه الأكل
معه ولا يصيب معه الأكل قط
لو في الرفاق عترة الذي اخترم
يستخلفوا حالا على ذي التركة

إذ ليس ذاك البيت مملوكا له
بأنما القائم أولى وأحق
لأنه خالطه وقام به
وإن يكن ذلكم المنزل به
يلزم أهل حارة فيها هلك
ويفعلوا من قبله غسلا كفن
ويسقطن جميع ما به نطق
واثنان مهما اشتركا أو أكثر
بأجرة أو كان بالعارية
ومات فيه فعليهم لزما
وإن له بعضهم قد أذنا
إن كان لم يسكن لديه من غدا
وإن يكن لديه ذاك قد سكن
ومن توفي ساكن كان معه
في بيته فحفظ تركته له
أعنى الصغار دون من قد احتلم
ويلزم الرفقة حفظ تركته
لا أحد في رحله لديه
لو صاحبا أو أحد من عترة
أو من سواهم ولو عبدا لزم
وهكذا شريكه في كل شئ
ومن لديه في الرجال أولى
وزاده وإن يكن ذاك خلط
فهو كغيره وذاك قد لزم
لكنه يأخذ للعشيرة

إذا أراد وإذا شاء فلا
والخلف في عتقته هل هم أحق
لأنما التركة ما بينهما
والوارثون إن يكونوا حضروا
لأنما مناب من تولى
لو أنه استغرقه الديون
ويغرم الشريك ما به انتفع
وذاك من مشترك بينهما
وليس من بأس على من اشترك
ويستقينها بماء السيل
قالوا وقد ساغ له أن يأخذ
لأنه مشترك فيما ذكر
لا يمنع منه سوى من يصرفه
وقال بعض يحترق منها
وحرق كلها وما يرتفع
فالمال لا يحل إلا بالهبة
إلا على أن يحزن للمال
ومن سقى زرعاً بأرضه بما
فإنه يلزمه أن يغرم
يغرم من ذا قدر ما يسقيه
وإن يك الشريك قد تغيبا
فإن للحاضر يأخذنا
من ذلك المشترك المكيل
وقال بعض العلماء ماله
ومن يقل بأول فإن قبض

لكنه يحفظها أو يوصلا
بماله الميت كان يستحق
صارت مشاعا فيه خلف العلما
فإنهم من الشريك أجدر
مالهم وهم بذلك أولى
فأمره بينهم يكون
من بعد موت في شريكه وقع
إذ ذاك مال لسواه علما
مع غائب في حرق أرض تشترك
بينهما كما أتى في قول
لنفسه ويمضين عند ذاك
وإنما الماء الذي من المطر
قد قيل عن موضعه ويحرقه
منابه إن شاء يحرقنها
عن سهمه فذاك منه يمنع
أو نحوها من الوجوه الطيبة
لربه لوجه ذي الجلال
والماء شركة لشخص علما
إلى الشريك سهمه متما
يؤدينه كاملا إليه
عما غدا مشتركا وذهبنا
نصيبه كيلا غدا أو وزنا
أو ذلك الموزون بالتكميل
يأخذه ولو يكون كاله
لسهمه بالكيل أو وزن عرض

فليحرزن سهم شريكه وما
بدون تضييع هناك وجدا
مشارك بينهما لم يقسما
بييع ماله الفساد يحذر
ويحرزن مناب من معه اشترك
ورخص البعض من الأناجب
وماله يأخذها بالقيمة
وبعضهم جاوز بالتقويم من
من قبل أن يأكل شيئا منها
بدون تقويم عدول علما
فإنه يضمها ولو عزل
ويدفننه قبل ما أن يأكلا
يقومنه عدول المال
أهلا ومن بعد الضمان عنه
ولا يصح بسوى النقدين
من سكة النحاس والذي جرى
وإن له قومها من قد عدل
وأحضر الأثمان ثم وزنا
ويخبرنهم بأنه ثمن
ويعزلن منابه ويدفن
بحضرة منهم فإنه يرى
وإن يكن يأكل منها بعدا
فما له براءة لو دفننا
لأنما الدفن لهذا يجعل
ورخصوا أن ييران إن دفنا

عليه أن يتلف ضمان لزمنا
وإن يكن خاف الفتى أن يفسدا
فإنه فيما رآه العـلما
ويأخذن سهمه من الثمن
كذلك الغلة إن خان الدرك
أن يقسمها مع عيال الغائب
ولو بتقويم عدول البلدة
عدول مال وولاية تكن
وإن يكن هناك يأخذنها
أو وحده لكن لها قد قوما
منابه من ثمن لها حصل
وانقول بالتقويم أيضا نقلا
إذا هم كانوا لهذا الحال
قد انتفى فليس يضمه
تقويمهم وما كمثال دين
مجرى النقود حيثما كان يرى
من قبل أن يأكل منها ما أكل
وقد أراها بعد ذاك الأمننا
منابه عند شريكه حسن
مناب من شارك وهو حسن
منه ولو له التسلاف يعتري
تقويمهم من قبل دفن أبدي
بعد وقد أشهد فيه الأمننا
كمثال قبض للشريك يحصل
بحضرة من بعد أكله هنا

وإن يزنه بحضور منهم
فماله براءة مما جرى
من بعد دفن كائن وأعلم
وبعضهم أجاز أن يبيع
فيحرزن أثمائه ويدفن
وكل عام وحده فليدفعه
قالوا وقد خص بما هنا ذكر
أما غلال الحيوان فليتبع
وتقسمن أثمائها ويحرز
وإن يكن حاذرها أن تفسدا
فليأخذن مناب من معه غدا
وهكذا جميع ما قد حصل
إن يأسن من ربه وما عرف
وشاريا لذاك لم يلق وقد
فإنه يأخذ بالتقويم

ويدفنن دون حضور لهم
لو كان بالدفن لهم قد أخبرا
بالموضع الذي به كان رمى
في السوق سهم غائب جميعا
قيمة غلة له تكون
ولو تعددت غلال في السنة
من الكلام غلة على الشجر
كمثل ألبان وصوف ينتزع
لغائب منابه إذ يفرز
وشاريا لذاك لما يجدا
مشتريا لكن بتقويم بدا
في يده مثل أمانة الملا
أو أنه خاف الفساد والتلف
قيل ولو مشتريا له وجد
والحمد لله على التتميم

خاتمة

يرغبن فليأت بالكثير
فإنه من يخلصن منهن قل
فإنما أكثر من كان حلف
يأكل مال الفقرا في حينه
كفارة الحنث كما قد تلزم
أحرارنا ويسترق لهم
محرم من الفراش حظا
أن يحلفن أحد من البشر
من شاء أن يحلف بالله الصمد
أو يمسكن ولا يكون ناطقا
يكرهون كثرة الأيمان
لأنما ذاك مظنة التلف
فيما يقال كثرة الأيمان
عليه من كفارة قد لزما
فإنه يوصى بلا توانى
وبكذا عن اليمين ياتى
عليه من أيمانه قد لزما
وإن ذاك ثابت فلينفذ
ولم يزد عن هذه العبارة
لأنما المراد منه جهلا
مغلطات حينما أوصى هنا
كان كباقي تركة للورث

يندب للمسلم في التكفير
منهن وليختتم بهن العمل
وبالخصوص من يكثر الحلف
يحنث والحانث في يمينه
إن كان بعد الحنث لا يسلم
وحالف بعقوبته يستخدم
وحالف الطلاق قاعد على
روى عن الرسول أنه زجر
إلا على صدق وعنه قد ورد
فليحلفن بالإله صادقا
والمسلمون في جميع الشان
لو صادقا كان الذى بها حلف
ومن مساوى خلق الإنسان
وإن أراد المرء أن يوصى بما
مغلطات كن أو أيمان
كذا كذا من المغلطات
وقال بعض إنه يوصى بما
والمغلطات أيضا بكذا
والموصى يوما بكذا كفارة
فالخلف هل ذلك شيء بطلا
أمرسات قد عني أم قد عني
فحين صار باطلا ما لوته

أو ينفذن في المرسلات ما جزم
باسم تكفير وإنهنا
ما يطلقن عليه هذا الاسم
أيضا وعن بعض الشيوخ قد رفع
عن كل تغليظ وحنث طارى
وقيل نصف هذه الوصية
والنصف أيضا في المغلطات
وجاء عن بعض من الثقات
قال الإمام القطب هذا قول من
غائه ينصرفن للأكمـل
وإن يكن أوصى بشئ بينا
أو لوصايا متخالفات
والحج والعق فذاك يقسم
وفيه تخيير إذا قال هنا
وقيل يعطى ما يكون سبقا
وقال بعض العلماء تبطل
وينفذن في المرسلات ما به
وقال بعض العلماء أقرب
إن لم يكن بين في المقال
وذلك لاحتمال أن ما ذكر
وإن يكون ذا لكون ما به
ضرا أتى به على إنسان
ولم يكن يعرفه أو قد آيس
وإن يكن أوصى لتكفير بما
بعينه وإن يكن فيما ذكر

لأنها المذكور في الذكر الأتم
فيما لنا قد نقلوه أدنى
من هاهنا الإنفاذ فيه حتم
يقول تجزى المرسلات أن تقع
إلا الذى للقتل والظهار
ينفذ في أيمانه الرسالة
وذا هو التوسيط في الحالات
ينفذ كل في المغلطات
يقول إن الفرد مهما يطلقن
كذا رواه القطب باللفظ الجلى
للمرسلات ولتغليظ عنا
كمثل أن يوصى للزكاة
على السواء بين ما قد يرسم
لذاك أو لذا ولم يعيننا
لأنه قدمه وحققا
من حيث إن الجهل فيها يدخل
أوصى الفتى لزوره وكذبه
من مات يأكلنـه ويذهب
هنا بيانا رافع الأشكال
كفارة للكذب الذى صدر
أدلى هنا من زوره وكذبه
أو ماله أوقع هذا الجانى
منه لذاك أمره قد التبس
يجزى له فلينفذن متمما
عيب به لا يجزين هذا القدر

وإن يشاءوا أنفذوه هكذا
 ذا العيب في حياته يلفيه
 يشروا الذي يجزى بذلك الثمن
 لمثل تكفير عليه وقعا
 فذلك الإيصاء باطلا غدا
 خلاف ما سمي له وذكرنا
 إن فيه ذا وغيره كان وجيد
 إن يخرج من هذه المطمورة
 فإنه يباع ثم يشترى
 بحسب الكمية المقدره
 أو بوزان هكذا في القول
 له كذا بوزنها المحدد
 يؤخذ بالأوسط مما وجدا
 أو سوى بلاده قد غصا
 مات به لو في بلاد أبعد
 لها عيار فعيار بلد
 تعدد العيار حيث تجلبن
 وقيل فيه كله بالأدنى
 إذا تعدد العيار وارتقى
 من وارث يكون أو خليفة
 أن الذي به الوصايا أنفذ
 فإن يكن فيه مزيد ظاهر
 للوارثين فليقم إلى الأدا
 أعطاهم يضمن نقصا حصلا
 إن كان هذا لسوى من عينا

فليبدلوه بالذى يجزى لذا
 لأنه أوصى به وفيه
 وجائز بأن يبيعوه وإن
 وإن يكن أوصى بما في ذا الوعا
 وخاليا ذاك الإناء وجسدا
 كذلك مهما كان فيه ظهرا
 وينفذ ما به سمي فقيد
 وإن يكن أوصى بممد ذرة
 وقد رأوا فيها سوى ما ذكرنا
 من ثمن الموجود هاهنا ذره
 وإن يكن أوصى لهم بكيل
 فالكيل والوزن بكيل بلد
 وإن يكن ذلك قد تعددا
 ومات في بلاده من أوصى
 وقال بعض بعيار بلد
 وإن يكن بلاده لم يوجد
 منه تجيء مبرة لهم وإن
 فأوسط العيار يؤخذنا
 أدنى الذى عليه الاسم أطلقا
 ويضمن المنفذ الوصية
 إن كان قد بان لهم من بعد ذا
 من العيار زائد أو قاصر
 فإنه يضمن ذاك الزائد
 وإن بين نقص به فلأولى
 ورخصوا يعطى سواهم هنا

ذلك كالتكفير والزكاة
وبعيار زائد أوصواهم
فلينفذوا بما يكون قد كفى
وإن هم أعطوا لكفارات
بأن يكبلوا جملة الكفارة
ثمت صاروا بعده يعطوننا
وقال بعض ضمنوا الوصية
كفارة وغيرها بحال
وذلك الإنفاذ تضييع بدا
وقال بعض يضمنون قدرا
وخير الوارث في الإطعام
إن كان بالتكفير أوصى لهم
وقيل إن أوصى بطعم أطعموا
فإنهم ليس لهم أن يطعموا
وإن يكن أوصى بنقد ذكرا
فإنهم فقط يكتالونا
وعند قطبنا الجليل السامي
إلا إذا ما ينفذون عينا
لكل مسكين إليه يدفعون
أو ذرة وهكذا من ثمر
أو بزبيب فهو نصف صاع
وبعضهم يقول في التمر إذا
وقال بعضهم من الشمر
ثلاثة الأمداد والبعض جعل
وفوقه ما يقبضن بكف

ومن يكن أوصى لذى الحالات
أن ينفذوا أو ناقص لديهم
وذاك مد للنبي المصطفى
ميتهم على مجاز غلات
من أول الأمر إلى أن تمت
بدون كيل ليس يضمنونا
جميعها بهذه الكيفية
لأنهم تصرفوا في المال
إذ ليس يجزيهم شيء أبدا
ما أنفذوا فقط ليس أكثرا
والكيل آيا شاء بالإتمام
أو أنه أوصى لهم أن يطعموا
وإن يكن بالكيل أوصى لهم
لكنما الكيل عليهم يحتم
دراهما قد كان أو دنانيرا
ومالهم لذاك يطعموننا
يجوز ينفذون بالإطعام
وعدد التكفير أيضا بينا
صاع من الشعير أو سلت زكن
وإن يكن أوصى لهم بالبر
وإن مدان بلا نزاع
ما كان جيدا فمدان لذا
وذرة والسلت والتمور
مدان من ذلك كاف إن حصل
واحدة لم تقبضن ويكفى

وذاك للأدام والبعض يرى
وذاك كالزبيب والبر وقد
قلت فإن كان من البر كفى
غالد من أرزهم إن أنفذا
وتنفذ كفارة الأموات
بأنها كفارة لعمر
وليس من بأس إذا لم يخبروا
قليل ووجه الذكر للتكفير
من كان للتكفير منهم يأخذ
غالفقرا ليسوا سواء فيها
بمن له ولاية يعهد
وهكذا التكفير في البيان
به ولكن يعطين لمن وصل
لا يرسلنها إليه لا ولا
وإن يك الميت بذاك أذنا
وجاء في قول لبعض يرفع
ومن طلوع الشمس يبدأنا
أو من صلاة الظهر يبدأنا إلى
وقد مضى بأنه قد جوزا
منها وأزواج له وكل من
ولخليفة لذاك الموصى
وهكذا أولاده لو كانوا
ولو صغارا كأب له وأم
بأخذ وارث لنفسه هنا
بأن يأخذن خنيذة الوصبة

مدان ليس زائدا أو أكثر
قليل من البر هنا يكفيه مد
من ذاك مد وهو يأتي بالوفا
أولى بأن يكون كافيا لـ
جهرا يراها كل من قد ياتي
ليعملوا بشأنها والأمر
بصاحب لها ولما يذكروا
بأنه يأخذ للمذكور
خلاف حال في زكاة تنفذ
بل إنها تختص من معطيها
ولزيد ورع يفضل
ليس يخص واحد واثنان
إليه ما يعطى لمسكين حصل
يرسل إليه أن يجيء مقبلا
فذاك جائز كما قد عينا
بأن كل ذاك ليس يمنع
إلى صلاة الظهر يعطينا
غروبها فكله لن يحظلا
لوارث وآله أن يحرزوا
يمسونه أب وأم إن تكن
وزوجة الخليفة النصوص
ما حازهم عنه ولا أبانا
من كل من بموله قد التزم
أو غيره أو يعطين علنا
كذلك أو يعطى بهذى الصفة

وقد قال القطب هذه رخص
وبعضهم شدد حتى منعا
منها إلى البلوغ من أولاد
قال وأنواع الوصايا طورا
تدفع للشخص له وطفله
لو البنات بلغ ما لم يكن
كذلك الزوجة لو قد طلقت
أى أنه طلقها برجعة
وأبواه فيهما قد اختلف
وأخذ للطفل من بنيه
فبان إن أخذه لمن رسم
أو أنه بعد خروج الزوجة
أو بعد موت كائن عليهما
وإن يكن ذاك عليه اثبتها
وقال بعض كل من قد تؤخذ
لو بان إن أخذ أخذيها
فإن يكن حيا إليه تبعث
يعمل فيها بعده ما يعمل
وغلة النخيل طرا والشجر
إن أدركت وكان في تكفيره
قبل دراك أو بعيده ما زكت
إلى الدراك وعناها إن حدث
كذلك الحب إذا كان ترك
واحتاج للحمل كراه يجعل
كذا عناء طائف وكلمها

لا تؤتى عن تعمّد كذا نص
خليفة لهذه أن يدفعها
لو حازه وصار في ابتعاد
تكون كالتكفير فيما مـرا
مجنونه وبيته وأهلـه
أحازها عنه بتزويج زكن
لها إذا طلقها ما أغلقا
وذلك ما دامت بحال العدة
وابنه إن بالبلوغ يتصف
أو زوجة معتدة لديه
من بعدما قد بلغ الطفل الحلم
من عدة وعصمة الزوجية
فليرجعن ما يأخذن عنهما
يحتاط بالرد متى انتبها
له فأنها إليه تنفذ
في غير حال كان ظن فيها
وإن يمت فللذى قد يرث
في تركه من خلفه يحصل
بنفسها تنفق من أى الثمـر
أوصى بها الهالك أو في غيره
وإن تكن لم تدركن تركت
منها وقيل إنه من الثلث
في بلد غير بلاد من هلك
منه أو الثلث له يحتمل
إليه تحتاج الوصايا رسما

من المداواة وإنفاق لزوم
وقال بعض العلماء من نفس ما
فينفقن ما بقى من بعد
والبذل للمعيب لا يجزيهم
فإن يكن عيب تضييع أتى
فإن من ضييع منهما يكن
فلا ضمان ما هنا على أحد
إن كان قد عينه تعيينا
وإن يكن قد عيب في حياة
فقال بعض العلماء ينفق
وقيل بل يباع ثم يشتري
وليتقرب للعللى الأعلى
لو ما كان ما سعى له أو أطعمه
لكل طفل بمساكين هم
كما لتكفير هناك يطعم
أو أنه يصوم اثنى عشر
وسنة الأيام بعضهم يرى
كذلك فى عدد المساكين وجد
وقيل ستة لهذا الوصف
والصوم جائز ولو له حصل
لأن هذا عندهم تقرب
والقطب قال فى الذى عندى لا
قيسا على الحائث فى الأمور
وقيل ما كان لطفل واحد
غلو يربى مائة الأطفال

وغيره قيل من الثلث انحتم
أوصى به يدفع ذا متما
لو لم يتم مثلاً يحد
فى دفع تكفير عليهم يلزم
من وارث أو من وصى للفتى
وإن يعب بدون تضييع يكن
فليتفذه لو به العيب وجد
أو غير ذى عيب به يشرونا
موص ففى ذلك خلف أتى
كذا لو العيب عليه مطبق
منه الذى لا عيب فيه ظهرا
لحوظة من كان ربى طفلا
فى العمر إلا مرة وعلمه
عشرة عدا فيطعمهم
أو أنه أيضا يكيل لهم
يوما وبعض تسعة كان يرى
وقيل بل ثلاثة لا أكثر
فقال بعض تسعة له يحد
وقيل بل ثلاثة وتكفى
ما يطعمن أو يكيله الرجل
أى أنه ليس بشىء يجب
يصوم إن كان الطعام حصلا
وذاك مثل سائر التكفير
يجزيه إن أتى به لزائد
وشاء أن يصوم عن ذا الحال

أجزت له ثلاثة الأيام
 فيطعمن عن جميع ما ذكر
 وذا لأن الأصل في الأطفال
 لو غسل الطفل إذا ما غسلا
 وبعضهم يقول إن كان غسل
 وقيل إن يغسل بعيد ما ولد
 فإنما الأصل له الطهارة
 فإن يك الأصل له الطهر هنا
 أو بعد ستة على قول جرى
 وكان إطعام بعيد أن غسل
 وإن يكن إذا أراد يطعمه
 شيء وقيل إن يكن قد غسلا
 لو أنه يغسل يوم ولدا
 إلا إذا ما كان عاين النجس
 وقال بعض يتقربن إلى
 من يطعمن بالغيا أو طفلا
 وليوصين من غدا محتضرا
 أو ستة أو بثلاثة كما
 لأجل ما ربي من الأطفال
 كذاك من عليه نذر صوم
 يطعمه الغداء والعشاء
 أو أنه يطعمه بالكيل
 بأنه يوصى بصوم النذر
 وإن من أوصى بتغليظ فقد
 مع استطاعة كما للإطعام

وإن يشسا الإيتان بالإطعام
 ثلاثة من المساكين وير
 بأنهم رجس بلا إشكال
 وستة الشهور لما تكملا
 من قبل أن يكون عامه كمل
 أو بعد ذا الوقت بإطلاق وجد
 والرجس فالغسل محي آثاره
 من بعد غسل مطلقا إذا عنا
 أو بعد علم في مقال آخر
 لم يلزم الإطعام والصوم الرجل
 غسل غاه فغسله يكرمه
 لفمه فطهره تأصلا
 فما على مطعمه شيء غدا
 في فمه بعينه لم يلتبس
 بآثره جل بشيء قد حلا
 نجاسة أو بكبير أدلى
 يطعم عنه عشرة من فقرا
 مضى من الخلف الذي قد رسما
 لا يوص بالصوم لهذا الحال
 يوصى لمساكين لكل يوم
 كذا فطورا وسحورا جاء
 وجاء عن بعضهم في قول
 والصوم يجزيه لهذا الأمر
 أجيز أن يعتق عنه إن وجد
 يجوز والكيل ولا يلام

وإن يك الوارث لما يستطع
وجائز إن كان في كفارة
من كل نوع من حبوب ستة
فيطعمن بعضهم من بر
أو يطعمن البعض منهم برا
لا يعطين نوعا ولا أنواعا
وبعضهم رخص في ذى القاعده
ليس بخلط قال قطبنا الأجل
وما له أن يطعمن لبعض
أو يكسون بعضا وبعضا يطعم
ثمت يكتال لبعض الجملة
لأنه بذلك الحال جمع
وذاك في كفارة واحدة
يأخذها الشخص على الموالى
والجد أيضا يأخذنها على
خليفة الأيتام يعطى لهم
لا يأخذن لهم ولى لو هم
وفيهِ رخصة إذا كانوا معه
وتؤخذن فيما يقول الأول
فتحرزن بعد له أو توضع
وجاء في قول لبعض يتلى
ولوالديه الصغار يأخذ
إن لم يكن إنفاقه قد لزما
وبعضهم رخص بالإطلاق
ومن يكون خارج الأميال لا

عتقا فإن الصوم يكفى إن وقع
واحدة إعطاء ناس جملة
وإن بإطعام لهذى الجملة
وبعضهم يعطيهم من تمر
والبعض منهم يطعمن تمرا
يكمل أمدادا بهم أو صاعا
يمزل كل واحد على حده
والخلط عندي جائز إذا فعل
وبعضهم له بكيل يرضى
كذلك لا يكسو لبعض منهم
وذاك في كفارة واحدة
ما بين أنواع لتكفير صنع
وفيهِ قول قد أتى بالرخصة
له إذا كانوا من الأطفال
أولاد ابنه إذا ما كفلا
والأم مهما قعدت عليهم
كانوا لديه ينفقن عليهم
وينفقن عليهم من السعة
لو لرضيع كان ليس يأكل
فيما له من الصلاح يرجع
لا تؤخذن للرضيع أصلا
خليفة على الوصايا ينفذ
عليهم ولم يكن تحتما
لو أنه ألزم بالإنفاق
يعطى ولو في حوزة ما انفصلا

وقيل مهما كان ذا في الحوزة
قال الإمام القطب جاز عندي
لن غدا خليفة لغائب
ويصرفها بعد أخذها على
وأخذ لأهله يصدق
وكان بعض من أولى الذكاء
له إذا كانوا له قد صدقوا
وقيل لا يصدقن ولو عالا
ولو أمينا ويرى بعضهم
وبعضهم رخص في أن ينفقوا
والخلف في استخلاف طفل الميت
أن يأخذها بعضهم قد منعوا
وجوز استخلاف عبد الميت
وقال في الديوان جاز يعطى
ولو صبيا وهو لما يستطع
لو أنهم قد أمسكوا عليه
وكلموا على العيال يأخذ
فهو له فليصرفن ما يرسم
ومن يمت من قيل ما إن يأكلا
وإن من أعطى لأرباب الغنى
وإن يكونوا أتلوه فليرد
وجوزوا أن تجعلن في وعاء
وجوزوا لتنفيذ الكفارة
يعطى له في كل يوم يمضى
وجاز من كفارتين تعطى

فإنه يعطى من الكفارة
وعند بعض من أهل الرشد
يأخذها له ولا يجانب
مصالح الغائب حيث رحلا
في عدهم إن كان ممن يوثق
قد قال بالترخيص في الإعطاء
لو غير مأمون به يثق
إلا بشاهدين ممن قبلا
يعطى بقول من أمين يعلم
من قال إنى معتك إن صدقا
وهكذا خليفة الوصية
من ذاك والبعض لهم قد وسعا
ووارث في أخذها والزوجة
جميع من يطلبه بقسط
يمسك ما كان إليه قد دفع
ما دفع الدافع في يديه
شخص من التكفير حين ينفذ
في حاجة بدون إذن منهم
منها فلا تبعه فيما حصلا
يرده منهم إذا تبيننا
كمثله أو ثمن له يحد
لامر هنا لكم أن توضع
يمسك مسكينا من المسألة
صاعا إلى تمام ما قد يقضى
شخصا بيوم واحد بقسط

وبعضهم قد جوز الإعطاء
وليحذر من وقوع الغلط
ولخليفة الوصايا جوزا
من كلها صاعا بيوم إن يكن
فإنه يدفع نحو الواحد
وخلطه أيضا وصايا جملة
والأكثر من منعوا أن تجعللا
وهكذا إمساك مسكين إلى
وهكذا الإعطاء في يوم كذا
فمن يقل بالمنع فيه ضمنا
وجائز أن يأخذن لقضا
دين لخالق ومخلوق لزم
والجار إلا أن يكون لهما
وكان لم يوف بذلك أولا
وجائز يأخذها من أخذا
لو لم يكن ما حازه الأب الأثم
والبعض بالجواز فيها حكما
والأب إن كان ابنه غنيا
وبعضهم رخص فيه وبني
كل امرئ بما له لأولى
وزوجة الغنى ليست تعطى
ورخصوا أن يأخذنها كل من
كذلك الزكاة والحقوق
وإن يكن بما يكال أوصى

لو كان من واحدة قد جاء
في حالة الإنفاق خوف الشطط
يعطى لشخص واحد إن برزا
لم يخلطنها وإذا ما يخلطن
في اليوم مرة بغير زائد
بدون إذن فيه قول رخصة
في موضع أو في وعاء حصلا
تمام كفارته قد حظلا
خلط الوصايا دون إذن نفذا
خالطها إذا له ما أذنا
دين له كفارة ويقبضا
لا لاصطناع العرف أو وصل الرحم
عليه قبل ذاك حق لهما
فهو كسائر الديون جعللا
ولو له أب غنى عند ذا
إن لم يكن إنفاقه له لزم
لو أنه إنفاقه قد ألزما
فما له أن يأخذن شيئا
على مقابل لهم قد بينا
حتى الفتى وابن روه نقلا
وفيه ترخيص لبعض خطا
يـمـونه أخو غنى أيا يكن
فيه فليست بينهما فروق
أو الذي يوزن فيه نصا

فليجمعان بعينيه في ذي الصفه	يجعل في كفارة قد وصفه
لو أنه قد كان منه أجودا	وليس يجزى غيره إن وجدا
وضمنوا وقيل لا يعاد	إن سواه أنفقوا أعادوا
يمسكه وارث من كان غبر	وأنه يجزى وحسبما ذكر
فالحمد لله على نيل الأمل	وههنا باب الوصايا قد كمل

كتاب الفرائض

أحكامها من موجب وعارض
بأنه ثلاثة تمــــدد
فذاك فضل من الهنا صدر
وسنة قائمة مبجله
قلنا به كذا روته العلما
هي التي لا نسخ فيها قد طرا
بأنها ثابتة طول الأبد
بأنها لا نسخ فيها قد جرى
توافقن للذكر ثم السنة
وفي مقال يرفعن عن عمرا
فهي من الدين الذي قد ارتضى
قرآنكم والناس أيضا علموا
للناس هكذا لنا روه
فإننى سأقبضن عنكم
من أمتى حتى الخلاف يقع
ولا يرون غاصلا للمحنة
فرائضا والناس أيضا علموا
كذا روته العلماء النجد
هنا فجمع لفريضة ترى
لما بها من السهام تسطر
وجعلت لذلك العلم لقب
والعلم بالحساب والقرات

باب به أذكر للفرائض
والعلم قال المصطفى محمد
وما سوى الثلاثة التي ذكر
فأية محكمــــة منزله
فريضة عادلة ثالث ما
غالاية المحكمة التي ترى
وسنة قائمة فقد قصد
وقيل بل يعنى بما قد ذكرا
فريضة عادلة هي التي
أو التي لا عوج فيها جرى
تعلموا لهذه الفرائض
وجاء عن خير الورى تعلموا
تعلموا العلم وعلموه
تعلموا فرائضا وعلموا
وإن هذا العلم سوف ينزع
ما بين اثنين على فريضة
وفي رواية أتت تعلموا
فإنها أول علم يفقد
ثم الفرائض التي قد ذكرا
مفروضة أى أنها تقدر
فغلبت على سهام من غضب
وذاك هو الفقه للميراث

وذاك وارث وموروث رحل
يأخذه بالإرث مستحق
تذكرها كما حكاه الأثر
وهكذا حياة من كان يرث
كذا له موانع تمنع له
فذاك إن تختلفن المال
وذاك بالإجماع بين العلماء
وذاك عندنا وأكثر البشر
لا يرث الكافر شخصاً مسلماً
من كافر وأنه ليحرم
لا يرثن من كفور أجراما
صحابه النبي والمهادي السفن
كذا على وفقى عفان
حنيفة وأحمد المذهب
كذاك أيضاً فقها الأمصار
لا إرث بين أهل ملتين
فإنه بالمنع قاض للأبد
وعن فتى مسيب أيضاً نقل
يكون وارثاً بلا عكس ذكر
ترويجها للمسلمين النبلا
نسائنا فذا دليل معتبر
لا تتكافأ أبداً دماهم
يقتل مسلم بكافر غلا
يعلو ولا يعلا على الدوام
يطرقه النقص حديثاً نقلا

والإرث أركان له قال الأول
وثالث الأركان فهو حقيق
وهكذا له شروط تذكر
من جملة الشروط موت من ورث
والعلم بالجهات ثم المنزلة
وهي ثلاثة فأما الأول
فمشرك لا يرثن المسلما
ومسلم لا يرثن من كفر
غفى حديث للرسول رسماً
وهكذا لا يرثن المسلم
قال الإمام القطب من قد أسلما
وإن ذاك مذهب الجمهور من
صديقنا وعمير المصان
ومالك والنسائي وأبى
وتابعي صحابة المختار
لما أتى عن أحمد الأمين
والحديث السابق الذى ورد
قال وجاء عن معاذ بن جبل
بأنما المسلم للذى كفر
لأنما نسائهم قد حلالا
بدون أن تحمل للذى كفر
والمشركون والذين أسلموا
يقتل كافر بمسلم ولا
والمصطفى قد قال فى الإسلام
وقال فى الإسلام يزداد ولا

والقطب قال ذا القياس قد ورد
إذ الحديثان اللذان تقدمتا
وقوله الإسلام يعملو ثم قد
والأولان بالخصوص وردا
وقوله الإسلام أيضا يعملو
فإن ذاك الأمر شيء جاء في
ومن أتاه الموت حالا وحضر
إني مجوسى كذا نصرانى
بوارثيه غله لا يسمعو
لأنما هذا ضرار منه
واختلفوا في الخبر المبين
فقليل ملة جميع الكفر
فالوثنى والذى قد جدا
والصابئى وكذا النصرانى
قال الإمام القطب ذا هو الأصح
قال وذا مذهب أهل الدعوة
يقول الشافعى أهل الكفر
وذا هو الإشراف بالله العلى
والبعض يجعل اختلافهم كما
لما أتى عن ربنا بعضهم
وقيل كل من هنا قد عدده
وهو مقال قد أتى عن أحمد
فكل جنس هاهنا قد ذكرنا
فصاحب اليهود للنصرانى
ولا لصابئى ولا مجوسى

في معرض النص فمن هنا يرد
نص صريح لا احتمال فيهما
يزيد فيهما عموم قد ورد
فليعملن بالخصوص إن بدا
يزيد حسبما رواه النقل
غير الموارث كما لا يخفى
فقال للوارث حينما احتضر
لقصد أضرار بهذا الشأن
وعن ترائيه فلا يمتنعوا
إن لم يكن ذاك صحيحا عنه
لا يتوارث أهل ملتين
وهكذا الإسلام أيضا يجرى
كذا المجوسى ومن تهودا
فالكل منهم وارث للثانى
للشافعى هكذا عنه اتضح
وهكذا قال أبو حنيفة
يجمعهم أعظم كل أمر
يركلم فيه ارتموا عن كمل
خلف مذاهب لمن قد أسلما
قد قال أولياء بعض منهم
فإن ذاك ملة على حده
وما لك كذاك عنه وجدا
فإنه لا يرثن الآخرا
ليس بوارث مدى الأزمان
ووثنى جاحد منجوس

والأول الصحيح والمعمول
نحكم بينهم بما لدينا
فإننا وشأنهم نبيهم
وأدرك المال ولما يقسما
يعطى له نصيبه كما سلك
مع صاحبنا فلا ينال ذين
قد قسموا الأموال أم لم تقسما
وبعد موته الفتاة تسلم
تقسم تركته فليست تسهم
إرث لمن أسلم بعد ما خلا
وهو مقال عن على يرفع
بأنه يارثه حقيق
وكان ذاك المال لما يقسما
فيما لنا القطب الإمام رسما
وكان ذاك المال قبلا تقسما
فيه نصيبه الذي قد حصله
مال الذي ارتد وقول السلف
في دار الإسلام لو ارث عهد
بلاد أهل الشرك والتعجرف
في بلد الكفران والتمويه
إسلامه والكفر كان أضمر
للوارث المسلم فهو ناله
زندقة من أحد وتتضح
وما له من تراث يحكم
يصير موروثا ووارثا لنا

وكل قول غله دليل
وذلك إن تحاكموا إلينا
وإن هم تحاكموا بينهم
وإن يك المشرك يوما أسلما
فإنه مما قريبه ترك
وذاك أمر ما خلا الزوجين
شيء من الميراث مها أسلما
وذاك إن يموت شخص مسلم
وهي من المعاهدين قيل أن
وقال بعض من ذوى الخلاف لا
موروثة لو قبل قسم يقع
وقال عثمان كذا الفاروق
إن أدرك المال متى ما أسلما
وانعقد الإجماع بين العلماء
أن ليس من إرث له إن أسلما
وإن يكن أدرك بعضا قيل له
وقيل لا وقد مضى الكلام في
وقال بعض ماله الذي وجد
من أهل إسلام وما قد كان في
فذاك مصروف لو ارثيه
وذلك الزنديق من قد أظهر
فقال مالك بأن ماله
والقطب في المذهب قال إن تصح
فإنه لا يرثه مسلم
وإن يتب فحكمه كحكمنا

وإن من سيب نبياً أو ملك
لأن ذا منه ارتداد يبدو
وفي معاهد يسب المصطفى
ليس على صورة ميراث علم
المانع الثانى من الموانع
فليس إرث بين حر أبدا
أو عتقه معلق بصفة
فإنه لو كان شبيهاً يرث
إذ ما له حتماً لمولاه الأبى
ومن يكتب فهو حر عندنا
ومالك وأحمد لا يرث
وقيل إن مات الذى قد كوتبا
وكان خلى بعض مال تغرم
أو ما بقى منها إذا ما كانا
وما بقى من ذاك فهو يرجع
المانع الثالث مما ذكرنا
لو أنه للضرب كان أحداً
من قبل أن يكون من قد ضربا
ومات بعد كونه قد استحق
كجراح غانية من الخرد
فتهلك بجرحه فلا ينل
ولو خطبا لا من دياتة ولا
خلفا لملك ومن قد قالا
فإنهم قد ورثوا لمن قتل
والشافعى وأبو حنيفة

فإنه يقتل حالا دون شك
فحكمه كحكم من يرتد
فما له للمسلمين صرفا
لكنه فى لنقض العهد ثم
للإرث هو الرق حكم الشارع
وبين عبد لو مدبرا غدا
لو أنه يعتق قبل القسمة
لنال عنه سيد ما يحدث
وهو من الهالك شخص أجنبى
لو أنه لم يقض ما تعيننا
مكاتب لديهم أو يورث
قبل أداء ما عليه وجبا
منه الكتابة التى قد تلزم
سلم بعض المال واستباننا
لوارثيه مطلقا يوزع
القتل لو من خطأ كان طرا
أو الذى منه الممات انبعثا
يستوجب الميراث ممن نكبا
فلا ينال الإرث للذى سبق
وبعد تزويجا عليها قد عقد
نصيبه القاتل ممن قد قتل
من تركه كان لها محصلا
بقوله وأظهر الجدا
من تركه القاتل إن خطأ فعل
وهكذا الثورى فى الرواية

مقاتلهم كمثل قولنا غدا
كان صبيا ذاك أو مجنونا
إلا أبا حنيفة الحبر الأجل
أو أنه كان أخا جنون
فيرثان للذي قد صرعا
والعمد من هذين حكمه غدا
قال ابن محبوب إذا القاتل قد
غاب عنه يأخذ للميراث لا
إن كان عن عمد أتى ذاك الحدث
كما إذا بخطأ قد قتله
وقال وائل ومحبوب الأجل
لا يرث المصبي من له قتل
قال الإمام القطب في نوازل
من جرحته امرأة أو قد جرح
غات أو ماتت فقال البعض لا
لأن ذاك الجرح قبل العقد
وبعضهم يقول في الجرح لا
كذلك إن كان أباه قد جرح
وهو محارب أخو شرك وضر
وهم محاربون ثم أسلموا
وليس من يرث لمن له سبق
مثل قصاص وكقتل من بغى
مثل إمام وكجلاد فعل
وقاتل المرتد أو من قصدا
من والد ومن حليل المرأة

لا يرثن أخطأ أم تعمدا
أو بالغيا أو عاقلا يرونا
فقال إن كان صبيا من قتل
في حينما سقاه للمنون
لأنما التكليف عنهم رفعما
مثل الخطأ في كل حادث بدا
كان صبيا ما له عقل وجد
إن كان للصلاة ممن عقلا
قال وفي القياس أنه يرث
فإن يكن بخطأ فالإرث له
والفضل من أعلام صحبنا الأول
لما من العموم فيما قد نقل
نفوسة نقلا عن الأفاضل
ثم تراوجا بعييد ما اتضح
ميراث ما بينهما لما خلا
قد كان فهو سبب التردى
ينال إرثا من جريح قتيلا
أو ابنه كذا أخاه واتضح
أو يجرحنه واحد من ذكر
أو مات أو أسلم أو ماتوا هم
في القتل مدخل ولو كان بحق
وفي جهاد لو له قد سوغا
بالأمر من إمامه ما قد حصل
مصلحة كمثل ضرب وجدا
لأجل تأديب لهم عن زلة

ومثل سقى الأب للدواء
كذلك إن كان عليه شهدا
وموجب الحد بحكم الشرع
وسأقه ذلكم إلى الردى
وهكذا إن كان أيضا قد حفر
أو أنه لحجر قد وضع
قال الإمام القطب بعض قالا
وفي حديث للرسول من قصي
أما حديث أنه قد رفع
وما عليه استكروها كما علم
عن الصبي أو يوافي الحلم
كذا عن النائم أو يستيقظ
رفع لإثميه ولا تعلقا
وليس من إرث لمن قد أفتى
وقال بعض يرث المفتي هنا
ويرث الزوج حليمة له
لأن قتله بأحبال طرا
والقطب في الشرح عن التاج نقل
ولو خطا إلا إذا القتل غدا
فهو بذلك وارث لمن ذكر
شخص بأن يضرب ابنا أدبا
فإنه وارثه وإن وضع
أو أنه غيبه لبئر حفرا
وإنما يزيل إرثه إذا
كمثل أن يضربه أو يأمر

لأجل براء جرحه والبراء
بموجب له القصاص والردى
كالجلد والتعزير أو كالقطع
أو أنه زكى بهذا من شهدا
بحيثما يكون حفره حجر
غمات موروث به وانصرعا
في دين إن الإرث منه نالا
ليس لقائل من الميراث شئ
عن أمتي النسيان والخطا معا
وهكذا حديث رفع للقلم
وذى جنون أو يفيق من غما
فإن معنى ما به قد لفظا
له يارث وضمنان لحقا
بقتله أو قد قضى وبقتله
لأنه مخبر بما غنا
ماتت بحمل كان قد أحبله
منه لها في العقل ما تصورا
لا يرث القاتل من كان قتل
بالحق أو به عليه شهدا
كذا معلوم إذا لسه أمر
غمات ذاك الابن لما ضربا
في الطرق جذعا وبه ذاك صرع
فهو بذلك وارث من قبرا
ما بيديه كان فاعلا لذا
بضربه وما كمثل ذا يرى

لأنه من سبب له انبعث
بقتل عمه وبذلك قد قتل
أو إنه شبه ذاك معنا
وقيل لا يرث لهم من الرجس
لأنه كمثل من قد قتله
ما كان سلطانا على الأمور ذا
ملاعن وبين ذاك الحمى
لأمه إذا انتفى منه هنا
وبين أمه بدون فسد
إن كان حاجب عن الثلث حبس
والثلث إن عن واحد زاد العدد
عاصبه لأمه إن حصل
مسلمنا رواء قطب الأمة
ليسا شقيقين متى ما نزل
وجل أصحاب العراق وجدا
لأنما أبسوة اللعان
ساقطه من كل وجه يعلم
لذين كانا باتفاق لحقا
فهو صحيح ثابت إذا عينا
طلاقه الإرث إذا يتهم
النهي عن إدخال وارث وجبر
قال الإمام القطب وهو المعتمد
للأمر بالتزوج الذي علم
على عزوبة بحال الفوت
يمنع من تزوج إن فعلا

قال وقيل إنه ليس يرث
وشاهدان شهدا على رجس
وبعد قالا إننا ظننا
فقال بعض يرثان من قتل
وآمر بالقتل لا ميراث له
وقال بعض وارث إلا إذا
ويقطع الميراث بين بعمل
وهو الذي كان عليه لا عينا
وقد بقى الميراث بين الولد
فتأخذن ثلثا أو السدس
ولأخ من أمه السدس فقد
وما بقى من بعد ذاك فإلى
وذلك قول لأبى عبيدة
وتوأما اللعان مهما حصل
كتوأمين من زنى مع أحدا
ومالك بعكس هذا الشأن
لما تكن في الاعتبار معهم
لأنه لو في اللعان استلحقا
ثم نكاح في السقام عندنا
والإرث ثابت وليس يهضم
وجاء في الحديث عن خير البشر
وهكذا إخراج وارث وقد
إنا أجزنا لنكاح في السقم
والنهي عن عزوبة والموت
قال وأما المرض الخفيف لا

ومن يقل بالانسع في للخوف أن
يفسخ من دون صداق ومتى
وأخذت من ثلث المال هنا
وقيل منعه الذي قد نقلا
وإن من بالجلب كان علله
أجاز تزويج الكتائب
كذلك الإمام ومن يقول لم
وإن من طلقها في المرض
أو بعد طول مدة لو بعد أن
وذاك قول لأبى حفص عمر
ونجل عوف زوجة قد طلقا
وقد قضى عثمان بالإرث لها
ما بقيت في عدة الطلاق
وابن أبى ليلى يقول ترث
وقد روى عن ابن عوف المرضى
أن ليس من إرث لها تعيينا
أما الطلاق إن يكن رجعيا
ما لم تكن عدتها قد انقضت
وقد مضى القول به محققا
وإن من لا يرثن أصلا فلا
ويخرجن بقولنا أصلا هنا
لكن غيره له كان حجب
مع الأخ الشقيق فالأم إلى
بالأبوى مع شقيق وجدا
ليس بنائل بلا جدال

يعثر عليه قبل ما أن يدخلن
كان الدخول الفسخ أيضا ثبتا
صداقها إذ غسخه تعيينا
في المرض المخوف لم يعمللا
لوارث حين يوافي أجله
لأنهن غير وارثات
يعملن تزويج ذين لا يتم
وارثته لو اعتدادهما قضى
تزوجت بغيره لو بزمان
ونجل عفان ومالك الأغر
وهو مريض والطلاق أغلقا
وبعضهم ميراثها أنالها
وذاك يروى عن ذوى العراق
ما لم تكن تزوجا ذى تحدث
وغيره من فقهاء من مضى
وذاك إن كان الطلاق بائنا
فتأخذن ميراثها وفيها
وحكمها كبائن إذا مضت
في باب من في مرض قد طلقا
يحجب إلا من يكون قتيلا
من أصله أن يرثن علنا
مثل أخ للأب أو أخت لأب
سدس لها تحجب حجب عقال
مع أن هذا الأبوى إن بدا
في هذه الحالة بعض مال

أى مع وجود ذلك الشقيق
والأخوات مع أب أو مع جد
لسدس وغير وارثين هم
فهاهم قد حجبوا غيرهم
وقد حكى القطب عن الجمهور
كل الذى لا يرثن أحدا
وهو سواء كان مشركا ألد
قال وقال نجل مسعود الأبر
لا يرثون أبدا لكن هم
والحجب فى المسائل التى ذكر

وهكذا الأخوة فى التحقيق
فأهمهم محبوبة بهم تمتد
بالأب أو بذلك الجد الأسم
وما لهم فى الإرث شئ يعلم
من أمة المطهر البشير
فليس حاجبا إذا ما وجدا
أو قاتلا أو كان من بعض العبد
إن الأولى كان لهم هنا ذكر
قد يحجبون غيرهم ويحرموا
فحجب نقصان وأمره ظهر

اسباب الميراث

الإرث عهد الجاهلية الأول
أسبابه أربعة معقولة
وقد أتى النسخ على جميع ما
وصار حكم الإرث في الإسلام
هما نكاح نسب قد حصل
وزاد بعض العلماء الأقيان
وهو لدى أكثر قومنا يعد
وذلك إن بيت مال البائع
وذا على مقال بعض من خلا
وما بقى عن الفروض حيث لم
قال الإمام القطب أما المذهب
أما النكاح فهو عقد أبرم
لو لم تكن من يعد عقد رسماً
لو أنه قد كان في موت السقم
والعقد مؤملاً كان فاسداً فلا
وإن يكن على الفساد اختلافاً
ومن يقل بأن ذاك باطل
إن وقع الوطء متى العقد انبرم
وقيل لا إرث به كالمبطون
وهكذا تزوج بمحرّم
كذا الشغار في مقال راقى
وفيهِ ميراث إذا ما هلكا

وأول الإسلام فيما قد نقل
حلف تبني هجرة رجوله
قلنا وحكم ذاك صار عدماً
بسببين ثابت الأقسام
وزاد بعض ثالثاً وهو الولا
لرابع وذاك بيت المسال
لو إرثاً بحائز السبد
وإرث من ليس له من وارث
وإنه يجوز ما قد فضلا
يكن هناك عاصب وقد علم
نالرحم القريب منه أوجب
ما بين زوجين صحيحاً قيماً
من خلوة ولا جماع لهما
وذاك في مذهبنا كما علم
ميراث عندنا وغيرنا حلاً
فالإرث عند من فساده نفى
ف قيل إن الإرث فيه حاصل
أو خلوة لشبهة الخلاف ثم
وذا كترويح بغير ما ولى
بالحج أو بعمرة ملتزم
فيفسخ بغير ما طلاق
منهم غنى من قبل فسخ أدركا

كان الحليل داخلا بالمرأة والإرث بالأنساب يستحق به أو لهم من يستحق الأسهما هم البنون وكذا البنات ومن لدى واسطة له استحق وهم على أربعة أصناف كابن ابنه ولو قد سفلا وكالأخ الشقيق أو من الأب الثان من أصناف ما هنا رسم والأخت للأم وأما الثالث وهو أخو الأم ولما يرثا من غير هؤلاء كالجدة لأم الرابع الإناث إن تسبب وهي لسدس تأخذن بالفرض وتأخذن بالفرض والتعصب وبنت ابن مثلها وهكذا وترثن الفرض وحده فقط وهكذا جدته من الأب كذلك أخت أمه فيما نرى فجملة الوارث من صنف النساء أم وجدة وبنت النسب شقيقة وأخت أم مشفقته وتسعة من الرجال ابن النسب أخ وابننه شقيقا أو لأب والتاسع الزوج وزيد المعلق

أو كان لم يدخل بعيد العقدة صنفان للميت من أقاربه بدون ما واسطة بينهما كذلك آباء وأمهات ما بينه وبين ميت زهق فذكر بذكر يوافق كذا أب لأبيه ولو علا وابننه والعم وابننه الأبى أنثى بانثى مثل جدة لأم فذكر أيضا بانثى وارث من كان بالإناث قد تشبها وهكذا ابن بنت قد ألم بذكر كمثال أم لأب لو كان حيا ابنها في الأرض كالأخت إن شقيقة أو لأب بنت ابن الابن أو ما تحت ذا أم وجدة بأم ترتبط ولو علت وارتفعت في المرتب وزوجة وفرضهن حضرا ثمان نسوة لهما تأسيسا وابننة الابن وأخت للأب وزوجة وعند ذلك المعتقد ابن لابن وأب جد لأب والعم وابننه ولو نأى النسب ف عشرة عدادهم يتفق

وإن يك الذكور قد تجمعوا
غيرث الوالد والزوج الأبر
للأب سدس وهو سهمان فقد
وما بقى من ذلك الحسب
وإن تك النساء طرا تجتمع
والوارثات من جميع من وجد
شقيقة وزوجة تحس
من أربع العشرين قسمها جرى
وبنت ابن سدس والأم
لها ثلاثة وذا هو الثمن
وواحد من الذكور ينفرد
إلا الحليل وأخا للأم
ومن يقل بالرد في ذا الشأن لا
وإن تك الأنثى هناك تنفرد
إلا التي قد اعتقت للمولى
ومن يقل بالرد قال كل
وكل من لم يذكرن فيما رسم
وولد البنت وبنت الأخ مع
والعم إن كان بأم لحقا
ونسلم وبنت عم خال
فهم ذو الأرحام ليس لهم
إرث يكون مع وجود العصبه

جميعهم فاليت أنثى يقع
والابن والقسمه من اثني عشر
والربع للزوج ثلاثة تحدد
للابن سبعة بلا ارتياب
فذكر ليس بأنثى من صرع
خمس هي الأم وبنت المفتقد
وبنت ابنه فتك الخمس
للبن نصف وهو اثنا عشر
سدس وزوجة له تضم
وقد بقى سهم لأخته يكن
فهو يحوز كل مال من فقد
فإنما نصيبهم بالسهم
يستثنى أخا الأم حصلا
فلا تحوز المال عن كل أحد
فإنها تحوز ما قد خلى
أنثى تحوز الكل لو يجل
كأب أم أم والجد لأم
أولاد أخت أو كلالى يقع
وهكذا العمه أيضا مطلقا
وخالة ونسلهم بحال
ولا لمن قد كان أدلى بهم
ومع ذوى السهام أهل المقربه

الفرض والتعصيب

والخلف في الأقوى لنا قد ذكرنا بالفرض أقوى وكذا لعدم من هاهنا حصل معنى القوة به جميع المال صار آخذاً له لضعف فيه كان قد عرض بذلك القوى لما خالطنا من الإناث لا الرجال الكاملة هم الرجال وبدون ريب أقوى وأعلى في جميع الشأن لدى الإناث الأصل فرض علماً لأنه أصل غلباً للأقوى هذا الذي يحتاج أن يعتمداً وهاكها تأتيك بالترتيب يصير وارثاً به ممن يكن أو الذي عن السهام قد يزد سبع بنوة مع الأبوة بنوة الأخوة والعمومة فهذه الجهات بالكمالات مقدم على الأب الذي علماً لكان ساقطاً لضعف قد يحس كأننا فمن يقرب نحو الميت على البعيد لو قويا قد سما

الإرث بالتعصيب والفرض جرى فبعضهم يقول للتقدم سقوطه لضيق تلك التركة وقيل بالتعصيب أقوى حيث ذا وإن رب الفرض إنما فرض كيلاً ليكون حقه قد سقطاً لذلك صار أكثر المفروض له وأكثر السوارث بالتعصيب إن الذكور هم من النسوان والأصل في الذكور تعصيب كما لذلك التعصيب صار الأقوى قال الإمام القطب نبراس الهدى والإرث بالسهام أو تعصيب فالإرث بالتعصيب فهو إن من يحوز كل المال مهما ينفرد ثم جهات هذه العصبوبة جدودة أخوة معلومة ثم السوا بعد غيبية المال غالباً للابن ولو قد نزلوا لولا نصيبه وذا هو السدس وإن هما من جهة واحدة لو أنه كان ضعيفاً قدما

غابن أخ للأب قد يقـدم
لو أنه كان شقيقا ومتى
فذلك القوى قد يقـدم
مقـدم على أخ من الأب
وكل مدل بوساطة فقد
إلا نسول الأم مع أم الأب
والأب عن بعض من الأناجب
لأنما العاصب طورا يحجب
وهكذا في الابن قال البعض لن
وقال إن العصابات فهم
ومذهب الجمهور عاصبا يعد
يأخذ بالتعصيب كل ذكر
وكأب أو أنه قد أدلى
والعم وابن الابن والجد لأب
شقيقة أو لأب إن لم تكن
مع بنته من صلبه فأكثرا
واحدة فما يزيد ما فضل
وذاك معنى ما رواه الكتـبـه
وفي الحديث إن أعيان بنى
دون بنى العلات في نص الخير
أخوه من أب وأم عنده
قال الإمام القطب بعد ما ذكر
إن شقيقة الفتى إذا غدت
تحجب من كان أخا من الأب
ذوو السهام عشرة فأربعه

على ابن ابن لأخ قد يعلم
تساويا في القرب حيث ثبتا
على الضعيف فالشقيق منهم
وقس عليه غيره في الرتب
تحجبه عن إرثه وقد تعد
فإن كلا منهم لم يحجب
ليس يسمى عندهم بعاصب
عن إرثه ولا كذلك الأب
يدعى بعاصب لأجل ما زكن
من في عمود نسب سيرهم
إذ يأخذ التركية حين ينفرد
مدل بنفسه كمثـل ابن سري
بذكر مثل أخ تعملى
وترثن كل أخت تنسب
شقيقة فزائد عما زكن
أو مع بنت الابن هذه ترى
عن الذى من فرضهن قد حصل
مع البنات الأخوات عميه
أم توارثوا بنقـل بين
غيرث الإنسان حين ينقـر
دون أخيه من أبيه وحده
فيؤخذ من نص ذلك الخبر
عاصبة مع بنته حين بدت
كالذكر الشقيق مها يحجب
من الذكور الأب والجد معه

والثالث الزوج وأما الرابع
والست من نسائنا بنت وأم
شقيقة وأخته من أم
وكل خود من ذوات النصف
والأب والجدة وبالسهم
ثم السهم ستة فروض
والثلثان هكذا والثلث
ويورثن بالسهم وحدها
أم وجدة وزوج أخ أم
والفرض والتعصيب يجمعان له
والأب سدس حظه الذي حصل
كذا لدى الفروض إن تستغرق
وفي سوى ذلك بالتعصيب
وإن تكن بنت كبت الابن
وما بقى بعد الفروض الحاصلة
والجدة مثل الأب إن لم يكن
ويورثن بالفرض والتعصيب لا
أربعة وهي البنات لا جدل
وهكذا الكلام في الشقائق
فيفرضن للبنت أو للأخت
مع فقد بنت نصف مال من هلك
كذلك للشقيقتين أيضا
فإن يكن لهذه البنات أو
ورثن بالتعصيب عنده فقد
كذا بنات الابن حيث تفقد

فهمو أخ لأمه متابع
وجدة وابنة الابن الأشم
وزوجة أخت أب أتم
تأخذ بالتعصيب عند الوصف
كذلك بالتعصيب في مقام
نصف ورابع ثمن مفروض
وسدس سهم من قد يرث
ستة أصناف وهاك عدها
وزوجة وأخت أم المخترم
الأب والجدة معاً في مسألة
إن كان ابن وابنه ولو سفل
لتركة ولم يكن شيء بقى
يكون وارثاً بدون ريب
لو سفلوا فالسدس هذا يجنى
فذلك بالتعصيب يأخذن له
أب وإن جريهم في سنن
بالجمع بل بواحد إن حصلا
كذا بنات الابن لو كان سفل
أو لأب فمكهما كالسابق
شقيقة أو لأب أن تأتي
ولا بنتين ثلثا ما قد ترك
أو لأب يأخذن ذلك فرضاً
للأخوات ما هنا أخ رأوا
فصرن من عاصبات في العدد
بنت جميع الحكم فيها يوجد

يعصبن ذكر ولو غدا
في رتبة معهن أو قد سفل
مثل ابن ابن مع بنت ابن
وبنت ابن وبنات الابن مع
تتمة للثلثين حينما
كذا لأخت لأب فأكثر
وذاك حيث لم تكن بنت ولا
والأخوات خلفها يعصب
وفي جميع ذلكم فللذكر

ابنا لمعهن حيث وجد
عنهن لا إن فوقهن قد علا
ابن فتلکم ليس شبيها تجنى
بنت لمن السدس وحده يقع
تفقد ذكران لمن تخرما
عند شقيقة لها الإرث جرى
أخ لأخت الأب أيضا حصلا
أخ وبنت بنت ابن تنسب
سهمان والأنثى بسهم تقتصر

السهام

نص عليها الواحد الملام
وتلك الأصول ستة فقط
ثلثان سدس وبه تم المدد
والكل منهم يكون منفرد
مع فقد بنت وشقيقة جعل
إن فقدت شقيقة في النسب
والربع لاثنتين يقينا وجبا
وزوجة إن حاجب قد فقد
عند وجود حاجب تصدرا
بنتان أو ما زاد عن بنتين
وذاك إن جنس البنات قد فقد
وأختى أب مع فقدتين عادا
للأم عند فقد من قد يحجب
وأعطى الإناث بالنسب والذكرا
عند وجود الابن حكما قد وجب
ابن له السدس هناك يأتي
ما قد بقى من بعدهن فإله
مع عدم والد له يصويه
وجدة فزائد عنها وجب
فزائد عند شقيقة النسب
بنت تمام الثلثين ذا بدا
أو غيره إذ ليس حاجب ظهر

أما أصول تلكم السهام
أو خارج عن الأصول منفرط
نصف وربع ثمن ثلث يعمد
فالنصف صائر لخمسة تعد
بنت وبنت ابن ولو كان سفل
وهكذا أيضا لأخت من أب
والزوج عند فقد من قد حجب
للزوج إن هناك حاجب بدا
وثن لزوجة فأكثر
وأربع تأخذ للثلاثين
ولا بنتى ابن وما عنها يزد
ولشقيقتين أو ما زادا
والثلث لاثنتين يقينا يجب
وللكلالين أو فأكثر
والسدس صائر لسبعة لأب
وابن ابن وابنة وبنت
وعند بنت وابنة الابن له
والسدس أيضا لأبى أبيه
والأم أيضا مع وجود من حجب
مع فقد حاجب وللأخت لأب
وابنة الابن فما زاد لدى
والسدس أيضا لكلالى ذكر

والجد وارث لستدس المال
فجاء عن عمران أن المصطفى
وهكذا يصير للجدات
لخبر يرفع عن بريده
سدسها وذاك إن لم تكن
وقد روى البحر الأجل العبد
أن النبي الهاشمي المصطفى
لكنهم لم يذكروا فيما تسمى
وقد روى سليل مسعود الأتم
وقد قضى المختار فيما رغبنا
روى له الحاكم في الوجوه
أن النبي المصطفى قد أطمعنا
ثنتان من قبيل والسد أتم
قال الإمام القطب والتفسير
وقد أتى عن بعض أهل العلم
وأم أم الأب مع أم الأب
وولد الأم خلاف غيره
لا يفضل الذكران منهم على
ويرثن مع من به قد أدلى
أي حجب نقصان وأدلى أيضا
والأخ مهما صار مع واحدة
ومع شقيقة وأخت لأب
فلذا روى هاهنا قد جملا
حكمة ما قلناه أن الذكرا
وللعيال حاجة والضرر

من سنة الهادي من الضلال
قد ورث الجد لستدس بالوفا
من سنة الرسول أيضا أتى
أعطى النبي المصطفى للجدّة
من دونها أم روى في السنن
بريدة وابن يسار معقل
قد ورث الجدّة سدسا بالوفا
لأى الجدتين ذا الإرث جرى
كذا بلال إن هذى أم أم
بسدس للجدتين أجمعا
وفي مراسيل أبي داود
للستدس جدات ثلاثا قسما
وجدة واحدة فهي لأم
من جهة الراوى هنا مذكور
بأنه أم أم الأم
أب فهذه الثلاث تنقسم
في خمسة تكون من أموره
إناتهم بل بالسوا ذا جملا
ويجب المدلى به إن جملا
بامرأة وأخذ المفروض
من ابنة وبنت ابن الميت
أو صار ابن عم بنت ابن أبي
كمثل سهم الأنثيين أكمل
ذو حاجتين حاجة له ترى
حاجة واحدة تنفرد

والذب عنهن إذا تبيدي
عن اثنتين من نسائنا غدا
ومنصب الدين وفي طرق العلى
وفي الرياسات وفي الزعامه
عليه فالحمد لربى أبدا
وهكذا كثرة الاشتهاء
لعظم الفساد والفجور
يمرر للكثير إن يأتيه
مساجد وكاليتامى فى الملا
لما رضى أوجب ما قد ذكرا
تارك أم وأب وزوجة
سهم وذاك ربع للتركة
ولأبيه اثنان وهو الفاضل
وأما والوالد الجليل
والأم ثلث الباقي واحد فقد
فقسما من ستة مرتبه
نصف وثلث بعده باقيه
ومن ثمان مع عشر فى النظر
وهو نصيب الأم ثلث عينا
ما لم يكن لهم بأصل أصلا
بعد نصيب زوجة زوج زكن
قد يأخذون المال ثلثا ثلثا
لتكم الفتاة حين ورثوا
لدينك الزوجين أثلاثا فقط
فإن ذاك أخذهم فى الحكم

ولوجب لجهاد الأعدا
وكونه فى الرفح حين شهدا
وكونه فى العقل صار أكلا
مثل القضاء والحكم والإمامه
وكون إنعام الإله أزيذا
وقلة العقول فى النساء
فلو إليهما صير الكثير
والمرء مع كمال عقل فيه
فى أوجه الخير كإنفاق على
أما الذى عن الأصول ندرا
غذاك ثلث الباقي فى غريضة
تقسم من أربعة للزوجة
والأم ثلث الباقي سهم كامل
وهكذا تاركة حايلا
لزوجها النصف ثلاثة تعد
ولأبيه اثنان أى بالعصبه
لأنها أقل عد فيه
وصح أن يقسم من اثنى عشر
وموجب الخروج عن أصل هنا
من ثلث الجميع قد قالوا إلى
وهو بأن تأخذ ثلث الباقي من
بأن كل ذكر وأنثى
أى ثلثان للفتى والثلث
فواجب تأخذ بعد ما قسط
كالأخ والأخت لغير الأم

والأصل إنه إذا ما اجتمعنا
فإنه يكون غيها للذكر
فلو جعلنا الثلث مع زوج لها
أو أخذته مع حيلة لها
أيضا وأصحاب النبي المصطفى
من قبل أن يظهر للخلاف
وذاك مبنى بأن لا يشترط
أن ينقض القصر الذي فيه وقع
قال الإمام القطب ما هنا ذكر
وجاء عن عثمان في رواية
ونجل مسعود وزيد المرتضى
والشافعي وأبو حنيفة
قال وقال البحر غيها نقبلا
لقوله عز وجل وورث
ولصديك ألحقوا الفرائض
قال ابن يوسف طويل الباع
على خلاف ما به قد قالا
قال وقد أجيب أن معنى
بأن يكون وارثا من قد حرط
والخبر الذي له قد ذكرنا
بأن الأمر ذلك التعصب
وسميت هاتان غيراوين
بين صحابة الرسول من مضر
وسميت بالعميريتين

مع ذكر أنشئ برتبة معا
سهمان والأنثى بسهم تقتصر
لأخذت على أبيه فضلها
زاد بضع بل بدون علما
توافقوا عليه غيها سلفا
سليل عباس من الأسلاف
لصحة الإجماع بعد ما يخط
وذا هو المختار بل والمتبع
هو الصحيح وبه قضى عمر
بأنه وافق في القضية
وقال مالك به ممن مضى
وأحمد وعلماء الأمة
أن لها الثلث يكون أكمل
أي أبواه لئلا يهمل الثلث
بأهلها وذاك أمر قد قضى
لولا انعقاد ذلك الإجماع
لكانت الحجة معه حالا
ذى الآية التي لها قدمنا
أبوه ثم أمه هنا فقط
أجيب عنه بجواب يؤثر
لم يتمحض وحده على الأب
لشهادة قد وقعت في تبيين
ولظهور من كالتجسيم الأغبر
لما قضى الفاروق بالتبين

الحجب

وهو بفتح الحاء نص الكتب
باب عظيم في الفروض محتذى
على الذى بالحجب ليس يعلم
لجهله بموجب وعارض
لا خارج عنها فأما الأول
وزوجة كلا ولا الزوج الأسم
كذلك ابن الابن حين يقرب
ابن ابن ابن بثلاث أدلى
ويحجب البعيد جد أقرب
أبعد رتبة لها تسفلا
أخا ولو كان شقيقا حصلا
يحجب ابن الأخ عما أكرما
فذلك ترتيب الذكور أبدا
سليله والأب أيضا يحجب
أو إخوة فالكل يحجبنا
كذلك الأميين حيث وقعا
لنا الإمام القطب والبحر الأجل
يحجبهم أيضا لذى ذا المذهب
سابقة لجهة الإخوة
واسطة صار بين الإخوة
لا يرثن عند جد رسخا
أيهم أقرب نفعا لكم

باب به أذكر حكم الحجب
وأنه في اللغة المنع وذا
وقال بعض العلماء يحرم
إن يفتن للناس في الفرائض
والحجب مسقط أو المنقل
لا يلحق ابنا وابنة أبا وأم
فالابن لابنه يقينا يحجب
يحجب من كان بعيدا مثلا
ويحجب أباه أيضا الأب
ويحجب الابن وابنه إلى
والأب أيضا وأبوه لو علا
والأخ حاجب لابنه كما
ويحجب العم ابنه طول المدى
وكل واحد من الابن ومن
صنف الأشقا أخوات كنا
ويحجبن الأبوين معا
وذلك بالإجماع فيما قد نقل
كذلك الجد الذى من الأب
إذ جهة الأبوة البنوة
لأن ذاك الأب بين الميت
وحجة الأصحاب في أن الأخ
آية أبنائكم وآبائكم

فانعقد الإجماع إن ابننا
مع عدمه وإن ذا الجلال
فمن هنا قيس على ابن الابن
وقيل باب الجد عند الإخوة
من ثم كان صاحب خبيرة الرسل
لما أتى من خبر أجراكم
أجراكم قال على النار وقد
وإنما ذلك قول عمرا
ومن يسره بأن يقتحمها
فليقض بين إخوة وبين جد
وعن فتى مسعود فيما يدرك
من ذلك الجد فلا حياه
وعن فتى مسيب أن عمر
عن قسمة الجد فقال لا طهر له
قال سعيد فتوفى عمر
وقال بعض إننى لا علم
في الجد وهى متخالفات
قال ولما طعن الشقي له
وعاين الممات قال لهم
لست أقول قط في الكلالة
وإننى لست عليكم أحدا
قال الإمام القطب واعلم أن في
والإخوة الخلف فمذهب السلف
عثمان أيضا وعلى وعمر
أنهم لا يسقطون أبدا

ابن مقام الابن ينزلنا
سمى لنا الجد أبا بحال
وكأب أقيم في ذا الفن
باب عظيم فيه كل محنة
لا ينطقون فيه خشية الزلل
في قسمة الجد غداة بسهم
قيل بأن رفعه لا مستند
أو أن ذاك عن على حيدرا
وسط جراثيم على جهنما
عن عمر وعن على قد ورد
عن معضلاتكم سلونا واتركوا
إلهننا كلا ولا بياه
قد سأل الهادى الأمين من مضر
أظن إن تموت قبل تعقله
وما له في ذاك علم يذكر
عن عمر جم قضايا ترسم
ولم يكن فيها له ثبات
وهو أبو لؤلؤة وأعجله
عنى ثلاثا احفظوا عندكم
شيئا ولا في الجد لى من قاله
مستخلفا حين يوافينى الردى
ميراث هذا الجد بين السلف
جمهورهم ومنهم من قد عرف
كذلك زيد وابن مسعود الأبر
به وللشعبى ذاك وجسدا

وابن أبى ليلى وللمغيرة
وجاء عن سفيان ذاك الألعى
ومالك وأحمد ثم أبو
وقال بعض العلماء ممن غر
لساقطون من جميع الرتب
وهو مقل لأبى بكر الأبر
وعائش وعن معاذ بن جبل
وعن أبى الدرداء أيضا وأبى
كذلك عن عمار نجل ياسر
كذلك عن أبى الطفيل يؤثر
وكان قد قال به التنبى
وعن عطاء بن رباح مع قتادة
وابن جبير سيرين زغر
وابن جرير وكذلك الطبرى
 واحتج من قال بقول أول
أحدها تشبه ذاك الجد
والأب أيضا بخليج منهما
مثل سواق من خليج جائيه
إلى التى كمثلهما لأقرب
وشبه الجد ابن ثابت الأبر
والأب بالغصن وإخوة الفتى
فأحد الفرعين دون ما جدل
منه إلى الأصل الذى لها وقع
فرع فهذا الثان يمتص لما
الثان إن ولد الأب الأغر

وحسن ولفتى شبرمة
وكان قد نص عليه الشافعى
يوسف كلهم لذاك ذهبوا
بأنما الإخوة بالجد الأغر
لأنما الجد له حكم الأب
وابن الزبير وابن عباس الأغر
وعن أبى وعبد الأجل
موسى وعن نجل حصين الأرب
وجابر خدن التنبى الطاهر
وغيرهم من فضله لا ينكر
وجابر والحسن البصرى
طاوس أيضا وأبى حنيفة
نعيم داود وإسحق الأغر
والمزنى وأبو شور السرى
بأوجه نذكرها فيما يلى
بالبحر أو نهر كبير الحد
والميت مع أخيه فى أمرهما
وليس من شك بأن الساقية
منها إلى البحر لهذا ذهبوا
بمثل ساق ويأصل للشجر
فهم غروع ثبتوا مما أتى
أقرب للآخر حينما اتصل
ألا ترى بأنه إذا قطع
يمتصه ذاك الذى قد جذما
بالأب فى الميراث يدلى حيث قد

فلم يكن بساقط بالجد
ثالثها بأن ذلك الأخ
والجد ليس يعصبن الأخ
رابعها الإخوة والأخوات
بحسب الأولاد يعصبونا
والجد في الميراث بالخلاف
خامسها فروع الأخ الذي عصب
وقوة الفرع تقلنا على
فهذه حجة من قد نطقا
واحتج للمذهب وهو الثاني
منها بأن ابن الابن نازل
وذلك في إسقاطه للإخوة
فليك أيضا أب ذلك الأب
وذلك يروى عن فتى العباس
ألا يخاف الله زيد ثابت
ابنا وليس جاعلا أب الأب
كذا وإن الله لم يسم في
بغير اسم فلكم الأبوة
والإخوة الذكور مع بينهم
كذا شقيق وأخ للأب لا
كذلك العم الشقيق عند عم
وإخوة من أمه لهم حجب
الأب والجد ولو كان عملا
وولد الابن ولو أنثى غدا
أما بنات الابن يحجبنا

كمثل أم الأب في ذا الجد
يعصب أخته متى ما رسخا
فمن هناك صار أقوى بختا
ميراثهم تصرفه الحالات
ويأخذون الفروض أجمعونا
بينهم في ذلكم تنافي
يسقط فرع الجد حين ينتسب
قوة أصله الذي تأصلا
بالمذهب الأول ممن سبقا
بأوجه تأتيك للبيان
منزلة الابن له مسائل
وغيره من أوجه معلومة
منزلا منزلة الأب الأبى
فإنه قد قال بين الناس
يجعل ابن الابن في المنزلة
أبا إذا كان ازدحام الرتب
كتابه المطهر الجد الوفي
في موضع مع كثرتها في العدة
فليس للأبناء شيء يعلم
شيء لذا الأخير مما حصلا
من أبيه فالثان بالحجب حرم
أربعة وهم عمود للنسب
وولد لو كان أنثى مثلا
لو سفل الابن إلى أقصى مدا
لهن ابن كان فوقهن

وساقطات من مع ما قد كسر
 في رتبة لمن أو كان الفتى
 أو تحتها كبت ابن وجدا
 وبنت ابن الابن قالوا ومتى
 جرن لديه عاصبات فالذكر
 إلا إذا كان لها سهم يحس
 فذاك لا يفسده عنهما
 ويأخذن ذلك الابن الذكر
 ويحجب الشقيق إخوة الأب
 وإخوة الأم فإذا لم يحجب
 بما غدا أريد من شقيقة
 فالسدس حظهن حيث لم يكن
 في رتبة مثل أخ أو ابن عم
 صرت بذلك عاصبات فله
 أما الشقيق وشقيقة فلا
 والابن وابنه كذلك الجدة في
 والحمل في الحجب فليس ينتظر
 وتسقط الجدات من أي جهة
 وجده أم أب فذلكم
 وأنها أول من قد أطعما
 وذلك في مذهبنا أهلا الهدى
 وهو مقال رفعوه عن عمر
 ونجل مسعود كذا عنه ذكر
 وإن في المشهور للحنابلة
 إن كان حيا ابنها لأنها

عن ابنة إذ ليس معهن ذكر
 سليل عمهن حيث ثبتا
 واحدة أو كان منها أزيذا
 كان هناك ذكر قد ثبتا
 سهمان والأنثى لها سهم قدر
 وذاك هو الثلثان والسدس
 بل من يأخذن لسهما
 ما قد بقي من بعد ذا بلا شجر
 وأخوات الأب أيضا قد حجب
 وتسقطن أخوات للأب
 أما مع الشقيقة الواحدة
 معهن بعض من ذكور قد زكن
 فإن يكن معهن واحد لم
 سهم اثنتين منهما حمله
 يسقطهم إلا أب قد اعطى
 مذهبنا وقول جل السلف
 والانتظار قول بعض من غير
 كن فأم الميت المنزله
 لا تسقطن بابنها أو تحرم
 لها البنى سدسا متمما
 ومثله يروى لنا عن أحمد
 وابن أبي وقاص عنه قد أثر
 وعن جماعة وذلك قد شهر
 بأنها للإرث ليست قائله
 أدلت به لذلك بحجبتها

وهو مقال للزبير وعليه
وعن غتي عباس الحبر الأثر
وقد دوى للحنفى الألعلى
وجدة بعيدة من جهة
قريبة من جهة للأم
لأنما الميراث في الجدات
فجهة الأمات حسبما أثر
قال الإمام القطب بدر السارى
إن التي تكون بعدى منهما
تسقط في الإرث بقربى النسب
ونقل الحجب فذاك ما نقل
وأهله من لهم قد يحصل
سليلا أو ولد ابن بر
وهكذا ينقلها أكثر من
من أى وجه هم من الثالث إلى
والبحر قال إن يكن أكثر من
والزوج أيضا ينقله الولد
من نصفه لربع وهى إذن
وتنقل البنت لبنت الابن
وتنقلن ما زاد عن بنت ابن
وتنقلن شقيقة أخت الأب
وأخوات الأب بالشقيقة
ومنه نقل كان من تعصب
والجد ينقلهما الابن الشكس
وهكذا إن السهام استغرقت

وعن غتي عفان ذلك العبد
وزيد نجل ثابت عنه شهر
والمالكين وصحب الشافعى
أبيه غتى تسقطن بجدة
بدون عكس صائر في الحكم
مسوجب من جهة الأمات
أقوى وذا هو الصحيح المعتبر
وجاء قول عن أبى عمار
من أى وجه كائن لديهما
من جهة الأم أنت أو الأب
يوماً من الفرض إلى فرض أقل
فرضا فالأم لها ينقل
لو أنه من الإناث الفرض
أخ ومن أخت بإطلاق زكن
سديس باق نقلها تسفلا
أختين أو من أخوين النقل عن
أو ولد الابن ولو أنشئ فقد
ينقلها من ربع إلى الثمن
من نصفها لسدس وتنشئ
من ثلاثين لسديس تدنى
من نصفها لسدس مقترب
من ثلاثين نحو سدس مثبت
لنصو فرض ويخص بالأب
وابنه لو سافلا إلى السدس
للمال ما فيه بقية بقت

فيغرضن لأى هذين وجد
يقال أيضا لهما كهالكه
وأبها أو جدها غالربع
والثلثان وهما ثمانيه
وذلك إحدى عشر فيبقى
فها هنا يزداد نصفًا آخرًا
والنقل من فرض لتعصيب عرف
بنت وبنت ابن كذا أخت لأب
وشذ من ذلكم المشتركة
قد سميت بذينك الاسمين
وهى التى تموت عن زوج وأم
وإخوة من أبها والأم
فما بقى بعد ذوى السهام
لأن للحليل نصفًا وللأم
فما بقى للعصبات وهم
فصرخوا لعمر لنا أب
ولهم أم فنحن فلننا
فإن تكن بابنا حرمتنا
كمثلما بالأم قد نالوا الثلث
قال أبو حفص لقد صدقتم
وإخوة الأم على السوية
حتى ولو هنا شقيقة وجد
فيأخذون الثلث طرا بينهم
وليس فى ذلك إجماع نقل
وقيل للشقيقة النصف فقط

سدس مع السهام إذ كانت تزد
عن زوجها وابنتين تاركة
لزوجها ثلاثة ذا يقع
تكون للبنتين فى ذى الناحية
للأب سهم نصف ما استحقا
فتلكم ثلاثة مع عشرا
وقد مضى بيانه فيما سلف
شقيقة ينقلهن من عصب
وهى الحمارية والمعتركة
لما ستدره بعيد حين
وإخوة من أمها كما علم
فوزع الفاروق أمر القسم
للإخوة الخلف من أقسام
سدسا وثلثا للكلالين ثم
خلصها شئ هناك يسهم
وما لهم قط أب ينتسب
كمثلهم أم إذن تجمعنا
فأعط لنا ميراثنا بأمننا
واجعل أبانا كحمار منبت
وبعيد ذا أشرك ما بينهم
فى الثلث الحاصل من ذى التركة
ساوتهم فى سهمها ولم تزد
كأنهم جميعهم أولاد أم
بل قيل إنه الصحيح للأول
مما له ذاك الشقيق ملتقط

وبعضهم يقول في المسألة
وذا هو المشهور قالوا عن علي
والقطب في المذهب قال الأول
قال وذاك المذهب المشهور
وعن أبي عمار أيضا ذكرنا
قال وأما العمل الذي جرى
والشرط في المسألة التي ذكر
أو أن كلهم ذكور أما
ورثن بالفرض ولو كانوا لأب

إن الأشقا رجعوا بالخيفة
وعن أبي حنيفة المجمل
هو المقال وهو الممول
وهو الذي قال به الجمهور
سبهم الأشقا ساقط من الذرى
فهو بما قلنا به عن عمرا
كون الأشقا فيهم شخص ذكر
إن كن من هذى الإناث جزما
فقط فالمراث عنهم قد ذهب

إفراد مسائل

تاركة زوجها وأما وأبا
والأم ثلث ما بقى على الأصح
والباقي بعد ثلث ما قد بقيا
وقيل سدس ما بقى للأم
لأنها أقل عد تجعل
للزوج ستة وأما الأم
وهو نصف سدس المال هنا
وذلك قول قد روى عن مسلم
كذلك من يترك ابني عمه
فقال بعض لأخ الأم الأتم
على السوا وذلك بالعصوبة
وعن علي يرغبن والقطب قد
وبعضهم يقول كل المال
وهو مقال جاء عن ابن عمر
وذا المقال فهو الأقوى على
قال لأن من له سهم أحق
لما من الإجماع كان قد وقع
أخ شقيق وأخ من الأب
وهكذا لو وارثاه كانا
ابن أخ من أبه والآخـر
لابن الشقيق إذا عمين
فالمال كله إلى من قربا

وأخوة للزوج نصف وجبا
وهو مقال لأبي نوح اتضح
للأب وهو ثلث مسـتـوفا
وهو من اثني عشر في القسم
لنصفه سدس هناك أكمل
فما لها من ذاك الأسـم
والأب خمسة له تعيينا
أبي عبدة الأجل الأكرم
وواحد أخ له من أمه
سدس وما بقى على الكل قسم
وهو مقال زيد بن ثابت
قال بأنه الصحيح المعتمد
لأخيه من أمه بحال
وعن غنى مسعود الحبر الأبر
ما قاله القطب الإمام ابن جلا
في الإرث ممن لا له سهم يحق
أن الذي عن أخويه قد صرع
فالإرث منهم لشقيق النسب
ابني أخين واحد قد بانا
ابن شقيق فالجميع صائر
كانا أو ابني عمه المكين
إليه منهما بأمر نسبـا

تاركة أولاد عَمَهَا وَهُمْ
وفيهم الإناث والذكور
يقسم بينهم على السواء
سهم الفتى فيهم كسهم المرأة
وما بقى فذاك دون ريب
وأجمعوا في تارك أولادا
بعض من الأولاد ثم تلد
ياخذ إرثا من أبيه الفانى
وإن من بامرأة قد عقدا
ومات من قبل الدخول فيرى
ونجل عباس وتلزمها
وجابر يقول لا مهر لها
وإن من بامرأة تزوجها
ومات ثم بان أن الغانيه
فتأخذ الميراث بنته التي
كانها من أبه وأمه
وما لها لكونها أختاً لأم
إذ للكلالين لا حظ ثبت
والسدس للأم وما قد بقيا
وإن يكن ليس هنا من عاصب
وناكح لامرأة محرمة
وامرأة تزوجت بذى بكم
فإرثها لها وأن لا يكتب
وامرأة لنفسها قد قتلت
وما لها مهر إذا ما عقلت

جميعهم إخوتها أيضا لأم
فالثلث ما بينهم يصير
بين الرجال الصيد والنساء
لأنه من جهة الكلالة
يكون للذكور بالتعصيب
وزوجة حامله فبادا
من بعد ذا ابنها فذاك الولد
ويرثن لأخيه الثانى
ولم يكن غرض هناك حددا
زيد لها ميراثها كما جرى
عدة من كان توفي عنها
لكن لها الإرث الذى قد نالها
وابنة منها بعيدا أنتجها
أم له وانكثفت ذى الداهيه
هى أخته من أمه فى الصفة
نصف التراث هكذا فى حكمه
هناك ميراث من المالك ثم
مع ولد فنفسها قد حجت
ياخذ عاصبها مستوفيا
فتأخذانه برد واجب
فالإرث بالأنساب لا الزوجية
فإن يكن يقرأ ويكتب الكلام
ولم يكن يقرأ فلا تستوجب
فالزوج وارث لما قد حصلت
لأنها مهرها قد أبطلت

وامرأة من بعد ما مات رجل
تقول ذا الفتى حليلى ولقد
وبثلاثة من أهل الجملة
فقال بعض ارثها لها يتم
وإن تكن بالأمناء ذى تصل
ومن يقل عند احتضاره لقد
وإننى اليوم تحرجت فقد
وذلك الضرر هل يكون
فتأخذ ميراثها كما يقع
لأنه أقر بالذى مضى
وعاقد بطرفة وقبل أن
ومدع بلوغ زوجة وقد
فإنهم لا يبحثوا عنها ولا
لأنما الأصل الطفولية في
إلا بحجة تبين ما انبهم
فتنظرن فيها الأمينات فما
ومن يمت ولشقيق قد ترك
غير أبيه فمضى من بعد ما
فرعمت بأنه قبل انقضائها
وذلك الشقيق كان أنكرا
فإن تلك الفتاة جاءت بالولد
فيأخذ الميراث بالكلالة
فماله إلا إذا ما أحضرت
تشهد إنما الحراك يجرى
وتارك أخا له شقيقا

جاءت لوارثيه تمشى بعجل
كان نكاحنا على السر انعقد
قد أقبلت فالخلف في القضية
وقال بعض مالها إرث قسم
فإنها ميراثها تحصل
طلقت زوجى قبل هذا بأمد
قيل بأن ذا ضرارا قد يعد
إلا كهذا حينما يبين
وقيل لا ضرار فيما قد صنع
فما لها مع ذاك إرث فرضا
تبلغ جنت ما له إرث زكن
توفيت فإن يك التراب رد
إرث له مما لها تحصلا
هذى الفتاة والبلوغ منتفى
وإن يك التراب عليها ما ركم
أخبرن عنه فبه فليحكما
وعنده أم لها زوج ملك
مات زمان فأتت بابن سما
أربعة له حراك عرضا
ما قالت الفتاة مما ذكرا
من قبل ستة الشهور من فقد
وإن أتى بعد مضي السنة
بنية عادلة وأظهرت
قبل انقضا أربعة مع عشر
ثم أخا من أمه شقيقا

وأمه قد ولدت من بعمل
قال أبوه عندكم هذا يرث
فإنه يجوز فيما ذكرنا
كأن يموت الميت الذي ذكر
زوج الفتاة يعزلن عنها
حتى يبين أمرها أحامل
فإن ذا لهم على الزوج الأثم
ودون ستة من الشهور
من يوم ما قد مات ذاك فالولد
وإن تكن بعد مضي الستة
ورجل عن ابنتين قد هلك
ولبنات ابن لابن ثانی
فالثلثان لا بنتيه والثلث
لأن بنت الابن عند ابنة
أما مع البنتين لا فرض لها
إلا إذا كان لدها عاصب
ويقطع الميراث بين من غدا
في ذلك اللعان لا الزوج يرث
كذاك من لا عنها لا ترث
وقد بقي الميراث في ذی الكائنه
تأخذ ثلثا عند فقد الحاجب
وإخوة الأم لهم ما حردا
فإن اللعان عصباته هم
وهم هناك خاله أوجد
أو ابن أمها وابن أمه

غير أبيه بتمام الشكل
قال الشقيق بعد موت ذا حدث
قول الأب الذي له قد أظهرنا
فيطلبن أخوه إذ كان حضر
ومع أمينات غيركنها
في حينها ذلكم أم حائل
فإن هم لم يفعلوا ما قد رسم
جاعتهم بولد منظور
يكون وارثا لدهم لا يرد
جاعت به فأرثه لم يثبت
ولبنات ابن له كان ترك
ولأخيه من أبيه الفاني
أي ما بقى أخوه وحده يرث
واحدة تأخذ سدس التركة
فما بقى عنهن لئن ينالها
فالإرث بالتعصيب هيها واجب
ملاعنا وبين من قد ولدا
ولا ينال الولد الذي حدث
له إذا مات وليس يرث
بين الفتى وأمه الملاعنه
وسدسا بالحاجب المقارب
وما بقى لعاصب الأم غدا
عصبة لأمه قد علموا
منها كذاك عنها يعد
كأبن اللعان كائن في حكمه

وولد اللعان مهما وجدوا
فقال بعض إخوة الأم
ولد الزناء في الإسلام
ويوم فتح مكة قام رجس
فقال خير الخلق في المقام
قد زال أمر الجاهلية الأول
والحظ للعاهر قال إلا ثلب
وفي صحيح للريبع ذكرنا
فرق بين هما تلاعنا
أى أنه صيره ابن أمه
وقال بعض إن معنى الحقا
أى أنه صيرها أما وأب
إن لم يكن لديه وارث وجد
وهو مقل لابن مسعود الأجل
وقيل معنى ذاك أن من عصب
وهو مقل عن على قد أثر
وقيل إن الأم والإخوة من
فيأخذون إرثه بالفرض
وهو مقل مسلم فإن يكن
فغصبات أمه هم عصبه
والابن من دون شهر ستة
من زمن الدخول عند الأكثر
وقد مضى بيانه مفصلا
وامرأة قد وطئت في طهر
لرجلين غالذي تأتيه

اثنين أو عن ذاك زاد العدد
هم وقيل بل أشقا الحكم
لا يلحقن أباه في الأحكام
قال غلان لى ابن قد حصل
لا دعوة تكون في الإسلام
الابن للفراش حكما قد نزل
أو حبرا كذا روقه الكتب
أن النبى المصطفى من مبرا
والحق المولود أمه هنا
ترثه ويأخذن لسمه
هذا الفتى بأبيه والزقا
له فغصوى إرثه إذا عطب
من ولد ونحو ذلك الولد
وهكذا عن أحمد أيضا نقل
لأمه فغاصب له حسب
وهكذا يروونه لابن عمر
أم هم لوأرثوه إن دفن
والرد بعد الفرض بعض يقضى
ذو الفرض لم يرثه في حال زكن
له فيأخذون ما قد كسبه
لا يلحق الفراش دون مرية
وقيل بل من عقده المقرر
بالدق في باب التكاح أولا
على نكاح كان أو تسمى
مشترك بينهما فليبه

إن لم تكن تلك غراشا لرجل
وذاك للأكثد من حذاق
قال الحجازيون حكم ذا الولد
كذلك المنبوذ مهما لقطها
كل يقول قد لقطته ولا
فإن يموتا يرثن من كل
إن كان ذلك اللقيط ذكرا
وإن يكن سواه وارث وجد
كما له الشرع الشريف يقضى

منهم بأن تاريخهم كان جهل
ومذهب الشم أولى العراق
يثبت بالقيافة التي تصد
فيدعيه اثنان حيث التقطا
مرجح لواحد قد حصلا
من ذين نصف ماله يخلى
أو لم يكن سواه وارث يرى
فإنه يعطى لسهمة فقـد
إن كان بالتعصيب أو بالفرض

میراث الخنثی

باب به اذکر حکم الخنثی
وذلك الخنثی فموجود بحق
وجوده أثبت قوم ونفى
فالحسن البصری قال لم يكن
مضيقا على عبيد حتى
والله قال خلق الزوجيين
وغرض الله تعالى للذكر
ولم يكن قدر ما بينهما
لأنه لم يخلق من بينهما
فليس من علامة بد نرى
والأكثر من منهم قد أثبتوا
وذلك الخنثی الذى هنا ذكر
وفرغ أنثى أوله ثقب حصل
فإن يكن بفرج أنثى وذكر
وسئل المختار يوما عن ولد
من أين يحوى إرثه فقال من
وعن على هكذا أيضا ذكر
فإن يكن قد بال منهما معا
فإن هما تساويا فالمعتبر
فإن يك البول به متصدا
فليعترف نبات اللحية
وكبر الثديين مع شبههما

وهو الذى لا ذكر أو أنثى
والخلف فى المشكل بين من سبق
وجود هذا بعض من قد سلفا
رب العباد وهو واسع المنن
لا يعرفن فصل أم أنثى بتا
لآخر الآية فى هـذين
فريضة كذاك للأنثى أقروا
غرضا فيصرفن إلى غيرهما
سبحانه من خلقه سواهما
ندرى بها الأنثى وندرى الذكرا
وجوده وهاك ما قد نعتوا
فأدمى وله فرج ذكر
لا يشبه الأنثى به ولا الرجل
فإن هذا بالمبال يعقب
بفرج فصل وفتاة قد وجد
حيث يقول قد روه فى السنن
وعن أبى الشعثاء جابر الأبر
تعتبر الكثرة حيث وقع
من ذاك سبق البول حين ينحدر
من الجميع حينما كان بدا
وهكذا شاربہ إن ينبت
بشدي المرأة فى حجمهما

وإن يكن ما بان شيء تنتظر
فإن يحض فيحكم بمقتضى
أى أن حكمه حكم المرأة
وليس يجزى في الحيض إن يكن
وقال بعض العلماء إن ما
وإن يكن قد بان فيه الحلم
وذاك مع من قال في المذكور
لكنما الصحيح مع أهل النظر
بل إنه يكون في النسوان
ومن علامات الرجال والنساء
غذا هو الخنثى الذى لديهم
وهكذا إن لم يكن فيه حمل
بل كان ثقب فيه للبول فقط
فإن تبين أمارة تميز
وإن يكن ما فيه من علامة
ويقدم على كحائط وجد
فإن يكن مع حائط ينصب
وإن يكن عن حائط تباعدا
وبعض قومنا يقول تحسب
فإن تكن سبعا وعشرين ذكر
ويوقف الميراث حين يثبت
أما اختباره بمثل اللحية
فقال بعض هو كالحمال
فإن يك الخنثى هناك قد حمل
وذلك الحمل مقدم على

زيادة البلوغ فيمن قد ذكر
حيض لمن كان له قد عرضا
لا يحكم له بحكم اللحية
إلا دم غليظ أسود تنين
دون الذى قلناه يجزى في الدما
فالحكم للذكور فيه يحكم
بأنه يختص بالذكر
ليس يخص بالاحتلام بالذكر
كمثما يكون في الذكران
فيه اجتمعن وغدا ملتبسا
يدعى بمشكل لما ينهم
فرج لأنثى لا ولا فرج رج
ينتظرون بل البلوغ المشترط
فيعلمن بها إذا ما تبرز
غذا هو المشكل بين الأمة
ويؤمن بأن يقول متشد
ملتصقا به فأنثى تكبو
فإن هذا ذكر تأييدا
أضلاعه فإن ذاك موجب
وإن يزد ضلع فأنثى تعتبر
بالبول أو بنحوه مما حضر
والثدى ما يفضى لطول المدة
فيوقفن له جميع المال
وجاء بابن فهو أنثى لا جدل
كل الأدلة التى هنا خلا

وقيل من بعد البلوغ يسأل
 فإن يمل لطلب الرجـال
 وهكذا العكس ولا اعتبارا
 على الأصح والضلوع هكذا
 وقيل إن أول الذى قضى
 جارية لمام نجل الضرب
 فى الجاهلية الأولى فاختصما
 فأشـكل الأمر عليه وعظم
 فأنصـلت الرزية الجليله
 قالت له اتبع المـبـالـا
 بحيث ييسول ذكر فهو ذكر
 فقال حين انصـلت الجليله
 قيل أتى بجابر بن زيد
 فاستخبروه عن سؤال الخنثى
 ثم ييسول فإذا انصب على
 وإن يكن عن حائط قد انتثر
 ويرث المشكل نصفا من ذكر
 وإن هذا القول غيما قد وصف
 وجاء قول عن أبى حنيفة
 وأعلم بأن ذلك الخنثى فلا
 ولا حليلا أو حليـلة ولا
 لأنه يكون أمـا ذكـر
 وذاك محصور على البنوة
 كذا السولا وما له التزوج
 لأنه لو كان قد تزوجـا

عما به طباعه تشـتغل
 فامرأة ذاك لهذا الحال
 بلحية ولا بشدى دارا
 ليس بها من عـبرة فى مثل ذا
 فى ذاك بالميسال من قد مضى
 وكان هذا حاكما بين العرب
 إليه فى ميراث خنثى ابنتهما
 وبات ساهرا لأجل ما دهم
 بأمة تدعى له سخيـله
 أقعد له فإن يكن قد بالـا
 وهكذا العكس وزال ما شجر
 قد غرجهما عنكم سخيـله
 يرسف فى أكباله والقيـد
 فقال فوق حائط ذا يجثى
 حائطه فذاك أنثى حصلا
 بالبعد فهو دون ما شك ذكر
 ونصف أنثى هكذا له قدر
 فإنه قول جماهير السلف
 بأنه يعطى نصيب امـرأة
 يكون أما أو أبـا مبجلا
 جدا وجعدة لما قد حصلا
 لا غير أو أنثى بها ينحصر
 كذا فى إخوة عمومة
 فى أى حالة بها يندرج
 وولد من ظهره قد خرجا

ومات ابنه فإنه يرث
وإن يكن قد زاره هو المضا
وإن يكن من بطنه الابن خرج
غيرث الابن من الخنثى هنا
وبين أهل الظهر والبطن فلا
لأنهم لا تجمعهم أم
وإخوة الظهر أشقاء هم
كذلك أهل البطن شأنهم غدا
وقد أتى عن بعض من كان خلا
ف قيل لى بأنه كان ولد
فإن يكن صح الذى قد ذكرنا
ويمنع الخنثى بأن يزوجا
فإن يكن ولية قد زوجا
لأنه فى نصف عاصب جعل
وما له تزوج طول المدى
وليغتسل من حيضه إذا نزل
وحال حيضه يصلى المفترض
ولا يصلى فى الرجال لا ولا
وما عليه جمعة حتما تجب
وهكذا لا يتطلى بهما
كذا النساء لا تظهرن لديه
ولا يمسهن إن ذا لم يكن
من ذكر وإن يكن ما اختصا

بأنه أب هناك منبعث
فالإرث منه لابنه تيقنا
ويهلك الابن الذى منه اندرج
ميراث أم حينما تبيننا
ميراث حيث أمرهم قد أشكلا
ولا أب أيضا لهم يضم
وذاك فيما بينهم وحدهم
حكم الجميع قد غدا متحدا
رأيت بالعراق خنثى مشكلا
من بطنه وظهره كذا ورد
فإن ذاك الأمر شيء ندرا
وليبة إذ تطلب التزوجا
فثبت ترويجه إذ أرتجا
لأجل ذاك العقد منه منفعل
ولا يؤذن أو يوم أحدا
ومن جنابة كذا فليغتسل
ولا يدع صلاته لما عرض
مع النساء بل بينهم منفصلا
ولا يصلى بحريز أو ذهب
لأن حاله غدا منبهما
زينتها بل تسترن عليه
محرمهن وعليه يختن
فحكمه كأقلف تعيننا

ميراث الفرقى والهدمى

والأرث في الفرقى وفي الهدمى يصح من صلب اموالهما من دون ما كمثل زوجة وزوج هدمما ألف من الدراهم المضروبة أن يجعل الزوج هناك حيا ثم يمات ثم تحيا ميا أى مائتين ثم خمسين ولا أى ما له ناب وذا خمس المائه قال الإمام القطب بعد ما جرى وذاك يروى عن على وعمر قال وقال علما المدينة وعمر الثمانى ومالك أبو لا يرثن بعضهم من بعض وكل شخص منهم فإنما سائر من كان له من الأقربا فمن شروط الأخذ للميراث وكان قد قضى بذاك عمر وفى حديث عن رسول الله لا كذاك عن خارجة بن زيد قد قال لا ميراث بين من قتل إلا الذى يعلم إنه هلك ويجملن ميراث كل واحد

بعضهم من بعضهم على الأصح توارثوا من بعضهم واقتسما وكل واحد لديه منهما فإن فصل الحكم فى ذى الصفة يأخذ خمسمائة وفيها تأخذ ربع ألفه هيا تأخذ مما كان منها حصلا نصيبه من ألفها فى التجزیه هذا مقال كل صاحبنا الذرى وأهل كوفة كذا عنهم أثر والحد زيد وهو ابن ثابت حنيفة والثاقفى الأنجب إذ لم يك الإرث بشك مرضى يرثه حين يلاقى العدم غير الذى لديه لا فى العطية تحقق الحياة فى الوراثة وهو فتى عبد العزيز الأشهر ميراث قد قال بشك حصلا يرويه بعض من أولى التمجيد فى يوم صفين ولا يوم الجمل من قبل صاحب له بدون شك للحى من وراثته الأماجد

وإن من لسببين قد جمع
فإنه يأخذ بالأقوى وما
كعاقده بأمه أو أخته
بدون علمه فبان الحال
فإنها وارثة بالنسب
كذا مجوسى توفى ومعه
وقد تحاكموا إلينا فحكم
ويسقط الميراث بالنكاح

من جهة واحدة له تقع
كان ضعيفا منهما تهتما
أو غير هاتين كمثله بنته
من بعد ما قد زاره الوبال
لا بنكاح فاسد منقلب
حيلة مصرمة متبعه
بإرثها بنسب بينهم
لأنه منكسر الجناح

ميراث المولى

والخلف في المولى إذا مات ولم
ولا أخا فرض كمثـل بنت
فعند الأكثرين منها ما له
أعنى بهم هم الذين حرروا
أو لد ساغر منه ناويا
وليتحر القرب في الأجناس
وإن يكن هناك عاصب فما
وإن يخلف عندهم ذا فرض
وإن يكن خلف ذا فرض فقط
وما بقى فعائد له بحـق
وقيـل إن خلف ذا فرض فله
وما بقى فإنه للمعتق
لكنما الصحيح أن يرجع ما
وعن أبى المؤثر في مقال
لأنما المختار لم يورثا
ومات لابن عمر مولى وقـد
قال لها لو كان لى أخـذته
ومات مولى للرسول من مـر
من أرضه وماله قد بذلا
ومدع من جنس من قد أفـتقد
لا تقبلن دعواه في ذا الشان
وإن أهل البدو في البدو هم

يتـرك وراه عاصبا ولا رحم
وزوجة زوج ومثـل أخت
في جنسه من مسلم يناله
في بلد مات به المحرر
أن يرجع من إليه بعد ثانيا
من كان أدنى منه في القياس
خلفه لعاصب تحتما
فالكل منهم بحـق يمضى
أو رحما فـسهمه له يـخط
إذ من له سهم فإنه أحـق
من ذاك فرضه الذى قد حصـله
إن لم يكن هناك عاصب بقى
بقى لذى الفرض الذى تقـدما
لا يورث الولا بكل حال
وما علمنا بـولاء ورثا
جاءت إليه امرأة بما يجد
وقد أبى منه كذا وجـدته
قد دعى من كان هاهنا حـضر
لهم ولم يرث له بذـا الولا
أو من قبيلة له أو من بلد
إلا إذا ما جاء بالبـيـان
كالـحضر في الحضر عليهم يحـكم

وقيل ما له لجنس قد وجد
وليس من إرث لمن قد اعتقا
أو رحم إلا إذا كان الرجل
إن كان اعتاقا وجنسا قد جمع
كان ابن مسعود الرضى وعمر
كذا معاذ وأبو الدرداء
يورثون الرحم الموالى
وخالف الدهان ما قد ذكروا
قال إذا ما كان يعقلنا
فإننى وارثه إذ يهلك
وعن فتى العباس أن المعتقا
ورث المختار بنت حمزة
كذلك قال غيرنا من أهل
ومن من الأحناف كان تابعيا
وهكذا أهل العراق طرا
وما علمنا صاحباً أو تابعياً
وأجمع الناس بأنما الولا
عن ابن عبد البر ذاك الأرب
إلا الذى قد جاء فى المنقول عن
بأنها قد وهبت لغيرهم ذكر
وعن عطاء بعضهم قد نقلوا
أن يأذنن لعبده يوالى
وقال عنه عل هؤلاء
وقيل إن خير السواء
لم يك من كلام خير الرسل

من يكمن للصلاة فى البلد
إذ ليس من قرابة بها ارتقى
منهم فيحوى وحده ما قد حصل
فهو من الجنس به أولى يقع
كذا على وابن عباس الأبر
وجابر الحبر أبو الشعثاء
دون مواليه وببيت المال
غورث المعتق وهو الأنظر
عنى وإننى عنه أعقلنا
كذلك أيضا يرثن ما أترك
بالكر يحوى إرث من قد اعتقا
قد جاء من مولى هناك ميت
مدينة المختار أزكى الرسل
لهم ومن حنابل شوانغا
والشام أيضا والحجاز الغرا
خالف فى هذا ولا قد نازعا
قرابة كنسب قد جملا
وأنته لمالكى المذهب
ميمونة زوج النبى المؤتمن
ولا سيما لبحرنا الأغمر
يجوز للسيد صاحب الولا
من قد أراد من الموالى
لم يبلغهم الحديث الجائى
كلهمة الأنساب فى الإمام
بل إنما يرفع ذاك عن على

وهو بكل حالة فلا يبيع
كمثلما ليس يباع النسب
وإن أقر ميت وموody
من جنسه قالوا فإن ماله
ويستوى الأنثى به والذكر
وإن من أبوه من جنس عرف
ف قيل ما له لجنس من أب
قيسا على الإرث وقيل المولى
يرثه السابق من موالى
وهو به أحق حيثما سبق
بالسبق للقاضى وقول إننى

أو يوهن أبدا لما وقع
قط بكل حالة أو يوهب
بحبشى أو بمثل هندي
يصير بالإقرار بعد ذالـه
كالإرث في الأرحام ذا يعتبر
وأمه من آخر قد تتصف
والقول بالتثليث جا في مذهب
من أيما جنس يكون حلا
من أى جنس كان أو أمالى
وإما يعد سابقا بحق
قد حزت مال زيد المرتن

فهذه الفريضة التي ترى
 أي ستة فخمسة للأولى
 ثلاثة بالفرض واثنان يرد
 وواحد بالفرض للثانية
 كذا لو شقيقة كان ترك
 فالباقي وهو سدس لأخت أم
 بحسب السهام من أربعة
 وواحد لأخته للأم مع
 وتارك أما وإخوة لأم
 وثلاث لإخوة الأم وما
 فبعضهم يقول للأم فقط
 ومن يقل على الجميع يرجع
 فالسهم للأم وأما اثنان
 كذا لو يترك جدة فقط
 وسدس لجدة والباقي
 لجدة فالكل تسعة لها
 تصح لو تقسم من أربعة
 وما بقي وهو ثلاثة تعد
 وقيل في سائل الرد التي
 جميعها من ستة مقتطعه
 وإن يكن هناك قالوا أحد
 فلتأخذن فرضه من مخرج
 وذاك واحد من الاثنين أو
 وذاك أن الفرض للزوج الربع
 والفرض للزوجة ربع لا أجل

تبقى على الأصل الذي تقررا
 بالفرض والرد لها مبدولا
 لأنها أقرب رحما وأشد
 أخت أب إذ لم تقل من جهة
 أخت أب وأخت أم من ملك
 ولشقيقة عليهما قسم
 ثلاثة من ذاك للشقيقة
 نصيبها من ستة لها تقع
 فواحد للأم فرضها حتم
 بقي ثلاثة به خلف نمي
 وسهم أولاد لها فقد سقط
 فالقسم من ثلاثة يوزع
 لإخوة الأم على ذا الشأن
 وزوجة كان لها الربع يخط
 سبعة أسهم بلا شقاق
 وزوجة ثلاثة قد نالها
 فواحد مصيره للزوجة
 يكون للجدة فرضها ورد
 ليس بها من أسهم الزوجية
 تحتاج للتصحيح في المراجعة
 من ذينك الزوجين فيها يوجد
 فريضة الزوجية المنبج
 أربعة أو من ثمانى رأوا
 أو أنه نصف وليس يرتفع
 أو ثمن وليس عن ذاك أقل

والباقى اقسمه على مسألة
فإن يكن من يأخذ الرد هنا
أو كان صنفا واحدا فأصل
مخرج فرض تلكم الزوجيه
وإن يكن من يأخذ الرد أجل
فأعرض على المسألة البقيه
فإن يكن منقسما فإنما
أصل يرويه لهذا المسأله
كمثل زوج كائن وأم
وإن يكن لم ينقسم ضربت ثم
في مخرج الفرض لذى الزوجيه
إلا مابيننا فحيثما وصل
أما أصول هذه المسائل
كان هناك أحد الزوجين
فهي إذا عدتهما ثمانيه
وعندها أخ لأم وكذا
وهكذا ثلاثه كأم
أربعه كمثل أم وابنة
وأخوى أم وخمسه كأم
وما يكون أصلها ثمانيه
وسنة العشر على نص الكتب
واثنان أيضا وثلاثون تقع
وأربعون وهو مثل زوجة
والقسم للمذكور بالتفصيل
فلتنقصر على الذى قدمنا

من يأخذ الرد بالفريضة
شخصا فقط واحدا تعينا
مسألة الرد التى قد نتلو
والباقى مردود على البقيه
من صنف واحد هناك قد حصل
من مخرج الفرض لذى الزوجيه
مخرج فرض للزوج علم
مسألة الرد وليست مشكله
ولديها فانظرن في القسم
مسألة الذى له الرد علم
إذ لا يكون قط في ذى الصفة
مسألة الرد لها أصل حصل
مسائل الرد عن الأوائى
أو ما هناك واحد من ذين
اثنان مثل جدة موافيه
زوج وأم مثلهم على هذا
ولد بها في بيان القسم
ومثل أم برة وزوجة
وعندها أخت شقيقة تؤم
فهي كزوجة وبنت جائيه
كزوجة شقيقة وأخت أب
كزوجة وبنت ابن تضطلع
بنت وبنت ابن لذى الجدة
يحتاج للإطناب والتطويل
وذاك حسبما له استطعنا

ميراث الأرحام

باب به أذكر للأرحام
هم القرابة الذين لم يكن
والخلف في توريثهم لنا نقل
فقد أتى عن زيد بن ثابت
ومن لهم من فقهاء تبعنا
وإن بيت المال أولى منهم
كانوا ذوى الأرحام أو غيرهم
وقال غيرهم من الأعلام
وتابعى صحابة الرسول
أن الترات لهم بحال
لقول ربى وأولو الأرحام
وقد روى أن النبی المصطفى
ليس بفرضى ولا بعاصب
الله والرسول مولى من لا
والخال قال وإرث من ليس له
قال وأرحام الفتى قد جمعوا
قرابة لهم وإسلامهم
من سائر الإسلام ممن ليس له
وعن أبى المؤثر بعضهم ذكر
وهو يسوق إبلا فقلا
في زمن الشرك وسافحت وقد
وقد سبى فاتبعته بما حصل

ميراثهم في قالب النظام
عصوبة لهم ولا فرض زكن
وها أنا أذكر ما قال الأول
وغيره من فقهاء المدينة
أن ليس من إرث لهم قد وقعا
أو لم يكن فقرا من أسلموا
فهم سواء يقسم بينهم
من صحب هاديننا إلى الإسلام
وأكثر الأعلام والفحول
يحوونه من دون بيت المال
بعضهم أولى إلى التمام
ورث كان رحما وأتحفا
وأنه قد قال في التخطاطب
مولى له وجدت هذا نقلا
من وارث أحمد هذا نقله
لسببين بهما تمتعوا
فهم بذاك المال حتما أقدم
هناك إلا سبب قد حصله
يقول جاء رجل عهد عمر
بأن أختى ركبت ضلالا
جاءت من السفاح بعد بولد
والآن مات وله هذى الإبل

قال له الفاروق بعد ما جرى
كرجل في المسلمين لا يزد
في بيت مال المسلمين ما حصل
إلى ابن مسعود لكي يحققوا
فجاء نحوه ابن مسعود الأكبر
لم تعط هذا إرثه الذي حصل
واضحة تنطق بالصواب
قال ترى هذا أخا الأقوام
بأن ترد الإبل في الحال عمر
لنظرو وهو بأن الرجلا
فقط بل له عسوبة تحق
علمت في الزنيم عن هادي العمى
عسبة الأم حديث يرسم
برحم أدلى بها وحصلا
لا أعرفن أبدا معناه
ميراث أرحام فذاك ما أتى
يخلفن وارثا إلا رحمهم
أبو لبابة بن عبد المنذر
هل تعلمون يا بني العجلان
دعى بابن أخوته الذي تجد
خال له على التمام والوفاء
للممة الثلاثين أيضا قسطا
لأنها كالأم في ذى الحاله
عمته إذ وزع السهمان
فقال بعضهم ينزلونا

وما له من وارث فما ترى
إنك خال وأرى الخال فقد
فقبض الإبل عليه وجعل
ثم مضى ذاك الفتى منطلقا
أخبره بما قضى به عمر
فقال كيف يا أبا حفص الأجل
برحم وآية الكتاب
ثم تلا آية الأرحام
قال نعم وعند ذاك قد أمر
قلت وفي هذا الذي قد نقلنا
ليس برحم للذي كان زهق
فإنه خال الزنيم وكما
أن الزنيم عصباته هم
فذاك نال الإرث بالتعجب لا
غالاحتجاج بالذى حكاه
مما به يحتج من قد أثبتنا
بأن ثابتنا فتى الدمداح لم
وهو سليل أخوته فيما ذكر
فقال خير الخلق من عدنان
بوارث له فقالوا لا وقد
ثمت أعطاه الذى قد خلفنا
وقيل إن عمرا قد أعطى
وثلاثا جاد به للخاله
وفي مقام الأب قد أقامنا
والخلف في توريثهم يروونا

وذلك هو مذهب التتـزيـيـل
ينزلوا منزلة الآباء
أو أنه بعاصب توصلا
يحل حيث حل في مرتبته
كمثل ذي فرض ومن يعصب
يحجبه الثاني وحقه ذهب
فإنها تحجب بنت العم ثم
والحنبلين بلا تتـزاـع
وهو الخير الألعى الطب
منزلة المدلى به إذ يسهم
ينزلون هاهنا كمثل أم
منزلة للوالد المفضل
لو كثروا مع عدد السهام
مرجعهم وذاك غير خافي
وأنهم أولاد تلك الابنة
قد سفلوا إلى بعيد وناعوا
ينمى وذاك مثل جدة وجد
كأب أم حيث كان يوجد
لأبوى من مات أيضا وهم
وهكذا أبناء إخوة لأم
لو نزلوا عن ذلك المحلل
جدات ميت وجد قد علا
ومطلق العمات والخولة
تباعدوا ونسلهم ممن يكن
توريث أرحام الفتى معتبرا

منزلة الأبناء بالتفصيل
وجاء عن مسروق في الأبناء
فمن يكن أدلى بذى سهم حلا
فإنه في الحكم في منزلته
وذلك المذهب فيه يحجب
فإن يك المدلى به ممن حجب
كمثل بنت الأخ مع ابنة عم
وذا هو الصحيح للشـواـفـع
وذا هو الأقيس قال القطب
وذلك أن ينزل كل منهم
فيما عدا الخالة والخال فهم
وتنزل العممة في ذا الحال
ولتعلمن إن ذوى الأرحام
فهم إلى أربعة أصناف
أو لهم من ينتمى للميت
كذلك أولاد بنات الابن لو
والثان من إليهم الميت قد
هم الذين سقطوا لو بعدوا
وثالث الأصناف من قد ينتموا
أولاد أخوات لمن كان اخترم
ومن بهم قد كان أيضا يدلى
ورابع من كان ينتمى إلى
وهم عمومة لأم الميت
كذا بنات العم مطلقا وإن
ولا خلاف عند من كان يرى

بأن من من هؤلاء ينفرد
وإنما الخلاف يظهرنا
فقال بعض إرثهم للأقرب
فإن يكونا اجتماعاً فرحم
ومن يكون رحماً من الأب
وهو مقال لابن مسعود ورد
كمذهب التنزيل هذا قد يخط
وأول القولين أمر الحجب
فخالة تكون مثل الأم
وهكذا بنت أخيه تنزل
فحسب قول لفتى مسعود
من ابنة للأخ حيث عمته
والأب أولى من أخ وأقدم
على خلاف قوله الذي رسم
من دون عمّة لأن ابنة الأخ
وتلك العمّة نسل الجد
كمثل بنت ابنة بنت الأخ
لو أنه يقرب في المرتبة
لأن من يترك عمّاً وفتى
وبعضهم رتب ميراث الرحم
فابنة للأخ أولى وأحق
من ابنة العم وتلك الخالة
وهكذا من ابن خال أقدم
هكذا من بنت خالة ومن
وهكذا يعتسب برن الأقرب

يحوز كل المال طوا والسبد
مع اجتماعهم وينشأنا
من جهة الأم جميعاً والأب
أم منابها لذاك يسهم
منابه يأخذ لم يخيب
وأن غيه الحجب أيضاً قد وجد
لكن ذا يحجب بالأقوى فقط
ليس بالأقوى غيه بل بالقرب
وعمة مثل الأب الأثم
منزلة للأخ كانت تجمعك
عمته أحق بالموجود
مثل أب منزلها منزلته
لكن جمهور الأولى تقدموا
يورثون لابنة الأخ الأثم
من ولد الأب الذي كان شمع
ونسب هذا الأب لو في البعد
أحق من أولاد جد قد رسخ
كمثل عمّة وبنت عمّة
أخ فما للعمم حق ثبتا
كالعصبات حينما له قسم
من عمّة وعمّة أولى بحق
من بنتها أولى بكل حاله
ومن فتاه ابن خال لهم
ابن لخالة أحق إن يكن
أذلك الهالك إذ ينسب

وحاصل القول بقوريثهم
 غتارك الثلاث من بنات
 غلابنة الشقيقة النصف الأتم
 وهكذا لابنة أخت الأم
 مع من يرى الرد لكلهم وجب
 فما بقى يرجع للشقيقة
 كذا لو بنات إخوة ترك
 بنت أخيه لأبيه لم تنل
 وللتى من أمه السدس وما
 لأنه لو لذكور خلفا
 وعاصب شقيقه فما بقى
 وقال بعض العلماء إن ترك
 وغيرها بنت أخ كلالى
 ورحم الأم إذا كان قرب
 كتارك لعممة شقيقة
 فالمال للجد لكونه ذكر
 لأنها من جهة الأبوه
 وقيل لثلاثان لجد الميت
 ورحم الأم إذا ما اجتمعوا
 فمن يقول إن إرثهم عنى
 فرحم الأم له ثلث جعل
 كتارك لعممة وخالصة
 وثلث المال لتلك الخالة
 وذلك إن جميعهم قد حصلا
 أما إذا اختلفا مثل ولد

بقدر الآباء حين اقتسموا
 لأخوات متفرقات
 وابنة أخت لأب سدس علم
 فترجعن لخمسمة فى القسم
 ومن يقل لا رد للتى لأب
 وأخت أم حسب تلك القسمة
 مفترقين ذلك الذى هلك
 غلابنة الشقيق نصفها كمل
 بقى عليهما يكون قسما
 فالأخ للأم بسدسه اكتفى
 له وصنو الأب لما يلحق
 بنت أخ وهو شقيق من هلك
 غلابنة الشقيق كل المان
 برتبة ففيه خلف منتسب
 وجده أى أب أم الميت
 وقيل للعممة كل ما ذكر
 فمن هناك حصلت للقبوه
 وثلث المال لتلك العممة
 مع رحم الوالد كلهم معا
 تورث تلك العصبات جملا
 ورحم الآبا بثلثين استقل
 فالثلاثان هاهنا للعممة
 وقيل كل ما له للعممة
 فى رتبة كما ترى مفصلا
 أخ الأم وابن أخت قد عهد

وولد لعممة شقيقة
فهم أولاد أخ لأم
لأنما العممة ليست تراث
وتارك لعممة وخال
فقوة للعممة بالأبوة
كذلك قيل تارك لخال
وبعضهم يقول إن للذكر
وتارك أما وعندها أب
فثلث لأمه وما بقى
لأنه عاصبه ومن عصب
وتارك ابنة بنت وأبا
فقيل للجد جميع المال
وبعضهم يقول ما بينهما
كتارك أبا لأم وابن أخ
فقيل لابن الأخ كل المال
وقيل ثلثان له والثلث
وتارك لابنة بنت وابنة
قيل لا ولاها ثلاثة تعد
وقال بعض كله للأولاه
بنت أخ لأبيه والأم
لابنة بنت قال جل العلما
وتارك الثلاث من عمات
فالمال كله إلى الشقيقة
فالمال للأخرى وقيل يقسم
وتارك أولاد أخت أو بنى

فالمال للأقوى بهذا الصفة
أو ولد الأخت لها في الحكم
وإخوة الأم بفرض ورثوا
ينصف بينهم جميع المال
وقوة في الخال بالذكورة
وخالة يعطى بهذا الحال
كمثل حظ الانثيين معتبر
وما له أب إليه ينسب
للجد للأم به فيلحق
فهو يحوز ما بقى من التشب
أم فها هنا الخلاف انتسبا
ولابنة البنت على مقال
يأخذ كل نصفه متمما
لأمه فالخلف فيهما رسخ
وكله للجد في مقال
لابن أخ نصيبه إذ يرث
ابنة ابن غيبه خلف الأمة
وواحد لابنة بنت ابن بعد
لأنها أقرب حتما منزله
وبنت بنت إرثه في الحكم
وقال بعض إنه بينهما
تفرقت كذلك في الخالات
وبنت خالة وبنت عممة
بينهما بالثلث حين يسهم
بنت وابنة عممة لما فنى

وهم ذكور وإنك تقسم
لأنهم قد ورثوه بالرحم
فللذكور حيث كانوا عصبه
ولا يكون عاصبا أخوها

ميراثه على السوا بينهم
أما بنو أخيه أو أبناء عم
والبنت لا تأخذ في ذي المرتبه
هنا فمن هناك أحرموها

أصول الحساب وبيان مخارج الفرائض

تجردت فقسما قد ثبتا
من الذكور هاهنا كلهم
تقسم مهمما اجتمعوا بلا شجر
فمن أصول سبعة تحصلت
وضعها ثلاثة مجتمعة
وأربع العشرين ضعف ما ذكر
تنشأ الفروض الست دون مرية
والثلثان سدس لمن يرث
لها عن السبعة أو معرجا
زادوا فتلکم تسعة حين تعد
وسبعة مع الثلاثين تعد
من ورث الإخوة مع جد بدا
على كائنين غدت مشتمله
أو مع شقيقة فللزوج الأبى
وواحد لأحد الأختين
نصف وياق وهو ما قد فضلا
وهكذا الشقيق عند النسب
وللأخ الباقي بتعصيب علم
نصفية تدعى لدى من قد غير
أى ما لها قط نظير جرما
للربع والباقي غدت مشتمله
وما بقى للابن كله رجع

والعصبات في غريضة متى
من عدد الرعوس إن كانوا هم
وعدد الإناث مع ضعف الذكر
وإن على ذوى السهام اشتملت
وذلك الاثنان ثم الأربعة
وسبعة وضعها اثنا عشر
لأن من هذى الأصول السبعة
النصف والربع وثمان والثلث
وذلك رأى القدا لا مخرجا
والتأخرون أصليين لقد
هما ثمان عشرة أى ما يزد
في باب جد عند إخوة لدى
فذاك الاثنان كل مسألة
كمثل زوج عند أخت لأب
في ذاك واحد من الاثنين
كذا ما تشملن أيضا على
كمثل زوج وأخ من الأب
للزوج نصفه بفرض قد رسم
وهذه المسألة التى ذكر
وهكذا يتيممة تسمى
أربعة مقام كل مسألة
كالزوج والابن فللزوج الربع

والنصف والباقي الذي قد يفضل
للزوجة ربع المال بالتحقيق
كان بقى وذلك سهم علما
وثالث الباقي وبقا قد تبع
غأط لزوجة هناك الربع
كان بقى لأب له سما
لكل قسمة تكون جائيه
وابن فللزوجة ثمن القرعة
أو أنها تشتمل على الثمن
وأبوى أو شقيق وابنة
وما بقى فلاخيه يصرفن
ثلث وثلثين غدت تشتملا
للأم بالتثليث في المسألة
وما بقى كالأم للثلث ترث
فما بقى جميعه له ذهب
وما بقى كابنتين تحصل
لهن والباقي لعم الفاني
بسدس وما بقى بعد السدس
وما بقى للابن ليس يلتبس
كجدة لها سدس راقى
فلهما الثلث بدون وهم
فلهما الذى بقى من النسب
كالأم تحوى السدس باتفاق
والأخ إن كان شقيقا داني
كان بقى يأخذه متمما

أو أنها لربع تشتمل
كمثل زوج وابنة شقيق
والبنت نصفه وللشقيق ما
أو أنها تشتمل على الربع
كزوجة والأب والأم معا
وثالث الباقي للأمه وما
ولتجملن أصل ذى الثمانية
بثمن وما بقى كزوجة
والابن ما بقى له فياخذن
والنصف والباقي كمثل زوجة
للابنة النصف وزوجة الثمن
ثلاثة كل فريضة على
كأخوات لأب وإخوة
أو أنها تشتمل على الثلث
وعندها أخ شقيق أو لأب
أو أنها لثلثين تشتمل
عندهما عم إذ الثلثان
وسمة كل فريضة تحس
كجدة وابن فذى لها السدس
أو ذات سدس ثلث وباقى
وأخوين عندها لأم
وعندهم أخ شقيق أو لأب
أو ذات ثلثين وسدس باقى
وابنتين لهما الثلثان
أو لأب فحظه من ذاك ما

أو ذات نصف ثلث باقى النسب
وابن أخ أيضا وأم الميت
أو أخته للأب والأم الثلث
وما يكون أصله اثنا عشر
وسدس وما بقى كعسل
والأم سدس حظها والابن له
أو ربع وثلث وما بقى
والأم تعطى الثلث والباقى إلى
أو ربع وثلثان ذا يقيم
وابنتين لهما الثلثان
أربعة العشرين فهى كل
وسدس وما بقى كزوج
والأم تعطى السدس والابن له
أو ثمن ثلثان باق مثلاً
وابنتين لهما الثلثان

مثل شقيقة تكون أو لأب
فالنصف من ذلك للشقيقة
وابن أخ فما بقى بعد يرث
كل فريضة لها ربع يقر
فحظه الربع مقال الكل
ما قد بقى وتم قسم المسألة
كزوجة للربع صارت تترقى
أخ لذا المالك يعطى أكمل
وما بقى كالزوج يمنح الربع
ولالأخ الباقى بلا نقصان
فريضة بثمان تحصل
لها يكون الثمن من ذى التركة
ما بقى من بعد ذاك فإله
حليلة ثمن لها قد حلا
ولالأخ الباقى بلا تكـران

الانكسار

وشتت تصحيحا لها وجبرا
فإن هما تباينا في الصورة
في آخر يأتيك بالتبيين
في كامل الثمان ضربين تهتد
وذا كنصف وكنصف مثلا
ثلث وثلثان على هذا الصدا
كمثل نصف ثم سدس حصلا
في الإرث أو في غيره تفروعا
من نسب أربع في القضية
تباين والربع التماثل
 وخمسة وستة وستة
وذلك الآخر صار أصغرا
فذا هو التداخل الذي طرا
مع الثمان فهي تفنى أجمعه
يفنى الأكبر بحيث حصلا
كسنة أربعة تحتما
فمتوافقان دون مـين
به الفنا إن ثلثا أو ربعا
فإنه توافق النصفين
فإنه توافق الأثلاث
فأربع في ذا ثلاث قدرا
ثلاث مرات وهذا ظهرا

إذا رأيت في السهام الكسرا
فانظر إلى مخرجي الفريضة
فلتضرين واحدا من ذين
وإن توافقا فوفق واحد
وواحدا خذ أن هما تماثلا
وثلث وثلث ومثل كذا
ويؤخذ الأكبر إن تداخلا
وإن كل عديدين وقعا
فليس من بد هنا من نسبة
وهي توافق معا تداخل
فالمتماثلان مثل خمسة
وواحد إن كان منها أكبرا
وذلك الأصغر أغنى الأكبرا
كاثنين مع أربعة وأربعه
وإن يكن ذلكم الأصغر لا
وعدد غيرهما أفناهما
فذان يفنيان بالاثنيين
بذلك الجزء الذي قد وقعا
فإن يك الإقضاء بالاثنيين
وإن يك الإقضاء بالثلاث
كمثل تسعة واثني عشر
وإن في التسع ثلاثة ترى

وإن يكن بأربع ذا الإضنا
مثل الثمان عند اثني عشر
وإن يكن هذا الفنا بخمسة
وخمسة العشر وإن بسبعة
كمثل اثني عشر ثمان
وإن يكن بالسبعة الإضنا
كأربع مع عشر وإحدى
وإن يكن أفناهما ثمانية
كسنة العشر لدى أربعة
وإن يكن بتسعة ذا الإضنا
مثل ثمانى عشر وسبعة
وإن يك الإضنا بعشرة بدا
كمثل عشرين من الأعداد
وهكذا توافق الأجزز نرى
عند ثلاث وثلاثين هذا
وإن تخالف لدى التماثل
فمتباينان مثل أربعة
وسوف نأتى بصفات الضرب

توافق الأرباع يجعلنا
وقسه مثلاً مضى محرراً
فذاك بالأخماس مثل عشرة
فذاك بالأسداس فى القضية
عشر وهذا ظاهر العيان
فذاك بالأسباع إذ يجاء
عشرين هذا بثلاث تبدى
فذاك بالأثمان فى ذى الناحية
عشرين غاالثمان وفق العدة
فذاك بالأتساع يعرفنا
عشرين صار حلها بالتسعة
فذاك بالأعشار قسمها غدا
مع الثلاثين بلا تردد
كاثنين والعشرين حيث اعتبرنا
توافق الأجزاء على هذا الحذا
وفى توافق وفى تداخل
عند ثلاثة غدت مجتمعه
وبالمثال رافعاً للحجب

المول

وهو كما تسرى نقيض الرد
ولا زمان خذنه في الغار
عهد أبى حفص الامام المنصف
لما التوت عليه ذلك الرضى
أوسع من أن أقسم هذا السبد
على الجميع ما عليه دخلا
زوج وأختان من الأنعام
قال إذا بدأت بالزوج الأغر
وإن بهن قد بدأت أولا
فما يكون الرأى فيما نزلا
بالمول فيها قبل كل الناس
زيد وقيل بل على قد سبق
تكلما في ذاك لما حلا
جميعهم للشور فيما قد طرا
قضى بذاك عمر ولم يرد
أبدى الخلاف بحرنا وأظهرا
في المال نصفين وثلثا أمكلا
قد ذهبوا يقول عن كمال
يقول من قدمه ربهم
عالت قريضة بشيء علما
ذا الأبى حفص الرضى في الأول
ذهبت أن أقول لن تصيبا
عنك لشيء أبدا وعننى

المول هو الزيد فوق الحد
ولم يقع في زمن المختار
وإنما وقوعه قد كان في
أول من أعال للفرائض
وقال إنى لست شيئا لى أجدر
عليكم بحصص وأدخلا
أول فرض عال في الإسلام
وحيثما قد رغبت إلى عمر
لم يبق للأختين حق كملا
لم يبق للحايل حق كملا
فكان رأى السيد العباس
وقيل بل أول من به نطق
وظاهر الأمر بأن الكلا
لأنما الفاروق كان أحضرا
واتفق الكل على المول وقد
وبعد ما انقضى زمان عمرا
وقال إن الله لما يجمعلا
فالنصف والنصف بكل المال
غأين ثلثهما ولو قد قدموا
وأخروا من أضر الله لما
قيل له مالك لما تقلل
فقال كان رجلا مهيبا
قال عطباء إن ذا لا يغنى

لو مت أو مت لكان يرثنا
واختلفت عنه الروايات هنا
وفي الذى أخر قال لزفر
قدمهم وأخر البنات
وجاء عنه أن من قد أهبطه
فهر الذى قدمه ومن هبط
فهو الذى أخره الله الأجل
قال الإمام القطب أما ما ذكر
أمسك عن خلافة فيما جرى
لهيبة كانت على الفاروق
فإن فيه نظرا لمن نظـر
لأجل ما قلنا وغير الصحب لا
فكيف بالصحب السراة فضلا
لكن نقول إن هذى المسألة
ولم يكن معه دليل ظهرا
لأجل ذا ساغ له أن يضمرا
قال ولا نعصر بين الأربعه
ومثبتو العول قد استدلوا
كذلك بالإجماع والقياس
أما الذى من الكتاب حصلا
من آى ميراث لهدى الأمة
بين اجتماع وانفراد لهم
على سواء وانتقاص بعض
ذلك ترجيح كذا قالوا
والحقوا الفرائض الرسول

مقسما على الذى تعينا
فيمن له قدم كان ربنا
الأم والزوجان والجد الأغر
ثم بنات الابن والأخوات
مولاه من فرض لفرض أسقطه
من الفروض لسواها وانخرط
وشاع هذا القول عنه ونقل
بعضهم أن ابن عباس الأبر
وفي زمان عمر ما أظهر
وما لعباس من الحقوق
فكيف يسكتن عما قد ظهر
يظن فيهم مثلما قد حصلا
فهم بلا شك أجل منزلا
محط الاجتهاد من كان له
إليه واجب مصيره يرى
ما كان من قول له كان يرى
في القول بالعمول خلافا رفعه
بسنة الهادى وذكر نقلو
وهاك ما قالوا بلا التباس
فإن إطلاق الذى قد نزلا
لمقتضى لعدم التفرقة
وهكذا تقديم بعض منهم
من غير حاجب هناك يفضى
بلا مرجح وذا محال
بأهلها كان لهم يقول

فإن يك المال الجميع يقضى له كمثلما له الله قضى فإنما النقص على الكل يقع وأنه لما يكن بعضهم فكيف للتقديم هذا يستحق قبل خلاف لابن عباس وجد فإن هذه حقوق ناس وإنما التركة قد تضيقت مقدار ما كان عليها جملا إن لم يف المال بكل الدين وضعفها وضعف هذى الجملة إلا أخ زوج وجدة كالأب إلا التى تعتق فيما قالوا وهو سدسها ونصف قدرا وثلاثاها وبه العول يتم كأخوات لأب وجدة فلجميع سبعة فى القسم كالزوج مع أخت لأم جائيه جميعها ثمانيا بينهم كالزوج مع أختى أب لها حصل جميعها لتسعة تقتحم ما تنتهى لعشرة مستوفيه وجدة فتلك عشرة تتم أم الفروخ حينما تنتسب أفرأخها لكثرة فى عولها

ولم يخص بعضهم من بعض فالكل منهم أخذ ما غرضا وإن يكن ميراثهم لم يتسع إذ كلهم أصحاب فرض وسموا فى ذلك الميراث من بعض أحق وذلك الإجماع أيضا انعقد أما دليلهم من القياس قد قدرت وفى الوجوب اتفقت فلتقسم التركة كلها على وذاك مثل الحكم فى الديون وعائل الأصول أصل الستة والعول من رجالنا لم يصب وللنساء جميعها يعال فالعول فى الستة بالفرد جرى والزوج وهو ثلث لها علم بسدس تعول ذى لسبعة وأخوات من قبيل الأم والثلث العول إلى ثمانية ومن أب أختان صار الأسهم والعول بالنصف لتسعة وصل أختين من أم تصير الأسهم وما بثلاثها تعول فهذه زوج شقيقتان أختان لأم وهى التى بينهم تلقب قد شبهت بطائر من حولها

والبعض قد سمي لها البلجاء
وبالشريحية أيضا لقبت
وأصل اثني عشر قد علا
إلى ثلاث عشر كزوجة
بربعها لخمس عشر تقتحم
وزوجة وقد تعول بالربع
إن زيد في هذا المثال جده
أربعة العشرين عالت بالثمن
كأبوين وابنتين زوجة
وهي التي فيها على نطقا
يخطبهم ويسممن الجمعا
فإن على أصناف من قد ورثوا
صحت من الأصل وهو الأصل
إن لم تعمل ولم يكن فيها حدث
فإنه لموجب قد صار
كخمس من الرعوس لهم
وعكس ذا والانكسار يقع
فيقمن في اثنين أو ثلاثة
أما على الخمسة والذي ارتفع
فإن يكن على ثلاثة وقف
فإنما الكلام فيه انحصرا
أو لها أن يقمن ذاك على
أي عدد الرعوس بأصل المسألة
فيحصل التصحيح لكن نطلب
فلنعبر للأسهم المنكسره

لما بها من الوضوح جاء
إذ في زمانه وقوعها ثبت
بالفرد وهو نصف سدس آلا
شقيقتين أخت أم الميت
كأخوات لأب إخوة أم
وسدس لسبع عشر تجتمع
وها هنا قد يبلغن حده
لسبعة العشرين عولها زكن
ثلثان سدسان وثمان التركة
وهو على منبره قد ارتقى
فقال صار ثمن هذى تسعا
تنقسم من سهام فرض يورث
بالعول أو أصل وليس عول
كسر على بعض صنوف من يرث
في عد رعوس أوجب انكسارا
ثلاثة من الترات أسسهم
في صنف واحد وقد يرتفع
ويقمن أيضا على أربعة
فباتفاق أنه ليس يقمن
أي الانكسار ذلك الذي نصف
على ثلاثة من أقسام ترى
صنف فتضرب ما تحصلا
حتى ولو تكون تلك عائله
طريقة أخصر مما رتبوا
مع الرعوس تلكم المنكسره

عدادها في أصلها الذي زكن
 للوفق في الأصل الذي عرفت
 فتضرين في كل سهم قد جعل
 فيها هنا يصح أمر القسمة
 ثلاث نسوة بنات وابن عم
 لأنها مقام ثلث لهم
 ولعدادها مباينان
 في أصلها فتبلغن لتسعة
 بالضرب في ثلاثة وتم ذا
 بضربها فتبلغن لستة
 سهمان إذ هن ثلاث تأتي
 في أصلها فثلاثة ذهب
 ست بنات عاصب زوج أشم
 فالثلثان للبنات قد قدر
 لكن موافق لعد قد ذكر
 وهو ثلاثة بضربه الأسد
 يصح قسمها وليس بينهم
 بالضرب في ثلاثة على هذا
 يضرب عد واحد في آخر
 في أصل فرضه الذي قد يقع
 لكننا نختصرن فيما عنا
 مع سهامه كماضي الوصف
 بيانها فيما مضى مقرضا
 نقيم وفقه بهذا المقام
 للمددين الحاصلين عندنا

فإن يكن تباین فتضربن
 وإن يكن توافق ضربتا
 فصحت القسمة مما قد حصل
 ما كنت قد ضربت في المسألة
 مثال ذا التباين الذي رسم
 غن ثلاثة هنا فرضهم
 سهمان للبنات مكسوران
 فتضرين عدد الثلاثة
 غن له منها نصيب أخذا
 فثلاث بنات اثنتان في ثلاثة
 لكل ابنة من البنات
 وولد العم له سهم ضرب
 وذلك التوافق الذي رسم
 فرضهم يكون من اثني عشر
 وهن ست فعليه انكسر
 بالنصف فاضرب وفق ذلك العدد
 تبلغ ستا وثلاثين فثم
 غن له في تلك سهم أخذا
 وإن على صنفين كان انكسرا
 فيضربن ذلك المجتمع
 مع عوله ليحصل القصد لنا
 فلنعتبر عداد كل صنف
 من حيث تلك النسب التي مضى
 فما عدا موافق السهام
 وبعد ذا نختصرن أيضا هنا

أعنى بها الوفقين أو ما كمالا
 إن أحد الصنفين كان وافقا
 فلنعتبر نسبة بعضها إلى
 خذ واحدا منهن في ذى الصورة
 وإن تداخلا فخذ للأكثر
 واضرب لوفق واحد في كامل
 وضربوا أيضا لذاك الحاصل
 في تلکم المسألة الأصلية
 وكامل في كامل إذا هما
 وبعد ذاك الضرب في المسألة
 فبان أن كل قسم قد علم
 وهذه ثلاثة الأقسام
 والكاملان الثان أما الثالث
 فذانك الوفقان قالوا إما
 أو أن يكونا متماثلين
 أو يتباينا متى ما وردا
 كذلك الوفق معا والكامل
 لصور عشر وثنتين كما
 ويظهر الجمل بالتمثيل
 مثال إن تماثل الوصفان
 أربعة وستة أيضا لأب
 فالثالث مكسور على أهليه
 فالنصف من رعو سهم اثنان
 والإخوة الباكون ما قد بقيا
 منكسر لأنه كما ترى

أو ذلك الوفق معا والكاملا
 سهامه والثان منهم فارقا
 بعض فإن كانا هنا تماثلا
 واضرب له في أصل ذى المسألة
 واضربه في أصل لها مقرر
 ثان إذا توافقا من أول
 من ضرب وفق هاهنا في الكامل
 وهاهنا تتضح القضية
 تباينا يضرب كى ينقسما
 فها هنا يصح أمر القسمة
 تمرره تلك النسب الأربع تم
 الأول الوفقان بالتمام
 فالوقف والكامل حيث يحدث
 إن يتوافقا هناك جرما
 أو أن يكونا متداخلين
 وهكذا في الكاملين وجدا
 فينتهى من ذى الأمور الحاصل
 تنظره لديك لمن ينهما
 وهما وصفه على التفصيل
 أم وإخوة لأم الفانى
 غرضهم من ستة حكما وجب
 لكن موافق بنصف فيه
 والثالث اثنان بلا نكران
 من بعد سدس لهم مستوفيا
 ثلاثة لا زائد عما جرى

وعدد الإخوة في ذى المسألة لكنه صار موافق العدد فقد تماثلا بلا منازعه وذلك هو اثنان أى في الكل أى ستة تصح من اثني عشر ومثل إن تداخلا كجدة للأب ثم ستة أيضا للأب فالثلث وهو اثنان منها ينكسر لكنه موافق بالنصف وهكذا الباقي لإخوة الأب وهو ثلاثة وستة هم وثلثهم اثنان مثلما ترى فتحت وفق أول هاذان تبلغ عشرين لدى أربعة أما مثال الحال في التوافق وعدمهم جميعهم ثمانية وهم إذا عدتهم ثمانية فرضهم من ستة فانكسرا إذ ستة واثنان عدمهم علم فنصفهم أربعة والثلث كذلك الباقيون منهم وهم ثلاثة من أسسهم حظهم فستة ثلثهم والأسسهم فأول الوفقين وهو الأربعة وذلك بالنصف توافق علم

فإنه ستة مستكمله بالثلث وهو اثنان مثلما تجد أى وفق ستة وفق الأربعة فيضين واحد في الأصل فمن له سهم بسهمين صدر وستة واثنان أى من إخوة فرضهم من ستة قد انتسب بأهله وعدمهم كما ذكر ونصفهم أربعة في الوصف منكر عليهم أن يحسب لكن بثلث قد يوافقهم وثلث عدمهم فاثنتان جرى كما ترى التفصيل داخان فها هنا يصح أمر القسمة أم وإخوة الأم الزاهق وعدمهم أبناء عم ساميه وعشرة من الرجال الوافيه ثلثه اثنان كمثلا ترى لكن لهم يوافقن بالنصف ثم اثنان من هنا الوفاق يحدث أبناء عم الميت الذى اخترم موافق بثلث عدمهم ثلاثة هنا الوفاق لهم في إخوة لأمه مجتمعهم فنصف ستة ثلاثة تتم

واثنان نصف تكلم الأربعة
فاضرب لنصف واحد في كامل
يحصّل اثنا عشر فتضرب
تبلغ لاثنتين وسبعين عدد
ومثلما إن كان قد تباينا
وإخوة أربعة لأم
عالت لسبعة فثلاثاها على
فمن ست والسهام أربعة
بالنصف والنصف ثلاثة غدا
لأنه اثنان وعدهم هم
بالنصف وهو اثنان والاثنان
أي نصف عد الأخوات الثابت
فتخرجن ستة فتضرب
تبلغ اثنتين وأربعين
والمصلتين العديتين إن يكن
حليتان ثم جدتان
وغرضها يكون من اثني عشر
ثلاثة عليهما لا تنقسم
وسدسها للجدتين اثنان
وغيرها موافق لكن عدد
موافق لعدد الأخوين
تبلغ عشرين إلى أربعة
ومثلما إن كان قد تداخلا
وإخوة أربعة هم لأب
والثمن واحد وقد تكسرا

فإن أردت الضرب في ذي الصورة
ذاك الأخير وانظرن في الحاصل
فيها الفريضة التي قد تكتب
فمن هنا يصح قسمها فقد
أم وست من شقائق هنا
فرضهم من ستة في القسم
أهلها فيه انكسار حلا
لكن هنا توافق صار معه
وهكذا في الثلث كسر وجدا
أربعة لكن يوافقهم
عند ثلاثة مباينان
فتضرب الاثنتين في الثلاثة
فيها الفريضة التي قد تصب
منها يصح قسمها يقينا
مماثلا غذا مثاله زكن
وأخوان لأب هجان
فربعها للزوجتين مستقر
ولم يكن موافقا عدا علم
والباق مكسور بلا نكران
تين الحليتين مثلما تجد
فتضرب اثني عشر في اثنتين
منها تصح قسمة الفريضة
بنت وزوجتان فيها حلا
فمن ثمان فرضهم حقا وجب
على الحليتين مثلما ترى

ولم يكن لعمدها موافقا
فعدد الزوجات وهو اثنان
أربعة فتضرب فيهما
تبلغ لاثني ثلاثين فمن
ومثل المتوافق الذي انقسم
فالفرض من ثلاثة والعدد
ثلاثة ثلث لتلك التسعة
فاضرب لثلث واحد في كامل
في الأصل للفرض ثلاثة إلى
تصح للبنات ستة تعد
من ضرب عشر وثمانان لهم
وإن للإخوة من ذاك حصل
ومثل التباين التي تجدد
شقيقتين الفرض من أربعة
أو عكس ذا بسبعة وتضرب
يكون ذا الفرض بضرب متصح
مثال أن يهاثلن وفق احد
أم وست من بنات قد تعد
فرضهم من ستة قد ياتي
وهو ثلاثة غدا مماثلا
يضرب واحد من العدين في
تبلغ عشرا وثمانا فتصح
ووفق ذين العديدين إن دخل
أربع زوجات وإخوة هم
وفرضهم يكون من أربعة

كذلك بعد النصف ما كان بقا
داخلة في عدد الأخوان
أصل الفريضة التي تليها
هناك صح قسمها كما زكن
تسع بنات ستة إخوة أب
بالثلث فيهما اتفاق يوجد
واثنان أيضا ثلث للسبعة
ثان وبعد فاضرين للحاصل
أربع خمسين عدادا وصلا
إلى ثلاثين من الذي وجد
في اثنين فالحاصل ما قد فرس
ثمان عشر حقهم ليس أجل
كتارك ثلاث زوجات خرد
فتضرب الاثنين في الثلاثة
للسبعة في أربعة إذ تصب
أربعة العشرين من هنا تصح
ذا العديدين كامل الثاني الأسد
ثم ثلاثة بنى ابن غقد
فنصف عد هذه البنات
أبناء ابن بعداد كملا
ذا الفرض ستة بلا توقف
ومن هناك قسمها قد يتضح
في كامل الآخر حسبما نقل
من أبيه وستة عدهم
فثلث عدة لتلك الإخوة

اثنان داخلان كانا في عدد
فاضرب عداد تلكم الزوجات
ست وعشر فهنا القسم يصح
ووفق ذين العددين إن يكن
مثاله الثمان من بنات
والفرض من ثلاثة مواغيه
وكامل الستة بالإنصاف
إذ الثمان وافق الاثنان
أربعة وإن تلك الأربعه
فتضرين أربعة أو تضرين
بعشرة واثنين ثم تضرب
تبلغ ستا وثلاثين عدد
ومثل أن يباين وفق أحد
أى ذلك الآخر بالكمال
وأربع بنات ذاك الميت
فنصف عد تلكم البنات
مباين لعدد الرعوس في
وهو ثلاثة فيضربنا
فيضرب الحاصل في الفريضة
ثمانى العشر ومنها قد تصح
وها هنا تقتصر المقالا
فمن يشا المزيد من ذا الحال
فإنه يراجع المنشورا

زوجاته فمن أربع تعدد
في الفرض من مجموع ذاك ياتى
يأخذ كل سهمه ويتضح
موافقا مع وفق آخر زكن
وسبعة أبناء ابن ياتى
وإن وفق هذه الثمانية
توافقا بدون ما اختلاف
بالنصف حيث نصف ذى الثمان
بالنصف وافقت لست واقعه
لستة في وفق آخر زكن
ما كان حاصلا بفرض يجب
فمن هنا يصح قسمها فقد
ذا العددين الحاصلين للعدد
ابنة ابن وابن ابن تالى
فرضهم يكون من ثلاثة
وذاك اثنان غداة ياتى
أولاد ابن مثله لا يخفى
أحد ذا في آخر قد عنا
ثلاثة تبلغ عند القسمة
كل امرئ يأخذ ماله اتضح
في الضرب فالكلام فيه طالا
وعلمه بالقيم والكمال
إذ أمر نظمه غدا عسيرا

خاتمة في الإقرار بوارث

بوارث فلا يصح ما ذكر
صدقه الشريك في إرث وجد
أن يعطين من به كان أقـر
يأخذه لنفسه إن يتقى
إلا إذا أدلى ببيان منضبط
ممن به أقـر حين ينسب
كذلك كل من له قد صدقا
يكون حكمه بلا إكـار
أحق ما المرء عليه يؤخذ
إقرار مجنون وطفل إن بدا
في الكل عندنا بلا تمارى
لو أنه في مرض كان وجد
منه وقد أمكن مثله يلد
يأخذ ما خلف من تـلاده
بالأب إن صدق إجماعا ورد
في أربع بها أقـر أن يقل
أو زوجتى سماد دون نكـن
تصدقن في قول بعض النبـلا
على ولادة لذلك الولد
إذ الفراش بأبيه لحقـا
فيما الرجال صدقت إذ تنطق
شرط لتصديق أب تقـدما

إن كان بعض السوارثين قد أقـر
إن لم يكن في ذلك الإقرار قد
لكنه يلزم ذلك المقر
ما نابه في سهمه وما بقى
وما ينوب الآخرين قد سقط
وإن يكن هذا المقر يحجب
أعطاه سهمه ولما يلحقا
فإنما التصديق كالإقرار
وفي حديث للرسول المؤمن
إقراره ولا يصح أبدا
أما المريض جائز الإقرار
إقرار. والد يصح بالولد
إن جهلت أنساب ذلك الولد
فيلحقن به ومع أولاده
وهكذا يجوز إقرار الولد
وقال بعضهم يصدق الرجل
ابنى أبى أو معتقى بالكسر
وامرأة تقول ذا ابنى فلا
إلا إذا جاءت بمن كان شهد
وجوزوا إذا أبوه صدقا
واختار بعض إنها تصدق
أى يدعى المرء فتى بدون ما

وامرأة بالزوج قد أقرت
 قالوا إذا كانا غريبين هنا
 ولم يكلفا على النكاح
 وإن هما قد عرفا من قبل لم
 وهكذا الإقرار من حليل
 وكان فيمَا قد رآه علما
 وذلك بالإطلاق كانا غريبا
 وجوزوا من موص الإقرارا
 لا عاصب له وليس من رحم
 بوارث وكان من أقرب به
 أو كان ذا فرض ولما يعرفا
 كذلك المولى إذا كان أقر
 وهو بإرثه من الجنس أحق
 أو رحم لذلك المولى ظهر
 إلا إذا ما صح ذلك النسب
 إلا إذا الوالد يوما قد أقر
 إلا إذا هناك ناس تشهد
 وجوزوا الإقرار من موص بمن
 وقال بعض مطلقا ولو وجد
 أو والد وبعضنا قد صححا
 لديه فهو لازم عليه
 ولم يكن يثبت ذلك النسب
 وذلك كابنين ادعى لآخر
 والخلف في كم يعطينه على
 يعطيه نصف ما لديه حصلا

فمالك وعلما المدينية
 قد حدثا يقبل ما قد عينا
 بنية يأتون بالإفصاح
 يقبل بلا بينة منهم كلم
 بزوجة فمثل هذا القيل
 أهل العراق يقبلن قولهما
 أو بلدين ولن يكذبوا
 وغير موص مثله قد صارا
 ولا أخى فرض يحوز الإرث تم
 من عصباته ومن أقاربه
 إلا بإقرار غفوله كفى
 بوارث إقراره مها اعتبر
 وإن يكن هناك عاصب سبق
 أو ذلك الموصي يرد ما أقر
 بشاهدين بهما الحكم وجب
 بولد والعكس مثلما غبر
 بأن ذا لا والد أو ولد
 يرثه لو ثم أخت توجـدن
 هناك عاصب ولم يكن ولد
 أن الذى بوارث قد أفصحا
 من حظه ذلك أن يعطيه
 أن غيره أنكره ممن قـرب
 منهم فتى وهو مقال الأكثر
 مقال الإعطاء فبعض النبلا
 وعن أبى حنيفة قد نقلا

ومالك يقول نصف ما استحق
وعندنا فإنه يعطيه
ورجلان قد أقر منهما
جاء به أبوهما من جاريه
بان هذا الابن ابني وحدي
ثلث نصيبه كما قبل ذكر
غيرت الابن له كمثلهما
وها هنا بنا المقال وقفنا
فالحمد لله على ما أكرما
مصليا على الرسول المصطفى

لو قد أقر غيره بما نطق
لثلت ما قد كان في يديه
شخص بابن أنه أخوهما
وقد أقر الثان في العلانية
فيلزم الأول في ذا الصدد
ويلزم الثاني ما به أقر
قد يرث الابن أباه الأكرما
على المواريث فحسب وكفى
وأسبغ النعمى لنا وتما
وآله وصحبه أهل الوفا

قم تم والحمد لله نسخ الجزء التاسع من سلاسل
الذهب في الأصول والفروع والأدب وكان
تمامه أصيل الثالث عشر من رجب
الفرد سنة ١٣٩٦ هجرية بقلم

ناظمه محمد بن شامس

البطاشي بيده بيت

البدية من بلدة

المسفاة

يشتمل هذا الجزء على اثني عشر ألف وثمانمائة بيت

تم تصحيح هذا الكتاب في يوم الجمعة والسادس عشر من شعبان
سنة ١٣٩٦ هـ في بيت الجبل من محلة الوشل من مدينة مطرح بقلم ناظمه
محمد بن شامس بيده *

فهرست الجزء التاسع من سلاسل الذهب في الاصول والفروع والادب

- | | | | |
|-----|----------------------------|-----|--------------------------|
| ١ | مقدمة | ١٦٧ | أرش الیدين والرجلين |
| ٢ | باب الحیازة | ١٦٩ | أرش العين |
| ١٥ | إحياء المواريث | ١٧١ | أرش الكسر |
| ٢٧ | قيام الإنسان بحقه | ١٧٤ | أرش السمع |
| ٣٠ | موت الغائب والغیبة | ١٨٠ | دية السقط |
| ٣٦ | محاصة الغرماء | ١٨٣ | ما جاء في الغرة |
| ٤٦ | التفليس | ١٨٥ | تتمة |
| ٦٦ | كتاب النفقات | ١٨٨ | دية الكبر |
| ٦٩ | من تجب له النفقة | ١٩٦ | هل یقاد الوالد بالولد ؟ |
| ٧٧ | ما یحكم به من النفقة | ١٩٧ | ما لا قصاص فيه من الجروح |
| ٨٧ | العدالة بین الأولاد | ١٩٩ | القتل وأقسامه |
| ٩٨ | فیما یجوز للأب من مال ولده | ٢٠٢ | مقدار الدية |
| ١٠٩ | نفقة النساء على أزواجهن | ٢١٤ | أنواع من الخطأ |
| ١١٧ | فیما یدرك المرأة على زوجها | ٢١٧ | القسامة |
| ١٣٢ | سكنی المرأة وكسوتها | ٢٢٤ | باب القود |
| ١٥٠ | كتاب الديات | ٢٣١ | من لا یعنى عنه |
| ١٥١ | الجروح والآثار | ٢٣٣ | ما یجب به القود |
| ١٥٨ | دية الجوارح | ٢٤٢ | ما یكون به القود |
| ١٦٣ | أرش الضروس | ٢٤٤ | القصاص |
| ١٦٤ | أرش اللحية | ٢٤٧ | الوكالة فی القطع وكيفية |
| ١٦٥ | أرش الأصابع | | القصاص |

- ٢٤٩ قياس الجروح
٢٥١ كتاب الوصايا
٢٥٢ وجوب الإيضاء
٢٥٧ صفة كتابة الوصية
٢٦٢ من تجوز وصيته ومن لا تجوز
٢٦٥ أفعال المريض في ماله
٢٦٩ من يجوز فعله من ثلث ماله
٢٧١ ما تجوز به الوصية
٢٧٣ الموصى به
٢٧٩ من تجوز له الوصية ومن لا تجوز
٢٨٧ وصية الأقربين
٣٠٤ ما يدخل فيه الأقرب وما لا يدخل
٣٠٩ ما يخرج من الكل وما يخرج من الثلث
٣١٩ الاحتياط
٣٢٩ الوصية بالأجر وفي سبيل الله
٣٣٧ الوصية بالحج
٣٤٨ عقد أجرة الحج عن الغير
٣٥٤ الوصية بالعق
٣٥٨ الإعتاق في المرض والإفلاس
٣٦٥ التدبير
٣٧٤ ألفاظ التدبير
٣٧٦ فيما يكون حجة على الورثة في الوصية
٣٨٠ إذا وجد للميت أكثر من وصية
٣٨٣ الوصية بالشرط والجزء
٣٨٧ الوصية بالصلاة والزكاة والصوم
٣٩٥ الرجوع في الوصية
٤٠٠ الشهادة على الوصية
٤٠٤ رجوع الورثة فيما أجازوا
٤٠٧ ضمان الوصية
٤١٢ الإيضاء بشيء يخرج من كذا
٤١٩ ضمان الموصى به وتضييعه
٤٢٩ ضمان الخليفة للوصية
٤٣٣ إنفاذ الوصايا
٤٤١ الوصى
٤٥٠ نزع الخليفة من الوصية
٤٥٤ ما يلزم الخليفة
٤٦٣ الإشكال في الوصية
٤٦٨ الخروج من الخلافة
٤٧٢ استخلاف العشيرة والأب
٤٨١ حفظ مال الشريك والغائب والمخالط

- | | |
|-----------------------------|---------------------------|
| ٥٣٩ ميراث المولى | ٤٨٦ خاتمة |
| ٥٤٢ باب الرد | ٤٩٨ كتاب الفرائض |
| ٥٤٦ ميراث الأرحام | ٥٠٨ أسباب الميراث |
| ٥٥٣ أصول الحساب وبيان مخارج | ٥١١ الفرض والتعصيب |
| الفرائض | ٥١٥ السهام |
| ٥٥٦ الانكسار | ٥١٩ الحجب |
| ٥٥٨ العول | ٥٢٧ أفراد مسائل |
| ٥٦٨ خاتمة في الإقرار بوارث | ٥٣٣ ميراث الخنثى |
| ٥٧٢ فهرس الجزء التاسع | ٥٣٧ ميراث الغرقى والمهدمى |

